



الشيخ محمد بن عبد الله
 الدكتور كسب بدوي المحترمة
 تحية وافر تقدير
 ١٤٦٨/١٠

مدرسة البصرة النحوية

نشأتها وتطورها

١٥١٢
 ٣

جامعة القاهرة - كلية دارالعلوم
 المكتبة
 رقم الكتاب: ١٢٩٢٢

تأليف
 الدكتور عبد الرحمن السيد
 كلية دارالعلوم - جامعة القاهرة

لو / ٢٦٤٨

الطبعة الأولى
 حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

ساعدت جامعة البصرة على نشر هذا الكتاب



توزيع دار المعارف بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه رسالة في مدرسة البصرة النحوية ، تناولت فيها نشأة النحو في هذه المدينة ، عندما كن فكرة تتردد في خيال العلماء ، وأملا يداعب أفكارهم ، وغاية توجه إليها همهم ، وهدفا يقدر من أجله زناد فهمومهم .

وتتبعته في مرابه ، وقد حنا عليه العباقره من العلماء ، وعكف على دراسته الجهابذة الأجلاء ، وما زالوا به يتناولونه بالرعاية ، ويعالجونه بالتهذيب ، حتى تحقق لهم الأمل ، ودان لهم الهدف ، وتم لهم ما أرادوه من علم تام المعالم ونحو واضح السمات ، يحفظ على اللغة خصائصها ومقوماتها ، ويبقى اللسان مزلقها وعثراتها ويسر على الداخين في الدين دراسته ، ويسهل للمتعبدين بالقرآن تلاوته ، ويجلسي للناشئين في دار العروبة أسرارها ، ويوضح لهم خصائصها ومميزاتها .
ولقد دفنى إلى هذه الدراسة قدر للنحو ، وإعجاب بالنحاة .

أما النحو فقدرى له ناجم من قدرى لرسائله ، وإعاني بعظم خطرهما ، وجليل الفائدة المترتبة عليهما ، فهو قوام الأسنة ، ودرع اللغة الواقية ، والسياج الذى يقي القرآن من التحريف ، ويدفع عنه غائلة اللحن ، وأكرم بذلك هدفا ، وأعل به غاية .
وأما النحاة فإعجابي بهم إعجاب بالعقريه الخالقة ، وإجلالى لهم إجلال للملكة المبتكرة ، وإكبارى إياهم لما نلسمه فى آثارهم من دقة فى الملاحظة ، وصبر فى التتبع والمدارسة ، وإحاطة بمسائل النحو ، وإلمام بما دق وجل من شئونه ومقاصده .

ولقد وقفت بالدراسة عند أواخر القرون الثلاثة الهجرية الأولى - لم أتجاوزها

إلا إذا دعت الضرورة ، أو اقتضى ذلك استكمال البحث - تلك القرون التى شهدت نشأة النحو وليدا ، وعاصرته فتيا ، وانتهت به راشدا قويا ، ثم أسلمته لما خلفها من أجيال ، تهذب منه ، أو تغير فيه ، أو توأمت بينه وبين ما عرف من

مذاهب ، وما جد من حاجات ، فتأخذ منه أو تدع ، وتقوى منه أو تضعف ، وفقا للضرورة الداعية ، وترجيحا للرأى الأصلىح .

ولقد سرت فى بحثى سيرا زمنيا تاريخيا ، فبعد أن ألفت بعض الضوء على اللغة العربية فى تطورها وامتزاجها ، وعلى مدينة البصرة فى تمصيرها ورجائها ، تابعت النحو منذ نشأته ، وسأيرته فى مدارج نموه وتطوره ، وجلوته عاما مجملا ، ثم عدت إليه شارحا مفصلا ، فذكرت الأدلة التى رجع إليها البصريون فى تأسيس نحوهم ، والمصادر التى اعتمدوا عليها فى وضع قواعدهم ، وتتبع علل النحو فى مراحلها المختلفة ، وعرضت لرأى النقاد من النحاة فى أهمية هذه العلل وصدقها ، ثم عرجت على العامل فى النحو ، وذكرت الإعراب والبناء ، وأثر الإعراب فى المعنى ، وما ذهب إليه بعض الباحثين من نفى هذا الأثر ، وما تمسك به آخرون من حجج وأدلة ، وتدرجت مع المصطلحات النحوية منذ تكلم علماء اللغة فى النحو ، حتى أصبحت هذه المصطلحات ثابتة خالدة وما اعترى بعضها من تغير ، وما أتى على بعضها من فناء .

ولم يكن هناك بد من أن أعرض لاختلاط النحو بغيره من فنون العربية ، وما تركه فيه هذا الاختلاط من أثر ، وما يجب أن ينحى عنه من أنواع الدراسات حتى تحف مؤنته ، ويصفو نهجه ، ثم بينت الطرق التى كانت تتبع فى دراسة النحو والمدارس التى كان يؤمها الدارسون ، والكتب التى ألفت فى هذا العصر المتقدم ، والطريقة التى كان يتبعها المؤلفون ، وعرفت بالأعلام من رءوس هذه المدرسة ، واقتصرت فى التعريف بهم على أشهر رجالهم ، اكتفاء ببعضهم عن التحدث عن جميعهم .

ولما كانت الكوفة قرينة البصرة ، ولما كانت مسائل الخلاف بينهما قد تعددت ، والكتب فيها قد ألفت ، كان لابد من أن أعرض لهذه المسائل موضعا لها ، مجليا وجه الصواب فيها ، ذاكراما اعتمد عليه كل فريق من أدلة وما كان لنهجه من أثر فى هذا الخلاف .

ذكرت ذلك وذكرت غيره مما اعتقدت أنه يحس موضوع الرسالة مسأ قويا ،
وأن لا غنى عنه لمن يقرأ هذا البحث ، لكي يخرج بفكرة واضحة ، ونتيجة صحيحة .
وقد تتبعت ذلك كله باحثاً محمداً ، دارساً محققاً ، فخلوت من المسائل ما كان
غامضاً ، وأوضحت منها ما كان خافياً ، ونفيت عن بعضها ما علق بها من شكوك ،
وفندت في بعضها ما وجه إليها من تهم ، ومزت صحيح الآراء من باطلها ، ونقيها
من زائفها ، لم يدفعني إلى ذلك تعصب لرأى ، أو انحياز لمذهب ، فقد كانت الحقيقة
هدفى ، والوصول إليها رائدى .

وقد ألزمت نفسى — قدر طوقى — أن أتبع المنهج العلمى ، فلا أقر إلا ما قام
عليه الدليل ، ولا أعتقد إلا ما أبدته القرائن ، ولا أذكر إلا ما صحت نسبته ،
وثبت عن الرواة صدقه ، فلم أتلف الشائعة الطائرة فرحاً بها ، بانياً عليها ، معجياً
بمطلقها ، ساعياً بحجج وراء مروجها .

وفد كان لى فى أساطين هذه المدرسة أسوة حسنة ، واتخذت منهم قدوة صالحة ،
فلم أتعبل البحث ، ولم يعجلنى الزمن ، وكنت كما قال المبرد « لربما رَوَّات فى الحرف
سنة لتصح لى حقيقته » . فلم يكن الانتهاء من الرسالة هدفاً ، بقدر ما كان البحث
العلمى متعة ممتعة ، ولذة خالصة ، ولست أزعم مع هذا أنى قد بلغت غاية الكمال ،
فالكمال لى فى طوق البشر ، ولكنى أستطيع أن أزعم ، وأنا مطمئن ، أنى قد
بذلت غاية الوسع ، وأنفدت جهد الطاقة .

ولقد وجدت من بعض من يمتون لى بأصرة قوية ، وبعض من تربطنى بهم
صلات علمية ، وبعض من دفعنى البحث إلى الاتصال بهم ، وطلب العون العلمى
منهم ، ما مهد لى السبيل ، ويسر لى الطريق ، وأعاننى على أن أتابع العمل ،
وأفرغ الجهد ، دون أن تقفنى عقبات ، أو تحول بينى وبين الوصول إلى الغاية
عوائق .

فإليهم جميعاً أقدم شكرى المكرر ، وثنائى الجليل .

تمهيد

١ — لغات العرب وتطورها

لا شك في أن اللغة العربية كغيرها من اللغات ، مرت بمراحل مختلفة وتدرجت في أطوار عدة ، حتى وصلت إلى الوضع الأخير الذي عرفت عليه ، فمن المعروف أن الجزيرة العربية ، منبع هذه اللغة ومهدا ، كانت تختلف لهجات أبنائها بحسب الوطن الذي يعيشون فيه ، والبيئة التي يأوون إليها ، وأن هذا الاختلاف كان يشتد ويعظم كلما بعدت المسافة بين شمال الجزيرة وجنوبها ، حتى لتوشك لغة الجنوب أن تكون شيئا آخر غير لغة الشمال^(١) ، وأن هناك عوامل عدة ، ساعدت على تقريب ما بين هذه اللهجات من خلاف ، وطى تقوية ما بينها من أواصر ، ثم على توحيدها في نهاية الأمر في لهجة واحدة ، أو في لغة واحدة هي لغة قريش .

ولقد كان من أهم هذه العوامل هجرة القبائل المختلفة من أماكنها التي كانت تقطنها إلى أماكن أخرى أوفر خيرا وأرغد عيشا ، وما يعقب ذلك من امتزاج بين اللغتين لغة الطارئين ولغة القاطنين ، أو من تقارب بينهما ، وما يصحب ذلك من انتقاء للألفاظ ، وتنقية للأساليب ، وأخذ للأحسن ، وطرح لما عدها .

كما ساعد على ذلك اجتماع العرب من أنحاء الجزيرة المختلفة ، في مواسم خاصة ، وأماكن معينة ، كاجتماعهم في الأسواق التي كانت تقام في تواريخ معروفة ، وقد اختلف المؤرخون في عددها ، ولكن أهمها على كل حال (عكاظ) التي كانت تقام في أول ذي القعدة ، و (حجة) الواقعة قرب مكة ، وكانت تقام في العشر الأخيرة

(١) قال أبو عمرو بن العلاء « ما لسان جبر وأقصى اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا » .

من ذى القعدة بعد انتهاء سوق عكاظ ، و (ذو الحجاز) القريب من عرفات وكانت تقام سوقه في العشر الأولى من ذى الحجة بعد مجئ .

وكان العرب يلتقون في هذه الأسواق للبيع والشراء وتبادل التجارة وكان لابد أن يؤدي هذا الالتقاء والاحتكاك إلى خلاف ومنازعات قد تمتد وتطول من عام إلى عام ، من أجل ذلك كانت تقام حلقات للأدب من خطابة وشعر ، فكان الخطباء ينصعون أو يعظون أو يدعون إلى نظر في السموات والأرض ، أو يحثون على حرب كما كان الشعراء يتفاخرون أو يتنافرون أو يمدحون أو يهجون .

ثم يأتي بعد ذلك موسم الحج الذي يضم العرب الوافدين من أنحاء الجزيرة يجتمعون في صعيد واحد كما اجتمعوا من قبل في أسواقهم ، ولكنه اجتماع أعم وأشمل فتلقي اللهجات وتعارض ، ويحدث ما لا بد أن يترتب على هذا الاحتكاك من استعمال ألفاظ خاصة ، لها من مروتها ، ودقة أدائها ، وحسن وقعها ما يضمن لها البقاء والخلود .

وكان للغة قريش في ذلك القدح الملقى ، فهي قبلة العرب يتجهون إليها ويختلطون بها ، ويأخذون عنها ، ولأبنائها السيادة والشرف على من عداهم ، وهم بحكم وضعهم وسط بين القبائل المختلفة ، تأتيم هذه القبائل وتصدر عنهم ، يأخذون من لغتها ما حسن ، ويطرحون ما ثقل وخشن ، حتى استوت اللغة العربية على ساقها ، وحتى استكملت مقوماتها ، وحتى أصبحت تلك اللغة الفصيحة التي يتكلمها العرب بالوراثة والى يتناقلونها أبناء عن آباء .

يشب الأطفال في هذه البيئة العربية الخاصة ، فيسمعون لغة سليمة خالية من الأخطاء ، فلا يكون من المسير عليهم أن ينطقوها كما سمعوها ، وأن يعبروا بها عن خواطرهم ومشاعرهم وشئون حياتهم في يسر ، لا يجهدون في ذلك عناء ، ولا يعانون نصبا .

روى أن رجلا قال لأعرابي : كيف أهلك ؟ بكسر اللام . قال : صلبا لأنه أجابه على فهمه ، ولم يعلم أنه أراد المسألة عن أهله وعياله .

وحكى الكسائي أنه قال لغلام بالبادية : من خلقتك ؟ وجزم القاف ، فلم يدر ما قال ولم يجبه ، فرد عليه السؤال ، فقال الغلام : لعلك تريد ، من خلقتك ؟
وقيل لعمر بن لجأ - من شعراء بني أمية - : قل : إنا من المجرمون منتقمين .
فقال : إنا من المجرمين منتقمون^(١) .

٢ — تفاوت هذه اللغات فصاحة ونقاء

وإنه لمن الطبيعي أن تختلف قبائل العرب فصاحة وقوة ونقاء لغة ، وأن نجد الرواة والأدباء والباحثين في شؤون اللغة ، يفاضلون بين القبائل المختلفة ، فيجعلون بعضها أصح لغة من البعض الآخر ، فيقولون مثلاً^(٢) : « ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم ، وكشكشة ربيعة ، وكسكسة هوازن ، وتضجع قيس . وعجرفية ضبة ، وتلتة بهراء » .

ويقول أبو نصر الفارابي في كتابه المسمى بالألفاظ والحروف^(٣) : « كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وأبينها إبانة عما في النفس . والذين نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى ، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد ،

(١) البيان والتبيين ج ١ ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٢) الخصائص ج ٢ ص ١١ .

ذكر أستاذنا عبد السلام هارون في — مجالس ثعلب — هامش ٢ ص ١٠٠ :
أن ثعلباً لم يفسر من هذه اللغات التي ذكرها إلا أولها وآخرها ، وأغفل ما بينهما ، وقد تكفلت كتب اللغة بتوضيح جميعها ما عدا التضجع ، فأما الكشكشة فإن يجعل ما بعد كاف الخطاب في المؤنث شيئاً فيقول : رأيتكش في رأيك ، والكسكسة أن يجعل بعد كاف المذكر أو مكانها شيئاً ، والتضجع لم أجده من فسرهُ ولكن اشتقاقه اللغوي يوحى بأن معناه الإمالة ، وفي اللسان : والإضجاع في باب الحركات مثل الإمالة والخفض .

والمعجرفية جاء في اللسان « قال ابن سيده : وعجرفية ضبة أراها تقررهم في الكلام » .

(٣) المزهر ج ١ ص ١٢٨ .

فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغرب والإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

يقول يوهان فك (١) : « ومن هذه الناحية كان الكتاب — أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم الذي أكمله أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسى سنة ٣٧٥ — كنزا ثميناً من الوجهة اللغوية ، فهو يذكر ص ٩٦ ، ٩٧ أن أصح العربية في جزيرة العرب عند هذيل ، ثم في قسعى نجد ، ثم أخيراً بقية الحجاز ، على حين يصف لغة السواحل — الأحقاف — بأن لسانهم وحش » .

وأن يكون مرجع هذا النقاء ، وذلك الاختلاف فيه ، بعد هذه القبائل عن الاختلاط بغير العرب ممن يمكن أن يكون لهم أثر في ضعف اللغة أو فسادها ، وأنه كلما أكثر اختلاط القبائل العربية بغيرها من الأعاجم ، ضعفت الثقة بها ، ولم يصح الأخذ عنها .

وليس معنى هذا ، أن هذه القبائل الموثوق بعربيتهما ، والتي ظلت بمنأى عن الاختلاط بغيرها اختلاطاً يفسد لغتها ، لم يعيش بينها أحد من الموالى أو الأعاجم ، فذلك أمر يبعد حدوثه ، ولا يسهل تصديقه ، فإن العقل يسيغ إن لم يجزم بوجود أمثال هؤلاء في البيئات العربية الخالصة المعترف بإسلامة لغتها ، فبلال الحبشى ، وصهيب الرومى ، وسلمان الفارسى ، وغيرهم كانوا يعيشون في مكة ، وكانت لهم لكنهم الخاصة ، ولكن أحداً لم يقل إن هذه اللسكنة كانت موضع اعتبار بين العرب وكان لها أثرها في أبنائهم ، فليس يعني أن يبدل أحدهم الحاء هاء فيقول : هائن بدل حائن ، أو الشين سينا فيقول : سعرت بدل شعرت .

يقول الجاحظ (٢) : « فمن اللسكن ممن كان خطيباً أو شاعراً أو كاتباً داهياً زياد بن سليمان أبو أمامة وهو زياد الأعجم ، قال أبو عبيدة : كان ينشد قوله :
فتى زاده السلطان فى الود رفعة إذا غير السلطان كل خليل
قال : كان يحمل السين شينا ، والطاء تاء ، فيقول : فتى زاده الشلتان فى الود رفعة .

(١) العربية ص ١٩٢ .

(٢) البيان والتبيين ج ١ ص ٧٤ ، ٧٥ .

ومنهاً سحيم عبد بنى الحساس ، قال له عمر بن الخطاب رضى الله عنه وأئشه
قصيده التي أولها :

عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
لو كان شعرك كله مثل هذا لأجزتك ، قال : ما سمرت ، يريد ما سمرت ،
فجعل الشين للعجمة سينا غير معجمة .

ومنهاً عبيد الله بن زياد وإلى العراق ، قال لهانيء بن قبيصة : أهرورى سائر
اليوم ؟ يريد أهرورى . ومنهاً صهيب بن سنان النمرى صاحب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وكان يقول : إنك لهائن بدل إنك لخائن .

وصهيب بن سنان يرتضخ لسكنة رومية ، وعبيد الله بن زياد يرتضخ لسكنة فارسية
وقد اجتماعا على جعل الخاء هاء

ومنهاً أبو مسلم صاحب الدعوة ، كان جيد الألفاظ جيد المعاني ، وكان إذا أراد
أن يقول : قلت له . قال : قلت له . .

فهذا ما حضرنا من لسكنة البلغاء والشعراء والرؤساء ، فأما لسكنة العامة ،
ومن لم يكن على حظ في النطق ، فمثل فيل مولى زياد . .

وباب آخر من اللسكنة كما قيل للنبطي : لم ابتعت هذه الأتان ؟ قال : أركبها
وتلدد لي . فقد جاء بالمعنى بعينه ، ولم يبدل الحروف بغيرها ، ولا زاد فيها ولا نقص ،
ولسكنة فتح المكسور حين قال : تلدد لي ، ولم يقل : تلدد لي .

فإن ذلك ليس من اللحن المفسد للغة ، أو الدال على ضعفها وفسادها وليس
تلك اللسكنة التي تجعل العربي يفزع خوفا على لفته ، ويحاول أن يلتبس لها الضوابط
والعايير ليحفظ عليها صحتها ونقاءها ، اللهم إلا أن يفعل ذلك المتشددون منهم .

يقول ابن جنى (١) : « إلا أنهم أشد استنكارا لزيف الإعراب ، منهم لخلاف
اللغة لأن بعضهم قد ينطق بحضرته بكثير من اللغات فلا يذكرونها ، إلا أن أهل
الجفاء وقوة الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة ، تناكرهم زيف الإعراب » .

يقول يوهان فك (٢) : « ومن أول حوار بين الرسول يعد بلال الحبشي أول

مؤذن في الإسلام . وهناك صحابي قديم آخر من صحابة الرسول — صهيب ابن سنان — وهو وإن كان عربي الأصل إلا أنه اختطفه البزنطيون في طفولته فربوه ، ولذلك كان ينطق العربية بلسنة بيزنطية . كما يروى عن معاصر ثالث للرسول — سحيم المشهور بعبد بنى الحساس الشاعر المشهور — أنه كان يرتطن لكمة أجنبية .

وعلى الرغم من ذلك فقد كان عدد أمثال هؤلاء الأجانب من القلة بحيث لم يكن لهم تأثير في طابع العربية ، ولكن الأمر بالنسبة إلى أسرى الحروب في العهد الأول للفتوحات الإسلامية كان على صورة أخرى ، فقد كان عدد هؤلاء وفيرا ، وأخذ في الازدياد إذ كانوا يتمتعون بحقوق النسب والمصاهرة .

ظلت تلك اللغة إذا سليمة نقية إبان العصر الجاهلي ، وفي صدر العصر الإسلامي ، اللهم إلا أن تسمع اللحنة في القليل النادر ، فيعاب قائلها وتؤخذ عليه وينظر إليها نظرة استهجان واستنكار ، وكان ذلك — أول ما كان — في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد روى أن رجلا لحن بحضرته فقال^(١) : أرشدوا أخاكم فقد ضل .

وكتب كاتب لأبي موسى الأشعري إلى عمر فلحن ، فكتب إليه عمر : أن اضرب كاتبك سوطا . .

وفي كتاب تاريخ آداب العرب^(٢) : أن ذلك الكاتب جعل صدر كتابه : من أبو موسى . . . « وهو لحن قبيح يشق على عمر وغير عمر .

كانوا إذا يعرفون اللحن ، وكانوا ينكرونه ، بل كانوا يعتقدون أن الخطأ في اللغة خير من اللحن فيها ، قال أبو بكر رضى الله عنه^(٣) : « لأن أقرأ فأسقط أحب إلى من أن أقرأ فألحن » وقال عليه السلام : أنا من قريش ، ونشأت في بني سعد ، فأني لى اللحن ؟ » .

وروى عن أبي عثمان النهدي أنه قال^(٤) : إن كتاب عمر بن الخطاب أتاهم وهم بأذربيجان يأمرهم بأشياء وذكر فيها : تعلموا العربية . وروى عن عمر أيضا قوله :

(٢) ج ١ ص ٢٤٣ .

(١) المزهر ج ٢ ص ٢٤٦ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٣ ، ٤ .

(٣) المزهر ج ٢ ص ٢٤٦ .

تعلموا العربية ، فإنها تشبب العقل وتزيد في الروءة . وقوله : تعلموا الفرائض
والسنة واللعن كما تعلمون القرآن .

وروى عن أبان بن عثمان بن عفان أنه قال : اللحن في الرجل السرى كاللغير
في الثوب الجديد .

وقال مالك بن أنس : الإعراب حلى اللسان فلا تمنعوا ألسنتكم حليها .
ويقول الجاحظ^(١) : أول لحن سمع بالبادية هذه عصاني والصواب عصاي ،
وأول لحن سمع بالعراق حى على الفلاح وصوابه حى بالفتح .

٣ — تسرب اللحن والحاجة إلى ضبط اللغة

ولكن بعد أن اتسعت رقعة الإسلام ، وبعد أن غزا المسلمون الدول المحيطة
بهم من الروم والفرس ، وبعد أن دخل هؤلاء في الدين وخضعوا له واختلطوا بحكم
ذلك بالعرب عن طريق المصاهرة وممارسة شئون الحياة ، بدأ التحريف يتطرق إلى
اللغة ، ولم يكن هناك بد من أن يهتم الخلفاء والولاة لذلك ، وأن يلجئوا إلى العلماء
ليضعوا الضوابط والقوانين التي تعصم الألسنة من الخطأ ، والتي تقي اللغة من الفساد ،
وبهذا يحفظون لغتهم سليمة تقيية ، وهم بهذا لا يحرصون على اللغة فحسب وإنما
يحاولون كذلك أن يحققوا هدفا أسمى ، وغاية أعظم ، إنهم يخشون أن ينتقل هذا
الفساد إلى القرآن ، فيناله التحريف والتغير ، وبذلك يضع ذلك الدستور الإسلامي
العظيم ، ثم لا يؤمن أن تضع معالم الدين بعده . بل إن مصيرها حتما إلى
الزوال والضياع .

هم حراس إذا على ألا يدخل اللحن والتحريف القرآن ، وهم حراس كذلك
على ألا يدخل اللحن والتحريف اللغة ، فقد يظل القرآن سليما نقياً لأنهم حريصون
على سلامته ، وقد يظل الحديث كذلك سليما نقياً ، وليكن اللغة إذا فسدت أو حرفت
أو بعدت عن أصلها الذي منه نبعت ، وإذا تحولت بمرور الزمن واختلاف اللهجات
والبلاد شيئا جديدا ، فإنها دون شك لن تعين على فهم القرآن والحديث ، لأن لغتهما

(١) تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٤٥ .

مستصبح شيئا مستغلقا مبهما ، وستكون على فرض حفظها ، واستيعابها ألفاظا تلقى ، وعبارات تقال ، دون أن يكون لها أثرها المرجو منها ، ودون أن تعقب الفائدة المترتبة عليها .

يقول ابن خلدون في مقدمته^(١) : اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده وتلك العبارة فعل لسانى ، فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها ، وهو اللسان ، في كل أمة بحسب اصطلاحاتها ، وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعانى ، مثل الحركات التى تعين الفاعل من المفعول والمجرور فصار للحروف في لغاتهم والحركات والهيئات ، أى الأوضاع ، اعتبار فى الدلالة على المقصود ، غير متكلفين فيه بضاعة يستفيدون ذلك منها ، إنما هي ملكة فى ألسنتهم يأخذها الآخر عن الأول ، كما تأخذ صبياننا لهذا العهد لغاتنا ، فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطاب الملك الذى كان فى أيدي الأمم والدول ، وخالطوا العجم ، تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التى للمتربين ، والسمع أبو الملكات اللسانية ، ففسدت بما ألقى إليها مما يغيرها لجنوحها إليه باعتياد السمع ، وخشى أهل العلم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ، ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على الفهوم ، فاستنبطوا من مجارى كلامهم قوانين لتلك الملكة ، مطردة شبه الكلمات والقواعد ، يقيسون عليها أنواع الكلام ، ويلحقون الأشباه بالأشباه .

بدأ العلماء إذا يضعون القواعد التى تضبط اللغة ، والتى تعين على فهمها وأدائها للمعانى ، والتى تيسر على الدارسين لها من غير أنبائها سبل تعلمها وإجادتها ، بدءوا بالدراسة العميقة والملاحظة الدقيقة ، ومشاهدة العرب الخالص والأخذ عنهم ، ولكن ذلك لم يتهيا لهم دفعة واحدة ، وإنما بدأت الدراسة مجملة ، تضع الخطوط العامة لا الفروع الدقيقة . غير أن الدافع الدينى جعلهم يقبلون على هذا العلم ، ويفرغون له ، ويعطونه من عنايتهم واهتمامهم ما أسرع به فى نموه

وما هياً له أن يكتمل وينضج في فترة قصيرة ليس من اليسير أن يولد علم ، ثم يشتد ساعده ويقوى حتى يصبح تاماً كاملاً في مثلها ، فالفترة الواقعة بين وفاة أبي الأسود الدؤلى ، أول من فكر في هذا العلم ، ووفاته سيبويه الذى ترك كتاباً يدل على علم ناضج لا تتجاوز مائة عام إلا بالقليل ، هذا العلم لا شك (١) — « أثر رائع من آثار العقل العربى بماله من دقة في الملاحظة ، ومن نشاط في جمع ما تفرق ، هو أثر يرغم الناظر فيه على التقدير له ، ويحق للعرب أن يفخروا به . »

وإذا نظرنا فيما ألف من الكتب في اللحن نجد أن ما ألف منها في أول الأمر كان خاصاً بما تلحن فيه العامة : ككتاب أبى عبيدة ، وكتاب أبى عثمان المازنى ، وكتاب أبى حاتم السجستاني ، وكتاب الفراء ، ومن هذا نستنتج شيئين : الأول — أن لحن الخاصة كان ضئيلاً قليلاً لا يكاد يغتد به لتحرجهم منه ، وحرصهم على تجنبه .

الثانى — أن اللحن بصفة عامة لم يكن قد فشا واستفحل حتى أمكن حصره وتبعه وذكر صوابه .

كما نجد أن ما ألف في اللحن بعد ذلك كان يمرض لما تلحن فيه الخاصة (٢) : ككتاب لحن الخاصة لأبى هلال العسكري ، وكتاب درة القواص في أوهام الخواص الذى وضع الجوالقي تتمته ، مما يدل على شيوع اللحن وكثرته ، وعلى أن الدين يؤخذون به ، ويحاسبون عليه ، ويمكن أن تعد هفواتهم إنما هم الخاصة بمن لهم بصيرة بالعلم وتدوق للأدب .

وقد عرض الدكتور حسن عون في كتابه « اللغة والنحو » لنشأة اللحن ، ويبدو في كلامه شيء من الاضطراب ، فهو في استدلاله على أن النحو إنما وضع لخدم عرضاً دينياً هو المحافظة على القرآن ينفي أو يكاد ينفي التفكير في هذا العلم ومحاولة وضعه قبل ذلك فيقول (٣) : « ولو كان مجرد اللحن في اللغة مدعاة لوضع

(١) تاريخ الفلسفة في الإسلام ص ٤٠ . (٢) تاريخ آداب العرب ج ١ ص ٢٦٢ .

(٣) ص ١٥٦ .

النحو لوجدنا على الأقل محاولات فيه أيام الرسول صلى الله عليه وسلم أو أيام الخلفاء الراشدين من بعده ، إذ أن اللحن موجود في البيئة العربية منذ ذلك التاريخ ، بل نعتقد أنه أقدم من ذلك عهداً »

فمفهوم ذلك أن هذه المحاولات لم توجد ، فالتفكير إذا في هذا العلم غير موجود ، ولكنه يعترف بعد هذا بأننا (١) : « ينبغي أن نطمئن أيضاً إلى أن بعض العرب كان يستنكف وجود اللحن في اللغة ، ويترجم من سماعه ، فلم تكن غير الرسول والخلفاء الراشدين من بعده على سلامة النطق ولادة أيامهم ، كما لم يكن التحريف في عهدهم بادرة جديدة لم يسبق لها مثيل . »

ويقول في موضع آخر (٢) : « والذي يهمنا ملاحظته هو أن ظاهرة اللحن في العربية استتبعت ظاهرة أخرى يمكن أن نعتبرها رد فعل للأولى ، ويمكن أن نسمى هذه الظاهرة بحركة تنقية اللغة ، والمحافظة على سلامتها ، وأصحاب هذه الظاهرة العكسية موجودون كذلك منذ وجود اللحن إذ أن ذلك يكاد يكون طبيعياً عند أصحاب كل لغة يعتزون بها ، ويحرصون على سلامتها ... ولكن إذا جئنا إلى صدر الإسلام رأينا الرسول صلى الله عليه وسلم على رأس أصحاب هذه الحركة ، ثم يأتي من بعده عمر صاحب الدوق الرفيع ، والملسكة العظيمة في فهم اللغة ثم إننا رأينا فيما بعد كيف كان حرص الخلفاء والولاة على أولادهم ... وإذا ما وصلنا إلى عصر الدولة الأموية وجدنا حركة التنقية في اللغة تمتد بقدر امتداد أمر اللحن فيها . »

وأقول : لا شك في أن حركة التنقية هذه هي حركة التفكير في وضع قواعد تضبط اللغة ، وتعين على سلامتها ، ولكنها تنشأ كما قلنا ساذجة ضئيلة ، لأن اللحن في بدء أمره كان نادراً قليلاً ، ثم تأخذ حركة التنقية في الشدة والقوة لكي تستطيع مواجهة سين اللحن الذي بدأ يظفي ويعنف ، وهكذا يستكمل العلم مقوماته ، وتم له مسائله وتقريعاته ، ويصبح علماً تاماً ناضجاً قادراً على مواجهة ما تعرض له اللغة من ضغط ، وما تكابده من محن .

٤ — منزلة النحو والنحاة

أخذت دراسة النحو تنمو ، وأخذ علماءه يفرغون له ، وطلابه يجتهدون فيه ، وأخذت مصطلحاته طريقها إلى عالم الوجود ، ولكن العرب الأفحاح ، ظلوا على فطرتهم التي فطروا عليها ينطقون اللغة بسليقتهم لا يعرفون لها قاعدة ، ولا يدرون مصطلحاً قال الأصمعي (١) : « قلت لأعرابي : أتهمز إسرائيل ؟ قال : إني إذا لرجل سوء . قلت : أفتجبر فلسطين ؟ قال : إني إذا لقوت . »

فهو ينطق إسرائيل مهموزة ، ولكنه لا يعرف إلا معنى الهمز في اللغة وهو العيب ، كما أنه ينطق بالكلمة مجرورة ، ولكنه لا يعرف الجر إلا على أنه الجذب . كما ظل السادة والأشراف يستكرون اللحن ، ويتعرجون منه ، ويدعون إلى تقويم الألسنة ودراسة النحو ، ويفخرون بما هم عليه من ثقافة ، وبما لهم من مشاركة في مسائل العلم ، ودراية بوجوه الأدب : قالوا (٢) : « كتب معاوية إلى زياد يطلب عبيد الله ابنه ، فلما قدم عليه كله فوجده يلحن ، فردّه إلى زياد ، وكتب إليه كتاباً يلومه فيه ، ويقول : أمثل عبيد الله يضيع ؟ »

وعبد الملك بن مروان يقول (٣) : اللحن هجنة على الشريف . ويقول (٤) : تعلموا النحو كما تعلمون السنن والفرائض .

وكان يقال (٥) : اللحن في المنطق أقبح من آثار الجدرى في الوجه .
ويقول الشاعر (٦) :

النحو يبسط من لسان الألسن وللرء تسكرمه إذا لم يلحن
فإذا طلبت من العلوم أجلها فأجلها منها مقيم الألسن
وقال ابن شبرمة - قاضي الكوفة (٧) - : إن الرجل ليلحن وعليه الخز الأدكن
فكأن عليه أخلاقاً ، ويعرب وعليه أخلاق فكأن عليه الخز الأدكن .

- | | |
|------------------------------------|------------------------------|
| (١) العقد الفريد ج ٢ ص ٢٩٩ . | (٢) التحفة البهية ص ٥٠ . |
| (٣) البيان والتبيين ج ٢ ص ١٧٢ . | (٤) العقد الفريد ج ٢ ص ٤٧٩ . |
| (٥) البيان والتبيين ج ٢ ص ١٧٢ . | (٦) العقد الفريد ج ٢ ص ٤٧٩ . |
| (٧) طبقات النحويين واللغويين ص ٤ . | |

وقال الأصمعي^(١) : كان يقال : ثلاثة يحكم بالنبل حتى يدرى من هم ، وهم : رجل رأيته راكباً ، أو سمعته يعرب ، أو شممت منه طيباً .

وروى عن الأحمر النحوى أنه قال^(٢) : دخل أبو يوسف القاضي ، وقال عبد الله بن جعفر : محمد بن الحسن ، على الرشيد ، وعنده الكسائي يحدثه فقال : يا أمير المؤمنين ، قد سعد بك هذا الكوفي وشغلك . فقال الرشيد : النحو يستقرغنى ، لأننى أستدل به على القرآن والشعر .

فقال : إن علم النحو إذا بلغ فيه الرجل الغاية صار معلماً ، والفقه إذا عرف الرجل منه جملة صار قاضياً . فقال الكسائي : أنا أفضل منك ، لأننى أحسن ما تحسن وأحسن ما لاتحسن . ثم التفت إلى الرشيد وقال : إن رأى أمير المؤمنين أن يأذن له فى جوابى عن مسألة من الفقه . فضحك الرشيد وقال : أبلغت يا كسائي إلى هذا ؟ ثم قال لأبى يوسف : أجبه . فقال الكسائي : ما تقول لرجل قال لامرأته أنت طالق إن دخلت الدار ؟ فقال أبو يوسف : إن دخلت الدار طلقت . فقال الكسائي : خطأ ، إذا فتحت أن فقد وجب الأمر ، وإذا كسرت فإنه لم يقع طلاق بعد . فنظر أبو يوسف بعد ذلك فى النحو .

فإذا كان هذا هو شأن النحو ، وإذا كانت هذه هى مكانة الإعراب ، فلا شك فى أن منزلة القامين على هذا العلم ، وللعنيين به ، تكون منزلة سامية ، ولا شك فى أن قدرهم يكون رفيعاً ، ذلك لأنهم القوام على أشرف العلوم ، الذى به صلاح الألسنة ، وسلامة النطق ، وصحة الأداء ، والذى به يحسن الناس تلاوة قرآنهم ، ويخدمون عن طريقه دينهم ، ويرفعون بوساطته شأنهم . إن فصاحة الكلام لا تكون إلا به ، وإن سلامة الكتابة لا تتم إلا بعونه ، فهو مفتاح العلوم ، ومقياس الآداب . فإذا احتل سدنته أسمى مكان فقد أخذوا حقهم ، وإذا شغلوا أعلى منزلة فما تجاوزوا

(١) الكامل ج ١ ص ٢٤٨ .

(٢) المجالس المذكورة للعلماء ص ٩٥، ٩٦ أو مجالس أبى مسلم ص ١٣٩ . ومعجم

الأدباء ج ١٣ ص ١٧٥، ١٧٦ .

قدرهم ، وإذا حدثنا التاريخ عن مظاهر تكريمهم وإعزازهم ، وعن صور إباءهم واعتزازهم ، لم يكن حديثه عجباً ، ولا خبره في الأسماع غريباً ، فما تجاوز في وصفه واقعاً ، وما ذكر من الأنباء شاذاً نائياً .

روى عن الأخفش أنه قال (١) : « مر الحسن بأبي عمرو ، وحلقته متوافرة ، والناس عكوف . فقال : من هذا ؟ فقالوا : أبو عمرو . فقال : لا إله إلا الله ، كادت العلماء أن تكون أرباباً ، كل عز لم يؤكد بعلم فألى ذل يشول .

وقالوا (٢) : « أشرف الرشيد على الكسائي وهو لا يراه فقام الكسائي ليلبس نعله لحاجة يريدها ، فابتدرها الأمين والمأمون ، وكان مؤدبهما ، فوضعاها بين يديه قبل رءوسهما وأيديهما ، ثم أقسم عليهما ألا يماودا . فلما جلس الرشيد مجلسه قال : أي الناس أكرم خدماً ؟ قالوا : أمير المؤمنين أعزه الله . قال : بل الكسائي ، يخدمه الأمين والمأمون . وحدثهم الحديث » .

وقالوا : إن سليمان بن المهلب والى الأهواز أرسل إلى الخليل يلتمس منه الشخص إلى لتأديب أولاده ويرغبه ، ولكنه كان زاهداً عفيف النفس ، لا يختار صحبة الملوك والأمراء فلم يستجب له (٣) ، وأخرج إلى رسول سليمان خبزاً يابساً ، وقال له : ما عندى غيره ، وما دمت أجد فلا حاجة لى فى سليمان . فقال الرسول : فماذا أبلغه عنك ؟ فأنشأ يقول :

أبلغ سليمان أنى عنه فى سعة وفى غنى غير أنى لست ذا مال

سبحا بنفسى أنى لا أرى أحدا يموت هزلاً ولا يبقى على حال

وفى مثل هذا المعنى يقول أبو عمرو بن العلاء (٤) :

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩١ . (٢) معجم الأدباء ج ١٣ ص ١٩٣ .
(٣) أخبار التجوين البصريين ص ٣٨ ، طبقات التجوين واللغويين ص ٤٣ ، نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ص ٥٧ ، ٥٨ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٦ ، ٧٧ ، إنباء الرواة ج ١ ص ٣٣٩ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٦ ، ٢١٧ ، بنية الوعاة ص ٢٤٤ .
(٤) شرح مقامات الحريرى ج ٢ ص ١٨٩ .

أنفت من الدل عند السلوك وإن أكرموني وإن قربوا
إذا ما صدقت لهم خفتهم ويرضون مني بأن يكذبوا

وروى أن طاهر بن عبد الله بن طاهر قدم من خراسان^(١) وهو حدث في حياة أبيه يريد الحج ، فزل في دار إسحق بن إبراهيم ، فرجه إسحق إلى العلماء فأحضرهم لإبراهيم طاهر ، وقرأ عليهم ، فحضر أصحاب الحديث والفقهاء ، وأحضر ابن الأعرابي وأبو نصر صاحب الأصمعي ، ووجه إلى أبي عبيد القاسم بن سلام في الحضور ، فأبى أن يحضر وقال : العلم يقصد ، فغضب إسحق من قوله ورسالته ، وكان عبد الله بن طاهر يجري له في الشهر ألفي درهم ، فقطع إسحق عنه الرزق ، وكتب إلى عبد الله بالخبر ، فكتب إليه عبد الله : قد صدق أبو عبيد في قوله ، وقد أضعفت له الرزق ، فأعطه فائته ، وأدر عليه بعد ذلك ما يستحقه .

ولهيبة النخاعة في النفوس ، ولسكانتهم بين الناس ، كان منهم المؤدبون الذين يشرفون على تربية أبناء الخلفاء والرؤساء ، يخرجونهم بعلومهم ، ويثقفونهم بأدبهم ويصورونهم في القالب الذي يريدون . وكانوا مؤدبين أمناء ، ومشرفين فضلاء ومن لم يستطع من هؤلاء أن يحظى بأحد أعلامهم مؤدبا لأولاده ، كان حريصاً على أن تتصل بينه وبينهم الأسباب ، وأن تدوم بينهم العلاقات ، كما كانوا يستزيرونهم ويخطبون دهم ، ويجزلون عطاءهم .

فقد عرفنا أن الكسائي كان مؤدب الأمين المأمون ، وكان له في نفسه مامكانة ، وعند أيهما مقام .

ولقد أراد الواثق أن يستبقى المازني عنده ، وتغنى صحبته ، فلما اعتذر من عدم استطاعته تحقيق رغبته طلب إليه ألا يقطع مودته ، يقول المازني^(٢) : « فقال لي : لله درك ، كيف لي بك ؟ فقلت : يا أمير المؤمنين إن النعم في قربك والنظر إليك ، والأمن والفوز لديك ، ولكني ألفت الوحدة ، وأنست بالانفراد ، ولئى أهل يوحشنى

(١) معجم الأدباء ج ١٦ ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٢) طبقات النحويين والفقهاء ص ٩٥ ، ومعجم الأدباء ج ٧ ص ١٢٠ .

البعد عنهم ويضر بهم ذلك، ومطالبة العادة أشد من مطالبة الطباع. فقال لي: فلا تقطعنا وإن لم نطلبك، فقلت: السمع والطاعة، وأمر لي بألف دينار .

أما المبرد فكان كما يقول الرواة (١) مقدماً في الدول عند الوزراء والأكابر ولما مات الفتح بن خاقان كتب محمد بن عبد الله بن طاهر بحث في إشخاص محمد بن يزيد المبرد، فلم يزل مقبياً معه، وسبب له أرزاقاً .

وقالوا: إن أبا عبيد القاسم بن سلام كان (٢)، إذا ألف كتاباً، حمّله إلى عبد الله بن طاهر فيعطيه مالا خطيراً، فلما صنف غريب الحديث أهدها إليه . فقال: إن عقلاً بعث صاحبه على عمل هذا الكتاب، لحقيق ألا يحوج إلى طلب معاش . وأجرى له في كل شهر عشرة آلاف درهم

بل لقد تجاوزت مكانة النحاة مكان التأديب والتهديب، إلى المجتمع الرحب والحياة العامة، فما أقره النحاة سلم واشتهر، وكتب له الخلود والبقاء، وحق له الذبوع والانتشار، وما هجته النحاة أسقط وأهمل، وضاع في زحمة الحياة، وقضت عليه عوامل الانحلال . يتجلى ذلك فيما تعقب به عبد الله بن أبي إسحق الفرزدق، الذي حاول تغيير ما أخذ عليه، على الرغم من تظاهره بعدم تأثره به، أو التفاته إليه . كما يظهر في حرص الناس على نقاء أساليبهم، وصحة تعبيراتهم، فإذا خفي وجه الصواب فيها لم يهدأ لهم بال ولم تطمئن لهم نفس، حتى يرجعوا إلى موثوق به، معتمد عليه .

فلقد كان اتصال السكسائي بالهدى — كما تذكر الروايات — بسبب الرغبة في معرفة كيفية صياغة الأمر من السواك، أو على الأصح بسبب الحرص على وجود ثقة أمين، وعالم كبير يرجع إليه، ويصدر عنه .

وكان اتصال المازني بالوائق بسبب بيت من الشعر ضل في توجيهه الحاضرون وطلبوا إلى الغنية تغيير كلمة فيه، فأبت إلا أن ترجع لأستاذ العربية في عصره

(١) إنباه الرواة ج ٣ ص ٢٤٧ .

(٢) معجم الأدباء ج ١٦ ص ٢٥٤ .

فأرسلوا إلى المازني ، فأرشدهم من ضلالهم ، وأنقذهم من حيرتهم (١) .
وكانت رحلات العلماء إلى الخلفاء والولاة تهدف في أساسها إلى المناقشة اللغوية ،
والإفادة العلمية ، من أجل ذلك عظم الناس أمرهم ، وقدرهم قدرهم ، وأنزلهم
من أنفسهم منزلة الإجلال والإكبار ، وضربوا بهم المثل في سعة العمل ، وحدة
الفهم والإحاطة بمسائل العلم .

يقول الفرزدق في أبي عمرو بن العلاء (٢) :

ما زلت أنتح أبوابا وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار
وقال أبو تمام يهجو عباس بن لهيعة ويذكر الخليل (٣) :

ولو نشر الخليل له لعمت بلادته على فطن الخليل
فما أدرى عمائي عن رشادي دهاني أم عماك عن الجليل
وأشد المبرد (٤) :

لم تدر ما علم الخليل فتقتدى ببيان ذاك ولا حدود النطق
وقال المعري (٤) :

إذا قيل نسك فالخليل ابن آزر وإن قيل فهم فالخليل أخوالهم
وقيل في محمد بن يزيد المبرد (٥) :

رأيت محمد بن يزيد يسمو إلى الخيرات في جاه وقدر
جليس خلائف وغذى ملك وأعلم من رأيت بكل أمر
وفتيانية الظرفاء فيه وأبهة الكبير بغير كبر
وينشر إن أجال الفكردرا وينثر لؤلؤا من غير فكر

(١) نزهة الألباء ص ٢٤٤ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٢٢٨ .

(٢) شرح مقامات الحريري ج ٢ ص ١٨٧ .

(٣) شرح مقامات الحريري ج ٢ ص ١٨٣ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) أخبار النجوين البصريين ص ٧٧ (مطبعة الباب الخليل سنة ١٩٥٥)

ويقول فيه أيضاً أحد الشعراء (١) :

وأنت الذي لا يبلغ الوصف مدحه وإن أطنب للداح مع كل مظنب
وأوتيت علماً لا تحيط بكنهه علوم بني الدنيا ولا نحو ثعلب
روح إليك الناس حتى كأنهم يبابك في أعلى منى والمحصب
ويقول الشاعر فيه وفي ثعلب (٢) :

أيا طالب العلم لا تجهلن وعذ بالبرد أو ثعلب
تجد عند هذين علم الورى فلا تك كالجلج الأجر
علوم الخلائق مقرونة بهذين في الشرق والغرب
هؤلاء هم رجال هذا العلم ، وتلك هي منزلتهم : كرمهم الله ، لأنهم وقفوا
أنفسهم على رعاية لغته ، وصون كتابه ، فأنزل في نفوس الناس محبتهم ، وأعلى
بينهم قدرهم . فجزاهم الله عن إخلاصهم خيراً ، وأقدر الناس على الانتفاع بعلومهم
ومكنهم من السير على نهجهم .

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٧٨ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢٢ ، وفي الهامش نقلاً عن وفيات الأعيان : الأبيات
لأبي بكر بن أبي الأزهر .

البصرة

وقد يكون من الخير قبل أن نبدأ الكلام في موضوعنا الذي نحن بصدد البحث فيه أن نلقى نظرة عابرة على تلك المدينة التي كانت منبع هذا العلم ، ومطلع رجاله ، ومشرق ذلك القبس الذي بزغ في سماء البصرة ، ثم ما لبث أن غمر بضوئه بلاد العربية والناطقين بالضاد ، وأن أصبح المعيار الذي يزن كلامهم ، والضابط الذي يعينهم على أن يفهموا غيرهم ، وأن يفهموا عنهم ، ثم كان بعد ذلك كله أوفوق ذلك كله الحافظ للكتاب الكريم من أن يتطرق إليه اللحن ، أو يصيبه التعريف « إنا نحن نزلنا الذكر ، وإنا له لحافظون ^(١) » صدق الله العظيم .

وسنتناول في دراستنا لها :

١ — اشتقاقها اللغوي

جاء في المصباح المنير البَصْرَة وزان تَمَرَة الحجارة الرخوة ، وقد تحذف الهاء مع فتح الباء وكسر ها ، وبها سميت البلدة المعروفة .
وأنسكرك الزجاج فتح الباء مع الحذف ، ويقال في النسبة : بصرى ، بالوجهين وهي محدثة إسلامية .

وفي القاموس المحيط : البصرة بلد معروف ، ويكسر ويحرك وبكسر الصاد أو هو معرب بَسْ راه ^(٢) — أى كثير الطرق ... والأرض الغليظة : وحجارة رخوة فيها يابض ، وبالضم الأرض الحمراء الطيبة .

(١) سورة الحجر ، آية : رقم ٩ .

(٢) جاء في المعجم في اللغة الفارسية ، للأستاذ هندواى : بس : كثرة وزيادة ...
ص ٤٦ ، وبسا : كثيراً وغالباً ... ص ٤٦ ، وبس : كثرة وزيادة ... ص ٤٧ ،
وراه : طريق ومجرى وممر ... ص ١٦٦ .

وحاء في معجم حسن عميد — فوهنك عميد — بس : كثير ... ص ١٣٦ .

وراه : طريق وممر وشارع .

فمعناها على هذا كثيرة الطرق .

وفي دائرة المعارف للبستاني (١) : ومعنى البصرة في اللغة : الأرض الغليظة ذات الحجارة الصلبة . وقيل : الأرض ذات الحصى . وقيل : الحجارة الرخوة البيضاء ، وقال بعضهم : إن بصرة تعريب بَسْ راه بالفارسية ، ومعناه الطرق الكثيرة المتشعبة . والأول أرجح .

وفي دائرة المعارف الإسلامية (٢) : البصرة ، وكانت تدعى إبان العصور الوسطى في أوربا بلسره Balsora مدينة تجارية على شط العرب ، وكانت عاصمة مدينة تجارية بنفس الاسم ، وعلى مسيرة ٣٠٠ ميل إلى الجنوب الشرق من بغداد . وقد قامت منذ الأزمان القديمة في تلك البقعة التي يصب فيها نهرا دجله والفرات مياههما في البحر عدة مدائن هامة . . . وسميت المدينة البصرة أى الحجر الأبيض ، لأن الأرض التي شيدت عليها من الحجر الأبيض .

وفي معجم البلدان (٣) : قال ابن الأنباري : البصرة في كلام العرب الأرض الفليظة .

وقال قطرب : البصرة الأرض الغليظة التي فيها حجارة تطلع وتقطع حوافر الدواب . قال : ويقال بصرة للأرض الغليظة . وقال غيره : البصرة حجارة رخوة فيها يياض .

وقال ابن الأعرابي : البصرة حجارة صلاب ، قال : إنما سميت بصرة لغلظها وشدها ، كما تقول : ثوب ذو بُصْر ، وسقاء ذو بصر إذا كان شديداً جيداً ، قال : ورأيت في تلك الحجارة في أعلى المربد ييضاً صلاباً .

وذكر الشرقي بن القطامي أن المسلمين حين وافوا مكان البصرة للنزول بها نظروا إليها من بعيد وأبصروا الحصى عليها ، فقالوا : إن هذه أرض بصرة ، يعنون حصبة ، فسميت بذلك . . .

وذكر بعض المغاربة أن البصرة الطين العاك ، وقيل : الأرض الطيبة الحمراء .

وذكر أحمد بن محمد الحمداني حكاية عن محمد بن شرحبيل بن حسنة أنه قال : إنما سميت البصرة لأن فيها حجارة سوداء صلبة وهي البصرة ، وأنشد لخفاف بن نديّة :

إن كنت جلود بصراً لأؤيسه أو قد عليه وأحميه فينصدع
وقال الطرماح بن حكيم :

مؤلفة تهوى جميعاً كما هوى من النيق فوق البصرة المتططح
وهذان البيتان يدلان على الصلابة لا الرخاوة .

وقال حمزة بن الحسن الأصبهاني :

سمعت موبد بن أسوهشت يقول : البصرة تعريب بس راه لأنها كانت ذات طرق كثيرة انشعبت منها إلى أما كن مختلفة .

وقال قوم : البُصرة والبَصْر الكدّان وهي الحجارة التي ليست بصلبة ، سميت بها البصرة لأنها كانت يقعها عند اختطاطها ، واحده بُصرة وبَصْرَة .

وقال الأزهرى : البصر الحجارة إلى البياض بالكسر ، فإذا جاءوا بالهاء قالوا : بصرة ، وأنشد بيت خفاف : إن كنت جلود ...

وأما النسب إليها فقال بعض أهل اللغة : إنما قيل في النسب إليها بصرى بكسر الباء لإسقاط الهاء ، فوجب كسر الباء في البصرى مما غير في النسب ، كما قيل في النسب إلى اليمن يمان ، وإلى تهامة تهام ، وإلى الرّي رازى ، وما أشبه ذلك من اللغير .

وفي ذيل الأملّى وأنوادر^(١) : سأل رجل أبا حاتم عن قول العامة : البَصْرَة — بكسر الصاد — فقال : هو خطأ ، إنما سميت البصرة للحجارة البيض التي في التريد ، وأنشد :

سقى البصرة الوسمى من غير حبها فإن بها منى صدى لا يريها
وأنشد أبو حاتم لأعرابي من بني تميم قدم البصرة فرأى أهلها :

ما أنا بالبصرة بالبصرى ولا شبه زعيم بزى
قال أبو حاتم : ولو كانت البصرة كما قيل ونسبت إليها لقلت : بَصْرَى ،
كما قالوا : تَمَرَى .

وفي فتوح البلدان للبلاذرى^(١) : قال أبو مخنف : وكانت ذات حصى
وحجارة سود ، فقليل : إنها بصرة ، وقيل . إنهم سموها بصرة لرخاوة أرضها .

هذا مجمل ما قيل في معنى الكلمة - بصرة - وفي سبب تسمية البلدة بها ، ومنه
نرى أن الأكثرين يعلون إلى أنها الأرض الغليظة ذات الحجارة الصلبة أو الحصى
وأن البعض يرى أنها الحجارة الرخوة ، أو الحجارة الرخوة التي بها يياض ، ويتجه
فريق ثالث إلى أنها معربة عن الكلمة الفارسية بس راه لكثرة طرقها .

أما الرأي الأول الذى مال إليه الأكثرون ورجحوه فأعتقد أنه ضعيف ، وأن
الرأى الثانى أرجح منه وأولى بالاعتبار ، ذلك أن موقع هذه المدينة ، وطبيعة
أرضها ، وما سمت به من صفات ، كل ذلك يرجع أنها كانت أرضاً رخوة لينة يمكن
أن تستغل ، وأن تكثر بها الحدائق والأنهار .

فدائرة المعارف الإسلامية تقول^(٢) : ودجلة والفرات هما الطريقان اللذان
الكبيران لتجارة البلدان الموجودة في أحواضهما ، حيث تلتقي الطرق الصحراوية
الآتية من الغرب - نجد والشام - بالطرق الآتية من المرتفعات الإيرانية ، وذلك
في المنطقة بين إقليم البطائح - جمع بطيحة منخفض كالروج ، له بطن من الرمال
المختلطة بالحصى ، تغمره مياه الأنهار المجاورة في مواسم تتفاوت كمية مياهها كثرة
وقلة ، وطى ذلك فإن المياه تنبطح فيه أغلب العام - ويطلق العرب اسم البطائح
على السيل المتسع الذى على المجرى الأدنى للرافدين - دجلة والفرات - فيما بين واسط
شمالاً والبصرة جنوباً ، ويقال أحياناً بطائح واسط ، وبطائح البصرة ، نسبة إلى
هاتين المدينتين المتجاورتين - الكثير المستنقعات ، وشاطئ الخليج الفارسي « .
ومن هذا نرى أن هذا السكان كثيراً ما كان يغمر بالماء ، كما أن به كثيراً

من الممتنعات ، ويؤيد ذلك ما يقوله الإصطخرى^(١) : وفي حدود البصرة بيت
أضعاف قراها آجام كثيرة ، وبطائح أكثرها يسار فيها بالمدارى ، قرية القعر ،
كانها كانت على قديم الأيام أرضا مكشوفة ، ويشبه أن يكون لما بنيت البصرة ،
وشقت الأنهار اتصل بعضها ببعض فى القرى والمجارى ، فتراجعت المياه ، وغلبت
على ما يسفل من أرضها ، فصارت بحارا وبطائح .

ويقول ماسيرو^(٢) : إن القطر المكون من طمى الأنهار ولا سيما نصفه المجاور
لشواطئ الخليج الفارسى كان موطننا ومهادا للأمم الأولى التى استقرت بهذه الديار
وقد كان هذا القطر سهلا فسيحا مستويا ليس مضرسا بالارتفاعات والانخفاضات ،
ولم يكن الفرات محصورا جيدا بين شاطئيه ، فلذلك كان يتفرع ذات اليمين وذات
الשמال وبعض هذه الفروع تنصب فى دجلة ، وبعضها يجرى إلى البطائح ، وكان قسم
من الأرض محروما من المياه فأخذ فى التصلب والجود من تأثير أشعة الشمس المحرقة
عليه كل يوم ، وقسم آخر قد انهالت رمال اليباء عليه كله تقريبا ، وتراكت
فوقه وتراكت ، وأما بقية القطر فما كانت إلا كبحيرة مستنقعة .

فإذا أمضنا إلى هذا أن عمر رضى الله عنه عندما استأذنه عتبة فى اتخاذ منزل
للمسلمين كتب إليه يطلب منه أن يرتاد للمسلمين^(٣) « منزلا قريبا من المراعى
والماء » .

وأن عتبة أرسل له يصف المكان الذى اختاره بأنه وجد « أرضا كثيرة
القيضة^(٤) فى طرف البر إلى الريف ، ودونها منافع فيها ماء ، وفيها قصباء » فلما

(١) مسالك الممالك ص ٨١ ، ٨٢ .

(٢) تاريخ المشرق ترجمة أحمد زكى ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٣) فتوح البلدان للبلاذرى ص ٣٤٦ ، معجم البلدان ج ٢ ص ١٩٦ ، دائرة معارف
البيستاقى ج ٥ ص ٤٥٣ .

(٤) القضة : أرض ذات حصى ، أو منخفضة ترابها رمل وإلى جانبيها متن مرتفع ،
والحصى الصغار ، وبفتح فى السكل ، وبالفتح ما تفتت من الحصى . القاموس المحيط . =

وصلت الرسالة إلى عمر قال : هذه أرض بصرة قريبة من المشارب والمراعى والمختط .

استطعنا أن نلس في يسر وسهولة ، أن هذا المكان الذى نزلوه كثير الماء ، ترابه رمل أو أرضه بها حصى ، وأنه صالح للزراعة بدليل وجود القصب فيه ، وأنه نتيجة لكل ذلك لا بد أن يكون لنا رخوا لا غليظا صلبا ، حتى يستطيع المقيمون به أن يستغلوه ، وأن يفيدوا منه .

أما رأى الأخير القائل بأن الكلمة معربة عن بس راه الفارسية ، فأعتقد أن الذى دعا إلى القول به إنما هو قرب المكان من فارس ، ثم وجود جالية فارسية استقرت بالمدينة ، وأحد السبيين أو كلاهما يمكن أن يكون علة لهذه التسمية . غير أننا عندما نرجع إلى الوقت الذى سميت فيه البلدة ، وإلى الطريقة التى سميت بها نجد أن واحدة من هاتين العلتين لا تصلح سبباً لهذه التسمية ، فالفانجون العرب كانوا هم الذين خطوا المدينة ومصروها واتخذوا لها اسماً بعد أن لم يكن لها وجود سابق ، وليس أيسر من اتخاذ اسم لمكان له من خصائصه ومميزاته ما يساعد على إطلاق هذا الاسم ، وفى الروايات التى تقول إن عمر رضى الله عنه هو الذى اتخذ ذلك الاسم ما يبعد هذا رأى وينفيه .

٢ - تمصيرها

البصرة مدينة أنشأها المسلمون عقب فتحهم للجزء الجنوبى الشرقى من بلاد العراق ،

== « القصة من المضاعف - الحجارة المجتمعة المشققة ، وقيل أرض ذات حصى ، وأما القصة بالكسر والتخفيف فتى كتاب العين أنها أرض منخفضة ترابها رمل .

وقال الأزهرى : الأرض التى ترابها رمل يقال لها : قصة بكسر القاف وتشديد الضاد ، وأما القصة بالتخفيف فهو شجر من شجر الحمض ويجمع على قضين وليس من المضاعف ، وقد يجمع على القضى مثل البرى .

وقال أبو نصر الجوهري : القصة بكسر القاف والتشديد الحصى الصغار ، والقصة أيضاً أرض ذات حصى . (معجم البلدان ج ٢ ص ١٩٦)

وقد تم ذلك في أرجح الروايات سنة ١٤ هـ ، سنة ٦٣٥ م على يد عتبة بن غزوان ، بأمر من الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقد أرسله الخليفة عمر لى (١) يشغل أهل الأهواز وفارس وميسان حتى لا يمدوا إخوانهم الذين كان يحاربهم المسلمون بقيادة سعد بن أبي وقاص بعد أن مهد لذلك الثنى بن حارثة الشيبانى بالإغارة على الحيرة .

ذهب عتبة فوجد سويد بن قطبة الدهلى يغير على من يجاوره من الفرس فضمه إليه ومن معه من بكر بن وائل وبنى تميم ، ونزل عتبة ومن معه من الجند أول أمرهم فى خيام ، ولكنه وجد أن المسلمين فى حاجة إلى منزل يشتون به إذا اشتوا ، ويلجئون إليه إذا انصرفوا من غزوهم ، فكتب إلى الخليفة يستأذنه ، فكتب إليه الخليفة : أن اجمع أصحابك فى موضع واحد ، وليكن قريبا من الماء والمرعى واكتب إلى بصفته ، واشترط أن يكون ذلك فى مكان بحيث لا يفصل الماء بينهم وبينه . فكتب إليه عتبة : إني قد وجدت أرضا كثيرة القضة فى طرف البر إلى الريف ، ودونها منافع فيها ماء ، وفيها قصباء (٢) .

فلما وصلت الرسالة إلى عمر ، وافق على نزول المسلمين بها ، فبنى المسلمون مساكنهم من القصب ، كما بنى عتبة المسجد منه وكذلك بنى دار الإمارة دون المسجد فى رجة تعرف برجة بنى هاشم وكانت تسمى الدهناء ، وبهذه الرجة بنى السجن والديوان وحمام الأمراء بعد ذلك لقربها من الماء . وكانوا كلما ساروا للغزو نزعوا القصب وحزموه حتى يعودوا فينبوه من جديد (٣) .

(١) معجم البلدان ج ٢ ص ١٩٤ .

(٢) القصب : محرقة كل نبات ذى أنابيب والواحدة قصبة والقصباء جماعتها .

(القاموس المحيط)

(٣) يرى كارلوالينو أن البصرة والكوفة إنما أنشأهما الخليفة عمر بن الخطاب (تاريخ الآداب العربية ص ٢٤٣) الماهر بأمر السياسة وكان له من إنشائها غرضان : نقصان شأن المدن العراقية الفارسية الأصل مثل المدائن والحيرة ، لئلا تفوق العرب قسرة وتأثيرا . =

١٢٩٢٢

استمر الأمر كذلك حتى ولي أمر البصرة أبو موسى الأشعري من قبل عمر بن

الخطاب رضى الله عنه سنة ١٧ هـ فبنى المسجد ودار الأمانة بالبلن .

== وجعل مقامات للأعراب المقيمين في أطراف البادية متوسطة بين البدو والحضر ليعتادوا العيشة المدنية شيئاً فشيئاً ، وتزال رغبتهم في الرجوع إلى براريهم وكراهتهم للاستقرار في المدن .

ويعلل الأب لامنس ذلك - كما يقول نالينو - بأن (ص ١٢٦) : الخليفة كان يجده في شوق العرب إلى باديتهم خطراً على الدولة ، إذ أنهم لو رجعوا إلى مضاربهم لمدلوا عن ضبط الأمصار ، وأنفوا الجهاد ، فيقوى عليهم أعداؤهم ، ويسترجعون منهم الأمصار التي فتحوها بعد الحروب الطويلة والمشقات المصنية .

ويقول (ص ١٢٥ - ١٢٦) : إن العرب بعد الفتح عند احتلالهم البلاد المضرة رأوا فيها أنفسهم كالأعراب التي اعتاد سكنى وطنه فلا يطبق العيشة في غيره ، وكذلك العرب فإن مدن الشام مع سعتها ضاقت عليهم بعد توطنهم في البوادي ، يتجولون فيها كما شاءوا ، وكان عمر بن الخطاب شعر بما لقيه العرب من الجهد والعناء في سكنى المدن فأراد أن ينشئ لهم في العراق على طرف الصحراء دساكر يقطنونها ليعتادوا التصير والمعيشة المدنية تدريجاً ٠٠٠ والحق أن العرب الأولين بعد خروجهم من مواطنهم البدوية واحتلالهم الأمصار كانوا يهيئون إلى البادية ، ويحنون إلى نوقها ليرتووا من ألبانها ، وذلك ما كانوا يدعونه بالعيمة أى شهوة اللبن وألا يصبر عنه إنسان ٠٠٠ فكانت العيمة كالداء المعروف في أيامنا بداء الوطن .

ويستدل على ذلك بما في أشعار العرب (ص ١٢٦ ، ١٢٧) ، فن ذلك أن بني كلب لما طردتهم قيس من مغاور السماوة وأجأتهم إلى سكنى سواحل الشام ، كانوا يعدون أنفسهم كالمفنين : يتوقون إلى مواطنهم البدوية قال زفر بن الحارث :

يا كلب قد كلب الزمان عليكم وأصابكم منى عذاب مرسل
إن السماوة لا سماوة فالحق بالغور فالأنفاس بثس المؤئل
فجنوب عكا فالسواحل لأنها أرض تذوب بها اللقاح وتهزل

وكانت هذه القبائل تعد دومة الجندل الغناء ، وعاصمة الشام نفسها لقرنها من القوطة كننازل وبيئة تنهك حياتها قوام ، وذلك سبب قول الأخطل :

كرهن ذباب دومة إذ عفاها غداة تشار للوقت القيور

وقوله :

سقى الله منه دار سلمى برية على أن سلمى ليس يشقى سقيمها
من الغريبات البوادي ولم تكن تلوحها حتى دمشق ومومها

فلما ولي معاوية بن أبي سفيان زياداً على البصرة نقل النبر من وسط المسجد إلى صدره ، وقال : لا ينبغي للأمير أن يتخطى رقاب الناس ، وحول دار الإمارة إلى صدر المسجد ، وبنها بالابن ، وبنى المسجد بالحصى وسقفه بالساج ، وجاء بسواريه من الأهواز .

فلما ولي عبد الملك بن مروان الحجاج على البصرة هدم دار الإمارة ، وقال : أريد أن أبدئها بالآجر . فقيل له : إنما تريد أن يذهب ذكر زياد منها ، فما يدفئك لزيادة النفقة ، وليس يذهب ذكر زياد عنها ؟ فتركها مهدومة .

فلما استعمل سليمان بن عبد الملك صالح بن عبد الرحمن على خراج العراقين قال له صالح : إنه ليس بالبصرة دار إمارة ، وخبره خبر الحجاج ، فأمره بإعادتها فأعادها بالجص والآجر على أساسها الذي كان ، ورفع سمكها . فلما تولى الرشيد الخلافة هدمها ، وأدخلها في المسجد ، فلم يبق للأمراء بالبصرة دار إمارة (٢) .

٣ - عمارتها

كان من الطبيعي بعد أن مصر عتية البصرة أن ينزل بها العرب الفاتحون ، ثم تأخذ في الاتساع والعمران ، بمن يتناسل فيها من أبنائها ، ومن يفد إليها مما يحيط بها ، وأن يوجد بها من وسائل الحضارة ما لم يكن منه بد في هذه العصور فتقام الأسواق ، وتكثر المتاجر ، وتنشأ الحمامات ، وتقام حلقات الأدب التي لم يبعد عهد العرب بها ، فتجد في المربد ميداناً فسيحاً ، ومتنفساً واسعاً .

ولعل موقع البصرة كان له أكبر الأثر في سرعة نموها وازدهارها ، فالعرب الوافدون عليها ما زالت تغلب عليهم نزعة البداوة ، وما زالوا يميلون بطبعمهم إلى الحياة الفطرية الخالية من القيود والتكاليف ، ولكنهم مع هذا يفتحون مدناً أخذت نصيبها من الحضارة ، ويتصلون بشعوب رسخت أقدامها في المدنية ، والنفس تميل

(١) فتوح البلدان للبلاذري ص ٣٤١ وما بعدها ، معجم البلدان ج ٢ ص ١٩٢ وما بعدها .

إلى كل جديد طريف ، فليس هناك بأس في أن يأخذوا شيئاً عن هذه الأمم ، وأن يحتفظوا في الوقت نفسه بمقومات حياتهم ، وليس أدعى إلى ذلك ، ولا أكثر عوناً عليه من هذه المدينة التي تقع بين البادية والحضر ، فتتيح للعرب ما يطمشهم على عروبته ، ولا يخرجهم من إلفهم ، كما تتيح لهم أيضاً ولغيرهم حياة لينة رغبوا فيها أو ألفوها ، وحضارة رخية سعوا إليها وطلبوها .

فصل عتبة من المدينة في ثمانية مقاتل حتى نزل موضع البصرة ، فضرب فيها قبة ، وأقام الناس خيامهم ، وانضم إليه سويد بن قطبة برجاله ، وما زال الخليفة عمر يده بالرجال ، وهو يغير على ما يجاوره من البقاع ، ففتح الأبله ، واتجه إلى الفرات فاستولى عليه ثم خرج إلى المذار فخارب مرزبانها وهزمه ، واجتمع أهل دسْتُمُكيسان لحرب المسلمين واسكنهم غلبهم على أمرهم (١) .

ولما أذن عمر رضي الله عنه لعتبة في أن يتخذ للمسلمين داراً ، وأرسل إليه صفة هذا السهل الفسيح المستوى الخالي من الارتفاعات والانخفاضات ، والذي كانت تأتية المياه في قنوات تتفرع من الفرات يمناً وشمالاً (٢) ، وافق عمر ، واتخذت البيوت كما قدمنا من القصب ، ثم ما لبثت أن تحولت إلى اللبن على يد أبي موسى الأشعري ، ثم ما لبث الآجر والجنس أن عرفا طريقهما إلى البصرة على يد زياد ، فأصبح في البصرة المنازل الكبيرة ، والقصور الجميلة ، وأصبحت مدينة كثيرة الشجر والنهر ، عامرة الأسواق والحوانيت ، يقصدها الناس للتجارة ، كما يقصدها الأدباء للمناشدة والمفاخرة والمناقضة ، وامتألت مساجدها بالطلاب والعلماء ، وعلى الجملة أصبحت نجمة القاصدين ، ومحط رحال المسافرين .

قسمت المدينة الجديدة إلى خطط ، تسكنها قبائل العرب المختلفة ، وقد كانت البصرة وقت افتتاحها في ولاية عمر ، كما يقول اليعقوبي : فرسخين في فرسخ (٣)

(١) فتوح البلدان للبلاذري ص ٣٤١ وما بعدها .

(٢) تاريخ المشرق — تأليف ماسبرو وتمريب أحمد زكي ص ٨٨ .

(٣) ص ٣٢٣ .

وكان بها سبع دساكر : اثنتان بالحرية ، وواحدة بالزبوة ، واثنتان بالأزد ،
واثنتان في تميم ^(١) .

ثم ما لبثت أن ازدحمت فبلغ عدد سكانها من العرب ومن اختلط بهم من الموالي ،
كما تقول دائرة المعارف الإسلامية : ثلثمائة ألف نسمة ، حوالي عام ٥٠ هـ ^(٢) .

وتروى دائرة معارف البستاني والبلاذرى ومعجم البلدان أن مقاتلة العرب أيام
حكم زياد — توفي سنة ٥٣ هـ — كان عددهم ثمانين ألفاً وأن عيالاتهم كانت مائة
وعشرين ألفاً ^(٣) . فلعل الفرق بين الرقمين يعطينا فكرة عن عدد الموالي بالبصرة
في تلك الفترة .

فإذا ما انتقلنا إلى ولاية خالد بن عبد الله القسري رأينا معجم البلدان ، ودائرة
معارف البستاني ويرويان عن يزيد الرشك أنه قال : قست البصرة في ولاية خالد بن
عبد الله القسري سنة ١٠٥ هـ . فوجدت طولها فرسخين ^(٤) ، وعرضها فرسخين
إلا داتقاً ^(٥) .

وقال قتادة : قيست البصرة في زمن خالد بن عبد الله القسري فوجدوا طولها
فرسخين وعرضها فرسخين ^(٦) . أى أنها أصبحت تشغل ضعف المساحة التي كانت
تشغلها عند بدء تخطيطها .

ويروى الإصطخرى ^(٧) — القرن الرابع الهجري : « أن أنهار البصرة عدت

(١) البلاذرى ص ٣٤٢ ، معجم البلدان ج ٢ ص ١٩٦ — ١٩٧ .

(٢) ص ٧٦٠ .

(٣) البلاذرى ص ٣٥٠ ومعجم البلدان ج ٢ ص ١٩٩ والبستاني ج ٥ ص ٤٥٤ .

(٤) الفرسخ : ثلاثة أميال هاشمية . أو اثني عشر ألف ذراع ، أو عشرة آلاف .
القاموس المحيط .

(٥) معجم البلدان ج ٢ ص ١٩٩ ، والبستاني ج ٥ ص ٤٥٤ .

(٦) المقدم الفريد ج ٢ ص ٢٦٦ .

(٧) مسالك الممالك ص ٨٠ .

أيام بلال بن أبي بردة — مدة ولاية خالد القسري — فزادت على مائة ألف نهر وعشرين ألف نهر ، تجري فيها الزواريق ، قال : وقد كنت أنكر ما ذكر من عدد هذه الأنهار في أيام بلال حتى رأيت كثيراً من تلك البقاع ، فربما رأيت في مقدار رمية سهم عدداً من الأنهار صغاراً تجري في كلها زواريق صغار ، ولكل نهر اسم ينسب به إلى صاحبه الذي اختفاه ، أو إلى الناحية التي يصب فيها ، وأشباه ذلك من الأسامي ، فجوزت أن يكون ذلك في طول هذه المسافة وعرضها .

وأكثر أبنيتها بالآجر ، وهي من بين سائر العراق مدينة عشرية ، ولها نخيل متصلة من عبادس إلى عبادان^(١) نيف وخمسين فرسخاً متصلاً لا يكون الإنسان منه في مكان إلا بحيث نهر ونخيل أو يكون بحيث يراها ، وهي في مستو لا جبال فيه ، ولا بحيث يقع البصر على جبال » .

ولكن هذا العدد بالرغم من ذلك كثير جداً حتى لو توسعنا وقلنا : إنما يقصد البصرة وضواحيها ، فالمشاهدة تدلنا على أن وجود مثل هذا العدد من الأنهار في مثل تلك المساحة أمر غير طبعي ، وبخاصة أنهم جعلوا الزواريق تجري فيها بما يبعد بها عن أن تكون قنوات صغيرة بل لابد أن تكون ترعا كبيرة على الأقل وغاية ما يمكن أن يقال : إن أنهارها ونخيلها بلغ من الكثرة حداً يجعل السائر فيها أو في ضواحيها لا يكاد يشغله أثناء سيره إلا النظر في هذه الأنهار وتلك النخيل .

ومما يدل على سعة البصرة في تلك الحقبة أن المسجد للنسوب بها للإمام على كرم الله وجهه كان في وسطها ، وبينه وبينها — كما يقول ابن بطوطة الذي دخلها في القرن الرابع عشر الميلادي الموافق القرن الثامن الهجري — ميلان وكذلك بينه وبين السور الأول المحيط بها نحو ذلك ، فهو متوسط بينهما^(٢) .

(١) لعل الصواب في نطق (عبادان) هو (آبادان) مركبة من آباد بمعنى معمور ، وأن بمعنى مكان أي مكان العبران .

(٢) دائرة معارف البستان ج ٥ ص ٤٥٦ . يقول ابن بطوطة : وكنت رأيت عند قدومي عليها على نحو ميلين منها بناء عالياً مثل الحصن فسألت عنه فقيل لي : هو مسجد على =

ويقول الأستاذ جورجى زيدان فى كتاب : تاريخ آداب اللغة العربية (١) :
وانقسمت قبائل كل جانب حسب بطونها وأخاذها ، وأقاموا فيها أسواقاً أديّة مثل
أسواقهم فى الجاهلية للمفاخرة والمنافلة والناشدة ، أشهرها المربد فى البصرة .
وكانت سوقاً من أسواقها تعرف بسوق الإبل ، ثم صارت محلة عظيمة سكنها
الناس ، وأقاموا بها مفاخرات الشعراء ، ومجالس الخطباء ، وبذلك على سعتها وسعة
البصرة أن المربد كان فى زمن ياقوت بالقرن السادس للهجرة بعد انحطاط دولة العرب
كالبلد المنفرد بينه وبين البصرة ثلاثة أميال ، وكان ما بين ذلك عامراً ، فتأمل .
ويقول فى كتاب : تاريخ التمدن الإسلامى (٢) : . . . وجعلوا المدينة خططاً
بحسب القبائل لكل قبيلة خطة ، وجعلوا عرض شارعها الأعظم ستين ذراعاً وهو
مربدها ، وعرض ما سواه من الشوارع عشرين ذراعاً وجعلوا عرض كل زقاق
سبعة أذرع ، ووسط كل خط رجة فسيحة لمرباط خيولهم ، وقبور موتاهم ،
وتلاصقوا بالنازل .

وقد تكون الرواية الأولى أدقّ فى تدلّ على أن المربد كان حياً من أحياء المدينة
وجانباً من جوانبها ، ولم يكن كما يفهم من الرواية الثانية أكبر شوارع المدينة يحترقها
من أقصاها إلى أقصاها ، ولعلّ مما يؤيد ذلك رواية دائرة المعارف الإسلامية إذ تقول :
وتطور حتى المدينة عند الباب الغربى حيث تايخ القوافل على المربد إلى أن أصبح حتى
الأعمال بالمدينة .

== ابن أبى طالب رضى الله عنه . وكانت البصرة من اتساع الحطة ، واتساح المساحة بحيث
كان هذا المسجد فى وسطها وبينه الآن وبينها ميلان ، وكذلك بينه وبين السور الأول
المحيط بها نحو ذلك فهو متوسط بينهما . (رحلة ابن بطوطة ج ١ ص ١١٥) .

ذكر فى مقدمة الرحلة أنه سافر من طنجة يوم الخميس ثانى رجب سنة ٧٢٥ هـ وسنه
اثنان وعشرون سنة ، إذ أنه ولد بطنجة فى ١٧ من رجب سنة ٧٠٣ هـ

ولقد بلغ من عظم شأنها ، وذيوخ ذكرها ، وتقدمها في الحضارة أن جعلها
اليقوي^(١) : مدينة الدنيا ، ومعدن تجارتها وأموالها .

كما بلغ حرص الولاة على عمارتها حدا عظيما ، فكان زياد يقول^(٢) : إني لا أنفذ
إلا ما عمرت ، وكان يقطع الرجل القطيعة ويدعه سنتين ، فإن عمرها ، وإلا
أخذها منه .

وكانت خراسان على سعتها تابعة لها في حكمها زمن الأمويين ، فكان ولاية البصرة
هم حكماها^(٣) .

أما عصر البصرة الذهبي فكان إبان حكم العباسيين إذ وصلت قمة مجدها في الاقتصاد
والمهارة والعلم ، حتى أصبحت : ثانية بغداد في الأهمية والذكر^(٤) فراجت تجارتها
وأصبحت بحكم موقعها مركزا للتجارة بين أوروبا والعراق والعجم والهند ، فكثر
السفن الواردة إليها ، والقوافل المقبلة عليها ، تستبدل فيها بضائع أوروبا والهند بضائع
العجم ولا سيما اللؤلؤ ، ووجد بها معامل الديباغ والحرير^(٥) . وكانت هي وضاحتها
الأبلة مركز تجارة العرب البحرية ... وتفرعت القناتان الكبيرتان اللتان تربطان
هذه المدينة بالنهر ، وهما نهر الأبلة ونهر العقل ، إلى جملة بحار مائية أغلبها صالح
للملاحة ، تجري في شوارع البصرة وحدائقها^(٦) .

وكانت مساجدها ومكتباتها غاصة بطلاب العلم ، ورواد الأدب ، يقصدها الناس
من عرب وفرنس وغيرهم لتلقى العلوم ، وسماع القصص ، ودراسة الأدب ، والتفقه
في الدين ، على أيدي علماء أعلام ، تقول دائرة المعارف الإسلامية^(٧) : وقد ازدهرت
الحياة العقلية في البصرة إلى جانب تقدمها الاقتصادي ، فكانت المكتبات العامة

(١) البلاذري ص ٣٢٣ . (٢) البلاذري ص ٣٦٢ .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ص ٦٦٩ ، ٦٧٠ .

(٤) دائرة معارف البستاني ج ٤ ص ٤٥٥ . (٥) المصدر السابق .

(٦) دائرة المعارف الإسلامية ص ٦٧٠ .

(٧) ص ٦٧٠ .

والمساجد أسمى ما يتوق إليه الأهالي في حياتهم ... ونذكر إلى جانب الحسن البصري من الفقهاء الذين ولدوا بالبصرة ، وظهروا في العهد الأموي ، الأشعري مؤسس مذهب الأشاعرة ، وكان أحرار الفكر يعقدون اجتماعاتهم في تلك المدينة ، وعاش فيها إخوان الصفاء في القرن الرابع الهجري .

٤ -- سـ كانها

ذكرنا أن أول من استوطن البصرة العرب المقاتلون الذين صحبوا غيبة بن غزوان^(١) وكان من المهاجرين الأولين .

وكان ممن جاءوا معه نافع بن الحارث بن كلدة الثقفي ، وأخواه أبو بكره وزباد ابن أبيه ، وأختهم أزدة بنت الحارث التي كانت زوجة لعتبة .

قال عوانة بن الحكم^(٢) فلما قاتل عتبة أهل مدينة الفرات جعلت امرأته أزدة تحرض المؤمنين على القتال ففتح الله على المسلمين تلك المدينة وأصابوا غنائم كثيرة ، ولم يكن فيهم أحد يحسب ويكتب إلا زياد فولاه قسم ذلك الغنم وجعل له في كل يوم درهمن ، وهو غلام في رأسه ذؤابة . كما كان معه مجاشع بن مسعود السلمي ، ومقل بن يسار المزني ، قال أبو المنذر^(٣) : أول دار بنيت بالبصرة دار نافع بن الحارث ، ثم دار مقل بن يسار المزني .

وقد ذكرنا أنه وجد بها سويد بن قطبة الذهلي فضمه إليه ومن معه من بكر ابن وائل ، وبني تميم .

ومن أوائل اللقيمين بالبصرة الحجاج بن عتيك الثقفي ، وشبل بن معبد ابن عبيد البجلي ، وعمران بن الحصين أبو ثعلبة الخزاعي ، وعوف بن وهب الخزاعي .

(١) ابن جابر بن وهيب بن نسيب أحد بني مازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة وهو حليف بني نوفل بن عبد مناف .
(٢) معجم البلدان ج ٢ ص ١٩٥ .
(٣) المصدر السابق ج ٢ ص ١٩٦ .

وقد جرت عادة أهل البصرة أن يزيدوا مقطع - آن - في آخر الاسم الذي يريدون النسبة إليه^(١) ، ولعل ذلك لأن اللغة الفارسية كانت تحتل مكان التصدر في القرن الأول ، لأن سيل العناصر الفارسية كان قويا^(٢) .

ثم وفد على هؤلاء غيرهم من العرب والموالي ، فامتزجوا بهم ، وتفاعلوا معهم ، ونشأ منهم جميعاً هذا الرعيل الأول من العلماء الذين استطاعوا أن يضربوا بسهم وافر فيما درسوا من علوم ، بل الذين كان لهم من مواهبهم وعبقرياتهم ما مكّنهم من أن يضعوا أسس علوم ما لبثت بعد فترة قصيرة من الزمن أن أصبحت علومها كاملة مستقلة ، لها كل مقومات العلم ، بل لها تفريعات العلم الدقيقة ، وافتراضاته البعيدة التي يمكن أن توصف بأنها تعسفية ، والتي دفعهم إليها اطلاعهم على ما ترجم من منطق وفلسفة ، أترا في تسكيرهم ، ونحوها به منحى فيه شيء من التعقيد ، ولعل علم العروض ، وعلم النحو ، والطريقة الدقيقة التي اتبعها الخليل في حصر كلمات اللغة العربية واستقصائها ، ووضع معجم يضمها وفقاً لخارج كلماتها خير شاهد على ما نقول .

ذكر أبو عبيدة أهل البصرة^(٣) فقال : ضاقت العيشة بالنضر بن شميل - توفي سنة ٢٠٤ أو سنة ٢٠٣ هـ - فخرج يريد خراسان ، فشيعة من أهل البصرة نحو ثلاثة آلاف رجل ، ما فيهم إلا محدث أو لغوي أو نحوي أو عروضي أو إخباري ، فلما صار بالمربد جلس فقال : يا أهل البصرة تعز على مفارقتكم ، والله لو وجدت كل يوم كيلجة^(٤) من باقلا مفارقتكم . قال : فلم يكن فيهم أحد يتسكّل له بذلك حتى وصل إلى خراسان فأفاد أموالاً عظيمة .

(١) معجم البلدان ج ٢ ص ٢٠٠ والبستاني ج ٥ ص ٤٥٤ .

(٢) العربية ص ١٤ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٥٣ .

(٤) جاء في المصباح : الكيلجة : كيل معروف لأهل العراق وهي منا وسبعة أثمان منا ، والمنا : رطلان . والجمع على لفظه كيلجات . =

ولقد كان عدد كبير من هؤلاء العلماء من الموالي ، بل لعل جلهم كانوا منهم ،
فهؤلاء الموالي كانوا أصحاب حضارات قديمة ، وعلوم مدروسة ، ومدنيات موروثية
وقد اقتضت ظروفهم أن يختلطوا بالعرب ، وأن يعيشوا معهم ، بعد أن تغلب العرب
عليهم ، وأخضعوهم لهم ، فلم يكن هناك بد إذا أرادوا أن يكون لهم مكانة عند هؤلاء
التغلبين من أن يدرسوا لغتهم ، وأن ينبغوا فيما يمكن أن يجد في هذه الدولة الجديدة
من علوم ، وأن ينقلوا في أثناء ذلك شيئا مما كان لهم من ثقافة ، وبهذا يظهر فضلهم ،
وتظهر حاجة الدولة إليهم ، وهذا ما كان ، فعظم شأنهم ، وبعد صيتهم ، وأصبحوا
رءوس مذاهب ، وأصحاب مدارس ، ومبتكرى علوم ، ومبدعى فنون ، وعلى
الجملة أصبح لهم في الدولة الإسلامية شأن خطير ، وبخاصة في العصر العباسي الذي
فتح أمامهم السبيل ، ومهد لهم الطريق ، وأخذ بيد البرزين فوضعهم في أما كن
الشرف والرياسة .

وكانت فارس أقرب البلاد إلى هذه المدينة ، فكان طبعيا أن يرحل بعض أهلها
إليها ، وأن يجد النابغون فيها ميدانا فسيحا ، ومرتماخصيا ، فتجلت هناك عبقریات ،
وبرزت عقول ، وخلدت أسماء . « وكما يشهد البلاذري^(١) كانت توجد بالبصرة جالية
أصبها نية يرجع أولها إلى صدر العصر الإسلامي » « وزيادة على ذلك جمع عبيد الله
ابن زياد سنة ٤٤ هـ هفرقة من الرماة مكونة من ألفي رجل من بخارى ، وجعل البصرة
مقرا لهم .

ويقول البلاذري^(٢) : قالوا : وبالفرات أرضون أسلم أهلها عليها حين دخلها
المسلمون ، وأرضون خرجت من أيدي أهلها إلى قوم مسلمين بهبات ، وغير ذلك من
أسباب الملك .

وفي لسان العرب ج ٣ : الكيلجة : مكيال والجمع كيالج وكيالجة أيضا ، والهاء
للمعجمة .

وفي تاج العروس شرح القاموس ج ٤ : الكيلجة بكسر الكاف وفتح اللام
مكيال معروف والجمع كيالجة والهاء للمعجمة ، وكيالج .
(١) العربية ص ١٧ . (٢) ص ٣٦٧ .

ويبدو أن وجود هذا الخليط الكبير من العرب المتمين إلى قبائل مختلفة والموالي في مدينة واحدة ، كان من مقتضياته وجود فن وخلافات ، وبخاصة في عهد يجد في اشتعال نار العصية القبلية ، وفي تحريك الثارات القديمة ، وفي تحريض الشعراء على المفاخرة والتهاجي - وهو العهد الأموي - خير عون له على تثبيت قدمه ، ورسوخ ملكه ، وانصراف الناس عن البحث في عيوبه ، وتتبع أخطائه ، كما أنه كان عهدا يعتز بالعرب بعامية ، ويجد فيهم من المميزات ما لا يوجد في الموالى فهم لذلك أولى بالتقديم ، وأحق بالرياسة .

تقول دائرة المعارف الإسلامية^(١) : وكانت البصرة مهد الخلافات القبلية بين العرب ، تلك الخلافات التي كانت وبالا على الدولة الإسلامية ، ففي أواخر عهد معاوية هاجر الأزدي إلى تلك المدينة ، وهناك تحالفوا مع ربيعة ضد تميم وقيس ، وكان أمر الولاة ملزمين على الدوام بحفظ النظام في تلك المدينة المزدهمة بالسكان ، بين العرب الذين اختلط بهم عدد كبير من الموالى وكانت دسائس الخوارج من الأسباب التي أضيفت إلى المنازعات القبلية ، وكانت عاملا في الإخلال بالأمن بتلك المدينة .»

ولقد كانت النزعة السياسية الغالبة على أهلها كما يقول العقد الفريد^(٢) عثمانية .. وإنما صارت البصرة عثمانية من يوم الجمل ، إذ قاموا مع عائشة وطلحة والزبير فقتلهم على بن أبي طالب .

وقيل لرجل من أهل البصرة^(٣) : أتحب عليا ؟ قال : كيف أحب رجلا قتل من قومي من لدن كانت الشمس هكذا ، إلى أن صارت هكذا ثلاثين ألفا ؟ وكانت هذه الواقعة سنة ٣٦ هـ ٦٥٦ م عند خريبة ، إحدى ضواحي البصرة .

(٢) ج ٢ ص ٢٦٤ .

(١) ص ٦٧٠ .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ص ٦٦٩ .

٥ — أقوال القدماء فيها

وقد اختلف رأى المتحدثين عنها ، فمن مَادِح لها ، معجب بها ، ذا كَر لفضلها وميزاتها ، ومن ذَام لها ، قَادِح فيها ، متحدث عن عيوبها ومساوئها .
جاء في معجم البلدان^(١) : كان ابن أبي ليلى يقول : ما رأيت بلدا أبكر إلى ذكر الله من أهل البصرة .

وقال شعيب بن صخر : تذاكروا عند زياد البصرة والكوفة ، فقال زياد : لو ضللت البصرة لجعلت الكوفة لمن دلتى عليها .

وقال ابن سيرين : كان الرجل من أهل البصرة يقول لصاحبه إذا بالغ في الدناء عليه : غضب الله عليك كما غضب على المغيرة وعزله عن البصرة وولاه الكوفة .

وقال ابن أبي عيينة المهلب يصف البصرة :

يا جنة فاقت الجنان فما يعد لها قيمة ولا ثمن
ألفتها فاتخذتها وطنا إن فؤادي لثلاثها وطن
من سفن كالنعام مقبلة ومن نعام كأنها السفن
وقال يتشوق لها :

فإن أشك من ليلي ببحر جان طوله فقد كنت أشكومنه بالبصرة القصر

فيا نفس قد بدأت يؤسا بنعمة ويا عين قد بدلت من قرّة عيبر

وقال الأصمعي : سمعت الرشيد يقول : نظرنا فإذا كل ذهب وفضة على وجه الأرض لا يبلغ ثمن نخل البصرة .

وقال الجاحظ : بالبصرة ثلاث أعجوبات ليست في غيرها من البلدان : منها أن عدد اللد والجوز في جميع الدهر شيء واحد ، فيقبل عند حاجتهم إليه ، ويرتد عند استغنائهم عنه ، ثم لا يبطيء عنها إلا بقدر هضمها واستمرائهم وجمامها واستراحتها ، لا يقتلها عطشا ولا غرقا

(١) ج ٢ ص ٢٠٣ وما بعدها .

وفي ذيل الأملالي والنوادر (١) : أنشدنا التوزي لعمر بن أبي ربيعة ، وكان
قدم البصرة فرأى أهلها :

حبذا البصرة أرضاً في ليال مقمرات

وفي العقد الفريد (٢) قال جعفر بن سليمان : العراق عين الدنيا ، والبصرة عين
العراق ، والمربد عين البصرة ، وداري عين الربد .

وقال خالد بن صفوان : نحن منابتنا قصب ، وأنهارنا عجب ، وسماؤنا رطب ،
وأرضنا ذهب .

وقال أبو بكرة الهذلي : نحن أكثر منكم ساجا وعاجا ، وديابجا وخراجا
ونهرأ عجاجا .

وقال الأحنف (٣) : نحن أبعد منكم سرية ، وأعظم منكم تجرية ، وأكثر
منكم ذرية ، وأغذى منكم برية .

والجاحظ الذي يتحدث عما بالبصرة من أعاجيب يذكر عيوب البصرة
فيقول (٤) : اختلاف هوائها في يوم واحد ، لأنهم يلبسون القمص مرة ، والبطنات
مرة ، لاختلاف جواهر الساعات ، ولذلك سميت الرعاء .

قال الفرزدق :

لولا أبو مالك للرجو نائله ما كانت البصرة الرعاء لي وطننا

وقد وصف ابن لنكك قلبها واختلاف أحوالها فقال :

نحن بالبصرة في لو ن من العيش ظريف

نحن ما هبت شمال بين جنات وريف

فإذا هبت جنوب فكأننا في كنيف

وللحشوش بالبصرة أثمان وافرة ، ولها فيما زعموا تجار يجمعونها ، فإذا كثرت

(١) ص ٢٠ . (٢) ج ٤ ص ٢٦٥ .

(٣) البيان والتبيين ج ٢ ص ٧٤، ٧٣ . (٤) معجم البلدان ج ٢ ص ٢٠٢ .

جمع عليها أصحاب البساتين ، ووقفوا تحت الريح ليحمل إليهم ننتها فإنه كلما كانت
أنتن كان ثمنها أكثر ، ثم ينادى عليها فيتزايد الناس فيها .

قال محمد بن حازم الباهلي :

ترى البصرى ليس به خفاء لمنخره من البثر انتشار
ربا بين الحشوش وشب فيها فمن ريح الحشوش به اصفرار
يعتق سلخه كلما يغالى به عند المبيعة التجار

وقال أبو اسحق إبراهيم بن هلال الصابي :

لطف نفسى على المقام يغدا د وشربي من ماء كوز وثلج
نحن بالبصرة الذميمة نسقى شر سقيا من مأها الأترنجي
أصفر منسكر ثقیل غليظ خائر مثل حقنة القؤلنج (١)
كيف نرضى بمأها وبخير منه فى كنف أرضنا نستنجي

وقال أيضا :

ليس يغنيك فى الطهارة بالبص رة إن حانت الصلاة اجتهاد
إن تطهرت فالياه سُلّاح أو تيممت فالصعيد سُمّاد

فلن تعدم البصرة مادحا يرى فى حداثتها ونخيلها وقصورها وأنهارها وطبيعتها
الجميلة ما يدفعه إلى أن يعجب بها ، ويتغنى بحمامنها . ولن تعدم أن تجد من تستهويه
تجارتها ، ويرضيه ازدحامها ، وتشبعه مجالس علمها وأدبها ويهوله وفرة علمائها
وأدبائها ، فيذكر ذلك ، ويتحدث به . ولكنها مع هذا لن يعيها أن تجد من ينظر
إليها من زاوية أخرى فيرى فى موقعها ما لا يرضيه ، ويشم من رائحتها ما يركمه
ويؤذيه ، ويرى فيما اشتهر به التجار من دقة وحرص ثغرة ينفذ منها إليها
ومغمزا ينالها منه .

(١) القؤلنج : اعتقال الطبيعة لانسداد المعى المسمى القؤلون . مفاتيح العلوم ص ١٤٣ .

٦ — ارتباطها بالكوفة

غير أن العجيب في أمر البصرة أنها ما تكاد تذكر حتى تذكر إلى جانبها مدينة تكاد تكون توأم لها ، أنشئت معها في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وتحت قيادة سعد بن أبي وقاص ، ولكنها تأخرت عنها فترة وجيزة من الزمن تبلغ ستة أشهر في بعض الروايات ، ولكنها لن تزيد على سنتين في روايات أخرى ، تلك هى مدينة الكوفة ، التى نافست البصرة فى كثير مما ازدهر فيها ، فنافستها فى أدبها وفقهها وعلمها ، وبزتها فى بعض هذه النواحي ، وتخلفت عنها فى بعضها الآخر ، وكان لها من وضعها وظروفها ما ساعدها على هذا الفوق ، أو أثر فى هذا التخلف ، ولكنها على كل حال منافس له خطره ، حتى فيما كان للبصرة فضل سبق فيه ، والتفرد به حقبة من الزمن من العلوم ، إذ نجد أن السياسة تمد أصبعها ، وتلعب دورها ، فيكون لتدخلها أثر ، ولسلطانها شأن ، وينال العلم والعلماء منها رذاذاً ، فيقوى جانب منهما ويعتز ، ويستخذى جانب منهما ويضعف كما سيأتى مفصلاً فى موضعه إن شاء الله .

وإذا كانت البصرة قد وجدت من يمدحها ومن يهجوها ، فستجد الكوفة أيضاً مادحين لها ، وقادحين فيها .

فإذا قال الأصمعي (١) : إن البصرة كلها عثمانية . قال : والكوفة كلها علوية . ويقول حميد بن عمير : الكوفة سفلت عن الشام ورباها ، وارتفعت عن البصرة وعمقتها فهى مريّة مريّة عذبة ندية .

ويقول الحجاج : الكوفة بكر حسناء ، والبصرة عجوز بخراء ، أوتيت من كل حلى وزينة .

ومما نqm على أهل الكوفة أنهم أغدر الناس ، طعنوا الحسن بن على وانتهكوا عسكريه ، وخذلوا الحسين بن على بعد أن استدعوه حتى قتل ، وشكوا سعد بن أبى وقاص إلى عمر بن الخطاب وزعموا أنه لا يحسن أن يصلى ، فدعا عليهم ألا يرضيهم

الله عن وال ، ولا يرضى والياً عنهم ، وشكوا عمار بن ياسر والمغيرة بن شعبة ،
وطردوا سعيد بن العاص ، وخذلوا زيد بن علي ، وادعى النبوة فيهم غير واحد منهم
المختار بن أبي عبيد .

ولما أرادت السيدة سكينة بنت الحسين بن علي رضى الله عنهم الرحيل من
الكوفة إلى المدينة بعد مقتل زوجها مصعب ، حف بها أهل الكوفة وقالوا :
أحسن الله صحابتك يا بنة رسول الله ، فقالت : لا جزاكم الله خيراً من قوم ،
ولا أحسن الخلافة عليكم ، قتلتم أبي وجدى وأخى وعمى وزوجى ، أيتممونى
صغيرة ، وأيتممونى كبيرة .

واضع النحو وسبب وضعه

١ - اختلاف الروايات فيمن وضع النحو وفي سبب وضعه

إن الباحث الذى يعرض لهذا الموضوع ، ويحاول أن يهتدى إلى رأى قاطع فيه لا يكاد يجد صعوبة فى الوصول إلى رأى يطمئن إليه ، ويضعه موضع الاعتبار . فالروايات المختلفة التى وردت فى هذا الموضوع ، والطرق المختلفة التى رويت بها ، تتفق فى جوهرها ، وإن اختلفت فى بعض تفصيلاتها ، ومن أعجب العجب أن تكون هذه الاختلافات اليسيرة باعثة لبعض العلماء على طرحها جميعها ، وعدم الالتفات إليها ، والنظر إليها نظرة الرية والشك ، وتأويلها تأويلا يبعد بها عما يفهم من ظاهرها ، وعما تدل عليه ألفاظها .

وسنعرض لهذه الروايات أولا ، ثم نخلص إلى الحقيقة الواضحة التى تدل عليها ، ثم نرى رأينا فيما ذهب إليه هؤلاء المخالفون .

ففى طبقات الشعراء (١) : وكان لأهل البصرة فى العربية قدمة بالنحو ، وبلغات العرب والغريب عناية ، وكان أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها ، أبو الأسود الدؤلى ، وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل ، وكان رجل أهل البصرة ، وكان علوى الرأى ، قال يونس : والدؤل من كنانة رهط أبى الأسود ، وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقة ، فكان سراة الناس يلحنون ، فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم .

ويقول السيرافى (٢) : وقد اختلف الناس فى السبب الذى دعا أبا الأسود إلى

(١) ص ٩ ، ١٠ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ١٥ ، ١٦ ومثل ذلك فى الفهرست ص ٦٠ ، لإنباء الرواة ص ٥ ، وزاد فى نزعة الألباء : أنه طلب ثلاثين رجلا ثم اختار منهم عشرة ثم اختار منهم واحدا من عبد القيس ص ١١ . وكذا فى التحفة البهية ص ٥٠ .

مارسه من النحو فقال أبو عبيدة معمر بن المثنى : أخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب عليه السلام العربية فكان لا يخرج شيئاً مما أخذه عن علي بن أبي طالب عليه السلام إلى أحد ، حتى بعث إليه زياد : اعمل شيئاً تكون فيه إماماً ينتفع الناس به ، وتعرب به كتاب الله ، فاستعفاه من ذلك ، حتى سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ : إن الله يرى من المشركين ورسوله ^(١) . فقال : ما ظننت أن أمر الناس صار إلى هذا .

فرجع إلى زياد فقال : أنا أفعل ما أمر به الأمير ، فليغنى كاتبنا لقنا يفعل ما أقول ، فأبى بكاتب من عبد القيس ، فلم يرضه ، فأبى بآخر — قال أبو العباس : أحسبه منهم — فقال له أبو الأسود : إذا رأيتني قد فتحت فمى بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه ، فإن ضمنت فمى ، فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبعته شيئاً من ذلك غنة ، فاجعل مكان النقطة نقطتين ، فهذا نقط أبي الأسود .

وقيل ^(٢) : جاء أبو الأسود الديلي إلى عبيد الله بن زياد يستأذن في أن يضع العربية ، فأبى . فأتاه قوم فقال أحدهم : أصلحك الله مات أبانا وترك بنون . فقال : على بابي الأسود ، ضع العربية .

ويقال ^(٣) : إن السبب في ذلك أنه مر بابي الأسود سعد ، وكان رجلاً فارسياً من أهل بوزنجان ، كان قد قدم البصرة مع جماعة من أهله ، فدنوا من قدامة بن مظعون الجمحي ، فادعوا أنهم أسلموا على يديه ، وأنهم بذلك من مواليه . فرسعد هذا بابي الأسود وهو يقود فرسه ، قال : مالك يا سعد لا تركب ؟ قال : إن

(١) سورة التوبة ، آية رقم : ٣ .

(٢) أخبار التحويين البصريين ص ١٨ ، ومثله في الفهرست ص ٦٠ ، والتحفة البهية ص ٥٢ .

(٣) أخبار التحويين البصريين ص ١٧ ، والتحفة البهية ص ٥٢ ، وفي نباه الرواة « إن فرسى ظالماً » ص ٦ .

فرسى « ضالع » فضحك به بعض من حضره ، قال أبو الأسود : هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ، ودخلوا فيه فصاروا لنا إخوة ، فلو علمناهم الكلام فوضع باب الفاعل والمفعول .

وفي طبقات النحويين واللغويين^(١) : ولم تزل العرب تنطق على سجيتهما في صدر إسلامها ، وماضى جاهليتها ، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان فدخل الناس فيه أفواجا ، وأقبلوا عليه أرسالا ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة ، ففسا الفساد في اللغة العربية ، واستبان منها في الإعراب الذي هو حليها ، والموضح لمعانيها ، فتفطن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب ، فمظم الإشفاق من فشو ذلك وغلبته ، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم ، إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه ، وتشقيفها لمن زاغت منه ، فكان أول من أصل ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم ابن عمرو الدؤلي ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز ، فوضعوا للنحو أبوابا ، وأصولا له أصولا ، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف ، وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم ، ثم وصل ما أصلوه في ذلك التالون لهم ، والآخذون عنهم ، فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ، ومد من القياس ، وفتق من المعاني ، وأوضح من الدلائل ، وبين من العلل .

وفي الفهرست^(٢) : قال محمد بن إسحق : زعم أكثر العلماء أن النحو أخذ عن أبي الأسود الدؤلي ، وأن أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام .

وقال آخرون : رسم النحو نصر بن عاصم الدؤلي ويقال الليثي .

وقيل : كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية ، وكان أعلم الناس بأنساب قريش وأخبارها وأحد القراء .

وفي نزهة الألبا (١) : أول من وضع علم العربية ، وأسس قواعده وحدد حدوده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وأخذ عنه أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي . وفيها (٢) : وسبب وضع علي رضي الله عنه لهذا العلم ما روى أبو الأسود قال : دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فوجدت في يده رقعة ، فقلت : ما هذا يا أمير المؤمنين ؟ فقال : إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الجمراء - يعني الأعاجم - فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه ، ويعتمدون عليه ثم أتني إلى الرقعة ، وفيها مكتوب ، الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فلا اسم ما ابتأ عن المسمى ، والفعل ما انبىء به ، والحرف ما جاء لمعنى .

وقال لي : انج هذا النحو وأضف إليه ما وقع لك ، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، واسم لا ظاهر ولا مضمر ، وإنما تتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر ، وأراد بذلك الاسم المبهم .

قال أبو الأسود : فكان أول ما وقع لي إن وإختها ، ما خلا لكن ، فلما عرضتها على علي رضي الله عنه قال لي : وأين لكن ؟ فقلت : ما حسبتها منها فقال : هي منها فألحقها ، ثم قال : ما أحسن هذا النحو الذي نحوت . فلذلك سمى النحو نحواً .

وكان أبو الأسود فيمن صحب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وكان من المشهورين بصحبته ومحبة أهل بيته .

وروى أن سبب وضع علي رضي الله عنه لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقول : لا يأكله إلا الحاطئين (٣) . فوضع النحو .

(١) ص ٣ .

(٢) ص ٤ - ١٤ وكذا في إنباه الرواة ج ١ ص ٤ ، والأشباه والنظائر ص ٧ - ٨ والنحفة البهية ص ٥٠ . (٣) سورة الحاقة ، آية رقم : ٣٧ .

ويروى أيضاً أنه قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، فقال :
من يقربني شيئاً مما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم ؟ فأقرأه رجل سورة براءة ،
فقال : إن الله بريء من المشركين ورسوله ، بالجر . فقال الأعرابي : أو قد بريء
الله من رسوله ؟ إن يكن الله بريء من رسوله ، فأنا أبرأ منه .

فبلغ عمر رضى الله عنه مقالة الأعرابي . فدعاه وقال : يا أعرابي ، أتبرأ من
رسول الله ؟ فقال : يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت من
يقربني ، فأقرأني هذا سورة براءة ، فقال : إن الله بريء من المشركين ورسوله .
فقلت : أو قد بريء الله من رسوله ؟ إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه .
فقال له عمر : ليس هكذا يا أعرابي . فقال : كيف هي يا أمير المؤمنين ؟ فقال : إن
الله بريء من المشركين ورسوله . فقال الأعرابي : وأنا والله أبرأ ممن بريء الله
ورسوله منه . فأمر رضى الله عنه ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة ، فأمر أبا الأسود
أن يضع النحو^(١) .

وقال أبو عبيدة معمر بن النخعي وغيره^(٢) : أخذ أبو الأسود النحو عن علي
رضي الله عنه .

ويروى أيضاً أن أبا الأسود قالت له ابنته : ما أحسن السماء ؟ فقال لها :
نجومها . فقالت : إنني لم أرد هذا ، وإنما تعجبت من حسنها . فقال لها :
إذا فقولى : ما أحسن السماء . فحينئذ وضع النحو ، وأول ما رسم منه
باب التعجب .

وحكى أبو حاتم السجستاني قال : ولد أبو الأسود الدؤلي في الجاهلية ، وأخذ
النحو عن علي بن أبي طالب .

وروى أبو سلمة موسى بن إسماعيل عن أبيه قال : كان أبو الأسود أول من وضع
النحو بالبصرة ، وزعم قوم أن أول من وضع النحو عبدالرحمن بن هرمز الأعرج ،
وزعم آخرون أن أول من وضع النحو نصر بن عاصم .

(١) وكنا في التحفة البهية ص ٤٩ . (٢) وكنا في التحفة ص ٥٣ .

فأما زعم من زعم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ،
ونصر بن عاصم ، فليس بصحيح ، لأن عبد الرحمن أخذ النحو عن أبي الأسود ،
وكذلك أيضاً نصر بن عاصم أخذه عن أبي الأسود ، ويقال : عن ميمون الأقرن .
والصحيح أن أول من وضع النحو على بن أبي طالب رضى الله عنه لأن الروايات
كلها تسنده إلى أبي الأسود ، وأبو الأسود يسنده إلى على بن أبي طالب رضى الله عنه ،
فإنه روى عن أبي الأسود أنه سئل فقل له : من أين لك هذا النحو ؟ فقال : لقيت
حدوده عن على بن أبي طالب^(١).

وفي إنباء الرواة^(٢) : الجمهور من أهل الرواية على أن أول من وضع النحو
أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه .

ورأيت بمصر في زمن الطلب بأيدي الوراقين جزءاً فيه أبواب من النحو يجمعون
على أنها مقدمة على بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤلى .

وأهل مصر قاطبة يرون بعد النقل والتصحيح أن أول من وضع النحو على بن
أبي طالب كرم الله وجهه ، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلى .

ومن الرواة من يقول : إن أبا الأسود هو أول من استنبط النحو وأخرجه
من العدم إلى الوجود وإنه رأى بخطه ما استخرجه ولم يعزه إلى أحد قبله ، فممن
قال ذلك محمد بن إسحق أبي يعقوب أبو الفرج المعروف بابن نديم ، وكان كثير
البحث والتفتيش عن الأمور القديمة ، كثير الرغبة في الكتب وجمعها وذكر
أخبارها وأخبار مصنفها ، ومعرفة خطوط المتقدمين ، قال : كان بمدينة الحديثة —
تطلق على عدة مواضع ، حديثة الموصل ، وحديثة الفرات ، وغوطة دمشق — رجل
يقال له محمد بن الحسين ، ويعرف بابن أبي بكرة ، جماعة للكتب ، له خزانة لم
أر لأحد مثلها كثرة ، تحتوى على قطعة من الكتب العربية ، في النحو واللغة
والأدب ، والكتب القديمة .

(١) وكذا في التحفة ص ٥٢ . (٢) ج ١ ص ٤ — ٩ وكذا في القهرست ص ٦٠ .

قال ابن النديم : فرأيتها وقلبتها فرأيت عجبا ، إلا أن الزمان قد أخلقها وعمل فيها عملا ، درسها وأحرفها ...

ورأيت ما يدل على أن النحو من أبي الأسود ما هذه حكايته ، وهى أربع أوراق وأحسبها من ورق الصين ، ترجمتها : هذه فيها كلام فى الفاعل والمفعول من أبى الأسود رحمة الله عليه بخط يحيى بن يعمر وتحت هذا الخط بخط عتيق : هذا خط علان النحوى ، وتحت هذا خط النضر بن شميل .

وفى الزهر (١) : ثم كان أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلى ، وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ، وكان أعلم الناس بكلام العرب ، وزعموا أنه كان يجيب فى كل لغة .

وفى الاقتراح فى علم أصول النحو (٢) : اشتهر أن أول من وضع النحو على بن أبى طالب رضى الله عنه لأبى الأسود .

وينقل عن الفخر الرازى من كتابه - المحرر فى النحو (٣) - رسم على بن أبى طالب رضى الله عنه لأبى الأسود باب إن ، وباب الإضافة ، وباب الإمالة . ثم صنف أبو الأسود باب العطف ، وباب النعت ، ثم صنف باب التعجب ، وباب الاستفهام .

ثم يقول (٢) : وتطابقت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود وأنه أخذه أولا عن على .

وفى التحفة البهية يقول السيوطى (٤) : قال أبو الفرج الأصبهاني فى كتاب الأمالى : أخبرنا أبو جعفر بن رسم الطبرى النحوى ، عن عثمان المازنى ، عن أبى عمر الجرمى ، عن أبى الحسن الأخفش ، عن سيويه ، عن الخليل بن أحمد ، عن عيسى بن عمر ، عن عبد الله بن أبى إسحق الحضرمى ، عن عنبسة الفيل وميمون الأقرن

(١) ج ٢ ص ٢٤٦ ، وقريب منه فى سلاسل الذهب فى علم النحو والأدب ص ٩-١٠ .

(٢) ص ١٠٠ . (٣) ص ١٠٠ . (٤) ص ٥١ .

عن يحيى بن يعمر الليثي ، أن أبا الأسود الدؤلي دخل إلى ابنته بالبصرة ... ذكر
القصة ثم ذكر حديثه مع علي رضي الله عنه .

وقال أبو الفرج ^(١) : أخبرني عيسى بن الحسين ، حدثنا حماد بن إسحاق عن
أبيه عن المدائني قال : أمر زياد أبا الأسود الدؤلي أن ينقط المصاحف فنقطها ورسم
من النحور رسوما ، ثم جاء بعده ميمون الأقرن فزاد عليه من حدود العربية ،
ثم زاد فيها بعده عنبسة بن معدان المهري ، ثم جاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي
وأبو عمرو بن العلاء فزادا فيه ، ثم جاء الخليل بن أحمد فلعنه وحمد بن علي بن
حمزة الكسائي فرسم للكوفيين رسوما والآن يعملون بها .

هذه جملة من المراجع المعتد بها ، تجمع على أن أبا الأسود الدؤلي هو واضح
نقط المصحف حتى لا يتطرق إليه اللحن ، وأنه فعل ذلك بأمر زياد ، بعد أن رفض
في أول الأمر ، ولكنه حين سمع قارئاً يلحن في القرآن بادر بالاستجابة لما طلب
منه ، بعد أن اختار كاتباً يثق فيه . أو أنه عرض على زياد أو عبيد الله ابنه أن يضع
قاعدة للناس يتبعونها فرفض ، ولكنه لما سمع خطأ القوم : مات أبانا وترك بنون ،
وافق أبا الأسود على وضع هذا النقط .

وهذه المراجع نفسها تسكاد تجمع على أن أبا الأسود قد وضع النحو أو رسمه
أو وضع العربية نتيجة لهذا الخطأ ، أو نتيجة لأخطاء أخرى سمعها ، دفعته إلى
التفكير في عمل شيء يعصم اللغة من الخطأ ، ويعين الدارسين على إجادة نطقها ،
ويحفظ لها سلامة تراكيبها ، فهل كان تفكيره في ذلك لأن ابنته أرادت التعجب
من حسن السماء ، أو من شدة الحر ، فأخطأت ؟ أو لأنه رأى سعدا الفارسي يقود
فرسه ، فلما سأله عن سبب هدم ركوبه أخطأ في الجواب حتى أضحك سامعيه ؟
أو لأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عهد إليه بذلك بعد أن بلغته قصة الأعرابي
الذي أخطأ مقرئه فأقرأه : إن الله برئء من المشركين ورسوله ؟ أو لأن أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب هو الذي عهد إليه بذلك بعد أن رأى فساد الأسنة

بمخالطة الأعاجم ؟ أو أنه فسر في وضعه لهذه الأسباب كلها مجتمعة ؟ يغلب على الظن ذلك ؛ فقد رأى الفساد يتطرق إلى اللغة من مصادر عدة بعد أن كان من قبل لا يسمع إلا نادراً ، وكان مجرد التنبيه أو الإرشاد كافياً للرد إلى الصواب ، والاطمئنان إلى بقاء اللغة نقية سليمة يحفظها الطبع السليم واللسان القويم ، ولم يعد اللحن قاصراً على الأعاجم ، بل تعداهم إلى محالطهم من العرب ، ولم يبق قاصراً على قلة من هؤلاء بل يبدو أنه أصبح بلاء عاماً ، وخطراً محدقاً ، فهو يدخل على ابنته في خدرها ، وهو يخالط لغة القارئ الحافظ فيفسدها ويحرفها ، في القرآن الكريم كتاب الله المقدس ، الذي يضمه المسلمون في المكان الأرفع وفي المنزل الأسمى .

وهذه الروايات المتكاثرة تكاد تجمع أيضاً على أن أبا الأسود وضع النحو بإرشاد على رضى الله عنه ، وبعضها يروى ذلك على لسان أبي الأسود نفسه ، وقلة منها تجعل أبا الأسود هو مبتكر هذا العلم ومبدعه دون أن يطلب إليه ذلك أحد ، أو يوجهه فيه موجه .

وإذا كنا قد رأينا فيما سبق أن النبي كان يعد اللحن ضللاً ، وأن أبا بكر كان يفضل أن يسقط على أن يلحن ، وأن عمر كان يرى أن يؤخذ اللحن بالشدّة ، وأن يضرب على لحنه ، أفلا يكون من الطبيعي المستساغ أن يحاول على أن يجد لهذه المشكلة علاجاً ، بعد أن تفاقم خطرها ، وبعد أن فشا أمرها ، وهو من هو في فصاحة أسلوبه ، وروعة بيانه ، وأن يستعين في ذلك بأحد أصحابه المخلصين له ، للشهود لهم بالفضل والتقدم ؟

يقول الجاحظ^(١) : أبو الأسود الدؤلى معدود في طبقات من الناس ، وهو فيها كلها مقدم ، ومأثور عنه الفضل في جميعها كان معدوداً في التابعين والفقهاء والمحدثين والشعراء والأشراف والفرسان والأمراء والدهاة والنحويين والخاصة والجواب والشيعة والخلاء والصلح الأشراف والبخلاء الأشراف .

(١) خزائن الأدب ج ١ ص ١٣٦ ، بغية الوعاة ص ٢٧٤ .

الواقع أنه لم يكن هناك بد من علاج هذه الحالة ، ومن الإسراع في البحث عن طريقة تقى اللغة وتحفظ الألسنة ، وكان لابد أن يعنى بذلك كبار رجال الدولة وعلمائها ، وإذا كان هذا أمراً طبيعياً توجه الضرورة ، وتستلزمه الظروف ، أفلا يكون من الطبيعي أن تقبل هذه الروايات المتعددة المتضاربة التي تضع يدنا على منشأ هذا العلم ، والتي تدلنا على رأس الباحثين فيه ؟

٢ — اختلاف الروايات ليس دليلاً على كذبها

إن هذه الروايات المتعددة التي تذكر أسباباً مختلفة لوضع النحو ، والتي يؤكد تعددها صدقها ، يرى البعض في تعددها واختلافها ما يدعوه إلى الشك فيها ، ولكن هذا الشك ليس قائماً على أساس سليم ، لأن الحرص على الحصول على سبب واحد تتجه إليه الروايات فيه شيء من العنت بل قد يكون باعنا للشك ، لأنه إذا كان السبب في التفكير في هذا العلم خطأ واحداً ، فقد نتساءل : لقد سبق هذا الخطأ بأخطاء أخرى نبه إليها ، وعيب بها قائلوها ، فلم لم يدفع واحد منها إلى وضع هذا العلم ؟ ولم أهملت كلها ، أو اكتفى فيها كلها بمجرد التصويب والنصحیح ؟ .

الحق أن النفس تميل إلى تعدد الأسباب والأخطاء ، وأن هذا التعدد في الخطأ ، والتنوع فيه ، هو الذي حفز الهمة ، وقوى الرغبة في محاولة التخلص منه ، ومن هنا وضع أساس هذا العلم ، الذي ما لبث أن أخرج شطأه فأزره فاستغلظ فاستوى على ساقه .

وإذا قارنا بين هذه الروايات التي تنسب وضع النحو إلى أبي الأسود ، والروايات التي تنسبه إلى غيره ، وجدنا أن الأولى تعبر بأسلوب الجزم والقطع ، فتقول مثلاً : كان أبو الأسود أول من وضع النحو بالبصرة .

أو : والصحيح أن أول من وضع النحو على بن أبي طالب رضى الله عنه ، لأن الروايات كلها تسنده إلى أبي الأسود ، وأبو الأسود ينسبه إلى على .

أو : وكان أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلى .

ويقول ابن النديم : ورأيت ما يدل على أن النحو من أبي الأسود ما هذه
حكايته . . . الخ .

على حين نجد في الروايات الأخرى ما يدل على التضعيف للرواية والتهوين من
أمرها ، فتقول : وزعم قوم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ،
وزعم آخرون أن أول من وضع النحو نصر بن عاصم .
أو : وقيل : كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية .

٣ — أبو الأسود مؤسس هذا العلم

هذه المقارنة تجعلنا نميل إلى القول بأن أبا الأسود هو مؤسس هذا العلم وواضع
أول حجر في صرحه ، وبخاصة إذا لاحظنا أن هذين العالمين اللذين نسب إليهما
وضع النحو من تلاميذه ، وأنهما تلقيا عنه مبادئه .
وإذا لاحظنا كذلك أننا عندما نقول : إن أبا الأسود وضع النحو ، لا نفى
مطلقاً أنه وضع علماً كاملاً ناضجاً ، وأنه بحث فروعه ونوع مسأله ، وأطلق
مصطلحاته ، وإنما نقصد أنه فسر في وضع قواعد عامة ، يمكن أن تحفظ على اللغة
سلامتها ، ويمكن أن تؤتي ثمرتها ، وأن تؤدي الغرض منها في الفترة التي وضعت
فيها ، وبحسب المناسبة التي استدعتها . يتضح ذلك جيداً عندما تلقى نظرة على
الأسباب التي دعت إلى وضع هذا العلم ، وعلى الأبواب التي نسب إليه أو إلى
الإمام علي وضعها ، عند ذلك سنجد أن سنة التطور والارتقاء التي تخضع لها الكائنات
جميعاً قد خضع لها النحو ، وأنه مر بمراحل نمو مختلفة حتى وصل إلى ما هو عليه
الآن ، ولكنه كان له ظروف خاصة ، ودوافع سامية ، جعلته يقطع تلك المراحل
في فترة وجيزة لم تنهأ لغيره من العلوم ، تلك هي ارتباطه بالدين ، وحفظه للقرآن ،
وضبطه للأحاديث حتى يظل كل ذلك بمنجاة من اللحن والتعريف .

ولعلنا نجد فيما روى عن يونس بن حبيب — عندما سئل عن عبد الله بن أبي
إسحق المتوفى سنة ١١٧ هـ ، أي بعد أبي الأسود بما يقرب من نصف قرن ، والذي
أخذ عن تلاميذ أبي الأسود — دليلاً يؤيد ما ذهبنا إليه من أن النحو لم ينشأ دفعة

واحدة ، وأن نسبته إلى أبي الأسود لا يقصد منها أنه وضعه كاملاً تاماً ، وإنما فكر فيه ووضع رؤوساً من مسأله ، ثم ترك لتلاميذه ولتلاميذهم أن يكملوه بحسب الحاجة الداعية ، ووفقاً لطبيعة النضج والنماء .

يقول محمد بن سلام (١) : سمعت رجلاً يسأل يونس عن ابن أبي إسحق وعلمه ، قال : هو والنحو سواء ، أى هو الغاية فيه . قال : فأين علمه من علم الناس اليوم ؟ قال : لو كان فى الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه لضحك به ، ولو كان فيهم أحد له ذهنه وتقاده ونظر نظره كان أعلم الناس .

فيونس يعترف لعبد الله بأنه بلغ الغاية فى النحو ، وأنه كان نافذ البصر ، حاد الذهن ، ولكنه مع ذلك يقول : إنه لو كان موجوداً فى عصره بعلمه الذى كان عليه لضحك الناس منه ، ويونس توفى سنة ١٨٢ هـ ، وذلك لأن النحو يتطور ، ومسأله تفرع ، وأبوابه تفصل ، ولا يمكن أن يقف عند الحد الذى كان يتكلم فيه عبد الله ابن أبي إسحق ، الذى وصف بأنه أول من بعج النحو ومد القياس والعلل .
فإذا كان هذا شأن ابن أبي إسحق ، أفلا يكون شأن أبي الأسود ، وهو أول من فكر فى النحو ؟ .

أما الروايات التى تنسب وضع النحو إلى الإمام على فأعتقد أنها إنما تنسبه إليه على أساس أنه هو الذى وجه أبا الأسود إلى وضع هذا العلم ، ولعله كان له شئ من المشاركة فيه ، أو من الإرشاد إلى بعض مسأله ، أو لعله فى الفترة التى عاشها كان يتتبع ما عمله أبو الأسود ويرى رأيه فيه .

وأبو الأسود كان من أتباع على ، ولقد ظل من بعده على ولاء لدريته ، فليس هناك من غضاظة عليه فى أن ينسب إليه ما أمره بإنجازه ، وهذا مشاهد مألوف فى عصرنا ، إذ تنسب الأعمال إلى الرؤساء ، وإن لم يباشروها بأنفسهم ، وإنما لأنها عملت فى عهدهم .

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٢٦ ، وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٦ .

٤ — رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى ونقده

ومن العجيب أن يكون هذا الموضوع موضع جدل ومثار نقاش بين بعض العلماء اليوم لا شيء إلا لأن بعض المستشرقين لم يقبلوا هذه الروايات ، فكان لزاماً علينا أن نسير في ركايبهم ، وأن نتهج نهجهم ، وأن نجاريهم في شكهم في هذا التراث العربي الإسلامي ، أو على الأصح في تشكيكهم فيه ، حتى لا تنهم بالجمود والتعصب ، وحتى نوصف بالتجديد والابتكار ، وحتى نوسم بأننا نبحت في علومنا بالطرق العلمية الصحيحة التي لا تعرف تحيزاً ، ولا تنحرف إلى جانب ، حتى لو كانت خطرنا صحيحة ، ولو كان حكمنا بريئاً من التعصب ، ولو كان التعصب ومحاولة النيل من العرب هو الذي دفع بعض المستشرقين إلى أن يروا في علوم العرب ما رأوا ، إننا نجاريهم ولو ألغينا في سبيل ذلك عقولنا ، ولو قضينا على رائنا ، ولو أسأنا عامدين أو غير عامدين إلى هؤلاء النقات من المؤرخين .

يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى (١) : ولكننا لا نستطيع أن نتقبل ذلك — وضع أبى الأسود للنحو — بيسر ، ولا أن نستسيغ أن هذا الزمن المبكر قد تمكن فيه العرب من الاشتغال بالعلوم ، ووضع القواعد على هذا الوجه الذي نراه في كتب العربية ، وقد أنكر ذلك المستشرقون وعدوه حديث خرافة . . . ولقد ساقنا هذا الإشكال إلى أن نتهج سيلاً أخرى في البحث ، فتبعنا كتب النحو الباقية بأيدينا لنعام أقدم عالم نسب إليه رأى نحوى في هذه الكتب ، وكان أول هذه الكتب كتاب سيديويه . . . وأقدم هؤلاء هو ابن أبى إسحق . . . ويلاحظ أول ما يلاحظ أننا لم نجد في كتاب سيديويه ، ولا فيما بعده من الكتب رأياً نحوياً نسب إلى أبى الأسود ولا إلى طبقتين بعده . . . فنحن أمام حقيقة واضحة أخذت من كتب النحو ، وهي أن أقدم من نسب إليه رأى نحوى هو عبد الله بن أبى إسحق الحضرمي .

ثم نجده يقول بعد هذا : فإذا عدنا بهذه الحقيقة لنقرأ على نورها النصوص التي

ذكرناها من قبل وجدنا أنهم يقولون : أول من وضع العربية ، وأول من رسم النحو ، وأول من نقط المصاحف أبو الأسود الدؤلى .

فعمل أبى الأسود هو نقط المصاحف كما أشارت إليه الروايات ... نرى أن الأمر يرجع إلى ضبط المصحف وهو عمل طبيعى فى صدر الدولة الإسلامية أما هذه القواعد النحوية التى كتب لها هذا العمر الطويل ، فإن أول من نهج سبيلها عبد الله بن أبى إسحق

وفى نهاية بحثه يقول : ويتجلى لنا سبب اختلاط الأمر على الرواة وتقدمهم بنسبة النحو إلى أبى الأسود، أنهم كانوا يريدون بالنحو ضبط الكلام على سبيل العرب وسمتها فى القول ، وفى اللسان : النحو انتعاء سمى العرب فى القول . وابن جنى فى أول الخصائص يعرف النحو على هذا التعريف . ولكنهم لما تقدموا فى البحث جعلوا لهذا النحو سبباً فقالوا فى الكلمة : ترفع لأنها فاعل ... ثم دخل عامل آخر وهو هوى بعض المؤلفين إذ كانوا يكرهون أن ينسب شىء إلى زياد ، ويحبون أن ينسب كل شىء إلى على وشيعته ، خفيت الحقيقة حتى آن أن يجهلها البحث فى كتب النحو ذاتها لا فى أخبار الطبقات .

هذه مقتطفات مما كتبه الأستاذ تبين عناصر بحثه ، والأسس التى قام عليها ، والدافع الذى دفع إليه ، وسنجد أنه من اليسير علينا إذا تتبعنا هذا البحث أن نقتنه ، وأن نبين مواطن الضعف فيه .

فالأستاذ لا يقبل ولا يسيغ أن يتمكن العرب فى هذا الزمن المبكر من وضع القواعد ، والاشتغال بالعلوم على الوجه الذى نراه فى كتب العربية ، ولم يقل أحد إنها وضعت فى أول الأمر كاملة على الوجه الذى هى عليه فى الكتب ، وإنما قيل إنه وضع بابى الفاعل والمفعول ، أو باب التعجب ، أو إن وأخواتها ... الخ فهو لم يضع النحو كاملاً ، وإنما وضع فكرة أبواب استدعتها الظروف ، ولا بد أن هذه الأبواب التى وضعها وضعت بطريقة عامة مبسطة ليس فيها من الدقة والتفريع ما نراه اليوم فى كتب القواعد ، فالاعتراض إذاً غير قائم لأن أحداً لم يقل به ،

ولا شك أن ما رويناه عن رأى يونس فى ابن أبى إسحق يؤيد ذلك .

فإذا انتقلنا إلى النقطة الثانية ، وهى بيت القصيد كما يقولون ، وجدنا أن الدافع الذى دفع إلى هذا البحث إنما هو إنكار المستشرقين ، وكأنا هذا الإنكار حقيقة لا تقبل الجدل ، أو تنزىل لا يعرض للمناقشة ، فالرواة يروون ويكادون يجمعون على حقيقة من الحقائق ، وليس لهم مصلحة فيما أعتقد تجعلهم يؤثرون عالماً على آخر ، أو ينسبون إلى رجل فضل غيره ، إنما هى روايات مسموها ، من رواة يثقون بهم ، فى حقائق علمية لا يرون دافعاً لتغييرها فيروونها كما سمعوها ، ولكنهم يفاجئون بعد قرون متطاولة بأنهم كانوا فى حكمهم متعصين ، وأن الذى دفعهم لذلك هو بغض زياد ، ويبدو أن هذا البغض ينتقل بالمدوى فلا يقف عند حد زياد ، وإنما يتجاوزهُ إلى عبد الله بن أبى إسحق ، فينزع الفضل منه كما نزع من زياد ، وينسب إلى على أو إلى أبى الأسود صاحب على ومشايخه .

ولسنا نعلم من تاريخ ابن أبى إسحق ما يدعو إلى كراهيته ، كما لا نجد فى حديث الرواة المؤرخين عنه ما يئم عن بغضه ، بل إنهم ينسبون إليه أنه كان الغاية فى النحو ، وأنه بعج النحو ومد القياس والعلل .

فهذه علة واهية لاتكاد تنهض على قدميها ، بل إنها علة ساقطة لا تجد لها سنداً ، بل هناك ما يقوضها من أساسها ، ذلك أن ما كان لزياد فيه فضل قد نسب إليه ، فزياد صاحب فكرة ضبط المصحف ، أو على الأقل ضبط المصحف بموافقته ، وكان له بذلك فضل حفظ القرآن سليماً ، بالتوجيه وجمع الرجال الذين اختار منهم أبو الأسود من أعانه على إنجاز عمله ، ولم يحدد الرواة ذلك ولم ينكروه على زياد ، فكيف يقال إذاً : إنهم كانوا يبغضونه ؟ .

ثم إذا كان أبو الأسود هو الذى قام بذلك ، وعرف الدافع الذى دفع إليه وهو ما تطرق إلى الألسنة من فساد ، أفىكون غريباً عليه أن يفكر فى وضع قواعد عامة تساعد على ضبط اللغة بعد أن عمل على ضبط المصحف ؟ .

وإذا كانت صلة أبى الأسود بعلى ما تعرف ، وإذا كان زياد فى حياة على

من أنصاره وقواده ، أ يكون عسيراً علينا أن نقهر الصلة التي تربط عليا بهذا الموضوع ؟ .

الحق أنه اعتراض غير مفهوم ، وتجن غير سافح ، واتهام لا يؤيده واقع ، ولا يشهد بصحته دليل .

ثم يأتي بعد هذا المنهج الذي سار عليه الأستاذ ليعلم أقدم عالم نسب إليه رأى نحوى في الكتب الموجودة بين أيدينا ، فيجد عبد الله بن أبي إسحق أقدم من نسبت إليه آراء نحوية ، ولا يجد رأياً لأبي الأسود ولا لطبقتين بعده .

وهذا المنهج فيه كثير من القصور ، فقد جعل الكتابة والتقيد معياراً له ، فمن قيدت له أبحاث كان باحثاً ، ومن لم يسجل له شيء كان بعيداً عن هذا البحث . ونحن نعلم أن الكتابة جاءت متأخرة عند العرب ، وأنها لم تشع شيوعاً يمكن العلماء من أن يسجلوا كل ما بحثوا فيه منذ نشأة الدولة الإسلامية ، وأنهم ظلوا فترة طويلة يعتمدون على الرواة والحفاظ في نقل التراث العربي ، من حديث وأدب ، وأن العناية لم توجه في أول الأمر إلا للمصحف الذي دفعت العناية به ، والحرص على بقاءه إلى أن يدون حتى لا يضيع من صدور الحفاظ ، وبخاصة بعد أن اشتركوا في الحروب ومات منهم الكثيرون .

وإن المتتبع للروايات المختلفة التي رويت بها أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وبرى اختلافها في الحديث الواحد ، ليطمئن تماماً إلى أن الكتابة لم تكن أمراً هيناً وإلا لسجلت أحاديث النبي في الزمن المبكر ، لأنها مفتاح القرآن ، ومصدر التشريع في كثير من المسائل . فليس بغريب إذا أن يتأخر تسجيل النحو ، وليس بغريب كذلك ألا ينسب إلى أبي الأسود ولا إلى الطبقة التي تليه شيء في كتاب سيديويه ، فليست مسائل النحو حديثاً يذكر سنده ، كما أنها كما قدمنا ليست قواعد ثابتة لا تتطور ولا تتغير ، وإنما هي مسائل يأخذها الخلف من السلف ، يزيدون عليها ويفرغون فيها ، بحسب الضرورة الداعية ، والتلاميذ المتعلمين ، وأظننا نشاهد ذلك بعد أن استقرت مسائل النحو ، وثبتت قواعده ، نشاهد

تيسيراً وتعديلاً — لا يختلف حقيقة مع الأصل ولكنه — يتفق مع العقليه المتلقية ، ومع الحاجة الداعية .

فعدم نسبة شيء إلى أبي الأسود إذا لا يدل على أنه لم يكن له رأى فى النحو ، وإلا كان معنى هذا أن نسلم كذلك بأن الشعر العربى الجاهلى ، نشأ قصيداً رائعاً ، وأغراضاً متنوعة ، ولم يمر بمراحل نمو مختلفة لأننا لم يصل إلينا من هذه المراحل شيء نعتمد عليه ، ونطمئن إليه .

فإذا تعارض عدم ذكر شيء فى الكتب المدونة منسوباً لأبى الأسود لبعده الزمان بينه وبين سيبويه ، ولعدم فشو الكتابة من قبل فشواً يسمح بتسجيل آراء السابقين من علماء النحو حتى يمكن الرجوع إليها ، وهذه الروايات المتعددة المتجهة إلى نسبة وضع النحو إليه ، مع عدم وجود روايات معارضة تنفى هذه النسبة أو تتجه بها وجهة أخرى ، لم يبق أمامنا إلا أن نقبل هذه الروايات ، وأن نسلم بصحتها ، حتى يقوم دليل قاطع على كذبها وصحة غيرها .

أما قوله : إنهم يقولون : أول من وضع العربية ، وأول من رسم النحو ، وأول من نقط المصاحف أبو الأسود الدؤلى ، فعمل أبى الأسود هو نقط المصاحف ، وأن الأمر اختلط على الرواة إذ كانوا يقصدون بالنحو ضبط الكلام على سبيل العرب وسمتها فى القول ، فأبو الأسود نقط للمصحف ، وهذا النقط هو النحو المقصود بكلام الرواة ، فقول لا يستقيم له ، ولا يسلم به ، لأن الروايات التى قالت إنه وضع العربية الخ لم تقف عند هذا القول ، ولكنها ذكرت أبواباً من النحو نسبتها إليه ، فكيف نأخذ شق الرواية ، وترك شقها الآخر ؟ الأولى أن تؤخذ جميعها أو تطرح جميعها .

فالسبب ينقل عن أبى الفرج أن زياداً أمر أبا الأسود أن ينقط المصاحف فنقطها ، ورسم من النحو رسوماً .

وابن النديم يقول — ورأيت ما يدل على أن النحو من أبى الأسود ما هذه

حكايته الخ

فهل نستطيع أن نطرح هاتين الروايتين ، وأن ننسب إلي قائلتهما الكذب لمجرد أن هناك رغبة في أن نفهم أن الأمر اختلط على الرواة ؟ وكيف يختلط على الرواة وهم ينصون على نقط المصحف ، وعلى وضع مسائل من النحو ؟ وفي الروايات الأخرى التي عرضت لنقط المصاحف مرة ، ولوضع مسائل من النحو مرة أخرى لمناسبات خاصة لا نجد ما يثير شبهة الاختلاط ، وليس هناك ما يدعونا إلى أن ننسى الظن بالرواة وهم أكثر منا بحثاً في لغة العرب ، وأقرب منا زمناً لنشأة العلم ، فهم بلا شك أقدر على تحديد الألفاظ ، وعلى فهم ما يراد بها .

ثم ماذا نقول فيما ينسبه ابن عبدربه إلى أبي الأسود من أنه قال (١) : من العرب من يقول : لولاي لكان كذا وكذا . أليس هذا بحثاً في صميم النحو ؟ ثم أليس رده على بنى قشير حين قالوا له بعد أن سمعوا آياته التي يقول فيها :

يقول الأزدلون بنو قشير طوال الدهر لا تنسى عليا

فقلت لهم : وكيف يكون تركى من الأعمال ما يجدى عليا

أحب محمداً حباً شديداً وعباساً وحمزة والوصيا

فإن يك جهم رشداً أصبه ولست بمخطيء إن كان غيا

شككت يا أبا الأسود في قولك : فإن يك جهم . . . فقال : أما سمعتم قول الله

تعالى « وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين » (٢) « أليس رده هذا استدلالاً فى مسألة نحوية ؟

وإذا كان ذلك لم يذكر فى كتب النحو فإن ذكره فى كتب الأدب لن يخرج به عن طبيعته النحوية ، ولن ينفي أنه بحث نحوى شبيه بما ذكرته كتب النحو للمتقدمين من نخاة البصرة .

أوليس يحق لنا أن ننظن أن الأمر اختلط علينا نحن ، وأنتا اندفعنا إلى

(١) العقد الفريد ج ٢ ص ٤٨٥ .

(٢) سورة سبأ ، آية رقم : ٢٤ .

هذا الرأي اندفاعاً ، تسليماً منا للمستشرقين بوجهة نظرهم ، ومجارة لهم في اتجاههم ؟

ثم ما هذه القواعد التي وضعها ، والأبواب التي صنفها ، وهل هي كما قيل أبواب النحو كله ؟ إن الروايات التي معنا تحصرها في : باب التعجب ، وباب الفاعل والمفعول ، وباب إن وأخواتها ، والمضاف ، وحروف الجر والرفع والنصب والجزم ، وباب العطف ، وباب النعت ، وباب الاستفهام . وترجع هذه الروايات تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف ، وتعريف كل إلى الإمام على بن أبي طالب .

فإذا نظرنا فيها وجدنا أنها أو أن أكثرها دعا إليها مناسبات خاصة اقتضت البحث فيها ، فباب التعجب دفعه إلى الكلام فيه تلك المناقشة التي قيل إنها دارت بينه وبين ابنه ، وأبواب الفاعل والمفعول وإن وأخواتها ، يمكن أن نفهم أنه عرض لها عقب حادثة سعد الفارسي ، وهذه الحادثة كانت تستدعي أن يتكلم في إن وأخواتها فحسب ، ولكن يبدو أن عملها النصب والرفع ، أثار في نفسه الحديث عن الفاعل والمفعول ، أو أن حديث الفاعل بعثه ما قيل من قراءة الأعرابي : لا يَأْكله إلا الخاطئين . أما أدوات الجر والرفع والنصب والجزم فاعتقد أن من كان في مثل عقل أبي الأسود ودقته وفصاحة لسانه لا يعجزه أن يلاحظ هذه الأدوات المختلفة والأثر الذي تتركه فيما يعقبها من الكلمات ، فقد كان يقول (١) : إنني لأجد للحن غمراً كغمير اللحم . ولعل الذي دفعه إلى البحث في باب العطف قراءة « إن الله يرى من المشركين ورسوله » .

هذه هي الأبواب التي قيل إنه وضعها ، وهذه فيما يغلب على الظن هي مناسباتها ، ولا نستطيع كما قلنا من قبل أن ندعي أنه وضعها مفصلة بالطريقة التي تذكرها كتب القواعد اليوم ولكن يمكننا أن نطمئن إلى أنه عرضها عرضاً ميسراً مفهوماً يمكن أن يحلها في الأذهان في ذلك العصر .

(١) أخبار النحويين البصريين ص ١٩ ، وطبقات النحويين والفتويين ص ١٥ .

كما لا يستطيع أحد أن يدعى أن عالماً مشهوداً له بالتقدم والفوق مقصوداً من الخلفاء والولاة لرسوخ قدمه في العلم ، وحدة ذكائه في الفهم ، ينقط المصحف كلمة كلمة ، ويلاحظ حركات حروفه حرفاً حرفاً ، ويفعل ذلك في دقة وبراعة ، ثم يخرج من عمله هذا دون أن تتكون لديه فكرة أولية عن عمل بعض الأدوات ، أو عن حركة بعض الكلمات ذات الوظيفة المتشابهة والوضع المتحد ، اللهم إلا أن يكون راسخ القدم في الغباء ، بعيداً عن صفات أبي الأسود بعد الأرض عن السماء .

نشأة النحو

١ — تعريف النحو

واعلم من الخير بعد أن عرفنا الدافع الذي دفع إلى وضع أسس هذا العلم وبعد أن اطمأننا إلى من كان لهم فضل ذلك ، أن نعرف ماذا يقصد « بالنحو » عند إطلاق هذه الكلمة .

يقول ابن جنى في الخصائص في (١) — باب القول على النحو — : هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، كالثنية والجمع والتحقير والتكسير ، والإضافة والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ، ليحقق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها ، رد به إليها ، وهو في الأصل مصدر شائع ، أى نحوته نحوا ، كقولك : قصدت قصدا ، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم .

وهذا التعريف يدخل فيه كل ما كان سيرا على نهج العرب وطريقتهم في ضبطهم للكلمات ، وتصرفهم فيها ، فهو يشمل ما يعرف الآن بالنحو والصرف .

ويقول السيوطي (٢) : قال صاحب المستوفى : النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى ، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى .

وقال الخضر اوى : النحو علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب .

وقال ابن عصفور : النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها . وانتقده ابن الحاج بأنه

ذكر ما يستخرج به النحو ، وتبين ما يستخرج به الشيء ليس تبيينا لحقيقة الشيء ،
وبأن فيه أن المقاييس شيء غير النحو ، وعلم مقاييس العرب هو النحو .

وقال صاحب البديع : النحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من
جهة ما يصح ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد ، وبهذا يعلم أن المراد
بالعلم المصدر به حدود العلوم الصناعة ، ويندفع الإيراد الأخير على كلام ابن عصفور .
وقال ابن السراج في الأصول : النحو علم استخرجه المتقدمون من استقراء
كلام العرب .

وعرفه الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك بما يأتي (١) : هو العلم المستخرج
بالمقاييس من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلفت منها .
وعرفه الخضرى في حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بأنه (٢) :
يطلق على ما يعم الصرف وعلى ما يقابله ، ويعرف على الأول : بأنه : علم بأصول مستنبطة
من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال أفرادها ، وحال تركيبها ،
وما يتبعها من بيان شروط لنحو النواسخ ، وحذف العائد ، وكسر إن وفتحها
أو نحو ذلك .

وعلى الثاني يخص بأحوال التراكيب .

ويقول عبد القاهر الجرجاني (٣) : واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك
الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي
نهجت فلا تزيع عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها فلست
بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا ، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ، ويدخل
تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو ، قد أصيب موضعه ، ووضع في حقه ،
أو عومل بخلاف هذه العاملة وأزيل عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له ،
فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساد ، أو وصف بجزية فضل فيه ، إلا وأنت

(٢) ص ١٠ .

(١) ص ٦ .

(٣) دلائل الأعجاز ص ٦٠ ، ٦١ .

تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك الزية ، وذلك الفضل ، إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه .
وبالنظر في هذه التعريفات نجد أن منها ما هو قاصر على النحو بمعناه المعروف الآن ، وهذه في الغالب للعلماء في العصور المتأخرة ، بعد أن تميز النحو من الصرف فضلا عن غيره من علوم العربية .

ومنها ما يشمل النحو والصرف دون غيرها من العلوم ، ومنها ما يبدو فيه أنه يشمل النحو والصرف وغيرها من فنون العربية .

ولعل مذهباً ذلك — كما يقول أستاذنا عبد الحميد حسن^(١) — يرجع إلى صلة هذا العلم بالفروع الثقافية العربية الأخرى ، فإن علم النحو هو فرع من العلوم العربية وقد كانت هذه العلوم في أول الأمر تشمل النحو واللغة والأدب ، ثم اتسع نطاقها.... وأن الأساس الذي كان يرتكز عليه البحث في هذه العلوم هو الأدب ، أو كلام العرب فساكن الباحثون يحولون فيه من جميع نواحيه ، لتعرف الأساليب والتراكيب ، والشعر وأوزانه وقوافيه ، والكلمات وبنيتها وضبط أواخرها ، وغير ذلك .

أما تسمية هذا العلم بهذا الاسم فلعلها مأخوذة من معنى الكلمة وهو الاتجاه والقصد ، وإذا كان القصد هنا تصداً خاصاً إلى لغة العرب واستعمالها ووظيفة الكلمات فيها ، فتخصيص العام في اللغة أمر شائع مألوف ، فالكتاب إذا أطلق ينصرف إلى كتاب سيويوه ، والصلاة عند إطلاقها تشير إلى العبادة المعروفة ، وغير ذلك كثير ، وقد كان كل ذلك في أول أمره عاماً شائعاً ، ولعل مما يؤيد ذلك ما روى من أن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه عندما عرض على أبي الأسود ما استنبطه من أسس هذا العلم قال له : انح هذا النحو . ولما عرض عليه أبو الأسود ما اهتدى إليه قال : ما أحسن هذا النحو الذي نحوت . قالوا : فلذلك سمي النحو نحواً^(٢) .

(١) القواعد النحوية ص ٦٤ .

(٢) نزهة الألباء ص ٦ .

٣ — نشأ النحو عاما مبهما

هذا العلم لم ينشأ كما سبق أن قلنا كاملا ناضجا مفرع الأصول ، مقعد القواعد ولكنه نشأ كما تنشأ الكائنات ، فكرة عامة كانت في أول أمرها استنكارا للحن ، واستهجانا للخطأ ، وردا إلى الصواب ، ثم ما لبثت هذه المسكرة أن انتضحت بعض الوضوح في الأذهان ، وأن دفع إلى التفكير فيها ، والعناية بها ما ظهر من كثرة الخطأ ، وتفشى اللحن ، وما بدا من عدم تمرس تام باللغة ، وعدم وقوف على أسرارها واستعمالاتها ، فاضطر العلماء إلى ضرب المثل ، وسوق الدليل ، لبيان صحة ما ذهبوا إليه ، وتأصله في اللغة ، وجريانه على نمط كلام العرب وأسلوبهم ، فبنوا قشيرا يأخذون على أبي الأسود تردده في تشيعه ، وتأرجحه بين أن يكون ما يدين به من حبهيم رشدا أو ضلالا في قوله :

فإن يك حبهيم رشداً أصبه ولست بمخطيء إن كان غيباً (١)

ولكنه يبين لهم أن ذلك ليس شكا منه ، وأنه ليس يدعاه في قوله ، وإنما ذلك من باب النزول في جدال الخصم ، وسوق الأسلوب مساق ما يألفه ، وإن كان هو في غاية الرضا والاطمئنان لما هو عليه ، أليس الله سبحانه وتعالى يقول في القرآن الكريم على لسان رسوله عليه السلام : « وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين » وما كان للنبي أن يشك ، وما كان الله ليرسل نبيا شاكا ، ويحكي شكه في قرآنه ، تعالى الله وتزه رسولُه عن كل ذلك .

ثم يبدو أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، لم يقف الأمر عند خطأ يقع فيه قائله فيرده سامعوه إلى الصواب ، أو مأخذ يخل للبعض أن عربيا فصيحاً وقع فيه ، فيحاولون أخذه به ، فيسببون لهم وجه خطئهم ، ويرشدونهم إلى وجه الصواب فيما يقول . لقد خطأ الناس في هذا الموضوع خطوة أخرى ، إذ يبدو أنهم لم يعودوا يتخرجون من السؤال عن ضبط معين ، أو عن استعمال خاص ، فهم يتجهون بأسئلتهم إلى من يتوسمون فيهم المعرفة ، وإصابة الحقيقة ، فمدرؤى عن أبي الأسود

أنه قال (١) من العرب من يقول : لولاي لكان كذا وكذا . ولا بد أن يكون هذا القول ردا على سؤال وجه إليه عن جواز استعمال الضمير بعد لولا ، فقال ما قال : ويستدل له بقول الشاعر :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النيق منهو

ويبدو كذلك أن الأمر استمر على ذلك فترة من الوقت ، اختلاف في الرأي أو الفهم يؤدي إلى اختلاف في استعمال اللغة ، أو اختلاف في ضبط المنقول يؤدي إلى اختلاف في نطقه .

استمرت مدارس النحو أو البحث فيه سائرة على هذا النمط في تلك الحقبة من التاريخ التي تلت عصر أبي الأسود المتوفى سنة ٦٩ هـ ، فنصر بن عاصم المتوفى سنة ٨٩ هـ يقرأ (٢) « قل هو الله أحد الله الصمد (٣) » — من غير تنوين لالتقاء الساكنين ، فإذا أخبر أن عروة ينون يقول : بئسما قال ، وهو للبئس أهل . وعندما ينقل ذلك إلى عبد الله بن أبي إسحق يقرأ كما يقرأ نصر :

والحجاج بن يوسف يسأل (٤) يحيى بن يعمر المتوفى سنة ١٢٩ هـ : أتجندني ألحن؟ قال : نعم في كتاب الله . قال : ذلك أشنع له . ففي أي شيء من كتاب الله ؟ قال : قرأت « قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ، ومساكن ترضونها ، أحب إليكم من الله ورسوله (٥) » . فترفع أحب وهو منصوب . قال : إذا لا تسمعي ألحن بعدها . فنفاه إلى خراسان . فالحجاج كما يبدو من هذه المناقشة حريص على سلامة لسانه ، راغب في تقويمه ، ولكنه مع ذلك لا ينسى سلطان الولاية ، ولا يشغل عن كبرياء الحاكم ، فهو

(١) العقد الفريد ج ٢ ص ٤٨٥ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٢٠ . (٣) سورة الإخلاص .

(٤) أخبار النحويين البصريين ص ١٧ ، ١٨ (مطبعة الحلبي سنة ١٩٥٥) .

(٥) سورة التوبة ، آية رقم : ٢٤ .

حريص على الإفادة ، ولكنه حريص مع ذلك على ألا يكون هنالك من يتبع سقطاته ، ومن يقف على أخطائه .

وعبد الرحمن بن هرمز القارء المتوفى سنة ١١٧ هـ له كغيره من علماء هذا العصر رأيه في القراءات ، فهو يقرأ^(١) «أو يأتيهم العذاب قبلا» . بضم القاف والباء ، ويقرأها عيسى بن عمر وغيره بكسر القاف وفتح الباء ، كما يقرأ غيرها بقراءات ارتضاها .

٣ — بدء التعليل والقياس

حق إذا ما جاء عبد الله بن أبي إسحق المتوفى سنة ١١٧ هـ الذي كان شديد التجريد للقياس^(٢) ، وشرح الملل^(٣) . أو كان كما تقول طبقات النحويين واللغويين^(٤) : أول من بعج النحو ، ومد القياس ، وشرح الملل ، وكان مائلا إلى القياس في النحو . والذي يقول عنه يونس بن حبيب^(٥) : هو والنحو سواء . أى هو الغاية فيه ، عندما سئل عن علم ابن أبي إسحق ، والذي ارتضى بعض المستشرقين ومن حذوا حذوهم أن يكون أول من وضع النحو ، وجدنا أن ما نقل إلينا عنه لا يخرج في جوهره عما روى عن تقدموه ، فسيبويه ينقل عنه أنه أجاز البيت القائل^(٦) :

فإياك إياك المسراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب
وكان الأصل وجود حرف العطف ، يقول سيبويه ، كأنه قال : إياك ، ثم أضمر
بعد إياك فعلا آخر فقال : اتق المرء .

ويقول سيبويه أيضاً في^(٧) باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه :

(١) القراءات واللهجات ص ١٢٥ ، سورة الكهف ، آية رقم : ٥٥ .

(٢) نزهة الألباء ص ٢٢ ، بغية الوعاة ص ٢٨٢ .

(٣) بغية الوعاة ص ٢٨٢ . (٤) ص ٢٥ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٦ ، نزهة الألباء ص ٢٣ ، بغية الوعاة ص ٢٨٢ .

(٦) الكتاب ج ١ ص ١٤١ . (٧) ج ١ ص ٢٥٦ .

وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيء يرفع ، ولكنه إن قال ضربته ، لم يقل أبداً إلا المسكين ، يحمله على الفعل . وإن قال : ضرباني ، قال : المسكينان ، جملة أيضاً على الفعل . وكذلك مررت به المسكين ، يحمل الرفع ، على الرفع والجر على الجر ، والنصب على النصب ، ويزعم أن الرفع الذي فسرنا خطأ وهو قول الخليل وابن أبي إسحاق .

فالخليل وابن أبي إسحاق يجوزان أن يكون الاسم مرفوعاً والتقدير : المسكين هو ، ولا يرى ذلك يونس .

وينقل عنه أيضاً في (١) — باب تسمية المؤنث : المسمى باسم مذكر كزيد وعمر ولا يجوز صرفه ، ويرى سيبويه أن ذلك هو القياس ، لأن المؤنث أشد ملائمة للمؤنث والأصل عندهم أن يسمى للمؤنث بالمؤنث ، كما أن الأصل تسمية المذكر بالمذكر .

وينقل عن عيسى بن عمر أنه كان يصرف امرأة اسمها عمرو لأنه على أخف الأبنية .

وفي باب ما تمال فيه الألفات ينقل عنه أنه ممع كثير عزة يقول (٢) :

صار بمكان كذا وكذا ، أى بالإمالة .

وتروى لنا كتب الأخبار والطبقات أن عبد الله بن أبي إسحاق قد تعقب الفرزدق وخطأه (٣) ، فقد سمعه ينشد :

وعضّ زمان يابن مروان لم يدع
من المال إلا مُسْحَتَا أو مُجَلَّف

فقال له :

على أى شيء ترفع أو مجلف ؟ فقال : على ما يسوءك وينوءك .
فقد كان عبد الله يرى أنه معطوف على منصوب فكان يجب نصبه ، وإن كان قد خالفه في ذلك أبو عمرو بن العلاء على تقدير فعل ، أى لم يبق سواه .

(٢) ج ٢ ص ٢٦١ .

(١) ج ٢ ص ٢٣ .

(٣) نزهة الألباء ص ٢٤ — ٢٥ .

وسمع ابن أبي إسحق الفرزدق أيضا يمدح يزيد بن عبد الملك ويقول :
مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منثور
على عمائنا تلقى وأرحلنا على زواحف تزجى مخها رير
فيقول : له أسأت إنما هي مخها رير وكذلك قياس النحو في هذا الموضع . فلما
ألحوا على الفرزدق ، قال :

على زواحف تزجى محاسير

وقد رأى يونس أن ما قاله الفرزدق جائز حسن (١) .

ولما رأى الفرزدق هذا التبع منه ثارت نفسه ، فقال يهجوهم :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
ولكن ابن أبي إسحق لا يعنيه هذا قدر عنايته بضبط الامة فيقول : لقد لحنت
في هذا أيضا ، وكان ينبغي أن تقول : مولى موال .

وفي المجالس المذكورة للعلماء (٢) : أن الفرزدق حضر مجلس عبد الله بن أبي
إسحق فقال له : كيف تنشده هذا البيت :

وعينان قال الله كونا فكائنا
فعولان بالأللاب ماتفعل الحخر

فقال الفرزدق : كذا أنشده . فقال ابن أبي إسحق : ما كان عليك لو قلت
فعولين . فقال الفرزدق : لو شئت أن أصبح لسبحت . فلما قام الفرزدق سئل ابن
أبي إسحق عما يقصد ، فقال : لو قال فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه
أراد : هما تفعلان بالأللاب ماتفعل الحخر .

ولقد كانت له كما كانت لمن سبقه مشاركة في القراءة ، فكان يقرأ (٣) « ياليتنا
نزد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين (٤) » بالنصب . كما كان يقرأ

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) ص ٣٢ ، أو مجالس أبي مسلم ص ٤٨ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٧ .

(٤) سورة الأنعام ، آية رقم : ٢٧ .

« الزانية والزاني (١) » « والسارق والسارقة (٢) » . بالنصب ، ~~في~~ خلاف ما قرأ به القراء .

هذا جل ما يروى لنا عما قاله ابن أبي إسحق في النسخ ، وهو لا يخرج في جوهره كما قلنا عما كان يفعله سابقوه ، فشاركته في القراءة الخطاطبي سيق إليه أسانده ، وأساندهم ، وماأخذة التي أخذها على الفرزدق أخذها غيره على من رأى فيهم مخالفة لما يعرف من اللغة والأساليب .

ولكن الظاهرة التي تبدو جديدة فيما نقل إلينا من أخبار عبد الله هي أنه لم يكن عنده ما يمنعه من أن يخطيء العرب الذين عرفوا بفصاحتهم ، ونصاعة أسلوهم كالفرزدق ، الذي كان من الطبقة التي اتجه أكثر الباحثين في النحو واللغة إلى الأخذ عنها ، إلا أن عبد الله كان لا يرى عصمته من الخطأ ، لأنه كان يعتقد ، كما نقل عنه وعن عيسى بن عمر ، أن العرب يجوز عليهم أن يخطئوا ، بل لقد رمتما بعض الكتب بأنهما كانا يطعنان على العرب (٣) ولعل المقصود به — إذا هو عدم تسليمهما بكل ما يقول العرب كما يسلّم غيرهما ، فصرح أن عيسى بن عمر كان يأخذ على النابغة قوله .

فبت كائن ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم نافع

ويقول : وجهه أن يكون : السم ناقعاً .

ويبدو أن النابغة كانت له سابقة فيما يشبه هذا ، فقد عيب عليه في

داليتة المشهورة :

من آل مية رائج أو معتد عجلاف ذا زاد وغير مزود

(١) سورة النور ، آية رقم : ٢٠ .

(٢) سورة المائدة ، آية رقم : ٣٨ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٦ ، نزهة الألباء ص ٢٣ .

قوله :

زعم البَوَّارُحُ أن رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغراب الأسود
فلما لم يفهمه أتى له بمغنية فغتنه الأبيات ومدت الوصل وأشبعته ، ثم قالت :
وبذاك خبرنا الغراب الأسود

ومطلت واو الوصل ، فلما أحس عرفة واعتذر منه ، وغيره فيما يقال إلى :
وبذاك تنعاب الغراب الأسود

وقال^(١) : دخلت يثرب وفي شعري صنعة ، ثم خرجت منها ، وأنا أشعر
العرب .

وهناك ظاهرة أخرى أنت تبعاً لما كان يأخذه عبد الله على الفرزدق من مأخذ ،
فقد رأينا أن أبا عمرو بن العلام يوافق ابن أبي إسحق فيما ذهب إليه من أن ما قاله
الفرزدق خطأ ، وإنما يلتبس له وجهها بصوبه ، وأن يونس كذلك قد وجد أن بيت
الفرزدق صحيح مقبول ، وأن لا وجه لتخطئه ، حقيقة كان هذان الإمامان متأخرين
عنه ولكننا نستطيع مع ذلك أن نلنس في يسر أن مسائل النحو لم يعد متفقاً عليها ،
وأن وجه الصواب فيها لم يعد مجمعا عليه ، وإنما بدأت الآراء تظهر ، وبدأت المسائل
تفرع ، وبدأت الأساليب يتبعه فيها اتجاهات مختلفة ، ولا بد أن يستتبع ذلك كما سنرى
حجاجاً وتأويلاً ، واستدلالات وتعليلاً ، وهكذا يسير النحو في الطريق التي رسمت له ،
حتى يصل النجاة التي قدر له أن يبلغها .

فإذا ما انتقلنا إلى عيسى بن عمر المتوفى سنة ١٤٩ هـ ، وأبي عمرو بن العلاء
المتوفى سنة ١٥٤ هـ أحسنا أننا قد خطونا خطوة أخرى في هذا العلم ، إذ نجد لهما
آراء تمثل ما نقل عن العرب مما يعرفان ، ولكننا نبدأ نلج ظاهرة التفسير
والشرح والتعليل تخطو في مدارجها ، وتظهر في عالم الوجود واضحة مرعية ،
فسيدويه ينقل عن عيسى في^(٢) - باب ما ينتصب في التعميم والدح - : أنه سمع

ذا الرمة ينشد^(١) :

لقد حملت قيس بن عيلان حربها على مستقل للنوائب والحرب
أخاها إذا كانت غضابا مما لها على كل حال من ذلول ومن صعب
وعن أبي عمرو بن العلاء في^(٢) - باب ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما
أشبهه - أنه كان ينشد .

قُبِّحَ من يزني بعوف من ذوات الخُمُر
الأكل والأشلاء لا يحفل ضوء القمر

وفي : بابٌ يحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل^(٣) : ومثل
ذلك أيضا قول الخليل وهو قول أبي عمرو : ألا رجل إما زيدا وإما عمرا ، لأنه
حين قال : ألا رجل ، فهو متمن شيئا يسأله ويريده ، فكأنه قال : اللهم اجعله زيدا
أو عمرا ، أو وفق لي زيدا أو عمرا . وإن شاء أظهره فيه .

ويقول في^(٤) - باب ما تجرى عليه صفة ما كان من سببه - بعد أن ذكر
الأمثلة مثل : مِرت برجلٍ مخالطٍ بدنَه داء . أو مخالطٌ بدنَه داءٌ : إنما ذكرنا
هذا لأن ناسا من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين ، ويفرقون إذا لم
ينونوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج يرونه نحو الآخذ واللازم والمخالط
وما أشبهه ، وبين ما كان علاجاً يرونه نحو : الضارب والكاسر ، فيجعلون هذا
رفعا على كل حال ، ويجعلون اللازم وما أشبهه نصبا إذا كان واقعا ، ويجرونه على
الأول إذا كان غير واقع ، وبعضهم يجعله نصبا إذا كان واقعا ، ويجعله على كل حال
رفعا إذا كان غير واقع ، وهذا قول يونس ، والأول قول عيسى .

وكان لعيسى بن عمر اختيار في القراءة على مذاهب في العربية يميل إليه ، وإن
فارق قراءة العامة ، واستنكره الناس ، فكان يقرأ^(٥) « الزانية والزاني » ،

(١) ديوان ذي الرمة ص ٦١٢ . (٢) الكتاب ج ١ ص ٢٥٣ .

(٣) ج ١ ص ١٤٤ . (٤) ج ١ ص ٢٢٨ .

(٥) طبقات القراء ج ١ ص ٦١٣ .

و «السارق والسارقة» و «هؤلاء بناتى هو أطهر لكم»^(١) . وقد أنكر عليه القراءة الأخيرة أبو عمرو بن العلاء^(٢) .

وكان عيسى وأبو عمرو يقرآن^(٣) «يا جبال أوبى معه والطير»^(٤) بالنصب ، ويختلفان فى التأويل ، كان عيسى يقول : هو على النداء ، كما تقول : يا زيد والحارث ، لما لم يمكنه ويا الحارث .

وقال أبو عمرو : لو كان على النداء لكان رفعا ، ولكنها على إضمار : وسخرنا الطير ، كقوله على إثر ذلك «ولسايمان الريح»^(٥) .

ويجمع الحسن بن قحطبة عند مقدمه مدينة السلام الكسائى والأصمعى وعيسى بن عمر فيسأل عيسى الكسائى فى هذه المسألة^(٦) : كهمك ما أهمك . فيقول الكسائى : يجوز كذا ، ويجوز كذا . فيقول عيسى : عافاك الله ، إنما أريد كلام العرب ، وليس هذا الذى تأتى به كلام العرب .

ويقول أبو عمرو بن العلاء^(٧) : سمعت أعرابيا يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابى فاحتقرها . فقلت له : جاءته كتابى ؟ فقال : أليس بصحيفة ؟ فحمله على المعنى ، وقد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم .

وروى الأصمعى^(٨) : قال عيسى بن عمر لأبى عمرو بن العلاء : أنا أفصح من معد بن عدنان ، فقال له أبو عمرو : لقد تعديت ، فكيف تنشده هذا انيت : قد كن يخبأن الوجوه تسترا فاليوم حين بدأن للنظار أو بدى للنظار ؟ فقال عيسى : بدأن . فقال له أبو عمرو : أخطأت ، يقال : بدا يبدو إذا ظهر ، وبدأ يبدأ إذا شرع فى الشيء ، والصواب : حين بدون

(١) سورة هود ، آية رقم : ٧٨ .

(٢) طبقات النحويين واللفويين ص ٣٦ . (٣) سورة سبا ، آية رقم : ١٠ .

(٤) سورة سبا ، آية رقم : ١٢ .

(٥) طبقات النحويين واللفويين ص ٣٧ ، ومعجم الأدباء ج ١٦ ص ١٥٠ .

(٦) نزهة الألباء ص ٣٧ — ٣٨ . (٧) وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٩٨ .

للنظار وإنما قصد أبو عمرو تغليظه ، لأنه لا يقال في هذا الموضع بدآن ولا بدین بل بدون .

وسمع أبو عمرو بن العلاء رجلاً ينشد^(١) :

ومن يَغْوَر لا يَمْسُدُ الغيَ لَأَمَّا

فقال : أقومك أم أتركك تتسكع في طمّتك ؟ فقال : بل قومي . فقال : قل :

ومن يغور بكسر الواو ، ألا ترى إلى قول الله عز وجل ، فغوى .

وقال الأصمعي^(٢) : سألت الخليل بن أحمد النحوي عن قول الراجز :

حتى تحاجزن عن الدواد تحاجز الرّعي ولم تكادي

لم قال : تكادي ، ولم يقل : تسكد ؟ قال : فطحن يوماً أجمع . قال : وسألت

أبا عمرو بن العلاء وكانما كان على طرف لسانه : ولم تكادي أيتها الأبل .

وفي كتاب المجالس المذكورة للعلماء ، أن أبا محمد الزيدى قال^(٣) : جاء عيسى

ابن عمر إلى أبي عمرو بن العلاء ونحن عنده فقال : يا أبا عمرو ، ما شيء بلغني

أنك تجيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغني أنك تجيز ليس الطيب إلا المسك بالرفع ،

قال : فقال له أبو عمرو : نعمت يا أبا عمرو وأدليج الناس ، ليس في الأرض حجازي

إلا وهو ينصب ، ولا في الأرض تيمى إلا وهو يرفع .

قال الزيدى : ثم قال لي أبو عمرو : تعال أنت يا يحيى ، وتعال أنت يا خلف ،

لخلف الأحمر ، اذهبا إلى أبي المهدي فلقناه الرفع فإنه لا يرفع ، واذهبا إلى المنتجع

التيمى ولقناه النصب فإنه لا ينصب ، قال : فذهبت أنا وخلف وأتينا أبا المهدي

فإذا هو يصلي ثم قضى صلاته وانتقل إلينا فقال : ما خطبكما ؟ قلنا : جئنا

نسألك عن شيء من كلام العرب . فقال : هاتيا . فقلت له : كيف تقول : ليس

الطيب إلا المسك ؟ فقال : أأمراني بالكذب على كبرة سني ؟ فأين الجادى ؟ قال

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٠ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٢ . (٣) ص ٢ ، ٣ .

ابن حبيب : وحكى ابن الأعرابي : فأين بَنَّة الإبل الصادرة^(١) ؟ وأين كذا ؟
وأين كذا ؟ قال اليزيدى : فقال له خلف : ليس الشراب إلا العسل . قال : فما
يصنع - ودان هجر ؟ ما لهم شراب إلا هذا التمر . قال اليزيدى : فلما رأيت ذلك
منه قلت له : ليس ملاك الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها . فقال : هذا كلام لا دخل
فيه ، ليس ملاك الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها ، فنصب . قال اليزيدى : فقلت له :
ليس ملاك الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها ، ورفعت . فقال : ليس هذا حتى
ولا نحن قوى : قال فكتبنا ما سمعنا منه

ثم أتينا المنتجع ، فأتينا رجلا يعقل ، فقال له خلف : ليس الطيب إلا المسك
قال : فرفع . فلحقناه وجهدنا به في ذلك فلم ينصب ، وأبى إلا الرفع . قال : فأتينا
أبا عمرو فأعلمناه وعنده عيسى بن عمر لم يبرح ، قال : فأخرج عيسى خاتمه من
يده ، ثم قال : لك الخاتم ، بهذا والله فقت الناس .

إن عيسى وأبا عمرو ينقلان عن العرب ما سمعاه ، وهما كذلك يتجهان في القراءة
الوجهة التي يراها كل منهما ، وأبو عمرو يردد قول الأعرابي متعجبا . جاءته كتابي
وكأنه يعترض عليه ، أو يطلب منه تفسيراً ، وسرعان ما يجيبه الرجل إلى طلبته ،
فالسكتاب عجيبة في المعنى ، ولذا جاز أن تلحق تاء اثنا عشر الفعل .

وعيسى بن عمر وأبو عمرو يتفقان على نصب الطير ، ولكنهما يتجهان وجهتين
مختلفتين ، فعيسى يعطف على محل النداء ، وأبو عمرو لا يرتضى ذلك لأنه يرى
أن العطوف يأخذ حكم العطوف عليه ، فكان يجب أن يرفع ، وإنما الوجه النصب
على إضمار فعل مناسب هو سخرنا ، ويستدل لوجهة نظره بقوله تعالى عتب ذلك :
« واسليمان الريح » .

وعيسى يسأل الكسائي إما مستفهماً وإما مختبراً .

وأبو عمرو لا يرضيه ما سمعه من اعتداد عيسى بنفسه ، ورضاه عنها ، واعتقاده
أنه أفصح عربي ، فيناقشه مناقشة المختبر بل مناقشة المغالط المضلل ، فهو يخبره

(١) الجادى : الزعفران . البنة : الريح الطيبة والمنتنة . القاموس المحيط .

بين خطأين ، ويطلب منه أن يعين الصواب من بينهما ، فلا يلبث عيسى أن يقع في الشرك فيختار أحد الوجهين ، عند ذلك ينبرى له أبو عمرو يبين له فسادهما معاً وأن الصواب غيرهما ، وهو عند ذلك يأتي بدليله ، فمضارع بدا يبدو بمعنى ظهر يظهر ، وإذا كانت الألف أصلها الواو فيجب أن تعود عند الإسناد إلى نون النسوة .

والأصمعي يسأله عن علة ثبوت الياء في تكادى ، فيبين له أنها ياء المخاطبة وليست حرف علة تحذف مع الجازم، وهو — وإن لم يذكر ذلك صراحة — . يقدر له الفاعل ليوضح المعنى .

وعيسى يأخذ على أبي عمر رفعه المسك ، فيبين له أن الرفع والنصب جائزان ، فالرفع لغة تميم ، والنصب لغة الحجاز ، وكلاهما جائز الاستعمال .
فالتجو إذا خرج من دائرة الرواية فقط ، ولم يعد النحاة يكتبون بنقل ما يسمعون ولكنهم يحاولون أن يلتمسوا له علة أو سبباً ، ويحاولون أن يجمعوا بين اللغات المختلفة ، وأن يكون تقدم لما يسمعون مبنياً على النظرة العامة الشاملة التي تعرف ما يقول العرب في قبائلهم وبلادهم ، وهم يريدون أن يسبروا الغور ، وأن يستثيروا القرائح ، فيسألون بل يغالطون ، فلا بد إذاً أن يبلغ الأمر مداه ، وأن تكون الخطوة التالية أن يظهر العلم تاماً أو أقرب ما يكون إلى التمام ، قد وضعت قواعده ، وفرعت مسأله والتست لها العلل ، وافترضت فيها الفروض ، وعرضت على العقل يتصور منها ما يكون محتملاً لأن ينطق به ، سواء استعمله العرب أو لم يستعملوه ، وهنا نجد أنفسنا قد وصلنا إلى الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥ هـ ، وإلى يونس بن حبيب المتوفى سنة ١٨٢ هـ .

فمحمد بن سلام ينقل عن يونس أن العرب تقول^(١) : طس وطست ، فمن قال : طس . قال : طساس ، ومن قال طست : قال طسات . ويعمل تسمية اللمة بهذا الاسم بأنها ألت بالأذنين .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٥٠ .

ويقول : قلت ليونس : إياك زيدا . تجيزها ؟ قال : أجاز بن أبي إسحق :

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب
وفي الكتاب (١) : وتقول : مررت برجل سواء درهمه ، كأنك قلت :
تمام درهمه . وزعم يونس أن اناساً من العرب يجرّون هذا كما يجرّون :
مررت برجل خزّ صفته .

وفيه (٢) : وسألت الخليل عن : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما . فقال :
الرفع على هما صاحباي أنفسهما ، والنصب على أعنيهما ، ولا مدح فيه لأنه ليس
ليس بما يمدح به .

وفي (٣) — باب ما يختار فيه الرفع ، ويكون فيه الوجه في جميع اللغات :
وزعم يونس أنه قول أبي عمرو ، وذلك قولك : أما العبدُ فذو عبيد ، وأما
العبدُ فذو عبد ، وأما عبدان فذو عبيدين ، وإنما اختير الرفع لأن ما ذكرت
في هذا الباب أسماء والأسماء لا تجرى مجرى المصادر . . . وزعم يونس أن قوماً
من العرب يقولون : أما العبدُ فذو عبيد ، وأما العبدُ فذو عبد ، تجرونه مجرى
المصادر سواء .

وزعم يونس (٤) : أن لييك اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ
في الإضافة ، كقولك : عليك . وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حوالبك ، لأننا
سمعناهم يقولون حنان وبعض العرب يقول : لبّ ، فيجزيه مجرى أمس وغاق ،
ولكن موضعه نصب ، وحوالبك بمنزلة حنانك .

وعندما يتحدث سيديوه عن حذف الفعل لكثرة في السلام يقول (٥) : ومثل
ذلك فيما زعم الخليل :

(٢) ج ١ ص ٢٤٧ .

(٤) ج ١ ص ١٧٦ .

(١) ج ٢ ص ٢٣٠ .

(٣) ج ١ ص ١٩٤ .

(٥) ج ١ ص ١٤٤ .

إذا تغنى الحمام الورق هيبنى ولو تغربت عنها أمّ عمار
قال الخليل : لما قال هيبنى عرف أنه قد كان ثم تذكر لتذكّره الحمام
وتهيّجه ، فألقى ذلك الذى قد عرف منه على أمّ عمار ، كأنه قال : هيبنى
فذكرنى أمّ عمار .

ومثل ذلك أيضاً قول الخليل : وهو قول أبى عمرو : ألا رجل وإما زيدا
وإما عمرا . لأنه حين قال : ألا رجل ، فهو متمن شيئاً يسأله ويريده ،
فكأنه قال : اللهم اجمله زيدا أو عمراً ، أو وفق لى زيدا أو عمراً ،
وإن شاء أظهره فيه .

فيونس يعرض للغات العرب فى الكلمة الواحدة ، كما يعرض للجموع المختلفة
ويرد كل جمع إلى مفردة ، وعندما يعرض للصفة السببية يذكر لغات العرب ،
ومن السهل إذا أن يحمل كل قول على وجهه .

والخليل لا يكتفى بأن يذكر الأوجه الصحيحة ، أو يوافق عليها ، ولكنه
يعلمها ويذكر تقدير كل منها ، فإن شئت جعلت التوكيد لمرفوع ، وإن شئت
جعلته لمنصوب ، والتقدير مختلف حسب الدواعى .

وعندما يرى يونس رأياً فى لبيك ، ويرى الخليل رأياً مخالفاً ، يبرهن
عليه ويسوق له من الأمثلة ما يؤيده ، ويعمد إلى قياس لبيك على
حواليك وحنانيك .

ولعل أوضح فى باب القياس ، وأدخل فى التعليل ، ما ذكره سيبويه من
قوله (١) : وزعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبد الله ، يا أخانا ، والنكرة
حين قالوا : يا رجلاً صالحاً ، حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبلك ، وهو بعدك ،
ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد ، وذلك قولك : يا زيد
ويا عمرو ، وتركوا التنوين فى المفرد كما تركوه من قبل ، قلت : أرايت قولهم :
يا زيد الطويل علام نصبوا الطويل ؟ قال : نصب لأنه صفة لمنصوب ، وقال :

وإن شئت كان نصباً على أعني . فقلت : أرايت الرفع على أى شئ هو إذا قال : يا زيدُ الطويلُ ؟ قال : هو صفة لمرفوع . قلت : أأست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب ، فلم لا يكون كقوله : لقيته أمسِ الأحدث ؟ قال : من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً ، وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجروراً ، فلما أطرده الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل ، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلة ، قلت أفرأيت قول العرب كلهم :

أزيدُ أخا ورفاء إن كنت ثاراً فقد عرضت أحناء حق خفاص
لأى شئ لم يحز فيه الرفع كما جاز في الطويل ؟ قال : لأن النادى إذا وصف بالضاف فهو بمنزلة إذا كان في موضعه ، ولو جاز هذا لقلت : يا أخونا ، تريد أن تجعله في موضع المفرد ، وهذا الحن .

٤ - اكتمال النحو ونضجه

فالناقشة الدائرة بين سيديويه وأستاذه تعطينا صورة واضحة عن الحالة التي وصل إليها هذا العلم ، وعن مقدار ما بلغه من نضج ، وعن هذه النظرة العامة الشاملة التي تحيط بالعلم ، وتقف على كل صغيرة وكبيرة فيه ، والتي ينتقل فيها الأستاذ من علة يسوقها ، إلى مثل يضربه ، إلى قياس يقدمه ، إلى عقد مقارنة تبين أوجه الشبه وأوجه الخلاف بين ما تنطقه العرب ، وما يوضحه الأستاذ ، وما يلتبس على التلميذ ، فالنادى المضاف منصوب معرب ، كما أن قبل وبعد — إذا كانا مضافين — منصوبان معربان والمفرد مبنى على الضم ، كما يبينان على الضم في حال تجردهما من الإضافة ، وصفة النادى المفرد يحوز فيها النصب على محل الموصوف ، أو الرفع على لفظه ، وهناك فرق بين هذا وبين أمس موصوفة ، فبناء الكسر ليس لازماً في كل ظرف لزوم بناء النادى المفرد على الضم ، ومن هنا لم يحز أن يراعى لفظه فتجر صفته ، فاطراد الرفع في النداء

كأطراد الرفع بالابتداء أو بالفعل ، فكما ترفع صفة هذين ترفع صفة ذلك ، ولكن ذلك الرفع ليس جائزاً في كل صفة ، بل في الصفة غير المضافة ، أما الصفة المضافة فتأخذ حكمها لو كانت مناداة ، فكما تنصب عند النداء تنصب كذلك في موضع الصفة .

وفي — باب ما يقدم فيه المستثنى — نجده يقول (١) : وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحدٌ ، وما لي إلا أباك صديق ، وزعم الخليل أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ، ولا يكون مبدلاً منه لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعد ما تنفي فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرجت المستثنى ، كما أنهم حيث استقبلوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها قائماً رجل ، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرجت الصفة وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه .

فنحن ندس فهماً تاماً واعياً ، وعلماً ناضجاً ، وقدرة على الموازنة والاستنباط . وإن ما ينقله الخوارزمي عن الخليل ليعطينا صورة واضحة عما وهبه الخليل من حدة في الدهن ، وصفاء في العقل ، وقدرة على التمييز والتقسيم يقول (٢) : « وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يحكي عن الخليل بن أحمد :

الرفع ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو قولك : زيدٌ . والضم ما وقع في أعجاز الكلم غير ممنون نحو : يفعلُ . والتوجيه ما وقع في صدور الكلم نحو : عين عمر ، وقاف قثم . والحشو ما وقع في الأوساط نحو : جيم رجل . والنجر ما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال غير ممنون مما ينون مثل : اللام من قولك : هذا البجل . والإشمام ما وقع في صدور الكلم المنقوصة نحو : قاف قيل ، إذا أشم ضمة . والذنب ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو : زيدا . والفتح ما وقع في أعجاز

(١) ج ١ ص ٣٧١ .

(٢) مفاتيح العلوم ص ٤٤ ، ٤٦ .

الكلم غير ممنون نحو : باء ضرب . والقعر ما وقع في صدور الكلم نحو : ضاد ضرب .
والتفخيم ما وقع في أوساط الكلم على الألفات المهموزة نحو . سأل . والإرسال
ما وقع في أعجازها على الألفات المهموزة نحو : ألف قرأه . والتيسير هي الألفات
المستخرجة من أعجاز الكلم نحو قول الله تعالى : فأضلونا السبيلا .

والخفض ما وقع في أعجاز الكلم ممنونا نحو : زيد . والكسر ما وقع في أعجاز
الكلم غير ممنون نحو : لام الجمل . والإضجاع ما وقع في أوساط الكلم نحو باء :
الإبل . والجرد ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو :
لم يذهب الرجل .

والجزم ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة نحو : اضرب ، والتسكين ما وقع
في أوساط الأفعال نحو فاء : يفعل . والتوقيف ما وقع في أعجاز الأدوات نحو :
ميم نعم .

والإمالة ما وقع على الحروف التي قبل الياءات المرسلة نحو : عيسى وموسى
وضدها التفخيم .

النبرة المهمة التي تقع في أواخر الأفعال والأسماء نحو : سبأ وملاً » .

حتى لقد نسب إليه أنه هو الذي أوصل النحو إلى هذا الوضع الذي نعرفه ،
بأصوله وفروعه ، بأدلة وأقيسته ، وأنه ترك لتلميذه سيديوه أن يقوم بما لم يتجه إليه
أستاذه من إخراج كتاب جامع لقواعد النحو ، محيط بمسائله ، ويعمل الأستاذ العلامة
أحمد أمين ذلك^(١) : بأنه كان أرقى من أن يعكف على الكتب يديه ، فهو يخترع
العلم ، ويتركه لتلاميذه يدونونه كما فعل في معجمه — العين — وينقل عن مختصر
العين للزبيدي أن الخليل : هو الذي بسط النحو ، ومد أطنا به وسبب علله ، وفتح
معانيه ، وأوضح الحجاج فيه ، حتى بلغ أقصى حدوده ، ثم لم يرض أن يؤلف فيه
حرفاً ، أو يرسم منه رسماً . . . واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيديوه من علمه ،
ولقنه من دقائق نظره ، ونتائج فكره ، ولطائف حكمته ، فحمل سيديوه ذلك عنه

(١) ضحى الإسلام ج ٢ ص ٢٩١ .

وتقليده ، وألف فيه الكتاب الذى أعجز من تقدم قبله ، كما امتنع على من تأخر بعده .

ولقد كان ما قيل عن سيئويه وكتابه حقاً لامية فيه ، فلقد تخرس بالنحو وفهمه ، وهو فى كتابه ينقل عن أستاذه الخليل ، وعن غيره من الأساتذة تارة ، كما يروى ما سمعه تارة أخرى ، ويوازن بين ما يروى وما ينقل ، فيبطل أو يضعف أو يقلل أو يثبت وهو كذلك يسوق الأدلة ، ويلتمس العلل ، ويفرق المسائل ، ويجرى فى مساجع العقل فيقدر ما لم تنطق به العرب ، لاحتمال جريانه على الأفتدة والألسنة ، انظر إليه شارحاً مفصلاً ، معللاً مبيناً^(١) : وأما الفتح والكسر والضم والوقف ، فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير نحو سوف وقد ، وللأفعال التى لم تجر بجري المضارعة ، وللحروف التى ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى ، فالفتح فى الأسماء قولهم : أين وكيف . . والفتح فى الأفعال التى لم تجر بجري المضارعة قولهم : ضرب ، وكذلك كل بناء من الفعل كأن معناه فعَل ولم يسكنوا آخر فعَل لأن فيها بعض ما فى المضارعة ، تقول : هذا رجل ضربنا ، فتصف بها النكرة ، وتكون فى موضع ضارب إذا قلت : هذا رجل ضارب . وتقول : إن فعل فعلت ، فيكون فى معنى أن يفعل أفعال ، فهى فعل كما أن المضارع فعل ، وقد وقعت موقعها فى إن ، ووقعت موقع الأسماء فى الوصف كما يقع المضارع فى الوصف ، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ، ولا ما صير من المتمكن فى موضع بمنزلة غير المتمكن .

فأنت ترى تقسيماً شاملاً ، وتعليلاً أو التماساً لعللة بناء الفعل الماضى على الفتح ، ذلك أن الماضى فيه بعض المشابهة للاسم لوقوعه موقعه ، فلم يسكن كالأمر وبني على الفتح لأن الفتحة أخف الحركات .

ويعمل المحيى ظرف ما زاد على ثلاثة أحرف ومصدره كاسم المفعول فيقول^(٢) :

(١) ج ١ ص ٣ ، ٤ .

(٢) ج ٢ ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول ، والمكان مفعول فيه ، فيضمون أوله كما يضمون المفعول لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله، كما أن أول ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح، وإعانة لك أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واوا كواو مضروب أن ليس ذلك من كلامهم ولا مما بنوا عليه .

وعندما يعرض للحروف الناسخة يرى أن عملها كعمل الفعل فيما بعده، ويقول (١): وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، ولا تصرف تصرف الأفعال كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلة، ولكن يقال : بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال ، وشبهت بها في هذا الموضع فنصبت درهما لأنه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل عليه العشرون، ولكنه واحد بُيِّنَ به العدد، فعملت فيه كعمل الضارب في زيد إذا قلت : هذا ضاربٌ زيدا ، لأن زيدا ليس من صفة الضارب ، ولا محمولا على ما حمل عليه الضارب ، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال ، وهي إن وليكن وليت ولعل وكان .

فهو يرى أن هذه النواسخ تعمل عمل الفعل فتنب ما بعدها، غير أنها لا تصرف تصرف الأفعال ، وليس ذلك بدعا في العمل ، فإن عشرين وما يشبهها من العقود تنصب ما بعدها حملا على الأسماء المشتقة من الأفعال ، وإن لم تصرف تصرفها وهي لا تشبهها في كل حال ، بل في هذا الموضع فقط ، وهو يعقد مقارنة بين عشرين والاسم المأخوذ من الفعل ، فالمنصوب بعد كل منهما ليس صفة له فيأخذ حكمه ، ولا مضافاً إليه فيجبر ، وليس بياناً أو بدلا فيأخذ حكمه ، فلم يكن إلا النصب . وسببونه لا يعال ما هو موجود فعلا فقط ، ولكنه يعرض من الأساليب ما قد يظن أنه غير عربي فصيح، ويبين وجه الحق فيه، فيقول (٢): ولو قلت : مررت بعمر و

وزيداً ، لكان عربياً . فكيف هذا ؟ لأنه فعل ، والمجرور في موضع مفعول منصوب ومعناه أتيت ونحوها ، فيحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً ، وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض معناه .

٥- فلسفة النحو بافترض المسائل وتوجيهها

وسيدويه يفترض الأساليب ، ويأتى منها بما فيه بعض التعقيد ، ويبين صحته وتقديره ، صارفاً النظر عن أنها لما نطقت به العرب فعلاً أولاً ، فيقول^(١) : وتقول : أى مَنْ إن يأتى من إن يأتنا نعطه يعطه تأت يكرمك . وذلك أن من الثانية صلتهما إن يأتنا نعطه ، فيصير بمنزلة زيد ، فكأنك قلت : أى من إن يأتى زيد يعطه تأت يكرمك ، فصار إن يأتى زيد يعطه صلة لمن الأولى ، فكأنك قلت : أيهم تأت يكرمك »

ولست أشك في أن هذا الأسلوب فرضى محض ، دعا إليه الاندفاع في التقدير وذكر الصور العقلية التي يمكن أن ترد على الذهن ، وأنه ليس من الأساليب التي استعملتها العرب في حياتها ، وتناولت به شئونها .

وسيدويه عندما يروى عن أسانذته ، ويذكر الأساليب المختلفة التي رويت عن العرب واللغات المختلفة التي نقلت عنهم ، لا يكتفى بالرواية فعصب ، بل يتناول كل ذلك بالنقد والموازنة ، فيرجح بعضها أو يقلله ، أو يخبثه أو ينفيه ، وينص على أن العرب لم تتكلم به ، فهو يقول في^(٢) باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف : وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام في حال الجزم ارمه ولم يغزه وقد يقول بعض العرب : ارم في الوقف واغز واخش ، حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس ، وهذه اللغة أقل اللغتين وقال في^(٣) باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لامتهن ياءات وواوات

(٢) ج ٢ ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(١) ج ١ ص ٤٠٠ ، ٤٠١ .

(٣) ج ٢ ص ١٣٢ .

واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياء ان حذف التي هي آخر الحروف ، ويصير الحرف على مثال فعيل ، ويجرى على الوجوه العربية ، وذلك قولك في عطاء عَطَى وقضاء قضى . . . وكذلك أحوى إلا في قول من قال : أَسَيَّود ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلة يَضَع ، وأما عيسى فكان يقول : أَحَى ويصرف ، وهذا خطأ لو جاز لصرفت أصم ، لأنه أَحَف من أحمر . . . وأما أبو عمرو فكان يقول : أَحَى ، ولو جاز لقلت في عطاء : عَطَى ، لأنها ياء كهذه الياء ، وهي بعد ياء مكسورة . . . وأما يونس فقوله : هذا أَحَى كما ترى ، وهو القياس والصواب .

فهو يعرض للآراء المختلفة ، ويبين خطأ ما لا يرضيه منها ، ويستدل على هذا الخطأ ، ويعرض للنظائر ، حتى ينتهي إلى الصواب فيقره ويثبتته .

ويقول في باب حذف الفعل^(١) : وزعم يونس أن من العرب من يقول : مررت برجل صالح ، إلا صالح فطالح ، على : إن لا أكن مررت بصالح فطالح ، وهذا قبيح ضعيف ، لأنك تضمير بعد إن لأفعلا آخر غير الذي تضمير بعد إن لافي قولك : إن لا يكن صالحا فطالح .

ويقول في موضع آخر^(٢) : وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون : أما العبيد فذو عبيد ، وأما العبد فذو عبد ، يجرونه مجرى المصدر سواء ، وهو قليل خبيث . . . وإنما وجهه وصوابه الرفع ، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس ، ولا أعلم الخليل خالفهما ، وقد حملوه على المصدر ، فقال النحويون : أما العلم والعبيد فذو علم وذو عبيد ، وهذا قبيح لأنك لو أفرדתه لكان الرفع الصواب ، فخبث إذا جرى غير المصدر كالمصدر .

ويقول في^(٣) باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين : . . . وكذلك كلتا وثنتان ، تقول : كَسَوِيَّ وثنِيَّ ، وبنتان بَسَوِيَّ ، وأما يونس فيقول :

(١) ج ١ ص ١٣٢ ، ١٣٣ . (٢) ج ١ ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٣) ج ٢ ص ٨٢ .

ثَنَيْتُ ، وينبغي له أن يقول : هَنَيْتُ فِي هَنَةٍ ، لأنه إذا وصل فهي تاء كساء التانيث . وزعم الخليل أن من قال : يَنْتِي قال : هَنَيْتُ وَمَنْتِي ، وهذا لا يقوله أحد .

فالروايات المختلفة منها ما يوافق ما رآه قاعدة مطردة ، فهو صحيح مقبول ، ومنها ما يخالف هذه القاعدة وإلا لجاز في غيره ما جاز فيه ، أما وذلك لم يصح فلا مجال لصحته فيما روى فوجب رفضه .

وهناك من الأساليب ما لم تتكلم به العرب ولكن جاء به النحويون قياسا حتى تكمل لهم الأوجه التي تصوروها ، وسيبويه ينص على ذلك فيقول في (١) باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل : ... فأما علامة الثاني التي لاتقع إيا موقعها فقولك : أعطانيه وأعطانيك ، فهذا هكذا ، إذا بدأ التكلم بنفسه ، فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاك ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهوني ، فهو قبيح لا تتكلم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه ، وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ التكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب ، ولكن تقول : أعطاك إياي ، وأعطاه إياي ، فهذا كلام العرب .

بل إن سيبويه يعقد بابا يقول فيه (٢) : باب استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب » وذلك قولك : ويح له وتب وتبنا لك ، ويح فجعلوا التب بمنزلة الويح ، وجعلوا : ويح بمنزلة التب ، فوضعوا كل واحد منهما في غير الموضع الذي وضعته العرب ، ولا بد لويح مع قبجها من أن تحمل على تب ، لأنها إذا ابتدئت لم يحسن حتى يبنى عليها كلام ، وإذا حملتها على النصب كنت تبنيها على شيء مع قبجها ، فإذا قلت : ويح له ثم ألحقها التب فإن النصب فيه أحسن ، لأن تبا إذا نصبتها فهي مستغنية عن لك ، فإنما قطعتهما من أول الكلام كأنك قلت : وتباك ، فأجريتها على ما أجرت العرب ،

فأما النحويون فيجعلونها بمنزلة وبيح ، ولا تشبهها لأن تبا تستغنى عن لك ، ولا تستغنى وبيح عنها ، فإذا قلت تباله ، وويح له ، فالرفع ليس فيه كلام ، ولا يختلف النحويون في نصب التبا إذا قلت : وبيح له وتباله ، فهذا يدل على أن النصب في « تبا » فيما ذكرناه أحسن لأن له لم يعمل في التبا » .

فالنحو إذا قد بلغ الغاية ، وقد شارف التمام ، وقد ضرب النحويون في مسالكه يجمعون ما يروى عن العرب ، ويفرعون عليه ، ويفترضون مالم يسمعوا ويقدرّون مالم تنطق به العرب ، وإذا كانت أبواب النحو لم تأخذ وضعها النهائي الذي نعرفه الآن والذي يضم ما تشابه واثلف من الأبواب ، فذلك راجع إلى أن التأليف في هذا العلم كان في بدئه ، وكان لابد أن يسير في مدارج التطور حتى ينتهي إلى وضعه الأخير ، وإذا كانت بعض المصطلحات النحوية لم تأخذ اسمها الذي نعرفه الآن ، أو لم تكن قد حدثت تحديدا واضحا دقيقا ، فذلك أيضا أمر طبعي لا غرابة فيه ، ولم يكن هناك بد من أن يكون ، وسنعرض لكل ذلك إن شاء الله .

والسكن الذي يعيننا أن العلم قد استكمل أسبابه ، وأن أسسه قد رسخت ، وقواعده قد وضحت ، وأهله قد ضربوا في مناكبهم ، فوصلوا فيه إلى الغاية منه ، وقد أفسحوا المجال لمن أتى بعدهم ينظم من مسائله ، ويحدد من شيوخه ، ويضيف إليه ما يرى أنه جدير بأن يضم إليه ، ويدلى برأيه فيما وصل إليه سابقوه ، وبالجملة يعمل فكره فيه فهما وهضما وشرحا وتوضيحا ، وتفريعا وتنقيحا .

فالبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ يفرق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء ، ويرى ألا يطلق أحدهما على الآخر فيقول (١) : فأما رفع الواحد للعرب غير المعتل فبالضم نحو قولك : زيد وعبد الله . . . ونصبه بالفتح نحو قولك . . . وعمر وعبد الله وجره بالكسر نحو قولك : زيد وعمر وعبد الله .

فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معربا ، فإن كان مبنيًا

لا يزول من حركة إلى حركة أخرى نحو : حيثُ وقبلُ وبعد ، قيل له : مضموم ولم يقل : مرفوع ، لأنه لا يزول عن الضم .

وأين وثم وكيف يقال له : مفتوح ولا يقال له : منصوب . لأنه لا يزول عن الفتح .

ونحو : هؤلاء وحذارِ وأمسِ مكسور ولا يقال له : مجرور . لأنه لا يزول عن الكسر .

وكذلك من وهل وبلى يقال له : موقوف ولا يقال له : مجزوم ، لأنه لا يزول عن الوقف .

فالرفع والنصب والجر والجزم للعرب ، والضم والفتح والكسر والوقف للمبني .

وقد رأينا أن سيبويه قد فرق بينهما قبله وأن الخليل قد سبقهما في ذلك ، وإن خالفهما فيما ذهب إليه بعض المخالفة ، كإطلاقه الضم على آخر الفعل للعرب نحو : يفعل (١) . والكسر على ما وقع في آخر غير النون دون تمييز بين العرب والمبني نحو : الجمل (٢) . والجزم على ما وقع في آخر الأفعال من غير تفرقة بين العرب منها والمبني نحو : اضرب (٣) .

وعندما يتحدث عن كان وأخواتها يقول (٣) : باب الفعل المتعدي إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ، وذلك الفعل : كان وصار ولكنه بعد ذلك يقول (٤) : باب من مسائل كان وأخواتها .

وعندما يتحدث عن العلم يقول (٥) : فمن المعرفة الاسم الخاص نحو زيد وعمرو . فإذا عرض له بعد ذلك قال (٦) : وما كان من الأسماء علماً فهو ينعت بثلاثة أشياء . . .

(١) مفاتيح العلوم ص ٤٤ . (٢) مفاتيح العلوم ص ٤٥ .

(٣) المنتضب ج ٤ قسم ١ ص ٤١٤ . (٤) المنتضب ج ٤ قسم ١ ص ٤٢٢ .

(٥) المنتضب ج ٤ قسم ٢ ص ٥٧٠ . (٦) المنتضب ج ٤ قسم ٣ ص ٥٧٥ .

٦ — تأثر النحو بمذاهب المناطق

غير أن ظاهرة جديدة تتضح وضوحاً تاماً في نحو البرد تلك هي التأثر بالمنهج الفلسفي الذي خاض فيه المتكلمون ، بعد أن ترجمت العلوم ، وعرف النطق ، وتأثر به العلماء في بحوثهم ، فهو يقول (١) : فأما طلحة فلو قلت في جمعها طلحتون للزمك أن تكون أنثته وذكرته في حال ، وهذا هو الحال .

وعند حديثه عن الأفعال يرى أنه كان من حقها ألا تعرب حتى لا تحتاج إلى مؤثر ، ويحتاج المؤثر إلى مؤثر وهكذا ، وهذا هو التسلسل المنوع ، يقول (٢) : كان حدها ألا يعرب منها شيء لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل ، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لمعاملها عوامل ، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية .

وفي كتاب المجالس المذكورة للعلماء (٣) : أن محمد بن عبد الله بن طاهر جمع بين البرد وثلعب وسألها عن الهمزة التي يقال لها بين بين أسا كنة أم متحركة ؟ فقال ثعلب : لا سا كنة ولا متحركة ، قال : ما تقول يا محمد ؟ قال : قلت : قوله : لا سا كنة قد أقر أنها متحركة ، وقوله : لا متحركة قد أقر أنها سا كنة ، فهي سا كنة لا سا كنة ، متحركة لا متحركة ، قال : فلم سميت بين بين ؟ قلت : لأنها إذا خفت فقد جعلت بين الهمزة وبين ما منه حركتها .

فالبرد ينقض قول ثعلب لأنه يترتب عليه اجتماع الضدين ، وذلك محال ، فما يقول به محال .

والبرد يفترض الأمثلة ، ويتمسف في الصيغ ، فيبنى من ضرب على مثال (٤) : جعفر وقطّيع وصمّحج ، وجدول ، وكوثر ، وحيدر ، وسلقى . . . الخ .

ويقول في موضع آخر : فأما ما كان من الياء مثل شويت إذا قلت فعاويل

(١) المقتضب ج ٤ قسم ١ ص ٣٥٠ . (٢) المقتضب ج ٤ قسم ١ ص ٤٠٨ .

(٣) ص ٤٧ أو مجالس أبي مسلم ص ٧١ .

(٤) المقتضب ج ١ قسم ١ ص ٥٥ ، ٥٦ .

فلا يجوز إلا شواوى فاعلم ، وذلك لأن الواو من أصل الكلمة ، وقد كان يفر إليها من الياء التى هى أصل ، فلما كانت ثابتة لم يحز أن يتعدى إلى غيرها

ويقول فى موضع آخر (١) : فإن قال قائل : ما بال الواوين لم تثبتا ثبات الياءين فى حييت ونحوه ؟ فلأن الواو مخالفة للياء فى مواضعها ، ألا تراها تهمز مضمومة إذا التقت الواوان أولا ، ولا يكون ذلك فى الياء ، وتسقط فى يعد ومصدره إذا قلت عدة ، ولا تجد مثل ذلك فى الياء .

فهو يفترض المثال ، ويعقد موازنة بين الواو والياء ، ثم يعمل لسؤال توقعه أو افترضه عن الفرق بين الواوى واليائى ، بأن للواو حكما يغير الياء بدليل أنها تخالفها فى مواضع مختلفة يذكرها ويستدل بها .

ولعل أمعن فى باب افتراض الصيغ ، وأبعد عن اللسان العربى قوله (٢) : ولكنك لو قلت : مثل أرزة من أويت لقلت : إيتاة فاعلم ، وكان أصلها إيواة فلما التقت الهمزتان أبدلت الثانية ياء لكسرة ما قبلها . . . ولو قلت من وأيت مثل عصفور لقلت — وؤيى لأنك إذا قلت : وأيت فالواو فى موضع الفاء ، والهمزة فى موضع العين ، فلما قلت فاعول احتجت إلى تكرير اللام للبناء ، والواو زائدة تقع بين اللامين كما تقع فى مثال فاعول ، فقلت وؤيى ، والأصل وؤيوى فقلبت الواو ياء للياء التى بعدها ، وضممت الواو الأولى لمثال فاعول . . .

ولا قيمة لهذا التقدير ولا داعى إليه فلم يتكلم به عربى ، ولن ينطق به أحد ولا داعى لكذ الذهن فى افتراضات لا أساس لها .

والمبرد كما افترض الصيغ يفترض الأساليب كما افترضها سيبويه من قبل ، ولكنه يبالغ فيها ويغرب ، يقول فى باب مسائل أى فى الاستفهام (٣) : ولكن لو قلت : أى من إن يأتته من إن يأتنا نعطه يأت صاحبك ، لكان الكلام جيدا ، وكانت أى

(١) المقتضب ج ١ قسم ٢ ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٢) المقتضب ج ١ قسم ٢ ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٣) المقتضب ج ٢ قسم ٣ ص ٥٦٥ .

مرفوعة بالابتداء، وتأويل هذا : أى الذين إن يأتهم من إن يأتنا نعطه يأت صاحبك
فقولك يأت جواب الجزاء الأول ، وصاحبك خبر الابتداء ، وتقرير هذا بلا صلة :
أى الذين إن يأتهم زيد يأت صاحبك ، لأن من الثانية وصلتها في موضع زيد : «

وعند حديثه عن الموصول يفترض أسوأ من هذا ، ويعقد ما وسعه التعقيد
فيقول : فإن قلت (١) : الذى الى اللذان الذين التى فى الدار جاريتهم منطلقون
إليهما صاحبها أخته زيد ، كان جيداً بالغاً ، يجعل الذى مبتدأ ، والتى ابتداء فى صلة
الذى ، واللذان ابتداء فى صلة التى ، والذين ابتداء فى صلة اللذين ، والتى ابتداء فى
صلة الذين ، وقولك : فى الدار صلة التى ، وجاريتهم خبر التى والضمير يرجع إلى
الذين ، وقد تمت صلتهم ، لأن التى وصلتها ابتداء ، وجاريتهم خبر ذلك الابتداء ،
فقد تمت صلة الذين ، وقولك منطلقون إليهما خبر الذين فقد تمت صلة اللذين ،
وقولك : صاحبها خبر اللذين ، فقد تمت صلة التى الأولى ، وأخته خبر التى الأولى
والهاء ترجع إلى الذى ، فقد تمت صلة الذى ، وزيد خبر الذى فقد صح الكلام .

٧ — التعقيد النحوى ، وأثر ذلك فى الفور منه

وإذا كان الكلام قد صح معقداً رذلاً بعد هذه التقديرات المملة ، فلن يكون
مفهوماً إذا سمع لأول وهلة ، ولن يكون مقدوراً على إنشائه إلا إذا زور فى النفس
وأعد ، ولما كنا فى أصل هذا العلم إنما نبعث فى اللغة العربية التى تسكمت بها
العرب ، واتخذتها وسيلة للتعبير عن أفكارها ، وأداة للفهم فى شئون حياتها ،
والتى بها نزل القرآن ، وأبلغ الرسول ما نزل إليه ، ولم يكن من العقول أن يكون
فى شيء من ذلك تعمية وتكلف ، كان من الخير ألا تثير ذلك ، وألا نبعث فيه ،
ولقد كانت إثارته وبخه ومدارسته وتقديره ، سبباً فى أن كره بعض الناس النحو ،
ورغبوا عنه ، لما وجدوا فيه من تكلف وتعقيد .

(١) المقتضب ج ٣ قسم ٢ ص ١٢٢ .

روى أن أعرابياً (١) وقف على حلقة أبي زيد الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥ هـ فظنه قد جاء يسأل عن مسألة في النحو ، فقال له : سل يا أعرابي ، فقال له على البديهة :

لست للنحو جشك	لا ولا فيه أرغب
أنا مالي ولا مرىء	أبد الدهر يضرب
خل زيدا لشأنه	أينما شاء يذهب
واستمع قول عاشق	قد شجاه التطرب
همه الدهر طفلة	فهو فيها يشب

ووقف أعرابي على مجلس الأخفش المتوفى سنة ٢١٥ هـ فسمع كلامهم في النحو فحار وعجب ، واستطرق ووسوس ، فقال له الأخفش (٢) : ما تسمع يا أخا العرب ؟

قال : أراكم تتكلمون في كلامنا بما ليس فيه ، فأنشد الأخفش لبعض العرب :

ماذا لقيت من المستعربين ومن تأسيس نحوهم هذا الذي ابتدعوا
إن قلت قافية فيما يكون لها معنى يخالف ما قاسوا وما صنعوا
قالوا لحننا وهذا الحرف منخفض وذاك نصب وهذا ليس يرتفع
وحرشوا بين عبد الله واجتهدوا وبين زيد فطال الضرب والوجع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وآخرين على إعرابهم طبعوا
وقيل : إن أبا مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان قد نظر في النحو ، فلما أحدث التصريف أنكره قائلاً (٣) :

(١) نزهة الألباء ص ١٧٨ .

(٢) لم يذكر في لبناء الرواة قائل الأبيات . وفي الخصائص ج ١ ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ . الأبيات لعمار الكلبي ، وفي معجم الأدباء ج ١٢ ص ١٠٣ عمرو بدل عمار ، وسببها أنه عيب عليه بيت من الشعر ، مع خلاف في بعض الأبيات .

(٣) لبناء الرواة ج ٣ ص ٢٨٨ ، بغية الوعاة ص ٢٩٣ .

قد كان أخذهم في النحو يعجبني حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
لما سمعت كلاما لست أفهمه كأنه زجل الغربان واليوم
تركت نحوهم والله يعصمني من التعجم في تلك الجرائم
وكان أبو مسلم قد جلس إلى معاذ بن مسلم المراء المتوفى سنة ١٨٧ هـ فسمعه
يقول لرجل : كيف تقول من تؤزهم أزا ، يا فاعل افعل ؟ وصلها ييا فاعل افعل
من إذا المؤودة سئلت . فأجاب الرجل معاذاً ، فسمع أبو مسلم كلاماً لم يعرفه فقام
عنهم ، وأنشأ الأبيات السابقة ، يقال (١) : يا آز أزويا وائد إاد .

وهذا بعض من كل مما ذكرنا من تصرف ضرب على مثال جعفر وقطّعه . الخ
مما هو غير مستعمل .

غير أن هذه الفروض التي كان يفترضها اللبرد ، لا تغض من شأنه ، لأننا إذا
ضققنا بها الآن ، وإذا كان قد ضاق بها أو بثقلها بعض المتقدمين ، فإنها تدل على قدم
راسخة في العلم ، وعلى فهم تام له ، وتعرّس طويل به ، فهو الذي يسأله محمد بن
عبد الله بن طاهر (٢) ، معجباً به ، متعجباً منه ، مفضلاً له ولأصحابه البصريين
على ثعلب وإخوانه لما رآه من علمه وسعة أفقه : كيف قرتم إلى هؤلاء ؟ فيقول :
كما قرن معاوية إلى علي . فيقول ابن طاهر : نعم العلم علمكم إلا أنك لا تجعل لأحد
فضيلة . قال : قلت : لا أتقصد مقالة متى لزمته حجة . أنا كما قال الشاعر :

أظلم من حبها في بيت جاريتها من فاته العين لم يستبعد الأثر
لربما روّأت في الحرف سنة لتصح لي حقيقته . فضمه ابن طاهر إلى نفسه ، وضم
ثعلباً إلى ولده .

وقال فيه الزجاج (٣) : لما قدم اللبرد بغداد جثت لأناظره ، وكنت أقرأ على

(١) إنباه الرواة ج ٣ ص ٢٩٣ .

(٢) المجالس المذكورة للعلماء ص ٤٧ ، أو مجالس أبي مسلم ص ٧١ .

(٣) نزهة الألباء ص ٢٩٠ . معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٧ ، ١١٨ .

أبى العباس ثعلب ، نعتت على إعناته ، فلما فاتحته ألجئى بالحجة ، وطالبني بالعدة ،
والزمنى لإزمات لم أهدد إليها ، فتقنت فضله واسترجحت عقله ، وأخذت
في ملازمته . »

إننا لا نستطيع بعد كل هذا أن ننكر أن هذه العبقريات الممتازة ، وهذه العقول
الناضجة ، وذلك التفرغ الكامل للدرس والبحث والتعمق ، كل ذلك كان له الفضل
الأول في أن غادر هؤلاء الأعلام هذا العلم تاماً مكتملاً ، لم يحوج من بعدهم إلى
أكثر من محاولة تبسيطه وتوضيحه ، وتيسيره وتقريبه ، لا لتقصير من السابقين
الأولين وإنما لبعثنا نحن عن مواطن اللغة ، وعن عصر ازدهارها ، وامتلاء حياتنا
بما لا يدع مجالاً لهذا البحث العميق ، وذلك التفرغ المطلق ، وتلك الرياضة الذهنية
العسيرة . وقد قام بمجهود ضخم في ذلك جلة من العلماء السابقين ، كان لهم أثرهم في
جمع الأبواب للتشابهة ، وضم الموضوعات المتقاربة ، وتنظيم عرضها ، وتيسير
تناولها للدارسين . وما زلنا نحن كلما تقدم بنا الزمن ، وأسرع الوقت ، وضاق منا
الجهد ، في حاجة إلى تيسير أكثر ، وتقريب أرفق ، ولعلنا موقوفون إلى شيء من
ذلك إن شاء الله .

أصالة النحو العربي

١ - التشكيك في أصالته

يعن لكثير من الباحثين في علوم العرب وآدابهم إذا ما وصلوا إلى النحو ، أن يرجعوه في أصله إلى أمم أخرى ، أو إلى أنحاء مختلفة ، أو على الأقل أن يشككوا في ابتداء العرب لهذا العلم واستقلالهم بإنشائه واختراعه ، وأن يتساءلوا عن المصادر التي يمكن أن يكون العرب قد اتصلوا بها ، فأفادوا منها نهجاً وتقسيماً ، وأسماء ومصطلحات أخذوها فأطلقوها على نحوهم ، وساروا فيه سيرتهم .

وهم حينما يزعمون ذلك أو يظنونهم يعترفون بأنهم لا يصدر عن قوهم عن أصل ثابت رجعوا إليه ، أو عن دليل قاطع اعتمدوا عليه ، وإنما يجعلون عمادهم وحيثهم أنهم وجدوا في النحو العربي مشابهة مما في نحو بعض الأمم الأخرى ، وأن التقسيم الأولى للكلمة عند العرب ، هو نفسه ، أو بفارق ضئيل ، تقسيمها عند بعض الشعوب .

وأن عدداً كبيراً ممن قاموا على النحو العربي وبرعوا فيه واحتلوا من النجاة مكان الصدارة ، إنما كانوا من عناصر غير عربية يغلب على الظن أنها أفادت من لغاتها في وضع النحو الجديد وتقسيمه وتبويبه .

وأن العناية بالنحو والاشتغال به كان بالعراق موطن هذه الأمم ومترحضارتها ، ومركز النهضة الثقافية ، ومزدهر الترجمة والتأليف .

ومن ثم ظهر هذا العلم مكتملاً ناضجاً فجأة أو فيما يشبه الفجأة في كتاب جامع هو كتاب سيبويه .

بل إن بعضهم لم يكتف بأن يشكك في أصالة النحو فقط ، ولكنه شكك كذلك في حركات الإعراب فأرجعها إلى بعض اللغات الأخرى التي بين

حركات إعزائها وحركات الإعراب العربية شبه ، وإن لم يكن قوياً ، فهو موجود على كل حال .

يرى ذلك الأستاذ جورجى زيدان إذ يقول^(١) : ويغلب على ظننا أنهم نسجوا في تبويبه على منوال السريان ، لأن السريان دونوا نحوهم ، وألفوا فيه الكتب في أواسط القرن الخامس للميلاد ، وأول من باشر ذلك منهم الأسقف يعقوب الرهاوى الملقب بمفسر الكتب للتوفى سنة ٦٤٠ م فالظاهر أن العرب لما خالطوا السريان في العراق أطلعوا على آدابهم وفي جملتها النحو ، فأعجبهم ، فلما اضطروا إلى تدوين نحوهم نسجوا على منواله لأن اللغتين شقيقتان . . . وأقسام الكلام في العربية هي نفس أقسامه في السريانية » .

ويقول بشأن الحركات^(٢) : وأول من رسمها أبو الأسود الدؤلى فإنه وضع نقاطاً تمتاز بها الكلمات ، أو تعرف بها الحركات ، ولذلك توهم بعضهم أنه وضع نقط الإعجام ، والحقيقة أنه وضع نقاطاً لتمييز الاسم من الفعل من الحرف . . . والأرجح أنه اقتبس ذلك من السكندان أو السريان جيرانه في العراق ، وكان عندهم نقط كبيرة توضع فوق الحرف ، أو تحته لتمييز لفظه ، أو تعيين الكلمة الواقعة هو فيها اسم هي أم فعل أم حرف ، وكان عندهم أيضاً نقط هي حركات وضعها يعقوب الرهاوى قبيل ذلك الزمن . . . أما صور الحركات التي وصلت إلينا نعى الضمة والفتحة والكسرة فلا نعلم واضعها ، ولا الزمن الذي وضعت فيه ، ولكن الغالب أنها وضعت في القرون الأولى للإسلام ، كما وضعت نقط الإعجام اقتداءً بالسريان ، لأن هؤلاء وضعوا الحركات لحروفهم في القرن الثامن للميلاد نقطاً كما فعل العبرانيون . . . لكنهم لم يقتبسوها من أحرف الألسنة الأخرى كما فعل السريان ، بل أخذوها من الأبجدية العربية » .

(١) تاريخ آداب اللغة العربية ج ١ ص ٢٠٩ .

(٢) تاريخ آداب اللغة العربية ج ١ ص ٢١١ ، ٢١٢ .

ويرى الأستاذ مصطفى الرافعي أن دلالات الحركات لم تكن عند العرب (١) : بل اخترع أصولها السريان حينما تنصروا وأرادوا ضبط قراءتهم في الأناجيل ، فوضعوا علامات صغيرة تدل على الحركات... ولا يزال أثر هذه الطريقة في المصاحف المخطوطة في القرن الثاني للهجرة » .

ويرى الأستاذ أحمد أمين (٢) : أن تأثير اليونان والسريان في العصر الأول في النحو ضئيل ولما نقلت الفلسفة تأثر النحو بذلك في قواعده وعلمه » .

هذه هي خلاصة آراء الذين يميلون إلى الربط بين وضع النحو العربي ، وبين غيره من نحو السريان أو السكلهان أو اليونان ، وتلك مباحث شكوكهم ، وحركات ظنونهم ، وهي فيما أعتقد لم تكن جديرة بأن تثير شكاً أو تزعم يقيناً ، فالصلة بين اللغة القرية وغيرها من اللغات السامية صلة وثيقة قوية نسبها واضحة جلية بين اللغات الثلاث العربية والسريانية والعبرية أو بين العربية وواحدة منهما في :

١ — تقسيم الكلمة فهن إلى اسم وفعل وحرف (٣) .

٢ — تقسيم الاسم فهن إلى مذكر ومؤنث (٤) .

٣ — الضمير فهن ينقسم إلى منفصل ومتصل (٥) .

٤ — الضمير في العربية والسريانية والعبرية مادل على متكم أو مخاطب أو غائب (٦) .

٥ — الموصول في العربية والسريانية لا بد له من صلة تردفه ، ومن ضمير يعود إليه ، وتسمى الجملة صلة (٧) .

٦ — من أصناف الاسم فهن المعرفة والنكرة (٨) .

(١) تاريخ آداب العرب ج ١ ص ١٠٥ . (٢) ضحى الإسلام ج ٢ ص ٢٩٤ .

(٣) الأحكام في صرف السريانية ونحوها وشعرها ص ١ ، القواعد النحوية ص ٦٤٦ .

(٤) الأحكام ص ٢ ، القواعد النحوية ص ٢٤٥ .

(٥) الأحكام ص ١٥ ، القواعد النحوية ص ٢٤٥ .

(٦) الأحكام ص ١٥ . (٧) الأحكام ص ١٩ .

(٨) الأحكام ص ٢٦ ، القواعد النحوية ص ٢٤٦ .

٧ — للمعارف في العربية والسريانية : الأعلام ، والضمائر ، وأسماء الإشارة ،
والوصلات ، وللضاف إلى أحد هذه المعارف . والنكرة ما شاع في أمته (١) .

٨ — الفعل فيمن ما دل على اقتران حدث بزمان ، ومن أضافه الماضي
للمضارع والأمر (٢) .

٩ — من أصناف الفعل في العربية والسريانية : غير المتعدي ، والمتعدي إلى
واحد ، والمتعدي إلى اثنين (٣) .

١٠ — الحرف في العربية والسريانية ما دل على معنى في غيره ، ومن ثم وجب
أن يصحب الاسم أو الفعل في الدلالة على معنى ، ومن أصناف الحروف حروف
العطف ، والعطف على نوعين عطف مفرد على مفرد ، وعطف جملة على جملة ،
والواو من حروف العطف لمطلق الجمع بين المتعاطفين (٤) .

١١ — من الحروف العربية والسريانية حروف العلة ، وهي ألف والواو
والياء ، وحرف العلة إن كان ساكناً ممي حرف لين ، وإن كان بعد حركة
ممي حرف مد (٥) .

هذه جملة من أوجه الشبه بين اللغات الثلاث ، وهناك أوجه شبه أخرى غير
هذه ، وليس العجيب أن يكون بين هذه اللغات مثل هذا التشابه ، فتشعبها عن أصل
واحد قديم ، وانتماؤها إلى جد أعلى ، جدير بأن يوثق الروابط بينها ، وأن ينوع من
أوجه تشابهها ، ولكنه ليس جديراً مطلقاً أن يبعث الشك في اعتماد أحداها على
الأخرى أو في عراقية إحداها وحدائة الأخرى ، ليس جديراً بأن يبعث ذلك لأن هذه
الأعراض مع وجود هذه الروابط ، لا يسأل عن وجودها لم وجدت ؟ ، وإنما يسأل
عن انتفاءها — إذا انتفت — لم انتفت ؟

وإذا كان يعقوب الرهاوي أول من باشر وضع هذه القواعد للسريانيين ،

- | | |
|--------------------|--|
| (١) الأحكام ص ٢٦ . | (٢) الأحكام ص ٣٣ ، القواعد النحوية ص ٢٤٦ . |
| (٣) الأحكام ص ٣٦ . | (٤) الأحكام ص ٥٢ . |
| (٥) الأحكام ص ٦٠ . | |

وقد ذكر الأستاذ جورجى زيدان أنه توفى سنة ٦٤٠ م أى فى منتصف القرن السابع الميلادى فقد ذكر الأستاذ عبد الحميد حسن تقلا عن اللمعة الشهية أنه توفى سنة ٧٠٨ م أى فى أوائل القرن الثامن ، كما ذكر ذلك أيضا دى بور^(١) ، والأستاذ أحمد أمين^(٢) .

وقبل هذا التاريخ كان قد توفى أبو الأسود الدؤلى الذى كان أول المؤسسين لهذا العلم .

ولست أدرى — إذا كانا قد تعاصرا — لم يجعل أبو الأسود هو الذى أخذ عن يعقوب ، ولا تقدر العكس ؟ ولم يكون أحدهما لا محالة قد أخذ عن الآخر ؟ وإذا كان لابد أن يأخذ تال عن مقدم ، فمن أخذ المتقدم ؟ أخشى أن يثول بنا الأمر إلى التسلسل العقيم .

٢ — (١) تفنيد حجج المشككين

أما شبهة انبعاث النحو فى أرض العراق ، وتصدر العناصر غير العربية لدراسته وحمل عبئه ، فأعتقد أنها شبهة ضعيفة واهية ، ذلك لأن الحاجة الداعية إلى إيجاد هذا العلم إنما كانت فساد الألسنة باختلاط العرب بالعجم ، والطبعى أن يفسد الفساد ، وأن تعم البلوى فى الأماكن التى يكثر فيها هؤلاء الأعاجم ، ويشد اختلاطهم بالعرب ويخشى على اللغة منهم ، ويحتاج إلى القواعد لحفظها وتعليمهم ، وأقرب البلاد العربية لهم ما كان على حدودهم ، فهم جديرون أن يردوها أكثر من غيرها ، والعرب وعلى رأسهم على بن أبى طالب جديرون بأن يثوروا للفتح ، ويهبوا لحمايتها ، ويقضوا السير ويشحذوا الهمم ليواجهوا ما يوشك أن يحل بلغتهم من فساد ، ويقضى على ما تتميز به من نضاعة وتقاء ، فاستيطان النحو فى تلك البقاع إذا استيطان معقول ، ونموه وزكاؤه فيها طبعى لا غبار عليه ، ولا شبهة فيه .

(١) تاريخ الفلسفة فى الإسلام ص ٢١ .

(٢) فجر الإسلام ص ١٦٢ .

أما هؤلاء الأعاجم الذين أقبلوا على النحو فدرسوه وبرعوا فيه ، فامرهم أهون من ذلك بكثير ، إنهم اعتنقوا هذا الدين الجديد ، وهم في حاجة إلى أن يتفهموه ويتذوقوا تعاليمه وأدبه ، ولن يكون ذلك إلا إذا استحكت لهم أداة التذوق والفهم ولا طريق لهم سوى أن يدرسوا قواعد هذه اللغة ، وأن يحكموا أمرها ، قبل أن يتبها لهم ما يريدون . وحادثة سيويو ، ولحنه أمام أستاذة حماد بن سلمة ، وطلبه علماً لا يلحن فيه ، خير شاهد على ذلك ، فهم حراس على معرفة أسرار هذه اللغة ، والأداة إلى ذلك ميسورة ، والرغبة ملحة ، والنية صادقة ، فقد تهيأت إذا وسائل الفوق ، وذلك سبل النجاح .

ثم هم فوق ذلك يريدون أن ينالوا في هذه الدولة مثالا ، وأن يحققوا غرضاً ، وأن يملئوا صدراً ، وعجمتهم لا تسعفهم ، وأصلهم لا يشفع لهم ، وقد رأوا من الأمويين ما أعنتهم وأرهقهم ، فليستعينوا إذاً على تحقيق أهدافهم ، بما يميزهم عن غيرهم ، وكأنهم قد أحسوا أن هذه الدولة الناشئة الطامحة ، لا تلبث وقد استتب أمرها ، وامتد ظلها واستقرت أوضاعها ، أن تلتفت إلى العلم ، فتنهل من موارده ، وتسكرع من يتابعه وتستمعين به على تأثيل ملك ، وتوطيد حكم ، فولوا وجوههم شطره ، وبذلوا همتهم نحوه ، فكان لهم من ذلك نصيب كبير .

(ب) رأى بعض المؤرخين

هذا إلى أن بعض المؤرخين قد نقوا أن يكون العرب قد أفادوا من السريان أو انتفوا أثرهم ، بل أثبتوا أن العرب كانوا أصحاب فضل فيما وصل إليه النحو السرياني . وإن كان هذا النحو في رأيهم لم يفد من صنيع العرب الفائدة المرجوة ذلك لأن علماءهم لم تكن لهم خبرة كافية بأحوال لسانهم السرياني القديم ، فقد جاء في اللمعة الشهبية^(١) « ولكن الذي حاز قصب السبق في هذا الفن على جميع النحاة السريانيين الذين ظهروا قبله وبعده هو غريغورس بن العبري المعروف بأبي الفرج

الذى اشتهر في القرن الثالث عشر ، وله مصنفات شتى في نحو السريانية ، إلا أن ابن العبري مع كل فضله يعاب من وجه ، بأنه في أنواع شتى من قواعد السريانية لم يدرك الأساس المبنية هي عليه... ولم يكن له خبرة كافية بأحوال اللسان السرياني القديم.... وفي ذلك فاق النحاة اليهود على السريانيين ، فإنهم بنوا كل قواعد نحو اللغة العبرية على القواعد التي وضعها النحاة العرب ، والتي تناسب اللغات السامية مناسبة تامة ، وفي ذلك فضل عظيم للنحاة العرب... نعم إن ابن العبري اقتدى في لغته النحوية بنحاة العرب ، ولكن في أبواب من النحو فقط... وكان من حقه أن يقتدى بنحاة العرب في أبواب التصريف » .

أما هؤلاء السادة المؤرخون الذين وجدوا مشابهة قليلة بين النحو العربي والمنطق اليوناني ، والذين راعهم أن يجدوا العرب قد قسموا الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، كما قسم فلاسفة اليونان الكلام إلى اسم وفعل ورباط ، والذين وجدوا في النحو العربي من الأصول والمصطلحات ما يقارب أو يماثل شبيبتها في المنطق اليوناني ، فاتجهوا إلى أن العرب قد تأثروا باليونان في نحوهم ، إن لم يكونوا قد نقلوا أصوله عنهم ، فهم فيما يبدو لي إما واهمون فيما ذهبوا إليه ، أو فاقدوا الثقة بكل ما هو عربي . فلا شك في أن العرب تأثروا بالمنطق اليوناني ، والفلسفة اليونانية تأثروا بهما لا في أصول النحو وأسمه ، فإن هذه الأصول والأسس كانت قد وضعت لبناتها ، وأقيم هيكلها وبدأت سماتها قبل أن ينقل المنطق اليوناني إلى العرب ، وقبل أن تزدهر حركة الترجمة وينشط الناس للبحث في علوم الأجانب وثقافتهم ، إذ كان بدء هذه الترجمة على يد عبدالله بن المقفع^(١) ، الذي كان معاصرا للخليل بن أحمد ، والذي يقول عنه دى بور^(٢) إنه أخذ : « بنصيب كبير في هذه الحركة — حركة نقل كتب اليونان في الطبيعة والطب والمنطق إلى اللسان العربي — ... ولم يخلص إلينا شيء مما ترجمه في الفلسفة » .

(١) ضحى الإسلام ج ٣ ص ١٠ . (٢) تاريخ الفلسفة في الإسلام ص ٢٩ .

ويقول (١) : وابن المقفع الذى كان فى أول الأمر صديقاً للخليل بن أحمد يسر للعرب الاطلاع على كل ما كان فى اللغة الفهلوية من أبحاث لغوية ومنطقية »
ويقول الأستاذ أحمد أمين (٢) : وقد نشأ الاعتزال كما رأيت فى البصرة وسرعان ما انتشر فى العراق ، وفى العصر العباسى تكونت للاعتزال مدرستان كبيرتان : مدرسة البصرة ومدرسة بغداد وكان المعتزلة أسرع الفرق للاستفادة من الفلسفة اليونانية وصبغها بصبغة إسلامية ، والاستعانة بها على نظرياتهم وجدلهم ، وكان من أشهر من استخدم الفلسفة فى ذلك أبو الهذيل العلاف والنظام والجاحظ والحق أن المعتزلة هم الذين خلقوا الكلام فى الإسلام ، وأنهم أول من تسليح من المسلمين بسلاح خصومهم فى الدين .

ذلك أنه فى أوائل القرن الثانى للهجرة ظهر أثر من دخل فى الإسلام من اليهود والنصارى والمجوس والدهرية وكانت هذه الأديان التى ذكرناها قد سلحت من قبل بالفلسفة اليونانية والمنطق اليونانى « .

والنحو كان قد نشأ قبل ذلك بعشرات السنين ، بل كانت قد ألفت فيه كتب (٣) وإن كانت لم تصلنا فليس ذلك دليلاً على عدم وجودها ، بل لقد قيل : إن كتاب سيبويه إنما كان فى أصله أحد هذه الكتب ، ثم إن سيبويه أخذه (٤) وبسطه وحشى عليه من كلام الخليل وغيره ، ولما كمن بالبحث والتحشية نسب إليه .

ولكنهم تأثروا بهما فى تنظيم النحو وتهذيبه ، وفى بعض مصطلحاته وأساليبه ، وفى طرق الحجاج والمناقشة فيه ، كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق ، وهناك فرق بين بين نقل النحويين عنهم ، أو تقليد النحويين بهم فى إبداعه وإنشائه ، وبين الإفادة من هذا المنطق فى طريقة البحث فيه ، والاستدلال عليه ، وفى استعارة بعض مصطلحاته أو السير على نهجه وأسلوبه . كالفرق الواضح بين أن أسلب المادة الأولية وأتخذ

(١) المصدر السابق السابق من ٤٥ .

(٢) فجر الإسلام ج ١ ص ٢٦٧ .

(٣) الجامع والإكمال لعيسى بن عمر كما سيأتى .

(٤) وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٩٧ .

منها ما أستفيد منه ، وبين أن أحور في المادة التي عندي حتى تأخذ وضعا رأيت
فأغراني ، أو عاجته فأفادني ، اللهم إلا أن تكون هذه الأسماء المشتركة ، وفقاً على
قوم دون قوم ، أو خاصة بجماعة دون أخرى ، وليس ذلك من الحق في شيء ،
فاللغة كما يقولون ، إما توقيف أو توفيق . فإن كانت الأول فالرأي فيها واضح ،
والنزاع في غير منازع ، وإن كانت الثاني فليس عجيباً أن يهدي الله فردين أو أمتين
إلى شيء واحد ، وبخاصة عند توافر الدواعي وخلوص الرغبة ، ولن تتوافر الدواعي
وتلح الحاجة ولن تخلص النية وتبذل المهمة ، في مثل ما كان من أمر النحو ،
وما دعا إليه ، وما بذل في سبيله .

وإذا كانت الفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني قد دعا إليهما نهضة شاملة ، وحضارة
عريقة ، فإن النحو العربي قد دعا إليه دين جديد ناشى ، وعقيدة قوية ثابتة ، ونهضة
عامة شاملة ، دقت بشائرها ، وانبلج ضوءها ، وامتد على الآفاق ظلها ، فهي جدرة
بأن تحرك العقول ، وتثير العبقريات ، وتصل من النتائج إلى ما وصلت إليه اللغة
العربية وآدابها من نضج وازدهار .

أو إلا أن نكون قد فقدنا الثقة فيهم ، وقطعنا الأمل منهم ، ورأيتهم أعجز من
أن يستقلوا بعمل ، أو أن يهتدوا إلى رشاد .

ولكن الشواهد لا تؤيد ذلك ولا تزكيه ، لقد أبدع الخليل بن أحمد علماً كاملاً
لم ينقض عليه ، ولم ينازعه فيه أحد ، ذلك هو علم العروض . ووضع كذلك فكرة
المعجمات اللغوية ونقدها بتأليفه كتاب العين ، وكل من جاء بعده إنما يسير على منواله ،
وينهج سبيله ، ولم يحاول أحد أن ينفي عن الخليل فكرته ، أو يسلبه عبقريته ، بل كان
كل الطعن الذي وجه إلى كتاب العين ، وكانت كل البواعث التي دعت بعض
المؤرخين إلى أن ينقوا نسبته إلى الخليل ، أن فيه من الأخطاء ما يجعل قدر الخليل
عنه ، وما لا يمكن أن تزل قدمه فيه ، فالخليل أرفع قدراً في نظر هؤلاء ، وأغزر علماً
وأصفي ذهناً من أن تصدر عنه هذه الهنوات التي أخذوها على الكتاب ، أما الفكرة
والأساس ، فلم ينازع فيهما إنسان ، ولم ينقهما عن الخليل مؤرخ .

ولقد كانت فكرة المعجمات ، كما كانت فكرة العروض ، فكرة مفاجئة عاجلة و فكر فيها الخليل ثم أخرجها إلى الوجود حية نابضة كاملة ، إلا من بعض ظلال وألوان . أما فكرة النحو، فهي فكرة قديمة ترجع إلى منتصف القرن الأول للهجرة ، وأما قواعده فقد أخذت تنمو وتتطور ، وتقوى وتشتد، إلى أن أصبحت غرساً يانعاً، وشجراً باسقاً في أواخر النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة ، فإذا كانت قد استغرقت هذا الزمن الطويل ، من أبي الأسود المتوفى سنة ٦٩ هـ إلى سيبويه المتوفى سنة ١٨٠ هـ مع شدة الحاجة إليها ، وإخلاص الرغبة فيها ، واتجاه المهن نحوها ، أيصح أن يقال بعد ذلك : إنها طفرة ليس من المعقول أن ينهض العرب بها وحدهم ، ونهضة لابد أن يكونوا قد نقلوها عن غيرهم ؟

ج — رأى بعض المستشرقين

لقد اعترف ليتمان بأن العرب قد أبدعوا علم النحو ابتداء (١) : وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه ، ولكن كما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق ، تعلموا أيضاً شيئاً من النحو ، وهو النحو الذي كتبه أرسطاطاليس الفيلسوف ، وبرهان هذا أن تقسيم الكلمة مختلف أما كلمات اسم وفعل وحرف فإنها اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت . »

ويقول دي بور (٢) : وبرغم هذا كله احتفظ علم النحو العربي بخصائص له ليس هذا مجال الإفاضة فيها ، وهو — على أى حال — أثر رائع من آثار العقل العربي بما له من دقة في الملاحظة ، ومن نشاط في جمع ما تفرق ، ويحق للعرب أن يفخروا به

بل إنه يكاد ينفي تأثير النحو بالمذاهب الفلسفية إذ يقول (٢) : فلم يكن العرب يحبون أن تعكر عليهم الآراء الفلسفية العامة صفاء اللذة التي يجدونها في دقائق لغتهم ، وكم نفر أساتذة اللغة المتشددون من صيغ لغوية أتى بها مترجمو الكتب الأجنبية . »

(١) ضحى الإسلام ج ٢ ص ٢٩٤ . (٢) تاريخ الفلسفة في الإسلام ص ٤٦ .

على الرغم من أنه صرح قبل ذلك^(١) : بأن منطق أرسطو قد أثر في علوم اللسان .
وجوتولد فايل يقول^(٢) : حفظت لنا الرواية العربية في مجموعات مختلفة من كتب التراجم وصفا لمسلكت نمو هذا العلم الذى هو أجدد العلوم أن يعد عربيا محضاً ، ولما كان العلماء الأورييون قد أخذوا بهذه الرواية ، واعترف بها أيضاً فلوجل في تصويره أوائل النحو العربى ، على أنها رواية تاريخية دون إثارة من النقد تماماً على وجه التقريب ، ومن ثم أخذت طريقها إلى كتب تاريخ الأدب الحديثة ، فقد كان لزاماً أن تضع لنا هذه الرواية أيضاً نقطة البدء في بحثنا هذا ، تذكر الرواية العربية قاضى البصرة أبا الأسود الدؤلى المتوفى سنة ٦٧ هـ على أنه أول عالم بالنحو ، وأن علياً هو الذى وجهه إلى هذه الدراسة ، ثم بنى وأكمل تلاميذه وتلاميذهم خلال بضعة أجيال طريقته وتعليمه »

ويذكر بروكلمان أن علماء العرب يرددون دائماً رأى القائل^(٣) : بأن النحو العربى صدر عن روح عربية خالصة ، ويضرب مثلاً بما جـاء في كتاب — الصحاح ، لابن فارس ص ٤٤ — ويرى أنه ليس من الممكن إبداء رأى موثوق به عن مسألة اتصال علماء اللغة الأوائل بنادح أجنبية نسجوا على منوالها ، ويذكر رأى بروينلش Braumlich القائل بأن تأثير الأجانب في علم اللغة العربى — النحو العربى — لم يحدث إلا ابتداء من سيديويه الفارسى في حين أن أستاذه الخليل كان عربياً خالص العروبة .

ولعل هذا يؤيد ما اتجهنا إليه من أن تأثير الدراسات الفلسفية والمنطقية في النحو لم يكن تأثير بناء وتكوين ، وإنما كان تأثير تهذيب وتنظيم ، لأن سيديويه أدرك النحو ثابت الأسس ، واضح المعالم ، متميز السمات ، وكانت^(٤) : عامة الحكاية في

(١) المصدر السابق ص ٤٥ .

(٢) مقدمة الإنصاف ترجمة المرحوم الدكتور عبد الحليم النجار ص ٣ .

(٣) تاريخ الآداب العربية — ملحق ج ١ ص ٨٠ ترجمة الدكتور خليل عسكر .

(٤) أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ ، نزهة الألباء ص ٥٥ .

كتاب سيويه عن الخليل، كما نقل كثيراً عن غيره من أساتذته ، فلم يكن سيويه إذا مخترع هذا العلم حتى يكون تأثير الأجانب فيه تأثيراً في أسس النحو وأصوله .
ولعل الكلام عن وضع الحركات أهون من ذلك وأقل خطراً ، فكم نشأ النحو ساذجاً بسيطاً ثم أخذ ينمو ويتطور كلما تقدم به الزمن ، وتوالت عليه العصور ، كذلك كانت رموز الحركات ساذجة بسيطة لا تعدو أن تكون نقطة توضع فوق الحرف أو بين يديه أو أسفله .

ولست أدرى ماذا كان يمكن أن يفعل إنسان ما غير أبي الأسود لم يمنع ما منحه من ذكاء وفوق ، ومن حكمة وعلم ؟ ماذا كان يمكن أن يفعل لو طلب إليه أن ينوب عنه في وضع علامات هذه الحركات ؟ إن التاريخ يدلنا على أن هذه الحركات الساذجة استمرت على وضعها الأول فترة ثم عمل فيها الزمن عمله ، وآننها التجربة أكلها فحورت فيها حتى أوصلتها إلى وضعها الذي هي عليه ، حركات مأخوذة من الحروف المشابهة لها ، عندما وجدت الرابطة بينهما ، بل عندما لمست هذه الرابطة والتقت إليها .

وإذا كانت الحركات برسمها — التي هي عليه الآن ، عربية خالصة (١) : لم يقتبسوها من أحرف الألسنة الأخرى — كما فعل السريان — بل أخذوها من الأبجدية العربية ، فاستخدموا حروفها الصوتية لتدل على الحركات ، فلم لا تكون الحركات الأولى عربية خالصة كذلك ، وشبهه النقل فيها واهية متداعية ، ودلائل التقليد فيها ساقطة منهارة ؟

اللهم إنا لا نقول ذلك تعصباً للغة العربية ، أو تنزيهاً لها عن أن تفيد من تجارب غيرها ، فليس في تفاعل اللغات بعضها مع بعض ، وأخذ إحداها من الأخرى ، ما يضرها ، أو ينقص من قدرها ، فتلك طبيعة الأشياء ، وسنة الحياة ، لا يستطيع إنسان أن يستقل بنفسه ، وأن يعزل عن المجتمع الذي يعيش فيه ، بل إن تعاون

الناس وتفاعلهم ، واندماجهم وترباطهم ، مما يفيد البشرية ، ويدفعها إلى الرقي والتقدم .

ولكننا ونحن في مجال البحث العلمى ، والسعى وراء الحقائق المجردة ، لا نرى أن تبى أحكامنا على مجرد الحدس والتخمين ، وأن تكون دوافعنا إلى الشك ، ومراجعتنا في الحكم ، مجرد شبه وظنون ، ومحض فروض وأوهام ، وإلا انقلبت الأوضاع ، وتغيرت المعالم ، ولم يبق في العالم ما يمكن أن يطمأن إليه ، أو يوثق فيه ، فالشبه تحركها أوهى الأسباب ، والملاحم تتشابه في كثير من الكائنات . وإنما يجب لكي نغير واقعاً ملموساً ، وحقاً مدعى ، وملكية ثابتة ، وقرائن متدافعة متضادة أن نجد أدلة قاطعة تقوى على معارضة هذا اللاموس الواقع ، وحقائق ثابتة تزيل معالم هذا الملك الظاهر ، وحججها دامغة تثبت زيف هذا الادعاء الباطل .

عندئذ لا يكون هناك مفر من التسليم ، ولن يكون إلى المعارضة سبيل .

* * *

وبعد ، فلك نظرة عامة ألقيناها على هذا العلم ، تتبعنا فيها نشأته ، ووقفنا على مراحل نموه ، ومررنا به فسكرة عابرة ، ووليدا ضعيفا ، وإفعا ناميا ، ثم شاباً فتيا قد تهيأت له أسباب الحياة ، وتوافرت له عناصر القوة ، فتم علما كاملا ينسب إلى تلك المدينة التي بها ولد ، وفيها درج ، وفي صدور علمائها نما وترعرع ، وعلى ومضات قرائنهم وصل غايته وبلغ مداه .

فما سمات هذه المدرسة التي حضنت النحوا ناشئاً ، ورعته كبيراً ؟ وما الأصول التي قام عليها هذا المذهب النحوى ؟ وما الوسائل التي اتبعها رجال هذه المدرسة حتى أوجدوا هذا العلم ، وجمعوا مسائله ، ونظموا أبوابه ؟ وما أوجه الخلاف بينهم وبين الكوفيين — أصحاب المدرسة المنافسة ، التي اغترفت من معينهم ، ونهلت من

منيعهم ، فلما اشتد عودها نافستهم وسابقتهم — ؟ وما منشأ هذا الخلاف ؟ وأى الجانبين أقرب إلى الصواب فيما ذهب إليه ؟ .

لعلنا نستطيع أن نجيب عن كل هذه الأسئلة ، أو عن بعضها ، إذا نظرنا في هذه المسائل التي اختلفوا فيها ، وعرفنا الأساس الذي استند إليه أنصار كل من المدرستين .

الخلاف بين البصريين والكوفيين

لقد قام الخلاف عنيفاً قوياً بين البصريين والكوفيين ، ووصل إلى أن عقدت بين علماء المدرستين مناظرات عامة شهدها السادة والرؤساء ، لمعرفة أى المدرستين أصح وأيتهما أحكي لما قالته العرب ، ولم يقف الأمر عند حد العلماء المعاصرين الذين شهدوا المناظرات أو اشتركوا فيها ، ولكن الأمر امتد إلى عصور بعيدة بعد ذلك فأيد فريق مذهب البصريين ، ونحنا آخر منحى الكوفيين ، وحاول ثالث أن يوفق بين الآراء المتضاربة ، ومنعرض لشيء من ذلك فيما بعد .

ولقد كانت مسائل الخلاف بين المدرستين موضع عناية الدارسين لعلم النحو ، الباحثين في أصوله ومدارسه ، فنالت من تفكيرهم وتأليفهم قسطاً وافراً .

أولية البحث في الخلاف بين المدرستين :

وكان من أوائل من بحث في هذا الخلاف أبو الحسن بن كيسان (١) فقد ألف كتاب : المسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه الكوفيون والبصريون . ومن أشهر من كتب فيه أبو البركات كمال الدين الأنباري في كتابه : الإنصاف في مسائل الخلاف .

وأبو البقاء العكبري في كتابه : التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

ثم السيوطي في كتابه : الأشباه والنظائر .

ولعل أوفى الكتب التي بين أيدينا تناولاً للموضوع ، وعرضاً لمسائله ، وتديلاً عليه ، هو كتاب : الإنصاف ، فقد استقل بالبحث في المسائل المختلف فيها ، وتناولها بالشرح والمناقشة ، وعرض أدلة الفريقين ، ووازن بينها ، وناصر ما رآه أولى بالاتباع وأقرب إلى الصواب .

أما السيوطي فهو - وإن كان متأخراً عنه - عندما عرض لهذه المسائل عرضها عرضاً موجزاً ، وتناولها تناولاً سريعاً ، اللهم إلا في بعض مسائل وقف عندها وساق الدليل عليها ، وناقش أدلة الفريقين فيها ، وقد سرد مسائل الخلاف سرداً سريعاً (١) ولكنه في أثناء بحثه لمسائل النحو في خلال كتابه كان يعرض للخلاف فيها ، وكان في عرضه يوجز غالباً ، كما في قوله (٢) : كان طعامك آكلاً زيداً ، جائز من قول الكوفيين وخطأ من قول البصريين كان طعامك زيداً آكلاً ، جائز من قول الكوفيين وخطأ من قول البصريين ، آكلاً كان زيد طعامك ، جائز من قول البصريين ، وخطأ من قول الكوفيين ، إلا على كلامين من قول الكسائي .

ويقول في موضع آخر (٣) : يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة ، لأنه رده إلى أصله وهو الصرف ، أو يستفيد بذلك زيادة حرف في الوزن ويستثنى أيضاً أفعل منك عند الكوفيين فإنهم لا يجزؤون صرفه لملازمته منك الدالة على المفاضلة فصار لذلك بمنزلة المضاف ، ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ووجود ما لا يمنع من تنوينه ، كما لم يمنع من تنوين « خيراً منه ، وشرأ منه » وهما بوزن أفعل في التقدير .

وينفصل في بعض الأحيان فيقول (٤) : اختلف في فعل الأمر العاري من اللام وحرف المضارعة نحو : اضرب ، على مذهبين : أحدهما أنه مبني ، وعليه البصريون . الثاني : أنه معرب مجزوم بلام محذوفة ، وهو رأى الكوفيين .

قال أبو حيان : ... والخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في ثلاث مسائل : الأولى : هل الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم ؟ الثانية : هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عمله ؟ ...

(١) الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٧ - ١٥٢ . (٢) ج ٢ ص ٦٠ ، ٦١ .

(٣) الأشباه ج ٢ ص ٣٥ . (٤) الأشباه ج ٢ ص ١٥٣ .

الثالثة : ... هل للأمر صيغة مستقلة بنفسها ، مرتجلة ليس أصلها المضارع .
أو هي صيغة مغيرة وأصلها المضارع ؟ ..

كما يتجلى تفصيله في حديثه عن الفعل والمصدر وأيهما مشتق من الآخر^(١) .

وقد ذكر السيوطي أنه ذكر مسائله حسب ذكرها في كتابي : الإنصاف
والتبيين ، وذكر اثنتين ومائة مسألة .

ولسكنا نلاحظ أن السيوطي عندما ذكر هذه المسائل ، أدمج بعض ما تشابه
منها في بعض ، كما فعل عندما عرض للام التعليل^(٢) ، ولام الجحود^(٣) ، فإنه ذكرها
في مسألة واحدة ، قال^(٤) : لام كي ، ولام الجحود ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة
أى عند البصريين — وقالوا : — أى الكوفيون — باللام نفسها .

وكما فعل عند ما عرض للاسم من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة^(٥) : هل هو
الذال وحدها كما يقول الكوفيون ؟ أو ليست الذال وحدها كما يقول البصريون ؟
وعند ما عرض للاسم من الضائر^(٦) : هل هو الهاء وحدها ؟ أو الهاء والواو من
هو ، والهاء والياء من هي ؟ فقد ذكرها في مسألة واحدة فقال^(٧) : ذا والذي
وهو وهي ، بكاملها الاسم — أى عند البصريين — وقالوا : — أى الكوفيون —
الذال والهاء فقط .

ولسكنه عكس الوضع عندما تحدث عن منذ فقد ذكر الخلاف في بنيتها أبسطة
هي أم مركبة^(٨) ؟ ثم ذكر الخلاف في المرفوع بعدها^(٩) ، فقد قال البصريون :
إنه مبتدأ .

-
- (١) الأشباه ج ١ ص ٦ وما بعدها . (٢) الإنصاف مسألة رقم ٧٩ .
(٣) الإنصاف مسألة رقم ٨٢ . (٤) الأشباه مسألة رقم ٨٤ ج ٢ ص ١٥١ .
(٥) الإنصاف مسألة رقم ٩٥ . (٦) الإنصاف مسألة رقم ٩٦ .
(٧) الأشباه مسألة رقم ٩٦ ج ٢ ص ١٥١ .
(٨) الأشباه مسألة رقم ٦٢ ج ٢ ص ١٥٠ .
(٩) الأشباه مسألة رقم ٦٣ ج ٢ ص ١٥٠ .

وقال الكوفيون : إنه مرفوع بفعل محذوف .

وقد ذكرها الأنباري في مسألة واحدة^(١) .

وبعد أن سرد السيوطي المسائل المختلف فيها عقب عليها بأن ابن إياز^(٢) استدرك على الأنباري مسألتين لم يذكرهما ، أولاهما : أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال عند البصريين . وقال الكوفيون : أصل فيهما .

ولكن الواقع أن هذه المسألة قد ذكرها صاحب الإنصاف في المسألة « ٧٣ » عندما تحدث عن علة إعراب الأفعال للمضارعة ، فقد ذكر أن البصريين يرون أنها أعربت لثلاثة أوجه ، الأول : أن المضارع يكون شائعاً فيتخصص كالاسم . والثاني : أنه تدخله لام الابتداء كالاسم .

والثالث : أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه .

قال^(٣) : فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معرباً كما أن الاسم معرب . وقال : إن الكوفيين يرون أنها أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة .

وهذا الكلام — وإن لم يأخذ عنوان ابن إياز الذي ارتضاه السيوطي — صريح في أن البصريين يرون أن الإعراب فرع في الأفعال ، وأنه دخلها حملاً لها على الاسم الذي الإعراب أصل فيه لمشابتها إياه ، وأن الكوفيين يرون أنه أصل فيها لأن دلالتها على المعاني المختلفة ، والأوقات الطويلة مفهومة من صيغتها ، ملازمة لها .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٥٦ .

(٢) جاء في بغية الوعاة ص ٢٣٢ : هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين ، كذا ساق نسبه ابن رافع في تاريخ بغداد ، وقال : كان أواخر زمانه في النحو والتصريف ٠٠٠ ومن تصانيفه : قواعد المطارحة والإسعاف في الخلاف . توفي سنة ٦٨١ هـ .

(٣) الإنصاف ص ٣١٨ .

المسألة الثانية التي استدرکها هي^(١) : لا يجوز حذف نون التثنية لغير الإضافة ، وجوزة الكوفيون .

وقد ذكر الأنباري في كتابه إحدى وعشرين ومائة مسألة ، على أن هاتين المسألتين أو على الصحيح هذه المسألة التي استدرکها ابن إياز ليست هي المسألة الوحيدة التي لم يذكرها الأنباري من مسائل الخلاف ، فهناك مسائل غيرها لم تذكر في كتابه ، منها : اختلافهم في موقع ما تقدم أداة الشرط مما هو شبيه بالجواب نحو^(٢) : أنت ظالم إن فعلت . فقد ذهب الكوفيون إلى أنه الجواب ، ووافقهم المبرد ، ويرى البصريون أنه ليس بجواب وإنما هو دليل عليه .

واختلفهم في جواز إلغاء ظن وأخواتها إذا تقدمت على معموليها^(٣) ، فقد ذهب الكوفيون إلى الجواز ، ووافقهم الأخفش ، وذهب البصريون إلى النع . واختلفهم في المصدر في مثل : جاء زيد ركضاً ، وقتلته صبراً^(٤) ، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية ، ووافقهم الأخفش ، ويرى البصريون أنه حال مؤولة بالوصف أي راكضاً ومصبوراً .

وهناك مسائل أخرى غير هذه كانت موضع خلاف بين المدرستين ، ولكن الأنباري — فيما يبدو — تناول أهم موضوعات الخلاف فبحثها ، وعالجها علاجاً شافياً . ولذلك فإننا سنجعل كتابه أساساً لمبحثنا في مسائل الخلاف بين المدرستين .

وإذا بحثنا في هذه المسائل المختلف فيها أمكننا أن نضعها تحت عناوين عامة تضم التشابه منها ، وتيسر لنا سبل دراستها ، فمن هذه المسائل ما يرجع الخلاف فيه إلى :

(١) الأشباه ج ٢ ص ١٥٢ .

(٢) التصريح ج ٢ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ ، الأثمنونى ج ٤ ص ١١ .

(٣) التصريح ج ١ ص ٢٥٨ ، الأثمنونى ج ٢ ص ١٩ ، ٢٠ .

(٤) الأثمنونى ج ٢ ص ١٣٣ .

- ١ — الاختلاف في العامل .
- ٢ — » » عمل الأداة .
- ٣ — » » ترتيب أجزاء الجملة .
- ٤ — » » » » العامل .
- ٥ — » » إعراب بعض الكلمات .
- ٦ — » » تقدير الإعراب .
- ٧ — » » معنى الأداة .
- ٨ — » » ضبط الكلمة .
- ٩ — » » علة الحكم .
- ١٠ — » » الصيغة .
- ١١ — » » بنية الكلمة .
- ١٢ — » » الأسلوب .
- ١٣ — » » نوع الكلمة .

* * *

- ١ — فالسائل التي يرجع الخلاف فيها إلى اختلافهم في العامل هي :
 ١ — المبتدأ يرتفع بالابتداء ، والخبر يرتفع بالابتداء ، أو بالابتداء والمبتدأ ، أو بالمبتدأ في رأى البصريين .
 ويرى الكوفيون أن المبتدأ يرفع الخبر ، الخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان^(١) .
- ٢ — إذا تقدم الظرف على الاسم ارتفع الاسم بالابتداء عند البصريين ، ويرى الكوفيون أن الاسم يرتفع بالظرف ، ووافقهم المبرد والأخفش في أحد قوليه^(٢) .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٥ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ٦ .

- ٣ — إذا وقع الاسم بعد لولا فهو مرتفع بالابتداء عند البصريين .
ويرتفع بلولا عند الكوفيين^(١) .
- ٤ — الفعل يعمل وحده في الفاعل والمفعول ، عند البصريين .
ويرى الكوفيون أن العامل في المفعول نصب الفعل والفاعل جميعاً ،
أو الفاعل .
- وقال بعضهم العامل في الفاعل معنى الفاعلية ، وفي المفعول معنى المفعولية^(٢) .
- ٥ — العامل في الاسم المنصوب الذي نصب الفعل ضميره فعل مقدر عند البصريين .
والفعل الواقع على الضمير عند الكوفيين^(٣) .
- ٦ — إعمال الفعل الثاني في التنازع أولى عند البصريين .
ويرى الكوفيون أن إعمال الأول أولى^(٤) .
- وقد استدل كل فريق بالنقل عن العرب والقياس ، ووجه البصريون
ما استدل به الكوفيون .
- ٧ — الخبر مع ما الحجازية منصوب بها في رأى البصريين .
ومنصوب بحذف حرف الحذف عند الكوفيين ، وما غير عاملة^(٥) .
- ٨ — الخبر بعد إن وأخواتها مرفوع بها عند البصريين .
وغیر مرفوع بها عند الكوفيين^(٦) .
- ٩ — الظرف الواقع خبراً للمبتدأ ينتصب بفعل مقدر ، أو باسم فاعل مقدر
عند البصريين .
ويرى الكوفيون أنه ينتصب على الخلاف .
ويرى ثعلب أن الأصل زيد حل أمامك فحذف الفعل واكتفى بالظرف
فبقى منصوباً^(٧) .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ١١ .

(٤) » » (٤) ١٣ .

(٦) » » (٦) ٢٢ .

(١) الإنصاف مسألة رقم ١٠ .

(٣) » » (٣) ١٢ .

(٥) » » (٥) ١٩ .

(٧) » » (٧) ٢٩ .

- ١٠ — المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو عند البصريين .
ويرى الزجاج أنه منصوب بتقدير عامل .
ويرى الأخفش أنه منصوب انتصاب مع في جثت معه .
وقال الكوفيون : إنه منصوب على الخلاف (١) .
- ١١ — المستثنى منصوب بالفعل عند البصريين ، أو بمعنى الفعل بتوسط إلا .
وقال الكوفيون إنه منصوب بإلا ، ووافقهم المبرد والزجاج من البصريين .
وقال الفراء وجماعة : إن إلا مركبة من إن ولا ثم خففت إن وأدغمت في
لا فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بإن ، وعطفوا بها في النفي اعتبارا بلا (٢) .
- ١٢ — واو رب لا تعمل عند البصريين ، والعمل لرب مقدرة .
ويرى الكوفيون أن الواو تعمل في النكرة الحذف بنفسها ، ووافقهم المبرد
من البصريين (٣) .
- ١٣ — مذ ومنذ مبتدآن وما بعدها خبر عنهما ، أو حرفان جاران وما بعدها
محذوران بهما عند البصريين .
ويرى الكوفيون أن ما بعدها مرتفع بتقدير فعل محذوف .
وقال الفراء بتقدير مبتدأ محذوف (٤) .
- ١٤ — يرتفع الفعل المضارع لقيامه مقام الاسم عند البصريين .
ويرتفع لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة عند الكوفيين .
وقال الكسائي يرتفع بالزوائد في أوله (٥) .
- ١٥ — المضارع في : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، منصوب بتقدير أن عند
البصريين .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٣٤ .

(٤) » » (٤) » » ٥٦ .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٣٠ .

(٣) » » ٥٥ .

(٥) » » ٧٤ .

وقال الجرمي منصوب بالواو لأنها خرجت من باب العطف .

وقال الكوفيون : منصوب على الصرف (١) .

١٦ — المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام

والتعني والعرض ينتصب بإضمار أن عند البصريين .

وقال الجرمي : ينتصب بالفاء لأنها خرجت من باب العطف .

وقال الكوفيون : ينتصب بالخلاف (٢) .

١٧ — يرى بعض البصريين أن فعل الشرط وجوابه مجزومان بحرف الشرط .

وقال بعضهم : حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في

جواب الشرط .

وقال اللازني : الجواب مبني على الوقف .

وقال الكوفيون : الجواب مجزوم على الجوار (٣) .

١٨ — إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية ارتفع بتقدير فعل ، والفعل

المظهر مفسر عند البصريين .

وقال الأخفش : يرتفع بالابتداء .

ويرى الكوفيون : أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل (٤) .

١٩ — الفعل المضارع بعد لام كي منصوب بأن مقدرة بعدها ، نحو جيشك لأن

تكرمني عند البصريين .

ويرى الكوفيون أن اللام هي الناصبة للفعل من غير تقدير أن (٥) .

* * *

٢ — وأما المسائل التي كان اختلافهم فيها في عمل الأداة فكاختلفهم في :

١ — إن الخففة من الثقيلة تعمل النصب عند البصريين .

ولا تعمل النصب في الاسم عند الكوفيين (٦) .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٧٥ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ٧٦ .

(٣) » » ٨٤ : (٤) » » ٨٥ .

(٥) » » ٧٩ . (٦) » » ٢٤ .

احتج البصريون بالنقل ، فقد جاء عملها في القرآن الكريم وكلام العرب ،
ووجهوا رواية الكوفيين .

٣ — أن الحفيفة لا تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل عند البصريين .
ويرى الكوفيون أنها تعمل ^(١) .

احتج الكوفيون ببعض القراءات وبقول العرب .
واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا إن القراءة التي استدلت بها الكوفيون
شاذة ووجهوها ، وأما الأبيات فأولوها أو قالوا : إن النصب على سبيل
التوهم والغلط .

٣ — كي يجوز أن تكون حرف نصب ، ويجوز أن تكون حرف جر
عند البصريين .

وقال الكوفيون : لا تكون إلا حرف نصب ، ولا يجوز أن تكون
حرف خفض .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بجواز دخولها على ما الاستفهامية ^(٢) .

٤ — كما لا تأتي بمعنى كما ، ولا يجوز النصب بعدها عند البصريين .
وقال الكوفيون تأتي بمعناها ، وينصب بها ما بعدها ، ويجوز رفعه .
احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، وصحح البصريون الروايات التي نقلها
الكوفيون بالرفع ^(٣) .

٥ — حتى حرف جر والفعل منصوب بعدها بتقدير أن ، والاسم مجرور بها
عند البصريين .

ويرى الكوفيون أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن ،
وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض .

وقال الكسائي : يخفض الاسم إلى مضمرة أو مظهرة ^(٤) .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٧٧ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ٧٨ .

(٣) » » ٨١ . (٤) » » ٨٣ .

- ٣ — ما يرجع إلى اختلافهم في ترتيب أجزاء الجملة ، وذلك كاختلافهم في :
 ١ — تقديم خبر للبداً عليه مفرداً كان أو جملة جائز عند البصريين .
 وغير جائز عند الكوفيين .
 احتج البصريون بما جاء في كلام العرب وأشعارهم ، واحتج الكوفيون بالقياس (١) .
 ٢ — لا يجوز تقديم خبر ما زال وما في معناها من أخواتها عليها عند البصريين .
 ووافقهم القراء .
 وقال الكوفيون يجوز .
 وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها (٢) .
 ٣ — يجوز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها عند البصريين .
 ويرى الكوفيون أن تقديم خبر ليس عليها غير جائز ، ووافقهم المبرد .
 احتج البصريون بما جاء في القرآن الكريم ، وأول المخالفون القراء (٣) .
 ٤ — لا يجوز تقديم معمول ما بعد ما النافية عليها عند البصريين ، وأجازها الكوفيون .
 احتجوا جميعاً بالقياس (٤) .
 ٥ — يميز البصريون مثل : ما طعامك أكل إلا زيد ، ووافقهم ثعلب .
 ولم يميز ذلك الكوفيون .
 احتجوا بالقياس (٥) .
 ٦ — لا يجوز العطف على موضع أن قبل تمام الخبر على كل حال في رأى البصريين .
 ويرى الكوفيون أن العطف جائز ، قال الكسائي : يجوز على كل حال سواء
 ظهر عمل أن أو لم يظهر .
 وقال القراء يجوز فيما لم يظهر فيه عمل أن .
 احتج الكوفيون بالنقل والقياس .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ١٧ .
 (٣) » » ١٨ . (٤) » » ٢٠ .
 (٥) » » ٢١ .

وأول البصريون ما استدل به الكوفيون ، وحملوا ما حكوه عن العرب على التوهم والغلط ، واستدلوا بالقياس^(١) .

٧ — لا يجوز تقديم معمولات : عليك ودونك وعندك ، في الإغراء عند البصريين ، وواقفهم القراء .

وقال الكوفيون : يجوز تقديم الم معمول .

احتج الكوفيون بما جاء في القرآن الكريم ، وما نقل عن العرب ، وبالقياس . واحتج البصريون بالقياس وأولوا ما استدل به الكوفيون^(٢) .

٨ — يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر عند البصريين ، ولا يحجز الكوفيون التقديم مع الاسم الظاهر ، ويحجزونه مع الضمير . احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بالنقل والقياس^(٣) .

٩ — لا يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الجملة عند البصريين . وقال الكوفيون بالجواز .

احتج الكوفيون باستعمال العرب ، واحتج البصريون بالقياس^(٤) .

١٠ — لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر عند البصريين . ويرى الكوفيون أن الفصل بغيرها جائز لضرورة الشعر . احتج الكوفيون بالنقل عن العرب .

احتج البصريون بالقياس ، وردوا قول الكوفيين بأنه قليل ، ومع قلته لا يعرف قائله فلا يحتج^(٥) .

١١ — يرى أكثر البصريين أنه لا يجوز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا .

ويرى بعض الكوفيين جواز تقديمه ، وواقفهم المازني والمبرد . احتج الكوفيون بالنقل والقياس .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٢٣ .	(٢) الإنصاف مسألة رقم ٢٧ .
(٣) » » ٣١ .	(٤) » » ٣٦ .
(٥) » » ٦٠ .	

واحتج البصريون بالقياس ، ورأوا شذوذ ما استدل به الكوفيون^(١) .

* * *

٤ — وما يرجع إلى اختلافهم في ترتيب أجزاء الجملة وفي العامل ، كاختلافهم فيما يأتي :

١ — الفعل المضارع المنصوب بعد لام الجحد منصوب بأن مقدرة بعدها ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها عند البصريين .

ويرى الكوفيون أن لام الجحد هي الناصبة بنفسها ، ويجوز إظهار أن بعدها للتوكيد ، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بها عليها^(٢) .
احتج الكوفيون على عملها بنفسها بالقياس ، وعلى جواز تقديم المنصوب بما نقل عن العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وأولوا ما استدل به الكوفيون .

٢ — تقديم الاسم المرفوع والمنصوب في جملة جواب الشرط جائز عند البصريين .
ويرى الكوفيون أنه إذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم ويجب الرفع ، واختلفوا في تقديم المنصوب فأجازته الكسائي ومنعه الفراء .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بالقياس والنقل عن العرب^(٣) .

٣ — لا يجوز نصب الاسم المقدم على أداة الشرط لا بالشرط ولا بالجزاء عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط ، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط فأجازته الكسائي ، ولم يحزه الفراء^(٤) .

* * *

٥ — وما يرجع إلى اختلافهم في إعراب بعض الكلمات ، كاختلافهم فيما يأتي :

(١) الإنصاف مسألة رقم ١٢٠ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ٨٢ .

(٣) » » ٨٦ . (٤) » » ٨٧ .

- ١ — إذا كرر الظرف التام وهو خبر للبتداء نحو : في الدار زيد قائماً فيها ، فإن البصريين يجيزون نصب الصفة ورفعها .
ويرى الكوفيون أن النصب فيها واجب .
وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف يجوز فيه الرفع والنصب .
احتج الكوفيون بالنقل لمحيته في القرآن ، وبالقياص .
واحتج البصريون بالقياص ومحيته في القرآن بالنصب لا يدل على عدم جواز رفعه (١) .
- ٢ — غير يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن في كل موضع يحسن فيه إلا ، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن عند البصريين .
وقال الكوفيون : يجوز بناؤها على الفتح سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن .
احتج الكوفيون بالقياص .
واحتج البصريون بأن الإضافة إلى المتمكن لا تجوز البناء أما الإضافة إلى غير المتمكن فتجوز (٢) .
- ٣ — إذا فصل بين كم في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر وجب نصبه في رأى البصريين .
ويرى الكوفيون أنه يكون مخفوضاً .
احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، وبالقياص .
واحتج البصريون بالنقل وبالقياص ، وقالوا : إن ما احتج به الكوفيون شاذ (٣) .
- ٤ — لا يجوز إضافة النيف إلى العشرة نحو خمسة عشر ، عند البصريين .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٣٨ .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٣٣ .

(٣) » » ٤١ .

ويرى الكوفيون جوازه . احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، وبالقياص .
واحتج البصريون بالقياص ، وقالوا: إن البيت الذي استشهد به الكوفيون
لا يعرف قائله ، ولا يؤخذ به ، وصرفه لضرورة الشعر (١) .

٥ — الاسم المنادى المفرد للعرف مبنى على الضم ، وموضعه النصب لأنه مفعول
عند البصريين .

وقال الكوفيون : معرب مرفوع بغير تنوين .

وقال الفراء : مبنى على الضم وليس بفاعل ولا مفعول .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (٢) .

٦ — الميم المشددة في اللهم عوض عن يا ، والهاء مبنية على الضم لأنه نداء في
رأى البصريين .

ويرى الكوفيون أن الميم ليست عوضا من يا .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، وبالقياص .

واحتج البصريون بالقياص ، وقالوا: إن ما احتج به الكوفيون لا يعرف قائله .

وقالوا : إنه يجوز الجمع بين العوض والمعوذ في الضرورة (٣) .

٧ — الاسم المفرد النكرة النفي بلا مبنى على الفتح عند البصريين .

ومعرب منصوب عند الكوفيين .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (٤) .

٨ — أقفل منك يجوز صرفه في ضرورة الشعر عند البصريين .

وقال الكوفيون : لا يجوز صرفه .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (٥) .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٤٢ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٤٥ .

(٣) » » ٤٧ .

(٤) » » ٤٣ .

(٥) » » ٦٩ .

وقال يونس : أيهم مرفوع بالابتداء ، وأفضل خبره ، ويجعل أيهم استفهاما ويعلق لأضر بن عن العمل في أيهم ، فينزل الفعل المؤثر منزلة أفعال القلوب .

احتج الكوفيون بحجته في القرآن الكريم وكلام العرب ، واحتج البصريون بالقياس (١) .

١٣ — الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام لا يوصل كما يوصل الذي عند البصريين .
وقال الكوفيون : يوصل .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وأولوا ما استدل به الكوفيون (٢) .

١٤ — ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن يكون بحذف الحرف الأخير فقط عند البصريين .

وقال الكوفيون : يكون بحذفه وحذف الحرف الذي بعده .

احتج الكوفيون بالقياس . واحتج البصريون بقياس آخر (٣) .

* * *

٦ — وما يرجع إلى اختلافهم في تقدير الإعراب كما يظهر ذلك فيما يأتي :

١ — الأسماء الستة معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء حروف الإعراب عند البصريين .

وقال الأخفش في أحد قوليهِ : إنها دلائل إعراب كما في التثنية والجمع .

وقال المازني : إن الباء في أب حرف الإعراب ، والواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات .

وقال الكوفيون : إنها معربة من مكانين :

احتج الكوفيون بقياس . واحتج البصريون بقياس (٤) .

٣ — الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب عند البصريين .

(١) الإنصاف مسألة رقم ١٠٢ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ١٠٤ .

(٣) » » ٥٠ . (٤) » » ٢ .

وذهب الأخفش والبرد والمازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب،
ولكنها تدل على الإعراب .

وقال الجرجي : انقلابها هو الإعراب .

ويرى الكوفيون أن هذه الحروف بمنزلة الفتحة والضمّة والكسرة في أنها
إعراب ووافقهم قطرب .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (١) .

٣ — خبر المبتدأ إذا كان اسما محضا لا يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدأ في رأى
البصريين .

وقال الكوفيون يتضمن .

وإذا كان صفة أجمعوا على أنه يتضمن الضمير .

احتج الكوفيون بقياس . واحتج البصريون بقياس (٢) .

٤ — خبر كان والمفعول الثاني لظن نصبا نصب المفعول عند البصريين .
ويرى الكوفيون أنهما نصبا على الحال .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس (٣) .

* * *

٧ — وما يرجع إلى اختلافهم في معنى الأداة ، كاختلافهم فيما يأتي :

١ — لا تكون إلا بمعنى الواو عند البصريين ، وقال الكوفيون : تكون بمعنى الواو .

احتج الكوفيون بمجيئه في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب ، واحتج البصريون
بأن ذلك يؤدي إلى التناقض ، وأولوا ما استدل به الكوفيون (٤) .

٢ — اللام في قولهم : لزيد أفضل من عمرو ، لام الابتداء عند البصريين . ويرى
الكوفيون أنها جواب قسم مقدر ، والتقدير والله لزيد . احتج الكوفيون بجواز أن
يلها المفعول الذي يجب له النصب ، ولو كانت للابتداء لوجب أن يكون ما بعدها مرفوعا .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٣ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ٧ .

(٣) » » ١١٩ . (٤) » » ٣٥ .

واحتج البصريون بأنها إذا دخلت على مفعول ظن أوجب له الرفع (١).

٣ — الواو العاطفة لا يجوز أن تقع زائدة في رأى البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز ، ووافقهم الأخفش والمبرد وابن برهان من البصريين .
احتج الكوفيون بمجيئه كثيراً في كتاب الله ، وكلام العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وأولوا ما استشهد به الكوفيون (٢).

٤ — لا تكون أو بمعنى بل عند البصريين ، وقال الكوفيون : تكون .

احتج الكوفيون بمجيئه في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب .

واحتج البصريون بيقائها على معناها ، وأولوا ما استشهد به الكوفيون (٣).

٥ — لا تقع إن الشرطية بمعنى إذا عند البصريين ، وقال الكوفيون : تقع .

احتج الكوفيون بمجيئها في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب . واحتج البصريون بيقائها على معناها مادام الدليل غير موجود على خروجها عن هذا المعنى ، وأولوا ما استدل به الكوفيون (٤).

٦ — إذا وقعت إن بعد مانحو : ما إن زيد قائم ، تكون زائدة عند البصريين .

وقال الكوفيون : تكون بمعنى ما .

احتج الكوفيون بمجيئها في القرآن الكريم ، واحتج البصريون بالقياس (٥).

٧ — إن إذا جاءت بعدها اللام تكون مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها

للتأكيد عند البصريين .

وقال الكوفيون : إن بمعنى ما واللام بمعنى إلا .

احتج الكوفيون بمجيئه في القرآن الكريم ، وكلام العرب .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٦٤ .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٥٨ .

(٤) » » ٨٨ .

(٣) » » ٦٧ .

(٥) » » ٨٩ .

واحتج البصريون بالقياس، وما استشهد به الكوفيون جعلوه موافقاً لرأيهم (١).
٨ — كيف لا يجازى بها عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجازى بها كما يجازى بقى ما وأينما وما أشبههما .
احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (٢) .

٩ — لا يكون هذا بمعنى الذى ، وكذا سائر أسماء الإشارة عند البصريين .
وقال الكوفيون : تكون .

احتج الكوفيون بحجته فى القرآن الكريم ، وكلام العرب ، واحتج البصريون
ببقائها على أصل وضعها (٣) .

* * *

٨ — وما يرجع إلى اختلافهم فى ضبط الكلمة أى شكل حروفها كما يتضح ذلك
فيما يأتى :

١ — همزة بين بين متحركة عند البصريين ، ساكنة عند الكوفيين .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (٤) .

٢ — لا يجوز أن يقال : رأيت البكر بفتح الكاف فى حالة النصب عند

البصريين . وقال الكوفيون : يجوز .

وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال فى حالة الرفع والجرح بالضم والكسر فيقال هذا
البكر ، ومررت بالبكر .

احتج الكوفيون بالقياس على حالتى الرفع والجرح . واحتج البصريون بقياس

حال التعريف على حال التنكير (٥) .

٣ — الأصل فى همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة ، وإنما تضم فى

ادخل ونحوه لئلا تخرج من كسر إلى ضم ، لأن ذلك مستقل وليس فى كلامهم شيء

على وزن فِعْل عند البصريين .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩٠ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ٩١ .

(٣) » » ١٠٣ . (٤) » » ١٠٥ .

(٥) » » ١٠٦ .

وقال الكوفيون : الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل .
وذهب البعض إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة ، وإنما تحرك
لالتقاء الساكنين .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر . (١)
٤ — لا يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها عند البصريين ، ويرى
الكوفيون جوازه . وأجمعوا على جواز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها
نحو : من أبوك . احتج الكوفيون بمجيئه في القرآن الكريم ، وبالقياس .
واحتج البصريون بالقياس ، وأولوا ما استدل به الكوفيون (٢) .

* * *

٩ — ما يرجع إلى اختلافهم في علة الحكم كاختلافهم فيما يأتي :
١ — علامة التانيث حذفت من طالق وطامث وحائض وحامل لأنهم قصدوا
به النسب ولم يجروه على الفعل عند البصريين .
وقال البعض : حمل على المعنى .
وقال الكوفيون : لاختصاص المؤنث به .
احتج الكوفيون بأن العلامة تدخل للفرق بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك
بينهما هنا فلا حاجة إليها .
واحتج البصريون بالقياس (٣) .

٢ — الواو من نحو يعد ويزن حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة عند البصريين .
وقال الكوفيون : حذفت للفرق بين اللازم والمتعدى .
احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (٤) .
٣ — الآن مبنى لأنه شابه اسم الإشارة عند البصريين .
وقال الكوفيون : لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم آن يئين
ويبقى الفعل على فتحته .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ١١١ .

(٤) » » » ١١٢ .

(١) الإنصاف مسألة رقم ١٠٧ .

(٣) » » » ١٠٨ .

احتج الكوفيون بالقياس على النظائر ، واحتج البصريون بالقياس على النظائر^(١) .
 ٤ — الأفعال المضارعة معربة لثلاثة أوجه : أن المضارع يكون شائعاً فيتنخصص كالاسم ، وأنه تدخله لام الابتداء كالاسم ، وأنه يجري على اسم القاعل في حركته وسكونه ، عند البصريين .

وقال الكوفيون : أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة^(٢) .

* * *

١٠ — وما يرجع إلى اختلافهم في الصيغة أى استعمال كلمة معينة كما

روتها إحدى المدرستين ، ويتمثل ذلك فيما يأتى :

١ — الاسم الذى آخره تاء التانيث إذا سميت به رجلاً لا يجوز أن يجمع بالواو والنون عند البصريين .

وأجاز ذلك الكوفيون نحو : طلحة وطلعون .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر ، وبالنقل عن العرب^(٣) .

٢ — يجوز أن يستعمل ما فعله في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان عند الكوفيين .

وذهب البصريون إلى المنع كسائر الألوان .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب فى أفعال فى التفضيل ، وبالقياس .

احتج البصريون بالقياس ، ونسبوا ما استدلل به الكوفيون إلى الشذوذ والضرورة أو أولوه^(٤) .

* * *

١١ — وما يرجع إلى اختلافهم فى بنية الكلمة أى فى الأحرف التى تتكون

منها الكلمة ، كاختلافهم فى :

١ — الاسم مشتق من السمو عند البصريين ، وقال الكوفيون : مشتق

من الوسم .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٧٣ .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٧١ .

(٤) " " " " " " (٤) .

(٣) " " " " " " (٣) .

- احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر ^(١) .
- ٢ — اللام الأولى في لعل زائدة عند البصريين ، وقال الكوفيون : أصلية .
احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر ^(٢) .
- ٣ — كم مفردة موضوعة للعدد عند البصريين ، وقال الكوفيون : مركبة .
احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر ^(٣) .
- ٤ — أُنْجِنَ في القسم اسم مفرد مشتق من الجِن عند البصريين .
وقال الكوفيون : جمع يَجِن .
- احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر ^(٤) .
- ٥ — كلا وكلتا فهما أفراد لفظي ، وتثنية معنوية ، والألف فهما كالألف في عصا ورحى عند البصريين .
- وقال الكوفيون : فهما تثنية لفظية ومعنوية ، وأصل كلا كل خففت اللام وزيدت الألف للتثنية والتاء في كلتا للتأنيث ، والألف فهما كالألف في الزيدان ولزم حذف نون التثنية للزومهما الإضافة .
- احتج الكوفيون بالنقل على العرب ، وبالقياس .
- واحتج البصريون بالقياس ، ووجهوا ما استدل به الكوفيون ^(٥) .
- ٦ — السين التي تدخل على الفعل المضارع أصل بنفسها عند البصريين .
وقال الكوفيون : أصلها سوف .
- احتج الكوفيون بما نقل عن العرب من حذف التاء ، وحذف الواو ، وبالقياس .
- واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا فيما استدل به الكوفيون من حذف أحد الحرفين إنه شاذ ، أو تفرد به بعض الكوفيين ^(٦) .

(١) الإنصاف مسألة رقم ١ .	(٢) الإنصاف مسألة رقم ٢٦ .
(٣) » » » ٤٠ .	(٤) » » » ٥٩ .
(٥) » » » ٦٢ .	(٦) » » » ٩٢ .

٧ — إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان ، تاء المضارعة ، وتاء أصلية ، فإن المحذوف منهما التاء الأصلية عند البصريين .

وقال الكوفيون : تاء المضارعة .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (١) .

٨ — ذا والذى : قال الأخفش وجماعة من البصريين : أصل ذا ذىٌ حذفوا الياء الثانية فبقي ذىٌ ، فأبدلوا الياء ألفاً لئلا يلحق بكى ، فالألف منقلبة عن ياء ، بدليل جواز الأمانة ، وإذا كانت منقلبة عن ياء لم يجوز أن تكون المحذوفة واو لأن لهم مثل حييت ، وليس لهم مثل حيوت .

وقال بعض البصريين : أصل ذا ذوى لأن باب شويت أكثر من باب حييت فحذفت اللام تأكيذاً للإيهام ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وأما الذى فأجمعوا على أن الأصل فيه لذى نحو عمى .

وقال الكوفيون : الاسم فيهما الذال وحدها ، وما زيد عليهما تكثير لهما .

احتج الكوفيون بالقياس ، وبالنقل عن العرب .

واحتج البصريون بقياس آخر ، وأولوا ما نقله الكوفيون عن العرب (٢) .

٩ — الاسم من هو وهى الهاء والواو ، والهاء والياء عند البصريين .

وقال الكوفيون : الهاء وحدها ، وزادوا الواو والياء تكثيراً للاسم .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، ونسبوا ما استدل به الكوفيون إلى الشذوذ (٣) .

١٠ — إيا من إياك وإياه وإياى هى الضمير ، والكاف والهاء والياء حروف

لا موضع لها .

وقال الخليل : إيا اسم مضمّر أضيف إلى ما بعده لأنه لا يفيد معنى بانفراد

بخلاف غيره ، فخص بالإضافة عوضاً عما منعه .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٩٥ .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩٣ .

(٣) » » » » ٩٦ .

وقال المبرد : اسم مبهم أضيف للتخصيص ولم يصف غيره .

وقال الزجاج : اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر الضمرات ، وهى فى موضع جر بالإضافة .

وقال الكوفيون : إيا عماد ، والكاف والماء والياء هى الضائر النصوبة .

وقال بعضهم : إياك بكاملها ضمير .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر^(١) .

١١ — صحصح ودمكك على وزن فعلعل عند البصريين .

وقال الكوفيون : فعلل .

استدل الكوفيون بقياس ، واستدل البصريون بقياس آخر^(٢) .

١٢ — كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف فيه زيادة ، فالرباعى نحو

جعفر فيه زيادة حرف ، قال الكسائى : ما قبل الآخر ، وقال الفراء : الأخير .
والخامسى نحو سفرجل فيه زيادة حرفين عند الكوفيين .

وقال البصريون : بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة ، ونحو جعفر

وسفرجل لا زائد فيهما .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر^(٣) .

١٣ — سيد وهين وميت : وزنه فى الأصل فيعل عند البصريين ، وقال البعض :

فيعل وعند الكوفيين فَمِيل .

احتج الكوفيون بقياسه على غيره من كلام العرب ، واحتج البصريون بالتمسك
بالظاهر^(٤) .

١٤ — خطايا جمع خطيئة على وزن فعائل عند البصريين .

وقال الكوفيون : على وزن فعالى وإليه ذهب الخليل .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩٨ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ١١٣ .

(٣) » » » ١١٤ . (٤) » » » ١١٥ .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (١) .

١٥ — إنسان وزنه فعلان عند البصريين ، وواقفهم بعض الكوفيين .
وقال الكوفيون : وزنه إفعان .

احتج الكوفيون بالرجوع إلى أصله ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالرجوع إلى أصل آخر (٢) .

١٦ — أشياء وزنه لفعاء ، والأصل فعلاء عند البصريين .

وقال الكوفيون : أفعاء والأصل أفعلاء ، وواقفهم الأخفش .
وقال البعض : أفعال .

احتج الكوفيون بالرجوع إلى الأصل ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالرجوع إلى الأصل (٣) .

* * *

١٢ — وما يرجع إلى اختلافهم في الأسلوب ، يتضح فيما يأتي :

١ — الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هـ—وله يجب إبرازه

عند البصريين .

وقال الكوفيون : لا يجب إبرازه .

وإذا جرى على من هـ—وله لا يجب إبرازه إجماعاً .

احتج الكوفيون بما نقل عن العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا : إن ما ذكره الكوفيون محمول على الحذف

والإتساع ، وحذف جزء من الجملة كثير (٤) .

٢ — لا يجوز دخول اللام في خبر لـكن عند البصريين ، وقال الكوفيون : يجوز .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا فيما استدل به الكوفيون : إنه شاذ لا يكاد

يعرف له نظير فلا يقاس عليه (٥) .

(١) الإنصاف مسألة رقم ١١٦ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ١١٧ .

(٣) " " " " " " " " (٤) " " " " " " " " .

(٥) " " " " " " " " ٢٥ .

٣ — لا يجوز وقوع الفعل للماضي حالا إلا إذا كانت معه قد ، أو كان وصفاً
لمحذوف فإنه يجوز عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز ، ووافقهم الأخفش .

احتج الكوفيون بالنقل من كتاب الله ، وبما روى عن العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، وأولوا ما استدل به الكوفيون (١) .

٤ — في نحو خمسة عشر درهما لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر ولا الدرهم
عند البصريين .

وقال الكوفيون يجوز أن يقال : الخمسة عشر درهما ، والخمسة عشر الدرهم .

وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال : الخمسة عشر درهما .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا : ما حكاه الكوفيون قليل في الاستعمال ،
بعيد عن القياس (٢) .

٥ — يجوز أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر ، في رأى البصريين .

ولا يجوز عند الكوفيين .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بالنقل عن العرب والقياس (٣) .

٦ — لا يجوز نداء مافيه أل عند البصريين ، ويجوز في رأى الكوفيين .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، واحتج البصريون بالقياس (٤) .

٧ — ترخيم المضاف غير جائز عند البصريين .

جائز عند الكوفيين ، ويكون في آخر الاسم المضاف إليه .

احتج الكوفيون بالنقل الكثير عن العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا : إن ما استشهد به الكوفيون محمول على
الضرورة (٥) .

(١) الانصاف مسألة رقم ٣٢ . (٢) الانصاف مسألة رقم ٤٣ .

(٣) » » » ٤٤ . (٤) » » » ٤٦ .

(٥) » » » ٤٨ .

٨ — لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً في رأى البصريين ، ووافقهم الكسائي .

ويرى الكوفيون جواز الترخيم .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (١) .

٩ — لا يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا : أن ما احتج به الكوفيون شاذ (٢) .

١٠ — لا يجوز أن تأتي علامة الندبة على الصفة عند البصريين ، ويرى الكوفيون الجواز .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا : إن ما ذكره الكوفيون شاذ لا يعاب به ولا يقاس عليه (٣) .

١١ — من لا يجوز استعمالها في الزمان عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز استعمالها في الزمان والمكان .

احتج الكوفيون بمجيئه في القرآن الكريم ، وبالنقل عن العرب .

واحتج البصريون بالقياس وأولوا ما استدل به الكوفيون (٤) .

١٢ — لا يجوز الجر في القسم بإضمار حرف الجر إلا بعوض نحو ألف الاستفهام

مثل : آله ما فعلت كذا ، أو هاء التنبيه نحو : ها الله عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض .

احتج الكوفيون بما جاء عن العرب من أنهم يلقون الواو من القسم ويحذفون بها

وبما جاء من إعمال حرف الخفض مع الحذف .

(١) الانصاف مسألة رقم ٤٩ . (٢) الانصاف مسألة رقم ٥١ .

(٣) " " " " " " (٤) " " " " " " ٥٢ .

واحتج البصريون بالقياس^(١) .

١٣ — لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه وإن اختلف اللفظان في رأى

البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز عند اختلاف اللفظين .

احتج الكوفيون بمجيئه في القرآن الكريم ، وبالنقل عن العرب .

واحتج البصريون بالقياس ، وأولوا ما احتج به البصريون^(٢) .

١٤ — تأكيد النكرة بغير لفظها لا يجوز عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز إذا كانت مؤقتة .

وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها .

احتج الكوفيون بالنقل عن العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بالقياس ، وأولوا بعض ما استدل به الكوفيون ، وردوا

بعضه وقالوا : إنها كلها شاذة قليلة^(٣) .

١٥ — لا يجوز العطف على الضمير المخفوض عند البصريين .

ويرى الكوفيون جوازه .

احتج الكوفيون بمجيئه في القرآن الكريم وكلام العرب .

واحتج البصريون بأن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد ، والضمير إذا كان

مجروراً اتصل بالجار ، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم

على الحرف الجار لا يجوز ، وأولوا ما استشهد به الكوفيون^(٤) .

١٦ — لا يجوز العطف على الضمير المرفوع للتصل إلا على قبح في الضرورة

في رأى البصريين ، وأجمعوا على أنه إذا كان هناك تأكيد أو فصل فإنه يجوز من غير

قبح ، وقال الكوفيون : يجوز في اختيار الكلام .

(١) الانصاف مسألة رقم ٥٧ . (٢) الانصاف مسألة رقم ٦١ .

(٣) " " " " " " (٤) " " " " " " ٦٥ .

احتج الكوفيون بمحيته في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب .
واحتج البصريون بالقياس ، وأولوا ما استشهد به الكوفيون وقالوا : أنه شاذ
أو ضرورة^(١) .

١٧ - لا يجوز العطف بلكن في الإيجاب ، فإذا جاءت وجب أن تكون الجملة
التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها نحو : أتاني زيد لكن عمرو لم يأت ،
عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز العطف بها في الإيجاب .
ويعطف بها في النفي إجماعاً .

احتج الكوفيون بقياسها على بل ، واحتج البصريون بالاستغناء ييل عنها^(٢) .
١٨ - لا يجوز إظهار أن بعد كي ولا بعد حتى عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز فكى ناصبة وأن تؤكد .
وقال البعض العامل اللام وكى وأن تؤكد .

احتج الكوفيون بما جاء عن العرب ، وبالقياس .
واحتج البصريون بالقياس ، وقالوا : إن البيت الذي استدل به الكوفيون شاذ
أو ضرورة أو أولوه^(٣) .

١٩ - لا يجوز إدخال نون التوكيد الحفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة
في رأى البصريين .

ويرى الكوفيون جواز ذلك .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر^(٤) .

٢٠ - لا يجوز أن يقال : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا

هو إياها عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٦٦ . (٢) الانصاف مسألة رقم ٦٨ .

(٣) » » » » ٨٠ . (٤) » » » » ١٤ .

احتج الكوفيون بالسماع عن العرب ، وبالقياس .

واحتج البصريون بقياس آخر (١) .

٢١ — لا يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر عند البصريين .

وقال الكوفيون : يجوز ، ووافقهم الأخفش .

وأجمعوا على جواز قصر الممدود في ضرورة الشعر .

وقال الفراء : لا يجوز أن يعد من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدود .

وكذلك لا يقصر من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصور .

احتج الكوفيون بمجيئه في الشعر ، وبالقياس .

واحتج البصريون بأن المقصور هو الأصل ، وما استشهد به الكوفيون مؤول ،

وبعضه لا يعرف قائله فلا يحتاج به (٢) .

٢٢ — لا يجوز أن يحذف من المقصور أو الممدود شيء عند الثنية وإن

كثرت حروفه عند البصريين .

وقال الكوفيون : يحذف من المقصور إذا كثرت حروفه ألفه ، ومن الممدود

الحرفان الأخيران .

احتج الكوفيون بالقياس .

واحتج البصريون بأن الحذف عدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل

والحذف ليس قياساً مطرداً (٣) .

* * *

١٣ — وما يرجع إلى اختلافهم في نوع الكلمة ، كاختلافهم في :

١ — نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان عند البصريين ، ووافقهم

الكسائي .

وقال الكوفيون : اسمان مبتدآن .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (٤) .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩٩ . (٢) الانصاف مسألة رقم ١٠٩ .

(٣) » » » » ١١٠ . (٤) » » » » ١٤ .

٢ — أفعل في التعجب فعل ماض عند البصريين ، ووافقهم الكسائي .
وقال الكوفيون : اسم .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (١) .

٣ — حاشا في الاستثناء حرف جر عند البصريين .

وقال المبرد : يكون فعلا ويكون حرفا .

وقال الكوفيون : فعل ماض .

وقال البعض : فعل استعمل استعمال الأدوات .

احتج الكوفيون بالقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (٢) .

٤ — سوى لا تكون إلا ظرفا عند البصريين .

وقال الكوفيون : تكون اسما وتكون ظرفا .

احتج الكوفيون بدخول حرف الحذف عليها .

واحتج البصريون بعدم كثرة ذلك في كلامهم ، وقالوا : إن ما استشهد

به الكوفيون لضرورة الشعر ، وهو في الضرورة جائزة (٣) .

٥ — رب حرف عند البصريين ، وقال الكوفيون : اسم .

احتج الكوفيون بقياس ، واحتج البصريون بقياس آخر (٤) .

* * *

وهناك مسائل ثلاث لا تندرج واحدة منها تحت عنوان مما سبق ، كما أنه لا يمكن

ضمها تحت عنوان واحد في يسر ، تلك هي :

١ — الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه في رأى البصريين .

وقال الكوفيون : المصدر مشتق من الفعل ، وفرع عليه .

احتج الكوفيون بتبعية المصدر للفعل صحة واعتلالا ، أو لأن الفعل يعمل

في المصدر .

(١) الإنصاف مسألة رقم ١٥ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ٣٧ .

(٣) » » » » » (٤) » » » » » ١٢١ .

واحتمج البصريون بالقياس^(١) .

٢ — ما يفصل بين النعت والخبر يسمى فصلا لأنه يفصل بين الخبر والنعت إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم كقولك : زيد هو العاقل ، ولا موضع له من الإعراب عند البصريين .

وقال الكوفيون : يسمى عمادا ، وله موضع من الإعراب .
قال بعضهم حكمه حكم ما قبله ، وقال البعض حكمه حكم ما بعده .
احتج الكوفيون بقياسه على المؤكدات فينزل منزلة النفس إذا كان توكيذا .
واحتمج البصريون بدخوله لعنى هو الفصل ، ولا حظ له من الإعراب^(٢) .
٣ — العلم أعرف من المبهم ، واختلفوا في مراتب المعارف ، فذهب سيويوه إلى أن أعرفها الاسم المضمّر ، لأنه لا يضمّر إلا وقد عرف ، ولهذا لا يقتصر إلى أن يوصف . ثم العلم لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته ، ثم الاسم المبهم لأنه يعرف بالعين والقلب ، ثم ما عرف بالألف واللام لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف لأن تعريفه من غيره ، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه .

وقال أبو بكر السراج : المبهم ثم المضمّر ثم العلم ثم ما فيه أل ثم ما أضيف .
وقال السيرافي : العلم ثم المضمّر ثم المبهم ثم ما عرف بأل ثم ما أضيف .
وقال الكوفيون : الاسم المبهم نحو هذا أعرف من العلم .
احتج الكوفيون بأن المبهم يعرف بالعين والقلب ، والعلم بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين أعرف مما يعرف بشيء واحد .
واحتمج البصريون بأن الأصل في العلم أن يوضع على شيء بعينه لا يقع على غيره فأشبهه الضمير^(٣) .

* * *

(١) الإنصاف مسألة رقم ٢٨ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ١٠٠ .

(٣) » » » » ١٠١ .

هذه هي المسائل التي اختلف فيها أنصار كل من المدرستين ، وتلك هي
الردوس العامة التي يمكن أن تضمها ، وليس معنى ذلك إجماع علماء كل مدرسة
على رأى ضد جميع علماء المدرسة الأخرى ، فقد رأينا انحياز فرد أو أكثر من
مدرسة إلى رأى المدرسة الأخرى . ولكن المقصود أن معظم علماء إحدى المدرستين
قد اتجهوا اتجاهها يخالف الاتجاه السائد فى المدرسة الأخرى ، وسنبين ذلك
مفصلاً فى موضعه إن شاء الله تعالى .

على أن الذى يعنينا الآن هو معرفة الأساس الذى قام عليه هذا الخلاف .
أو مبعث هذا الخلاف ومنشئه .

إننا إذا رجعنا إلى هذه المسائل المختلف عليها ، وجدنا أن منها ما يقوم الاختلاف
فيه على محض التقدير والفرض ، دون أن يكون لهذا الاختلاف كبير خطر ،
فالحكم أو الوظيفة الإعرابية للفظ متفق عليها ، ولكن العامل فيه هو المختلف عليه ،
وتقدير هذا الرأى أو ذاك لا يغير من الأمر شيئاً ، ولعل الذى ساق إليه هو السير
وراء الفرض العقلى إلى نهايته ، والتأثر البالغ بالنهج المنطقى ، ففى المسألة الخامسة مثلاً
من كتاب الإنصاف التى اختلفوا فيها فى العامل فى المبتدأ وفى الخبر الرفع ، نجدهم يتفقون
على أن كلاماً من المبتدأ والخبر مرفوع ، لم يخالف أحد فى ذلك ، ولكن ما الذى
رفعه ؟ هنا ينشب الخلاف عنيفاً قوياً ، ويسوق كل فريق من الحجج والبراهين
ما يؤيد رأيه ، ويظهر الجدل المنطقى واضحاً جلياً ، ولو أنصفوا جميعاً لاتفقوا على
الحكم — وهو هدف النحوى وغايته — وتركوا الجدل فيما لا طائل من ورائه .

فالكوفيون يقولون : لا يجوز أن يرتفع المبتدأ بالابتداء ، لأن الابتداء لا يخلو
إما يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره أو غير شئ ، فإن كان شيئاً فلا يخلو
من أن يكون اسماً أو فعلاً أو أداة من حروف المعاني .
فإن كان اسماً فينبغى أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية .

له ، وذلك محال .

وإن كان فعلاً فينبغى أن يقال : زيد قائماً ، كما يقال : حضر زيد قائماً .

وإن كان أداة فالأدوات لاترفع الأسماء على هذا الحد .

وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو معدوم غير معروف (١) .

والبصريون في ردهم على الكوفييين يقولون : إن ما ذكرتموه — من أنهما مترافعان — يؤدي إلى محال ، ذلك لأن العامل سيبله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدي إلى المحال محال (٢) .

ثم يسوق الأنباري مناقشة دارت بين الجرمي والفراء في هذا الموضوع فيقول : قال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم : زيد منطلق ، لم رفعوا زيدا ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء . قال الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال : تعريته من العوامل . قال له الفراء : فأظهره . قال : هذا معنى لا يظهر . قال الفراء : فمثله إذا . قال : لا يتمثل . فقال الفراء : ما رأيت كالיום عاملا لا يظهر ولا يتمثل .

فقال الجرمي : أخبرني عن قولهم : زيد ضربته ، لم رفعتم زيدا ؟ فقال : بالهاء العائدة على زيد . فقال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ قال الفراء : نحن لابنالي من هذا ، فإننا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت : زيد منطلق رافعا لصاحبه . فقال الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في : زيد منطلق لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء في : ضربته ففي محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء : لاترفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد . قال الجرمي : ما معنى العائد ؟ قال الفراء : معنى لا يظهر . فقال الجرمي : فمثله . قال : لا يتمثل . قال الجرمي : لقد وقعت فيها قررت منه (٣) .

فقد سارت المناقشة المنطقية في غير ما قالت العرب بين أنصار المدرستين سيرا

(١) الإنصاف ص ٣٢ .

(٢) الإنصاف ص ٣٥ .

(٣) الإنصاف ص ٣٦ ، ٣٧ .

أدى بكل منهما إلى أن ثبت أن ما يقوله الآخر محال لا يمكن حدوثه ، ناب لا يمكن تصوره . والجزمى فى مناقشته للقرء يعترض عليه بأن الضمير فى: ضربته فى محل نصب فلا يصح أن يرفع المبتدأ ، مع أن البصريين عندما أبطلوا ما قاله الكوفيون من ترافعهما ، وأولوا ما استدلل به الكوفيون على إمكان التعامل من مثل قوله تعالى « أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ^(١) » و « أينا تكونوا يدرككم الموت ^(٢) » كان مما قالوه : جاز أن يعمل كل واحد منهما فى صاحبه لاختلاف عملهما ، ولم يعمل من وجه واحد ، فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما فى صاحبه ^(٣) .

هناك إذا كثير من المسائل كان الخلاف فيها عقلياً فلسفياً لا يؤدى إلى كبير فائدة ، ولا يترتب على تركه كبير ضرر ، كأكثر المسائل المختلف فى عاملها ، كالمسائل رقم — ٥٦ ، ٥٥ ، ٣٤ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٢ ، ١٩ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٦ ، ٥ ، ٠٨٥ ، ٧٩ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ .

و كالمسائل المختلف فيها فى تقدير الإعراب فسواء كانت الأسماء الستة معرفة من مكانين ، أو من مكان واحد ، وسواء كانت الواو والياء والألف أحرف إعراب ، أو دلائل إعراب ، أو نشأت من إشباع الحركات فالواو تكون فى حالة الرفع ، والألف فى حالة النصب ، والياء فى حالة الجر ^(٤) . ومثل ذلك المسألان رقم : ١١٩ ، ٣ .

و كاختلافهم السابق اختلافهم فى أن الاسم مشتق من الوسم أو من السمو ، فهو علامة مميزة لصاحبه ، وهو كما يقول البصريون يعلو صاحبه ويميزه من غيره ^(٥) . ومثل ذلك المسائل المختلف فى علة حكمها ، فعلمة التأنيث محذوفة من طالق وطامث وحائض وحامل ، سواء رجع هذا الحذف إلى أنهم قصدوا النسب أو إلى أنه

(١) سورة الإسراء ، آية رقم : ١١٠ . (٢) سورة النساء ، آية رقم : ٧٨ .

(٣) الإنصاف ص ٣٥ .

(٤) الإنصاف ص ٢ .

(٥) الإنصاف المسألة الأولى .

لا اشتراك فيه بين المذكر والمؤنث ، والعلامة إنما تدخل للفرق^(١) .
والواو من يعد محذوفة من المضارع إما لوقوعها بين ياء وكسرة كما يقول
البصريون ، أو للفرق بين اللازم والتعدي كما يقول الكوفيون^(٢) .
والأفعال للمضارعة معربة عندهم جميعاً ، أما سبب إعرابها ، فدخل المعاني
المختلفة والأوقات الطويلة في رأى الكوفيين : وقال البصريون : معربة لأوجه
ثلاثة ذكروها^(٣) .

وهذه المسائل كلها كانت موضع خلاف ، ولكن هذا الخلاف لا يغير من وضعها
في الجملة ، ولا من ضبطها بالشكل ، ولهذا قلت : إنه لا يترتب عليه كبير خطر ، بل
لعله كان من اليسر بالتعليمين ، والرفق بهم ، ترك الخوض في هذه العلل والأسباب .
مادامت البنية صحيحة ، والوضع الإعرابي متفقاً عليه .

ولكنه توجد بجانب ذلك مسائل ذات خطر : اختلفوا فيها ، وكان الاختلاف
فيها راجعاً إلى صحتها ككلمة ، أو استعمالها كأداة ، أو ورودها كأسلوب ، فهناك من
المفردات ما ثبتت صحته عند البعض ، ووقف الآخرون ينكرونه ويطلبونه ، وهناك من
التراكيب ما أجاز به البعض أو نقلوه عن العرب ، ونقاه الآخرون وتعقبوه ، وهناك
من الأدوات ما أثبت له البعض عملاً خاصاً ، وأهمله البعض مطمئناً لإهماله .
هذه المسائل هي التي تعيننا ، وهي الجديرة بأن نقف عندها ، لنبحث أصل
الخلاف فيها ، وحجج كل من الفريقين ، والرأى الذى تؤيده وترفضه .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ١١٢ .

(١) الإنصاف مسألة رقم ١١١ .

(٣) » » » ٧٣ .

أصل الخلاف ومنشؤه

إننا إذا تتبعنا هذه المسائل التي اختلفوا فيها ، والتي يترتب على الاختلاف فيها تصحيح كلمة ، أو إجازة أسلوب ، أو إعمال أداة ، أو بعبارة أخرى ، هذه المسائل التي هي من النحو في الصميم ، والتي يعد الخلاف فيها خلافا فيما قالته العرب وأجازته ، والوصول إلى رأى فيها تحقيقا للهدف الذي قام من أجله النحو ، وأداء للرسالة التي تصدى لها النجاة ، فسنجد أن منها مسائل اعتمد الكوفيون في رأيهم فيها على النقل عن العرب ، والقياس جميعا ، ومنها ما كان حججهم فيها النقل فقط ، ومنها ما اعتمدوا فيها على القياس فقط .

وسنجد أن البصريين كذلك يعتمدون أحيانا عليهما معاً ، وعلى أحدهما في بعض الأحيان ، ولكننا سيلفت نظرنا أن القياس سيتردد كثيراً عند البصريين ، وأننا سنجدهم يرددون في مناقشتهم للكوفيين وفي ردّهم عليهم أن ما استدلوا به لا يعرف قائله ، أو لم تثبت صحته فلا يعأ به ، أو أنه ضرورة لا يجوز في اختيار الكلام فلا يبنى عليه حكم ، أو أنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه لخروجه على القاعدة ، أو يؤولونه تأويلا يوافق القاعدة التي ارتضوها ، والتي حلت عندهم في موضع القبول والاختيار :

فلم كان هذا ؟ وما الذي دفع إليه ؟

١ — منهج البحث عند كل من المدرستين

إنه يرجع إلى الخطّة التي ارتضاها كل فريق في بحثه ، والنهج الذي سار عليه في إرساء قواعده ، ووضع أحكامه .

فالكوفيون قبلوا كل ما جاء عن العرب ، واعتدوا به ، وجملوه أصلا من أصولهم التي يرجعون إليها ، ويقيسون عليها ، لم يعنهم أن يقفوا عند ما روى لهم

من نصوص ، يستوثقون منه ، ويتبينون صحته ، ويكثر سماعهم لأمثاله حتى يصبح جديراً بالأخذ ، موضعاً للاعتبار . لم يفعلوا ذلك ، وإنما تلقفوا الشواهد النادرة ، وقبلوا الروايات الشاذة ، واعتدوا كل ما صدر عن عربي — موثوق به أو غير موثوق ، مشهود له بسلامة اللسان ، أو مجهول يجوز أن يعتريه اللحن — عربياً فصيحاً ، يرجع إليه ، وينسج على منواله ولو لم يقله غيره ، ولم يؤيده من العرب سواه .

أما البصريون فقد تخرجوا من ذلك ، وكانوا أكثر دقة ، وأشد حيلة ، لقد سمعوا عن العرب كثيراً ، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا ، ولم يعتمدوا كل ما روى لهم ، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة ، أو البيت النادر ، أو القولة النائية ، إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم ، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية ، فلا بد في شواهدهم من أن تكون متواترة أو قريبة من التواتر ، حتى ترسخ قواعدها فلا تزلزل ، وحتى يقوى أساسها فلا يلين ، لقد اندفعوا إلى العمل في أول أمرهم يرجون حفظ اللغة وسلامة القرآن ، بعد أن بدأ الضعف يتطرق إلى اللغة وبدأ اللحن يتسرت إلى القرآن ، فكانوا أشبه بالمحدثين الذين خشوا على أحاديث الرسول للدخيل ، وخافوا عليه من الوضع ، فكان أن وضعوا شروطاً للسند ليضمنوا صحة ما يروى ، وصدق ما ينقل ، وكان من الطبعي وقد سمعوا اللحن في اللغة بل قد فشا هذا اللحن بين العرب ، أن يعتقدوا أن العربي يجوز عليه الخطأ ويصدر عنه الغريب ، فهم لذلك جديرون بأن ينظروا فيما قالت العرب ، وأن يتجهوا إلى أفصحها لساناً ، وأقواها بياناً وأبعدها عن مظان الريية ودواعي الفساد ، ليكون مورد لهم العذب الذي منه ينهلون ، ومنتجعهم الخصب الذي إليه يقصدون .

كان من الطبعي إذاً أن ينقد البصريون ما يعرض لهم من أقوال العرب ، وأن يتبعوا ما يروى لهم ، ليعرفوا وجه الصواب فيها ، وأن ينهوا على من حاد عن الجادة باللائمة حتى يرجع إليها ، وأن يؤاخذوه بالانحراف حتى يثوب إلى الصواب .

رأينا ذلك في عبد الله بن أبي إسحق وقد أخذ على الفرزدق بعض الهنات .
ورأيناه في عيسى بن عمر الذي لم يكتف بحاسبة المعاصرين له ، المتأخرين
في زمنه ، ولكنه يرى في شعر النابغة ما يستحق النقد ، وما هو جدير بالتقويم ،
فلا يتردد في إعلانه واستنكاره ، ولعل ذلك هو الذي دفع بعض المؤرخين إلى القول
بأنهما كانا يطعنانه على العرب^(١) ، وليس في ذلك في الواقع ما يستوجب المؤاخذة ،
وليس في نهجهما ما يمكن أن يكون طعنا ، اللهم إلا أن يكون المقضى للأمر مانعا
منه ، وذلك قلب للوضع ، وعكس للسألة ، فقد دفع العلماء إلى البحث في اللغة فشوا
اللاحن ، وفساد الألسنة ، فالبعث عن صحيح اللغة وفصيحها عمل هؤلاء العلماء ،
وتقويم الألسنة وتخليصها من الهجنة هدفهم ، فإذا ما قال العلماء لمن أخطأ :
أخطأت . لم يصح عند العقل ، ولم يستقم في الذهن أن نقول لهم : لقد خطأتم
العرب ، وطعنتم عليهم ، وإلا كنا مجافين للصواب ، وموغلين في العنت .

بل لقد رأينا ذلك عند أبي عمرو بن العلاء^(٢) الذي روى أنه سأل أبا خيرة
عن قولهم : استأصل الله عرقاتهم ، فنصب أبو خيرة التاء من عرقاتهم ، فقال له
أبو عمرو : هيات أبا خيرة ، لأن جلدك . وذلك أن أبا عمرو استضعف الفتح لأنه
كان قد سمعها منه بالكسر .

فأبو عمرو ليس عنده ما يمنعه من تجريح روايه أبي خيرة وهو أحد الرواة
الثقات الذين كانت تؤخذ عنهم اللغة ، ولكنه رأى أنه وقد تقدمت به السن ، قد
ضعف منه اللسان فلم يعد جديرا بأن يسلم له كل ما يقول .

ورأينا سيويه ينقل عن يونس عنه أنه كان يخطيء أهل المدينة في جعلهم «هن»
فصلا وينصبون «أظهر» في قوله تعالى «هؤلاء بناتي هن أظهر لكم» . قال^(٣) :

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٢٥ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٢٦ ، نزهة
الألباء ص ٢٣ .

(٢) نزهة الألباء ص ٣٢ - ٣٣ . (٣) الكتاب ج ١ ص ٣٩٧ .

من نصوص ، يستوثقون منه ، ويتبينون صحته ، ويكثر سماعهم لأمثاله حتى يصبح
جديراً بالأخذ ، موضعاً للاعتبار . لم يفعلوا ذلك ، وإنما تلقفوا الشواهد النادرة ،
وقبلوا الروايات الشاذة ، واعتدوا كل ما صدر عن عربي — موثوق به أو غير
موثوق ، مشهود له بسلامة اللسان ، أو مجهول يجوز أن يعتريه اللحن — عربياً
فصيحاً ، يرجع إليه ، وينسج على منواله ولو لم يقله غيره ، ولم يؤيده من
العرب سواه .

أما البصريون فقد تخرجوا من ذلك ، وكانوا أكثر دقة ، وأشد حيلة ، لقد
سمعوا عن العرب كثيراً ، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا ، ولم يعتمدوا كل ما روى
لهم ، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة ، أو البيت النادر ، أو القولة النائية ،
إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم ، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية ، فلا بد
في شواهدهم من أن تكون متواترة أو قريبة من التواتر ، حتى ترسخ قواعدها
فلا تزلزل ، وحتى يقوى أساسها فلا يلين ، لقد اندفعوا إلى العمل في أول أمرهم
يرجون حفظ اللغة وسلامة القرآن ، بعد أن بدأ الضعف يتطرق إلى اللغة وبدأ
اللحن يتسرب إلى القرآن ، فكانوا أشبه بالمحدثين الذين خشوا على أحاديث الرسول
للدخيل ، وخافوا عليه من الوضع ، فكان أن وضعوا شروطاً للسند ليضمنوا صحة
ما يروى ، وصدق ما ينقل ، وكان من الطبعي وقد سمعوا اللحن في اللغة بل قد
فشا هذا اللحن بين العرب ، أن يعتقدوا أن العربي يجوز عليه الخطأ ويصدر عنه
الغريب ، فهم لذلك جديرون بأن ينظروا فيما قالت العرب ، وأن يتجهوا إلى أفصحها
لساناً ، وأقواها بياناً وأبعدها عن مظان الريبة ودواعي الفساد ، ليكون مورد
العذب الذي منه ينهلون ، ومنتجعهم الخصب الذي إليه يقصدون .

كان من الطبعي إذاً أن ينقد البصريون ما يعرض لهم من أقوال العرب ،
وأن يتبعوا ما يروى لهم ، ليعرفوا وجه الصواب فيها ، وأن ينهوا على من حاد عن
الجادة بالألعة حتى يرجع إليها ، وأن يؤاخذوه بالانحراف حتى يثوب
إلى الصواب .

رأينا ذلك في عبد الله بن أبي إسحق وقد أخذ على الفرزدق بعض الهنات .
ورأيناه في عيسى بن عمر الذي لم يكتف بحاسبة المعاصرين له ، المتأخرين
في زمنه ، ولكنه يرى في شعر النابغة ما يستحق النقد ، وما هو جدير بالتقويم ،
فلا يتردد في إعلانه واستنكاره ، ولعل ذلك هو الذي دفع بعض المؤرخين إلى القول
بأنهما كانا يطعنان على العرب^(١) ، وليس في ذلك في الواقع ما يستوجب المؤاخذة ،
وليس في نهجهما ما يمكن أن يكون طعنا ، اللهم إلا أن يكون المقتضى للأمر مانعاً
منه ، وذلك قلب للوضع ، وعكس للمسألة ، فقد دفع العلماء إلى البحث في اللغة فشو
اللحن ، وفساد الألسنة ، فالبحت عن صحيح اللغة وفصيحتها عمل هؤلاء العلماء ،
وتقويم الألسنة وتخليصها من الهجنة هدفهم ، فإذا ما قال العلماء لمن أخطأ :
أخطأت . لم يصح عند العقل ، ولم يستقم في الذهن أن تقول لهم : لقد خطأتم
العرب ، وطعنتم عليهم ، وإلا كنا مجافين للصواب ، موغلين في العنت .

بل لقد رأينا ذلك عند أبي عمرو بن العلاء^(٢) الذي روى أنه سأل أبا خيرة
عن قولهم : استأصل الله عرقاتهن ، فنصب أبو خيرة التاء من عرقاتهن ، فقال له
أبو عمرو : هيات أبا خيرة ، لأن جلدك . وذلك أن أبا عمرو استضعف الفتح لأنه
كان قد سمعها منه بالكسر .

فأبو عمرو ليس عنده ما يمنعه من تجريح روايه أبي خيرة وهو أبحد الرواة
الثقات الذين كانت تؤخذ عنهم اللغة ، ولكنه رأى أنه وقد تقدمت به السن ، قد
ضعف منه اللسان فلم يعد جديراً بأن يسلم له كل ما يقول .

ورأينا سيويو ينقل عن يونس عنه أنه كان يخطيء أهل المدينة في جعلهم « هن »
فصلاً وينصبون « أطهر » في قوله تعالى « هؤلاء بناتي هن أطهر لكم » . قال^(٣) :

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٢٥ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٢٦ ، نزهة
الألباء ص ٢٣ .

(٢) نزهة الألباء ص ٣٢ - ٣٣ . (٣) الكتاب ج ١ ص ٣٩٧ .

وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا وقال : احتبى مروان في هذه في اللحن ، وكان الخليل يقول : والله إنه لعظيم جعلهم هو فصلا في المعرفة وتصيرهم إياها بمنزلة ما إذا كانت لغوا .

فأبو عمرو يلحنهم ، لا فيما يجرى من كلامهم في أمور الحياة ، وإنما في القرآن الكريم الذي يحرسون على سلامته من اللحن ، ويتحرون خلوه من الضعف ، والخليل وإن لم يرمهم باللحن يجد قراءتهم أمراً عظيماً لم يكن يصح أن يقرأوا بها . وسيبويه يرى أن ما ذهب إليه الحجازيون من تحقيق الهمزة في نبي قليل ردى قال (١) : وقالوا : نبي وبرية ، فألزمها أهل التحقيق البدل ، وليس كل شيء نحوها يفعل به هذا ، وإنما يؤخذ بالسمع ، وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبي وبرية ، وذلك قليل ردى » .

فسيبويه وإن كان يرى أن إبدال الهمزة في هذا الموضع ليس قياساً متلباً وإنما يحفظ عن العرب ، يرى كذلك أن تحقيق الهمزة في هاتين الكلمتين لم يسمع من العرب فكان يجب التزام إبدالها ، ويرى أن تحقيق الهمزة — وإن كان قراءة في القرآن ، وإن كان القارئون بها من أهل التحقيق — ردى قليل كان ينبغي ألا يكون .

بل إنه فيما يرويه عن العرب يحرص على أن يشير إلى أنه إنما يأخذ عن يوثق بهم ويطمأن إليهم ، فيقول (٢) : وزعم أبو الخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون

ويقول (٣) : وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بعريتهم ينشد هذا البيت نصاً

وسمعنا من يوثق به من العرب يقول (٤)

(١) الكتاب ج ٢ ص ١٧٠ . (٢) الكتاب ج ١ ص ٣٧٩ .
(٣) الكتاب ج ١ ص ١٥٣ . (٤) الكتاب ج ١ ص ٢٦ .

ومثل ذلك في الإضمار قول المُجَبِّر : سمعناه ممن يوثق بعريته^(١) . أليس ذلك دليلاً قاطعاً على أنه كان يؤمن بأن هناك من لا يؤخذ بقولهم ولا يعتمد عليهم؟ وإلا فما حكمة هذا الإخاح في توثيق من ينقل عنهم أو ينقل عنهم من يروى قولهم؟ خطة البصريين إذا هي الاعتماد على الشواهد الموثوق بها ، الكثيرة الدوران على ألسنة العرب ، التي تصلح — للثقة فيها ، والاطمئنان إليها — أن تكون قاعدة تتبع ، ومثلاً يحتذى . ولن يكون ذلك إلا إذا وردت في كتاب الله الكريم ، أو نطق بها العرب الحلص ، الذين اعترف لهم بالفصاحة ، بعدهم عن مظنة الخطأ ، كالاتصال بالأعاجم بالرحلة أو الجوار ، أو لرسوخ قدمهم في اللغة وبصرهم بها ، وإطلاعهم عليها ، ككبار العلماء والأدباء ، هؤلاء هم الذين يمكن أن توضع أقوالهم موضع الاعتبار . على أن ذلك لا يصح أن يمنع عالماً من العلماء من أن يبدي رأيه معترضاً على ما يظنه خارجاً على النهج ، محافياً للصواب .

لذلك لم يكن بدعاً أن نرى السيوطي يقول^(٢) : اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية .

وينقل عن الأندلسي^(٣) في شرح المفصل قوله : الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً ، وبوبوا عليه ، بخلاف البصريين .

(١) الكتاب ج ١ ص ٣٦ .

(٢) الاقتراح في علم أصول النحوص ١٠٠ ، ومثل ذلك عن السيرافي عن الراشي البصري في أخبار النحويين البصريين ص ٩٠ .

(٣) قال في كشف الظنون ج ٢ ص ١٧٧٥ : علم الدين قاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي المتوفى سنة ٦٦١ هـ شرح المفصل وسمى شرحه الموصل . وزاد في كتاب الأعلام ج ٢ ص ٧٨١ : رحل إلى العراق وسوريا وتوفى بدمشق ، له شرح المفصل في أربعة مجلدات ، وشرح الجزولية ، وشرح الشاطبية . وزاد في بنية الوعاة ص ٣٧٥ : أنه تلقى العلم بالأندلس ودمشق وبغداد وولد سنة ٥٧٥ هـ ومات سنة ٦٦١ بدمشق ، وفي معجم الأدباء ج ١٦ ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ : تلقى العلم والقرآن بمرسية وبلنسية ومصر ودمشق وبغداد .

قال : وما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا : نحن نأخذ اللغة عن حُرشة الضباب ، وآكلة اليرابيع ، وأتم تأخذونها عن آكلة الشوايرز ، وباعة الكواميسخ .

فالبصريون لا يسمون بكل ما يسمعون ، ولا يجيزون إلا حيث يثقون ، ولما كانوا يعرفون عن الكوفيين تسامحهم في ذلك لم ينقلوا عنهم ، وإن أخذ عنهم هؤلاء يقول ابن الأنباري (١) : لا يعلم أحد من علماء البصريين بالنحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة إلا أبا زيد فإنه روى عن المفضل الضبي .

وفي الفهرست (٢) : قال أبو سعيد : ولا أعلم أحداً من علماء البصريين في النحو واللغة أخذ عن أهل الكوفة شيئاً من علوم العرب إلا أبا زيد فإنه روى عن المفضل الضبي (٣) .

ولقد كانوا يفخرون بانهم يتحرون الدقة فيما ينقلون ، وأن لغتهم لغة العرب ، وأسلوبهم أسلوب القرآن ، يقول السيوطي (٤) : قال أبو حاتم : إذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها ، وحكيت عن العرب شيئاً ، فإنما أحكيه عن الثقات منهم مثل : أبي زيد ، والأصمعي ، وأبي عبيدة ، ويونس ، وثقات من فصحاء الأعراب وحلة العلم ، ولا ألثفت إلى رواية الكسائي والأحرر ، والأموي والفراء وغيرهم .

وفي البيان والتبيين (٥) : قال أهل مكة لمحمد بن الناذر الشاعر : ليست لكم معاشر أهل البصرة لغة فصيحة ، إنما الفصاحة لنا أهل مكة . فقال ابن الناذر : أما ألفاظنا فأحكي الألفاظ للقرآن ، وأكثرها له موافقة ، فضعوا القرآن بعد هذا حيث شئتم . أتم تسمون القدر برمة وتجمعون البرمة على برام ، ونحن نقول

(٢) ص ٨١ .

(١) نزهة الألباء ص ١٥٧ .

(٣) ومثل ذلك في إنباه الرواة ج ٢ ص ٣٤ . نقل سيبويه أربع مرات عن الكوفيين .

راجع : سيبويه إمام النحاة ص ٩٦ وما بعدها .

(٤) الزهر ج ٢ ص ٢٥٦ .

(٥) ج ١ ص ١٨ ، ١٩ تحقيق الأستاذ هارون .

قدر ، ونجمها على قدور ، قال الله عز وجل « وجفان للجواب ، وقدور راسيات ^(١) » وأتم تسمون البيت إذا كان فوق البيت عُلْيَا ، وتجمعون هذا الاسم على علالي ، ونحن نسميه غرقة ، ونجمعها غُرُقَات وغُرَف ، قال تبارك وتعالى « غرف من فوقها غرف مبنية ^(٢) » . وقال « وهم في الغرفات آمنون ^(٣) » وأتم تسمون الطلع الكافور والإغريض ، ونحن نسميه الطلع ، قال الله تبارك وتعالى « ونخل طلعا هضم ^(٤) » . فعد عشر كلمات لم أحفظ أنا منها إلا هذا . .

وأهل البصرة إذا التقت أربع طرق يسمونها مَرَبَعَة ، ويسمونها أهل الكوفة الجهارسو والجهارسو بالفارسية ، ويسمون السوق أو السويقة وازار ، والوازار بالفارسية . ويسمون القناء خياراً والخيار بالفارسية ، ويسمون المجدوم وبذى بالفارسية .

بل إنهم في البحث عن الحقيقة لا يبالون بالزمن ، ولا يحفلون به ، ما داموا يطمعون في الوصول إلى جديد ، أو يطمثون إلى مألوف ، ولقد سبقت الإشارة إلى المحاورة التي دارت بين المبرد وثعلب ، والتي يقول فيها المبرد : لربما روات في الحرف سنة لتصح لي حقيقته ^(٥) .

ولقد ثبت أن السكوفيين نقلوا كثيراً عن خلف الأحمر ، واعترف لهم خلف في أخريات أيامه بأنه نحل كثيراً من الشعر الذي رواه لهم غير قائله ، وطلب إليهم ألا يعملوا به فأبوا . يقول أبو زيد ^(٦) : حدثني خلف الأحمر قال : أتيت السكوفة لأكتب عنهم الشعر فدخلوا عليّ به ، فكنت أعطيهم المنحول ، وأخذ الصحيح ،

(١) سورة سبأ ، آية رقم : ١٣ . (٢) سورة الزمر ، آية رقم : ٢٠ .
 (٣) سورة سبأ ، آية رقم ٣٧ . (٤) سورة الشعراء ، آية رقم : ١٤٨ .
 (٥) المجالس المذكورة للعلماء ص ٤٧ أو مجالس أبي مسلم ص ٧١ .
 (٦) وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦٠ .

ثم مرضت ققلت لهم : ويلكم أنا نائب إلى الله ، هذا الشعر لى ، فلم يقبلوا منى ، فبقى منسوباً إلى العرب لهذا السبب .

فالبصريون — كما يقول أستاذنا عبد الحميد حسن^(١) — يقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر ، ولذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة ، وكانوا يؤولون ما ورد مخالفاً للقواعد ، ويحكمون بأنه شاذ أو مصنوع ولذا كثر عندهم ما قل عند الكوفيين من التأويل والحكم بالشذوذ وبالضرورات .

والكوفيون أساس خطة في النهج العلمى ، وأكثروا خضوعاً ، كما كانوا في طباعهم أدنى إلى الطاعة والاستسلام ، فهم يعتمدون على الشعر المصنوع ، والنسب لغير قائله دون أن يهتموا بالتمحيص ، ويكتفون بالشاهد الواحد فيبنون عليه حكمهم ويستنبطون القاعدة ، بل إنهم يرخصون بالقياس النظرى على مقتضى الرأى إذا عوزتهم الشواهد ومن النواحي التى يأخذها عليهم معارضوهم ، أنهم اعتدوا بشعر الأعراب بعد أن فسدت فيهم السليقة بسبب الاختلاط بالحضر ، وكان هذا من أسباب إنكار البصريين لشواهدهم ، وإعراضهم عنها .

وهم — كما يرى العلامة الأستاذ أحمد أمين^(٢) — « أكثر حرية ، وأقوى عقلاً ، وطريقتهم أكثر تنظيماً ، وأقوى سلطاناً على اللغة ، والكوفيون أقل حرية ، وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ولو موضوعاً » .

ولقد كان الظن أن يكون موقف كل من المدرستين على عكس ما كان عليه ؛ فالمدرسة البصرية نشأت في وقت مبكر ، والعرب أكثر امتلاكاً لناصية لغتهم ، وأشد حرصاً على سلامتها ، وأقوى إيماناً بدينهم ، وأحفظ أئمة أقرأتهم ، فكان كل ذلك كفيلاً بأن يدعوهم إلى شيء من الثقة والاطمئنان ، فلا يبالغون في الحيلة ، ولا يبعدون في الحرص .

(٢) ضحى الإسلام ص ٢٩٦ .

(١) القواعد النجوية ص ٧٣ .

أما الكوفيون فقد نشأت مدرستهم بعد أن كثر اختلاط العرب بغيرهم ، وحمل الأعاجم إلى اللغة رطانة غريبة عنها ، دخيلة عليها ، وقد وضع البصريون أساساً للبحث وقواعد انقل اللغة ، فهم أجدر بأن يكونوا أكثر دقة ، وأعنف جهداً في التحرى والبحث .

ولكن كان الأمر كما قلنا على العكس من ذلك ، وربما كان مرجع هذا أن الكوفة كانت هاشمية عباسية^(١) ، ولم يكن العباسيون ينظرون للعرب بالعين التي كان ينظر بها الأمويون ، فأثر ذلك في خطة العلماء وسلوكهم .

وربما رجع ذلك إلى أن العباسيين عتوا بنقل الثقافات المختلفة إلى اللغة العربية ، مما أدخل في اللغة كثيراً من الألفاظ والأساليب التي لم تكن مألوفاً عند العرب ، مما جعل العلماء من أنصارهم يتسامحون في قبول تلك الألفاظ والأساليب ، تيسيراً على المدارس ، وإعلاء للغة ، وتأثروا بذلك في بحثهم وأسلوبهم في الدراسة .

وربما يكون دافعهم الرغبة في التيسير على المتعلمين من غير العرب الذين أقبلوا على اللغة العربية يدرسونها ويشاركون في نواحي نشاطها ، لينالوا شيئاً من المنزلة ، ولينعموا ببعض التقدير الذي حرموه أيام الأمويين . فضلاً عن أنهم أصحاب يد على الدولة العباسية إذ أزروها ونصروها وكان لهم فضل قيامها ، فكان ذلك الاتجاه اليسر ، وذلك النهج للتسامح .

وربما كان اتصالهم بالخلفاء والوزراء ، وما يدعو إليه ذلك من خضوع ، وما يدفع إليه من مرونة ، ذا أثر في سلوكهم العام ، وفي تناولهم لشئون الحياة العملية والعقلية جميعاً .

(١) في العقد الفريد ج ٢ ص ٢٦٤ قال الأصمعي : البصرة كلها عثمانية ، والكوفة كلها علوية ، والجزيرة خارجية ، والحجاز سنية ، ولما صارت البصرة عثمانية من يوم الجبل إذ قاموا مع عائشة وطالعة والوزير فقتلهم علي بن أبي طالب . . . والكوفة علوية لأنها وطن علي رضي الله عنه وداره .

قد يكون بعض هذه العوامل ، أو قد تكون كلها مجتمعة هي التي حددت للكوفيين طريقهم ، ورسمت لهم الأسس التي ارتضوها ، والقواعد التي اتبعوها . ولعلنا نستطيع بعد أن بينا طريقة كل من المدرستين في البحث ، وخطتها في الدراسة ، أن نعود بشيء من التفصيل إلى ما سبق أن أجملناه في أول هذا الموضوع حتى نكون أكثر إنصافاً ، وأعدل حكماً .

* * *

٢ — الكوفيون يحكمون القياس في المسموع عن العرب

قلنا : إن الكوفيين اعتمدوا في بعض مسائلهم على القياس فقط دون أن يكون لهم سند من نقل ، فمن ذلك :

١ — أنهم ذهبوا إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة .
فالمفرد مثل : قائم زيد ، والجملة مثل : أبوه قائم زيد .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً أو جملة (١) .
كانت حجة الكوفيين أن تقديم الخبر يؤدي إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره .
فقائم فيها ضمير زيد ، وأبوه فيها ضميره ، ولا خلاف في أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره .

وكانت حجة البصريين أنه لا يصح حقيقة تقدم ضمير الاسم على ظاهره إذا كان الظاهر متأخراً لفظاً ورتبة ، أما إذا تقدم لفظاً مع تأخره رتبة ، أو تأخر في اللفظ مع تقدمه في الرتبة فلا مانع من تقدم الضمير لأنه حينئذ لم يعد على متأخر ، وإنما هو عائد على متقدم ، فالقياس الذي قالوا به إذا ليس على إطلاقه ، فهو قياس غير صحيح .

هذا إلى أن النقل الكثير عن العرب في الشعر والنثر يؤيد ماذهب إليه البصريون في الشكل : في بيته يؤتى الحكم . وفي أكفانه لف الميت ، ومشنوء من من يشنؤك . وتيمى أنا ، على مارواه سيويه .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩ ، والرضى على الكافية ج ١ ص ٨٤ .

وقال الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد

وقال الآخر :

ففى ما ابنُ الأغر إذا شتونا وحُبَّ الزادُ فى شَهْرِ قُلاح

والتقدير : بنو أبنائنا بنونا ، وابن الأغر ففى إذا ما شتونا .

٢ — ومن ذلك أنهم أجازوا أن يجمع الاسم الذى آخره تاء التانيث إذا سمى به رجل بالواو والنون مثل : طلحة وطلحون^(١) ، محتجين بأنه فى تقدير جمع طلح ، لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة كقول الشاعر :

وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم

فكسره على ما لا هاء فيه .

وأيدوا قولهم بجواز جمع الاسم المختوم بألف التانيث مقصورة أو مدودة بالواو والنون إذا سمى به رجل فيقال : حمراءون ، وجنئون . ولما كان ما فى آخره ألف التانيث أشد تمكنا فى التانيث مما فى آخره التاء — لأن ألف التانيث صيغت الكلمة عليها ، ولم تخرج الكلمة من تذكير إلى تانيث ، بخلاف التاء فإن الكلمة لم تصغ عليها ، وأخرجت الكلمة من التذكير إلى التانيث ولذا قام التانيث بالألف مقام شيئين فى منع الصرف — كان جواز جمع ما فيه التاء بالواو والنون أولى من جمع ما فيه الألف .

ولكن البصريين أبوا هذا الجمع حتى لا يؤدي إلى أن يجمع فى الاسم الواحد بين علامتين متضادتين ، لأن الواحد فيه علامة التانيث ، والجمع قد وقع على جميع حروف الاسم ، وهذه العلامة مقدرة فى حال الجمع . وقالوا : إن ما استشهد به الكوفيون لا يتصل بما وقع فيه الخلاف لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٤ ، الأشموني ج ١ ص ٧٤ .

أما جمع ما فيه ألف التأنيث فلأن الكلمة قد صيغت عليها ، فنزلت منزلة بعضها فلم يحتج إلى أن تعوض بعلامة تأنيث الجمع ، بخلاف التاء فإنها يجب حذفها إلى غير بدل ، لأن الكلمة لم تصغ عليها ، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلت علامة تأنيث الجمع عوضا منها .

هذا من حيث القياس ، أما النقل فهو في جانب البصريين فلم يسمع جمع ما فيه التاء إلا بزيادة الألف والتاء كقول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

وكقولهم في جمع « هيرة » : هيرات . وقولهم في جمع « ربة » إذا كانت وصفا للمذكر : ربعات .

هاتان مسألتان نفى الكوفيون إحداها اعتمادا على قياس غير صحيح قدروه ورتبوا عليه نتيجته ، وضربوا صفحا عما استدل به البصريون من أمثلة متعددة ، ومن قياس صحيح .

ولست في حاجة إلى القول بأن ذلك فيه من العنت ما لاداعى إليه ، فالأمثلة كثيرة والقياس يحيز ، فلسنا في حاجة إلى المنع .

وأثبتوا الأخرى اعتمادا على قياس لا يسلم لهم ، ولا يوصل إلى هدفهم ، ولم يجدوا في كلام العرب على وفرة أقوالهم ، وكثرة المأثور عنهم ، ما يؤيد دعواهم أو يقوى فرضهم ، بل على العكس وجدنا الشواهد في جانب البصريين ، كما وجدنا القياس يساعدهم ، فلم يكن هناك بد من ترك هذه الفروض المقدرة ، والرجوع إلى ما يشبهه الواقع ، ويظهره النقل .

وهناك نظائر لهاتين الحالتين ، فما يشبه الحالة الأولى اتجاه الكوفيين إلى منع :

١ — تقديم الحال على العامل فيها — مع الاسم الظاهر ، مثل : راكبا

جاء زيد (١) .

- ٢ — تقديم معمول الفعل المقصور عليه مثل : ما طعامك أكل إلا زيد (١) .
- ٣ — جزم جواب الشرط إذا تقدم الاسم للرفع ، وإيجابهم رفع الفعل ، مثل :
إن تأتني زيدٌ يكرمك (٢) .
- ٤ — صرف أفعل منك في الضرورة الشعرية (٣) .
- ٥ — أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر (٤) .
- وقد أجاز البصريون كل ذلك مستدلين في بعضها بالنقل والقياس ، ومستدلين في البعض الآخر بالقياس فقط .

* * *

ومما يشبه الحالة الثانية اتجاههم إلى إجازة :

- ١ — تقديم معمول ما بعد ما النافية عليها ، مثل : طعامك ما زيد آكل (٥) .
- ٢ — تقديم خبر مازال وما في معناها من أخواتها عليها (٦) .
- ٣ — تقديم المفعول بالجزاء على أداة الشرط مثل : زيدا إن تضرب أضرب (٧) .
- ٤ — ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركا مثل : ياعنُّ ، في عنق (٨) .
- ٥ — العطف بلسكن في الإيجاب مثل : أتاني زيد لسنن عمرو (٩) .
- ٦ — إدخال نون التوكيد الحفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة مثل :
أفعلن وافعلنان (١٠) .

-
- (١) الإنصاف مسألة رقم ٢١ . (٢) الإنصاف مسألة رقم ٨٦ .
 - (٣) الإنصاف مسألة رقم ٦٩ .
 - (٤) الإنصاف مسألة رقم ٤٤ ، والأشمنوني ج ٤ ص ٥٦ ، والرضي ج ٢ ص ١٤٩ .
 - (٥) الإنصاف مسألة رقم ٢٠ ، والأشمنوني ج ١ ص ١٩١ ، همع الهوامع ج ١ ص ١١٧ .
 - (٦) الإنصاف مسألة رقم ١٧ ، والهمع ج ١ ص ١١٧ .
 - (٧) الإنصاف مسألة ٨٧ ، والأشمنوني ج ٤ ص ١١ .
 - (٨) الإنصاف مسألة رقم ٤٩ ، والأشمنوني ج ٣ ص ١٣٢ ، والهمع ج ١ ص ١٨٢ .
 - (٩) الإنصاف مسألة رقم ٦٨ ، والأشمنوني ج ٣ ص ٨٤ ، والهمع ج ٢ ص ١٣٧ .
 - (١٠) الإنصاف مسألة رقم ٩٤ ، الأشمنوني ج ٣ ص ١٦٨ .

٧— أن يحذف من التصور إذا كثرت حروفه ألفه، ومن الممدود إذا كثرت حروفه الحرفان الأخيران عند الشية . مثل : خوزلان في خوزلى ، وقاصعان في قاصعاء^(١) .
٨ — أن يجازى بكيف كما يجازى بمى ما وأينا^(٢) .
ولم يجز البصريون شيئاً من ذلك .

(١) وقال الكوفيون بجواز بناء غير على الفتح سواء أضيف إلى متمكن أو غير متمكن ، ولم يجز البصريون بناءها إلا إذا أضيفت إلى غير متمكن^(٣) .
(ب.) ورأى الكوفيون أن اللنادى المفرد المعرفة معرب مرفوع بغير تنوين ، ورأى البصريون أنه مبنى على الضم ، وموضعه نصب لأنه مفعول^(٤) .
(ج.) والاسم المفرد النكرة المنفى بلا معرب منصوب بها عند الكوفيين ، وقال البصريون مبنى على الفتح^(٥) .

هذه كلها مسائل أجازها الكوفيون اعتماداً على مجرد القياس ، دون أن يسوقوا بين أيديهم دليلاً واحداً مما قالته العرب يكون شاهداً على صدق دعواهم ، ولو كان ما ادعوه صحيحاً ما عدموا هذا الشاهد بل لوجدوا شواهد كثيرة تؤيدهم ، وتشد من أزرهم .

ألم يكن الأولى بهم والأجدر أن يعكسوا الوضع فيجيزوا من المسائل ما أجازها البصريون اعتماداً على النقل الكثير ، والقياس الصحيح ، وأن يمنعوا ما منعوه عمياً مع النطق ، وتسليماً بالواقع ؟ .

إن اللغة قبل أن تكون قياساً يجرى بحسب رأى ، تقل يجب أن يتبع ، ووسيلة من وسائل التفاهم يجب أن تلتزم ، ومواضعة بين قوم يجب اقتفاء أثرهم . وإذا كان

(١) الإيضاف مسألة رقم ١١٠ ، الأشموني ج ٤ ص ٨٣ .

(٢) الإيضاف مسألة رقم ٩١ ، الأشموني ج ٤ ص ٩ .

(٣) » » » » ٣٨ ، ج ٢ ص ١٩٤ .

(٤) » » » ٤٥ ، الرضى ج ١ ص ١٢٠ ، الهمم ج ١ ص ١٧٢ .

(٥) » » » ٥٣ ، المنفى ج ١ ص ٣٣٤ .

العرب لم ينقل عنهم أسلوب معين ، وإذا كانت ألسنتهم لم تمارس لفظاً خاصاً ، وإذا كانوا لم يتبعوا طريقة من طرق بناء الأساليب ، لا لأنها لم توجد دواعيها عندهم ، ولم تمس الحاجة إليها في زمنهم ، فلا أقل — ونحن نحاول أن نعرف لغتهم ، لنسير على نهجهم — من أن نترك ما تركوا ونشغل عن البحث فيه بالبحث عما قالوه .

* * *

أما المسائل التي اعتمدوا في القول بها على النقل عن العرب فقط فمهما :

١ — كما تأتي بمعنى كما وينصبون بها ما بعدها ، ولا يتمتعون جواز الرفع (١) .

واستدلوا لقولهم بما جاء عن العرب كقول الشاعر وهو صخر النقي :

جاءت كبيرٌ كما أخفَّرَها والقوم صيد كأنهم رمدا

أراد كما فنصب الفعل .

وقول آخر :

وطرفك إن ما جئنا فاصرفه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

إلى آخر ما استدلوا به .

ولم يوافق البصريون على ذلك ، وقالوا : إن الكاف كالف التشبيه أدخلت عليها ما ، وجعلنا بمنزلة حرف واحد ، كما أدخلت ما على رب وجعلنا بمنزلة حرف واحد ، وكما لم ينصبوا برما لم ينصبوا بكما ، وقالوا : إن البيت الأول روى بالرفع ، واختار هذه الرواية الفراء ، والبيت الثاني لا يحتاج به أيضاً لأن الرواية الصحيحة فيه : لكي يحسبوا .

وصححوا الروايات في بقية الشواهد التي استدل بها الكوفيون ، وقالوا :

وحينئذ فلا دليل على ما ادعوه ، وعلى فرض التسليم بصحة ما رويوه فإنه لم يخرج عن حد القلة والشذوذ فلا يحتاج به .

ومن هذا النوع أيضاً قولهم بجواز :

- ١ — تقديم حرف الاستثناء في أول الجملة^(١) مثل : إلا طعامك ما أكل زيد .
- ٢ — الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر^(٢) .
- مثل : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم^(٣) » .
- ٣ — تقديم مفعول الفعل للنصب بلام الجحد عليها^(٤) ، مثل : ما كان زيد دارك ليدخل .
- ٤ — أن يوصل الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام كما يوصل الذي^(٥) .
- ٥ — دخول الألف واللام في نحو : خمسة عشر درهما ، على العشر وعلى الدرهم^(٦) .
- ٦ — نداء ما فيه أل^(٧) .
- ٧ — استعمال من في الزمان^(٨) .
- ٨ — الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض^(٩) .
- ٩ — إضافة الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين^(١٠) .
- ١٠ — العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام^(١١) . . . الخ .

* * *

وأما ما قالوا به اعتماداً على النقل عن العرب والقياس جميعاً فنه قولهم :

- ١ — إن الخفة من الثقلة لا تعمل النصب في الاسم^(١٢) ، وذلك لأن المشددة

-
- (١) الإنصاف مسألة رقم ٣٦ ، حاشية الصيان ج ٢ ص ١٣١ ، المجمع ج ١ ص ٢٢٦ .
 - (٢) » » » ٦٠ ، المجمع ج ٢ ص ٥٢ .
 - (٣) سورة الأنعام ، آية رقم : ١٣٧ .
 - (٤) الإنصاف مسألة رقم ٨٢ .
 - (٥) » » » ١٠٤ .
 - (٦) » » » ٤٣ ، الأثموني ج ١ ص ١٥٣ .
 - (٧) » » » ٤٦ ، ج ٣ ص ١١١ ، والمجمع ج ١ ص ١٧٤ .
 - (٨) » » » ٥٤ .
 - (٩) » » » ٥٧ ، المجمع ج ٢ ص ٣٨ .
 - (١٠) » » » ٦١ ، الرضى ج ١ ص ٢٦٦ ، المجمع ج ٢ ص ٤٩ .
 - (١١) » » » ٦٦ ، الرضى ج ١ ص ٢٩٤ .
 - (١٢) » » » ٢٤ ، المفتي ج ١ ص ٣٩ ، المجمع ج ١ ص ١٤١ .

إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وأنها مبنية على الفتح كما أنه مبنى على الفتح ، فإذا خفت فقد زال شبهها به فوجب أن يطل عملها ، واستدلوا لذلك بقول الشاعر :

و صدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان
وقول الآخر :

كأن وريداه رشاءا خلب

أما البصريون فقد أثبتوا عملها مستدلين بقوله تعالى « وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم ^(١) » . في قراءة نافع وابن كثير وعاصم بالتخفيف ، فكلاً منصوب بإن ، ولا يجوز أن يقال : إنه منصوب بليوفينهم ، لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها . ولا أن يقال : إنَّ إنَّ بمعنى ما ، ولما بمعنى إلا ، لأنَّ إن التي بمعنى ما لا تأتي معها لما بمعنى إلا ، وإنما تأتي لما بمعنى إلا في الأيمان خاصة . وقالوا : إن الرواية الصحيحة للشهورة في البيتين : كأن ثدييه ، وكأن وريديه ، ولو سلمت رواية الرفع يكون على حذف الضمير مع التخفيف ، وذلك كثير في كلامهم كقول الأعشى :

في فية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى ويتنمل
أى أنه هالك ، وقول زيد بن أرقم :

ويوما تلاقينا بوجه مقسم كأن ظبية تمطو إلى وارق السلم
أى كأنه ، وقوله تعالى « أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا ^(٢) » أى أنه لا يرجع .

فقد ثبت أعمالها عن العرب ، وإذا كان العرب قد أعملوها ، وإذا لم يكن هناك ما يحول دون هذا الأعمال فلا مجال للاعتراض عليه ورفضه .

(١) سورة هود ، آية رقم : ١١١ . (٢) سورة طه ، آية رقم : ٨٩ .

أما قولهم : إنها عملت عمل الفعل لأنها تشبهه لفظاً فلما خفت زال شبهها فبطل عملها ، فهو غير صحيح عندهم ، لأنها تعمل عمل الفعل لأنها تشبهه لفظاً ومعنى ، فهي على وزن الفعل ، ومبنية على الفتح مثله ، وتقضى الاسم كما يقتضيه ، وتدخلها نون الوقاية كما تدخله ، وفيها معناه .

وتخفيفها لا يخرجها عن شبهها ، وإنما تصير بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه ، وذلك لا يبطل عمله ، كقولك : ع الكلام ، ول الأمر . . . الخ ، فقد سلم لهم الأمر ، ولا يحصى من عملها .

٢ — يجوز دخول اللام في خبر لكن كما يجوز في خبر إن نحو : ما قام زيد لكن عمراً لقائم^(١) . محتجين بورود ذلك عن العرب ، قال الشاعر :

لكنني من حبها لعميد

وبأن القياس يؤيده لأن أصل لكن : إن ، زيدت عليها لا والكاف ، فصارت جميعاً حرفاً واحداً وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر :

لهنك من عبسية لوسيمة^٢ على هنوات كاذب من يقولها
وكما قالوا : إن ، وأصلها لا أن ، فحذفوا الألف والهمزة لكثرة الاستعمال وصارتا حرفاً واحداً ، ويؤيد ذلك عندهم أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع إن ، فكما يجوز دخول اللام في خبر إن يجوز دخولها في خبر لكن .

أما البصريون فقالوا : إنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكن ، لأنها لا يصح أن تكون لام التأكيـد ، لأن لام التأكيـد إنما حسنت مع إن لا تفاقمها في المعنى ولكن مخالفة لها في المعنى ، ولا يصح أن تكون لام القسم ، لأن إن تقع في جواب

(١) الإنصاف مسألة رقم ٢٥ ، والمغنى ج ١ ص ٣٣٠ .

القسم كما تقع اللام ، ولكن مخالفة لها في ذلك ، فينبغي إذا ألا تدخل اللام في خبرها .

وقالوا : إن ما استشهد به الكوفيون لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم ، ولو كان قياسا مطردا لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم ، كما كثر في خبر إن ، فلما لم يأت دل على شذوذه وعدم جواز القياس عليه .

وأما ما استأنسوا به من زيادة اللام والماء في لهنك ، فقد رأى البصريون أن الماء ليست زائدة ، وإنما هي مبدلة من الهمزة كما جاء ذلك في مواضع كثيرة كقولهم : هرت الماء ، وهرحت الدابة ، أى أرقت وأرحت . . . الخ . كما أنهم لم يسلوا لهم ما ذهبوا إليه من أن لن مركبة من لا وأن ، وإنما قالوا : هو حرف غير مركب ، بدليل جواز أما زيدا فلن أضرب ، ولو كان كما قالوا ما جاز ذلك لأن ما بعد أن لا يجوز أن يعمل فيما قبلها .

وقالوا : إنما جاز العطف على موضع لكن كما جاز على موضع إن لأن لكن لا تغير معنى الابتداء لأن معناها الاستدراك ، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستثناف ، كما أن إن لا تغير معنى الابتداء ، لا لأن لكن أصلها إن ، وهذا بخلاف غيرها من سائر أخواتها حيث تغير معنى الابتداء ، فكأن أدخلت معنى التشبيه ولت أدخلت معنى التنعني . . . الخ .

والذى يدل على أن ما ذهب إليه البصريون صحيح أنه لم يقع في كلامهم دخول اللام على اسمها إذا كان الخبر ظرفا أو حرف جر ، كما جاء ذلك في إن فدل ذلك على أنه لا يجوز دخول اللام في خبرها ، لأن مجيئه في اسمها مقدم في الرتبة على مجيئه في خبرها ، فلما لم يجوز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه .

وأمثله هذا النوع كثيرة ، واستقصاؤها وتحليلها وبيان أوجه الضعف فيها يطول ، ولكننا نكتفي بالإشارة إليها موجزين ، من ذلك قولهم بجواز :

- ١ — العطف على موضع إن قبل تمام الخبر (١) .
٢ — تقديم معمولات : عليك ، ودونك ، وعندك ، في الإغراء عليها (٢)

- ٣ — تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً (٣) .
٤ — إضافة النيف إلى العشرة (٤) .
٥ — وقوع الماضي حالاً مع قد وبدونها إذا ارتبط بالضمير (٥) .
٦ — ترخيم المضاف ويكون في آخر الاسم المضاف إليه (٦) .
٧ — نذبة النكرة والأسماء الموصولة (٧) الخ (٨) .
هذه كلها مسائل اعتمد فيها الكوفيون على روايات تلقوها عن العرب ، وجعلوها أصولاً لقواعد قامت عليها ، لأنها سلمت في رأيهم ، فوضعوها موضع الاعتبار أو ضموا إليها أقيسة لم تسلم لهم ، ولم تبرأ من العيوب والهنات .

* * *

- ٣ — البصريون يؤثرون السماع الكثير والقياس الصحيح
أما البصريون فإنهم لا يقبلون هذه الروايات على علاتها ، ولا يروعون أن يجدوا في بعض الأحيان شواهد متعددة لقاعدة معينة ، فتدفعهم كثرتها وتزاحمها إلى قبولها والتسليم بها ، ولكنهم يرجعون عليها بالدراسة والتوثيق ليتبينوا صحتها من زائفها فإذا هم في كثير من المسائل يستطيعون أن يفتندوا ما توارد

-
- (١) الإنصاف مسألة رقم ٢٣ ، والأشمونى ج ١ ص ٢٢٧ .
(٢) الإنصاف مسألة رقم ٢٧ ، والأشمونى ج ٣ ص ١٥٧ .
(٣) » » » ١٢٠ » » ٢ » ١٥٤ .
(٤) » » » ٤٢ » » ٤ » ٥٠ .
(٥) » » » ٣٢ » » ٢ » ١٤٧ .
(٦) الإنصاف مسألة رقم ٤٨ والأشمونى ج ٣ ص ١٣٣ ، والهمع ج ١ ص ١٨١ .
(٧) الإنصاف مسألة رقم ٥١ .
(٨) الإنصاف مسائل رقم ٥٢ ، ٦٣ ، ٨٠ ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ١٦ ، ١٠٨ .
والمسائل رقم : ٣٣ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٨ ، ٦٢ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ .

عليها من شواهد ، لا عن عمل وعت ، ولكن عن تعمق في البحث ،
وتفهم للموضوع ، وإذا هم يستطيعون أن يجدوا أقيسة صحيحة يستبدلونها
بالأقيسة الفاسدة ، وأساساً مطردة يضعونها بدل القواعد القاصرة ، فإذا نحوهم
أنضج ، وإذا قاعدتهم أسلم ، وإذا الفحول من العلماء لا يجدون كبير غناء
في تعرف صحيح الرأي من فاسده ، فتوضع الكتب وتساق الأدلة ، تؤيد
ما استبان وجه الحق فيه ، وتنتشر ما توارت الدلائل عليه .

فالبصريون في إجازتهم استعمال الكلمات والأساليب يعتمدون على السماع الكثير
والقياس الصحيح ، ولم يجزوا استعمال صيغة من الصيغ أو أسلوب من الأساليب
معتمدين على مجرد القياس إلا في موضعين :

أولهما : أنهم أجازوا تقديم معمول الفعل في الاستثناء فأجازوا ما طعماك
أكل إلا زيد (١) محتجين بأن « زيدا » مرفوع بالفعل والفعل متصرف فجاز
تقديم معموله ، وإن لم يسوقوا لذلك مثالا من كلام العرب .

ثانيهما : أنهم أجازوا صرف « أفعل » في التفضيل لضرورة الشعر (٢) ،
محتجين بأن الأصل في الأسماء كلها الصرف ، ويمنع الاسم من الصرف لأسباب
عارضة فإذا اضطر الشاعر رده إلى الأصل ، وساقوا أمثلة تدل على جواز صرف
ما لا ينصرف في ضرورة الشعر ، ولكنهم لم يسوقوا مثالا يدل على جواز صرف
« أفعل من » من كلام العرب .

وهم في هاتين المسألتين يقدمون بين أيديهم — كما نرى — قياسين قويين ،
يشفعان لهم في الاعتماد عليهما ، والاطمئنان إليهما .

* * *

٤ — رأى في مسائل الخلاف بين المدرستين

لست في حاجة بعد ما سقت من الأدلة ، وما عرضت له من مسائل الخلاف
إلى أن أقول : إننا رأينا علماء البصرة أكثر دقة ، وأصح أقيسة ، وأشد

حرصاً على سلامة الشواهد ، وصحة النقل ، ولقد بدا جلياً أن الحق لازمهم في أكثر المسائل التي خالفوا فيها الكوفيين ، ولكن ليس معنى هذا أن الصواب قد جانب هؤلاء مجانبه تامة ، وإلا سبق إلى الذهن الاتهام بالليل ، والرى بالهوى ، فهناك من المسائل ما وافق فيها الباحثون الكوفيين ، لأنهم رأوا أن ما صح عندهم من الشواهد كفيلاً بأن يصحح أصولهم ، وأن يسلم لهم قواعدهم ، ورأوا أن البصريين وإن كانت أقيستهم أقوى ، فشواهد الكوفيين أرجح ، فقد رأى صاحب الإنصاف أن الحق معهم في سبع مسائل هي :

١ — لولا ترفع الاسم بعدها مثل : لولا زيد لأكرمك عند الكوفيين ، وقال البصريون : يرتفع الاسم بعدها بالابتداء (١) .

٢ — لا يجوز تقديم خبر ليس عليها في رأى الكوفيين ، وقال البصريون يجوز كما جاز تقديم خبر كان (٢) .

٣ — الاسم الأول في لعل أصاية عند الكوفيين ، وقال البصريون : زائدة (٣) .

٤ — يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر عند الكوفيين ، وقال البصريون لا يجوز (٤) .

٥ — الياء والكاف من لولاي ولولاك في موضع رفع في رأى الكوفيين ، وقال البصريون : في موضع جر بلولا (٥) .

٦ — الاسم للمهم نحو : هذا وذاك ، أعرف من العلم نحو : زيد ، عند الكوفيين ، وقال البصريون : العلم أعرف من المهم (٦) .

(١) الإنصاف مسأله رقم ١٠ ، المغنى ج ١ ص ١٦٧ .

(٢) الإنصاف مسأله رقم ١٨ ، المجمع ج ١ ص ١١٧ .

(٣) الإنصاف مسأله رقم ٢٦ ، المجمع ج ١ ص ١٣٤ .

(٤) الإنصاف مسأله رقم ٧٠ ، الأشموني ج ٣ ص ٢٠٨ .

(٥) الإنصاف مسأله رقم ٩٧ . (٦) الإنصاف مسأله رقم ١٠١ .

٧ — يجوز أن تنقل حركة الحرف الأخير إلى الساكن قبله عند الوقف على الكلمة في حالة المنصب ، كما تنقل في حالتي الرفع والجر تخلصاً من التقاء الساكنين . فيقال : رأيت البكرَ بفتح الكاف في حالة نصب عند الكوفيين ، وقال البصريون : لا يجوز (١) .
وأنا أسلم لهم هذه وأزيد عليها ثلاث مسائل :

للسألة الأولى :

جواز المطف على الضمير المخفوض ، وذلك قولك : مررت بك وزيد (٢) ، وإن كان البصريون قد منعوها ، ذلك لأن ما ساقه الكوفيون من الشواهد كثير مقبول ، ولأن رد البصريين لهذه الشواهد لم يسكن قوياً مقنعاً .

١ — استدلل الكوفيون بقوله تعالى « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام (٣) » وهي قراءة حمزة من القراء السبعة ، وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة وبجى بن وثاب وطلحة والأعمش .

وقد رد البصريون هذا الاستدلال بأن الأرحام مجرورة بالقسم فلا حجة فيه ، أو بأن الأرحام مجرورة بياء مقدرة .

واكنا نقول : إن اللقاع لا يقوى ذلك إذ ليس مقام قسم ، وإنما المقصود : اتقوا الله الذي تتداعون به ، ويناشد بعضكم بعضاً باسمه ، وبالأرحام ، أى اتقوا الله الذي تستشفعون به وبالأرحام ، أو تقوون كلامكم وتؤكدونه به وبالأرحام (٤) . وبأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه .

(١) الإنصاف مسألة رقم ١٠٦ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٦٥ ، والأشمونى ج ٣ ص ٨٨ .

(٣) سورة النساء ، آية رقم : ١٠ .

(٤) في القاموس : نشد فلاناً نشداً قال له نشدتك الله ، أى سألتك بالله ، ونشدك الله

أى أنشدك بالله ، وقد ناشده مناشدة ونشاداً حلفه .

وفي لسان العرب ج ٤ : وقولهم نشدتك بالله وبالرحم معناه طلبت إليك بالله وبحق الرحم برفع نشيدى أى صوتى ونشدت فلاناً أنشده نشداً إذا قلت له : نشدتك الله أى سألتك بالله ، فإنك ذكرته بإياه فنشد أى تذكره .

- ٢ — واستدلوا أيضاً بقوله تعالى «ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن . وما يتلى عليكم^(١)» فما في موضع خفض بالعطف على الضمير في فيهن .
وقد رد البصريون الاستدلال بهذه الآية ، بأن ما معطوف على « الله » فهو في موضع رفع ، وإذا كان في موضع جر فبالعطف على « النساء » .
والجواب عن هذا أن العطف على الأقرب أولى من العطف على الأبعد إذا لم يكن هناك مانع ولا مانع هنا لكثرة الشواهد وصحتها .
- ٣ — واستدلوا كذلك بقوله تعالى « لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، والمقيمين الصلاة^(٢) » فالقيمين في موضع خفض بالعطف على السكاف في إليك أو في قبلك .
وقد رد البصريون ذلك بأن المقيمين في موضع نصب على المدح بتقدير فعل ، أو أنه مجرور بالعطف على « ما » من قوله « بما أنزل إليك » .
أما القول بالعطف على ما فبعد إذ ليس المقصود الأيمان بالمقيمين ، وإنما بما أنزل إليهم .
- ٤ — واستدلوا بقوله تعالى « وصدعن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام^(٣) » . فعطف المسجد على الضمير في به .
ورده البصريون بأنه عطف على « سبيل الله » ونجيهم بأن العطف على الأقرب أولى مع عدم للمانع ، ولا شك أن الكفر به يستوجب الصد عنه .

== وقول الأعشى :

- ربي كريم لا يكبر نعمه وإذا تنوشد في المهارق أنشدنا
قال أبو عبيدة يعني النعمان بن المنذر : إذا سئل بكتب الجوائر أعطى
وفي التهذيب لليث يقال : نشد ينشد فلان فلاناً إذا قال : نشدتك بالله والرحم . . .
وفي الحديث « نشدتك الله والرحم » . أى سألتك بالله والرحم .
(١) سورة النساء ، آية رقم : ١٢٧ .
(٢) سورة النساء ، آية رقم : ١٦٢ . (٣) سورة البقرة ، آية رقم : ٢١٧ .

٥ — واستدلوا بقوله تعالى « وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين ^(١) » . فمن في موضع خفض بالعطف على الضمير في لستم .

ورده البصريون بأن « من » في موضع نصب بالعطف على « معايش » أي جعلنا لكم المعاش والعيش والأماء .

ولكن هذا الوجه لا يمنع أن الوجه الأول أولى ، فبدل أن تكون المنة بأن بعض الناس عبيد وإماء للبعض ، مما قد يشعر باستمرار ذلك وبقائه ، تجعل الأرض مرتزقهم ومرتزق غيرهم من الناس ممن لا يرزقونهم ، ولا يستطيعون لهم ذلك .

٦ — واستدلوا بقول الشاعر :

فاليوم قدبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

« فالأيام » خفض بالعطف على الكاف في بك .

وقد رده البصريون بحمله على القسم ، ويحيل لي أن المقام لا يحتم القسم ولا يوجب ، ولكن الأقرب إلى الذهن أن المقصود : أن تصرفك معنا ، وموقفك منا لا عجب فيه ، فقد عودتنا الأيام ذلك فلم تكن دائماً عند ظننا بها ، أو رجائنا فيها ، فلم تجازنا بالخير خيراً ، ولا بالإحسان إحساناً .

٧ — واستدلوا بقول الشاعر :

تُعَلِّقُ في مثل السواري سيوفنا وما بينها والسكب غُوطٌ تقانف

« فالسكب » مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في « بينها » .

٨ — وقول الآخر :

هلا سألت بنى الجحاجم عنهم وأبى نعيم ذى اللواء المُشْحَرِق

« فأبى نعيم » معطوف على الضمير المخفوض في « عنهم » .

وقد رد البصريون الاستدلال بهذين البيتين بأن الجر على تقدير تكرير « بين » في البيت الأول و « عن » في البيت الثاني ، وحذف من الثاني لدلالة الأولى عليه ،

وقالوا : إن ذلك كثير في كلامهم ، واستدلوا بقول العرب : ما كل يضاء شحمة ولا سوداء تمر ، أى ولا كل سوداء تمر .

وقول الشاعر :

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
ولكننا نقول : إن ذلك قياس مع الفارق ، فإنه إذا تمين تقدير التكرير فيما مثلوا به لم يتعين ذلك فيما معنا ، بل عدم التقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

فقد سلمت لهم هذه القاعدة ، وصح العمل بها ، بعد ما قدموه من الشواهد الكثيرة وسقوط ما اعترض به البصريون عليهم ، أو عدم تعارضه مع ما اتجهوا إليه على فرض صحة بعض تقديرات المعارضين .

المسألة الثانية :

الفعل المضارع فى مثل : يقوم محمد ، يرتفع لتعريبه من العوامل الناصبة والجازمة^(١) ، ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه العوامل الناصبة والجازمة : فإذا دخلت عليه الناصبة دخله النصب نحو : أريد أن تقوم ، وإذا دخلت عليه الجازمة دخله الجزم نحو : لم يقم زيد . وإذا لم تدخل هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعاً ، فعلمنا أنه بدخولها دخل النصب والجزم ، ويسقطها عنه دخله الرفع .

ولكن البصريين يرون أن المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم ، وذلك من وجهين : أحدهما أن قيامه مقام الاسم عامل معنوى ، فأشبهه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه .

الثانى : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع فى أقوى أحواله ، فلما وقع فى أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى أحوال الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ، فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٧٤ ، والرضى ج ٢ ص ٢١٤ ، والهمع ج ١ ص ١٦٤ .

وردوا قول الكوفيين بأن قولهم : إنه مرفوع لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد نصب والجزم ، ولا خلاف بين التحويلين في أن الرفع قبل نصب والجزم ، ذلك لأن الرفع صفة الفاعل ، والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول ، فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل نصب ، وإذا كان قبل نصب فلأن يكون قبل الجزم من طريق الأولى ، فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع ، وحسب أن يكون فاسداً .

ولكننا نقول : إن ما ذهبتم إليه من أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي ، فأشبهه الابتداء الذي هو عامل معنوي ، فكما يوجب هذا الرفع يوجب ذلك ، أولى منه أن تقول : إن المبتدأ مرفوع — كما قلتم — بعامل معنوي هو الابتداء ، والابتداء كما تفسرون : هو التعرّي من العوامل اللفظية ، والمضارع مرفوع — كما تقول — بعامل معنوي هو التعرّي من العوامل اللفظية ، ولاشك أن الاشتراك في العامل أولى من المشابهة فيه .

وقولكم إنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فوجب أن يعطى أقوى أحوال الإعراب وهو الرفع ، مردود بأنه لو كان الوقوع موقع الاسم موجباً لرفعه ، لوجب أن يكون وقوع الماضي موقع الاسم موجباً — لا لرفعه — وإنما لإعرابه ، لأن الأصل في الأسماء الإعراب ، وقيام الفعل مقامه يوجب أن يأخذ حكمه — على ما ذهبتم إليه — فلما لم يؤثر في الماضي إعراباً لم يؤثر في المضارع رفعاً .

وقولكم إن رفعه بالتعرّي من العوامل يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد نصب والجزم ، مردود بأن العوامل — كما قلتم — نوعان : لفظية ومعنوية ، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء ، وإنما هي أمارات ودلالات ، والأمانة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده (١) .

هذا إلى أن التعرى من العوامل أسبق من وجودها فإن يقوم الفعل بنفسه مستغنياً عن العوامل اللفظية للوثرة فيه أسبق من قيامه محتاجاً لها ، متأثراً بها . فالرفع إذا أسبق من النصب والجزم ، فلا مناقضة للإجماع ولا فساد .

فقد ثبت أن الفعل المضارع يرفع إذا لم يسبقه ناصب أو جازم ، كما ينصب إذا سبقه ناصب ، ويجزم إذا سبقه جازم .

المسألة الثالثة :

أن الحُفيفة تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل^(١) .
احتج الكوفيون بالشواهد الكثيرة التي تؤيد مدعاهم ، وتحقق قاعدتهم من ذلك قوله تعالى « وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله^(٢) » . فنصب « تعبدوا » بأن مقدرة ، لأن التقدير فيه « أن لا تعبدوا إلا الله » حذف أن وأعمالها مع الحذف ، وهي قراءة عبد الله بن مسعود .
ومن ذلك قول طرفة :

ألا أيها الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى
فنصب « أحضر » لأن التقدير : أن أحضر . فحذفها وأعمالها مع الحذف ،
ويؤيد صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله « وأن أشهد اللذات » .

ومن ذلك أيضاً قول عامر بن الطفيل :
فلم أر مثلاً خباسة واجد ونهنت نفسى بعد ما كدت أفعله
فنصب « أفعله » لأن التقدير فيه « أن أفعله » .

فدل كل ذلك على أنها تعمل مع الحذف .
ولكن البصريين لم يرضهم ذلك ، ولم يقتنعوا به ، وقالوا : إنها لا يجوز إعمالها

(١) الإيضاح مسألة رقم ٧٧ . (٢) سورة البقرة ، آية رقم ٨٣ .

مع الحذف ، لأنها من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة فلا تعمل مع الحذف من غير بدل .

يدل على ذلك :

١ — أن « أن » المشددة لا تعمل مع الحذف مع أنها من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، فإن الخفيفة أولى ألا تعمل مع الحذف .
٢ — وأن « أن » الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت أن المشددة ، وإذا كان الأصل للمشبه به لا يعمل مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى ألا يعمل مع الحذف ، حتى لا يكون الفرع أقوى من الأصل .

٣ — وأن من العرب من لا يعملها مظهرة ، ويرفع ما بعدها تشبيهاً لها بما لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، كما أن ما تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، فلما أشبهتها من هذا الوجه شبهت بها في ترك العمل ، وقد روي ابن مجاهد أنه قرئ « لمن أراد أن يتم الرضاعة ^(١) » ، بالرفع .

وقال الشاعر :

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كننا لا قيتنا رشدا
أن تحملا حاجة لي خف محملها وتصنعا نعمة عندي بها ويدا
أن تقرأن على أسماء ويحكمما مني السلام وألا تشعرا أحدا
فقال : تقرأن . فلم يعملها تشبيهاً لها بما .

وردوا شواهد الكوفيين بأن قراءة « لا تعبدوا » شاذة ، ولا حجة فيها لأن « تعبدوا » مجزوم بلا ، لأن المراد بها النهي .

وقالوا : إن الرواية الصحيحة في « أحضر » الرفع ، وعلى فرض صحة رواية النصب فهو محمول على التوهم ، أي أنه توهم أنه أنى بأن نصب على طريق القلط . واستدلوا على جواز التوهم وأثره في قول العرب ، بقول الأخوص اليربوعي ^(٢) :

(١) سورة البقرة ، آية رقم : ٢٣٣ .

(٢) هو يزيد بن عمرو بن قيس اليربوعي النخعي ، وهو شاعر فارس ، خزائن الأدب

مشائيم ليسوا بمصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها
فجر « ناعب » توها منه أنه قال : ليسوا بمصلحين ، فمطف عليه بالجر .
ويقول صرمة الأنصارى :

بدالى أنى لست بمدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً
فجر « سابق » توها منه أنه قال : لست بمدرك ، وهذا لأن العربى قد يتكلم
بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه ، وينحرف عن سنن
أصوله ، وذلك مما لا يحوز القياس عليه .

وقالوا : إن نصب أفعله فى قول الشاعر :

بعد ما كدت أفعله

إما أن يحمل على طريق التوهم والغلط ، كأنه توهم أنه قال : كدت أن أفعله ،
لأنهم قد يستعملونها مع كاد فى ضرورة الشعر ، لافى اختيار الكلام ، وإما أن
يحمل على أنه أراد « بعد ما كدت أفعله » يعنى الحصلة ، فحذف الألف ، وألقى
فتحة الهاء على ما قبلها .

وللرد على البصريين تقول : أما قولكم : إن الشاعر أراد : بعدما ما كدت
أفعله . فقد كفانا مؤنة الرد عليه الأنبارى إذ يضعف هذا الرأى بأنه يحتمل أن
يكون التقدير : أفعله بنون التأكيد الخفيفة فحذفت النون وبقيت اللام مفتوحة .

وأما قولكم : إنه توهم أنه قال : كدت أن أفعله . فاحتمال واه ضعيف ، لأنكم
تقولون : إن أن لا تستعمل مع كاد إلا قليلا فى ضرورة الشعر ، فمجبىء أن بعد كاد
لا يسبق إلى الذهن ، وإعما يسبق إليه الكثير الغالب الجارى على الألسنة الكثير
الاستعمال ، أما أن يتوهم أنه جاء بها مع أن الإتيان بها شاذ قليل ، فاحتمال شاذ قليل
لا يعول عليه .

أما قولكم : إن أحضر منصوب على التوهم ، واستدللكم على وروده فى لسان
العربى ، فما استدللتم به يجوز فيه التوهم لبعده المسافة بين المعطوف والمعطوف عليه ،

فإلى إلى يصل إلى العطوف يصح أن يكون قد نسي ما قال فتوهم أو أوهم أنه قال شيئاً آخر ، أما أن يقع التوهم في الكلمة نفسها فاحتمال بعيد جدير بالنظر .

وأما قولكم : إن قراءة « تعبدوا » شاذة ، مع أنها قراءة عبد الله بن سمود وإذا لم يكن قد سمعها من الرسول — وهو احتمال ضعيف — فهو عربى يحتاج به ، مسلم يوثق بقوله فيما ينطق به لسانه ، أو يرويه عن العرب ، فما بالك بما يقرؤه في القرآن الكريم ؟ .

وقولكم : إن « تعبدوا » مع شذوذ الرواية مجزوم لا منصوب ، تكلف في التأويل وتعمل للتخريج ، فبعد أن سلمتم بأن الأصل أن يكون مرفوعاً ، وأن تكون لا نافية كما يقضى بذلك السياق — فحكمتم بشذوذ قراءة الجزم — أيتم إلا أن تكون القراءة الشاذة — في قولكم — لها تخريج شاذ لا يعين عليه مساق الكلام ، فلتم بأن الفعل مجزوم ولا ناهية ، مع أن الأصل أن أقول : أخذت ميثاقتك على أن تفعل كذا ، أو أخذت ميثاقتك تفعل كذا ، لا أن أقول : أخذت ميثاقتك آمرك بفعل كذا ، أو أنهاك عن فعله ، فالذهاب إلى الجزم فيه إبعاد وتكلف .

وأما ما استدللتم به على ضعف عملها من أن بعض العرب يهملها حملاً على ما مع وجودها في الكلام ، فمن الجائز أن يكون ما استدللتم به من قبل « أن » المحففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن ، والجملة المرفوعة خبرها .

وعلى فرض جواز إهملها عند البعض فلا يمنع ذلك عملها ، لأننا نجد من الأفعال المتعدية ما يضمن معنى فعل لازم ، فلا يطلب للفعل في حالة تضمينه معنى فعل لازم ، ولا يمنع هذا من أن يكون تام التصرف ، كامل الأحكام إذا ما استعمل استعماله الوضعي ، وإذا قيل إن ذلك جائز في الأفعال لتسكنها وقوتها فإننا نقول : إن أن لكثرة دورانها على الألسنة ، واستعمالها في اللغة ، ولأنها أم الباب ، وأصل النواصب كان لها من الحكم ما ليس لغيرها ، فاختصت بالعمل محذوفة دون سائر أخواتها .

أما قولكم : إن أنّ المشددة لا تعمل مع الحذف مع أنها من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، فإنّ الحقيقة أولى ألا تعمل مع الحذف . فقد نقضتم أنتم ذلك بأن جعلتموها تعمل مع الحذف بعد الفاء والواو وأو واللام وحتى ، وتعليبكم هذا العمل بأن هذه الأحرف دالة عليها فنزلت منزلة ما لم يحذف ، تعليل ضعيف مردود ، لأن أنّ المشددة لا تعمل محذوفة سواء أ كان هناك دليل يدل عليها أم لم يكن ، فقد لزمكم ما حاولتم الخروج منه ، وهو أن يكون الضعيف — في رأيكم — أقوى عملاً من القوى •

وقولكم : إن أنّ الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت أنّ المشددة ، دعوى تدعونها ، ولا حاجة إليها ، وإنما وجدتم أنّ المشددة تعمل في الأسماء ، وأنّ الخفيفة تعمل في الأفعال ، كما وجدتم غيرها من العوامل والأدوات ، وأعتقد كما قلت من قبل أن هذا بحث فيما وراء ما قالت العرب ، ليس فيه كبير فائدة ، بل قد يكون في الاندفاع فيه إكثار من القيود ، وإفراط في التضيق ، وإقامة لكثير من الحواجز والسدود •

هذه مسائل ثلاث رجحت فيها جانب الكوفيين على البصريين ، حين رأيتم الصواب معهم ، والشواهد تؤيدهم ، وسلمت بقية المسائل بعد ذلك للبصريين ، إلا مظاهر فيه تناقضهم في طرد أصولهم كما سيتضح فيما يأتي بعد ذلك من أبواب •

الأصول النحوية بين البصريين والكوفيين

أ — بعض الأصول المشتركة بين البصريين والكوفيين

ولعلنا الآن بعد أن عرضنا لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ورأينا فيها رأينا ، وذكرونا عرضا بعض أقيستهم وأصولهم ، في حاجة إلى أن نقف على بعض هذه الأقيسية والأصول ، حتى تتضح لنا اتجاهاتهم اللغوية ، وحتى تستبين لنا غاياتهم وأهدافهم العقلية ، فمن أصولهم المشتركة .

* * *

١ — لا يجوز الجمع بين العوض والعوض :

وقد استدلل المصريون بهذا الأصل على أن واو رب ليست هي العاملة وإنما العمل لرب (١) بدليل أنه يحسن ظهورها معها ، ولو كانت عوضا عنها ما جاز ظهورها معها .

وجملوا دليلا على ذلك أن واو القسم لما كانت عوضا عن الباء لم يحز أن يجمع بينهما ، فلا يقال : وبالله لأفعلن . على أن يكونا حرفي قسم ، وكذلك التاء لما كانت عوضا عن الواو لم يحز أن يجمع بينهما ، فلا يقال : وتالله ، على أن يكونا حرفي قسم . وأما قوله تعالى : « وتالله لأكيدن أصنامكم » (٢) « فالواو فيه واو عطف ، وليست واو قسم ، فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء المقسم .

كما أجازوا حذف حرف القسم إذا عوض عنه بألف الاستفهام ، أوها التنبيه نحو : آله ما فعل ؟ وها الله ما فعلت (٣) . لأن ألف الاستفهام وها ، صارتا

(١) الإنصاف ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، الرضى ج ٢ ص ٣١٠ ، الأشموني ج ٢ ص ١٧٦ ،

الغنى ج ١ ص ٥٥ .

(٢) سورة الأنبياء ، آية رقم : ٥٧ . (٣) الإنصاف ص ٢٤١ .

(م ١٢ — مدرسة البصرة)

عوضا عن حرف القسم ، والذي يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم ، فلا يقال : أو الله ؟ ولا : ها والله .

واستنادا إلى هذا الأصل أيضا قالوا : إنه لا يجوز إظهار أن بعد كي وحق^(١) ، لأنهما صارتا بدلا من اللفظ بأن ، كما صارت « ما » بدلا عن الفعل في قولهم : أما أنت منطلقا انطلقت معك . والتقدير : أن كنت منطلقا انطلقت معك . فمحذوف : كان ، وجعلت « ما » عوضا عنه ، فلا يجوز أن تظهر « أن » بعد كي وحق ، كما لا يجوز أن يظهر الفعل بعد ما .

كما استدل السكوفيين بهذا الأصل على أن الميم المشددة في « اللهم » ليست عوضا عن « يا » التي للتنبيه في النداء^(٢) ، لأنها لو كانت عوضا عنها مآجاز الجمع بينهما في قول الشاعر :

إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهم
وقول الآخر :

وما عليك أن تقولي كلما صليب أو سبحت يا اللهم ما
أردد علينا شيخنا مسلما

وقول الآخر :

غفرت أو عذبت يا اللهم

ولو كانت عوضا عن يا ما جاز أن يجمع بينهما .

والبصريون - وإن كانوا يوافقون على أنه لا يجمع بين العوض والعوض - قالوا : إن هذا الشعر لا يعرف قائله فلا يكون حجة ، وعلى فرض صحته فقد جاز الجمع بينهما لضرورة الشعر ، وسهل الجمع بينهما أن العوض في آخر الاسم ، والعوض في أوله يدل على ذلك قول الشاعر :

(١) الإنصاف ص ٣٤٢ .

(٢) الإنصاف ص ٢١٣ ، ٢١٤ ، الأشموقي ج ٣ ص ١١٢ .

هما نقشا في في من فويهما على النابج العاوى أشد رجام
 جتمع بين الميم والواو وهى عوض منها لضرورة الشعر .

واستدل السكوفيون أيضا بهذا الأصل على أن « لولا » ترفع الاسم بعدها ،
 لأنها نائبة عن الفعل الذى لو ظهر لرفع الاسم (١) لأن التقدير فى : لولا زيد
 لأكرمك ، لو لم ينعنى زيد من إكرامك لأكرمك ، إلا أنهم حذفوا الفعل
 تخفيفاً ، وزادوا لا على لو ، كما أن قولهم : أما أنت منطلقا انطلقت معك ، تقديره :
 أن كنت منطلقا انطلقت معك ، فحذف الفعل ، وزيدت « ما » عوضاً عن الفعل ،
 كما كانت الألف فى اليماني عوضاً عن إحدى ياءى النسب .

كذلك « ما » فى قولهم : إما لا فافعل ، عوض من الفعل والتقدير : إن لم تفعل
 ما يلزمك فافعل هذا . ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال وزيدت ما ، والذى يدل
 على أنها صارت عوضاً من الفعل جواز إمالتها لأن الأصل فى الحروف ألا تدخلها
 الأمانة .

فلما لم يحجز أن يجمع بين العوض والعوض فى شيء من هذا ، ولم يحجز ذكر الفعل
 مع لولا دل ذلك على أنها نائبة عن الفعل ، وعاملة عمله .

٢ — الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً :

وبهذا الأصل استدل البصريون على أن « لولا » ليست رافعة للاسم بعدها ،
 وأنه يرتفع بالابتداء (٢) ، لأن لولا لا تختص بالاسم دون الفعل فإنها قد تدخل على
 الفعل ، كما تدخل على الاسم ، يدل على ذلك قول الشاعر :

قالت أمامة لما جئت زائرها هلا رميت ببعض الأسهم السود

(١) الإنصاف ص ٥٢ ، ٥٣ ، الرضى ج ١ ص ٩٣ ، المغنى مع حاشية أمير

ج ١ ص ٣٦٧ .

(٢) الإنصاف ص ٥٢ ، ٥٣ ، الرضى ج ١ ص ٩٣ ، المغنى مع حاشية الأمير

ج ١ ص ٣٦٧ .

لا در درك إني قد رميتهم لولا حدثت ولا عذرى لمحدود
فأدخل «لولا» على الفعل ، فدل على أنها لا تختص . فوجب ألا تكون عاملة .
وقدر الكوفيون ذلك بأنها مختصة بالاسم ، وأن لو التى فى البيت ليست مركبة
مع لا كما هى مركبة معها فى قولك : لولا زيد لأكرمك . وإنما « لو » حرف باقى
على أصله من الدلالة على امتناع شىء لامتناع غيره ، ولا معها بمعنى لم ، لأن « لا »
مع الماضى بمنزلة « لم » مع المستقبل ، فسكانه قال : قد رميتهم لو لم أحد . وهذا
كقوله تعالى « فلا اقتحم العقبة » . « فلولاً » هذه ليست « لولا » التى وقع فيها
الخلاف ، فدل ذلك على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال ، فوجب أن تكون عاملة .
واستناداً إليه أيضاً قال الكوفيون : إن « ما » فى لغة أهل الحجاز لا تعمل
فى الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض (١) ، ذلك لأن الأصل فى « ما »
عندهم ألا تكون عاملة ألبتة ، لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً بحرف
الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها ،
وإذا كان غير مختص وجب ألا يعمل كحرف الاستفهام وحرف العطف ، لأنه
تارة يدخل على الاسم نحو : ما زيد قائم ، وتارة يدخل على الفعل نحو : ما يقوم
زيد ، فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل ، وجب ألا تعمل ، ولهذا أهملها
التيميون وهو القياس .

ولما كانت حروف العطف غير مختصة ، قال البصريون (٢) : إن « واو » رب
لا تعمل ، وإنما العمل لرب مقدرة ، لأن حرف العطف غير مختص ، فوجب ألا يكون
عاملاً ، فيجب أن يكون العامل رب مقدرة .
كما قالوا (٣) إن حتى حرف جر ، والفعل بعدها منصوب بتقدير أن ، والاسم

(١) الإنصاف ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، حاشية الصبان ج ١ ص ٢٠٠ .

(٢) الإنصاف ص ٢٣١ ، ٢٣٢ ، المغنى ج ٢ ص ٥٥ ، الأشمونى ج ٢ ص ١٧٦ .

(٣) الإنصاف ص ٣٤٨ ، ٣٥٠ وتراجع أيضاً ص ٣٢٤ — ٣٢٦ ، ص ١٦٨ —

١٦٩ ، الرضى ج ٢ ص ٢٢٣ ، المغنى ج ١ ص ١٩٤ .

بعدها مجرور بها ، وذلك لأنها عندهم من عوامل الأسماء وإذا كانت كذلك فلا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال ، وإذا كانت عوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل للأفعال ، وجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير « أن » وإنما وجب تقديرها دون غيرها ، لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يدخل عليه حرف الجر ، وهى أم الحروف الناصبة للفعل ، فلهذا كان تقديرها أولى من تقدير غيرها .

والذى يدل على أن الفعل بعد حتى منصوب بتقدير « أن » لاها نفسها ، قول الشاعر :

داويت عين أبى الدهيق بمطله حتى للصيف ويغدو القعدان

فالصيف مجرور بحتى ، ويغلو عطف عليه ، فلو كانت حتى هى الناصبة ، لوجب ألا يجيء الفعل ها هنا منصوباً بعد مجيء الجر ، لأن حتى لا تكون فى موضع واحد جارة ناصبة ، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه ، فإذا لم يكن قبل « يغلو » فعل منصوب ، وكان قبله اسم مجرور ، علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجزوراً ، وإذا وجب الجر لما بعد الواو ، وجب أن يكون « يغلو » منصوباً بتقدير « أن » لأن « أن » مع الفعل بمنزلة الاسم .

٣ - الفروع تنعطف دائماً عن درجة الأصول :

ولهذا قال البصريون (١) إن الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : هندزيد ضاربتة هى ، يجب إبرازه ، وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل فى تحمل الضمير ، إذ كانت الأسماء لا أصل لها فى تحمل الضمير ، وإنما يضمّر فيما شابه منها الفعل ، كاسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وما أشبه ذلك ، ولا شك أن المشبه بالشئ يكون أضعف منه فى ذلك الشئ ، فلو قلنا : إنه يتحمل الضمير فى كل حالة — إذا جرى على من هو له ، وإذا جرى على غير من هو له — لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز .

(١) الإنصاف من ٤٥ - ٤٦ ، الأشمونى ج ١ ص ١٦٣ .

وقال الكوفيون (١) : إنَّ وإنَّ وأخواتها لا ترفع الخبر ، وذلك للإجماع على أن الأصل في هذه الأحرف ألا تنصب الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه ، فينبغي ألا تعمل في الخبر جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول ، لأنها لو عملناها عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لا يجوز ، فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها ، يدل على ذلك أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدء به ، كقول الشاعر :

لا تتركني فيهم شطيراً إلى إذن أهلك أو أطيراً

فنصب بإذن ، فدل على ما قلناه .

ولكن البصريين قالوا : إنها لما كان شبهها بالفعل قويا عملت عمله ، ولكن لما كانت فرعاً في العمل على الفعل قدم منصوبها على الرفوع حتى يكون الفرع للفرع ، ولم يجوز تقديم المرفوع أو المنصوب كما جاز ذلك في الفعل ، لئلا يجرى مجراه ، فيسوى الفرع بالأصل ، وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل ، لأن الأصل أن يذكر الفاعل عقب الفعل قبل ذكر المفعول ، فلما قدم المنصوب وآخر المرفوع حصلت مخالفة هذه الأحرف للفعل ، وانحطاطها عن رتبة ، وأولوا ما استدل به الكوفيون .

واعتباراً لهذا الأصل قال البصريون (٢) : إن معمولات : عليك ودونك وعندك في الإغراء لا يجوز تقديمها عليها ، لأن هذه الألفاظ فرع في العمل على الفعل ، لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه ، فينبغي ألا تصرف تصرفه فوجب ألا يجوز تقديم معمولاتها عليها . وصار هذا كالحال لا يجوز تقديمها إذا كان العامل فيها غير فعل ، وذلك حتى لا يسوى بين الأصل والفرع وهو غير جائز ، لانحطاط درجة الفروع .

(١) الإنصاف ص ١١٥ — ١١٨ ، الرضى ج ١ ص ٦٩ .

(٢) الإنصاف ص ١٤٠ ، ١٤١ ، المهمم ج ٢ ص ١٠٥ ، الأشمونى ج ٣ ص ١٥٧ .

ولهذا الأصل أيضا كان عمل « لا » دون عمل « إن » ^(١) فلا لا تعمل إلا في النكرة ، وإن تعمل في النكرة وفي العرفة و « لا » تتركب مع الاسم لضعفها و « إن » لا تتركب لقوتها ، و « لا » لا يفصل بينها وبين اسمها بالظرف والجار والمجرور ، وإن تعمل في الاسم مع الفصل بينها وبينها بهما .

وقال البصريون كذلك ^(٢) : « أن » الخفيفة لا تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل ، ذلك لأنها حرف نصب من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة فينبغي ألا تعمل مع الحذف ، وأن الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت أن المشددة ، وأن المشددة من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، ولما كانت أن المشددة لا تنصب مع الحذف ، فإن الخفيفة أولى ألا تنصب مع الحذف ، لئلا يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز .

ولما كان للأصل ميزة على فرعه قال الكوفيون ^(٣) : إنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك : إن زيد أتاني آتته ، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .
وقال البصريون : إنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إن أتاني زيد .
ذلك لأن « إن » هي الأصل في باب الجزاء فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها ، إما بتقدير فعل مع الفعل الماضي خاصة كما يقول البصريون ، وإما على أنه مرفوع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل كما يقول الكوفيون .
وإنما حاز ذلك معها دون غيرها من أخواتها ، لأنها الأصل ، وتلك الأسماء والظروف فرع عليها ، والأصل يتصرف مالا يتصرف الفرع ، شأنها في ذلك شأن همزة الاستفهام التي لها لأصالتها ما ليس لغيرها من أدوات الاستفهام .

(١) الإنصاف ص ٢٢٨ ، الرضى ج ١ ص ٢٢٧ ، الأشموني مع الحاشية ج ٢ ص ٣٠٣ .

(٢) الإنصاف ص ٣٢٧ — ٣٢٨ .

(٣) الإنصاف ص ٣٥٩ — ٣٦٠ ، الرضى ج ٢ ص ٢٣٧ .

٤ — الأضعف لا يعمل عمل الأقوى :

ولذا قال الكوفيون (١) : إن « ما » في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الحذف ، ذلك لأن القياس في « ما » ألا تكون عاملة ألبة ، لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب ألا تعمل ، ولهذا كانت مهملة في لغة بني تميم ، وإنما عملها الحجازيون لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى ، وهو شبه ضعيف ، فلم تقو على العمل في الخبر كما عملت ليس ، لأن ليس فعل ، وما حرف ، والحرف أضعف من الفعل ، فبطل أن يكون منصوباً بما ، ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الحذف ، لأن الأصل : ما زيد بقائم فلما حذف حرف الحذف ، وجب أن يكون منصوباً .

وقال البصريون : إن شبهها بليس أوجب لها أن تعمل عملها ، على أنا عملنا بمقتضى هذا الضعف ، فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء ، أو إذا فصل بينها وبين معمولها بإن الحقيقة ، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع .

ولما كان الأضعف لا يعمل عمل الأقوى قال البصريون (٢) : إنه لا يجوز المجازاة بكيف ، لأنها نقصت عن سائر أخواتها ، لأن جوابها لا يكون إلا نكرة ، لأنها سؤال عن الحال ، والحال لا تكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تارة تجاب بالعرفه وتارة تجاب بالنكرة ، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة . ولأنها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير كما يكون ذلك في من وما وأى ومهما ، فلما قصرت عن ذلك في نظائرها ، ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة .

(١) الإنصاف ص ١٠٧ ، ١٠٩ ، حاشية : الصبان ج ١ ص ٢٠٠ ، المع

ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) الإنصاف ص ٣٧٥ ، الأشموني ج ٤ ص ٩ .

٥ — اجتماع عاملين على معمول محال :

ولهذا قال البصريون (١) : إنه لا يجوز العطف على موضع إن قبل تمام الخبر ، وذلك أنك إذا قلت : إنك وزيد قائمان ، وجب أن يكون « زيد » مرفوعاً بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملاً في خبر « زيد » ، وتكون « إن » عاملة في خبر السكاف ، وقد اجتمعا في لفظ واحد . فلو قلنا : إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر ، لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال .

ومن هنا أيضاً كانت إجازتهم العطف على موضع لا قبل تمام الخبر لأن « لا » لا تعمل في الخبر عند أهل التحقيق والنظر (٢) .

وقال السكوفيون (٣) : إنه يجوز العطف على موضع « إن » قبل تمام الخبر ، وذلك لأننا أجمعنا على أنه يجوز العطف على موضع « لا » قبل تمام الخبر نحو : لا رجل وإمرأة أفضل منك . فكذلك مع إن .

وللاجماع على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر لأنه لا فرق بينهما عندنا .

ولأنه قد عرف من مذهبنا أن « إن » لا تعمل في الخبر لضعفها وإنما يرتفع الخبر بما كان يرتفع به قبل دخولها ، وإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها فلا إحالة إذاً ، لأنه إنما كانت المسألة تفسد لو قلنا : إن « إن » هي العاملة في الخبر ، فيجتمع عاملان فيكون محالاً ، ونحن لا نذهب إلى ذلك ، فصح ما ذهبنا إليه .

(١) الإنصاف ص ١١٩ — ١٢٠ ، الأشموني ج ١ ص ٢٢٧ .

(٢) الإنصاف ص ٢٢٨ ، الوضئ ج ١ ص ٢٤٣ ، المغنى ج ١ ص ٣٣٥ .

(٣) الإنصاف ص ١١٩ — ١٢٠ ، الأشموني ج ١ ص ٢٢٧ .

وذهب الكوفيون (١) : إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وذلك نحو قولك : أمامك زيد ، وفي الدار عمرو .

وقال البصريون : إن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع الاسم بالابتداء . ذلك لأنه قد تعرى من العوامل اللفظية وهو معنى الابتداء .

فلو قدر هنا عامل لم يكن إلا الظرف وهو لا يصلح أن يكون عاملاً لوجهين : أحدهما أن الأصل في الظرف ألا يعمل ، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، ولو كان ها هنا عاملاً لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول : إن أمامك زيداً ، وظننت خلفك عمرأ ، لأن عاملاً لا يدخل على عامل ، ولو كان الظرف رافعاً لزيد لما جاز ذلك ، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويبتطل عمله ، فلما تعداه إلى الاسم كما قال تعالى « إن لدينا أنكالا وججيا (٢) » ، ولم يرد عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب ، دل على ما قلناه .

ولما اعترض الكوفيون على قولهم : « إن العامل يتعداه إلى الاسم بعده » بأن المحل اجتمع فيه نصبان : نصب المحل في نفسه ، ونصب العامل ففاض أحدهما إلى زيد فنصبه ، قال البصريون : إن هذا باطل ، لأنه يؤدي إلى أن يجوز نصب الاسم من وجهين ، وذلك غير جائز ألا ترى أنك إذا قلت : أكرمت زيداً وأعطيت عمرأ العاقلين ، لم يجوز أن تنصبه على الوصف ، لأنك تجعله منصوباً من وجهين ، وذلك لا يجوز ، فكذا هنا .

وثانيتها أنه لو كان عاملاً لوجب أن يرفع به الاسم في قولك : بك زيد مأخوذ ، ولا يجوز ذلك بالإجماع .

* * *

(١) الإنصاف ص ٣٨ — ٤١ ، الرضى ج ١ ص ٨٤ ، المغنى ج ٢ ص ١٢٧ .

(٢) سورة المزمل ، آية رقم : ١٢ .

(ب) من أصول الكوفيين :

١ — كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج على الأصل :

من ذلك قولهم^(١) : إن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها سوف ، وذلك لأن سوف كثر استعمالها في كلامهم ، وجريها على ألسنتهم ، وهم أبداً يحذفون لكثرة الاستعمال ، كقولهم : لا أدري ، ولم أبال ، ولم يك ، وخذ وكل ، وأشياء ذلك . والأصل : لا أدري ، ولم أبال ، ولم يكن ، واؤخذ واؤكل ، فحذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال .

والذي يدل على ذلك أنه قد صحح عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل : سوف أفعل فحذفوا الفاء ، ومنهم من قال : سوف أفعل ، فحذفوا الواو . وإذا جاز أن يحذفوا الواو تارة ، والفاء أخرى لكثرة الاستعمال ، جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال .

يؤيد ذلك في رأيهم أن السين تدل على ما تدل عليه سوف من الاستقبال ، فلما أشبهتها في اللفظ والمعنى ، دل على أنها مأخوذة منها ، وأنها فرع عليها .

وقال البصريون : إن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ، على أن الحذف لو وجد كثيراً في غير الحرف من الاسم والفعل ، ، قلما يوجد في الحرف ، وإن وجد الحذف في الحرف في بعض المواضع ، فهو على خلاف القياس فلا يجعل أصلاً يقاس عليه .

ورجوعاً إلى هذا الأصل قال الكوفيون^(٢) : إن الأصل في همزة «أين» أن تكون همزة قطع لأنه جمع يمين ، إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل .

(١) الإنصاف ص ٣٧٧ — ٣٧٨ ، المغني ج ١ ص ٢١٢ .

(٢) الإنصاف ص ٢٤٧ — ٢٤٨ ، المغني ج ١ ص ١٦٠ ، الأشموني

وقال البصريون : إن « عين » اسم مفرد مشتق من العين ، وهمزته همزة وصل
 وكان القياس يقتضى أن تكون مكسورة ، ولكنها جاءت مفتوحة لأنهم لما كثر
 استعماله في كلامهم ، فتحوا فيه الهمزة لأنها أخف من الكسرة ، كما فتحوا الهمزة
 التي تدخل على لام التعريف ، وإن كان الأصل فيها الكسر لكثرة الاستعمال .
 ولكنهم لا يجعلون ذلك أصلاً يقاس عليه .

وقال السكوفيون^(١) : إنه يجوز حذف الألف من المقصور ، والألف والهمزة
 من الممدود عند تثنيتهما لطول اللفظ ، وكثرة الحروف ، المؤديين إلى الثقل فهم
 يحذفون منهما لكثرة حروفهما ، كما يحذفون لكثرة الاستعمال .

ولما قال السكوفيون^(٢) : إنه يجوز الحذف في القسم بإضمار حرف الحذف من
 غير عوض ، وكان مما استدلوا به قول العرب : الله لأفعلن . رد البصريون الاستدلال
 به ، بأنه إنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة استعماله ،
 كما جاز دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غيره من الأسماء لكثرة
 الاستعمال ، ويدل على ذلك أن هذا الاسم يختص بما لا يكون في غيره ، ألا ترى
 أنه يختص بالثناء كقوله تعالى « وتالله لأكيدن أصنامكم » ، وإن كان لا يجوز
 دخول التاء في غيره .

ولما قالوا^(٣) : إنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام ، واستدلوا ضمن ما استدلوا
 به ، بقول العرب : يا الله . كان مما رد البصريون به كلامهم أن هذه الكلمة كثر
 استعمالها في كلامهم ، فلا يقاس عليها غيرها .

٢ — الخلاف يعمل النصب :

ولذلك قال السكوفيون^(٤) : إن الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ انتصب على الخلاف
 نحو : زيد أمامك ، وما أشبه ذلك . ذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ

(١) الإنصاف ص ٤٤٩ — ٤٥٠ ، الأشمونى ج ١ ص ٨٣ .

(٢) الإنصاف ص ٢٢١ .

(٣) الإنصاف ص ٢١١ ، الأشمونى ج ٣ ص ٢١١ .

(٤) الإنصاف ص ١٥٢ — ١٥٤ ، المعنى ج ٢ ص ١١٨ ، الرضى ج ١ ص ٨٣ .

ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم . كان « قائم » فى المعنى هو زيدا . فإذا قلت : زيد أمامك . لم يكن « أمامك » فى المعنى هو زيدا ، فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما .

وقد رد البصريون ذلك ، بأنه لو كان الموجب لنصب الظرف مخالفته للمبتدأ ، لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً ، لأن المبتدأ مخالف للظرف ، كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ، لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد ، وإنما يكون من اثنين فصاعداً ، فكان ينبغى أن يقال : زيدا أمامك . وما أشبه ذلك فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه .

وقال الكوفيون^(١) : إن المفعول معه منصوب على الخلاف كذلك ، وذلك لأنه إذا قال : استوى الماء والخشبة . لم يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن فى : جاء زيد وعمرو ، فقد خالف الثانى الأول ، فأنصب على الخلاف .

قالوا : والذى يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه ، أن نحو : استوى ، وجاء ، فعل لازم والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وقد رد البصريون ذلك بالعطف الذى يخالف بين المعنيين نحو قولك : ما قام زيد لكن عمرو . فما بعد لكن يخالف ما قبلها وليس بمنصوب ، فإن « لكن » يلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها على كل حال ، سواء لزمت العطف فى النفي عندنا ، أو جاز العطف بها فى الإيجاب عندكم ، فلو كان كما زعمتم لوجب ألا يكون ما بعدها إلا منصوباً لمخالفته الأول ، وإذا كان الخلاف ليس موجباً

(١) الإنصاف ص ١٥٥ - ١٥٨ ، الهمم ج ١ ص ٢١٩ ، الرضى ج ١ ص ١٧٨ ،
الأشمونى ج ٢ ص ١٠٣ .

للنصب مع لكن وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفا لما قبله ، فلائن لا يكون موجبا للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها من طريق الأولى .

وكذلك أيضاً يبطل بلا في قولك : قام زيد لا عمرو . لأن ما بعد لا يخالف ما قبلها كلسكن ، وليس بمنصوب ، فدل على أن الخلاف لا يكون موجبا للنصب . وتطبيقا لهذه القاعدة قالوا^(١) : إن الفعل المضارع في نحو قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، منصوب على الصرف^(٢) ، ذلك لأن الثاني مخالف للأول ، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه ، فلا يقال : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ، وأن المراد بقولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، يجزم الأول ونصب الثاني ، النهى عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين ، فلو طعم كل واحد منهما منفردا ما كان مرتكباً للنهى . ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعاً ، فيكون المراد النهى عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين ، فلو طعم كل واحد منهما منفردا عن الآخر أو معه ، لكان مرتكباً للنهى ، لأن الثاني موافق للأول في النهى لا مخالف له . بخلاف ما معنا فإن الثاني مخالف للأول ، فلما كان مخالفاً له ، ومصرفاً عنه ، صارت مخالفته للأول ، وصرفه عنه ناصباً له ، وصار هذا كما قلنا في الظروف نحو : زيد عندك . وفي المفعول معه نحو : لو ترك زيد والأسد لأكله . فكلما كان الخلاف يوجب النصب هناك ، فكذلك هنا .

وقالوا أيضاً^(٣) : إن الفعل المضارع بعد إلقاء في جواب الستة الأشياء — التي هي : الأمر والنهى والنفي والاستفهام والتعنى والعرض — ينتصب بالخلاف ، ذلك لأن الجواب مخالف لما قبله ، لأن ما قبله أمر أو نهى... إلخ ألا ترى أنك

(١) الإنصاف ص ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٢) يقصد الكوفون بالصرف المخالفة ، أى أن الثاني مخالف للأول ومصرف عنه .

(٣) الإنصاف ص ٣٢٥ - ٣٢٦ .

إذا قلت : إيتنا فنكرمك ، لم يكن الجواب أمرا ، فإذا قلت : لا تنقطع عنا
فنجفوك ، لم يكن الجواب نهياً . . . إلخ ، فلما لم يكن الجواب شيئا من هذه الأشياء
كان مخالفا لما قبله ، وإذا كان مخالفا لما قبله ، وجب أن يكون منصوبا على الخلاف على ما بينا .
ولم يرض البصريون هذين كما لم يرضوا سابقيهما .

٣ — كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة :

ولذلك قالوا ^(١) : إن الفعل الماضى يجوز أن يقع حالا ، وذلك لحبيته في القرآن
الكریم ، وفي أساليب العرب ، قال تعالى « أو جاءكم حصرت صدورهم » ^(٢) ،
وتقديره ، حصرة صدورهم ، وبها قرأ الحسن البصرى ويعقوب الحضرمى
والفضل عن عاصم .

وقال أبو صخر الهذلى :

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
« قبله » في موضع الحال .

وكما جاز في مثل : مررت برجل قاعد ، أن تجعلها حالا من المعرفة فتقول :
مررت بالرجل قاعدا . كذلك يجوز في الفعل الماضى الذى وقع صفة للنكرة
تحو : مررت برجل قعد ، أن يقع حالا من المعرفة فتقول : مررت بالرجل قعد ،
وما أشبه ذلك .

يدل على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقام الفعل الماضى مقام الفعل المستقبل
كما في قوله تعالى : « وإذا قال الله يا غيسى بن مريم ^(٣) » أى : إذ يقول . وإذا
جاز أن يقام الماضى مقام المستقبل ، جاز أن يقام مقام الحال .

ولم يقبل البصريون ذلك وقالوا : إن الماضى لا يصلح أن يكون حالا
لوجهين :

(١) الإنصاف ص ١٦٠ - ١٦٢ ، الأشموني ج ٢ ص ١٤٧ .

(٢) سورة النساء ، آية رقم : ٩٠ .

(٣) سورة المائدة ، آية رقم : ١١٦ .

أحدهما : أنه لا يدل على الحال فلا يقوم مقامه .
 الثانى : أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه : الآن
 أو الساعة ، وهذا لا يصلح فى الماضى ، فينبغى ألا يكون حالا ، إلا إذا كانت معه
 قد ، فإنها تقرب الماضى من الحال ، فيجوز أن يقع معها حالا وأولوا ما استدل به
 الكوفيون .

* * *

ح — من أصول البصريين :

١ — المصير إلى ما له نظير فى كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير :
 واعتقاداً على هذا الأصل قالوا (١) : « إنَّ إنَّ إذا جاءت بعدها اللام تكون
 مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها لام التأكيد ، وذلك لأننا وجدناها فى كلام العرب
 نظيراً ، وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف « إنَّ » وإن اختلفنا فى بطلان عملها مع
 التخفيف ، وقلنا : إن اللام لام التأكيد لأن لها أيضاً نظيراً فى كلام العرب ، وكون
 اللام للتأكيد فى كلامهم ممسكاً لا ينكر لكثرة ، فحكمنا على اللام بما له نظير
 فى كلامهم .

ولم يقبلوا ما قاله الكوفيون من أن « إنَّ » بمعنى ما ، واللام بمعنى إلا ،
 لأن مجيء اللام بمعنى إلا لا نظير له فى كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير أولى .
 وقالوا (٢) : « إيا » من : إياك وإياه وإياى ، هى الضمير ، والكاف والهاء
 والياء حروف لا موضع لها من الإعراب ، وذلك لأننا أجمعنا على أن أحدهما ضمير
 منفصل ، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد ، لأنه لا نظير له فى
 كلامهم ، فوجب أن تكون « إيا » هى الضمير ، ولا يصح أن تكون الكاف
 والهاء والياء هى الضمائر كما يقول الكوفيون ، لأنها لا نظير لها فى كلامهم ، والمصير
 إلى ما له نظير أولى .

(١) الإنصاف ص ٣٧٢ — ٣٧٣ ، المفتى ج ١ ص ٣٣٩ .

(٢) الإنصاف ص ٤٠٦ — ٤٠٨ ، الهمج ج ١ ص ٦١ ، الأشمونى ج ١ ص ١٠١ .

ولهذا قلنا : إن الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب ، لأنها لو كانت معربة لكان إعرابها الجر بالإضافة ، ولا سبيل إلى الإضافة هنا لأن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها ، لأن الإضافة تراد للتعريف والمضمرة في أعلى مراتب التعريف ، فلا يجوز إضافته إلى غيره .

يدل على ذلك أن علامات التنكير لا يحسن دخولها عليها ، ولكنها بها إبهام تبينه هذه الأحرف شأنها شأن « أن » في « أنت » فأن « هو الضمير » وهو مبهم والتاء تبينه ، فإن كانت مفتوحة دلت على أنه ضمير المذكر ، وإن كانت مكسورة دلت على أنه ضمير المؤنث ، فكذلك هنا ، وكما لا يجوز أن يقال : إن « أن » مضاف إلى التاء ، كذلك لا يجوز أن يقال : إن « إيا » مضاف إلى الكاف والهاء والياء ، وإذا حصلت الفائدة بهذه الأحرف لا على جهة الإضافة ، ولها نظير في كلامهم كان أولى من جعل الضمير مضافا إليها ، ولا نظير له في كلامهم .

وقالوا ^(١) : إن السين التي تدخل على الفعل المستقبل أصل بنفسها ، وردوا ما قاله الكوفيون من أن من العرب من يقول : سو أفعل ، وسف أفعل ، فيجوز أن يجمع بين حذف الفاء والواو ، بأن حذف الفاء والواو على خلاف القياس ، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف ، لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم ، فإنه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلبا للرخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود .

وتطبيقا لهذا الأصل قالوا ^(٢) : إن الأسماء الستة معربة من مكان واحد ، والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهب إليه الكوفيون — وهو أنها معربة من مكانين — أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب ، فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد ، وما ذهبوا إليه ليس له نظير في كلامهم فإنه

(١) الإنصاف ص ٣٧٧ — ٣٧٩ ، للغنى ج ١ ص ٢١٢ .

(٢) الإنصاف ص ١٢ — ١٣ ، وص ٥ — ٦ ، الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٩٦ .

(١٣م — مدرسة البصرة)

ليس في كلامهم معرب له إعرابان ، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما لا نظير له .

وقالوا (١) : إن المكنى في لولاي ولولاك في موضع جر ، لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال .

٢ — حذف مالا معنى له أولى :

ولذلك قالوا (٢) : إذا اجتمع تاءان في أول المضارع ، تاء المضاعة وتاء من بنية الكلمة ، فإن المحذوف منهما التاء الأصلية دون تاء المضارعة ، ذلك لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة ، والأصلية ما دخلت لمعنى ، فلما وجب حذف إحداها كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى .

ولم يقبلوا ما قاله الكوفيون من أن الزائد أضعف ، لأن الزائد على ضربين : زائد جاء لمعنى ، وزائد لم يجيء لمعنى ، فما جاء لمعنى لانسلم أن الأصل أقوى منه ، وما لم يجيء لمعنى الأصل أقوى منه .

والزائد هنا جاء لمعنى هو المضارعة ، فيجب أن تبقى التاء الزائدة لأن في حذفها إسقاطا لهذا المعنى الذى جاءت من أجله ، وذلك خلاف الحكمة .

والذى يدل على ذلك ثبوت التنوين في المقصور والمنقوص وحذف حرف العلة منهما لالتقاء الساكنين وإن كان أصليا ، ألا ترى أنك تقول فى المنقوص : هذا قاض ، ومررت بقاض ، والأصل : هذا قاضى ، إلا أنهم لما حذفوا الضمة والكسرة استغفلا لهما على الياء بقيت الياء ساكنة والتنوين ساكن ، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين . وبقوا التنوين لأن الياء ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى فكانت تبقية أولى . وكذلك فى المقصور تقول : هذه رحى ، والأصل رحى فلهما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقي التنوين بعدها لأن الألف ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ، فكانت تبقية أولى .

(١) الإنصاف ص ٤٠٣ .

(٢) الإنصاف ص ٣٧٩ - ٣٨١ ، الأشمونى ج ٤ ص ٢٦٣ .

ولهذا كان الواجب في تصغير منطلق ومغتسل أن يقال : مطيلق ومغيسل وكذلك التفسير نحو : مطابق ومغاسل ، بإثبات الميم ، وحذف النون من منطلق والتاء من مغتسل ، لأن الميم جاءت لمعنى هو الدلالة على اسم الفاعل ، والنون والتاء ماجاءتا للمعنى ، فكان حذفهما أولى من حذف الميم .

وكذلك القياس في كل حرفين اجتماعاً فوجب حذف أحدهما ، فإن حذف ما لم يحىء لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى .

والسر فيه أن الحرف الذى جاء لمعنى قد تنزل في الدلالة على معنى بمنزلة سائر الكلمة التى تدل على معنى بجميع حروفها ، بخلاف الحرف الذى لم يحىء لمعنى فإنه ليس فيه دلالة على معنى في نفسه ألبتة ، فكما يمتنع أن تحذف الكلمة بأسرها لشيء لا معنى له في نفسه ، فكذلك هنا يمتنع أن يحذف الحرف الذى جاء لمعنى لأجل حرف لم يحىء لمعنى .

فحذف التاء الأصلية أولى من حذف الزائدة .

ولهذا الأصل أيضاً قالوا (١) : إن السين التى تدخل على الفعل المستقبل أصل في نفسها ، ذلك لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً في نفسه ، والسين حرف يدل على معنى .

٣ — لا يجوز الجمع بين علامتى تعريف :

ولهذا الأصل قالوا (٢) : إنه لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر ولا في الدرهم في مثل : خمسة عشر درهماً ، وإنما يجوز أن يقال : الخمسة عشر درهماً ، بإدخالهما على الخمسة وحدها ، وذلك لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلاً بمنزلة اسم واحد ، وإذا كان كذلك فينبغى ألا يجمع فيه بين علامتى تعريف ، وأن تلحق العلامة الاسم الأول منهما ، لأن الثانى يتنزل بمنزلة بعض حروفه ، وكذلك عرفت ان العرب الاسم للركب ، قال ابن أحرر :

(١) الإنصاف ص ٣٧٨ ، المغنى ج ١ ص ٢١٢ .

(٢) الإنصاف ص ١٩٥ - ١٩٦ ، الأشمونى ج ١ ص ١٥٣ .

تفقاً فوقه القلْعُ السواري وجُن الحازباز به جنونا^(١)
فأدخل الألف واللام على الاسم الأول ، ولم يكررها فيقول : الحاز الباز ولم
يحك ذلك عنهم في شعر ولا في كلام .

وقالوا كذلك^(٢) : إنه لا يجوز نداء ما فيه أل ، وذلك لأن الألف واللام تفيد
التعريف ، وبإتفاد التعريف ، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان ، ولهذا لا يجوز
الجمع بين تعريف النداء وتعريف المبلية في الاسم المنادى العلم نحو : يا زيد . بل
يعرى من تعريف العلمية ، ويعرف بالنداء ، لئلا يجمع بين تعريف النداء
وتعريف العلمية .

وإذا لم يحز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية ، وأحدها بعلامة لفظية ،
والآخر ليس بعلامة لفظية ، فلائن لايجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف
واللام ، وكلاهما بعلامة لفظية من طريق الأولى .

وقالوا^(٣) : إن « إيا » من « إياك » هي الضمير ، والكاف والهاء والياء
حروف لا موضع لها من الإعراب ، وردوا قول من قال : إن « إيا » مضافة
لما بعدها ، بأن الإضافة لا سبيل إليها هنا ، لأن الإضافة تراد للتعريف ، والمضمز في
أعلى مراتب التعريف ، فلا يجوز إضافته إلى غيره ، فوجب ألا يكون لها موضع
من الأعراب .

٤ — لايجوز إضافة الشيء إلى نفسه .

ذلك لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشيء لا يعرف بنفسه ،
لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان
بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف ، إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى
اسمه ، فوجب ألا يجوز ، سواء اختلف اللفظان أو اتفقا .

(١) الحازباز : الذباب أو نيت .

(٢) الإنصاف ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ، الأشمونى ج ٣ ص ١١١ .

(٣) الإنصاف ص ٤٠٧ ، الأشمونى ج ١ ص ١٠١ ، الهمج ج ١ ص ٦١ .

ولهذا قالوا (١) : إن كلا وكلتا فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية ، ولم يوافقوا الكوفيين على أنهما مثنيان لفظاً ومعنى . ذلك أنك تضيفهما إلى التثنية فتقول : جاءني كلا أخويك ، وجاءني أخواك كلاهما . فلو كانت التثنية فيهما لفظية ، ماجازت إضافتهما إلى التثنية ، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه .

هـ — إذا ركب الحرفان بطل عمل كل واحد منهما منفرداً :

ولذلك قالوا (٢) : إن مذ ومنذ يكونان اسمين مبتدئين ويرتفع ما بعدهما على أنه خبر عنهما ، ويكونان حرفين جارين فيكون ما بعدهما مجروراً بهما .

ولم يقبلوا ما قاله الكوفيون من أن الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف ، لأنهما مركبان من « من » و « إذ » وإذ يحسن بعده الفعل ، والتقدير : ما رأيته منذ مضى يومان . وإذا كان الاسم بعدهما مخفوضاً كان الخفض بهما اعتباراً بمن ، ولهذا كان الخفض بمنذ أجود من مذ لظهور نون « من » فيها تعليلاً لمن ، والرفع بمنذ أجود لحذف نون « من » منها تعليلاً لإذ .

لم يقبل البصريون ذلك لأن الحرفين إذا ركباً بطل عمل كل واحد منهما منفرداً ، وحدث حكم آخر .

وقالوا (٣) : إن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا ، وردوا قول الفراء : إن « إلا » مركبة من إن ولا ، ثم خففت إن وأدغمت في لا ، كما ركبت لو مع لا وجعلوا حرفاً واحداً ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بإن ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا . بأن الأمر لو كان كما زعم لوجب ألا تعمل ، لأن إن الثقيلة إذا خففت بطل عملها ، وبخاصة على مذهبيكم .

وأما تشبيهه لما بلولا فحجة عليه ، لأن لو لما ركبت مع لا بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الانفراد ، وحدث لهما بالتركيب حكم آخر . وكذلك كل

(١) الإيضاف ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ، المغني ج ١ ص ٢٩٦ .

(٢) الإيضاف ص ٢٣٨ ، الأسموني ج ٢ ص ١٧٣ ، المغني ج ٢ ص ٣٣ .

(٣) الإيضاف ص ١٧١ ، الهمع ج ١ ص ٢٢٤ ، الرضى ج ١ ص ٢٠٧ .

حرفين ركب أحدهما مع الآخر فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وهو لا يقول في « إلا » كذلك بل عمل كل بعد التركيب كما كان قبل التركيب .

٦ — كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه :

ولذلك قالوا^(١) : إن « أيهم » إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة بني على الضم ، ذلك لأن القياس يقتضى أن تكون مبنية في كل حال لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول : كما بنيت « من وما » لذلك في كل حال ، إلا أنهم أعربوها حملا على نظيرها وهو بعض ، وتقيضها وهو كل ، وذلك على خلاف القياس ، فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت فردت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس .

كما أن « ما » في لغة أهل الحجاز لما كان القياس يقتضى ألا تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر ، ردت إلى ما يقتضيه القياس من بطلان عملها .

يدل على ذلك أن أيهم استعملت استعمالا لم تستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ معها ، تقول : أكرم أيهم أفضل . ولو قلت : أكرم من أفضل ، وكُل ما أطيب ، تريد من هو أفضل ، وما هو أطيب لم يحجز ، فلما خالفت أخواتها فيما ذكرناه زال تمكنها لأن كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه .

كما أن « يا الله » لما خالفت سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه .

وكذلك « ليس » لما لم تتصرف تصرف الفعل تركت على هذه الحال ، ألا ترى أن أصل لَيْسَ لَيْسَ ، مثل : صيد . وصيد يجوز فيه التخفيف فيقال : صَيْد ، ويجب في ليس التخفيف ، ولا يجوز أن يؤتى به على الأصل لأن ليس لم تتصرف تصرف الفعل ، فإنك إذا قلت : صيدت يا بعير ، وجب أن ترد الفعل إلى أصله من الكسر ، ولو قلت : لست ، لم يحجز رده إلى الأصل .

٧ — لا يجوز رد الشيء إلى غير أصل :

ولذلك قالوا (١) : إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، ذلك لأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلو أننا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل .

ورفضوا أيضاً مد المقصور في ضرورة الشعر (٢) لأن المقصور هو الأصل ، بدليل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة ، والألف لا تكون في الممدود إلا زائدة ، وأنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود ، فدل ذلك على أنه الأصل ، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل ، فلو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى أن رده إلى غير أصل ، وذلك لا يجوز .

٨ — الأصل في الأسماء ألا تعمل :

ولهذا قالوا (٣) : إن العامل في المفعول هو الفعل وحده ، وردوا قول من قال : إن العامل هو الفعل والفاعل جميعاً ، أو الفاعل وحده ، ذلك للإجماع على أن الفعل له تأثير في العمل ، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم ، والأصل في الأسماء ألا تعمل .

وقالوا (٤) : إن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، ولا يصح أن تقول : إن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر ، وإن كان قد قال بذلك بعض البصريين ، ولا أن تقول : إن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل .

٩ — يجرى الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين :

ومن أجل ذلك قالوا (٥) : إن « ما » في لغة أهل الحجاز تعمل في الخبر وهو

(١) الإنصاف ص ٢٩٦ - ٢٩٧ ، الأشموني ج ٣ ص ٢٠٨ .

(٢) الإنصاف ص ٤٤٦ ، الأشموني ج ٤ ص ٨٠ .

(٣) الإنصاف ص ٥٨ ، الرضى ج ١ ص ١١٦ ، الهمع ج ١ ص ١٦٥ .

(٤) الإنصاف ص ٣٣ ، الهمع ج ١ ص ٩٤ ، الرضى ج ١ ص ٧٨ .

(٥) الإنصاف ص ١٠٨ ، الهمع ج ١ ص ١٢٣ .

منصوب بها ، ذلك لأنها أشبهت ليس ، فوجب أن تعمل عمل ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين : أحدهما أن « ما » تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر .

والثاني : أنها تنفي ما في الحال ، كما أن ليس تنفي ما في الحال .

ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس .

فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين ، وجب أن تجرى مجراه ، لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين ، ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجرى مجراه في منع الجر والتوين فكذا هنا .

وقالوا^(١) : إن الاسم النادى التعرف المفرد مبنى على الضم ، لأنه أشبه كاف الخطاب ، وكاف الخطاب مبنية فكذلك ما أشبهها . ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيا ، كما أن كاف الخطاب مبنية .

وقالوا^(٢) : إن إنّ وأخوتها تنصب الاسم وترفع الخبر ، وذلك لأنها قوية مشابها للفعل ، لأنها أشبهته لفظا ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه : أنها على وزن الفعل ، وأنها مبنية على الفتح كما أن الماضي مبنى على الفتح ، وأنها تقتضى الاسم كما يقتضيه الفعل ، وأنها تدخلها نون الوقاية كما تدخله ، وأن فيها معنى الفعل ، فمعنى إن وأن حقيقت ، وكأن شبهت ... الخ ، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب .

وأبقوا عمل « إن » الخفيفة لهذه المشابهة في اللفظ والمعنى ، وقالوا^(٣) : إذا

(١) الإنصاف ص ٢٠٢ ، الجمع ج ١ ص ١٧٢ ، الرضى ج ١ ص ١٢٠ .

(٢) الإنصاف ص ١١٦ ، الجمع ج ١ ص ١٣٤ ، الرضى ج ١ ص ٩٩ .

(٣) الإنصاف ص ١٢٨ .

خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه ، وذلك لا يبطل عمله .

وقالوا (١) : إن الأفعال المضارعة معربة لأنها أشبهت الاسم من ثلاثة أوجه :

١ — أن الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصص كما أن الاسم يكون شائعا فيتخصص ، فالفعل « يذهب » صالح للحال والاستقبال ، فإذا قلت : سيذهب . اختص بالاستقبال ، كما أن كلمة : رجل ، تصلح لجميع الرجال فإذا قلت : الرجل اختص بعد شياعه .

٢ — أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول : إن زيدا يقوم ، كما تقول : إن زيدا قائم .

٣ — أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ، ألا ترى أن قولك : يضرب ، على وزن ضارب في حركته وسكونه ، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معربا كما أن الاسم معرب .

١٠ — المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل :

ولذلك ذهبوا إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا أو جملة (٢) ، ذلك لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى أنك لو قلت : القتال زيدا حين تأتى ، فنصبت زيدا بتأتى لم يحجز ، لأنه لا يجوز أن تقدم تأتى على حين فتقول : القتال تأتى حين . فلو كان تقديم خبر المبتدأ ممتنعا كما امتنع ها هنا تقديم الفعل لامتنع تقديم معموله على المبتدأ ، لأن المعمول تبع العامل ، فلا يفوقه في التصرف بل أجل أحواله أن يقع موقعه ، إذ لو قلنا : إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع ، وذلك عدول عن الحكمة وخروج عن قضية المعدلة ، وإذا ثبت جواز تقديم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ كقول الشماخ :

كَلَا يَوْمَئِذٍ طَوَّالَةٌ وَصَلُّ أَرْوَى ظَنُونٌ أَنْ مَطَرُحُ الظُّنُونِ

« فوصل أروى » مبتدأ ، و « ظنون » « خبره » ، و « كلاً يومى طوالة »

(١) الإنصاف ص ٣١٧ ، ٣١٨ ، المص ج ١ ص ١٦٤ ، الرضى ج ٢ ص ٢١٤ .

(٢) الإنصاف ص ٤٨ — ٥٠ .

ظرف يتعلق بظنون ، وقد تقدم على المبتدأ ، فلائن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه أولى .

وقالوا^(١) : إنه يجوز تقديم خبر ليس عليها ، لقوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم^(٢) » فقد تقدم معمول الخبر على ليس ، فإن « يوم يأتيهم » متعلق بمصروف ، ولو لم يحز تقديم خبر ليس على ليس ، ما جاز تقديم معمول خبرها عليها ، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، وبدل على ذلك أنها فعل ، والأصل في العمل للأفعال ، وهى تعمل فى الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة ، وتلحقها الضائر ، وتاء التانيث الساكنة كالأفعال المتصرفة ، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها .

ولما كان المقام لا يحتمل الإفاضة فى ذكر أصولهم والتدليل عليها فساد كتنفى بذكر بعضها ، والإشارة إلى بعض المراجع التى يمكن الرجوع إليها للوقوف عليها ، فمن أصولهم كذلك :

١١ — النفى له صدر الكلام كالأستفهام^(٣) .

١٢ — حمل الشئ على الشئ فى بعض أحكامه لا يخرج به عن أصله^(٤) .

١٣ — ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير^(٥) .

١٤ — ما جاز أن يجرى على أصله لم يحز أن يحكم بزيادته^(٦) .

١٥ — ما يتصل بالأصل أقوى مما يتصل بالفرع^(٧) .

(٢) سورة هود ، آية رقم : ٨ .

(٤) الإنصاف ص ٩٠ .

(٦) الإنصاف ص ٢٦٩ .

(١) الإنصاف ص ١٠٤ .

(٣) الإنصاف ص ١٠١ .

(٥) الإنصاف ص ١٥٧ .

(٧) الإنصاف ص ٣٨٧ .

موقف كل من المدرستين من هذه الأصول

إن للتتبع لآراء كل من المدرستين ، الباحث في أقيستهم التي وضعوها ، وأصولهم التي ارتضوها ، لا يلبث أن يقف أمام بعض المسائل حائراً متأملاً ، لما يجده فيها من مناقضة لما قالوا ، وتعارض مع ما ذهبوا إليه .

(١) فالكوفيون قد ناقضوا أصولهم في :

١ — عدم العوامل لا يكون عاملاً : إنهم يرفضون أن يكون الابتداء عاملاً في المبتدأ ، لأن الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية ، وإذا كان كذلك فهو عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملاً ، ويخرجون بالنتيجة المنطقية وهي أن الابتداء لا يكون عاملاً وإلا لوجب أن يكون كل ما يبدأ به مرفوعاً ، وهم يبتدون بالمنصوبات والمسكنات والحروف فلا يكون الابتداء إذا مؤثراً الرفع (١) .

فإذا ما جاءوا إلى الفعل المضارع وجدنا أنهم يقولون إنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، ذلك لأن العوامل الناصبة تدخل عليه فتؤثر فيه النصب ، والجازمة تدخل فتؤثر فيه الجزم ، وإذا لم يدخله شيء منها كان مرفوعاً (٢) . فالتعري من العوامل إذا عامل غير عامل ، ولا شك أن ذلك هو المحال .

٢ — الفرع ينحط عن رتبة الأصل : وهم يذهبون إلى أن إن وأخواتها لا تعمل في الخبر الرفع ، ذلك أنها عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف ، وهي مبنية مثله ، وإذا كانت قد عملت لأنها أشبهت الفعل ، فهي فرع عليه ، وإذا كانت فرعاً فهي أضعف منه لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل ، وحينئذ ينبغي ألا تعمل في الخبر جرياً على القياس في حط

(١) الإنصاف مسألة رقم ٥ ، الأشباه والنظائر ج ٣ ص ١٤٧ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٧٤ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥٠ .

الفروع عن الأصول ، لأننا لو أعملناها عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما وذلك لا يجوز ، فوجب أن يكون الخبر باقيا على رفته الذى كان قبل دخولها (١) .
ولكنهم إذا ما جاءوا إلى اسم الفاعل لم يكن عندهم ما يمنهم من أن يقولوا بعمله عمل الفعل ، ولم يلتزموا ما قالوا به من أن الفرع يجب أن تحتط درجته عن درجة الأصل .

فإن قالوا : إن اسم الفاعل عندنا هو الفعل الدائم ، لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه ، ومعناه معنى الفاعل لأنه ينصب ، فالجهة التى هو فيها اسم ليس هو فيها فعلا ، والجهة التى هو فيها فعل ليس هو فيها اسما (٢) ، فهو ليس فرعاً إذا عين الفعل وإنما هو منه فهو قسم للماضى والمضارع .

فإن التناقض فى كلامهم يأتهم أيضاً من ناحية أخرى تلك أنهم قالوا : إن « أفعل » فى التعجب اسم لأنه يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء (٣) ، وقالوا : إن نعم وبئس اسمان ، إما لدخول حرف الحذف عليهما ، وحرف الحذف من خصائص الأسماء (٤) ، وإما لدخول حرف النداء عليهما والنداء كذلك من خصائص الأسماء (٥) ، ولو كانا فعلين ما دخلهما ما هو خاص بالأسماء .

فإذا كان قبول السكامة خصائص الأسماء يجعلنا نقول باسميتها ، فلا شك فى أن التنوين من خصائص الأسماء وهم يقولون بذلك ، واسم الفاعل يقبل التنوين ، بل إنه يقبل العلامات التى كان دخولها فى الظاهر على فعلى المدح والذم ، ودخولها على فعل التعجب دافعا لهم إلى القول باسميتها ، فكان من الواجب ألا يكون اسم الفاعل فعلا ، وبخاصة أنا نستطيع أن نقدر فيما استدلوا به على اسمية نعم وبئس ما يجعل هذه الخصائص ليست داخلية على الفعلين المذكورين ، وإنما يجعلها داخلية على أسماء مقدره ، وتقديرها ليس خارجا عن الأسلوب الفصح ، وليس نائيا فى استعمال العرب . أما اسم

(١) الإنصاف مسألة رقم ٢٢ ، الأشياء والنظائر ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) المجالس المذكورة للعلماء ص ١٢٩ . (٣) الإنصاف ص ٨١ .

(٤) الإنصاف ص ٦٦ ، ٦٧ . (٥) الإنصاف ص ٦٧ .

الفاعل فلا يمكن فيه ذلك ، ولا سبيل إلى تأويله . كما أننا نستطيع أن نعلل عمل اسم
الفاعل عمل الفعل بمشابهته إياه ، ولا غرابة في أن تكون المشابهة مسوغة للعمل ،
فقد قالوا بذلك في « إن » التي عملت عندهم لشبه الفعل ، بل قالوا : إن الاسم
الصريح يعمل ، فالمبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ .

فليس صحيحا إذا ما ذهبوا إليه من أن اسم الناعل فعل ، لأنه ينصب لأنه يستطيع
أن ينصب وهو باق على اسميته .

بل إن قولهم : إن إنَّ للشدة لا تعمل الرفع في الخبر لأنها فرع والفرع ينحط
عن الأصل ، يتعارض تعارضا صارخا مع ما ذهبوا إليه من أن أن الخفيفة تعمل
في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل (١) ، ذلك لأن أن للشدة إنما عملت
لشبهها بالفعل ، وأن الخفيفة إنما عملت لشبهها بأن للشدة ، فإذا كانت أن للشدة
لا تعمل في الخبر مع ظهورها في الكلام — حتى تنحط درجة الفرع عن الأصل —
فكيف يسوغ في العقل أن تعمل أن الخفيفة — وهي إنما عملت تشبيها لها
بالمشدة ، مع حذفها من الكلام ، مع أن المشدة لا تعمل مع الحذف ؟

ألم يكن الأعدل في الحكم ، والأقرب في النظر أن يقتصر عملها على حالة
وجودها ، حتى تتساوى بأصلها الذي ترجع إليه ؟

بل ألم يكن الأكثر انسياقا مع القاعدة ، والأقرب شبهها بالأصل ألا تعمل
مطلقا ، أو أن تعمل ، بشرط وجود مقويات ومساعدات حتى تنحط درجتها عن
درجة أن تطبيقا للقاعدة ، والتزاما للأصل ؟ .

وقالوا (٢) : إن إنَّ الخفيفة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم ، ذلك لأن المشدة
إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي ، فلما خففت زال شبهها فوجب أن يبطل عملها .
مع أنهم قالوا — كما ذكرنا من قبل (٣) — : إن أن الخفيفة تعمل في المضارع النصب

(١) الإيضاف مسألة رقم ٧٧ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .

(٢) الإيضاف مسألة رقم ٢٤ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٨ .

(٣) الإيضاف مسألة رقم ٧٧ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .

مع الحذف من غير بدل . فإذا كان التخفيف في أن يلغىها وينمىها من العمل ، لأنه يزيل شبهها بالفعل ، ألم يكن تخفيف — أن — يجب أن يلغىها كذلك وينمىها من العمل لأنه يزيل شبهها بأن المشددة التى عملت لأنها تشبه الفعل ؟

أعتقد أن النظر السليم ، والقياس الصحيح كانا يقتضيان ذلك ويوجبانه .

٣ — قوة الاتصال بين الكلمتين تؤثر في إعرابهما : فقد قالوا (١) : إن « أفعل منك » لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر لأن من لما اتصلت به منعت صرفه لقوة اتصالها به ، ومنهم من قال : إن من لقوة اتصالها به تقوم مقام الإضافة ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة ، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة .

ثم قالوا (٢) : إنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، مع أن البصريين إنما منعوا العطف على الضمير المخفوض لأن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد . فإذا عطفت على الضمير المجرور — والضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار ولم ينفصل منه ، ولهذا لا يكون إلا متصلا بخلاف الضمير المرفوع والمنصوب — فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

فهم يميزون في الاختيار أن يعطف على الضمير المجرور مع قوة اتصاله بالجار ، ومع أنه لا يكون — لهذه القوة — إلا متصلا ، ولا يقبلون ما يقوله البصريون من أن العطف عليه سيظهر الأسلوب وكأنما قد عطف فيه الاسم على الحرف وهو غير جائز .

ثم إذا جاءوا إلى أفعل التفضيل منعوا صرفه في ضرورة الشعر — لا في اختيار الكلام لأن ذلك مجمع عليه — واحتجوا بأن « من » قوية الاتصال به فتمنع صرفه ، أو أنها لقوة اتصالها به تقوم مقام الإضافة ولا يصح الجمع بين التنوين

(١) الإنصاف مسألة رقم ٦٩ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥٠ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٦٥ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥٠ .

والإضافة أو ما يقوم مقامها ، مع أن « من » كلمة قائمة بذاتها تالية لأفعل ، وليست متصلة به اتصال الضمير بالحرف .

الحق أن في ذلك تناقضا واضحا ، وعنتا بالغا في فرض القواعد وتطبيقها .

٤ — الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا : فقد قالوا (١) : إن كي لا تكون

إلا حرف نصب ولا يجوز أن تكون حرف خفض لأن كي من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض لأنه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء .

وبالرغم من ذلك فإنهم عندما تحدثوا عن حتى قالوا (٢) : إن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع من غير تقدير أن ، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض ، وذلك أنها لا تخلو إما أن تكون بمعنى كي ، وإما أن تكون بمعنى إلى أن ، فإن كانت بمعنى كي فقد قامت مقام كي ، وكى تنصب فكذلك ما قام مقامها ، وإن كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب فكذلك ما قام مقامها ، وقالوا إنها تخفض الاسم بنفسها لأنها قامت مقام إلى ، وإلى تخفض ما بعدها ، فكذلك ما قام مقامها .

فهم يضعون أصلا يقول : إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، ويلتزمون ذلك في كي فلا يجوزون أن تعمل الخفض ، لأن عوامل الأفعال لا تكون عوامل للأسماء ، ولكنهم في حتى لا يذكرون أصلهم الذي وضعوه ، وحجتهم التي ساقوها ، ولا يرون مانعا من أن تنصب الفعل بنفسها فتكون من عوامل الأفعال ، وتخفض الاسم بنفسها فتكون من عوامل الأسماء ، فتعمل في الفعل ، وتعمل في الاسم ، وتضرب بمبدأ الاختصاص عرض الحائط .

* * *

(ب) والبصريون قد ناقضوا أصولهم في :

١ — التعري عن العوامل لا يكون عاما : فمن ذلك قولهم إن المبتدأ مرفوع

(١) الإنصاف مسألة رقم ٧٨ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٨٣ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .

بالابتداء ، ثم رفضهم بعد ذلك ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل المضارع مرفوع
لتعريبه من العوامل الناصبة والجازمة ، مع أنهم في تدليلهم على صحة ما ذهبوا إليه
من عمل الابتداء في المبتدأ قالوا (١) : إنما قلنا : إن العامل هو الابتداء ، وإن كان
الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية ، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة
حسية كالإحراق للنار ، والإغراق للماء ، والقطع للسيف ، وإنما هي أمارات
ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات ،
فالأمانة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان
معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر ،
لسكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر ؟ فكذلك ها هنا .
وقد كان مقتضى هذا القياس والتطبيق أن يجوز في الفعل المضارع رفعه بتعريبه
من العوامل الناصبة والجازمة .

٢ - الفرع ينحط عن الأصل : مثل قولهم (٢) : إن منصوب إنّ قدم على مرفوعها

لأن عمل إنّ فرع وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فالزموا الفرع للفرع .
أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظاً ومعنى ، ألزموا فيها تقديم المنصوب
على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال ، وليست أفعالا . فقد ألزموها طريقة
واحدة ، وأوجبوا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ، ولم يجوزوا فيها الوجهين
كما جوزوا مع الفعل لئلا تجرى مجرى الفعل فيسوى بين الأصل والفرع ، وكان
تقديم المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل ، لأن الأصل أن يذكر الفاعل عقب
الفعل قبل ذكر المفعول ، فلما قدمها هنا المنصوب وآخر المرفوع ، حصلت مخالفة
هذه الأحرف للعمل ، وانحطاطها عن رتبته .

ولكنهم مع ذلك لم يروا أن يقدم منصوب اسم الفاعل على مرفوعه ، وإن كان

(١) الإنصاف ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٢٢ .

اسم الفاعل إنما عمل لأنه يشبه الفعل ، فهو فرع في العمل عليه ، كما أن إن فرع في العمل عليه ، وكان التطبيق الصحيح للقاعدة يقتضى أن يلتزم هنا ما التزم في إن ، حتى تستمر درجة الفرع منخطة عن درجة الأصل ، وحتى لا يسوى بينهما تسوية الخادم بالسيد التى لا تجوز عندهم ، ولا تقتضيها الحكمة .

وكان مما استندوا إليه في رفضهم أن تعمل أن الحفيفة نصب في الفعل المضارع مع الحذف من غير بدل (١) أن أن الحفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت أن المشددة ، وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى ألا ينصب مع الحذف ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز . مع أنهم أجازوا أن تعمل أن مع الحذف بعد الفاء والواو وأو واللام وحتى ، مع أن أن لا تعمل محذوفة وإن دل عليها دليل ، فقد عمل الفرع ما لا يعمله الأصل ، فكان بهذا أقوى في التصرف منه .

٣ — الحرف وضع لمعنى فلا يحكم زيادته : مثل قولهم (٢) : إن الواو العاطفة لا يجوز أن تقع زائدة لأنها حرف وضع لمعنى فلا يجوز أن يحكم زيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله ، وذلك يمكن في جميع ما استدل به الكوفيون على زيادتها .

ثم قولهم مع هذا (٣) : « إن » إذا وقعت بعد ما كانت زائدة في مثل : ما إن زيد قائم ، ذلك لأن دخولها كخروجها ، فإنه لا فرق في المعنى بين قول القائل : ما إن زيد قائم ، وبين : ما زيد قائماً ، فلما كان دخولها كخروجها نزلت منزلة « من » بعد النفي ، كما قال تعالى : « ما لكم من إله غيره » ، أى ما لكم إله ، لأن الكوفيين قالوا : إنها يمكن أن تسكون هنا بمعنى ما ، وجاءت لتوكيد النفي ، كما أن اللام تأتي بعد إن لتوكيد الإثبات ، وحينئذ فقد أمكن أن تجرى على أصلها ، فلا يجوز أن يحكم زيادتها .

وأما ما قالوه من أن النفي إذا دخل على النفي صار إثباتاً لأن نفي النفي إيجاب ،

(١) الإنصاف مسألة رقم ٧٧ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٦٤ ، والأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥٠ .

(٣) الإنصاف مسألة رقم ٨٩ ، والأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .

بمخلاف تأكيد الإثبات فإنه لا يغير المعنى لأن إثبات الإثبات لا يصير نقياً ، ففيه مغالطة واضحة ، وإلا كان معنى هذا أن تأكيد النفي اللفظي ممنوع ولا قائل به .

فقد ثبت تناقضهم في تطبيق أصلهم الذي قالوا به وهو : ما جاز أن يجري على أصله لا يحكم بزيادته .

٤ — الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً : مثل قولهم^(١) : إن « حق » حرف جر ، فإذا جاء بعدها فعل مضارع منصوب فهو منصوب بأن مقدرة ، وإن جاء بعدها اسم مجرور فهو مجرور بها ، ولم يقبلوا ما قاله الكوفيون من أنها تكون حرفاً ينصب المضارع من غير تقدير أن ، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض ، ذلك لأن حتى من عوامل الأسماء ، وإذا كانت كذلك فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال ، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل للأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل للأسماء ، وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير « أن » .

ثم قولهم^(٢) : إن « كي » يجوز أن تكون حرف نصب للفعل المضارع ويجوز أن تكون حرف جر ، لأن كي على ضربين : أحدهما أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال ، وذلك إذا دخلت عليها اللام مثل : جئتكم لكي تكرمني ، قال تعالى : « لكيلا تأسوا » . فهي هنا ناصبة بنفسها من غير تقدير أن ، ولا يجوز أن تكون هنا حرف جر لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر .

والثاني أن تكون حرف جر كاللام نحو : جئتكم كي تكرمني ، فهذه حرف جر بمنزلة اللام ، والفعل بعدها منصوب بتقدير أن ، كما هو منصوب بعد اللام بتقدير أن ، وحذفت فيهما طلباً للتحفة ، والذي يدل على أنها بمنزلة اللام أنها في معنى اللام ، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك : جئتكم كي تكرمني ، وجئتكم لتكرمني ، وإذا كانا بمعنى واحد فلا معنى لترك الظاهر لشيء لم يعم عليه دليل .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٨٣ ، والأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٧٨ ، والأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .

فذل ذلك على أنها تكون حرف جر كما تكون حرف نصب ، فإذا ذهبت فيها مذهب حرف الجر لم تتوهم فيها غيره ، وإذا ذهبت بها مذهب حرف النصب لم تتوهم فيها غيره ، فهي — وإن كانت حرفاً واحداً — قد تنزل منزلة حرفين ، وصار هذا — عندهم — كما قال الكوفيون في حق ، فإنها تنصب الفعل في حال من غير تقدير ناصب ، وتخفص الاسم في حال من غير تقدير خافض .

ومن العجب أن يحتج البصريون على الكوفيين بذلك ، وأن يستدلوا لصحة مذهبهم بما قاله الكوفيون أيضاً من أن « إلا » تكون ناصبة وتكون عاطفة ، وكذلك « حاشا » و « خلا » تكونان ناصبتين وخافضتين ، واللفظ فيها كلها واحد والعمل مختلف .

فقد وضعوا قاعدة تقول : الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، وطبقوا هذه القاعدة في حق ، ونقضوا بها رأى الكوفيين ، ولكنهم سرعان ما نقضوا هذه القاعدة من أساسها عندما جاءوا إلى كي ، بل لقد استدلوا بقول الكوفيين الذي نقضوه هنالك ، فكأن المسألة إذا ليست سيراً في طريق واحدة ، والزاماً لقاعدة معينة ، ولكنها محاولة لإثبات الرأى ، وبراعة في إدارة الحوار ، وسير بالمناقشة إلى الهدف المقصود ، ولو كان الأساس واهياً ضعيفاً ، ولو كانت الحججة مردودة ساقطة .

٥ — الأصل في الحرف ألا يدخله الحذف : ومن ذلك قولهم (١) : إن السين التي تدخل على الفعل المضارع أصل بنفسها ، وكان مما استدلوا به أن الأصل في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف .

فلما جاءوا إلى « لعل » قالوا (٢) : إن اللام الأولى فيها زائدة ، ولم يقبلوا ما قاله الكوفيون — بما يتفق مع أصلهم الذي بنوا عليه القول بأن السين أصل — : من أن لعل حرف ، والحروف التي يتكون منها الحرف كلها أصلية ، لأن حروف

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩٢ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٢٦ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٨ .

الزيادة إنما تختص بالأفعال والأسماء دون الحروف ، وكانت حجبتهم أنهم وجدوا العرب يستعملونها مع حذف اللام في معنى إثباتها مما دل على أنها زائدة ، وأنها إنما عملت لشبهها بالفعل في الوزن فلو قلنا إن اللام أصلية لم تكن على وزن من أوزان الفعل ، فكان يجب ألا تعمل ، فوجب أن يحكم بزيادة اللام لتكون على وزن الفعل كسائر أخواتها ، وحاجوا الكوفيين بأن لعل تشبه لكن عندهم التي قالوا : إن أصلها إن زيدت عليها لا والكاف ، وهما حرفان أحدهما ليس من حروف الزيادة ، فلأن يحكم بزيادة اللام وهى من حروف الزيادة أولى .

وهم في هذا الحجاج يندفعون في سوق الأدلة التي لا تفيدهم في شيء ، والتي تنهافت إعياء إذا سلطت عليها أصولهم الأخرى ، فاستعمال العرب لها من غير اللام لا يدل على زيادتها ، وإنما يدل على أن العرب لكثرة استعمالهم إياها حذفوها تخفيفاً ، بل لقد استعملتها العرب بصيغ مختلفة فقالوا : لون ، ولعن ولغن ، ورعن ... الخ ، وإنما كان ذلك لكثرة دورانها على ألسنتهم لا لأن حروفها كلها أصلية .

أما قولهم إن الحكم بأصالة اللام يخرجها من شبه الفعل ويبطال عملها ، فهم — واحتجاج ساقط ضعيف لم يقبلوه من الكوفيين عندما قالوا : إن إن الخفيفة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم لزوال شبه الفعل عنها ، بل ردوه بأن إن تشبه الفعل لفظاً ومعنى من خمسة أوجه ، فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف بعض حروفه وزوال وجه من أوجه الشبه لا يلغى العمل ، فكذلك هنا .

وتشبيههم لعل التي يقولون بزيادة لامها ، ولكن التي يقول الكوفيون بزيادة لا والكاف فيها ، تشبيهه فاسد ، لأنهم لم يقبلوا من الكوفيين ذلك ولم يقولوا بصحة مذهبه ، فكيف إذا قيسون عليه ؟

إن المسألة ليست أن يقتنع الكوفيون أو لا يقتنعوا ، وإنما المسألة أجل من ذلك وأخطر ، إنها مسألة قوانين توضع ، وأصول تتبع ، فإما أن تصح هذه القوانين

وأن يحسن تطبيقها ، وإما أن تكون قوانين قاصرة فاسدة ، أو أن يكون التطبيق باطلاً خاطئاً . وأعتقد أن الثانى هنا هو الصحيح .

٦ — الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع : مثل قولهم ^(١) : إنه يجوز أن يتقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية ويرتفع بتقدير فعل ، وجاز ذلك مع « إن » خاصة لقوتها لأنها الأصل في باب الجزاء دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها ، لأن الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع ، كالمهزة مع بقية أدوات الاستفهام .

فإذا ما بحثوا في « أن » الحقيفة ^(٢) وتواردت الشواهد على عملها مع حذفها من غير بدل ، رفضوا إعمالها ، وأولوا ما سمع من الشواهد بما يوافق مذهبهم ، وتغافلوا عن أن « أن » هي الأصل في باب النصب ، وأن الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع .

٧ — الثقل يبيح الحذف طلباً للتخفيف : مثل قولهم ^(٣) : إن الواو من يعد ويزن حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم ، فلما اجتمعت هذه الأشياء الثلاثة المستكسرة التي توجب ثقلاً وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف ، فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال .

مع أنهم لم يقبلوا ما قاله الكوفيون ^(٤) من أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في الثنية مثل : خوزلان وقهقران ، في خوزلى وقهقرى ، وأن الاسم الممدود إذا كثرت حروفه حذف منه الحرفان الأخيران مثل : قاصعان

(١) الإنصاف مسألة رقم ٨٥ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٧٧ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .

(٣) الإنصاف مسألة رقم ١١٢ .

(٤) الإنصاف مسألة رقم ١١٠ .

وحائيان ، في قاصعاء وحائياء^(١) ، لأنه لما كثرت حروف المقصور والمدود وطال اللفظ بهما ، والثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما ، ازدادا كثرة وطولا ، فاجتمع فيهما ثقلان ، ثقل أصلى ، وثقل طارىء ، فجاز أن يحذف منهما لكثرة حروفهما ، واستدلوا بما قاله البصريون من أن : كينونة أصلها كينونة بالتشديد^(٢) ، وأوجبوا الحذف لطول الكلمة طلباً للتخفيف ، مما يدل على أن طول الكلمة ، وكثرة حروفها له أثر في الحذف .

فهم يوجبون أن تحذف الواو من الفعل المضارع تخلصاً من الثقل الناجم عن اجتماع الياء والواو والكسرة ، بل يوجبون حذف هذه الواو في الأفعال المضارعة التي لم تبدأ بالياء طرداً للباب على وتيرة واحدة وإن انتفى الثقل المذكور ، ويوجبون حذف الياء في كينونة تخلصاً من الثقل الناجم من طول الكلمة طلباً للتخفيف في كل ذلك ، ولكنهم يمنعون أن يحذف آخر المقصور والمدود عند طول الكلمة ، على سبيل الجواز لا الوجوب ، طلباً للخفة ، وتخلصاً من الثقل ، وكأنا الثقل خاضع للرأى والهوى يجوز إذا أريد له الجواز ، ويمتنع عند الرغبة في النع .

* * *

هذا هو موقف كل من المدرستين من بعض أصولها ، وهذه هى طريقة تطبيقها لها ، ولقد ترتب على ذلك أن اضطربت الأقوال وتضاربت ، وأن تنوعت المسائل وتشابكت ، وأن كثرت وجوه الخلاف وتعددت ، ولو التزموا تطبيق

(١) في القاموس : الحائياء كالنائفاء الأرض المترية .

وفي هامشه : الحائياء جحر من ججرة اليربوع ، قال ابن برى الجمع الحوائى .

وفي لسان العرب : الحائياء تراب جحر اليربوع الذى يمشوه برجله ، وقيل جحر من ججرة اليربوع . قال ابن برى : والجمع حواث ، قال ابن الأعرابى الحائياء : تراب يخرج اليربوع من نائفائه بنى على فاعلاء .

(٢) في الكتاب ج ٢ ص ٣٧٢ كذلك حذفوها — يعنى عين الكلمة — في كينونة وقيدودة وصيرورة . . . وإنما أرادوا بهن مثال عيضموز .

الأصول التي قلوا بها ، ولو حاولوا أن يخدموا ما تأجج من نار النزاع الذي شب بينهم ، ولو أخذوا النحو هينا سهلاً كما نطق العرب اللغة هينة سهلة ، لجنبوا أنفسهم كثيراً من الجدل ، ولجنبوا من خلفهم كثيراً من العنت ، ولما كانت المتون في حاجة إلى شروح ، والشروح في حاجة إلى حواش ، والحواش في حاجة إلى هوامش وتعليقات .

ولما وجدنا النحو يتفلسف ، والقواعد تتمنطق ، والعلماء يتبارون في التلاعب بالكلام ويفرمون بالجدل والحوار ، ولما قال بعض النحاة في بعض : لو كان النحو ما يقوله الرماني فليس معناه شيء ، ولو كان ما نقوله نحن فليس معه شيء . وما أخرجنا الآن إلى أن نعود بالنحو سيرته الأولى ، فنخلصه من هذه الشوائب التي كدرت منه ما كان يجب أن يكون صافياً ، ونجنبه كثيراً من العلل والتخريجات التي أقحمت عليه إقحاما دون أن تدور بخلد العرب الأوائل .

ولو أننا الآن — وقد ألحت الرغبة في تيسير النحو وتبسيطه ، وقد استثيرت الهمم لتجديده وتطويره — نظرنا في هذه الأصول نظرة العالم النصف ، فاعتمدنا منها ما ثبتت قواعده ، وتواتر عن العرب استعماله ، وسأغت للعقل صحتة ، وسلم من اللجاجة طريقه ، أخرجنا بنحو واضحة مسائله ، مفهومة قواعده ، خالية من التكلف طرقه ومناهجه ، قريبة من الأذهان أسسه ومشاعبه .

مرونة أقيسة البصريين وميلها

إلى التعميم

١ — اللغة ظاهرة تخضع لما تخضع له ظواهر الحياة الأخرى . :

إن المتأمل في هذه الأصول والأقيسة التي وضعها البصريون أساساً لنحوهم ، والتي حاولوا تطبيقها على كل ما عرض لهم من أساليب اللغة ، والتي أرادوا لها من العموم والقوة ما يجعل كل مخالف لها ، غير منساق في تيارها ضرورة لا يقاس عليها ، أو شاذ لا يعتد به ، أو قليلا لا يعاب به ، أو مجهول القائل لا يلتفت إليه ، يعتقد أنهم نظروا إلى اللغة على أنها ظاهرة طبيعية تخضع لما تخضع له شئون الحياة من قوانين ، وتسير وفقا للقواعد التي تنتظم ظواهر السكون ، ويكون فيها من التسلسل والترتيب ، ومن الإفادة والقوة ، ما يجعلها منتجة خالية من العقم ، قوية بريئة من السخف ، معقولة بعيدة عن الغرابة والشذوذ ، فهي وسيلة التفاهم بين الناس ، وهي الأداة التي يستخدمونها في التعبير عن أفكارهم ونزعاتهم ، وفي قضاء مصالحهم ، وتبادل المنافع بينهم ، هذه وظيفتها التي تؤديها كما يؤدي كل كائن وظيفته ، فلا بد أن يكون فيها ما في هذه الكائنات من خصائص ، وأن تكثر بينها وبين هذه الكائنات أوجه الشبه .

نلمس ذلك واضحا جليا في كثير من مسائل النحو التي تناولوها ، وفي عديد من الأحكام التي قالوا بها ، فالفعل المضارع مرفوع لقيامه مقام الاسم ، ولا يلزم على ذلك أن يرفع الماضي لقيامه مقام الاسم ، لأن الفعل الماضي لا يستحق أن يكون معربا بنوع ما من الإعراب ، قصار قيامه مقام الاسم بمنزلة عدمه في وجوب رفعه ، لأن الرفع نوع من الإعراب ، وإذا لم يكن يستحق أن يعرب بشيء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعا . . . وصار هذا بمنزلة السيف فإنه يقطع في محل يقبل

القطع ولا يقطع في محل لا يقبل القطع ، فعدم القطع في محل لا يقبل القطع لا يدل على أنه ليس بقاطع وهذا واضح لا إشكال فيه (١) .

والحرفان إذا ركب أحدهما مع الآخر يبطل حكم كل واحد منهما الذي كان عليه في حالة الإفراد ، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وصار هذا بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة فإنه يبطل حكم كل واحد منها عما كان عليه في حالة الإفراد ، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر (٢) .

والعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، فلو كان تقديم خبر المبتدأ عليه متمنما لا متمنع تقديم معموله على المبتدأ ، لأن معمول تبع للعامل ، فلا يفوقه في التصرف ، بل أجل أحواله أن يقع موقعه ، إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع ، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد ، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد ، وذلك عدول عن الحكمة ، وخروج عن قضية المعدلة (٣) .

والصدر أصل الفعل ، فالفعل مشتق منه وفرع عليه ، والدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل يدل بصيغته على شيئين : الحدث والزمان المحصل . والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد هو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل . أو أن الفعل يدل بصيغته على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ألا ترى أن « ضَرَبَ » يدل على ما يدل عليه « ضَرَبَ » و « الضرب » لا يدل على ما يدل عليه « ضَرَبَ » وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع ، لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة عن الفضة فضة ، فأنها تدل على الفضة ، والفضة لا تدل على الآنية ، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها ، فكذلك ها هنا الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه (٤) .

(١) الإنصاف ص ٢٢٠ — ٢٢١ ، ٣٨ . (٢) الإنصاف ص ١٧١ .

(٣) الإنصاف ص ٥٠ . (٤) الإنصاف ص ١٤٦ .

والابتداء — وإن كان هو التعرّى من العوامل اللفظية — يصلح أن يكون عاملاً ، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسيّة لإحراق النار ، والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات ، فالأمارات والدلالات تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر ، لكان ترك أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك ها هنا (١) .

إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي تدل على أنهم وضعوا اللغة حيث وضعوا غيرها من الظواهر ، وطبقوا عليها من القوانين والنظم ما ينتظم غيرها ، فلا شك في أن من طبيعة السيف القطع ، ولكن هذا القطع لا يظهر إلا في محل يقبله ، فإذا لم يقطع ما لا يقبل القطع لم يكن عدم قطعه مخرجا له عن طبيعته ، كذلك قيام الفعل مقام الاسم يؤثر فيه الرفع ، ولكن هذا التأثير إنما يظهر في محل يقبل الرفع وهو الفعل المضارع ، أما ما لا يقبله وهو الماضي فلا يعد عدم تأثره به مخرجا له عن أصله .

وتركيب الأدوية والعقاقير المختلفة ينتج مادة جديدة مخالفة في خصائصها وآثارها لكل نوع من الأنواع التي تركبت منها ، وهذا هو الشأن في تركيب حرفين فإنه يبطل عمل كل واحد منهما ويحدث حكما جديداً .

وكما أن العرف والتقاليد لا تبيح أن يتقدم الخادم سيده ، كذلك اللغة لا تسوغ أن يتقدم المعمول عامله ، وإلا كان للفرع مزية على الأصل ، وبهذا نخرج عن الحكمة ، ونجافي قضية المعدلة . . . الخ .

هذه هي اللغة في نظرهم ، وذلك شأنها بالنسبة إلى غيرها من الظواهر ولكن إلام تهدف اللغة ؟ أو إلام يهدف النحاة من هذه الأقيسة والأصول ؟ .

٢ — اللغة تهدف إلى الحكمة والعدل :

إن المتتبع لها يجد أنها تهدف في مجموعها إلى تحقيق الحكمة ، والوصول إلى المعدلة ، وأن النحاة يتجهون في تفسير اللغة والأساليب اتجاها يعينها على الوصول إلى الغاية التي وضعت من أجلها من أيسر السبل ، وأكثرها وضوحا ، وأشدّها قوة .

نجد ذلك واضحا في بحثهم في صيغ الكلمات وأبنتها ، وفي تراكيب اللغة وأساليبها ، إنها في تكوينها وفي عملها ، وفي وضعها من الجملة ، وفي أدائها لوظائفها ، إنما تهدف إلى تحقيق الحكمة والوصول إلى المعدلة .

فالحكم بأن الواو العاطفة لا يجوز أن تقع زائدة لأنها حرف وضع لمعنى فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجري على أصله ، وأن المصدر هو أصل الفعل ، لأن المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

والذهاب إلى أن السين أصل بنفسها لأن الأصل في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف وأن يكون أصلا في نفسه ، والسين حرف يدل على معنى فينبغي أن يكون أصلا في نفسه لا مأخوذاً من غيره .

وقولهم إن المفعول معه منصوب بالفعل المذكور لا بفعل مقدر لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير .

وتمسكهم بأن كم مفردة موضوعة للعدد لأن الأصل الإفراد والتركيب فرع ، والتمسك بالأصل يخرج من عهدة المطالبة بالدليل ، والعدول عن الأصل يفتقر إلى الدليل ، ولا دليل هنا فوجب أن تبقى على الأصل .

ورفضهم أن تقع إن الشرطية بمعنى إذ لأن الأصل في إن أن تكون شرطاً ، وفي إذ أن تكون ظرفاً ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدل عنه ارتهن بالدليل ، ولا دليل على ما ذهب إليه المخالفون .

لا شك في أن كل ذلك إنما يهدف إلى تحقيق ما قالوا به من حكمة ومعدلة في صيغ الحكمات ، وفي أدائها لوظائفها ، وفيما يتوارد عليها من معان .
وقولهم إن معمول عليك ودونك وعندك في الإغراء لا يجوز أن يتقدم عليها ، لأنها إنما عملت عمل الفعل لقيامها مقامه ، فينبغي ألا تتصرف تصرفه ، فوجب ألا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، كما أن الحال إذا كان العامل فيها غير فعل لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه ، فكذا هنا ، إذ لو أجزى تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز ، لأن الفروع تنحط أبدا عن درجات الأصول .

وذهابهم إلى أن الخبر يجوز أن يتقدم على المبتدأ مفرداً كان أو جملة لأن معمول الخبر قد تقدم على المبتدأ ، فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه ما جاز تقديم معمول خبره عليه ، لأن معمول لا يقع إلى حيث يقع العامل ، لأن للمعمول تبع للعامل فلا يفوقه في التصرف بل أجمل أحواله أن يقع موقعه ، إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع وذلك لا يجوز .

وقولهم : إن المنصوب بالجزاء لا يجوز أن يتقدم على حرف الشرط ، ورفضهم ما قاله الكوفيون من أن الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً لأن مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط ، لأن الشرط سبب في الجزاء ، والجزاء مسببه ، ومحال أن يكون المسبب مقدماً على السبب ، وإذا ثبت أن مرتبة الجزاء تكون بعد الشرط ، وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك لأن المعمول تابع للعامل .

وتمسكهم بأن الميم المشددة في اللهم عوض من يا التي للتنبيه في النداء لأن الأصل يا الله ، ولكن لما أدخلوا الميم حذفوا يا ، مع أنه يستفاد من قولهم : اللهم ، ما يستفاد من قولهم : يا الله . فدل ذلك على أنها عوض منها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر . إنما كانوا يهدفون من ورائه إلى تحقيق الحكمة والمعدلة .

بل لقد ذهبوا في تحقيقهما إلى أبعد من هذا ، فهم يجعلون الفعل أصلاً في العمل

وما يشبهه من الأسماء والجروف يعمل عمله ، وكما كان الشبه أقوى كان العمل أوجب للشبه وأقرب من عمل المشبه به ، فإن تنصب المبتدأ وترفع الخبر وذلك لأنها قوية مشابقتها للفعل ، لأنها أشبهته لفظاً ومعنى من خمسة أوجه : أنها على وزن الفعل ، وأنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبنى على الفتح ، وأنها تقتضى الاسم كما أن الفعل يقتضى الاسم ، وأنها تدخلها نون الوقاية كما تدخل الفعل ، وأن فيها معنى الفعل . فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب فكذا هذه ، ليكون المرفوع مشبهاً بالماعل ، والمنصوب مشبهاً بالمفعول ، وقدم المنصوب على المرفوع حتى يكون الفرع للفرع ، أو قدم المنصوب ليعلم أن هذه الحروف تشبه الأفعال وليست أفعالا لأن عدم التصرف فيها لا يدل على الحرفية لأن هناك من الأفعال ما لا يتصرف .

أما ما فإنها أشبهت ليس من وجهين : أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما تدخل ليس عليهما ، وأنها تنفي ما في الحال كليس ، فوجب أن تجرى مجرى ليس — لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين — فترفع الاسم وتنصب الخبر ، ولما كان هذا الشبه ضعيفاً بطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء بعدها ، أو إذا فصل بينها وبين معمولها بأن الخفيفة ، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع .

ولما كان الفعل أصلاً في العمل ، والأصل في الاسم ألا يعمل ، لأن الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير ، قالوا : إن اسم الفاعل لما أشبه الفعل المضارع عمل عمله فتحمل الضمير ، ولكنه لما كان فرعاً في العمل على الفعل ، كان أضعف منه ، ولذا فإنه لا يتحمل الضمير إلا إذا جرى على من هو له ، أما إذا جرى على غير من هو له فيجب إبراز الضمير . فتحقيق الحكمة والمعدلة يقتضى أن يجعل الأقوى للأقوى ، والأضعف للأضعف ، بهذا تستقيم الأمور ، وتطمئن النفوس .

٣ — تقدير الكلام يراعى فيه تحقيق الهدف :

هذه الأصول والقواعد — إذا — واجبة الاتباع ، لازمة الاطراد ، فإن كانت

هناك مخالفة لها ، أو خروج عليها ، فإن ذلك لم يتم عفوا ، ولم يجر اعتباطا ، وإنما لا بد أن يتجه نحو الهدف الذى اتجهوا إليه ، وأن يحقق ما قالوا به من حكمة ومعدلة .

فما كان الأصل فيها ألا تعمل لأنها حرف غير مختص ، إلا أنها لما شابهت الفعل عملت عمله حتى تتحقق بذلك فائدة المشابهة .

ولعل — وإن كانت حرفاً جاء لمعنى ، والأصل فى كل حرف جاء لمعنى ألا تدخله الزيادة — لما عملت لمساواة الفعل ، ووجود اللام يخل بهذه المشابهة ويقضى ألا تعمل ، قالوا بزيادتها لتحقيق المشابهة المقضية للعمل .

وكى — وإن كانت من عوامل الأفعال ، وذلك يقتضى ألا تعمل فى الأسماء — لما جاءت بمعنى إلى عملت عملها جرت الاسم تحقيقا لمقتضى المشابهة .

والجملة الفعلية — وإن كان أصل تركيبها أن يأتى الفعل فيها ثم الفاعل ثم بقية الكلمات — لما كان الفعل فيها أصلا فى العمل جاز أن يختلف هذا الترتيب فيتقدم المفعول على الفاعل ، بل أن يتقدم على الفعل نفسه لأن الأصل يتصرف مالا يتصرف الفرع .

ولام الابتداء — وإن كان الأصل فيها أن تأتى فى أول الجملة قبل إن — لما كانت للتأكيد ، وإن للتأكيد لم يجمعوا بينهما ، وكان الأصل أن تنقل عن صدر الكلام وتدخل على الاسم لأنه أقرب إليه من الخبر ، ولكن لما كان الاسم على إن كرهوا أن يدخلوها عليه كراهية للجمع بين حرفي تأكيد ، فنقلوها من الاسم وأدخلوها على الخبر ، والذى يدل على أن مكانها صدر الكلام أنها لام الابتداء ، والذى يدل على أن الأصل فيها أن تدخل على الاسم قبل الخبر أنه إذا فصل بين إن واسمها بظرف أو حرف جر جاز دخولها عليه نحو : إن عندك لزيدا .

والفعل الماضى — وإن كان الأصل فيه ألا يقوم مقام المستقبل لأنه لا يدل على الحال ، ولذا لم يصح وقوعه حالا — لما كان فعلا ، وكان المستقبل فعلا جاز أن

يحل الماضي محل المستقبل مثل : « وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم . . . لأن
جنس الفعلية مشتمل عليهما ، فبقى ما عداه على الأصل .

كل هذه المخالفات وغيرها إنما وقعت لتحقيق غاية وهذفا ، ولم يكن وجودها
عبثاً أو لغوا ، وإنما حدثت عاملة في نطاق الأصول العامة ، ساعة نحو
الأهداف المشتركة .

ولسكن هذه المخالفات رغم فائدتها ، ورغم أنها مخالفات تهدف إلى غرض ،
يجب أن يقتصر فيها على الضروري الذي لا بد منه ، ويجب اللجوء عند ارتكابها إلى
أيسر أنواع المخالفة ، وأكثرها تحقيقاً للحسنة ، ومسايرة للعدل^(١) ، فالترخيم
حذف دخل في الاسم للننادي إذا كثرت حروفه طلباً للتخفيف ، فإذا كان كذلك
وجب ألا يرخم الاسم الثلاثي لأنه في غاية الحفة فلا يحتمل الحذف ، إذ لو قلنا إنه
يخفف بحذف آخره لسكن ذلك يؤدي إلى الإجحاف به ، وذلك لا يجوز ، لأن
اللغة كما قلنا لا تجافي الطبيعة ، ولا تنافي ، قوانين الأخلاق ، وإنما تسايها وتلتزم
معيها ، فوجب البعد عما يحل بهذه القوانين ، ويتعارض معها .

والسين كما قلنا أصل بنفسها لأنها حرف يدل على معنى ، فالأصل فيه ألا يدخله
الحذف ، وأن يسكن أصلاً بنفسه لا مأخوذاً من غيره ، والقول بأن أصلها سوف
ثم حذفت منها الواو والفاء لسكثرة الاستعمال قول فاسد ، لأن الحذف لسكثرة
الاستعمال ليس بقياس ، وعلى فرض وجوده في الاسم والفعل كثيرا الأغراض تقتضيه ،
فقلما يوجد في الحرف ، وإذا وجد على خلاف القياس لم يجعل أصلاً ، وإذا كان
حذف الواو وحدها وحذف الفاء وحدها ، ليس مقيساً ، فالجمع بينهما في الحذف
يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم ، إذ ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه
طلباً للخلقة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد ، والمصير إلى ما لا
نظير له في كلامهم مردود ، هذا إلى أن حذف حرفين من الكلمة لتبقى على حرف

(١) مقدمة الإنصاف ، لجوتولدفايل ، ترجمة المرحوم الدكتور عبد الحليم النجار .

واحد فيه إجحاف بها ، وغبن لها ، وذلك لا يجوز لمخالفاته لقوانين العدل ، وخروجه على مقتضى الحكمة ، لأن حذف حرف واحد يحقق الحقة المطلوبة .

وكما أن الحذف لكثرة الاستعمال ليس مقبوسا ، كذلك الحذف للطول ليس مقبوسا ، وإنما يقتصر فيه على ما ورد في كلامهم منه ، فحذف ألف المقصور ، والألف والهمزة من الممدود عند التثنية للطول غير جائز ، لأن التثنية تأتي على حروف المفرد جميعها .

ولما كان اجتماع الياء والواو في مثل : سيد وميت — إذ أصلهما : سيود وميوت — ثقيلًا ، تخلصوا من ثقلهما بقلب الواو ياء وإدغامهما كما أمكن ذلك ، فإذا أضيف إليهما الكسرة وهى ثقيلة أيضاً في مثل : يعد ويزن — إذ أصلهما : يوعِد ويوزِن — كان لا بد من التخلص من ثقل اجتماع هذه الثلاثة ، ولما لم يمكن التخفيف بالإدغام ، كما حدث في سيد وميت ، لأن الأول متحرك ، وشرط الإدغام أن يكون ساكناً ، لجئوا إلى الحذف — وهو إجراء أشد عنفاً من القلب والإدغام^(١) — طلباً للخفة واتباعاً للعدل .

ولكن طلب الحقة لا يصح أن يكون سبباً في الإجحاف بالكلمة وإلا كان ممنوعاً ، فمضارع أوعِد يوعد ، وإن أدى ذلك إلى اجتماع الثلاثة الأحرف المستقلة ، وذلك لأن أصلها يؤوعِد ، فحذفت الهمزة فيها حملاً على حذفها في المبدوء بالهمزة — أووعد — كراهة توالى همزتين ، ولما كانوا قد حذفوا حرفاً لم يجوز أن يحذفوا حرفاً آخر ، وإلا ترتب على ذلك توالى إعلايين ، وهو غير جائز لما فيه من الإجحاف بالكلمة ، هذا إلى أن المحذوف في حكم الثابت فلم تتوال ثلاثة مستقلات . ولما كانت الحكمة تقتضى أن تكون المخالفة التى لا بد منها محققة الغرض من حدوثها ، قالوا : إنه إذا اجتمعت الواو والياء وكان السابق منهما ساكناً قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ، وإنما قلبت الواو ياء ولم تقلب الياء واوا ، لأن الياء أخف عندهم من الواو ، ولما كان المقصود بهذا القلب والإدغام إنما هو

(١) مقدمة الإنصاف لجوتولدفيل ترجمة المرحوم الدكتور عبد الحليم النجار .

التخفيف ، كانت الحكمة تقتضى أن يقلب الأثقل إلى الأخف ، لا أن يقلب الأخف إلى الأثقل ، تحقيقاً للهدف ، ومسايرة للعقل .

فالبصريون يحاولون أن يفسروا الأساليب المختلفة ، والصيغ المتعددة ، تفسيراً يخضعها لقوانينهم ، ويسير بها في نطاق أصولهم ، فمذهبهم صالح لأن ينتظم في سلكه كل ما ثبت وروده عن العرب من أساليب ، وأن يفسرها التفسير الموائم ، وأن يقدر لها ما يجعلها متمشية مع ما قالوا به من أصول وقوانين ، وإن كان ظاهرها يدل على أنها خارجة عنها ، متعارضة معها .

فالفاعل للماضى لا يجوز أن يقع حالاً^(١) وما احتج به السكوفيون من قوله تعالى « أو جاءكم حصرت صدورهم » . لا حجة فيه من أربعة أوجه :

الأول : أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية : « إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق » .

الثاني : أن تكون صفة لقوم مقدر ، والتقدير : أو جاءكم قوماً حصرت صدورهم .

وللماضى إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع المحذوف حالا بالإجماع .
الثالث : أن يكون الكلام خبراً بعد خبر ، أى جملة خبرية لا إنشائية وقعت بعد جملة خبرية أخرى ، فحصرت صدورهم جملة خبرية وقعت بعد جاءكم الخبرية .

الرابع : أن يكون محمولا على الدعاء لا على الحال ، كأنه قال : ضيق الله صدورهم ، كما يقال : جاءنى فلان ومع الله رزقه ، وأحسن إلى غفر الله له ، وهذا كثير فى كلامهم ، قال قيس بن ذريح :

ألا يا غراب البين قد هجت لوعة فويحك خبرنى بما أنت تصرخ
أبالبين من لبنى فإن كنت صادقاً فلا زال عظم من جناحك يُفَضِّخ

(١) الإنصاف مسألة رقم ٣٢ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٩ .

ولا زلت من عذب المياه مُنْفَرَا ووكرك مهديم ويضك مُشْدَخ
ولا زال رام قد أصابك سهمه فلا أنت في أمن ولا أنت تفرخ
وأبصرت قبل الموت لحك منضجا على حرجر الناريشوى ويُطبخ
وأما قول الشاعر :

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
فالتقدير فيه : قد بلله القطر ، إلا أنه حذف لضرورة الشعر ، فلما كانت قد
مقدرة تنزل منزلة الملقوظ بها ، ولا خلاف في أنه إذا كان مع الماضي قد فإنه يجوز
أن يقع حالا .

فهم لا يقفون أمام ما جاء مخالفا لأصولهم عاجزين حائرين ، وإنما يقدرون
له ما ثبت صحته ، وما يجعله موافقا لما ارتضوه وقالوا به ، على أنهم لا يفعلون
ذلك عتوا وتكلفا ، وإنما يقدرون ويأتون بما يستدلون به على صحة هذا التقدير ، وعلى
أنهم لم يقولوا بدعا ، ولم ينحرفوا عن سنن كلام العرب .
ولكن ذلك لا يمنع من أنه قد عرضت لهم ألفاظ وأساليب لم يجدوا لها تعليلا ،
ولم يستطيعوا إدراجها ضمن ماصح عندهم من أبنية وتراكيب ، فقد رفضوا أن يقال :
ما أفعله ، في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، كما يقول
الكوفيون ، وقالوا : إن قول الشاعر :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباح
وقول الآخر :

أبيض من أخت بني إياض

شاذ لا يؤخذ به ، وضرورة لايقاس عليها ، كما أن قول الشاعر :
يقول الحنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار السجدة
ويستخرج اليربوع من ناقائه ومن جحره بالشيخة اليتيم
خطأ أشدّوه قياسا واستعمالا ، لأنه أدخل الألف واللام على الفعل .

فقد قالوا بشذوذ الأولى وأنها جاءت في ضرورة الشعر ، وخطئوا الثانية لشذوذها قياسا واستعمالا .

أما إذا استيقنوا من بعض الأساليب التي تخالف مذهبهم فإنهم يحيلونها على الضرورة ، ويقفونها عندها بحيث لا يجوز استعمالها في اختيار الكلام . فقد ذهبوا إلى أن سوى لا تكون إلا ظرفا لأنها لم تستعمل في اختيار الكلام إلا ظرفا ، ولو كانت قد استعملت اسما لكثرت في كلامهم ، وفي عدم كثرته دليل على أنها لا تكون إلا ظرفا ، وإنما استعملت اسما في ضرورة الشعر كقول الشاعر :

ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا
وقول الآخر :

تجأنف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا
وإدخال الألف واللام في : خمسة عشر درهما ، على العشر وعلى الدرهم لا يجوز ، وما استدلل به الكوفيون قليل في الاستعمال بعيد عن القياس .
ولما كان لا يجوز الجمع بين تعريفين لم يحز نداء ما فيه أل ، إلا لفظ الجلالة فلكثرته في الاستعمال أجز فيه الجمع بينهما .

فما جاء من الأساليب موافقا للقياس كثيرا في الاستعمال ، كان أقوى الأساليب عندهم ، وما خالف القياس وشذ في الاستعمال فهو أضعفها ، وبين هذين مراتب متفاوتة قوة وضعفا بحسب اندراجها تحت القواعد العامة ، ومقدار ورودها عن العرب ، والأساليب التي جاءت فيها من شعر أو نثر . وكلا كان الأسلوب أبعد عن القياس ، وأقل في الاستعمال كان قليلا لا يحكم بعمومه ، أو شاذا لا يعأ به ، أو ضرورة لا يقاس عليه .

ادلة البصريين ومصادرهم

سبق أن قلنا : إن الرواة يكادون يجمعون على أن البصريين كانوا أكثر دقة في جمع الشواهد ، وأشد حرصاً على صحة الرواية ، وأنهم لم يكونوا يكتفون بالبيت الواحد يلقيه عربي ، أو بالعبارة الواحدة تنقل لهم ، وإنما كانوا يطلبون تواتر الأدلة ، ويتعرون صحة النقل ، ويقصدون فصحاء الأعراب .

لم يكن البصريون يسمون بكل ما يقوله عربي ، ولم يكونوا يرتضون كل ما يسمعون ، وإنما كانوا كذلك حرصاً على أن يستقوا اللغة من مظانها الصافية ، ويردوا مناهلها العذبة ، وينقلوا عن القبائل المشهود لها بسلامة اللسان ، وفصاحة البيان ، يقول أبو المنهال (١) : أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة : أبو عمرو ابن العلاء ، وهو أول من وضع أبواب النحو ، ويونس بن حبيب ، وأبو زيد الأنصاري ، وهو أوثق هؤلاء كلهم وأكثرهم سماعاً من فصحاء العرب ، سمعته يقول : ما أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من عجز هوازن ، وبني كلاب ، وبني هلال ، أو من عالية السافلة ، أو من سافلة العالية ، وإلا لم أقل : قالت العرب . وهؤلاء الذين يطمئن إليهم أبو زيد ولا يثق إلا فيما يقولون ، ولا يروى إلا عنهم ، هم الذين يضرب بهم الجاحظ المثل في الفصاحة وحسن البيان فيقول (٢) : فأما حروف الكلام ، فإن حكمها إذا تمكنت في الألسنة خلاف هذا الحكم ، ألا ترى أن السندى إذا جلب صغيراً فإنه لا يستطيع إلا أن يجعل الجيم زاياً ، ولو أقام في عليا تميم وسفلى قيس وبين عجز هوازن خمسين عاماً .

وكانوا كما أشرنا إلى ذلك من قبل لا يستنكفون أن يتقنوا رواية الأدب الفصحاء ، إذا بدا منهم ضعف ، أو تطرق إلى لسانهم زنج ، كما فعل أبو عمرو مع

أبي حَيرَة ، وكما حدث الجاحظ عن يزيد بن كَثُوة إذ يقول^(١) : لقد كان بين يزيد بن كَثُوة يوم قدم علينا البصرة ، وبينه يوم مات بون بعيد » .

وذلك أن وجود العرب بالحضر ، واختلاطهم بالعجم ، له أثره في إفساد لغتهم ، وإدخال اللعن على ألسنتهم ، يقول الجاحظ^(١) : ومق وجد النحويون أعرابيا يفهم هذا — يعنى اللعن — وأشباهه ، بهرجوه ولم يسمعو منه ، لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي تفسد اللغة ، وتنقص البيان ، لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت ، واطردت وتكاملت ، بالحصل التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة ، وفي تلك الجيرة » .

تلك كانت طريقتهم ، وذلك كان مبدأهم ، وكما أجمع الرواة أو كادوا يجمعون على أن أقيستهم أصح ، وقواعدهم أوفى ، فقد أجمعوا على أن مصادرهم كانت :

١ — القرآن الكريم :

أما القرآن الكريم فليس هناك شك في أنه أفصح ما نطقت به العرب ، وأعلاه قدراً ، وأبعده عن ضعف ، لذلك كان مرجع العلماء ، بل كان دافعهم إلى البحث في لغة العرب ، شعرها ونثرها ، لتسكون معينة على فهمه ، مساعدة على معرفة المقصود من أساليبه ، فكثير استشهادهم به ، واعتمادهم عليه ، يقول السيوطي^(٢) : فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم يخالف قياساً معروفاً . بل ولو خالفته محتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يحز القياس عليه ، كما يحتج بالجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه نحو : استحوذ ، ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بباء الخطاب بقراءة « فبذلك فلتفرحوا » ، كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة التواترة « ولنحمل خطاياكم » .

(١) البيان والتبيين ج ١ ص ١٤٦ .

(٢) الاقتراح ص ١٧ .

موقف البصريين من القراء :

هذا ما قاله السيوطي ، وهذا ما كان يجب أن يكون ، ولكن البصريين لا يقررون ذلك ولا يعملون به ، فهم لا يجيزون الاحتجاج بالقراءة الشاذة ، فقد قالوا في قوله تعالى (١) « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام » . بجر الأرحام إنها قراءة شاذة لا يحتاج بها ، فلا يقاس عليها . يقول ابن يعيش (٢) : أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظراً إلى العطف على الضمير المخفوض ، وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد اللبدي هذه القراءة ، وقال : لا تحمل القراءة بها .

وفي الكشف : والجبر على عطف الظاهر على المضم ، وليس بسديد . وقال ابن جرير في تفسيره : فعطف بظاهر على مكنى مخفوض وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب ، لأنها لا تنسق بظاهر على مكنى في الحذف إلا في ضرورة شعر ، لضيق الشعر ، أما الكلام فلا شيء يضطر للتكلم إلى اختيار المكروه من النطق والردىء في الإعراب .

ونقل في البحر المحيط عن ابن عطية قوله : وهذه القراءة عند رؤساء نحوي البصرة لا تجوز ، لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضم مخفوض . ثم قال ابن عطية : ويرد هذه القراءة من المعنى وجهان ، أحدهما : أن ذكر الأرحام مما يتساءل به لا معنى له في الحذف على تقوى الله . . .

والثاني : أن في ذكرها على ذلك تقدير التساؤل بها ، والقسم بحرماتها ، والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله « ص » « من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » .

ونقل سيديويه (٣) عن يونس أن أبا عمرو بن العلاء كان يخطئ أهل المدينة في جعلهم هن فصلاً من قوله تعالى (٤) : « هؤلاء بناتى هن أطهر لكم » . وينصبون أطهر وكان يقول : احتبي مروان في لحنه .

(١) سورة النساء ، آية رقم : ١ . (٢) شرح المنفصل ج ٣ ص ٧٨ . (٣) الكتاب ج ١ ص ٣٩٧ . (٤) سورة هود ، آية رقم : ٧٨ .

وكان سيوبه يرى أن تحقيق الهمزة في نبيء قليل ردى^(١) ، على الرغم من أنها قراءة المحققين من أهل الحجاز ، وكان يرى أن تبدل الهمزة ياء .

وقال البصريون^(٢) في قراءة ابن عامر^(٣) : وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين تِلْ أَوْلادهم شركائهم » ، إنها قراءة ضعيفة قد وهم فيها القاريء ، وإنما دعا ابن عامر إلى ذلك أنه رأى في مصاحف أهل الشام « شركائهم » بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق شركاؤهم بالواو ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

قال في الكشف — بعد أن ذكر القراءة — : فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان ممجاً مردوداً كما سمع ورد :

زج القلوص أبي مزادة

فكيف به في الكلام للشور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ، لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم ، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب .

وقال الطبري : وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح .

وقال في قوله تعالى^(٤) « ولقد مكناكم في الأرض ، وجعلنا لكم فيها معايش » قرأ عبد الرحمن الأعرج « معائش » بالهمز وذلك ليس بالفصيح ، وأولى ما قرئ به كتاب الله من الألسن أفصحها وأعرفها دون أنكرها وأشدها .

هذه آراؤهم في هذه الآيات ، وفي غيرها من القراءات التي لم ترضهم ، ولم تنطبق على قواعدهم فرفضوها ولم يعملوا بها .

ولكن الحق أن ما ذهب إليه النحويون في ذلك فيه مجازة للصواب ، وبعد عن الجادة ، لأن البحث في اللغة في أول أمره إنما كان لخدمة القرآن محافظة عليه ، وصيانة له ، فليس من الجائز إذاً أن يجعل القرآن خاضعاً لمقاييس النحويين

(١) الكتاب ج ٢ ص ١٧٠ . (٢) الإنصاف ص ٢٥٢ .

(٣) سورة الأنعام ، آية رقم : ١٢٧ . (٤) سورة الأعراف ، آية رقم : ١٠ .

وقوانينهم ، وإلا انقلب الأمر ، وانعكست المسألة ، وبخاصة أن هؤلاء الذين قرءوا هذه القراءات علماء موثوق بهم ، وأئمة يرجع إليهم .

فالآية الأولى قرأ بها حمزة بن حبيب أحد القراء السبعة ، يقول ابن يعين بعد أن ذكر رأى البرد السابق (١) : وهذا القول غير مرضى من أبي العباس ، لأنه قد رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة ، مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وإبراهيم النخعي والأعمش ، والحسن البصري وقتادة ومجاهد ، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها ، طى أن الآية تحتمل وجهين آخرين غير العطف على المسكن المحفوض .

وقال أبو حيان (٢) : وما ذهب إليه أهل البصرة ، وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار غير صحيح ، بل الصحيح في ذلك مذهب السكوفيين ، ثم قال : وأما قول ابن عطية : ويرد هذه القراءة وجهان . فبجسارة قبيحة لا تليق بمحاله ، ولا بطهارة لسانه ، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله فردها بشيء خطر له في ذهنه ، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري ، فإنه كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم . أما الآية الثانية فقد ذكر ابن هشام أن الأخفش يقرها ويجيز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها (٣) .

والآية الثالثة قد ذكر سيدييه نفسه أنها قراءة المحققين من أهل الحجاز ، وإذا كانت قراءة المحققين فلم يكن هناك وجه للاعتراض عليها ، أو التردد في قبولها . وتعليل القراءة في الآية الأخيرة بأن القارئ وهم فيها فأخطأ ، لأنه رأى المهمة على الياء ، تعليل واه ضعيف ، لأنه لا يتوقع من أحد القراء السبعة المشهود لهم بالتقدم والفضل ، أن يكون إمامه باللغة والقرآن متهاكاً إلى الحد الذي يخطئ فيه بمجرد أن يرى المهمة مكتوبة في غير موضعها ، فإذا كان هذا الإمام يزعمه خطأ إملائي

(١) شرح المفصل ج ٣ ص ٧٨ . (٢) البحر المحيط لأبي حيان .

(٣) المغنى ج ٢ ص ١٠٤ .

يسير ، فسكيف إذا عورض في أمر خطير ؟ لا شك في أن هذا تعليل غير سائق ، فلا مفر إذا من رده ، وقبول القراءة المرفوضة .

قال ابن المنير^(١) تعليقا على رأى الزمخشري : لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء ، وتاه في تيهاء ، وأنا أبرأ إلى الله ، وأبرئ حملة كتابه ، وحفظة كلامه ، مما رماهم به ، فإنه تحيل أن القراء اختار كل منهم حرفا قرأ به اجتهدا ، لا تقلا وصمعا ، فذلك غلط ابن عامر ، وبين سبب غلظه . فهذا — كما ترى — ظن منه أن ابن عامر قرأ قراءته رأيا منه ، وكان الصواب خلافة ، والفصيح سواء . ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة قرأها النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل ، كما أنزلها عليه ، ثم تلاها على عدد التواتر من الأئمة ، حتى وصلت إلى ابن عامر متواترة ، فقرأها كما سمعها ، فهذا معتقد أهل الحق في الوجوه السبعة أنها متواترة جملة وتفصيلا ، عن أفصح من نطق بالضاد ، فإذا علمت ذلك فلا مبالاة بقول الزمخشري ، ولا بقول أمثاله .

ثم كيف ترفض قراءة هؤلاء وهم الذين تفرغوا للدرس ، وتصدوا للإقراء ، وسلم الناس لهم زمامهم ، واعترفوا بفضلهم ، فأحلوهم من النظر في أمسى علم وأخطره محل القيادة ، ورجعوا إليهم ، وصدروا عنهم في القرآن ، الذي هو دستور الدين ، وموئل المسلمين ، والذي حفظه الله من الخطأ والتحريف ، قبل أن يرعاه المسلمون ، ويحبوه اللحن والتصحيف ، يقول تباركت كلماته ، وتزهت آياته « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون^(٢) » . ويقول « لا تحرك به لسانك لتعجل به ، إن علينا جمعه وقرآنه . فإذا قرأناه فاتبع قرآنه^(٣) » . ويقول « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد^(٤) » .

(١) هامش الكشاف . (٢) سورة الحجر ، آية رقم : ٩ .

(٣) سورة القيامة ، آيات : ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

(٤) سورة فصلت ، آية رقم : ٤٢ .

فكيف إذا يظن هؤلاء السوء ، أو تفترض فيهم الغفلة ، أو يشوب عملهم تقصير ؟ كيف يتأتى تخطيء هؤلاء وهم حفاظه ورواته ، وسدنته وحمانته ؟ .

ثم إذا أباح التحويون لأنفسهم أن يأخذوا وأن يدعوا من أقوال العرب مراعين منها ما كثر واطرد ، أو قل وانحرف ، داعين الناس إلى أن يقبلوا ما يقولون ، ويلزموا ما يجيزون ، فكيف لا يبيحون لغيرهم ممن تفرغ تفرغهم ، ودرس دراستهم ، وانصل بما هو أدعى للحرص والحذر ، وأدفع للدقة والحيلة.. ، أن يكون موثوقاً به في صناعته ، مطمئناً إليه في مادته ؟ ألا أن النحو صناعة عسيرة كما يدعون ؟ والقراء لم يكن لهم بصريها ، وإطلاع عليها^(١) ، أم لأن النحاة هم الذين أنزلوا أنفسهم منزلة المهيمين على اللغة ، للتصرفين في شئونها ، ما قبلوه منها وجب أن يكون محل الرضا والقبول ، وما رفضوه طرح في مراعى الترك والنسيان ؟ .

إن القراء كما يقول الداني^(٢) : « لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الألفى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل » والرواية إذا ثبتت عنهم ، لم يردّها قياس عربية ، ولا فشولة ، لأن القراءة سنة متبعة ، يلزم قبولها ، والتصير إليها .

وما داموا قد اطمأنوا إلى ورود ما قرءوا به عن الرسول عليه الصلاة والسلام ، ولم يخامرهم شك في قراءته ، وإجازته له ، فمن الواجب أن يقبل عنهم دون مناقشة أو شك ، لأنه قرآن مجيد ، في لوح محفوظ ، نزل به الروح الأمين ، على محمد رسول الله الكريم ، فأبلغه كما أنزل عليه ، ما حرف وما غوى ، وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى .

وإذا كان العلماء قد قالوا^(٣) فيما جاء عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور : إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال ذلك العربي ، وفيما جاء به ، فإن كان فصيحاً

(١) البحر المحيط ج ٤ ص ٢٧١ .

(٢) النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٠ ، ١١ .

(٣) الخصائص ج ١ ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساد، فإن قيل: فمن أين له ذلك، وليس مسوغاً أن يرتجل لغة لنفسه؟ قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدا، وعفا رسمها وتأبدت معالمها»

قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه^(١): كان الشعر علم قوم، ولم يكن لهم علم أصح منه.

جاء الإسلام، فتشاعلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهيت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام، وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب في الأمصار، راجعوا رواية الشعر، ولم يثولوا إلى ديوان مدون، ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد ضلّك من العرب من هلك بالموت والقتل خفظوا أقل ذلك، وذهب عنهم كثيره.

ونقل عن يونس بن حبيب أنه قال: قال أبو عمرو بن العلاء^(٢): ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير. فإذا جاز أن يقبل من العربي الذي عرف بفصاحته ما يأتي به مما لم يروه أحد غيره، لاحتمال أن يكون ذلك قد وصله من لغة قديمة لم يقف عليها غيره — وهذا في غاية البعد والندرة — أفليس من الواجب أن يقبل من القراءة ما ثبتت نسبتها إلى النبي، وصحت عند أئمة القراء؟

لقد قال بذلك السيوطي في الاقتراح، كما قال به ابن عيش في شرحه للفصل، وقال القرطبي في جامعه^(٣): وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء.... ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره بل سوغه وجوزته.

(١) طبقات خول الشعراء، من ذخائر العرب رقم ٧ ص ٢٢، الخصائص.

ج ١ ص ٣٨٦.

(٢) ج ١ ص ٤٠.

وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صح عن هؤلاء الأئمة بما روه
ورأوه من القراءات ، وكتبوا في ذلك مصنفات ، فاستمر الإجماع على الصواب ،
وحصل ما وعد به الله من حفظ الكتاب .
هذا ما قاله هؤلاء الأعلام ، وهذا ما يقضى به العدل ، وتوجيه شريعة الإنصاف .

* * *

٢ — السماع :

ويقصد به الأخذ عن الأعراب الفصحاء ، ونقل لغاتهم ، وتسجيل شعرهم ونثرهم
وقضاء الأزمنة الطويلة في النقل عنهم ، ومتابعتهم في حياتهم اليومية وشئونهم
العيشية ، وكان هذا السماع هدف العلماء ، ومبتغى الرواة ، ومقصد الأوائل من النحاة
كانت الرحلة إلى البادية أمراً مألوفاً ، وكانت مشافهة الأعراب تكاد تكون الطريق
الطبعي للإلمام باللغة ، والوقوف على أسرارها .

يروى أن السكاسي بعد أن استوفى ما عند علماء الكوفة رحل إلى البصرة
ليأخذ عن الخليل بعد أن استفاضت شهرته ، فلما جلس بحضرته وأعجبه علمه سأله
عن مصدره ، فقال الخليل : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة . فخرج ورجع ،
وقد أُنقذ خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ (١) .
وروى الأصمعي عن أبي عمرو أنه قال (٢) : ماسمع حماد الراوية حرفاً قط
إلا سمعته .

وقال أبو عبيدة (٣) : كان أبو عمرو أعلم أناس بالقراءات والعربية وأيام العرب
وكانت دقائره ملء بيت إلى السقف ، ثم تنسك فأحرقها .
وفي أخبار النحويين البصريين (٤) : كان الأصمعي عدوفاً في الحديث .. وأكثَر

(١) معجم الأدباء ج ١٣ ص ١٦٩ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٣١ .

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٨ . معجم الأدباء ج ١١ ص ١٦٠ ، فوات

الوفيات ج ١ ص ١٦٤ .

(٤) ص ٦٠ — ٦٢ .

مماعه من الأعراب ، وأهل البادية ، وقال له بعض الأعراب وقد رآه يكتب كل شيء :

ما أنت إلا الحُفَظَة تكتب لفظ اللُفَظَة

وقال له آخر : أنت حتف الكلمة الشرود .

وفيها (١) : كان أبو زيد كثير السماع من العرب ثقة مقبول الرواية .

وفي طبقات النحويين واللفويين (٢) : قال ابن الغازي : أبو زيد كثير الرواية عن الأعراب ، كثير النقل .

وفيها عن أبي عبيدة وقد سئل عما يقوله في كتابه « غريب القرآن » (٣) :
من أخذت هذا ؟ فإن هذا تفسير خلاف تفسير الفقهاء ، فقال : هذا تفسير الأعراب
البوالين على أعقابهم .

والبصريون في أخذهم عن العرب لم يكونوا يجمعون كل ما يصادفهم في رحلتهم أو ينقل لهم عن العرب ، بل كانوا لا يعتمدون إلا ما يطمثون إليه ، ويستوثقون منه ، فلقد سبق أن رأينا سيويوه كان يعنى بأن يوثق من ينقل عنه ، وأن أبا عمرو لم ينقل إلا ممن عرفوا بالفصاحة وسلامة اللغة ، بل لقد رأينا أبا عمرو ينقد أحد الرواة الثقات لأنه أفنى بما يعرف أبو عمرو أنه مغاير لما صح عنده عنه ، ورأينا كيف كان ابن أبي إسحق يتبع الفرزدق ويخطئه ، وكيف كان عيسى ينقد شعر النابغة .
رأينا كل هذا ، ورأيناهم كذلك عند ما يشدون رحالهم ، ويتجهون إلى البادية يطلبون صفاءها وتقاءها ، ويرجون خيرها وبرها ، لا يقصدون إلا القبائل التي عرفت يبعدها عن مظنة الفساد ، والمواطن التي اشتهرت بمجودة الأساليب ، لأنهم ما تركوا الحاضرة خلفهم إلا لأنهم لا يرتضون أساليبها ، ولا يعتمدون على لغات أهلها فالحاضرة معرضة للتأثر بلغات الوافدين عليها المخالطين لأهلها ، الذين دفعتهم ضرورة الحياة ومشئون للعيشة إلى التردد عليها ، أو الإقامة فيها ، كذلك تركوا القبائل المجاورة للأعاجم التي يمكن أن تتصل بينها وبينهم أسباب الحياة ، فتأثر

اللغة ويفسد اللسان ، وإنما أغذوا السير ، وضربوا في فيا في الصحراء ، يقصدون اللغة الصافية الخالصة .

يقول السيوطي^(١) : قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه السمي « بالألفاظ والحروف » : كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وأبينها إبانة عما في النفس .

والذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وعميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب والإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ من لحم ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقيبط ، ولا من قضاة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية ، ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر لمجاورتهم للقيبط والفرس ، ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتداءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم .

ويقول السيوطي أيضاً ناقلاً عن روى عن ابن عباس^(٢) : نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة العجز من هوازن ، وهم الذين يقال لهم علياً هوازن ، وهم خمس قبائل أو أربع منها سعد بن بكر ، وجشم بن بكر ، ونصر بن معاوية ، وثقيف . قال أبو عبيد : وأحسب أفصح هؤلاء بني سعد بن بكر ، وذلك لقول رسول الله صلى

(١) المزهر ج ١ ص ١٢٨ ، الاقتراح ص ٢٢ .

(٢) المزهر ج ١ ص ١٢٧ .

الله عليه وسلم «أنا أفصح العرب يسدأني من قريش ، وأنى نشأت في بني سعد بن بكر» . وكان مسترضعاً فيهم ، وهم الذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء : أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم .

وعن ابن مسعود أنه كان يستحب أن يكون الذين يكتبون المصاحف من مضر . وقال عمر : لا يملين في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف . وقال عثمان : اجعلوا المملى من هذيل ، والكتاب من ثقيف .

وفي العربية ^(١) : إن أصح العربية في جزيرة العرب عند هذيل ، ثم في قسمي نجد ، ثم أخيراً بقية الحجاز . «

وكما كان البصريون حراساً على أن يردوا مناهل اللغة الصافية في قبائل العرب الخالصة ، فقد كانوا كذلك حراساً على أن يتلقوا فصحاء الأعراب الذين يردون إلى المدينة أو ينتقلوا إلى من عرف منهم بالرواية وسلامة اللغة في باديته .

وعندما يعرض ابن جنى لمصادر اللغة الصافية وأنها كانت البوادي دون الحواضر يقول ^(٢) : إن السبب في ترك الأخذ عن أهل المدر ما عرض للغتهم من الاختلال والفساد والخلط ، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر ، وكذلك لو فشا في أهل الوبر ماشاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها ، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها ، وترك تلقى ما يرد عنها . «

هذا هو ملاك القبول أو الرفض ، سلامة اللغة ، وفصاحة اللسان ، فحينما وجدنا صح الأخذ وقبلت الرواية ، فإذا ما فقدنا عدل عن موطن الضعف إلى موطن أسلم وأتقى ، لذلك كانوا لا يقبلون كل ما يسمعون ، وإنما يعمدون إلى الموازنة والمقارنة فما رجعت عندهم كفته ، وثقل ميزانه ، كان أولى بالقبول ، وأحق بالاعتبار .

(١) ص ١٩٢ نقل هذا عن كتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص ٩٦ — ٩٧ .

(٢) الخصائص ج ٢ ص ٥ .

وهم لم يكونوا يميزون لغة على لغة اللهم إلا أن تكون أقرب إلى القياس وأبعد عن الشذوذ، فلغات العرب كلها جديرة بالاعتبار ، ولا يصح رد لغة بالأخرى ، لأنها كما يقول ابن جنى (١) : ليست أحق بذلك من رسلتها ، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنسابها ، ألا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم « نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف . »

ويقول (٢) : وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء وإن كان غير ماجاء به خيراً منه . «
اللهم إلا ما كان من اللغات بعيداً عنهم غريباً عليهم ، كما كان الشأن في لغة اليمن يقول أبو عمرو (٣) : ما لسان حمير وأقصى اليمن بلساننا ، ولا عريتهم بعريتنا .

ويقول ابن جنى (٤) : وبعد ، فلسنا نشك في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابني زار — مضر وربيعة — فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم ، فيساء الظن فيه بمن سمع منه ، وإعما هو منقول من تلك اللغة .

هذه نظرتهم إلى اللغة ، وتلك طريقهم في اعتمادها ، سعى جاد وراء صحيحها ، وتقذواغ لأساليبها ، واعتماد دقيق لحاصلها وصافيتها ، وحرص بالغ على أن يكون من تؤخذ عنه اللغة أهلاً للأخذ عنه ، ولذلك قسموا العرب إلى أربع طبقات :

الطبقة الأولى طبقة الجاهليين .

الطبقة الثانية طبقة المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، وهاتان

الطبقتان يستشهد بشعرهما في رأى جميع العلماء لم يخالف في ذلك أحد .

الطبقة الثالثة طبقة الإسلاميين كعجبر والفرزدق والسكيت وذى الرمة... الخ.

(١) الخصائص ج ٢ ص ١٠ . (٢) الخصائص ج ٢ ص ٢ .
(٣) طبقات الشعراء ص ٨ . (٤) الخصائص ج ١ ص ٣٨٦ .

وهذه الطبقة اختلف العلماء في الأخذ عنها ، وقد رأينا بعضهم يلحن رجالها ويخطئهم ، ويبدو من كلام أبي عمرو بن العلاء أنه لم يكن يأخذ بقولهم ، إذ يروى عنه أنه قال (١) :
لقد حسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبيانا برواية شعره » يعنى بذلك شعر
جرير والفرزدق فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهليين والمخضرمين ، وتقيد هذه
العبارة أنه لم يفعل .

وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين ، قال الأصمعي (١) : جلست إليه عشر
حجج فما سمعته يحتج بيت إسلامي . »

ولكن معظم العلماء رجحوا جواز الأخذ عن رجالها فاستشهدوا بشعرهم
وجعلوه مرجعاً من مراجعهم ، ويعلل ابن رشيقي في العمدة الاتجاه إلى رفضهم بأن :
كل قديم من الشعر محدث في زمانه بالإضافة إلى ما كان قبله . »
أما الطبقة الرابعة فهي طبقة المولدين والمحدثين وهم من بعدهم إلى زماننا ،
وأول شعراء هذه الطبقة بشار وأبو نواس ومن عاصرهم وخلفهم ، وهذه الطبقة
اتفق على أنه لا يحتج بكلام أحد منها ، وإن مال بعضهم إلى الاحتجاج بالموثق به
منهم ، فقد استشهد الزحشرى في تفسير أوائل البقرة من الكشف بيت من شعر
أبي تمام وقال - كما تروى خزانة الأدب (٢) : هو - وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره
في اللغة - من علماء العربية فاجعل مايقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء :
الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه . »
وقد اعترض عليه بأن قبول الرواية مبنى على الضبط والوثوق ، واعتبار القول
مبنى على معرفة أوضاع اللغة العربية ، والإحاطة بقوانينها ، ومن البين أن إتقان
الرواية لا يستلزم إتقان الدراية (٣) ، وقد وقع هؤلاء الشعراء المحدثون في أخطاء
عرفت لهم ، وأخذت عليهم . »

(١) خزانة الأدب ج ١ ص ٣ - ٤ . (٢) ج ١ ص ٤ .
(٣) في الأصل : من البين أن إتقان الرواية يستلزم إتقان الدراية . ولعل الصواب
ما ذكرناه وإلا لم يكن وجه للاعتراض .
(م ١٦ - مدرسة البصرة)

وقتل ثعلب عن الأصمعي أنه قال : (١) ختم الشعر بإبراهيم بن برهة ، وهو آخر الحجج .

وكما اتفقوا على أنه لا يحتج بشعر المحدثين قالوا (٢) : إنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله ، صرح بذلك الأنباري في الإنصاف ، وكان علة ذلك خوف أن يكون لمولده أو لمن لا يوثق بقصاحته .

وقد يعترض على هذا بأن كتاب سيبويه به أبيات لم تنسب لقائلها وبمضها لم يعرف قائله ، فكيف يشترطون معرفة القائل وهم لا يتمسكون بذلك ؟ .

ولكن الجواب لا يحتاج إلى كبير عناء فسيويه قد عرف كتابه من بعده ، ودرسه تلاميذه وتلاميذهم ، وهم أحرص الناس على سلامة اللغة ، ودقة الاستشهاد ، ومع ذلك لم يعترضوا عليه ولم يرفضوه ، بل احتجوا بهذه الشواهد كما احتج ، وقبلوها كما قبلها ، فأصبحت بهذا مرضية معتمدة لوجه الاعتراض عليها .

أما المسموع المنفرد الذي عرف قائله ، ولكن لم يروه أحد غيره فقالوا (٣) : إن خالف ما عليه الجمهور ينظر في حال هذا الراوي المنفرد ، فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر ، وكان مأورده مما يقبله القياس ، فإن الأولى أن يحسن الظن به ، ولا يحمل على فساد .

فإن خالف القياس رد لأنه جاء مخالفاً للقياس والسمع جميعاً .
فإن كان الراوي مضعوفاً في قوله ، مألوفاً منه اللحن رد كذلك لأنه ليس أهلاً للاخذ عنه .

هذا هو المسلك الذي سلكوه في رواية اللغة ، وهذا هو النهج الذي ساروا عليه في السماع من العرب ، تظهر فيه دقة البحث ، وعمق الفكر ، وقوة الإيمان بسلامة ما هم بسبيله من العمل على إقامة علم وتنقيته وتحليصه من العيوب .

* * *

١) خزانه الأدب ج ١ ص ٣ — ٤ . (٢) الاقتراح ص ٣٢ .

(٣) الخصائص ج ١ ص ٣٨٥ — ٣٩٠ ، الاقتراح ص ٢٦ — ٢٨ .

٣ — القياس :

أما القياس فله من خطر الشأن ، ومن قوة الأثر في هذا العلم ما جعل البعض يقول^(١) :

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينفع ذلك لأن اللغات ليس من اليسير الوقوف على كل مفرداتها ومشتقاتها ، وسماع كل كلمة منها في استعمالاتها المختلفة ، وأساليب الكلام المنبائية ، فكانت الحاجة ماسة إلى أن يكون الاستقراء الممكن كافياً لوضع قاعدة ، يمكن اتباعها والسير على منوالها ، بهذا يقاس ما لم يسمع على ما سمع ، فيعمل عمله ، ويبني بناءه ، ويأخذ حكمه في كل ما يعرض له .

فالقياس كما ينقل السيوطي^(٢) عن ابن الأنباري في جدله : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه . قال : وهو معظم أدلة النحو ، والمعول في غالب مسائله عليه ، ولهذا قيل في حده : إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ، وهذا القياس كاف في اعتبار ما قيس على كلام العرب عربياً صحيحاً .

يقول ابن جني^(٣) : وقد نص أبو عثمان عليه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره ، فإذا سمعت قام زيد ، أجزت ظرف بشر ، وكرم خالد . . . ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجزته العرب مجرى أصول كلامها ، ألا تراهم يصرفون في العلم نحو : آجر وإبريسم ، وفرند وفيروزج ، وجميع ما تدخله لام التعريف ، وذلك لأنه لما دخلته اللام في نحو : الديباج والفرند . . . أشبه أصول كلام العرب ، أعنى النكرات

(١) البيت للكسائي كما في معجم الأدباء ج ١٣ ص ١٩١ .

(٢) الاقتراح ص ٤٥ .

(٣) الخصائص ج ١ ص ٣٥٧ — ٣٥٨ .

جفري في الصرف ومنعه مجراها . وحكى أبو زيد : رجل مدرهم ، قال : ولم يقولوا منه : دُرهم ، إلا أنه إذا جاء اسم للمفعول ، فالفعل نفسه حاصل في السكف ، ولهذا أشباه » .

ولقد مر القياس بالمراحل التي مر بها غيره من أصول هذا العلم وفروعه ، فلم ينشأ كاملاً ناضجاً دفعة واحدة ، وإنما نشأ — كما نشأ غيره — ساذجاً بسيطاً ثم تطور مع الزمن ، ومر بمراحل النمو ، وعملت فيه التجربة والملاحظة عملهما ، حتى وصل إلى ما نعرفه له من قواعد وأحكام .

ولقد كان عبد الله بن أبي إسحاق — كما يفهم من الروايات — أول من فكر في المقاييس النحوية ، وفي استخدامها أداة لضبط اللغة ، روى ابن سلام قال (١) : قلت ليونس : هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً ؟ قال : نعم . قلت له : هل يقول أحد الصويق يعنى السويق ؟ قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس .

فابن أبي إسحاق يرى ألا تسير اللغة وفقاً للغات القبائل المختلفة ، وإنما يرى أن نلتزم الأذيع منها ، والأكثر استعمالاً .

وشبيه بهذا ما نقل عن أبي عمرو بن العلاء ، فقد سئل عما وضعه وأسماه عربية (٢) : أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال : لا . فقليل له : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر ، وأسمى ما خالفني لغات .

فأبو عمرو ينحو منحى ابن أبي إسحاق ، ويرى أن ضبط اللغة يستلزم الوقوف بها عند حد الكثير من المسموع ، والشائع من المستعمل . ولعلنا في ضوء هذا الاتجاه من ابن أبي إسحاق نستطيع أن نجد تفسيراً لما عابه على الفرزدق وآخذه به حينها هجاء فقال :

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٦ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٤ .

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
وما آخذه به حينما قال :

قد عجبت مني ومن يعيليا لا رأيتي خلقا مقوليا
فقد كان يرى (١) أن القياس يقتضى أن يقول : موال ، وألا يفتح الياء من :
يعيليا ، ذلك لأن ابن أبي إسحاق يريد أن تطرد القاعدة ، وأن يلتزم القياس ، مع
أن توجيه الكلمتين ممكن بأن يحول منع الصرف سابقاً للإعلال ، فلا يكون هناك
حينئذ مقتضى لحذف الياء ، أو يكون — كما يقول التصريح — (١) : من إجراء
المعتل مجرى صحيح .

وفي ضوء هذا الاتجاه نستطيع أيضاً أن نفهم ما ذهب إليه عيسى بن عمر من
نصب « مطرا » في قول الشاعر (٢) :

سلام الله يا مطرا عليها وليس عليك يا مطر السلام
فإنه كان يشبهه — كما يقول سيديوه — بقوله : يا رجلا ، يجعله إذا نون
وطال كالنكرة .

قال سيديوه (٣) : ولم نسمع عربياً يقوله ، وله وجه من القياس إذا نون وطال
كالنكرة ويا عشرين رجلا ، كقوله : يا ضارباً رجلا .

فهو وإن لم يسمع من العرب جائز عنده ، لأن الشواهد الماثلة تدفع إليه ،
والقياس يؤيده .

وقد أيدته فيما ذهب إليه أبو عمرو ويونس والجرى ، يقولون (٤) : رده التنوين
إلى أصله ، وأصله النصب ، وهو مثل اسم لا ينصرف فإذا اضطر الشاعر إلى تنوينه
نونه وصرفه وردده إلى أصله ، قال الشاعر :

ما إن رأيت ولا أرى في مدني كجاري يلعبن بالصحراء

(٢) الكتاب ج ١ ص ٣.

(١) التصريح ج ٢ ص ٢٢٩.

(٤) أمالي الزجاجي ص ٥٤ — ٥٥.

(٣) الكتاب ج ١ ص ٣١٣.

وأبو عمرو يرى أن ضَارِبٌ — فعل الأمر — إذا سمى به رجل صرف^(١)؛ وذلك لأنها حيث صارت اسماً، وصارت في موضع الاسم المحرور والمنصوب والمرفوع ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء...، وصارت أوائلها الأوائل التي هي في الأصل للأسماء، فصارت بمنزلة ضارب الذي هو اسم، وبمنزلة حَجَرَ وتَابَلَ، كما أن يزيد وتغلب يصيران بمنزلة تنضب ويعمل إذا صارت اسماً.

فهو يفرق بين الفعل المسمى به الذي في أوله ما يختص بالأفعال، والفعل الذي ليس في أوله ما يختص بالفعل، فيمنع صرف الأول، ويصرف الثاني، قياساً على النظائر.

وأبو عمرو يقيس كم على رب في العمل، يقول سيديويه^(٢) : واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب، لأن المعنى واحد «إلا أن كم اسم ورب غير اسم بمنزلة من، والدليل عليه أن العرب تقول : كم رجل أفضل منك» تجعله خبركم، أخبرناه يونس عن أبي عمرو.

أما يونس فيبدو من اتجاهه في النحو أنه لم يكن يقف في القياس عند حد الشائع المشهور، وإنما كان يتوسع فيه، وقيس على ما صح عنده — كما فعل ذلك الكوفيون فيما بعد — فقد أجاز أن تلحق الصفة ألف المندوب، فيقول : وازيد الظريفاه، واجمعتي الشاميتيناه. قال سيديويه^(٣) : وزعم الخليل أن هذا خطأ.

كما أجاز أن ينسب إلى : ثنتان، من غير حذف التاء فيقول : ثُنْتُيَّ قال سيديويه^(٤) : وينبغي أن يقول : هُنْتُيَّ في هَنَة، لأنه إذا وصل فهي تاء كتاء التأنيث، وزعم الخليل أن من قال : هُنْتُيَّ، قال : هُنْتُيَّ وَمَنْتِيَّ، وهذا لا يقوله أحد.

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٢. (٢) الكتاب ج ١ ص ٢٩٣.

(٣) ج ١ ص ٣٢٣ — ٣٢٤. (٤) ج ٢ ص ٨٢.

كذلك كان يتوسع في التقدير ، قال سيبويه^(١) : وزعم يونس أن من العرب من يقول : مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح ، على : إن لا أكن مررت بصالح فطالح ، وهذا قبيح ضعيف ، لأنك تضمير بعد : إن لا ، فعلا آخر غير الذي تضمير بعد : إن لا ، في قولك : إن لا يكن صالحا فطالح .

فسيبويه يرى أن القياس يقتضى أن يكون الإضمار أقل ، وكلما كان المضمّر أقل كان أكثر استعمالا ، وأجرى على القياس .

وسنرى عندما نعرف يونس أمثلة كثيرة توضح لنا رأيه في النحو ، واتجاهه في القياس ، وتفسر لنا ما قالوه من أنه^(٢) : كان له في العربية مذاهب وأقيسة تفرد بها .

ومما رويناه هنا للخليل وسيبويه ، ومما سبق أن ذكرناه لهما من آراء ، ومما نذكره لهما عند التعريف بهما ، والحديث عن مراحل نمو هذا العلم بفروعه وأقسامه ، يتضح لنا أن القياس قد وصل على يد الخليل وتلميذه سيبويه إلى تمام نضجه وكامل قوته ، وأنه قد أصبح أساساً صالحاً لمعرفة صيغ اللغة ، ووسيلة فعالة في ضبط أساليبها . غير أنه قد بولغ فيه ، وتسكف في استخدامه ، بحيث لم يعد قاصراً على قياس ما لم يسمع على ما سمع مما هو سائغ مقبول ، وإنما أصبح وسيلة لافتراض الغريب من الصيغ ، والنابى من الأساليب ، وأصبح أداة لابتكار ألفاظ وصوغ عبارات لم يقلها العرب ، ولن يقولها غيرهم ، وبعد أن كان وسيلة للضبط والتيسير أصبح أداة للتعقيد والتنفير .

فسيبويه يفترض أسلوباً ثم يشرع في تحليله ، وبيان وجه صحته ، يقول^(٣) :
أىّ مَسْنُ إن يأتَه من إن يأتَا نعطه يعطه تَأَت يكره مك . . .

(١) ج ١ ص ١٣٢ — ١٣٣ .

(٢) نزهة الألباء ص ٦٠ ، معجم الأدباء ج ٢ ص ٦٤ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٤٠٠ — ٤٠١ .

والبرد يفترض أننا سنبنى من ضرب على مثال^(١) : جعفر ، وقطّيع ، وصمصح ،
وجداول ، وكوثر ، وحيدر ، وسلقي .

وقد سبق أن ذكرنا بعض ما قيل في النحو والنحاة نتيجة لهذه الافتراضات
البعيدة ، والأساليب المعجبة .

أركان القياس :

وللقياس أربعة أركان : أصل وهو المقيس عليه ، وفرع وهو المقيس ، وحكم وهو
ما ينتقل من المقيس عليه إلى المقيس ، وعلة جامعة وهى السبب الذى من أجله
استحق المقيس حكم المقيس عليه .

ولما كان القياس إنما يقوم على السماع من العرب ، ويتخذ قاعدة له كلماتهم التى
نطقوا بها ، وتصريفهم الذى أدخلوه عليها ، وأساليبهم التى أنشئوها وتصرفوا فيها ،
كان ما وافق القياس ، وفشا فى الاستعمال أقوى ما ورد فى اللغة عندهم كرفع
الفاعل ، ونصب المفعول ، والجزم بحروف الجزم ، والنصب بحروفه .

وكان ما خالف القياس ، وشذ فى الاستعمال مرذولا مطروحا ، كدخول اللام
فى خبر الكنن :

الكننى من حبا لعميد

وهناك مراتب مختلفة بين هذين ، فقد تأتى الكلمة فى الاستعمال ، ولا
يسمع غيرها مثلها ، ولكنها تكون موافقة للقياس ، كقولهم فى النسب إلى شنوءة
شنئشى ، ذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة لمشابتها إياها من عدة أوجه : فكل
منهما ثلاثى ثالثه حرف لين ، وبكل منهما تاء تأنيث ، وكلاهما يصطحبان على الموضع
الواحد نحو : أثوم وأثيم ، ورحوم ورحيم . فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا
الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة ، فكما قالوا : حننى قياسا ، قالوا :
شنئنى قياسا أيضا ، وأجروا فعولة مجرى فعيلة ، فتقول فى النسب إلى قنوبة : قبنى ، وإلى
ركوبة : ركبى .

(١) المقضب ج ١ قسم ١ ص ٥ — ٥٦ .

وقد تعدد الكلمات في الاستعمال إلا أنها لا تكون موافقة للقياس ، فلا يقيسون عليها ، كقولهم في : ثقيف ثقيفي ، وفي قریش قرشي ، وفي سليم سليمي ، فهو — وإن كان أكثر من شئ — ضعيف في القياس عند سيويه فلا يجوز القياس عليه ، فلا يقال في : سعيد سعدي ، ولا في كريم كريمي .

وإذا ترجعت الكلمة بين استعمال كثير غير جار على قياس ، وقياس قوى قليل الاستعمال كان الأحسن حملها على ما أكثر استعماله . وذلك مثل : ما ، فاستعمالها عاملة على لغة أهل الحجاز أكثر وأسير ، وإن كانت مخالفة للقياس لأن القياس فيها ألا تعمل لأنها غير مختصة ، والأصل في الحرف ألا يعمل إذا لم يمكن مختصا .

واستعمالها مهمة على لغة أقل ، وإن كان أقوى قياسا ، ولذلك حملها البصريون على اللغة الكثيرة الاستعمال فقالوا إنها عاملة ، وقد جاءت كذلك في القرآن الكريم ، قال تعالى « ما هذا بشرا (١) » . « ما هن أمهاتهم (٢) » .

قال ابن جني (٣) : ويدلك على أن الفصح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها ما حدثنا به أبو علي عن أبي العباس أن عمارة كان يقرأ « ولا الليل سابق النهار (٤) » بالنصب ، قال أبو العباس : فقلت له : ما أردت ؟ فقال : أردت سابق النهار . قال : فقلت له : فهلا قلته . فقال : لو قلته لكان أوزن . فقوله : أوزن أي أقوى وأمكن في النفس ، أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها ؟ .

أما إذا تعارض الاستعمال والقياس وهما من حيث القوة في منزلة واحدة فإن المسموح يبق على ما هو عليه ولا يقاس عليه غيره نحو : استحوذ ، واستنوق . فهذا وإن لم يكن موافقا للقياس ورد عنهم هكذا فلا يرد ، لأننا إنما نتطرق بقلوبهم

(١) سورة يوسف ، آية رقم : ٣١ . (٢) سورة المجادلة ، آية رقم : ٢ .

(٣) الخصائص ج ١ ص ١٢٥ . (٤) سورة يس ، آية : ٤٠ .

ونتعلم لسانهم ، واسكننا لا نقيس عليه غيره فلا نقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع : استبيع .

بهذا صح قياس البصريين ، بل كان أصح الأقيسة ، كما كانت شواهدهم أصح الشواهد ، ذلك أنهم جعلوا السماع الصحيح أساس القياس عندهم . فإذا وافق القياس السماع الصحيح كان ذلك الغاية عندهم التي ليس فوقها غاية ، وإذا خالف السماع الكثير القياس رجعوا جانب السماع على جانب القياس ، إذ لا خير في قياس لا يؤيده سماع . وإذا استعملت الكلمة أو الكلمات المعينة استعمالاً عربياً موثقاً به ، ولكنه لا يساوى القياس ولا يوافقه قبلت هذه الكلمة أو الكلمات ولم يقس عليها وأجرى القياس فيما عداها .

وعلى هذا لم يقعوا فيما وقع فيه الكوفيون ، ولم تزل بهم أقدامهم إلى مواطن الخطأ ، فلم يجعلوا القياس وحده يتحكم فيهم ، ويصرف قواعدهم ، ويتخذ أساساً للغة ولو لم يسانده سماع ، أو يؤيده نقل ، فقد أجاز الكوفيون أن يجمع العلم الذي آخره تاء التأنيث بالواو والنون ، لأن التاء على تقدير الإسقاط ، ولأنهم يجمعون المختوم بألف التأنيث بالواو والنون إذا سمى به مذكر ، وعندما أرادوا أن يؤيدوا كلامهم بالنقل لم يجدوا أمامهم إلا جمع التفسير يستدلون به ، ولسكنهم تغافلوا عن الفرق بين الجمعين ، وغفلوا عن الفرق بين ما ختم بالتاء وما ختم بالألف .

ومثل ذلك أيضاً منعهم تقدم الخبر على المبتدأ حتى لا يعود الضمير على الاسم التأخر ، وأهملوا ماورد عن العرب الموثوق بهم مما يؤيد جواز التقدم ، وساقوا القياس القاصر وأطلقوه ، ولم يفرقوا بين التأخر لفظاً ورتبة ، والتأخر لفظاً فقط ، أو رتبة فقط ، مع ضخامة الفرق ، وبعد الشقة .

كذلك لم يجعل البصريون الشاهد الواحد ، بل الشاهد الناقص الذي لم يعرف قائله ، ولم يجر على نمط كلام العرب أصلاً يرجع إليه ، وقاعدة يقاس عليها ، فلم

يقولوا كما قال الكوفيون بجواز دخول اللام في خبر لـكن في الإثبات كما تدخل في خبر إن مستدلين بشرط البيت :

لكنني من جها لعميد

ولم يعرف الشرط الأول للبيت ، كما لم يعرب قائل هذا البيت (١) .

وعندما قاسوا لـكن على إن أهملوا الفرق الواضح بين استعمال كل منهما ، وموافقته لمعنى اللام أو مخالفته لها ، فكان تنظيرهم فاسداً ، وقياسهم باطلاً .

قد يؤخذ على البصريين أنهم وقفوا في كلمات معينة ثبت ورودها عن العرب موقف القابل لها ، المانع لنظائرها ، لأن القياس ليس في جانبها ، في الوقت الذي نصرروا فيه كلمة أو كلمات معدودة واتخذوها أساساً يبنى عليه ، ومثلاً يحذى خذوه لأنها وافقت القياس وسارتها .

ولا غضاضة عليهم في ذلك ولا ضير ، فاللغة لا بد لها من ضوابط وقوانين ، وهذه الضوابط والقوانين قامت على السمووع المروى عن معرب ، فهي ليست دخيلة على اللغة أو مفروضة عليها ، فإذا ما جاء بعض الأعراب ونطقوا بكلمة أو كلمات انقردوا بها ، ولم يتابعهم أحد فيها ، لا يكون من التجنى والإجحاف أن يقبل النحويون ما قالوا على أنه قليل لا يقاس عليه ، أو نادر لا يحتج به ، أو ضرورة دعت إليها قوالب الشعر وأوزانه ، بل أعتقد أنه لم يكن يضيرهم مطلقاً أن يهملوا هذه الكلمة أو الكلمات ، التي لم يكن لها من القوة والحيوية ما يجرى بها على ألسنة العرب ، وما يجعلها تؤدي وظيفتها في لغتهم ، فمن المعروف أن الحياة تتطور وأن الألفاظ تتأثر بهذه الحياة للتطورة ، فمنها ما يكتب له الحياة ، ويقدر له الخلود ، ومنها ما يقضى عليه بالموت ، ويكون مصيره الفناء . فهاذا يضير اللغة إذا نقصت كلمة أو بضع كلمات انقردت وشدت ووقعت بطريق الصدفة بين يدى راوية ذكر ،

أو نحوى غيور ؟ وما الذى يدرينا أن هذا العربى لم يسبق لسانه بالخطأ ؟ أو لم
يخنج به الخيال فوهم فقال ؟ أو لم يغره ضرب من التلاعب باللغة فأجرى الكلمة
فى غير مجراها ؟

إن وظيفة العالم كما هى وظيفة للشرع فى كل عصر أن يضع من القواعد
والقوانين ما يلائم عامة الناس لا ما يلائم جميع الناس ، وما ينطق به جل الناس
لا كلهم ، فإذا فعل ذلك لم يكن مقصراً ولا متهاوناً .

فإذا ما حاول ألا يترك شاردة ولا واردة إلا أحصاها وحاول أن يدخلها
فى مظانها ، وأن يوائم بينها وبين المجتمع الذى تعيش فيه ، كان أكثر دقة
وأشد حرصاً .

فإذا تابع البحث والتقصى حتى وصل إلى النادر للهجور الذى لم يأت عليه البلى ،
ولم تطح به يد النسيان ، والذى أبى له شذوذه الاندفاع فى التيار وحالات جفوته
وجموده دون الجرى فى المضمار ، فوقف به عند الحد الذى وجده عليه ، لم يكن
فى ذلك متجنياً ولا ظالماً ، بل كان فاهماً واسع الفهم ، دقيقاً بالغ الدقة ، واضعاً
للأمر فى مواضعها التى يجب أن تكون عليها .

إن البصريين أرادوا ألا يقال فيهم ما جاء فى معجم الأدباء (١) عن الكسائى :
قال عبد الله بن جعفر : إن الكسائى كان يسمع الشاذ الذى لا يجوز من الخطأ
واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس
عليه حتى أفسد النحو » .

وقال أبو زيد (١) : قدم علينا الكسائى البصرة فلقى عيسى والخليل وغيرها ،
وأخذ منهم نحواً كثيراً ، ثم جاء إلى بغداد فلقى أعراب الحطمية فأخذ عنهم
الفساد من الخطأ واللحن ، فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كله » .

أو أن يقال ما سبق أن ذكرناه من قول السيوطى : اتفقوا على أن البصريين

أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ
ولهذا أيضاً أبوا أن ينقلوا عن الكوفيين شيئاً من مسائل هذا العلم ،
وإن أخذ عنهم هؤلاء الكثير .

٤ — استصحاب الحال :

أما استصحاب الحال فهو إبقاء اللفظ على ما يدل عليه ظاهره ، أو الجرى
في الاستعمال على ما هو الأصل ، ما دام لم يقم دليل على تغير اللفظ عن هذا
الظاهر ، أو العدول في الاستعمال عن هذا الأصل .

قال ابن الأنباري (١) : هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل
عند عدم دليل النقل عن الأصل ، قال : وهو من الأدلة المعتبرة ، كاستصحاب
حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء ، وحال الأصل
في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب كقولهم الأصل في البناء
السكون إلا لموجب تحريك ، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم
دليل عليها .

وقد استدلوا بهذا الدليل على أن هذا لا تكون بمعنى الذي ، لأن الأصل
فيها وفي أخواتها أن تكون دالة على الإشارة ، كما أن الأصل في الذي
وأخواتها أن تكون موصولة وليست في معنى هذا فينبغي ألا تحمل
عليها .

وما دام الأمر كذلك فما قاله الكوفيون من أن هذا وما أشبهه من أسماء
الإشارة يكون بمعنى الذي وما أشبهه من الأسماء الموصولة ، قول من غير دليل
فوجب رده تمسكاً بالأصل واستصحاب الحال (٢) .

وقالوا (٣) : إن سيد وهين على وزن فيعل لأن هذا هو الظاهر من بنائه ،

(١) الاقتراح ص ٨٦ — ٨٧ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ١٠٣ ، الأشباه ج ٢ ص ١٥٢ .

(٣) الإنصاف مسألة رقم ١١٥ .

والتمسك بالظاهر واجب ما أمكن ، ولم يرتضوا ما قاله الكوفيون من أنها على وزن فَعِيل لمخالفته الظاهر ، ولا دليل يدل على ما ذهبوا إليه .

واستدلوا بهذا أيضاً على أن كم مفردة موضوعة للعدد ، لأن الأصل الإفراد ، والتركيب فرع ، والتمسك بالأصل يخرج من عهدة المطالبة بالدليل ، والعدول عن الأصل يقتصر إلى الدليل ، ولا دليل على ما ذهب إليه الكوفيون من أنها مركبة من ما والكاف ، فلما كثرت في كلامهم حذفت الألف ، وسكنت ميمها (١) . وقالوا (٢) : إنه لا يجوز الجز في القسم بحذف حرف الجر من غير عوض لأن الأصل في حروف الجر ألا تعمل مع الحذف إلا في مواضع إذا كان لها عوض ، ولم يوجد هنا فبقينا على الأصل ، تمسكا باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة ، بخلاف ما إذا وجد العوض حيث يجوز الحذف .

وقالوا (٣) : إن إن الشرطية لا تقع بمعنى إذ للإجماع على أن الأصل في إن أن تكون شرطاً وأن الأصل في إذ أن تكون ظرفاً ، ومن تمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدل عنه بقي مرتهناً بالدليل ، ولا دليل على ما رآه الكوفيون من وقوع إن الشرطية بمعنى إذ .

ولكنهم على الرغم من استدلالهم باستصحاب الحال في هذه المواضع وفي غيرها (٤) ، وعلى الرغم من قولهم إن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة ، نجد في كلامهم ما يدل على أنهم — وإن لجئوا إلى هذا الدليل حيث لا يجدون دليلاً آخر — ينظرون إليه على أنه من أضعف الأدلة التي يحتاج بها ، وأنهم لا يطعمشون إليه مادام في استطاعتهم العدول عنه .

يقول أبو البركات الأنباري عند ما ذكر الخلاف في نعم ويئس ، وهل هما اسمان

(١) الإنصاف مسألة رقم ٤٠ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٩ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٥٧ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥٠ .

(٣) الإنصاف مسألة رقم ٨٨ ، الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٥١ .

(٤) كالمسألة رقم ٦٧ ، والمسألة رقم ١١٣ من كتاب الإنصاف .

كما يقول الكوفيون ، أو فعلان كما يرى البصريون (١) : ومنهم — أى من البصريين — من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ، إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما ، وهذا تمسك باستصحاب الحال ، وهو من أضعف الأدلة .

فقد عد هذا الدليل ضعيفاً لا يصح الالتجاء إليه ، عند ما وجد من الأدلة ما يغني عنه ، كاتصال الضمائر بهذين الفعلين ، ولحاق تاء التأنيث الساكنة التي لا تقلب هاء بهما .

ويقول ابن الأنباري في أصوله (٢) : استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل .

٥ — ليس الحديث مما يستدل به عند البصريين :

كانت الأدلة الثلاثة السابقة هي أهم المصادر التي رجع إليها البصريون عندما بدءوا دراسة هذا العلم ، وأخذوا أنفسهم بالبحث فيه ، منها نهلوا ، ومنها صدروا ، وإليها اطمأنوا ، فصرفتهم عن مورد عذب كان جديراً بهم ألا يتركوه ، ومنبع فياض كان الظن ألا يصدوا عنه ، ذلك هو حديث النبي الكريم الذي أوتي جوامع الكلم ، وكان أفصح من نطق بالضاد ، والذي يقول عن نفسه (٣) « أنا أفصح العرب ، بيد أني من قريش ، وأنى نشأت في بني سعد بن بكر » .

كان المعتقد أن تكون الأحاديث الشريفة ، والخطب البليغة الصادرة من الرسول مرجعاً هاماً من مراجعهم ، يتلو القرآن في أهميته ، ويتقدم رواية الأشعار والسباع عن الأعراب ، ولكنهم لم يفعلوا ، وقد حاول البعض أن يرجع علة ذلك إلى أن الحديث تجوز روايته بالغنى ، ومن هنا لم يستشهد به لأنه لم يثبت نقل ألفاظه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا تعليل واه ضعيف لأن هناك من الأحاديث ما هو ثابت مقطوع بنسبته إلى

(١) الإنصاف ص ٧٣ . (٢) الاقتراح ص ٨٧ .

(٣) المزهر ج ١ ص ١٢٧ .

النبي كجوامع كله عليه السلام ، وكالأحاديث التي وردت في التباعد والأحاديث التي اتفق رواتها على ألفاظها ، ومع هذا لم نجد في كتب النحاة إلا ما جاء منها عرضاً نادراً ، لا ينهض دليلاً على أنهم رجعوا إليها أو استدلووا بها ، اللهم إلا ما كان من ابن مالك الذي أكثر من الاستشهاد بالأحاديث في كتبه .

وقد ذهب العلماء في الاستدلال بالحديث مذاهب مختلفة ، فرأى جماعة منهم عدم الاحتجاج بالحديث لأن الأحاديث تجوز روايتها بالمعنى إذ المقصود بها معناها لا لفظها ، وإذا كانت كذلك فليس هناك ما يدلنا على أن هذه ألفاظ النبي عليه السلام ، ويؤيد ذلك اختلاف الروايات في الحديث الواحد ، ولأن أئمة النحويين من البصريين والكوفيين لم يحتجوا به ، ومن أنصار هذا الرأي ابن الصانع وأبو حيان (١) .

ورأى البعض أنه يجوز الاحتجاج بالأحاديث التي عن الرواة بنقل ألفاظها ككتبه عليه السلام ، والأمثال النبوية . أما الأحاديث التي يعنى الرواة فيها بالمعنى أكثر من اللفظ فهذه لا يستشهد بها ، واتجه إلى هذا الرأي الشاطبي والسيوطي (٢) .

وذهب البعض إلى أن الأحاديث يستشهد بها جميعاً لأنه يغلب على الظن أن ألفاظها لم تبدل ، لأن عدم التبديل هو الأصل ، وغلبة الظن كافية في ثبوت الأحكام ، ولأن تدوين هذه الأحاديث وكثير من المرويات قد وقع في الصدر الأول قبل فساد الألسنة وفشو اللحن ، وأيد هذا الرأي البدر الدماميني في شرح التسهيل (٣) .

هذه هي خلاصة الآراء التي قبلت في هذا الموضوع ، ولا شك في أننا بعد معرفة رأى كل فريق نستطيع أن نتبين من هذه الآراء أيها أكثر قبولاً وأقوى حجة .

(١) خزانة الأدب ج ١ ص ٤ . (٢) خزانة الأدب ج ١ ص ٦ .
(٣) خزانة الأدب ج ١ ص ٧ .

أما أصحاب الرأى الأول فقد احتجوا بمجتين : أولاها جواز الرواية بالمعنى بدليل اختلاف الروايات في الحديث الواحد . وهذه حجة ضعيفة لأن اختلاف الروايات قد يكون لتعدد المواقف التي قيل فيها الحديث ، فقد يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء واحد أكثر من مرة ، في أوقات مختلفة ، فلا شك في أن الإجابة ستكون مختلفة اللفظ ، وإن اتفقت في المعنى .

وعلى فرض التسليم بأن اختلاف الروايات راجع إلى أن الرواة رَوَوْا الأحاديث بالمعنى فالرواة من العرب المتقدمين ، الذين يجوز الأخذ عنهم ، وإذا كنا نحتاج بكلامهم الذي أنشئوه فلأن نحتاج بكلامهم الذي نسبوه إلى النبي ، أو بالألفاظ التي عبروا بها عن المعنى الذي فهموه عن النبي من باب الأولى ، وعلى فرض أن بعضهم لم يكونوا عربا ، فكلهم على كل حال لم يكونوا من الأعاجم .

ومعرفة هؤلاء الرواة سهلة ميسورة فلم يحظ علم من علوم العربية بما حظى به الحديث من عناية ودقة ، فقد وضعت للرواية شروط ، واشترطت في الرواة صفات خاصة ، فمن اليسير إذا قبول ما جاء عن طريق رواية من العرب ، وترك ما عداه ، بل لقد كان بعض من يرجعون إلى أصول غير عربية حجة في اللغة عرف العلماء لهم مكاتبتهم ، وشهدوا لهم بالفضل ، فسيبويه وكتابه أشهر من أن ينوه به ، والحسن البصري يشهد له أبو عمرو بن العلاء بالنصاحة وقوة البيان ، ويميل إلى جانبه عندما يُطلب إليه أن يوازن بينه وبين الحجاج بن يوسف الثقفي^(١) . وأبو علي الأسواري عمرو بن فائد^(٢) جلس يعظ الناس في مسجده نحو ست وثلاثين سنة ، وكان يونس بن حبيب يسمع عنه كلام العرب ويحتاج به^(٣) .

إن موطن العجب أن تطرح الأحاديث جملة ما ثبت منها وما لم يثبت ، ما عني الرواة بلفظه وما انصرفت عنايتهم إلى معناه ، ما شهد لرواياته بالسبق والتقدم وما طعن

(١) وفيات الأعيان ج ٧ ص ١٨٩ .

(٢) هكذا ضبط الاسم في غاية النهاية في طبقات القراء ج ١ ص ٦٠٢ .

(٣) البيان والتبيين ج ١ ص ٢٨٤ .

في بعض من روهه ، كيف تطرح الأحاديث لجواز روايتها بالعنى وفي المحدثين من يقول عنه يونس عندما سئل (١) : أيتكما أسن أنت أو حماد بن سلمة ؟ فقال : هو أسن منى ، ومنه تعلبت العربية .

والذى يقول فيه صالح بن إسحق الجرمى (١) : ما رأيت فقيها قط أفصح من عبد الوارث ، وكان حماد بن سلمة أفصح منه . والذى يقول فيه اليزيدى (٢) :
يا طالب النحو ألا فابكه . بعد أبى عمرو وحماد
وابن أبى إسحق فى علمه والزين فى المشهد والنساذى
عيسى وأشباه لعيسى وهل يأتى لهم دهر بأنساد
فيونس يعترف بأنه أستاذة فى العربية ، والجرمى يجعله أفصح الفقهاء ، واليزيدى
يجعله فى مرتبة واحدة مع أعلام النحو وأئمة اللغة ، كيف تطرح الأحاديث التى
رواها والتى ثبتت لديه ؟ .

وكيف تطرح الأحاديث التى رواها عامر بن شراحيل الشعبى الذى تحدث عنه
الجاحظ عندما ذكر عبد الله بن شبرمة فقال (٣) : كان فقيها عالماً قاضياً وكان راوية
شاعراً ، وكان خطيباً ناسباً ، وكان حاضر الجواب مفوها ، وكان لاجتماع هذه
الحصائل فيه يشبه بعامر الشعبى .

ثانى حجبتهم أن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء من الحديث ، وتلك حجة
تدعو إلى مزيد من العجب ، لأنها موضع السؤال ومثار الاستفسار ، لماذا لم يحتج
به المتقدمون ؟ ولا يصح أن نجعل السؤال جواباً فى الاستدلال (٤) .

وأما أصحاب الرأى الثانى فقد سلموا بجواز الاحتجاج بما ثبت أنه نص ما تكلم به

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٣٤ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٣٢ ، واليزيدى هو أبو محمد يحيى بن المبارك .

(٣) البيان والتبيين ج ١ ص ٢٦٧ .

(٤) لا يتقضى ذلك أن يرد فى كتاب سيبويه أو فى كتاب المقتضب للمبرد حديثان

النبي لاهتمام الرواة بلفظه ، ولكنهم لم يميزوا الاحتجاج بالأحاديث التي يبدو أن ألفاظها لم تكن موضع الأهمية فيها ، وهؤلاء يحجب عنهم بالجواب السابق .
أما الفريق الثالث وهم الذين ذهبوا إلى جواز الاحتجاج بالأحاديث جميعها ، فيعترض عليهم بأن بعض هذه الأحاديث موضوع فعلا ، وبعضها مشكوك فيه ، فكيف يجوز الاحتجاج بها ؟ .

وقد رأى مجمع اللغة العربية أن الأحاديث يحتج بها في أحوال خاصة بينها فيما يأتي (١) :

١ — لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول ، كالكتب الصحاح الست فما قبلها .

٢ — يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآتية الذكر على الوجه الآتي :

- (أ) الأحاديث المتواترة والمشهورة .
 - (ب) الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .
 - (ج) الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .
 - (د) كتب النبي صلى الله عليه وسلم .
 - (هـ) الأحاديث المروية لبيان أنه كان صلى الله عليه وسلم يخاطب كل قوم بلغتهم .
 - (و) الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .
 - (ز) الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى مثل : القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وابن سيرين .
 - (ح) الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة .
- هذه الأنواع من الأحاديث هي التي رأى المجمع اللغوي أنه يجوز الاحتجاج بها ، ولكنني أرى أنه كان يجب أن يزيد فيما يحتج به :

١ — الأحاديث التي رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم وإن اختلفت

ألفاظها ، فالثقة بهم تبيح الأخذ عنهم سواء أكان ذلك من إنشائهم أم كان منسوباً إلى النبي عليه السلام .

٢ — الأحاديث التي يطمأن فيها إلى عدالة رواتها والتي يغلب على الظن تعدد مواطن الاستفهام فيها ، وأن اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة .
ذلك لأن هذه الأحاديث إنما يستدل بها على سلامة اللغة وصحة العبارة ، وكل هذه الأنواع صالحة لأداء هذا الغرض .

على أن الأحاديث النبوية قد نالت — كما قلت — عناية فائقة ، دعا إليها الحرص على تدوين هذه الذخيرة الدينية الثمينة التي كانت مفتاح القرآن ، وطريق الوصول إلى معرفة أحكامه ، والوقوف على أسرارها ، كما دعا إليها كذلك الخوف من أن يندس بينها ما ليس منها ، وبخاصة عندما وجد الوضع الذين زيفوا بعض الأحاديث ونسبوها إلى النبي ، لأنها تؤيد دعوة يدعون إليها ، أو مذهباً يدينون به ، أو لأنهم يريدون السكيد للدين ، والنيل من رسوله ، فدفعهم ذلك إلى اختلاق الأحاديث التي تبعث الشك ، وتثير الريبة ، ولاشك في أن كلا من هذين الداعين كفيل بأن يشهد اللهم ويشعل القرائح ، تميز الخبيث من الطيب ، والصحيح من الفاسد .

وإذا كان الأمر كذلك ، وإذا ثبتت هذه العناية ، وجب أن يكون كل ما سلم طريقه ، وعدل رجاله ، مقبولا محتج به ، مرضياً يرجع إليه ، فهو أولى من البيت النبوي الذي لا يعرف له نظير ، وأحق من العبارة الشاذة يلقها العربي ، قد يكون سبق بها لسانه ، أو اضطرب عليه فيها أمره ، أو استهواه — كما يقول النحاة — ضرب من الخطأ فنسج على منواله .

ولاشك في أن حديثاً مأمون الخطأ من قائله ، مرعى الجانب من سامعه ، محروصاً عليه من ناقله ، أولى بالاعتبار من قول يلقي على عواهنه ، لم نعلم حرص قائله على إحكامه ، كما لم نأمن خفاء ضعفه على راويه .

تعليل النحو

لعل خير ما يمكن أن تقدم به لهذا الموضوع هو ما ذكره السيوطي في كتابه الاقتراح قال (١) : ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقليل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيته وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، وعللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس ، وإن يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أنه علة . . . فإن سنحت لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرت بالعلول فليأت بها .

وما ذكره ابن الأثير في كتاب المثل السائر ، عندما عقد موازنة بين علمي البيان والنحو قال (٢) : هل علم البيان من الفصاحة والبلاغة جار مجرى علم النحو أم لا ؟ الجواب عن ذلك أنا نقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد حتى لو عكس القضية فيها ، لجاز له ذلك ، ولما كان العقل يأباه ولا ينكره ؟ فإنه لو جعل الفاعل منصوباً ، والمفعول مرفوعاً قلد في ذلك ، كما قلد في رفع الفاعل ونصب المفعول .

وأما علم البيان من الفصاحة والبلاغة فليس كذلك ، لأنه استنبط بالنظر وقضية العقل من غير واضع اللغة ، ولم يقتصر فيه إلى التوقيف منه ، بل أخذت ألفاظ ومعان على هيئة مخصوصة ، وحكم لها العقل بمنزلة من الحسن لا يشاركها فيها غيرها ، فإن كل عارف بأسرار الكلام من أي لغة كانت من اللغات ، يعلم أن إخراج المعاني في ألفاظ حسنة رائعة ، يلدها السمع ، ولا ينبو عنها الطبع ، خير

من إخراجها في ألفاظ قبيحة مستكرهة يذو عنها السمع، ولو أراد واضع اللغة خلاف ذلك ما قلدها .

فإن قيل : لو أخذت أقسام النحو بالتقليد من واضعها لما أقيمت عليها الأدلة ، وعلم بقضية النظر أن الفاعل يكون مرفوعاً ، والمفعول منصوباً .

فالجواب عن ذلك أنا نقول : هذه الأدلة لا تثبت على محك الجدل ، فإن هؤلاء الذين تصدوا لإقامتها سمعوا من واضع اللغة رفع الفاعل ونصب المفعول من غير دليل أبداه لهم ، فاستخرجوا لذلك أدلة وعلا ، وإلا من أين علم هؤلاء أن الحكمة التي دعت الواضع إلى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، هي التي ذكروها .

فالعرب إذا لم يتحدثوا عن هذه العلل ولم يذكروها ، ولكنهم نطقوا باللغة كما أرشدتهم سمعيتهم ، وكما أساغتها طبيعتهم ، والزموا فيها هذه القيود الخاصة التي نقلت إلينا ، واطردت أساليبهم على هذا النحو المعين ، فلما جاء العلماء يبحثون في هذه اللغة بغية الوقوف على أسرارها ، ورغبة في تيسير دراستها ، حتى يستطيع الخلف أن ينهج نهج السلف ، وحتى يستطيع غير العربي أن يقف من أسرار العربية على ما يعرفه العربي ، حاولوا أن يلتمسوا ضوابط وقواعد ، وأن يجدوا عللاً وأسباباً ، فعقدوا الموازنات ، ونظروا في التشابهات ، وجمعوا المؤلفات ، ووضعوا الأسباب العامة ، والعلل الموضحة ، وضعوها مجتهدين حادسين ، ولم يضعوها ناقلين مستيقنين ، قالوا فيها بالرأي ، ولم يعتمدوا فيها على أثر ، اكتفوا بغلبة الظن ، ولم يرجعوا إلى ثابت اليقين ، لذلك يطلب الخليل ممن تبدوا له علة خير من عاتيه أن يأتي بها ، فهي حينئذ أولى بالاتباع ، وأجدر بالقبول ، ويرى أنه مجتهد فيما فعل ، فإن أصاب فله أجر الإصابة ، وإن أخطأ فله عذر ، وما ذكره محتمل .

ولذلك يرى ابن الأثير أن هذه الأدلة والعلل واهية ، لا تثبت على محك الجدل ، ولا تقوى على مقارعة الحجة ، بدليل أن العرب الأول لو عكسوا الوضع ،

ولو نطقوا باللغة على خلاف ما ثبت عنهم ، ما كان لنا أن نعيد عن نهجهم ، ولا أن نسير في غير طريقهم ، فاللغة تقليد ونقل ، لا اجتهد ورأى .

ولقد شغلت علل النحو العلماء ، وصرفتهم إليها ، ودفعتهم إلى البحث فيها ، فعقد ابن جنى فصولاً في الخصائص ، بحث فيها في العلة ، وبين أقسامها ، واستدل على صدقها ، ورد على من ينكر صحتها ، وبين الوجه عند تعارض العلل ، وعند تضارب النقل ، وفيما جاء عن العلماء معللاً وغير معلل ، إلى غير ذلك .

كما كتب السيوطي أبواباً في الاقتراح بين فيها ما قيل في العلة ، ونقل عن سبقة ، ووضح أضرابها من تعليمية وقياسية وجدلية نظرية ، وذكر أن منها علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة اشتقاق ، وعلة تعويض . . . الخ .

وابن مضاء القرطبي في كتابه « الرد على النحاة » يرد على النحويين ما سماه بالعلل الثواني والثالث ، ويدعو إلى إبطالها ، لأن الأمر في رأيه من عند الله ، وإذا كان كذلك لم يجوز لنا أن نقول فيه برأينا ، لأن النبي — ص — يقول « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » ، ولم يرد في القرآن ولا في السنة ما يدل على هذه العلل ، فلا يصح لنا أن نقول فيها ، وأن نتحدث عنها .

١ — المراحل التي مرت بها العلة :

ولسكتنا قبل أن نذكر رأينا في هذه العلل ، وفي مقدار مالها من قوه ، وفي نصيبها من الصدق ، يهمننا أن نقف على المراحل التي مرت بها ، حتى صارت إلى ما هي عليه ، وحتى وصلت إلى ما انتهت إليه .

لم تكن العلل النحوية في بادئ الأمر واضحة كما اتضحت فيما بعد ، بينة كما عرفها التأخرون من النحاة ، ولكنها كانت تفهم من سياق الكلام ، وتلتبس من غمط الحديث ، ذكر السيوطي (١) : أن قوماً من العرب أتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « من أتم ؟ فقالوا : بنو غيان . فقال : أتم بنو رشان .

قال ابن جنى : أشار إلى أن الألف والنون زائدتان ، وإن كان لم يتقوه بذلك .

هذا ما فهمه ابن جنى لأن ذهنه كان مشبعاً بمسائل النحو ، مشغولاً بعلمه وأقيسته ، وإلا فما المناسبة المقتضية لهذا الفهم البعيد ، وهذا التأويل العجيب ؟ وليس النجى — ص — فى مجال حديث لغوى ، أو تعليم نحوى ، وإنما كان فى مجال دعوة وهداية وإرشاد ، فهو يبشرهم ويتنبأ لهم ، ويدعو لهم بالهداية والرشاد . أما زيادة الألف والنون فليست بذات بال ، وليس من الضرورى تحميل الكلام فوق ما يحتمل ، أو تكليفه فوق ما يطيق .

ولعل أوضح من ذلك وأدخل فيما نحن فيه ماروى عن أبى عمرو أنه قال (١) : سمعت رجلاً من العرب يقول : فلان لغوب ، جاءتته كتابى فاحتقرها . فقلت له : أتقول : جاءتته كتابى ؟ فقال : نعم . أليس بصحيفة ؟ .

قال ابن جنى : هذا الأعرابى الجلف علل هذا الموضع بهذه العلة ، واحتج لناثبت المذكور بما ذكر .

فالأعرابى وإن لم يذكر الجمل على المعنى صراحة قد ذكره ضمناً ، وقد عبر عنه تعبيراً مفهماً لا غموض فيه .

ومن ذلك أيضاً ما حكاه ابن جنى قال (٢) : سألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلى الجوثى التميمى — تميم جوثة (٣) — فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال : أقول ضربت أخاك ، فأردته على الرفع فأبى ، وقال : لا أقول : أخوك أبداً . قلت : فكيف تقول : ضربنى أخوك ؟ فرفع . فقلت : ألست زعمت أنك لا تقول : أخوك أبداً ؟ فقال : أبش هذا ؟ اختلفت جهتا الكلام .

(١) الخصائص ج ١ ص ٢٤٩ ، ج ١ ص ٤١٦ ، نزهة الألباء ص ٣٧ ، الاقتراح ص ٦٩ .

(٢) الخصائص ج ١ ص ٧٦ — ٧٧ .

(٣) فى القاموس جوثة : قبيلة . وفى لسان العرب جوثة : قبيلة لإيها نسب تميم .

فهذه هذا إلا أدنى شيء على تأملهم مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه في كل موضع
حقه وحصته من الإعراب ، عن ميزة ، وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالاً ولا
ترجيماً ، ولو كان كما توهمه هذا السائل لكثير اختلافه وانتشرت جهاته ، ولم
تنقد مقاييسه .

وفي موضع آخر يقول (١) : فهل هذا معناه إلا كقولنا نحن : صار المفعول فاعلاً ،
وإن لم يكن بهذا اللفظ ألبتة ، فإنه هو لا محالة .

ومن هذا القبيل ما نقله عن سيويو قال (٢) : قال سيويو : حدثنا من ثقب به
أن بعض العرب قيل له : أما بكان كذا وكذا وجد؟ فقال : بلى وجاذاً .
أى أعرف بها وجاذاً . وقال أيضاً : وسمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل فقال : اللهم
ضبا وذئبا ، فقلنا له : ما أردت ؟ فقال : أردت ، اللهم اجمع فيها ضبا وذئباً . .
كلهم يفسر ما ينوي ، فهذا تصريح منهم بما ندعيه عليهم ، ونفسه إليهم .

فلا شك في أن هذين وإن لم يذكر صراحة أن الكلمتين مفعولان لفعلين
محذوفين ، قد كان تقديرهما للفعلين في قوة التصريح بذلك .

ومنه ما رواه عن عمار بن عقيل أنه قرأ (٣) : ولا الليل سابق النهار ، فقيل له :
ما تريد ؟ قال : أردت : سابق النهار . فقيل له : فهل قلته ؟ فقال : لو قلته
لكان أوزن .

ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبطة منها :

أحدها تصحيح قولنا : إن أصل كذا كذا .

والآخر قولنا : إنها فعلت كذا لكذا ، ألا تراه إنما طلب الخفة ، يدل عليه
قوله : لكان أوزن ، أى أثقل في النفس وأقوى ، من قولهم : هذا درهم وازن ،
أى ثقيل له وزن .

(١) نسب القصة هنا للشجري ج ١ ص ٢٥٠ .

(٢) الخصائص ج ١ ص ٢٤٩ . ٢٥٠ .

(٣) الخصائص ج ١ ص ٢٤٩ .

والثالث : أنها قد تنطق بالثىء غيره في نفسها أقوى منه ، لإيثارها التخفيف ،
ومن ذلك ما نقل من أن عبد الله بن أبي إسحق سأل الفرزدق (١) : كيف تنشد
هذا البيت :

وعينان قال الله كونا فسكاننا فعولان بالأللاب ما تفعل الحمر

فقال الفرزدق : كذا أنشده ، فقال ابن أبي إسحق : ما كان عليك لو
قلت : فعولين ؟ فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبِّحَ لَسَبَّحْتُ ، ونهض . فلم يعرف
أحد من المجلس ما أراد . قال ابن أبي إسحق : لو قال فعولين لأخبر أن الله خلقهما
وأمرهما ، ولكنه أراد : هما تفعلمان بالأللاب ما تفعل الحمر .

قال ابن جني (٢) : وكان هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر . فكأنه قال : وعينان
قل الله : احداثا ، فحدثنا ، فكان ذلك من الفرزدق إيماء إلى العلة .
ومنه ما ذكره الأصمعي : وإن كان ذلك بعد أن أخذ التعليل طريقه إلى الوجود
وبعد أن طبع العلماء به ، وأكثروا منه — قال (٣) : سألت الحليل بن أحمد النحوي
عن قول الراجز :

حق تحاجزن عن الذؤاد تحاجز الرّى ولم تسكادى

لم قل : تسكادى ، ولم يقل تسكد ؟ قال : فطحن يوما أجمع . قال : وسألت
أبا عمرو بن العلاء فقال ، وكأنما كان على طرف لسانه : ولم تسكادى أيتها الأبل .
فهذا — وإن لم يكن تصريحاً بأنه مجزوم بحذف النون ، وأن الياء فاعل
وليست حرف علة — تقدير يفي بالغرض ، ويبين العلة .

قالوا (٣) : وكان عبد الله بن أبي إسحق أول من علل النحو ، وكان شديد

(١) المجالس المذكورة للعلماء ص ٣٢ ، أو مجالس أبي مسلم ص ٤٨ ، الاقتراح
ص ٦٩ .

(٢) الاقتراح ص ٦٩ . (٢) طبقات اللغويين والنحويين ص ٣٢ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٥ ، نزهة الألباء ص ٢٢ — ٢٣ .

التجريد للقياس . يشهد لاهتمامه بالتعليل قصته السابقة مع الفرزدق ، وما روى من أنه لما سمع الفرزدق ينشد^(١) :

وعضّ زمانٌ يا بن مروان لم يدع من الناس إلا مسحتا أو مجلفُ
قال له : على أى شيء ترفع مجلف ؟ فقال : على ما يسوءك وينوءك .

وما رواه ابن سلام قال^(٢) : قلت أنا ليونس : هل سمعت من ابن أبي إسحق شيئا ؟ قال : نعم . قلت له : هل يقول أحد الصويق يعنى السويق ؟ قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس .
فابن أبي إسحق يرى أن تتبع اللغة الأكثر استعمالا ، والأدب ذكرا ، وترك ما عداها . وابن أبي إسحق ينقل الحديث في النحو من محاولة التزام طريقة العرب في التعبير والأداء ، ورد من انحرف عن نهجها إلى الصواب ، إلى محاولة فهم سبب هذا النهج ، ووقوف على سر هذا التعبير ، والتماس لعل تلك الطريقة .

ويتابعه من يأتي بعده من النحاة ويتوسعون فيما بدأ به ، وتأخذ علل النحو من تفكير النحاة وتأليفهم الحيز الضخم ، وتنوع الملل وتكثر ، وتصيح على أقسام وأضرب ، فهناك علة ، ثم علة للعلة ، ثم علة لعلة العلة ، أو كما يقول السيوطي^(٣) :
علل النحو على ثلاثة أضرب : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية .

فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب ، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا ، وإنما سمعنا بعضها فقسنا عليه نظيره ، ومن هذا النوع قولنا : إن زيدا قائم . إن قيل : لم نصبم زيدا ؟ قلنا : لأن ، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر ، لأننا كذلك علمناه .

وأما علته القياسية فأن يقال : لم نصب « زيدا » لأن في قوله : إن زيدا قائم ؟ ولم وجب أن تنصب إن الاسم ؟ والجواب في ذلك أن نقول : لأنها وأخواتها ضارعت

(١) نزهة الألباء ص ٢٤ — ٢٥ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٦ .

(٣) الاقتراح ص ٦٧ .

الفعل التمدى إلى مفعول حمّلت عليه ، وأعملت إعماله لما ضارعتة ، فالنصب بها مشبه بالمفعول لفظاً ، فهى تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله .

أما العلل الجذلية النظرية فكل ما يعتل به فى باب إن بعد هذا ، مثل أن يقال : فمن أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأى الأفعال شبهتموها ؟ .
لذلك نجد أبا عمرو بن العلاء يصبو الفرزدق ، ويقدر له فعلاً يناسب الرفع فيقول (١) : هو جائز على معنى لم يبق سواه .

وتسير العلة خطوة أخرى ، فنجد أن عيسى بن عمرو وأبا عمرو بن العلاء يقرآن « يا جبال أوبى والطير (٢) » . بالنصب ويختلفان فى التعليل ، كان عيسى يقول : هو على النداء ، كما تقول : يا زيد والحارث ، لما لم يمكنه ويا الحارث .
وقال أبو عمرو : لو كان على النداء لكان رفعاً ، ولكنها على إضمار : وسخرنا الطير ، كقوله على إثر هذا : ولسليمان الرجح (٣) .

ويقول سيدييه (٤) : زعم أبو الخطاب أن سبحان الله كقولك : براءة الله من السوء ، كأنه يقول : أُبْرِئُ بَرَاءَةَ اللَّهِ مِنَ السَّوْءِ ، وزعم أن مثله قول الشاعر — الأعشى — :

أقول لما جاءنى خُفره سبحان من علقمة الفاخر

أى براءة منه ، وأما ترك التنوين فى سبحان ، فإنما ترك صرفه لأنه صار عندهم معرفة ، وانتصابه كنصب الحمد لله ، وزعم أبو الخطاب أن مثله قولك للرجل : سلاماً ، تريد تسليماً منك ، كما قلت براءة منك ، تريد لا ألتبس بشيء من أمرك ، وزعم أن أبا ربيعة كان يقول : إذا لقيت فلاناً فقل له سلاماً ، فزعم أنه سأله ففسره له بمعنى براءة منك ، وزعم أن هذه الآية مفعول بها « وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً (٥) » . بمنزلة ذلك ، لأن الآية فيما زعم مكية ، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن

(١) نزهة الألباء ص ٢٥ . (٢) سورة سبأ ، آية رقم : ١٠ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٦ . (٤) الكتاب ج ١ ص ١٦٣-١٦٤ .

(٥) سورة الفرقان ، آية رقم : ٦٣ .

يسلموا على المشركين ، ولكنه على قوله : براءة منكم ، وتسلما ، لا خير بيننا وبينكم ولا شر ، وزعم أن قول الشاعر — أمة بن أبي الصلت — (١) :
سلامك ربنا في كل فجر بريثا ما تغنيتك الذموم
على قوله : براءتك ربنا من كل سوء ، فكل هذا ينتصب انتصاب : حمداً وشكراً ، إلا أن هذا يتصرف وذاك لا يتصرف .

فإذا ما وصلنا إلى الخليل وجدنا أن العلة قد استكملت أسبابها ، وأن النجاة قد أشرفوا بها على الغاية ، وأنها قد وصلت في مراحل النمو إلى درجة النضج ، فقد اتضحت معالمها وأصبحت أداة فعالة للتفرقة بين حالات الكلمة المختلفة ، وضروب الأساليب التبانية ، يقول سيوييه (٢) : وزعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو : يا عبد الله ، يا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلا صالحاً ، حين طال السلام ، كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك ، ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد ، وموضعهما واحد ، وذلك قولك : يا زيد ويا عمرو . وتركوا التثنية في المفرد كما تركوه في قبل . قلت : رأيت قولهم : يا زيد الطويل علام نصبوا الطويل ؟ قال : نصب لأنه صفة لمنسوب ، وقال : وإن شئت كان نصبا على أعنى .

فالخليل يرى أن نصب المضاف والنكرة إنما كان لطول السلام ، ولما كانت الفتحة أخف كانت أولى بأن تكون علامة الإعراب ، حتى لا يجتمع الثقل الناجم عن الطول ، وثقل الضمة ، شأنهما في ذلك شأن الظرف المضاف ، فإذا ما انتفت الإضافة ، فقد قصر السلام فأصبح خفيفا لا ثقل فيه ، فلا بأس حينئذ من أن تأتي الضمة ، كما تأتي في آخر الظرف المجرد من الإضافة .

ويقول في باب وجه دخول الرفع في الأفعال المضارعة للأسماء (٣) : اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بنى على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع

(١) تغنيتك : تثقل عليك وتلزم بك ، الذموم : جمع ذم : العيوب .

(تاج العروس شرح القاموس)

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤٠٩ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٣٠٤ .

غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنها مرتفعة وكنيتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب دخول الرفع فيها ، وعلته أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء ، كما أن ما يعمل في الأفعال فيجزمها وينصبها لا يعمل في الأسماء ، وكنيتها في موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ ، فأما ما كان في موضع الابتداء فقولك : يقول زيد ذاك

فسيبويه لم يسكتف بأن يبين سبب رفع الأفعال المضارعة ، وأنه وقوعها موقع الاسم ، وإنما يريد أن يبين علة هذه العلة ، وهى أن ما عمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال ، كما أن ما يعمل في الأفعال لا يعمل في الأسماء ، لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا ، فإذا كان عاملا في أحدهما ، لم يعمل في الآخر .

ويقول أبو البركات الأنباري^(١) : وأما البصريون فاحتجوا — على أن كي يجوز أن تكون حرف جر — بأن قالوا : الدليل على أنها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذى هو ما الاستفهامية . كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها ، وحذف الألف منها ، فإنهم يقولون : كيـمه كما يقولون : له . والدليل على أنها في موضع جر أن الألف من « ما » الاستفهامية لا تحذف إلا إذا كانت في موضع جر ، واتصل بها الحرف الجار ، كقولهم : لم وبم وفيم وعم ، قال الله تعالى « لم تقولون ما لا تفعلون^(٢) » . وقال تعالى « فيم تبشرون^(٣) » .

فأما إذا اتصل بماذا فلا يجوز حذف الألف منها ، وإن اتصل بها حرف الجر ، فلا يجوز أن يقال في لماذا وبماذا وقيـماذا وعمـماذا : لم ذا وبم ذا وعم ذا وفيم ذا ، لأن ما صارت مع ذا كالشئ الواحد ، فلم يحذف منها الألف ، وكذلك إذا وقعت في صدر الكلام لا يجوز أن يحذف الألف منها ، كقولهم : ما تريد وما تصنع .

(١) الإنصاف ص ٣٣٣ . (٢) سورة الصف ، آية رقم : ٢ .

(٣) سورة الحجر ، آية رقم : ٥٤ .

ولا يجوز أن يقال : م تريد ، وم تصنع ، فلما حذف الألف منها في قولهم كيـمه ، كما يحذف مع حروف الجر ، دل على أنها حرف جر ، وإنما حذفت مع حرف الجر لأنها صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمة واحدة ، فحذفت الألف منها للتخفيف .
فكـي حرف جر لأنها دخلت على الاسم وهو ما الاستفهامية ، وإنما كان دخولها على ما دلل على حرفيتها ، لأن ألف ما حذفت معها كما تحذف مع غير كي من الحروف الجارة ، وإنما حذفت الألف من حروف الجر ، لأنها صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمة واحدة ، فحذفت الألف منها للتخفيف .

وهكذا تنتقل من تعليل إلى تعليل ، ومن سبب إلى آخر ، وهكذا تتعدد الأسباب والعلل ، ويكثر التخيـرج والتأويل ، وتتسلسل الفروض والاحتمالات ، ما دام للعقل مجال ، وللرأى متسع .

٢ — رأى العلماء في الملل النحوية :

وبعد ، فما نصيب هذه العلل من الصواب ؟ وما حظها من القبول ؟ .
لقد عرضنا لرأى ابن الأثير الذى لا يطن إليها ، ولا يثق بها ، والذى يعتقد أنها أدلة واهية ضعيفة لا تثبت على محك الجدل ، ولا تسلم فى ميدان النظر ، لأنها أدلة توصل إليها أصحابها عن طريق الفرض ، واعتمدوا فيها على مجرد الظن ، لم يشولوا إلى سند مكتوب ، ولم يرجعوا إلى خبر منقول ، فهى أوهى من أن يعول عليها ، أو يطمأن إليها .

والثانى لأحد المعلنين للمفترضين ولكنه لم ينجز لما اتجه إليه ، ولم يتعصب لما مال إليه ، ولكنه وقف موقف المحايد من القضية ، أبدى فيها رأيه ، وكشف عن وجهة نظره ، ثم ترك للسامع أن يختار ما بدا له ، وأن يعتقد ما استقام عنده .
بقى رأى ثالث اتجه فيه صاحبه إلى تأييد هذه العلل تأييداً مطلقاً وإلى الرضا بها ، والثقة فيها ، والتعويل عليها ، ذلك هو ابن جنى الذى مما بهذه العلل فى قوتها وصدقها وبرامتها من العيوب ، وقربها من الأفهام ، وبعدها عن الغموض والإبهام ،

إلى جعلها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين ، لأنه رأى فيها أمراً محسوساً وسبباً ملموساً ، لا مجال للعجز عن الإجابة فيه ، أو الاكتفاء بالظاهر منه ، فلم يقل النحاة كما قال الفقهاء : هذا أمر تعبدى ، لم تظهر لنا حكمته ، ولم نقف على وجه الحق فيه ، ولكنهم قالوا كما قال سيويه (١) : ليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها .

يقول ابن جني (٢) : اعلم أن علل النحويين — وأعني بذلك حذاقهم المتقنين ، لا لفافهم المستضعفين — أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقيين ، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه . . . قال أبو إسحق في رفع الفاعل ونصب المفعول : إنما فعل ذلك للفرق بينهما . ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرتة ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون ، فجرى ذلك في وجوبه ووضوح أمره ، مجرى شكر النعم ، وذم المسىء في انطواء الأنفس عليه ، وزوال اختلافها فيه ، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه ، لما يعقبه من إنعامه وغفرانه .

ويقول في موضع آخر (٣) : فإن قلت : من أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفتة ، وعنيت بأحواله وتبعته ، حتى تحامت هذه الواضع التحامى الذى نسبته إليها ، وزعمته مراداً لها ؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجنى طباعاً ، وأبيس طينا من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق الذى لا يصح لئى الرقة والدقة منا أن يتصوره ، إلا بعد أن توضح له أنحاءه بل أن تشرح له أعضاؤه ؟ .

(١) الاقتراح ص ٥٥ . (٢) الخصائص ج ١ ص ٤٨ — ٤٩ .

(٣) الخصائص ج ١ ص ٧٢ .

قيل له : هيهات ، ما أبعدك عن تصور أحوالهم ، وبعد أغراضهم ، ولطف أسرارهم ، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم ، وخففوا عن ألسنتهم ، بأن اختلسوا الحركات اختلاسا ، وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها ، ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو «مالك لا تأمنا على يوسف^(١)» ، مختلسا لا محققا ، وكذلك قوله عز وجل « أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى^(٢) » .
مخفى لا مستوفى ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ .

فإن جنى يريد أن يصل من الملاحظة الدقيقة لكلام العرب ، ومن الخصائص المميزة للغة ، ومن السمات البارزة التي تبدو في مناسبات خاصة — من اختلاس أو إخفاء ، ومن حذف أو قلب ، ومن تقديم أو تأخير — ومن اطراد هذه الظواهر في المواقف المتشابهة ، إلى أن ذلك لم يقع لهم عفوا ، وإنما كان مقصودا إليه ، مرعى الجانب عندهم ، فهم — وإن لم يتكلموا بذلك — قد التزموه ، وإن لم يعبروا عنه قد عملوه ، والتزامهم ذلك ومراعاته ، دليل قوى على أنهم هدفوا إليه وأرادوه .

فهو يصرح^(٣) : بأنه ليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم ، وعند كل قوم منهم — حتى لا يختلف ولا ينتقض ولا يتهاجر ، على كثرتهم وسعة بلادهم وطول عهد زمان هذه اللغة لهم ، وتصرفها على ألسنتهم — اتفاقا وقع ، حتى لم يختلف فيه اثنان ، ولا تنازعه فريقان ، إلا وهم له مريدون ، وبسياقه على أوضاعهم معنيون ، ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول ، والجر بحروف الجر ، والنصب بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع ، والإضافة والنسب والتحقيق ، وما يطول شرحه . فهل يحسن بذى لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع ، وتوارد اتجه ؟ » .

(١) سورة يوسف ، آية رقم : ١١ . (٢) سورة القيامة ، آية رقم : ٤٠ .

(٣) الخصائص ج ١ ص ١٨٤ — ١٨٦ .

(م ١٨ — مدرسة البصرة)

وهو يرى أن ما جاء عنهم من خلاف إنما كان في الفروع لافي الأصول ، وكان من القلة والزارة بحيث لا يلتفت إليه ، ولا يعول عليه .

ويرد على من صرح بضعف العلل النحوية وفسادها ، وتحلفها وعدم اطرادها ، واحتجابه على بطلان علمهم بأنهم قالوا برفع الفاعل ونصب المفعول ، مع أننا نرى الأمر على خلاف ذلك في مثل قولنا : **ضرب الولد** ، فيرفع وإن كان مفعولا به ، وقولنا : **إن علياً قام** ، فينصب وإن كان فاعلا .

وعلى اعتراض الجاحظ على قول النحويين : **إن أقمل الذي مؤثته فعلى لا يجمع** فيه الألف واللام ومن ، وإنا هو بمن أو بالألف واللام نحو الأفضل ، وأفضل منك ، لأن الأعشى يقول :

فلست بالأكثر منهم حصي وإنا العزة للكائر

يرد على ذلك بأن هؤلاء المعترضين لم يعرفوا أغراض القوم ، ولم يتمرسوا بأساليبهم ، ولم يفهموا : أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم (١) .

ويرى أن الجاحظ قد أخطأه التوفيق عندما فهم أن من هنا هي التي تصحب أقمل التفصيل للمبالغة ، وإنا هي من الدالة على التبعيض ، أي أنه بعضهم أو من بينهم ليس كثير الحصى ، ويرى أن الجاحظ لو علم ذلك : لضرب عن هذا القول إلى غيره مما يعلو فيه قوله ، ويعنو لسداده وصحته خصمه (١) .

هذا هو رأى ابن جنى ، إيمان كامل بأدلة النحويين وعلمهم ، وثقة مطلقة بتأويلهم وتخريجهم ، ويقين ثابت بأنهم فسروا ما قالت العرب ، وعبروا عما لم يصرحوا به ، ورجعوا عما في أنفسهم مما لم يبينوا عنه ، واستبسال في الدفاع عنهم ، ودحض لحجج خصومهم ، وتوجيه وتقنيد لما ساقوه من مأخذ عليهم .

ويبدو أن السيوطي كان يعيل إلى هذا الرأي ، فقد نقل من الآراء ما يؤيده ويدعمه ، ويرجحه ويقويه ، يقول (١) : قال صاحب المستوفي : إذا استقرت أصول هذه الصناعة ، علمت أنها في غاية الوثاقة ، وإذا تأملت عللها ، عرفت أنها غير مدخولة ولا متمسح فيها ، وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة ، واستدلوا على ذلك بأنها أبدأ تكون هي تابعة للوجود ، لا الوجود تابعة لها ، فبمعزل عن الحق ، وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ وإن كنا نحن نستعملها فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع ، بل على وجه الاقتداء والاتباع ، ولا بد فيها من التوقيف ، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة ، والأوضاع بحال من الأحوال ، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضح حكيم جل وعلا ، تطلبنا بها وجه الحكمة المختصة لتلك الحال من بين أخواتها ، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب » .

٣ — علل النحو مقبولة ما سلمت من الإغراق والتكلف :

تلك هي الآراء التي قبلت ، وهذه هي حججهم التي اعتمدوا عليها ، وأسانيدهم التي اتجهوا إليها ، وإذا تأملنا تلك الحجج والأسانيد ، وإذا بحثنا في هذه الآراء والاتجاهات فلن نجد فيها اعتقاداً وضعاً للقضية ، وتصويراً لها ، أدق من وصف التحليل وتصويره ، تكلمت العرب بلغتها وعبرت بها عن أفكارها ، والتزمت فيها قيوداً وأمارات ، ولح في قولها علة أو ما يشبه العلة ، لكن أحداً من قدامى العرب لم يؤثر له في ذلك قول معروف ، أو تعليل صريح ، فالتمس النحاة هذه العلل والأسباب ، وحاولوا أن يترجموا عما لم يصرح به العرب ، عندما رفضوا بعض الأساليب وأقروا البعض ، وعندما لم تسعفهم المصطلحات الخاصة لبيان الوجه فيما استنبهوا على سامعهم ، وما خفي أمره على حذاقهم ، فالعربي الذي يقول : أليس

بصحيفة؟ يعمل لوجود التاء في الفعل ، ويبين أن الفاعل — وإن كان مذكراً في اللفظ — مؤنث في المعنى ، ومن أجل ذلك لم يكن لإنكار أبي عمرو وجه .

والآخر الذي يقول : ضربت أخاك ، ويأبى الرفع ، ويرى أن هناك فرقاً بين : ضربت أخاك ، وضربني أخوك ، قد فهم وظيفة كل من الكلمتين في الجملة ، وعرف أن الأولى وقعت مفعولاً ، وأن الثانية وقعت فاعلاً ، ولكنه لم يكن يعرف ما المفعول وما الفاعل ، وإنما ينطق الكلام بسليقته العربية ، التي ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، فهو — وإن لم يصرح بمصطلحهم — قد التزمه ، وفي ذلك مقنع وإليه يطمأن .

غير أن ذلك لا يمنعنا من أن نقول أيضاً : إن طريق هذه العلل كان — من غير شك — طريق الظن والحدس ، ولم يكن طريق العلم واليقين ، وإن النفس — وإن كانت تطمئن إلى بعض هذه العلل وتجدها غناء — لا تستريح إلى بعضها الآخر وتجدها غناء ، وإن بعض هذه العلل إن ساءت وقبلت ، فبعضها الآخر لا يساع ولا يقبل ، فقد تكلف النحاة في بعضها وفلسفوها ، وظهر فيها النهج المنطقي والافتراض العقلي ، فأصبحت مردولة مستكرهة ، بعد أن جافت البساطة ، وقصد فيها إلى الإبعاد ، يتضح ذلك في أبواب كثيرة ، طرّقوا فيها ما ليس من النحو في شيء ، واتمسوا لها من العلل ما لا يقبل ، ولا يتصل بالواقع بسبب ، لقد قالوا (١) :

خص الفعل بالجزم ليكون كالعوض من الجر في الاسم ، ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الإعراب » . وكأنما كان العرب في قبائلهم المختلفة ، وبلغاتهم المتعددة قد جلسوا للاتفاق على أن كل نوع من أنواع الكلمة يستحق ثلاثة أنواع من الإعراب ، أسغفر الله ، بل الاسم والفعل هما اللذان يستحقان ذلك ، أما الحرف فلا حق له .

وإذا كان أحد النوعين الخاصين في مقابل الآخر ، فلم كان الجزم في مقابل الجر ، ولم يكن العكس ؟ قد يكون السؤال دورياً يمكن أن يوجه لو قالوا بما اعترض به عليهم ، ولو كانت العلة قاطعة ، ولو كان السبب مقبولاً ما أتى من وجه من الأوجه ، ولسلم لهم كما سلم غيره مما قالوه .

ثم لماذا يتساوى الفعل والاسم ؟ وقد قالوا : إن الأصل في الاسم الإعراب لأنه يعتوره من المعاني ما يفتقر إلى الإعراب ، وإن الأصل في الفعل البناء لأنه لا يعتوره هذه المعاني ، فلم لم يخص الاسم بنوع من أنواع الإعراب ليكون للأصل ميزة على الفرع كما هو أصل من أصولهم ؟ ألم تكن العدالة والحكمة تقتضيان ذلك ؟ .

وقالوا (١) : لم يجر المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » (٢) لأن الإضافة في المعنى للعصدر المفهوم من الفعل ، لا للفعل ، ولم يجزم الاسم الذي لا ينصرف لشبه الفعل ، لما يلزم من الإجحاف وحذف الحركة بعد حذف التنوين ، إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة .

ولم لا يقال في مثل هذا : إن العرب التزمت ذلك فلم تر الجر دخل الأفعال ، كما لم يدخل الجزم في الأسماء ، أليس ذلك خيراً من ادعاء أن أحدهما عوض من الآخر ، وأنه قد روعي في ذلك التساوى في أوجه الإعراب ؟ .

ثم انظر إلى تعليلهم إعراب الأسماء الستة بالأحرف قالوا (٣) : إنما أعربت الأسماء الستة بالأحرف توطئه لإعراب المثنى والمجموع على حده بها ، وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد ، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع ، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة ، وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظاً ومعنى ، أما لفظاً فلائها لا تستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان .

وأما معنى فلا ستلزم كل واحد منها آخر ، فالأب يستلزم ابنا ، والأخ يستلزم أخا وكذا البواقي .

(١) حاشية الصبان ج ١ ص ٦١ .

(٢) سورة المائدة ، آية رقم : ١١٩ .

(٣) الأثموني ج ١ ص ٦٧ ، هامش التصريح ج ١ ص ٦١ ، شرح الفضل

وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من
النسابة الظاهرة .

أما اختيار الأحرف للحركات فاختيار واضح مفهوم ، والنسابة بينهما ظاهرة .
كما يقولون ، وإما إعراب الأسماء الستة ليأنس بها الطبع ، وتطمئن النفس ، ولما
بينها وبين الثنى من مشابهة لفظية ومعنوية ، فتمحل في التعليل ، وتصيد للأشباب ،
لأن كل مضاف مع ما يضاف إليه اثنان ، بخار محمد اثنان ، وصاحب على اثنان ،
وكل جار يستلزم جاراً ، وكل صاحب يستلزم صاحباً ، فكان مقتضى ذلك أن
يعرب مثل ذلك بالأحرف كما أعربت الأسماء الستة ، لأن العلة تدور مع المعلول .
وجوداً وعدماً ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك فدل فعلهم على أن العلة ضعيفة واهية ،
أجهدوا أنفسهم في البحث عنها ، دون أن يكون لها كبير فائدة ، ودون أن يضار
النحو بفقدتها في شيء .

وكان الخير أن يقال : إن الاسم المفرد يرفع بالضممة وينصب بالفتحة ويجر
بالكسرة ، إلا أسماء شذت عن ذلك أعربت بالأحرف لا بالحركات تلك هي الأسماء
الستة ، ولن يضير لغة أن ينبو فيها بعض مفرداتها فتخرج على القاعدة العامة ، وتأخذ
حكماً خاصاً ، فشكل اللغات فيها من هذا الشذوذ ما يحفظ على أنه خارج على القاعدة ،
غير مندرج تحتها .

وعلى الرغم من أنهم قالوا : إن الأسماء الستة أعربت بالأحرف ليأنس
بها الطبع ، تمهيداً لإعراب الثنى والمجموع على حده بها ، فإنهم عندما جاءوا إليهما
قالوا (١) : قد عرفت أن إعراب الثنى والمجموع على حده مخالف للقياس
من وجهين :

الأول : من حيث الإعراب بالحروف .

والثاني : من حيث إن رفع الثنى ليس بالواو ، ونصبه ليس بالالف ، وكذا
نصب المجموع .

أما العلة في مخالفتها القياس في الوجه الأول ، فلأن المثني والمجموع فرعان
عن الآحاد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، فجعل الفرع للفرع
طلباً للمناسبة . وأيضاً فقد أعرب بعض الآحاد ، وهى الأسماء الستة بالحروف ، فلو
لم يجعل إعرابها بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل .

وهذا الكلام يناقض ما قالوه في الأسماء الستة مناقضة تامة ، فإذا كان المثني
والمجموع فرعين ، وإذا كان الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات ، وكان
الفرع يناسبه الفرع ، لم تكن هناك حاجة مطلقاً إلى إعراب الأسماء الستة بالأحرف ،
لأنها مفردة فهى أصل ، والأصل يناسبه الأصل ، أما أنس الطبع واطمئنان النفس ،
فلا شك في أن النفس والطبع لن يضيقا إذا ما جرى الكلام على أصله ، فأخذ الأصل
حقه ، ولزم الفرع حده ، بل إن النفس والطبع يضيقان ويستوحشان إذا ما وجدنا
تناقضاً صارخاً ، وتلاعباً نائياً ، إنهما يضيقان إذا قيل لهما في الأسماء الستة إنما
أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئه لإعراب المثني والمجموع ، فإذا ما جاء إلى المثني
والمجموع قيل لهما : إنما أعربا بالأحرف لأن بعض الآحاد أعربت بالأحرف
وهى الأسماء الستة ، فلو لم يجعل إعرابهما بالأحرف لزم أن يكون للفرع
مزية على الأصل .

أى دور أقبح من هذا الدور ؟ وأى تعليل أكثر تهافتاً من هذا التعليل ؟
إنهم لم يكونوا بحاجة إلى كل ذلك ، بل لم يكونوا بحاجة إلى بعضه ، ولو
خلص النحو من هذا لكان أجود وأعذب ، ولو اكتفى منه بالسائق المفهوم
لكان أبسط وأقرب .

ثم قالوا^(١) : وأما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الثانى ، فلأن حروف
الإعراب ثلاثة والإعراب ستة ، ثلاثة للمثني ، وثلاثة للمجموع ، فلو جعل
إعرابها بها على حد الإعراب في الأسماء الستة لالتبس المثني بالمجموع في نحو :
رأيت زيداك .

ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا إعراب .
فوزعت عليهما ، وأعطى الثنى الألف لكونها مدلولاً بها على التثنية مع الفعل
اسماً في نحو : اضربا ، وحرفاً في نحو : ضربا أخواك .

وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولاً بها على الجمعية في الفعل اسماً في نحو :
اضربوا ، وحرفاً في نحو : أكلوني البراغيث . وجرا بالياء على الأصل ، وحمل نصب
على الجر فيهما ، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع ، لأن كلا منهما
فضلة ، ومن حيث الخرج لأن الفتح من أقصى الحلق ، والكسر من وسط الفم ،
والضم من الشفتين .

وهذا الكلام كان يسلم لو أنهم جروا عليه والتزموه في حالات الإعراب كلها ،
أما أن يكون هناك التباس في حالة الرفع يوجب التفريق ، وأن يعرض عنه في حالة
الجر فتجعل الياء للثنى والمجموع ، وأما أن يراعى الالتباس في هذا المكان ،
ولا يراعى عند بناء أسماء المفعول والزمان والمكان والمصدر الميمى من غير
الثلاثي مثلاً فهذا تفريق من غير مقتضى . وإذا كانت حركة النون وحركة الحرف
السابق للياء فارتقبتين بين الثنى والمجموع ، فالسياق وحده هو الفارق بين النصب
والجر ، كما كان السياق وحده هو الفارق بين أسماء المفعول والزمان والمكان
والمصدر الميمى السابقة .

ثم ما علاقة أن الواو تدل على الجمع في الفعل ، والألف تدل على التثنية معه ،
وأن تجعل الواو للجمع ، والألف للثنى في حالة الرفع ؟ فإذا كانت الواو تؤدي
وظيفة خاصة مع الفعل ، فلها مع الاسم وظيفة أخرى ، وكان من الواجب أن يكون
أداؤها لوظيفتها كاملاً ، فتكون هناك علامات تميز الثنى من المجموع في حالات
إعرابه المختلفة ، أو أن يجعل سياق الكلام هو الفارق بينهما كما جعل في أماكن
أخرى . الحق أن العرب لم يقصدوا هذا ولم يراعوه ، ولكن النحاة هم الذين
فلسفوه ومنطقوه .

ولما أرادوا أن يعللوا وجود النون في اللثني والمجموع قالوا (١) : لحقت النون
 اللثني والمجموع عوضا عما فاتهما من الإعراب بالحركات ، ومن دخول التنوين ،
 وحذفت مع الإضافة نظرا إلى التعويض بها عن التنوين ، ولم تحذف مع الألف
 واللام وإن كان التنوين يحذف معهما ، نظرا إلى التعويض بها عن الحركة .
 وقيل : لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو : جاءني خليلان موسى وعيسى ،
 ومررت ببنين كرام . ودفع توهم الأفراد في نحو : جاءني هذان ، ومررت
 بالمهتدين . وكسرت مع اللثني على الأصل في التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع ،
 ثم خواف بالحركة في الجمع طلبا للفرق ، وجعلت الفتحة طلبا للخفة .

وخلاصة هذا ومجمله أنهم جاءوا بالنون عوضا عن شيء ما ، ودفعوا لشيء ما ،
 إن شئت كانت عوضا عن التنوين لأنها تحذف عند الإضافة ، كما أن التنوين يحذف
 مع الإضافة ، وإن شئت كانت عوضا عن الحركة ، ولذا لم تحذف مع الألف واللام
 إذ لا تحذف الحركة معهما ، وإن شئت كان دفع توهم الإضافة علة لمجيئها ، أو كانت
 العلة دفع توهم الأفراد ، وإن كان التوهم واللبس ليسا مقتضيين لشيء في موضع آخر .
 ثم كانت كسرة النون في اللثني على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ،
 لأن اللثني يأتي قبل الجمع ، وكانت النون مفتوحة مع الجمع طلبا للخفة ، ولست أدري
 لم لا يكون اللثني لأنه أخف من المجموع قد أخذ الحركة المتقل حتى يكون هناك
 تعادل بين الكلمتين ، كما قالوا مثل ذلك في رفع الفاعل ونصب المفعول ، وقد يكون
 السبب غير ذلك ، وهو فيما يغلب على الظن غير ذلك ، فما دام مجال التأويل والتخريج
 مفتوحا فليدل كل بما يعين له ، وليقل كل ما يريد .

ومن أعجب تعليقاتهم ما ذهبوا إليه من أن ما جمع بألف وتاء قد نصب بالكسرة
 حملا للنصب على الجر فيه ، كما حمل النصب على الجر في جمع المذكر السالم ، إجراء
 للفرع على وتيرة الأصل (٢) ، وكأنما نصبه بالفتحة كان يؤدي أصله ، أو كأنما الضرورة

(١) الأشموني ج ١ ص ٨٠ — ٨١ .

(٢) المحصائص ج ١ ص ١١١ ، الأشموني ج ١ ص ٨٢ ، التصريح ج ١ ص ٧٩ .

لللمجة إلى حمل النصب على الجر في جمع المذكر السالم لابد أن تراعى في المجموع بالألف والتاء ، وإن لم تدع الحاجة إليها ، أما أن تقدر الضرورة بقدرها وأن يجرى ما عداها على الأصل ، وأن يلتبس للخروج عليه علة أخرى أو لا يلتبس ، فهذا لا يعنى النحاة ولا يدخل في حسابهم .

ومن تعليقاتهم التي ذهبوا إليها ، والتي كان من الخير إهمالها والإعراض عنها قولهم — عندما لم يجدوا مقتضياً يبررون به ما حدث من تغير — : إنما كان ذلك طرداً للباب على وتيرة واحدة ، كالفعل إذا كان على وزن أفعل فإن الهمزة تحذف في أمثلة مضارعه ، ومثالي وصف الفاعل والمفعول ، لأن حروف المضارع هي حروف الماضي بزيادة أحرف المضارعة ، تحذفوا الهمزة لاجتماع همزتين في مثل : أكرم ، ثم حملوا بقية أخواته ووصفي الفاعل والمفعول عليه ، تقول : أكرم ونكرم وتكرم ويكرم ومكرم ومكرّم ، وأصلها : أؤكرم ونؤكرم . . . إلخ وشذ قول أبي حيان الفقهسي :

فإنه أهل لأن يؤكرما

بإثبات الهمزة واستعمال الأصل المرفوض (١) .

ومما هو من هذا النوع قولهم (٢) : إذا كان الفعل ثلاثياً واوى الفاء مفتوح العين في الماضي ، مكسورها في المضارع ، فإن فاءه تحذف في أمثلة المضارع الأربعة وفي الأمر وفي المصدر المبني على فعلة — بكسر الفاء وسكون العين — ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف تقول في المضارع للغائب : يعد ، والأصل : يَوْعد حذفت فاؤه وهي الواو استقلالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ، وحمل على ذى الياء أخواته ، وهي : نعد وتعد وأعد ، وأمره ومصدره تقول : يازيد عد عدة .

وشذ يحد بضم الجيم في لغة عامرية .

(١) التصريح ج ٢ ص ٤٠٠ ، الأشتوني ج ٤ ص ٢٥٨ .

(٢) التصريح ج ٢ ص ٤٠٠ ، الأشتوني ج ٤ ص ٢٥٥ — ٢٥٦ .

ويدع ويُذر مبنيين المفعول في لغة من وجهين : ضم الياء وفتح العين .
وشذ يسع من وجهين ، كون ماضيه مكسور العين ، وكون مضارعه مفتوحاً .
وحذفت من يطاء ويضع ويقع ويدع لأنها في الأصل بكسر العين في المضارع ،
ففتحت لأجل حرف الحلق . فلقد كان من الخير أن يجعلوا حذف الهمزة وحذف
الواو شاذاً خارجاً على القاعدة إذا ما سلمت الكلمة من موجب هذا الحذف .

فإن كان اجتماع همزتين ثقيلتين في مثل : أوكرم ، فلا ثقل فيما لم يجتمع فيه همزتان .
فإذا حذفت الهمزة في الحالة الأولى كان حذفها للتخلص من الثقل وهو مقبول ، على
الرغم من أنهم لم يرتضوا أن يكون الثقل داعياً إلى الحذف في مواضع أخرى ،
كحذف آخر المقصور والمدود عند الثانية إذا طالت الكلمة ، وإذا حذفت في
الحالة الثانية كانت محذوفة من غير مقتضى لحذفها فهي شاذة .

وإذا كان اجتماع الياء والواو والكسرة ثقيلاً تخلصنا من الثقل بحذف الواو ،
وإذا لم يجتمع هذه الثلاثة انتفى داعي الحذف ، فإذا حذفت الواو كان الحذف
شاذاً في كل ما حذفت منه ، سواء بديء بالياء أو غيرها ، ولا داعي للتفرقة بين
نجد مثلاً وبين نجد بالضم ، حيث يحكم بشذوذ الثانية دون الأولى ، وكذا القول في
كل ما حكموا بشذوذه مما اعتبروه مخالفاً للعلة التي افترضوها .

ولست أدرى كيف تكون الأفعال : يطاء ويضع ويقع ويدع مكسورة العين
في الأصل ثم فتحت من أجل حرف الحلق ، وقد بنيت الكلمة على هذا الحرف ولم
توضع في الأصل من غيره ثم أدخل عليها فأثر فيها .

لقد حمل النحاة قواعد النحو من العلل فوق ما تحتل ، وقد أسرفوا في
التماسها إسرافاً بالغاً ، فخرجوا بها عما كان يجب أن تقف عنده دون مبالغة أو إغراق
ودون تحمل أو إبعاد ، ولو وقفوا عند السائق المعقول منها سلمت لهم وأخذت عنهم
كما سلم لهم ما ساغ في الذهن ، وقبل منهم ما ارتضاه العقل .

ويبدو أن ابن مضاء كان يرى في العلل هذا الرأي ، فقد دعا إلى إلغاء العلل

التواني والثواب، أما العلل الأوّل فقد رأى أننا بمعرفتها : تحصل لنا العرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر (١) .

وقد ضرب مثلاً لذلك سؤال السائل عن « زيد » في قولنا : قام زيد . لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ؟ وكل فاعل مرفوع . فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال : كذا نطق به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر (٢) .

ولم يرتض ما يسوقه النحاة من أنه رفع لأنه قليل والضمّة ثقيلة ، ونصب المفعول لأنه كثير والفتحة خفيفة ، ليقل في كلامهم ما يستقلون ، ويكثر ما يستخفون لأن ذلك لا يزيدنا علماً بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله (١) .

على أن ابن مضاء - وإن صرح برفض العلل التواني - قد صرح كذلك بقبول المقطوع به منها ومثل لذلك بقول القائل (٣) : كل ساكنين التقياً في الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرك ، وسواء كانا من كلمتين أو كلمة واحدة مثل قولنا : أكرم القوم . قال تعالى « قم الليل (٤) » ، وقال « واذكر اسم ربك (٥) » . ويقال : مدّ وعدّ ومدّ . . . فيقال : لم حركت اليم من أكرم وهو أمر ؟ فيقال له : لأنه اتقى ساكناً آخر وهو لام التعريف وكل ساكنين التقياً بهذه الحال فإن أحدهما يحرك ، فإن قيل : ولم لم يترك ساكنين ؟ فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق ، فهذه قاطعة وهي ثانية .

ولو فعل النحاة ذلك لكان النحو قد سلم من عناء كبير ، ومن قيد ثقيل ، ولو حاولنا أن ننقيه مما شابه منها ، وأن نخلصه مما كدره من حوشيتها ، لأعدنا له من الرونق ما يدعو إلى الإقبال عليه ، والعناية به ، والرغبة في دراسته .

(١) الرد على النحاة ص ١٥٢ . (٢) الرد على النحاة ١٥١ .

(٣) الرد على النحاة ص ١٥٢ - ١٥٣ . (٤) سورة المزمل ، آية

رقم : ٢ .

(٥) سورة المزمل ، آية رقم : ٨ .

العوامل عند البصريين

العوامل عند البصريين نوعان :

(١) عوامل لفظية . (ب) عوامل معنوية .

(١) أما العوامل اللفظية فهي : أفعال وأسماء وحروف .

الفعل : أما الفعل فلأنه الأصل في العمل كان أقوى العوامل جميعها ، ولذلك .

يرفع الفعل مذكوراً أو مخدوفاً ، الفاعل ظاهراً أو مضمراً ، فلا يستغنى عنه ، ولا يخلو منه فإن ظهر فيها ، وإلا فهو ضمير مستتر ، قال تعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجلاً (١) » وقال « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله (٢) » . أى خلقهن الله .

وينصب المفعول متصلاً به أو منفصلاً عنه ، متأخراً أو متقدماً على الفاعل أو على الفعل والفاعل جميعاً ، كالأمثلة السابقة وكقوله تعالى « إنما يخشى الله من عباده العلماء (٣) » وقوله « إياك نعبد وإياك نستعين (٤) » .

ويعمل كذلك في مكملات الجملة كالظرف والجار والمجرور والحال والتمييز واللبستنى .

ولما كان الفعل أصلاً في العمل كان كل ما يشبهه مكتسباً لحقه في العمل سواء كان اسماً أو حرفاً ، وسواء أخذ عمله كاملاً أو أخذه على ضعف فيه ونقص في تصرفه ، كاسم الفاعل وغيره من المشتقات ، وكان غيرهما من أخواتها .

كان وأخواتها (٥) : تعمل في المبتدأ والخبر مرتين مثل « كان الله غفوراً رحيماً (٦) » ، وتقديم الخبر على المبتدأ مثل : « وكان حقاً علينا نصر المؤمنين (٧) »

(١) سورة الأعراف ، آية رقم : ١٥٥ . (٢) سورة لقمان ، آية رقم : ٢٥ .

(٣) سورة فاطر ، آية رقم : ٢٨ . (٤) سورة الفاتحة ، آية رقم : ٥ .

(٥) الأسمونى ج ١ ص ١٨٩ — ١٩١ . (٦) سورة الفرقان ، آية رقم : ٧٠ .

(٧) سورة الروم ، آية رقم : ٤٧ .

ومثل قول الشاعر :

سلى — إن جهلت — الناس عنا وعنهم فليس سواءً عالم وجهول
وبتقديم الخبر على الأفعال نفسها مثل : مسافراً أصبح محمد .
إلا ما دام فلا يجوز تقديم خبرها عليها ، لما يلزم على تقديمه من تقديم
بعض الصلة على الموصول الخرفى وهو ممنوع ، وللزوم عمل ما بعد الحرف المصدرى
فيما قبله وهو ممنوع أيضاً .
وكذلك لا يجوز تقديم الخبر على الأفعال النفية بما ، لأن ما النافية لها صدر
الكلام ، فلا يقال : أزورك موجوداً ما برح محمد ، ولا قائماً ما كان على
ولا قاعداً ما زال عمرو ، أما ليس فقد سبق الخلاف فيها .
وقد تعمل كان محذوفة وحدها أو مع الاسم أو مع الخبر أو معهما
مثل قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نقر فإن قوى لم تأكلهم الضبيع
أى لأن كنت فأن مصدرية ، وما عوض عن كان ، وأنت اسمها ، وذا نقر
خبرها . ومثل : المرء مجزى بعمله إن خيراً خيراً وإن شراً فشر ، أى إن كان
عمله خيراً ، ومثل : التمس ولو خائماً من حديد ، أى ولو كان ما تلتسمه خائماً ،
ومثل : المرء مجزى بعمله إن خيراً خيراً وإن شراً فشر ، أى إن كان
فى عمله خير فجزأؤه خير . ومثل : افعل هذا إما لا (١) ، أى إن كنت
لا تفعل غيره .

كاد وأخواتها : تعمل فى البتة — بدأ والخبر مثل « فذبجوها وما كادوا
يفعلون » ، ومثل :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويعنوا
ولا يتقدم خبرها عليها ، وأما توسط الخبر بينها وبين اسمها فخائر باتفاق
إذا لم يقترب بأن ، وعلى أحد الرأيين إذا اقترن بها (٢) .

ظن وأخواتها (١) : تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين . مثل :

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنوداً

ويجوز تقديم أحد المفعولين على الفعل ، وإعمال الفعل وإلغاءه حينئذ سواء ، كقوله :

شجاك أظن ربع الدارسين

يرفع ربع على أنه فاعل شجاك ، وأظن لغو ، وينصبه على أنه مفعول أول لأظن وشجاك المفعول الثاني مقدم .

كما يجوز تقديم المفعولين معاً على الفعل والإلغاء حينئذ أرجح كقوله :

آت الموت تعلمون فلا يرهبكم من لظى الحروب اضطرام
فإذا تقدمت الأفعال وجب إعمالها ، فإذا جاء ما يوهم إلغاءها قدر ضمير الشأن على أنه المفعول الأول ، والجملة في موضع المفعول الثاني .

ويجب تعليق هذه الأفعال عن العمل إذا جاء بعدها ما له صدر الكلام كلام الابتداء مثل « ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق (٢) » والاستفهام مثل « لنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً (٣) » . والمعلق عامل في المحل ، والجملة سادة مسد المفعولين إن لم ينصب الأول ، فإن نصب سدت مسد الثاني نحو : علمت زيداً أبو من هو .

ويجوز حذف أحد المفعولين اختصاراً مثل : « ولا يحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم (٤) » ، أى ما ييخلون به هو خيراً لهم .

أعلم وأرى وأخواتها (٥) : تنصب ثلاثة مفاعيل ، وللمفعولين الثاني والثالث

(١) الأشموني ج ٢ ص ١٨ — ٢١ . (٢) سورة البقرة، آية رقم: ١٠٢ .

(٣) سورة الكهف ، آية رقم : ١٢ .

(٤) سورة آل عمران ، آية رقم : ١٨٠ .

(٥) الأشموني ج ٢ ص ٢٦ — ٢٧ .

ما قيل في مفعولى ظن ، فيجوز حذفهما اختصاراً ، ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما كقول الشاعر :

وأنت أرانى الله أمنع عاصم وأرأف مستكف وأسمح واهب
صيغة التعجب : ما أفعل ، ترفع فاعلاً وتنصب مفعولاً به ، وهذا الفعل غير متصرف ، ولذا لم يصح تقدم معموله عليه فلا يقال : ما زيداً أحسن ، ولا زيداً ما أحسن ، ولا زيد أحسن ، كذلك لا يصح الفصل بينه وبين معموله نحو ما أحسن يا عبد الله زيداً . ولا أحسن لولا بخله بعمره . أما الفصل بالظرف والجار والمجرور فقد اختلفوا فيه والصحيح الجواز ، كقول الشاعر :

خليلي ما أحرى بذ اللب أن يرى صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر
نعم وبئس : فعلان غير متصرفين للزومهما إنشاء الملاح أو الذم على سبيل المبالغة ، يرفعان فاعلاً مثل : « إن الله نعماً يعظكم به ^(١) » « بثمهما اشتروا به أنفسهم ^(٢) »

أما الأسماء فهي إما جامدة أو مشتقة :

فالجامدة منها :

المبتدأ : فالمبتدأ هو العامل في الخبر الرفع ^(٣) ، قال سيبويه : فأما الذى بنى عليه شيء هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء .
وذهب المبرد إلى أن الابتداء والمبتدأ هما رافعا الخبر .

وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان فكل منهما عمل فى الآخر الرفع .
وسواء أكان ما ذهب إليه سيبويه هو الصحيح أم كان الحق مع المبرد أم كان فى جانب الكوفيين ، فالخلاف هنا لا قيمة له ولا أثر ، فالخبر مرفوع على كل حال ، ولا يترتب على هذا الخلاف أى أثر فى التعبير ، ومن هنا كان من الخير إغفاله ، والإعراض عنه ، كما يكون من الخير الإعراض عن كل ما يكون مثله

(١) سورة النساء ، آية رقم : ٥٨ . (٢) سورة البقرة ، آية رقم : ٩٠ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٢٧٨ ، الأثمنونى ج ١ ص ١٥٩ .

حشواً زائداً ، وجدلاً فارغاً . قال الأشموني (١) : وهذا الخلاف لفظي ، قال الصبان : أى لا يترتب عليه فائدة .

وكما يعمل المبتدأ في الخبر ، يعمل كذلك عند سيبويه في الحال ، فمثالها أنت زيد راكباً . راكباً حان من أنت ، كما ذكر ذلك الأشموني (٢) .

قال في الكتاب (٣) : فأما المبني على الأسماء المهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقاً فهذا اسم مبتدأ ليبنى عليه ما بعده ، وهو عبد الله ، ولم يكن ليكون كلاماً حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مسند ، والمبني عليه مسند إليه ، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده ، والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً ، لا تريد أن تعرفه عبد الله ، لأنك ظننت أنه يحمله ، فكأنك قلت : انظر إليه منطلقاً ، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله ، وحال بين منطلق وهذا ، كما حال بين راكب والفعل حين قلت : جاء عبد الله راكباً ، صار جاء لعبد الله وصار الراكب حالاً .

المضاف : فمثال (٤) : طور سيناء ، المضاف إليه مجرور بالمضاف عند سيبويه والجمهور ، وكان من أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف لأن الضمير إنما يتصل بعامله .

وذهب الزجاج إلى أن المضاف إليه مجرور بالحرف النوى .

والإضافة عند سيبويه والجمهور تكون بمعنى اللام أو بمعنى من .

المصدر (٥) : يعمل المصدر عمل فعله فإن كان الفعل لازماً فهو لازم ، وإن كان متمدياً فهو متعد ، سواء أكان مضافاً نحو « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض (٦) » . وهو أكثر ، أم كان مجرداً من أل والإضافة مثل :

(١) الكتاب ج ١ ص ٢٧٨ ، الأشموني ، ج ١ ص ١٥٩ .

(٢) ج ٢ ص ١٣٩ . (٣) ج ١ ص ٢٥٦ .

(٤) الأشموني ج ٢ ص ١٧٩ ، التصريح ج ٢ ص ٢٥ .

(٥) الأشموني ج ٢ ص ٢١١ — ٢١٢ .

(٦) سورة البقرة ، آية رقم : ٢٥١ .

« أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة (١) » . وهو أقيس ، أم كان
بأل مثل :

ضعيف النكاية أعداءه يحال الفرار يراخى الأجل

وهو قليل عند سيديوه ومن واقفه .

قال الصبان : إن الدماميني صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهته
للفعل .

وقال الأشموني : إنه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنه أصل الفعل بخلاف
اسم الفاعل .

وقد شرطوا لعمل المصدر أن يكون مظهرأ ، مكبرا ، غير محدود بالتاء ،
غير منعت قبل تمام عمله ، مفردا .

وقد أجاز الكوفيون عمل المضاف ، ولم يعملوا النوعين الآخرين .

اسم المصدر (٢) : اسم المصدر ثلاثة أنواع : علم نحو : يسارورة .
وذو ميم زائدة لتغير مفاعلة كالضرة والمحمدة . وغير هذين نحو :
عطاء وكلام .

أما البصريون ففعلوا إعمال الأول والثالث ، وأعملوا الثاني فقط نحو
قول الشاعر :

أظلم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحيه ظلم

وأما الكوفيون فأعملوا الثاني والثالث ، واستدلوا بالأخير بقول الشاعر :

أ كفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتعا

وقول الشاعر :

قالوا كلامك هندا وهي مصغية يشفيك قلت : صحيح ذاك لو كانا

واتفقوا على عدم إعمال الأول .

ومن العجيب أن يعمل الكوفيون المصدر للمضاف ، وأن يهملوا المصدر

المعرف بالألف واللام لتوغله في الاسمية ، وكأنما الإضافة ليست كالألف واللام من خصائص الأسماء ، فلا توغل للصدر في الاسمية كالألف واللام ، وأن يعملوا في الوقت نفسه اسم المصدر مع بعد شبهه من الفعل ومع وجود الإضافة التي هي من خصائص الأسماء .

أسماء الأفعال^(١) : تعمل عمل الفعل الذي هي بمعناه ، فترفع الفاعل ظاهرا في نحو : هيات نجد ، وشتان زيد وعمرو ، لأنك تقول : بعدت نجد واقترب زيد وعمرو ، ومضمرآ في نحو : نزال .

وينصب منها المفعول ما ناب عن فعل متعد نحو : دراك زيدا ، لأنك تقول : أردك زيدا .

ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ، ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن ائت في : حيهل الثريد . وبالباء لما ناب عن عجل في نحو : إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر ، أى فعبجوا بذكر عمر ، وبعلى لما ناب عن أقبل في نحو : حيهل على كذا ، ولا يجوز معها الضمير المرتفع بها . واضعفها لأنها غير متصرفة لم يصح أن يتقدم معمولها عليها ، فلا يجوز : زيدا دراك ، أما قول الراجز :

يأبها المائح دلوى دونكا
إني رأيت الناس بحمدونكا
فيصح تقدير دلوى مبتدأ ، أو مفعول به بدونك مضمر ، وكذا في قوله تعالى « كتاب الله عليكم^(٢) » .

التمييز : فإنه ينصب التمييز ، ويجرّه بالإضافة إن حذف التوئين مثل : اشتريت رطلا زيتا ، ورأيت أحد عشر رجلا^(٣) .

ولما كان عامل التمييز اسما جامدا ضعيف العمل مشابهة للفعل مشابهة ضعيفة — هي كونه تاما أى أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها ، والاسم

(١) الأثنوني ج ٣ ص ١٥٧ . (٢) سورة النساء ، آية رقم : ٢٤ .
(٣) الكتاب ج ١ ص ٣٦٩ ، المهم ج ١ ص ٢٥٠ ، الأثنوني ج ٢ ص ١٥٠ — ١٥٥ .

مستحيل الإضافة مع التثنية ونونى الثانية والجمع ، ومع الإضافة ، لأن المضاف لا يضاف ثانية ، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل ، وصار به كلاماً تاماً ، فيشابه التمييز الآتى بعده المفعول ، لوقوعه بعد تمام الاسم ، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام ، فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملاً لمشابهة الفعل التام بفاعله ، وهذه الأشياء التى بها تم الاسم ، إنما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام ، لكونها فى آخر الاسم ، كما كان الفاعل عقيب الفعل — لما كان كذلك لم يتقدم على عامله ، وكذا لا يفصل بينه وبين عامله .

أما قول الشاعر :

ثلاثون للهجر حولاً كميلاً

فضرورة .

أما تمييز النسبة فإن كان العامل الفعل الصريح نحو : طاب محمد نفساً ، أو اسم الفاعل أو اسم المفعول ، فجوز المازنى والبرد والسكسائى تقديمه نظراً إلى قوة العامل ، ومنعه الباقون^(١) . فإن كان من الصفة للشبهة أو أفعال التفضيل أو المصدر نحو : لله دره فارساً ، وويلم زيد شجاعاً ، وويلم زيد رجلاً ، فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة ، فالمميز للجملة عامله ما فيها من فعل أو شبهه^(٢) .

صاحب الحال : مثل : أنت الرجل علماً ، قال سيبويه^(٣) : وذلك قولك : هو ابن عمى دينا ، وهو جارى بيت بيت ، فهذه أحوال قد وقع فى كل واحد منها شيء وانتصب لأن هذا الكلام قد عمل فيها ، كما عمل الرجل فى العلم حين قلت : أنت الرجل علماً ، فالعلم منتصب على ما فسر لك ، وعمل فيه ما قبله ، كما عمل عشرون فى الدرهم حين قلت : عشرون درهماً .

(١) شرح الكافية ج ١ ص ٢٠٤ ، الأشمونى ج ١ ص ١٥٤ .

(٢) الهجج ج ١ ص ٢٥١ ، الأشمونى ج ٢ ص ١٥٠ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٢٧٥ .

وأما الأسماء المشتقة العاملة فمنها :

اسم الفاعل (١) : الذى يعمل لشبهه بالفعل ، وهو يعمل عمل فعله فى رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، فإن كان فعله معتديا تمضى ، وإن كان لازما لمزم ، مثل :

أمنجز أتم وعدا وثقت به أم اقتنيتم جميعاً نهج عرقوب
ومثل : على قائم .

ولقوة المشابهة بين اسم الفاعل والفعل جاز تقديم معمول اسم الفاعل عليه ، كما يجوز تقديم المفعول مع الفعل ، مثل : هذا كتابا قارىء ، إلا إن جر بمضاف أو بحرف جر غير زائد فيمتنع التقديم مثل : هذا زيدا غلام قاتل ، ومرت زيدا بضارب (٢) .

اسم المفعول (٣) : يعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، فإن كان الفعل معتديا لواحد رفعه ، وإن كان معتديا لاثنتين أو ثلاثة رفع واحداً بالنيابة عن الفاعل ، ونصب ما سواه مثل : هذا محمود عمله ، ومثل : محمد معطى كتابا ، ولكن اسم المفعول ينفرد عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى المرفوع مثل : محمود المقاصد ، ومرعى الجانب .

الصفة المشبهة باسم الفاعل (٤) : وهى تعمل فى المرفوع والمنصوب والمجرور مثل قول الشاعر :

أسيلات أبدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه المآزر
ولكون الصفة المشبهة إنما تعمل حملا على اسم الفاعل ، كانت أضعف فى العمل منه ، فلم يصح تقدم منصوبها عليها ، حتى لا يتساوى الفرع بالأصل ، تطبيقاً لأصلهم المعروف ، ولذلك اشترط فى عملها أن يكون معمولها سببياً ، أى متصلاً بضمير الموصوف بخلاف اسم الفاعل ، وامتناز منها بأنه يعمل محذوفاً ، ولا تقبح إضافته

(١) الأشمونى ج ٢ ص ٢٢٢ . (٢) الصبان ج ٢ ص ٢٢٢ .
(٣) الأشمونى ج ٢ ص ٢٢٤ . (٤) الأشمونى ج ٣ ص ٤ .

إلى مضاف إلى صمير الموصوف ، ويفصل منه مرفوعه ومنصوبه ، ويجوز إتياع معموله بجميع التوابع ، ولا يتبع معمول الصفة المشبهة بصفة ، ويجوز إتياع مجروره على المحل ، وإذا دخلت أل عليه وعلى معموله فنصب معمول أكثر ، وإذا دخلت أل على الصفة المشبهة وعلى معمولها فعر معمول أكثر^(١) .

أفعل التفضيل^(٢) : يرفع الضمير المستتر ، ولا يرفع الضمير البارز ولا الاسم الظاهر إلا قليلا ، حكى سيديويه : مررت برجل أكرم منه أبوه ، وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل ، من قبل أنه في حال تجريده لا يؤث ولا يثني ولا يجمع ، وهذا إذا لم يعاقب فعلا أى لم يحسن أن يقع موقعه بمعناه ، فإن عاقبه الفعل رفع الظاهر ، وذلك إذا سبقه نفي ، وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين ، مثل : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ، فإنه يجوز أن يقال : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد .

ولأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل لم ينصب المفعول به ، بل يصل إليه بواسطة اللام نحو : هو أدعى للعلم ، فإن كان مما يتعدى لاثنتين نصب الآخر بفعل مقدر نحو : هو أكسى للفقراء الثياب ، أى يكسوهم الثياب^(٣) ، فإن وجد ما يؤم جواز نصبه للمفعول ، جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل نحو « الله أعلم حيث يجعل رسالته^(٤) » . فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم .

ومن الأسماء ما يعمل في الأفعال الجزم ، ويجزم فعلين ، يسمى أولهما فعل الشرط ، ويسمى الثانى جوابه وجزاءه ، وتلك هى من وما ، وأخواتهما ، مثل « ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً^(٥) » .

(١) الصبان ج ٣ ص ٤ — ٥ .

(٢) الأشموني ج ٣ ص ٣٩ — ٤٠ . (٣) الصبان ج ٣ ص ٤٢ .

(٤) سورة الأنعام ، آية رقم : ١٢٤ . (٥) سورة طه ، آية رقم : ١٢٢ .

« وما يفعلوا من خير فلن يكفروه ^(١) ». « أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة ^(٢) ». »

حيثما تستقيم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان

وأما الحروف فمنها جارة وناصبة وجازمة .

فالجارة خاصة بالأسماء وهي حروف الجر ^(٣) التي تدخله على الأسماء فتجرها ، وسماها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء أى توصلها إليها ، كالباء ومن وإلى مثل « سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله ^(٤) » . فالباء معناها الإلصاق أو المصاحبة ، ومن لابتداء الغاية ، وإلى تفيد الانتهاء .

وقد ذهب البصريون إلى أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض ، وما أوهم ذلك محمول على تضمين الفل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ^(٥) ، أو على شذوذ النياية ، فالتجوز عندهم في غير الحرف ، أو في الحرف لكن على الشذوذ .

(١) سورة آل عمران، آية رقم: ١١٥ . (٢) سورة النساء ، آية رقم: ٧٨ .

(٣) الأشموني ج ٢ ص ١٥٧-١٥٨ . (٤) سورة الأسراء ، آية رقم: ١ .

(٥) التصريح ج ٢ ص ٤ ، قال في الهامش : هذا ظاهر إن كان التضمين قياسياً ،

فإن كان سماعياً كما هو المختار على ما مر في باب المفعول معه : وفي هذا الباب قال ج ١ ص ٣٥٦ : واختلف في التضمين أهو قياسى أم سماعى ، والأكثر على أنه قياسى ، وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام « ويبدو أنه خطأ وأن المقصود أنه سماعى ، فلا مزية له على إنابة حرف عن آخر لكون كل منهما غير قياسى ، وكون التجوز في الفعل أسهل — كما نص عليه في المفتى — لا يقتضى مزية التضمين المطلوبة هنا لإخراج الكلام عن كونه غير قياسى .

وجوز الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعض الحروف عن بعض قياساً^(١) قال في التصريح^(٢) : ومذهبهم أقل تعسفاً ، قاله في المعنى .

وبعض هذه الحروف يجر أنواعاً بعينها كـمذ ومنذ وحق والكاف والواو ورب والتاء التي تختص بجر الظاهر ، ومنذ ومنذ المختصان بجر الوقت ، ورب المختصة بجر النكرة .

وزعم الأخفش أن به حرف جر بمعنى من .

كما ذهب الزجاج والرماني إلى أن أيمت في القسم حرف جر ، والصحيح أنهما اسمان .

== ثم هل التضمين معناه استعمال اللفظ في المعنى الآخر فقط... فهو على هذا مجاز مرسل ؟ أو أن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف بالقرينة ؟ وهذا لما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز ، أو أنه يقصد فيه بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه ، أقوال ثلاثة من بين ثمانية أقوال ذكرها في هامش التصريح ج ٢ ص ٤ - ٧ .

وقد ذهب المجمع اللغوي إلى أن التضمين قياسي في الأفعال .

فقد جاء في الجزء الأول ص ٣٣ من مجلة المجمع اللغوي ما يلي : « التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية والازوم . وبمعنى اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة :

الأول : تحقيق المناسبة بين الفعلين .

الثاني : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها الابس .

الثالث : ملائمة التضمين للذوق العربي .

وبوصى المجمع ألا ياجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي .

وفهم من هذا أن المجمع لا يميز التضمين في الحروف موافقاً للبصريين فيما ذهبوا إليه .

(١) التصريح ج ٢ ص ٤ - ٦ ، الأشموني ج ٢ ص ١٥٩ .

(٢) ج ٢ ص ٧ .

وذهب سيويوه إلى أن لولا حرف جر إذا وليها صمير متصل نحو : لولاي ولولاك ولولاء ، فالضائر مجرورة بها عند سيويوه .

وذهب الأخفش إلى أن الضائر في موضع رفع بالابتداء ، ووضع صمير الجر موضع ضمير الرفع ، ولا عمل للولا فيها ، كما لا تعمل في الظاهر .

وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقول الشاعر :

أطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن^(١)
وأما الحروف الناصبة فبها ما يعمل في الجملة الاسمية ، ومنها ما يعمل في الفعل :
فالعاملة في الجملة الاسمية منها :

ما^(٢) : وتعمل عمل ليس في لغة أهل الحجاز مثل : « ما هذا بشرا^(٣) » ولكنها
لضعفها لا تعمل إلا بشروط : ألا تأتي بعدها إن الزائدة — لا النافية للؤكد
بها — فإن جاءت أهملت ما ، مثل :

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أتم الحزف
وألا ينتقص نقيها للخبر بإلا ، فإن انتقص لم تعمل مثل : وما محمد إلا رسول .
وألا يتقدم خبرها على اسمها ، وإلا أهملت ، مثل :

وما خذل قومي فأخضع للعدا ولكن إذا أدعوهم فهم هم
وأجاز يونس عملها مع إيجاب الخبر بإلا .
وأهمل التميميون ما فلم تعمل عندهم شيئاً .
لا النافية^(٤) : تعمل في لغة أهل الحجاز أيضاً في النكرات بشرط بقاء النفي ،

والترتيب بين اسمها وخبرها ، قال الشاعر :

تمز فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقياً

(١) الأشموني ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ . (٢) ج ١ ص ٢٠٠ - ٢٠١ .
(٣) سورة يوسف ، آية رقم : ٣١ . (٤) الأشموني ج ١ ص ٢٠٤ .

ولات (١) : أثبت سيويه والجمهور عملها في النكرة من أسماء الزمان نحو - حين وساعة ، مثل « ولات حين مناص » .
ومثل قول الشاعر :

ندم البغاة ولات ساعة مندم

إن وأخواتها (٢) : وهذه تعمل عكس عمل الأدوات السابقة ، فتصب المبتدأ وترفع الخبر مثل « إن ربك بالمرصاد (٣) » .

ولا يجوز تقدم خبرها على اسمها لضعف العمل بالحرفية (٤) . إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، مثل « إن لدينا أنكالا وجعياً (٥) » . ولا يجوز تقديم الظرف والجار والمجرور على الأدوات لأن لها الصدر فيعلم من أول الأمر اشتغال الكلام على التأكيد أو التشبيه أو الاستدراك أو التثني . . . الخ .
لا النافية للجنس (٦) : تعمل عمل إن بشرط أن تكون نافية للجنس ، وأن يكون النفي ناصاً ، وألا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، وأن يتصل بها ، وأن يكون خبرها نكرة أيضاً . مثل « ذلك الكتاب لا ريب فيه (٧) » .
ومثل :

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراقع

فإن دخل عليها جار خفض النكرة ، نحو : جئت بلا زاد ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً أهملت ووجب تكرارها نحو : لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا في الدار رجل ولا امرأة .

والعاملة من الأدوات النصب في الفعل أن وأخواتها : فإن تنصب الفعل المضارع وقد تحمل (٨) حملاً على ما النافية ، كقراءة ابن محيصن « لمن أراد أن يتم الرضاعة (٩) » ، وقول الشاعر :

(١) ج ١ ص ٢٠٥ .

(٢) الأشموني ج ١ ص ٢١٧ .

(٣) سورة الفجرة ، آية رقم : ١٤ .

(٤) الصبان ج ١ ص ٢١٧ .

(٥) سورة المزمل ، آية رقم : ١٢ .

(٦) الأشموني ج ٢ ص ٢ - ٤ .

(٧) سورة البقرة ، آية رقم : ٢ .

(٨) الأشموني ج ١ ص ١٥٥ .

(٩) سورة البقرة ، آية رقم : ٣٣ .

أن تقرأن على أسماء ويحكمنا منى السلام وألا تشعرا أحداً
وتعمل مضمرة جوازا بعد لام التعليل ، مثل « وأمرنا لنسلم لرب العالمين (١) »
ووجوباً بعد لام الجحود نحو « وما كان الله ليظلمهم (٢) » ، وبعد أو نحو :
لأستسهن الصعب أو أدرك المنى فما انتقادت الآمال إلا لصابر
وبعد حتى مثل « لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى (٣) » .
وبعد فاء السببية الواقعة بعد نفي أو طلب محضين نحو :
يا ناق سيري عتقاً فسيحاً إلى سليمان فنستريحاً
ونحو قوله تعالى « لا تقفروا على الله كذباً فيسحقكم بعذاب (٤) » .
وبعد واو المعية نحو « ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين (٥) »
و « يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين (٦) »
ومن أخواتها لن ، نحو « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون (٧) » .
أما الحروف الجازمة ، فمنها ما يحزم فعلاً واحداً وهى الأدوات الأربع ، لم ولا
ولام الأمر ولا الناهية ، مثل « لا تسألوا عن أشياء إن تبدلتم تسؤمكم (٨) » .
« ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين (٩) » .
ومنها ما يحزم فعلين ، أولهما يسمى فعل الشرط ، والثانى يسمى جوابه
وجزاءه ، وهما : إن وإذما ، نحو « إن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم
به الله (١٠) » .

-
- (١) سورة الأنعام ، آية رقم : ٧١ . (٢) سورة العنكبوت ، آية رقم : ٤٠ .
(٣) سورة طه ، آية رقم : ٩١ . (٤) سورة طه ، آية رقم : ٦١ .
(٥) سورة آل عمران ، آية رقم : ١٤٢ . (٦) سورة الأنعام ، آية رقم : ٢٧ .
(٧) سورة آل عمران ، آية رقم : ٩٢ . (٨) سورة المائدة ، آية رقم : ١٠١ .
(٩) سورة آل عمران ، آية رقم : ١٤٢ . (١٠) سورة البقرة ، آية رقم : ٢٨٤ .

ب — العوامل المعنوية :

أما العوامل المعنوية عند البصريين فقد كانت ضئيلة منها :
 الابتداء (١) : وهو يعمل في المبتدأ إذا كان اسماً صريحاً أو مؤولاً عارياً عن
 العوامل اللفظية غير الزائدة ، فالاسم الصريح مثل : محمد قائم ، والاسم المؤول مثل :
 تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، والاسم الذي دخلته العوامل الزائدة مثل : بحسبك
 درهم ، « هل من خالق غير الله » (٢) .

وقوع الفعل المضارع موقع الاسم (٣) : فإنه يعمل في الفعل المضارع الرفع .
 ونقل الأشموني عن الرضى أن ذلك غير مسلم ، لأن من الأفعال المضارعة
 المرفوعة ما يقع حيث لا يقع الاسم ، مثل : هلا تفعل ، وجعلت أفعل ، ومالك لا تفعل ،
 ورأيت الذي يفعل ، فإن الاسم لا يقع في هذه المواضع ، فلو لم يكن للفعل رافع غير
 وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع ، فبطل القول بأن رافعه
 وقوعه موقع الاسم ، وصح قول الكوفيين بأن رافعه التجرد من الناصب والجازم .

وفي كلام سيبويه والخليل ما يشير إلى أن مخالفة التالي للسابق تلزمه النصب ،
 وقد نص سيبويه في بعض المواضع على أن العامل فيه هو العامل في سابقه ، يقول (٤) :
 باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة ، وذلك قولك : هذا راقد خلا ، وعليه
 نحى سناً . . . وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب ، وليس مما يوصف به ،
 ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه ، فهكذا مجرى هذا وما أشبهه .

فعدم صلاحية الكلمة لأن تكون صفة ، لأنها مخالفة لما قبلها ، جعل سيبويه يتجه بها
 إلى الرفع تارة ، وإلى النصب تارة أخرى ، ولكن وظيفتها في حال رفعها ، غير
 وظيفتها في حال النصب .

(٢) سورة فاطر ، آية رقم : ٣ .

(٤) الكتاب ج ١ ص ٢٤٧ .

(١) الأشموني ج ١ ص ١٥٥ .

(٣) الأشموني ج ٣ ص ٢٠٩ .

ويقول (١) : باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ماقبله ولا هو هو ، وذلك قولك : هو ابن عمي دينا ، وهو جاري بيت بيت ، فهذه أحوال قد وقع في كل واحد منها شيء وانتصب ، لأن هذا الكلام قد عمل فيها ، كما عمل الرجل في العلم حين قلت : أنت الرجل علماً ، فالعلم منتصب على ما فسرت لك ، وعمل فيه ماقبله كما عمل عشرون في الدرهم حين قلت : عشرون درهما ، لأن الدرهم ليس من اسم العشرين ، ولا هو هو .

ويقول (٢) : هذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو وذلك قولك : هذا عربي محضاً ، وهذا عربي قلباً ... والرفع فيه وجه الكلام ، ذلك قولك هذا عربي محض ... واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو ، والدليل على ذلك أنك لو ابتدأت اسماً لم تستطع أن تبني عليه شيئاً مما انتصب في هذا الباب ، لأنه جرى في كلام العرب أنه ليس منه ولا هو هو .

فالرفع ، هو الأصل كما يقول ، إلا أنه إذا انتصب فإنما ينتصب لأنه لا يصح أن يحمل على الأول وأن يصفه لمخالفته إياه .

ويقول (٣) : باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبقى على ماقبله ، وذلك قولك : هذا قائماً رجل ، وفيها قائماً رجل . لما لم يحز أن توصف الصفة بالاسم ، وقبح أن تقول : فيها قائم ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح مررت بقائم ، وأتاني قائم ، جعلت القائم حالا .

ويقول في باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً (٤) : وليست تثنيته بالتى تمنع الرفع حاله قبل التثنية ، ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنى ، وذلك قولك فيها زيد قائماً فيها ، فإنما انتصب قائم باستغناء زيد بفيها .

(١) الكتاب ج ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ . (٢) الكتاب ج ١ ص ٢٧٥ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٢٧٦ . (٤) الكتاب ج ١ ص ٢٧٧ .

فاستيفاء الجملة أركانها — كما يفهم من هذا الكلام — له أثره فيما يأتى بعد ذلك من مكملات ، فالتخالف إذا يلزمها النصب ، وتام الجملة كذلك يلزمه النصب ، ولعلنا نستطيع أن نجد فيما سبق أن ذكرناه ما يؤيد ذلك ، فقد قلنا فيما سبق : إن التمييز ينتصب عن تمام الاسم ، ومعنى تمامه أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ، ومع نونى التثنية والجمع ، ومع الإضافة ، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء ، شابه الفعل إذا تم بالفاعل ، وصار به كلاماً تاماً ، فيشابه التمييز الآتى بعده المفعول الآتى بعد الفعل وفاعله لوقوعه بعد تمام الاسم ، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام .

ولاشك فى أن التمييز الآتى بعد الاسم التام المذكور منصوب ، وأن المفعول الآتى بعد تمام الفعل بفاعله منصوب ، وأن قائماً المستغنى عنه فى الجملة منصوب ، وهذه الأسماء المنصوبة ، المكملة للجملة ، الآتية بعد استيفائها أركانها تأخذ أسماء مختلفة تبين وظيفتها فى الجملة ، فمنها ما يبين مبهماً ومنها ما يبين حالة ، ومنها ما يبين زماناً أو مكاناً ، ومنها ما يعين ما وقع عليها الفعل إلخ ، أفلا نستطيع أن نستغل ذلك ، وقد عقدنا العزم على تبسيط النحو وتيسيره ؟ وأن نتخذ أساساً لنوع من التيسير المطلوب فى جزء من أجزاء هذا العلم المتشعب الفروع ، التعدد النواحي ؟

ويقول (١) : باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله ، كما عمل المشرون فى الدرهم حين قلت : له عشرون درهماً ، وهذا قول الخليل ، وذلك قولك : أتانى القوم إلا أباك ، ومررت بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك ، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام .

فسيدويه هنا يصرح بأن المستثنى منصوب لأنه مخالف لما قبله ، وينقل مثل ذلك عن الخليل ، ولكنه كذلك ينص على أن العامل فيه إنما هو ما قبله ، من الكلام ،

أليس معنى هذا أن المستثنى في هذه الحالة متعين النصب لأنه لا يجوز إلا أن يكون مستثنى فلا يكون بدلاً مثلاً، وليس الاستثناء مفرغاً فيعرب بحسب العوامل؛ وإنما هو مستثنى باق على استثنائه خارج مما قبله .

فالاستثناء أو المخالفة أو الخروج ليست إلا تعبيرات عن شيء واحد هو بيان للوظيفة التي يؤديها اللفظ في الكلام، كما كان بيان الحال أو بيان المكان أو الزمان ياناً لوظائف كل منها في التعبير، وهو حين يكون مخرجاً يأخذ حكماً خاصاً، كما أنه حين يكون بدلاً يأخذ حكماً آخر، وحين يكون الاستثناء مفرغاً يأخذ حكماً ثالثاً، شأنه في ذلك شأن المفعول به والحال والتمييز والفاعل والبتداء... إلخ، إذا جرد كل منها من وظيفته، ونحى عن وضعه، فإنه يأخذ حكماً جديداً موافقاً لوضعه الجديد .

فالمخالفة أو الخروج إذا ليس عاملاً في الكلمة، ولكن العامل فيها هو الفعل، وإنما الخروج أو المخالفة وظيفة للكلمة في الجملة، شأنه شأن غيره من مكملات الجملة، فالمفعولية مثلاً ليست عاملة في المفعول به، والاصطحاب كذلك ليس عاملاً في المفعول معه، وبيان الهيئة ليس عاملاً في الحال.... إلخ، وإنما كل ذلك بيان لوظائف هذه الكلمات في جملها، والعامل في كل أولئك هو الفعل .

بذلك تقرب المسائل من الأذهان بعض القرب، وتقل العوامل بعض القلة، وتقوى الأواصر بين التشابهات بعض القوة، فتقبل في الأفهام بعض القبول، ولو أخذ غيرها بما أخذت هي به، تقربنا من هدفنا، وخطونا خطوة نحو غايتنا .

الإعراب والبناء وعلامات كل

١ - تعريف الإعراب :

قال الأشموني^(١) : الإعراب في اللغة مصدر أعرب أى أبان أو أظهر أو أجال أو حسن أو غير أو أزال عرب الشيء وهو فساد ، أو تسكلم بالعربية ، أو أعطى العربون ، أو ولد له ولد عربى اللون ، أو تسكلم بالفحش ، أو لم يلحن فى الكلام ، أو صار له خيل عراب ، أو تحبب إلى غيره ، ومنه العروب المتعجبة إلى زوجها .
وأما فى الاصطلاح ففیه مذهبان : أحدهما لفظى ، وهو ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . فالعامل^(٢) كجاء ورأى والباء ، والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما فى الحرف ، والإعراب الذى يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر .

وقال فى التصريح^(٣) : الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة . والمذهب الثانى معنوى ، والحركات دلائل عليه ، واختاره الأعلام وكثيرون ، وهذا ظاهر مذهب سيويه ، وعرفوه بأنه : تغيير أواخر السكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقدير^(٤) .

٢ - (١) رأى سيويه :

يقول سيويه فى باب مجارى أواخر السكلم من العربية^(٥) : وهى تجرى على ثمانية مجار على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والكسر والضم والوقف ،

(١) ج ١ ص ٤٣ . (٢) الصبان ج ١ ص ٤٣ .
(٣) ج ١ ص ٥٩ - ٦٠ . (٤) التصريح ج ١ ص ٥٩ ، الأشموني ج ١ ص ٤٤ - ٤٥ .
(٥) الكتاب ج ١ ص ٢ - ٣ .

وهذه المجارى الثمانية يجمعهن فى اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح فى اللفظ ضرب واحد ، والجرو والكسر ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف ، وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفـرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شئ منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبقى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شئ أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب .

فهذا الأثر الذى يعتري أواخر الكلمات إنما يعتريها لأن العامل أثر فيها فأحدث فيها هذه الحركات التى تدل على معنى ما يقصده المتكلم ، أو ما يفيد التركيب ، ولولا العامل ما جاءت تلك الآثار ، ولولا الحركات ما أفاد الكلام معنى ، أو ما فهم المعنى من الكلام .

وينقل السيوطى^(١) : عن ابن فارس فى فقه اللغة قوله فى « باب الخطاب الذى يقع به الإفهام من القائل ، والفهم من السامع » : يقع ذلك من المتخاطبين من وجهين : أحدهما الإعراب والآخر التصريف .

فأما الإعراب فيه تميز المعانى ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلًا لو قال : ما أحسن زيد ، غير معرب ، لم يوقف على مراده ، فإذا قال : ما أحسن زيداً ، أو ما أحسنُ زيدٍ ، أو ما أحسنَ زيدٌ ، أبان بالإعراب عن المعنى الذى أراد .

وللعرب فى ذلك ما ليس لغيرهم ، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعانى ، يقولون : مفتاح الآلة التى يفتح بها ، ومفتاح لموضع الفتح
ويقولون : امرأة طاهر من الحيض لأن الرجل لا يشركها فى الحيض ، وطاهرة من العيوب لأن الرجل يشركها فى هذه الطهارة

(١) الزهر ج ١ ص ١٩١ .

ويقولون : هذا غلاما أحسن منه رجلا : يريدون الحال في شخص واحد ،
ويقولون هذا غلام أحسن منه رجل فهما إذا شخصان .

ويقولون : كم رجلا رأيت ، في الاستخبار ، وكم رجلا رأيت ، في الخبر يراد
به التكثير .

وأما التصريف فإن من فاته علمه ، فاته المعظم ، لأننا نقول : وجد وهى كلمة
مبهمة فإذا صرفت أفصح ، فقلت في المال : وُجِدَا . وفي الضالة : وِجِدَانَا . وفي
الغضب : مَوْجِدَة . وفي الحزن : وَجَدَا .

ويقال : القاسط للجائر ، والمقسط للعادل ، فتحول للمعنى بالتصريف من الجور
إلى العدل .

٢ — (ب) رأى الخليل وقطرب :

ويقول سيديويه في موضع آخر^(١) : وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضممة
زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذى
لا زيادة فيه ، فالفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضممة من الواو فكل
واحدة شئ مما ذكرت لك .

ويقول قطرب^(٢) : وإنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم في حال الوقف
يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في
الوقف والوصل فكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ،
جعلنا التحريك معاقبة للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك
وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ، ولا في حشوييت ، ولا بين
أربعة أحرف متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون وفي كثرة الحروف
المتحركة يستعجلون ، وتذهب الصلة من كلامهم ، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان .

(١) الكتاب ج ١ ص ٣١٥ .

(٢) الأشباه والنظائر ج ١ ص ٨٥ - ٨٦ .

فالخليل وقطرب يريان أن الحركات إنما هي زوائد جيء بها ليتوصل بها إلى النطق بالحروف عند الخليل ، أو إلى التخفيف وسرعة الكلام واعتداله عند قطرب ، وليس العامل مؤثراً فيها ، وبالتالي لم تكن الحركات مؤثرة في إفادة المعنى وإيضاحه .
٣ — تاريخ وضع حركات الإعراب :

ولسكتنا قبل أن نناقش هذين الرأيين لنعلم وجه الصواب فيهما ، نحب أن نلقى نظرة عابرة على تاريخ وضع هذه الحركات المتغيرة التي تعترى الكلمات فتساعدنا على إيضاح معانيها وأداء وظائفها ، والتي كانت مثار جدل عنيف في فائدها وفي الحدث لها .

فنجده أن الروايات المختلفة تسكاد تتفق على أن أبا الأسود الدؤلى هو أول من وضع أساسها^(١) ، وأن وضعها كان مصاحباً لوضعه أساس النحو ، أو كان نتيجة للتفكير فيه .

وكما تعددت الروايات في سبب وضع النحو ، تعددت بالتالى في سبب وضع الشكل ، ولكنها إذا اختلفت في ذلك قد اتفقت على أن وضع الحركات كان بعون من زياد ابن أبيه ، بعد أن اتجه أبو الأسود إلى وضع هذه الحركات بعد أن رأى فشو اللحن وبشاعة الخطأ .

تذكر الروايات المختلفة^(٢) : أن زياداً طلب من أبي الأسود أن يعمل شيئاً يصلح من ألسن الناس ، ويمربون به كتاب الله ، بعد أن كثرت الأعاجم وفسد اللسان ، ولكن أبا الأسود لم يستجب له ، حتى سمع قارئاً يقرأ — إما عن إحياء من زياد أو عن جهل بالمعنى — « إن الله يرى من المشركين ورسوله » . بجر اللام ، فاستعظم ذلك وأنكره ، وقال : عز وجه الله أن يبرأ من رسوله . ثم اتجه

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٣ ، معجم الأدباء ج ١٢ ص ٣٤ ، بقية الوعاة ص ٢٧٤ ، الزهر ج ٢ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ١٥ - ١٦ ، نزهة الألبا ص ١٠ - ١١ .

إلى زياد فقال : قد أجبتك إلى ما سألت ، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن ، فابعث إلى ثلاثين رجلاً . فأحضرهم زياد ، فاختار منهم أبو الأسود عشرة ، ثم لم يزل يختارهم حتى اختار منهم رجلاً من عبد القيس ، فقال : خذ المصحف وصبغاً يخالف لون اللداد ، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف ، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف ، فإذا كسرتها فاجعل النقطة من أسفل الحرف ، فإن أتبت شيئاً من هذه الحركات غنة ، فانقط نقطتين ، فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره .

ويبدو أن ذلك لم يكن كافياً ليخلص الناس من الخطأ ، ولتسلم اللغة من الفساد فقد كانت الأحرف المتشابهة تكتب على هيئة واحدة ، فلم يكن يفرق بين الباء والتاء مثلاً شيء ، مما أدى إلى التصحيف ، حتى قالوا : إن هذا التصحيف أدى في بعض الحالات إلى خطأ شنيع (١) :

فمن بنى مروان من يدعى أن عامل المدينة صحف لأنه رأى في الكتاب - كتاب هشام بن عبد الملك - أحص من قبلك من الخثنين . فقرأها : أحص من قبلك من الخثنين .

ويبدو أن ذلك التصحيف قد لازم اللحن من أول الأمر ، ويقال (٢) : إنه تناول كثيراً من آي القرآن الكريم ، كأن تقرأ الآية « وما يحدد بآياتنا إلا كل خنار كفور (٣) » بلفظ جبار ، ففزع الناس فزعاً شديداً ، وانجهوا إلى الخجاج . ففزع إلى كتابه يسألهم وضع علامات تميز بين المتشابه من الحروف ، فأجابه إلى ما سأل نصر بن عاصم ، وساعده على ذلك يحيى بن يعمر ، ووضع علامات النقط .

ولما كانت علامات الشكل تقطاً استحسننا ألا تكون علامات الإعجام نقطاً

(١) الحيوان ج ١ ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢) تاريخ الأدب العربي ج ٢ ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ، وقريب منه في تاريخ آداب اللغة العربية ج ١ ص ٢١٤ ، وتاريخ التمدن الإسلامي ج ٣ ص ٥٦ .

(٣) سورة لقمان ، آية رقم : ٣٢ .

منعاً للاختلاط ، فجعلها أشرطا صغيرة توضع بالمداد الأسود — وهو الأصلي — زيادة في التمييز بينها وبين علامات الشكل .

ومما يؤيد أن نصر بن عاصم كان له فضل في هذا النقط ما جاء في طبقات القراء (١) من أنه : أول من نقط المصاحف وخمسها وعشرها . وما جاء في هامش إنباه الرواة (٢) يقال : إنه أول من نقط المصاحف وخمسها .

وليس ما جاء في هاتين الروايتين مناقضا لما جاء في الروايات السابقة التي تنسب وضع النقط إلى أبي الأسود ، فأبو الأسود أول من وضع النقط الدال على الحركات وضبط الكلام ، ونصر بن عاصم أول من وضع النقط الدال على الإعجام ، والذي يميز الأحرف المتشابهة بعضها من بعض ، وأبو الأسود استعان بزياد ، ونصر استعان بالحجاج ، وزمنهما متقارب ، ونصر من تلاميذ أبي الأسود ، مما يدل على أن اللحن والتصحيح كانا متلازمين ، ولكن اللحن كان أكثر في بادئ الأمر فكانت الحاجة ماسة إلى التخلص منه ، فلما فرغ الناس منه ، أو أمّنوا الوقوع فيه ، بدأ يظهر التصحيح ، فانصرفت الهممة إليه ، واتجهت الجهود للتخلص من شره .

ولكن هذه الروايات تذكر أن أبا الأسود وضع نقطا للشكل ، وأن نصرا وضع أشرطا للنقط ، وهذا يخالف الوضع الذي عليه العمل الآن ، ولهذا يقول الأستاذ جورجى زيدان (٣) : أما صور الحركات التي وصلت إلينا نعى الضمة والفتحة والكسرة فلا نعلم واضعها أو واضعيها ، ولا الزمن الذي وضعت فيه ، ولكن الغالب أنها وضعت في القرون الأولى للإسلام ، كما وضعت نقط الإعجام .

ولكننا نجد في كتب أخرى (٤) أن الخليل كان صاحب الفضل في هذا الوضع

(١) ج ٢ ص ٣٣٦ . (٢) ج ٣ ص ٣٤٤ .

(٣) تاريخ آداب اللغة العربية ج ١ ص ٢١٢ .

(٤) أوضح التفاسير ص ٢ من التعريف ، ص ٥ من تعريف المصحف الحكومى ، تاريخ الأدب العربى ج ٢ ص ٢٦٧ .

الأخير الذى وصلت إليه الحركات ، وأنه استطاع أن يربط بين هذه الحركات والحروف الناشئة عن إشباعها فجعلها رموزاً لها .

ولعل هذا يوضح لنا ما سبق أن ذكرناه من قول الخليل (١) : فالفتحة من الألف والكسرة من الياء ، والضممة من الواو ، فكل واحدة شئ مما ذكرت لك . وهذا هو ما ذهب إليه السيرافى حيث يقول (١) : يعنى أن الفتحة تزداد على الحرف وتخرجها من مخرج الألف ، وكذلك الكسرة على مخرج الياء ، والضممة على مخرج الواو ، وقال بعضهم : الفتحة جزء من الألف ، وهكذا ، بدليل أنا متى أشبعنا الضمة مثلاً صارت واوا فى مثل قولنا : زيدو ، وبدليل أن سيويوه لما ذكر الألف والواو والياء قال : لأن الكلام لا يخلو منهم أو من بعضهم .

فالحرركات إذا إنما هدى إليها طريقة نطقها وارتباط حروف اللين بها ، وإن كانت الكسرة مخالفة لشكل الياء ، فلعل الذى دعا لذلك اجتزاؤهم ببعضها ، مع وضعها أسفل الحرف بعيدة عن الحركتين الآخرين .

هذه الحركات كما رأينا دعاهم إلى وضعها رغبتهم فى ضبط اللغة وخوفهم من فشو اللحن ، وبخاصة من تسريه إلى القرآن الكريم ، فهم إذا كانوا حراساً على أن تظل لغتهم بريئة من الفساد ، وآية ذلك الفساد كما رأينا الخطأ فى ضبط أواخر الكلام ، ذلك الخطأ الذى يترتب عليه اختلال المعنى ، بل نقض المقصود من الكلام وعكسه ، فلا شك أن هناك فارقاً بين جر اللام من «رسوله» فى الآية الكريمة ورفعها ، فالأول يفيد براءة الله من رسوله ، وطرده من رحمته ، وبعده عن رضاه ، وأنه مع المشركين فى قرن ، وهذا ما استعاذ منه أبو الأسود ، وعمل على تجنبه .

أما الرفع فبدل على عكس ذلك ، وهو أن الرسول فى جانب الله ، يرضى عمن يرضى عنه ، ويرأى ممن يرى منه ، وأنه والمشركون على طرفى تقيض . وذلك هو المراد من الآية الكريمة .

ولا شك كذلك في أن الفرق واضح بين أن تقرأ الآية الكريمة « إنما يخشى الله من عباده العلماء » ، برفع العلماء أو بنصبها ، فالمعنى على الأول واضح ، وهو أن الذين يخشون الله حق خشيته ، ويعرفون قدره حق المعرفة ، إنما هم الذين أوتوا حظا من العلم ، ونصيبا من اليقين ، يدعوهم إلى الإيمان بالله واجتناب غضبه ، أما العكس فقد يكون مرفوضا من أول الأمر ، وإذا أريدت إجازته فلا بد فيه من ضرب من التأويل يحمل المعنى ويسنعه .

فالحركات إذا لم يؤت بها اعتباطا ، ولم يلتزمها العرب عبثا ، ولم يكن المقصود منها الرغبة في التخفف ، وخشية البطء عند الإدراج فقط ، ولم يكن الغرض منها التوصل إلى النطق بالحروف فقط ، وإلا ما اطردت على نظام واحد ، وما أخذت سمتا معينا ، ولأيسح لهم أن يغيروا منها ويبدلوا فيها ما شاءوا ، ما داموا لا يهدفون منها إلى شيء ، ولا يقصدون بها غاية ، ولما فزع أبو الأسود عما سمع ، ولا فزع غيره مما وقعوا فيه ، ولما تمدح الناس بالفصاحة ، ولا ضربوا النثر بالفصحاء ، فما دامت المسألة توصلا إلى الكلام ، وتمكنا من النطق ، فليفتن كل فيما يفعل ، بل ليسكن هذا الافتتان والمخالفة — أسْتَغْفِرَ اللهُ فُلانٌ تكون هناك مخالفة لأنه ليس هناك أصل — ضربا في البلاغة ، وبراعة في التعبير .

لم يكن ما صرح به قطرب إذا صحيحا ، ولم يكن ما قاله الخليل كافيا ، وإلا ما بحث قطرب في النحو ، وما ضرب فيه الخليل بسهم ، وما جعلنا كما جعل النحاة قياسا على ما قالت العرب ، تغيير الحركة مؤديا إلى تغيير في المعنى بل عكس له في كثير من الحالات ، فالفارق بين الفاعل والمفعول إنما هو حركة ، والفارق بين اسمي كل منهما حركة أيضا ، فمكْرَمٌ بكسر الراء تدل على غير ما تدل عليه مكْرَمٌ بفتحها ، لم يَنَازِعْ في ذلك أحد ، وفَرَحٌ تدل على عكس ما تدل عليه فَرَحٌ ، وهما تدلان على غير ما تدل عليه فَرَحٌ ، ولا فرق بين الثلاثة إلا حركة واحدة تغيرت في حرف واحد من أحرف الكلمة .

هذه بلا شك أدلة قاطعة على أن الإعراب له أثره في المعنى ، وعلى أن الحركات مرتبطة بمعنى الكلمات ارتباطا وثيقا .

٤ — رأى الأستاذ الدكتور أنيس وتقدمه :

وقد عرض الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه « من أسرار اللغة » ، إلى « قصة الإعراب ^(١) » ، ونحن — وإن كنا نوافق فيما ذهب إليه من أن قواعده معقدة ، تنفر منها المطابع لما فيها من تعسف وتكلف ^(٢) » ، وإن كنا نضم صوتنا إلى صوت الداعين إلى تبسيطها وتيسيرها — نخالفه فيما ذهب إليه من ^(٣) « أن ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعا ، بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية ، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس ولهجات خطابهم ، مستدلين على عكس ما قاله بما نقله هو عن أثر اللحن في قيمة صاحبه ، وعن مؤاخذة اللاحن بلحنه ، ولم يكن الأمر في ذلك مقصورا على الخاصة الذين يتكلمون باللغة النموذجية الأدبية ، بل كانت المؤاخذة عامة شاملة ، فقد نقل ^(٤) : أن عمر بن عبد العزيز قال : إن الرجل ليكلمني في الحاجة يستوجبها فيلحن ، فأرده عنها ، وكأني أقضم حب الرمان الحامض ، لبغضى استماع اللحن ، ويكلمني آخر في الحاجة لا يستوجبها فيعرب فأجيبه إليها ، التذاذا بما أسمع من كلامه .

وما رواه ^(٥) : من أن رجلا لحن بحضرة النبي فقال : أرشدوا أخاكم فقد ضل . وأن النبي قال : أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن ، ولم يوجه الكلام للخاصة فحسب .

وما رواه من أن عمر بن الخطاب قال لقوم : ما أسوأ رميكم ، فقالوا : نحن قوم متعلمين . فقال عمر : لحنكم أشد على من فساد رميكم .

(٢) ص ١٢٦ .

(١) ص ١٢٤ .

(٥) ص ١٢٩ .

(٤) ص ١٢٨ .

(٣) ص ١٣٠ .

هذه الروايات المختلفة تدل على أن اللحن كان يستهجن من الجميع ، ولم يكن الإعراب يطلب من الخاصة فحسب .

ونخالفه كذلك فيما رجحه من أن حركات الإعراب ليست رموزا لغوية تشير إلى الفاعلية أو للمفعولية أو غيرها^(١) . وأن الحركة كان يعينها أحد عاملين : طبيعة الصوت ، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات ، واتجاهه إلى أن الحركة كان يؤتى بها لوصل الكلمات بعضها ببعض ، ذاهبا في ذلك إلى ما ذهب إليه قطرب ، بأننا على هذا الرأي الذى قال به أن ما وصل إلينا من شعر العرب لم ينطقه العربى كما نقل إلينا ، لمخالفته للقواعد التى يقتضيها الانسجام بين حركات الكلمة ، مثل قول أبى ذؤيب^(٢) :

أمن المنون وربها تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع
فقد رجح أن الشاعر قد نطق نون — المنون — بحركة بالفتحة لا بالكسرة ، كما نطق الباء في — ربها — مفتوحة كذلك ، وأن الشاعر فى بيته الثانى من القصيدة :

قالت أميمة ما لجسمك شاحبا منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع
قد جرك الباء في — شاحبا — بالكسرة لا بالفتحة ، لأن هذه الحركات هى التى يقتضيها انسجام حركات الكلمات المذكورة .
نخالفه فى ذلك لاجتماع الروايات على ضبط البيتين كما هما ، دون أن تذكر رواية واحدة خلافا فى هذا .

ولما يشاهد فى اللغة من تأثير الحركات بالوظائف المختلفة للكلمات مما يدل على ارتباطها بهذه المعانى .

ولما ذكره من أن من العرب من كان يتأنى وينتظر عند نطقه ، ومنهم من كان يسرع ولا يتمهل ، وقد ذكر أن قبيلة الأزد كانت من هؤلاء الذين

ينتظرون (١) فإذا وقفوا على المرفوع نطقوا بضمته وأطالوها ، فكأنما هي واو ، وإذا وقفوا على المكسور أطالوا كسره فكأنما هي ياء ، فيقولون في مثل الجملتين : هل جاء خالد ؟ وهل مرت بخالد ؟ خالدو وخالدى حين يريدون الوقف ، فلم جاءوا بالضمّة في المثال الأول ؟ ولم جاءوا بالكسرة في الثانى ؟ وإذا لم يكن لهذه الحركات ارتباط بالمعنى ، ألم يكن من الأولى — وفقاً لطبيعة الصوت وانسجام الحركات — أن تلزم الكسرة في خالد لتناسب حركة ما قبلها كما رأى ذلك فى صاحب ؟ وهل نستطيع أن نطبق هذه القواعد على كل مفردات اللغة فنقول مثلاً : إن كسرة الميم فى « يؤمنون » لا تنسجم مع ما قبلها وما بعدها شأنها فى ذلك شأن كسرة الباء فى — ربيها — وأن الأصل فيها أن تكون مفتوحة ؟ وإذا كنا نستطيع ذلك — واعتقد أن الجواب سيكون بالموافقة — فما رآيه فى تغير المعنى الناشئ عن ذلك ؟ وبصرف النظر عن تغير المعنى ، فهل تغير كل ما نعلمه من آثار اللغة ومفرداتها وفقاً لهذه القوانين الصوتية ، وبغض النظر عن الاختلاف الناشئ فى المعنى ؟ أو أن الأمر يقتصر على ما نشئه بعد ذلك من آداب ؟ . ونخالفه كذلك فيما ذهب إليه من أن الذى يحدد معانى الفاعلية والمفعولية إنما هو نظام الجملة ، والموضع الخاص لكل من هذه المعانى فيها ، وما ذهب إليه من تحديد المواضع التى يصح فيها أن يتأخر الفاعل عن المفعول ، ورفضه تقدم المفعول على الفاعل أو على الفعل فى غيرها لعدم الحاجة إلى ذلك (٢) .

نخالفه مستدلين بالشواهد الكثيرة التى جاءت فى الشعر والنثر تؤيد تصرفهم فى مواضع الفاعل والمفعول لأغراض راعوها فى غير المواضع التى حددها ، وإذا كنا سننظر فى هذه الشواهد والآثار نظر الشاك فيها ، غير المطمئن إليها ، فماذا نقول فى القرآن الكريم الذى جاء فيه « إنما يخشى الله من عباده العلماء » . « إياك نعبد وإياك نستعين ؟ » .

لقد كان رأى بأن معانى هذه الكلمات هى التى تدلنا عليها فى جملتها أولى بالاتباع من أن نعتد على وضعها فى الجملة ، وإلزامها طريقة واحدة فى الأداء .

ونخالفه كذلك فيما ذهب إليه من أن النحاة قد أخطوا فى المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة ، فقد رأى أن التعبير بالألف أو بالواو أو بالياء فيها إنما هى لغات قبائل مختلفة ، وأن كل لغة كانت تلتزم طريقة واحدة ، فلما جاء النحاة ووضعوا قواعدهم ، خلطوا هذه اللغات ، فجعلوا الألف فى المثنى والواو فى الجمع علامة الرفع ، والياء فيهما علامة النصب والجر ، وجعلوا الواو فى الأسماء الستة علامة الرفع ، والألف علامة النصب والياء علامة الجر (١) .

لأن النحاة إنما وضعوا قواعدهم فى ضوء الآثار التى توافرت لديهم وقد وجدوا فى الآثار الواحد ما يطمئنهم إلى ما ذهبوا إليه ، ولو وجدوا أن اللغات المختلفة تلتزم هذه الأسماء طرقاً ثابتة ما استطاعوا أن يغيروها ويحزبوا ، وإلا فبأى لغة نزل القرآن الكريم ؟ وبأى لغة جاءتنا الآثار العربية ؟ إننا نرى تغييرها بتغير وظائفها واضحاً ثابتاً ، اللهم إلا فى لغات وآثار قليلة لا تنهض أن تكون دليلاً على ما ذهب إليه .

ونخالفه كذلك فيما رآه من أن الكلمة المنونة تختار حركة معينة قبل نونها تلتزمها فى جميع المواضع ، وما قدره من أن النحاة عثروا أول ما عثروا فى موضع الفاعلية على كلمة اختارت الضم ، وفى موضع المفعولية على كلمة اختارت النصب (٢) ففى هذا من العنت وتسكف الفرض ما لا يحوج إلى عناء البحث فيه .

وأخيراً لا نذهب إلى ما ذهب إليه من تشكيك فى القواعد ، ومن تنقيص لعمل النحاة ومن دعوة إلى رفض قواعدهم وطرحها ، ولا نقول كما قال (٣) : وإذا كانت آراء النحاة بصدد الأصول الإعرابية ، على تلك الصورة من الاضطراب

(٢) ص ١٢٧ .

(١) ص ١٨٠ - ١٨٨ .

(٣) ص ١٦٥ - ١٦٦ .

والاختلاف الشائع في كتبهم ، فهل بعد كل هذا يطمئن الباحث النصف إلى قواعده ! وهل بعد كل هذا يعتقد الباحث أن النحاة قد نجحوا في تفسير ظاهرة لغوية سمعوها فاستقرءوا شواهدا ، واستنبطوا طرقها ؟ . . . فالحاجة القديما قد سمعوا شيئا وأخطئوا تفسيره ، واستنبطوا قواعد قبل أن يتم لهم الاستقراء . . . ولكننا نقول : إننا نؤمن بهذا العمل ، ونطمئن إليه ، ونسعى إلى تهذيبه وتنقيته ، معتمدين فيه على ما لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه من آيات ونثر وأشعار ، تواتر ثقلها ، وارتضاها أصحابها .

وفي كلام يوهان فك ما يشير إلى أثر التصرف الإعرابي في الأساليب العربية فعندما بين أثر اختلاط العرب بالعجم ، وما استدعاه ذلك من تبسيط اللغة قال (١) : ومن هنا نشأت بالضرورة لغة التفاهم . . . وقد استمانت لغة التفاهم المذكورة بأبسط وسائل التعبير اللغوي ، فبسطت المحصول الصوتي ، وصوغ القوالب اللغوية ، ونظام تركيب الجملة ومحيط المفردات ، وتنازلت عن التصرف الإعرابي واستغنت بذلك عن مراعاة أحوال السكامة وتصريفها ، كما ضحت بالفرق بين الأجناس النحوية ، واكتفت ببعض القواعد القليلة الثابتة في مواقع الكلام للتعبير عن علاقات التركيب » .

فالتصرف الإعرابي والأجناس النحوية أثر من آثار ضبط الحركات ومعرفة مواقعها .

ويقول في موضع آخر (٢) « كذلك البصري أيوب السخيتاني ٦٨ — ١٣١ هـ روى أنه كان إذا لحن في حرف قال : أستغفر الله ، كأنما عد اللحن ذنبا اقترفه ، كما روى أنه أوصى بتعلم النحويين تعلمه يرفع الوضع وإهماله يضع الشريف » .

ولا شك في أن اللحن وضع الحركة في غير موضعها ، لا من حيث انسجامها

الصوتى ، ولكن من حيث دلالتها على معناها الإعرابى ، ولذا فقد أوصى بتعلم النحو .

وعندما يتحدث عن التحليل واصطلاحاته المتصلة بالحركات يقول (١) :
ولا يوجد عنده ما يدل على تأثير النظرية القائلة بأن اختلاف حركات الكلمات المتصرفة متوقف على العامل النحوى إلا فى التفرقة بين التوقيف أى عدم الحركة فى أواخر الحروف وما شاكلها ، والعزم أى سكون آخر الفعل المجزوم .

ولكن التحليل ، وإن لم يشر إلى ذلك صراحة ، قد أشار تلميذه سيدييه إليه كما سبق أن ذكرنا ، كما أن حياة التحليل النحوية ، وأثره فى تلميذه سيدييه ، ورفضه بعض الأساليب وقبوله للبعض ، يدل على أنه كان يعرف لهذه الحركات أثرها فى المعانى ، وارتباطها بأوضاعها الماثورة المعينة .

٥ — رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى وتقدمه :

على أن الأستاذ إبراهيم مصطفى بعد أن جزم بدلالة الحركات على المعانى (٢) قصر هذه الحركات على حركتين فقط هما : الضمة التى هى علم الإسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها ، والكسرة التى هى علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها (٣) . ورأى أن الفتحة ليست علامة إعراب ، ولا دالة على شيء ، بل هى الحركة الخفيفة المستعجة عند العرب التى يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهى بمثابة السكون فى لغة العامة (٤) .

وإذا كنا نوافق فيما ذهب إليه بشأن الضمة والكسرة ، فإننا نخالفه فى أن الفتحة ليست بشيء ، فإذا كانت الفتحة ليست دالة على شيء فما موقف السكون ؟ وإذا كانت الفتحة عند العرب بمثابة السكون عند العامة ، فما مثابة السكون

(٢) إحياء النحو ص ٤٨ — ٤٩ .

(١) العربية ص ١١ .

(٣) إحياء النحو ص ٥٠ .

عندهم ؟ وإذا كانت الكلمات المفتوحة كثيرة فإنما يرجع ذلك إلى أن مكملات الجملة كثيرة .

قد تكون الرغبة في التيسير والتخلص من بعض المصطلحات والقيود النحوية هي الدافع إلى طرح عمل الفتحة عند الأستاذ ، ولكني أعتقد أن إعطاء الكلمات حقها ، والتزام الواقع فيها ، والسير بها في طريق واضحة بينة أكثر تيسيرا ، وأشد تخفيفا ، والواقع يدلنا على أن للفتحة عملا كما أن للضمة والكسرة عملا . وإلا ففي أى منطق تجرى كلمات العبارة المضمومة والمكسورة معبرة عن معانيها ، مبينة لأهدافها ، فإذا ما جئنا إلى الكلمات المفتوحة التي تتوسط هذه العبارات لم نجد لها معنى ، ولا لفتحها هدفا ، اللهم إلا التخفيف المستحب دون دلالة أو غرض ؟ وكيف يستقيم معنى الكلام ، وكيف يتم للعبارة الانسجام إذا ما نوسطها ألفاظ فارغة جوفاء لا طعم لها ولا أثر ؟

لقد اصطاح العلماء على أن علامات الإعراب هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون ، وقالوا : إن السكون هو عدم الحركة . واصطلحوا على أن هذه العلامات إنما تجتلبها العوامل المختلفة لتؤدى معانى خاصة ، وهذا كلام واضح مفهوم ، صادق صحيح ، فمن الواجب أن يلتزم ، وأن يبدأ التيسير فيما عداه .

* * *

تعريف البناء :

أما البناء في اللغة^(١) فهو وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت . وأما في الاصطلاح ، فقال في التسهيل^(٢) : ما جاء به لا لبيان مقتضى

(١) الأشمونى ج ١ ص ٤٥ ، التصريح ج ١ ص ٥٨ .

(٢) الأشمونى ج ١ ص ٤٥ - ٤٦ ، التصريح ج ١ ص ٥٨ ، شرح التسهيل ورقة ٦ .

العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين ، فعلى هذا هو لفظي . وقيل : هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال ، وعلى هذا هو معنوي .

قالوا^(١) : والأصل في الاسم أن يكون معرباً ، لأن سبب الإعراب واجب له ، لأن الاسم ليس له ما يغييه عن الإعراب ، لأن معانيه — من فاعلية ومفعولية وإضافة — مقصورة عليه ، أما الفعل المضارع فإعرابه بطريق الحمل على الاسم لمشابهة إياه في الإيهام والتخصيص — أى احتماله للحال والاستقبال وتخصيصه لأحدهما بالقرينة كالآن وغدا ، كما أن الاسم مثل : رجل مبهم ، ويتخصص بقرينة الوصف وأل — وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد .

قال في التسهيل : شابه المضارع الاسم بجواز شبه ما وجب له ، يعنى من قبوله بصيغة واحدة معانى مختلفة لولا الإعراب لا لبست ، وأشار بقوله : بجواز ، إلى أن سبب الإعراب واجب للاسم ، وجائز للفعل المضارع ، لأن الاسم ليس له ما يغييه عن الإعراب ، لأن معانيه مقصورة عليه ، والمضارع يغييه عن الإعراب وضع اسم مكانه ، كما في مثل : لاتعن بالجفاء وتمدح عمراً ، فإنه يحتمل المعانى الثلاثة : النهى عن كل من الفعلين ، والنهى عن المصاحبة ، والنهى عن الأول وإباحة الثانى . ويعنى عن الإعراب فى ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ، فيقال : لاتعن بالجفاء ومدح عمرو ، ولاتعن بالجفاء مادحاً عمراً ، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو . ومن ثم كان إعراب الاسم أصلاً ، وإعراب المضارع فرعاً ، خلافاً للسكوفين فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل فى الأفعال كما هو أصل فى الأسماء ، قالوا : لأن اللبس الذى أوجب الإعراب فى الأسماء موجود فى الأفعال فى بعض المواضع كالتال للقدم . وأجيب بأن اللبس فى المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم .

أما الأفعال فالأصل فيها البناء ، لأنه لا يتورها من المعاني ما يقتدر إلى الإعراب ، وإنما يعرب المضارع لقيامه مقام الاسم كما سبقت الإشارة إليه ، إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون النسوة .

والفعل الماضي مبنى اتفاقاً ، وأما فعل الأمر فهو مبنى عند البصريين ، معرب مجزوم بلام الأمر للمقدرة عند الكوفيين ، وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل : قم ، لقم ، فيحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة (١) .

والأصل في الحرف كذلك البناء ، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب ، لأنه لا يتورده من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب (٢) .

وألقاب الإعراب أربعة (٣) : رفع ونصب وجر وجزم ، وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب . . . فالرفع والنصب يكونان في الاسم والفعل نحو « إن الله غفور رحيم » (٤) و « لا يحب الله الجهر بالسوء من القول » (٥) « لن نألو البر حتى تنفقوا مما تحبون » (٦) .

وخص الاسم بالجر ، كما خص الفعل بالجزم ، لسكونه حينئذ فيه كالعوض من الجر مثل « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة » (٧) .

والأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون ، والأصل في كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره بالكسرة وجزمه بالسكون . مثل : ذكر الله عبده يسر . لم يقم محمد (٨) .

(١) الأشمونى ج ١ ص ٥٣ ، ٥٦ ، التصريح ج ١ ص ٥٤ - ٥٥ .

(٢) الأشمونى ج ١ ص ٥٧ . (٣) الأشمونى ج ١ ص ٦١ .

(٤) سورة البقرة ، آية رقم : ١٨٢ . (٥) سورة النساء ، آية رقم : ١٤٨ .

(٦) سورة آل عمران ، آية رقم : ٩٢ . (٧) سورة البينة ، آية رقم : ١ .

(٨) الأشمونى ج ١ ص ٦١ - ٦٢ .

وقد ينوب عن هذه الحركات الأصلية غيرها ، فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون حذف الحرف .

والنائب في الاسم إما حرف وإما حركة ، وفي الفعل إما حرف وإما حذف .
ونياية الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع : الأسماء الستة ،
والثنى ، والمجموع على حده^(١) .

الأسماء الستة^(٢) : تعرب بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ، إلى هذا ذهب الزجاجي وقطرب وجماعة من البصريين ، قال في شرح التسهيل : وهذا أسهل للمذاهب وأبعدها عن التكلف .

ومذهب سيويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف، وأتبع فيها ما قبل الآخر الآخر، فإذا قلت : قام أبو زيد، فأصله أبوزيد، ثم أتبت حركة الباء لحركة الواو، فصار أبوزيد، فاستقلت الضمة على الواو حذفت .

وإذا قلت : رأيت أبا زيد، فأصله أبوزيد، فقلت : تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً . وقيل : ذهبت حركة الباء ثم أتبت لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفاً، قيل : وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجعر في الإتيان .

وإذا قلت : مررت بأبي زيد، فأصله : أبوزيد، فأتبت حركة الباء لحركة الواو فصار أبوزيد، فاستقلت الكسرة على الواو حذفت كما حذفت الضمة ، ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد الكسرة كما في نحو : ميزان .

ذكر في التسهيل أن هذا للذهب أصح ، وهذان المذهبان من جملة عشرة

(١) الأشموني ج ١ ص ٦٢ .

(٢) الأشموني ج ١ ص ٦٧ ، شرح التسهيل ، ورقة ٨ .

مذاهب في إعراب هذه الأسماء وهما أفواها ، بل من جملة اثني عشر مذهباً ساقها السيوطي في همع الهوامع .

ولا شك في أن الخلاف شكلي لا قيمة له ، وأن أول الرأيين يخلصنا من عناء بالغ وتعقيد شديد .

المثنى : يرفع بالآلف ، وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها ، والنون معهما مكسورة .

جمع المذكر السالم : يرفع بالواو ، وينصب ويجر بالياء ، والنون معهما مفتوحة . هذا مذهب قطرب فيهما ونسب إلى الزجاج ، وذهب سيبويه وجماعة إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف^(١) . والأول أولى وأيسر .

أما نيابة الحركة فتكون في شيئين : ما جمع بآلف وتاء ، وما لا ينصرف . فما جمع بآلف وتاء يكرر في النصب كسر إعراب ، خلافاً للاخفش في زعمه أنه مبني في حالة النصب ، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة مع تأني الفتحة ليجري على سنن أصله ، وهو جمع المذكر السالم ، في حمل نصبه على جره^(٢) .

وما لا ينصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، ويمنع الاسم من الصرف إذا شابه الفعل في علتين فرعيتين مختلفتين ، ترجع إحداها إلى اللفظ ، وترجع الأخرى إلى المعنى ، فالمعنوية : العلمية والوصيفة ، وباقيها ترجع إلى اللفظ كأعدل ووزن الفعل ... الخ .

كما يمنع إذا وجدت فيه علة واحدة تقوم مقام علتين ، كالذى فيه ألف التأنيث فإنها قائمة مقام علتين ، ففي المؤنث فرعية من جهة التأنيث ، وفرعية من جهة لزوم علامته ، بخلاف المؤنث بالتاء .

(٢) الأشمونى ج ١ ص ٨٢ .

(١) الأشمونى ج ١ ص ٧٩ .

وإنما لم يجر بالكسرة لامتناع التنوين لتأخيهما في اختصاصهما بالأسماء، ولتعاقيهما على معنى واحد في باب : راقودٌ خلا ، وراقودٌ خل . فلما منعوه الكسرة عوضوه منها الفتحة (١) .

ونبأه الحرف عن الحركة في الفعل تكون في الأفعال الخمسة ، أى التى اتصل بها ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة ، فترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها .

وهذه العلامات تقدر جميعها في الاسم المقصور ، وتظهر الفتحة في الاسم المنقوص ، ويقدر فيه الضمة والكسرة .

أما الفعل المعتل الآخر فيجزم بحذف آخره ، فإن كان بالألف قدر فيه الرفع والنصب ، وإن كان بالواو أو بالياء ظهر نصبه ، وقدرت الضمة فيه في حالة الرفع .

وأما ألقاب البناء فهى أربعة أيضاً : سكون وفتح وضم وكسر . فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل ، وكذا الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون . أما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف ، ولا يكونان في الفعل لثقلهما وثقل الفعل (٢) ، مثل : كمٌ وهلٌ واضربٌ ، وأينَ وربٌّ وضربٌ ، وأمسٍ وخيرٌ ، وحيثٌ ومنذٌ .

ومن المبنى ما يبنى على حرف كما فى : يازيدان ، ويازيدون ، ولا رجلين . ومنه ما يبنى على حذف نحو : اغز واخش وارم ، واضربا واضربوا واضربى .

المصطلحات النحوية

أ — تطور المصطلحات النحوية :

لقد مرت المصطلحات النحوية في المراحل التي مرت بها مسائل النحو المختلفة ، فلم تظهر إلى عالم الوجود كاملة ناضجة ، مجافية بهذا طبيعة الأشياء وتطورها ، ولكنها مرت بالمراحل التي مر بها النحو كله ، ومرت بها فروع وقواعده ، بدأت المصطلحات النحوية كما بدأت العلة والقياس ، وكما بدأت فكرة النحو وطريقة تناوله ، وكما بدأ العامل وطرق التصريف ، ساذجة طبيعية في أول الأمر ، ولكنها مالبت بمضى الزمن ، وطول العهد ، ومتابعة الدراسة ، أن وقفت على قدميها وأن أخذت أسماء ثابتة ، وألفاظاً خاصة لازمتها وعاشت معها ، وتخطت بها القرون حتى وصلت إلى عصرنا الحاضر ، دون أن يعترى بعضها تغير مطلقاً ، ودون أن يعترى البعض الآخر تغير جوهري ، فاحتفظت باسمها وخصائصها ، وسماتها ومميزاتها .

على أن بعض المصطلحات قد اعتراه التبدل والتغير ، وبعضها قد آتى عليه الفناء ، وأبليت معالمه الأيام .

لم يكن العرب يعرفون من أمر هذه المصطلحات شيئاً ، وإنما كانوا ينطقون اللغة ، ويفهمونها فهماً لغوياً دقيقاً ، ولا يعينهم من أمر النحاة شيء ، ولا تقوى هذه المصطلحات على أن تغزوهم وأن تقنعهم باستعمالها .

روى الأصمعي قال (١) : قلت لأعرابي : أتهمز إسرائيل ؟ قال : إني إذا لرجل سوء . قلت : أفتجر فلسطين ؟ قال : إني إذا لقوى .

فهذا الأعرابي لم يفهم من الهمز إلا العيب والاشتم ، ولذا أبي أن يكون عياباً

لأن ذلك من سمات سوء الخلق ، ولم يفهم من الجر إلا السحب ، فوصف نفسه بالقوة — على الأقل في رأى محدثه الذى يستفهم منه عن مقدرته على سحب فلسطين ونقلها من مكانها — أما الهمز بمعنى النطق بالهمزة ، والجر بمعنى الإتيان بالحركة المخصوصة ، فهو أبعد ما يكون عن ذهنه وتفكيره.

ونقل ابن جنى عن أبى الحسن^(١) : أنه سأل أعرابياً عن تحقير الجبارى ، فقال : خبرور . وهذا جواب من قصد الغرض ، ولم يحفل باللفظ ، إذ لم يفهم غرض أبى الحسن ، فجاء بالخبرور لأنه فرخ الجبارى .

أى أنه لم يفهم أن المقصود تصغير هذه الكلمة نفسها بالإتيان بها على صيغة المصغر ، وإنما فهم أن المقصود الإتيان بلفظة تدل على صغار الجبارى فقال : الخبرور . قال ابن جنى^(٢) : ونحو من ذلك أنى سألت الشجرى ، فقلت : كيف تجمع الحرنجيم ؟ فقال : وأيش فرقه حتى أجمعه ؟ وسألته يوماً فقلت : كيف تحقر الدَّمَكَمَكَ ؟ فقال : شَخِيت . فجاء بالمعنى الذى يعرفه هو ولم يراع مذهب الصناعة .

فقد فهم الشجرى أن المقصود بالجمع الضم لا الإتيان بالصيغة المخصوصة الدالة على أكثر من اثنين كل منهم يسمى بهذا الاسم ، فنفى أن يكون هناك مافرق هذا الذى تدل صيغته على التضام والتجمع ، كما فهم من التحقير مافهمه الأعرابى فلم يكن رده مخالفاً لما ذهب إليه .

قال ابن جنى^(٣) : ونحو من هذا ما يحكى عن أبى السمال أنه كان يقرأ « فحاسو خلال الديار^(٤) » فيقال له إنما هو فجاسوا ، فيقول جاسوا وحاسوا واحد .

وكان أبو مهديّة إذا أراد الأذان قال : الله أكبر مرتين ، أشهد أن لا إله إلا

(١) الخصائص ج ٢ ص ٤٦٦ .

(٢) الخصائص ج ٢ ص ٤٦٦ — ٤٦٧ .

(٣) سورة الإسراء ، آية رقم : ٥ .

الله مرتين ، ثم كذلك إلى آخره ، فإذا قيل له : ليست السنة كذلك ، وإنما هي :
الله أكبر ، الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله . إلى
آخره ، يقول : قد عرقت أن المعنى واحد ، والتكرار عي .

فليست المسألة في نظر هؤلاء جميعاً ألفاظاً تقصد لذاتها ، وإنما هي معان تؤدي ،
ويسلك كل في أدائها ما يراه محققاً الهدف الذي يرجوه ، دون أن يلتزم في سبيل
الوصول إليه ما تفرضه الصنعة المنهجية ، بل دون أن يقيد نفسه بالقوانين الدينية ،
أو بالروايات للأثورة .

ولكن هذه المصطلحات وإن لم تجد لها مساغاً في عقول هؤلاء وفي لهواتهم
أخذت طريقها إلى الوجود ، وشقت سبيلها إلى الحياة ، على ألسنة الدارسين لهذا
العلم ، المعنيين بشئونه ، الصارفين جهودهم لتحصيله .

فقد عرفنا أن أبا الأسود قد وضع أساساً لبعض أبواب النحو ، وسمى بعض
هذه الأبواب ، وقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، ثم تتابع العلماء بعد أبي
الأسود يتكلمون في النحو ، ويذكرون مسائله ، ويعرضون لفروعه ، ويتكلمون عن
الرفع والنصب والجر ، ويذكرون بعض الأبواب ، وما زال الأمر ينمو ويتدرج ،
حتى إذا ما جاء الخليل وتلميذه سيويه وجدنا كثيراً من المصطلحات ما زالت
متأرجحة غير ثابتة ، ووجدنا بعض المصطلحات التي استعملوها قد ضاعت وحل
محلها غيرها .

يقول يوهان فك^(١) : فيها هو ذا الخليل بن أحمد ... الذي أنقذت مصادفة
سعيدة اصطلاحاته ، يستعمل الرفع في الاسم المضموم للنون ، وكذلك الخفض
في الاسم المجرور للنون ، والنصب في الاسم المفتوح للنون ، على حين يسمى بقية
الحركات العادية من التوين في الأحوال والصيغ المختلفة بأسماء الحركات العامة ، أي

الضم والكسر والفتح ، كما أنه يسمى بالجر حركة الكسر التى تربط بين آخر الصيغة الفعلية ، وبين همزة الوصل ، ولا يوجد عنده ما يدل على تأثير النظرية القائلة بأن اختلاف حركات الكلمات المتصرفة متوقف على العامل النحوى ، إلا فى التفرقة التى جعلها بين التوقيف — أى عدم الحركة فى أواخر الحروف وما شاكلها — والجزم أى سكون الفعل المجزوم .

والخليل — كما يروى الكتاب — يطلق الجزم على السكون الذى يعترى الحرف يقول (١) : وقال الخليل : اللهم نداء ، والميم ههنا بدل من يا ، فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة يافى أولها ، إلا أن الميم ههنا فى الكلمة ، كما أن نون المسلمين فى الكلمة بنيت عليها ، فالميم فى هذا الاسم حرفان ، أولهما مجزوم ، والهاء مرتفعة لأنه وقع عليها الإعراب .

يقول يوهان فك (٢) : وعند تلميذه سيبويه نجد التقسيم إلى متمكن وغير متمكن ضمن الاصطلاحات التى ساقها ، وهو يتوسع فى إطلاق الرفع والجر والنصب على حركات أواخر الكلمات غير المتصرفة ، ولكن لا تفرقة عنده ولا عند البصريين المتأخرين بين الاسم والفعل المرفوعين والمنصوبين فى تسمية الحركة ، والفعل الحالى يسمى المضارع أى المشابه للاسم فى تصرفه .

وسيبويه فوق هذا يتحدث عما ينصرف ولا ينصرف ، فيقول (٣) : اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف « كما يتحدث أبو زيد عنه وعن التصغير فيقول (٤) : وراء وقدام لا يصرفان لأنهما مؤنثان ، وتصغير قدام قد بدعية ، وتصغير وراء وريثة .

ويذكر سيبويه العطف على الموضع فيقول (٥) : باب ما تجر به على الموضع لا على الاسم الذى قبله وذلك قولك : ليس زيد بجبان ولا بخيلا ...

(١) ج ١ ص ٣١٠ . (٢) العربية ص ١١ . (٣) الكتاب ج ١ ص ٨ .

(٤) العقد الفريد ج ٢ ص ٤٨٥ . (٥) الكتاب ج ١ ص ٣٢ .

ويذكر ضمير الشأن المقدر فيقول (١) : باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن ، إذا قلت : إنه من يأتنا نأته ، وإنه أمة الله ذاهبة ، فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله ، فلولا أن فيه إضمارا لم يحز أن تذكر الفعل . ولم تعمله في الاسم ولكن فيه من الإضمار مثل ما في إنه

ويذكر أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة فيقول (٢) : باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل ، وذلك قولك : أزيذا أنت ضاربه ...

ويقول (٣) : باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقدر أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع ، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه ، وما تعمل فيه معلوم ، إنما تعمل فيما كان سببها معرفا بالالف واللام أو نكرة ويتحدث عن الأمر والتهى فيقول (٤) : والأمر والتهى يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبني على الفعل وذلك قولك : زيذا اضربه . ويعرف سيديوه المفعول معه والظرف والمفعول به يقول (٥) : باب ما يظهر فيه الفعل وينصب فيه الاسم ، لأنه مفعول معه ومفعول به ... وذلك قولك : ما صنعت وأباك ...

ويقول (٦) : وأما الحروف التي تكون ظرفا فتحو خلف وأمام . ويتحدث عن المعارف فيذكر العلم والإضمار فيقول (٧) : فالمعرفة خمسة أشياء الأسماء التي هي أعلام خاصة ، والمضاف إلى المعرفة ، والألف واللام .. والإضمار ... ويذكر اسم المرة فيقول (٨) : وإذا أردت للمرة الواحدة من الفعل جئت به أبدا على فَمَعْلَةٍ على الأصل لأن الأصل فَمَعْلٍ ...

(٢) الكتاب ج ١ ص ٥٥ .

(٤) الكتاب ج ١ ص ٦٩ .

(٦) الكتاب ج ١ ص ٢٠٩ .

(٨) ج ٢ ص ٢٢٩ .

(١) الكتاب ج ١ ص ٣٥ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٩٩ .

(٥) الكتاب ج ١ ص ١٥٠ .

(٧) ج ١ ص ٢١٩ .

ويتحدث عن التحذير فيقول^(١) : باب ما جرى منه على الأمر والتحذير ،
وذلك قولك إذا كنت تحذر : إياك ، كأنك قلت : إياك نخ .

ويذكر إلغاء أفعال القلوب فيقول^(٢) : باب الأفعال التي تستعمل وتلغى وهي
ظننت وحسبت ...

ويعرف الفعل المعتل ، يقول^(٣) : باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة
على اعتلالها ...

وإذا كان النحو قد وصل حتى عهد سيبويه إلى هذه المصطلحات الثابتة التي
التزمها النحاة ، وجرت على ألسنتهم ، ولم يتورها التغيير بعدهم ، وإلى غيرها مما نراه
موجودا فيما بقي عندنا من آثار النحاة السابقين ، فقد كان هناك من المصطلحات
ما اكتفوا بالتعبير عنه ووصفه ، أو بمقابلته بنقيضه ، من ذلك ما فعله سيبويه عندما
تحدث عن الفعل الذي يتعدى إلى مفعول به يقول^(٤) : باب الفاعل الذي لم يتعده
فعله إلى مفعول به ، وللفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولا تعدى فعله إلى
مفعول آخر ...

ويذكر الفعل المتعدي في مواضع متعددة ، ولسكنه يعبر عن اللازم بغير
المتعدي .

وفي حديثه عن المجرد والمزيد يقول^(٥) : باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة
وألقى بينات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه ، وصارت الزيادة بمنزلة
ما هو من نفس الحرف ... وإعلم أن للهمزة والياء والتاء والنون خاصة في الأفعال
ليست لسائر الزوائد ، وهن يلحقن أوائل في كل فعل مزيد وغير مزيد ، إذا عنيت
أن الفعل لم تحضه ، وذلك قولك : أفعل ويفعل ونفعل وتفعل .

(٢) ج ١ ص ٦٩ .

(٤) ج ١ ص ١٤ .

(١) ج ١ ص ١٣٨ .

(٣) ج ٢ ص ٣٦٣ .

(٥) ج ٢ ص ٣٣٤ .

فهو يتحدث عن المزيّد ، ولكنّه إذا أراد المجرد قال : غير المزيّد .
وقد رأينا أنّه يقصد « بلم تمضه » الفعل المضارع ، مع أنّه قد ذكر المضارع باسمه من قبل فقال (١) : باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفْعَلْ كان منونا نكرة ، وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيدا غدا ، فمعناه وعمله : هذا يضرب زيدا غدا .
وعندما يتحدث عن البدل لا يعنون له باسمه ، وإنما يقول (٢) : باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسما آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم .
كذلك عندما يتحدث عن اسم الفعل لا يعنون له باسمه وإنما يقول (٣) : باب من الفعل سمى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث ، وموضعها من الكلام الأمر والنهي ، فمنها ما يتعدى للأمر إلى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدى للأمر ، ومنها ما يتعدى للنهي إلى منهي عنه ، ومنها ما لا يتعدى للنهي ، أما ما يتعدى فقولك : روّد زيدا ، فإنما هو اسم أرود زيدا ، ومنها هلم زيدا ، وإنما تريد هات زيدا ... وأما ما لا يتعدى ... فيجو قولك : صه ومه .
وعندما يتحدث عن اسم الآلة لا يذكر اسمها وإنما يذكر صفتها فيقول (٤) : باب ما عالج به أما المتّقصّ فالذي يقص به ، والمتّقصّ المكان والمصدر ، وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول .
وأحيانا نجد سيبويه لا يلتزم التعبير الاصطلاحي للتعريف بيننا الآن ، بل يذكره مرة ، ويصفه ويعبر عنه مرة أخرى ، من ذلك أنّه عندما يتحدث عن المفعول لأجله يعبر عنه مرة بصفته ، ويعبر عنه مرة أخرى باسمه يقول (٥) : باب ما ينتصب من

(٢) ج ١ ص ٧٥ .

(١) ج ٢ ص ٨٢ .

(٤) ج ٢ ص ٢٥٠ .

(٣) ج ١ ص ١٢٢ .

(٥) ج ١ ص ١٨٤ — ١٨٦ .

للمصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوف له ... وذلك قولك : فعلت ذلك حذار الشر . ويقول : فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا .

ويتحدث عن الفعل المحذوف فيعبر عنه مرة بالحذف ، ويعبر عنه مرة أخرى بالإضمار ، يقول (١) : باب يحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة النمل ، وذلك قولك : هذا ولا زعماتك ، أى لا أتوهم زعماتك . ومن ذلك قول الشاعر وهو ذو الرمة ، وذكر المنازل والديار .

ديار مية إذ مى مساعفة ولا يرى مثلها عجم ولا عرب
كأنه قال : اذكر ديار مية ، ولكنه لا يذكر اذكر لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه .

ويقول (٢) : باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهى وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعدا ، وأخذته بدرهم فزائدا ، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ... كأنه قال : أخذته بدرهم فزاد اثنين صاعدا ، أو فذهب صاعدا ... ولكنه يكرر الإضمار أكثر ، وإن كان الحذف أصح .

فإذا ما جاء إلى أسماء الإشارة عند حديثه عن المعارف الخمس ، عبر عنها مرة بالأسماء المبهمة ، وعبر عنها مرة أخرى بأسماء الأشارة ، يقول (٣) : وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه ... وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته .

ويتحدث عن الحال فيذكرها مرة باسم الخبر ، ويذكرها مرة أخرى باسم الحال ، يقول (٤) : باب إجراء الصفة على الاسم فيه في بعض المواضع أحسن ، وقد يستوى فيه إجراء الصفة على الاسم ، وأن تجعله خبراً فتنبه ، فأما ما استويا فيه

(١) ج ١ ص ١٤١ . (٢) ج ١ ص ١٤٦ — ١٤٧ .

(٣) ج ١ ص ٢١٩ — ٢٢٠ . (٤) ج ١ ص ٢٤١ .

قوله : مررت برجل معه صقر صائد به ، إن جعلته وصفاً ، وإن لم تحمله على الرجل وجعلته على الاسم المضمّر المعروف نصيبته ، فقلت : مررت برجل معه صقر صائد أبه ، يريد بالخبر الحال كما يقول السيرافي (١).

ويقول (٢) : باب ما ينتصب لأنه حال صار فيها المسئول والمسئول عنه وذلك قولك : ما شأنك قائماً وما لأخيك قائماً.

وعندما يتحدث عن كان وأخواتها يقول (٣) : هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ، فمن ثم ذكر على حديثه ولم يذكر مع الأول ، ولا يجوز فيه الاختصار على الفاعل ، كما لم يجوز في ظننت الاختصار على المفعول الأول ... وذلك قولك : كان ويكون وصار .

وقد يتوسع سيبويه في إطلاق اللفظ فلا يقف به عند الحد الذي يجب أن يقف عنده على ما نعرف الآن ، ولكنه يجعله شاملاً له ولغيره ، فهو — كما سبق — يذكر الصفة دالة على ما تدل عليه اصطلاحاً ، ثم نجد في موضع آخر يذكرها مريداً بها التوكيد ، استمع إليه يقول (٤) : باب ما يكون معطوفاً ، وما يكون حصة المرفوع المضمّر في النية ويكون على المفعول ، وذلك قولك : إياك أنت نفسك أن تفعل ، وإياك نفسك أن تفعل ... فإن عنيت الفاعل المضمّر في النية قلت : إياك أنت نفسك ، كأنك قلت : إياك نعم أنت نفسك ، وجعلته على الاسم المضمّر في نعم ...

وقد يعبر عنها باسم النعت مريداً بها التوكيد كذلك ، فبعد أن تحدث عن العطف على الضمير المرفوع من غير فاصل قال (٥) : فإن نعته حسن أن يشركه المظهر ، وذلك قولك : ذهبت أنت وزيد ، وقال عز وجل : « فاذهب أنت وربك » (٥) ... وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طولته ووكدته ... واعلم أنه قبيح أن

(١) هامش ج ١ ص ٢٤١ .

(٢) ج ١ ص ٢١ .

(٣) ج ١ ص ١٤٠ .

(٤) ج ١ ص ٣٩٠ .

(٥) سورة المائدة ، آية رقم : ٢٤ .

تصف المضمَر في الفعل بنفسك وما أشبهه لأن هذا يعم به، وإذا قلت : فعلت نفسك، فإنما تريد أن تؤكد الفاعل .

وهو كما رأينا يذكر التوكيد في أثناء كلامه، ولكن إطلاق الصفة أكثر وأشيع، يقول (١) : باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهى وهم وهن ... وصفا : اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمضمَر المجرور والمنصوب والمرفوع ، وذلك قولك : مررت بك أنت ، ورأيتك أنت ، وانطلقت أنت ، وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت : مررت بزيد الطويل ، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت : مررت به نفسه .

وعندما يتحدث عن الحرف يجعله أحيانا قاصراً على ما يقصد به في الاصطلاح النحوى فيقول (٢) : باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها ، وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر ، وأكثرها الواو ثم الباء ...

ويجعلها أحيانا أخرى شاملة لها ولغيرها يقول (٣) : باب الجر ، والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه ، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشئ ليس باسم ولا ظرف ، وبشئ يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا . فأما الذى ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررت بعبد الله ، وهذا لعبد الله ... وأما الحروف التى تكون ظرفاً فنحو : خلف وأمام ... وعلى وعن أيضا ظرف .

فقد جعل الحرف شاملا للظرف هنا ، ويلاحظ أنه هنا عبر عن الحرف فلم يذكره وإنما ذكر ماعداه فقال : بشئ ليس باسم ولا ظرف ، وضرب له مثلا يوضحه . وكما أطلق الحرف على الظرف ، فقد أطلقه كذلك على اسم الفعل فقال (٤) : باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة ، وذلك الحروف التى للأمر والنهى وليست بفعل ، وذلك نحو : إيه وصه ومه وأشباهها ، وهلم في لغة الحجاز ...

(١) ج ١ ص ٣٩٢ — ٣٩٣ . (٢) ج ٢ ص ١٤٣ .

(٣) ج ١ ص ٢٠٩ . (٤) ج ٢ ص ١٥٨ .

ويطلقه كذلك على غير ما ذكر يقول^(١) : باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه ، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، وذلك نحو : فعلت ، ألحقوا الزيادة في موضع اللام وأجروها مجرى دحرجت ، والدليل على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة نحو : جلبيت جلبية ، وشملت شملة .

ويقول^(٢) : فالحرف من بنات الأربعة يكون على مثال فعلل فيكون في الأسماء والصفات ، فالأسماء نحو : جعفر وعنبر وجندل ، والصفة : سلمهَب وخَلَجَم فقد أطلقه هنا على الفعل وعلى الاسم .

وهناك من المصطلحات ما لم يذكره سيدييه ، وإن كان قد عبر عنه ، وضرب الأمثلة الموضحة له ، فعندما يتحدث عن الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر يقول^(٣) : باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصر على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول ، وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدا درهما .

وعندما يتحدث عن الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر يقول^(٤) : باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ، وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكرا .

وعندما يتحدث عن التنازع يقول^(٥) : باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به ، وما كان نحو ذلك ، وهو قولك ، ضربت وضربني زيد ، وضربني وضربت زيدا .

وعندما يريد أن يقول : إن الفعل معمول للاسم أو إن الاسم معمول للفعل

(٢) ج ٢ ص ٣٣٥ .

(٤) ج ١ ص ١٨ .

(١) ج ٢ ص ٣٣٤ .

(٣) ج ١ ص ١٦ .

(٥) ج ١ ص ٣٧ .

يقول (١) : باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو آخر ، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم ، فإذا بنيت الاسم عليه قلت : ضربت زيداً ... وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد ، كما كان ذلك عربياً جيداً ، وذلك قولك : زيداً ضربت ، وإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربته ، فلزمته الهاء .

ويقول (٢) : باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبنى على ما هو قبله من الأسماء المبهمة ... وما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبنى على الأسماء غير المبهمة ، فأما المبنى على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقاً ...

وعندما يتحدث عما له صدر الكلام وأنه لا يعمل فيه ما قبله لأنه معلق عن العمل يقول (٣) : باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذى يتعدى إلى المفعول ولا غيره ، لأنه كلام قد عمل بعضه فى بعض فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شئ قبله ، لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك وهو قولك : قد علمت أعبد الله ثم أم زيد .

وإذا عرض لواو المعية التى تأتى عاطفة لما بعد المبتدأ عليه يقول (٤) : باب معنى الواو فيه كمعناها فى الباب الأول ، إلا أنها تعطف الاسم ههنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعاً على كل حال ، وذلك قولك : أنت وشأنك ، وكل رجل وضعته .

وإذا أراد الحديث عن نعم وبئس ترجم لهما ترجمة طويلة ولم يذكرهما فى رأس الباب فيقول (٥) : باب ما لا يعمل فى المعروف إلا مضمرأ ، وذلك لأنهم بدعوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير ، وذلك نوا ، فخرى ذلك فى كلامهم هكذا ، كما جرت إن بمنزلة الفعل الذى تقدم مفعوله قبل الفاعل ، فلزم هذا هذه الطريقة فى كلامهم ، كما

(١) ج ١ ص ٤١ — ٤٢ . (٢) ج ١ ص ٢٥٦ .

(٣) ج ١ ص ١٢٠ . (٤) ج ١ ص ١٥٠ .

(٥) ج ١ ص ٣٠٠ .

لزمتم إن هذه الطريقة في كلامهم ، وما انتصب من هذا الباب فإنه ينتصب كاتتصاب
ما انتصب في باب حسبك به ، وذلك قولهم : نعم رجلا عبد الله

وعندما يتحدث عن المنادى المضاف إلى ياء التكلم يقول (١) : باب إضافة المنادى
إلى نفسك ، أعلم أن ياء الإضافة لا تثبت في النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد ...
وذلك قولك : يا قوم لا بأس عليكم ، وقال عز وجل « يا عباد فاتقون » (٢) .

وإذا أراد الكلام على العطف على الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور وحكم
كل ، لم يذكر ذلك صراحة ، ولكنه يعبر عنه ويثقل له فيقول (٣) : باب ما يحسن
أن يشرك المظهر المضمّر فيما عمل فيه ، وما يقبح أن يشرك المظهر المضمّر فيما عمل
فيه : أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمّر المنصوب ، وذلك قولك : رأيتك
وزيداً ، وإنك وزيداً منطلقان ، وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمّر
في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلت وعبدُ الله . . . وما يقبح أن يشركه المظهر
علامة المضمّر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد .

ويسمى أسماء الأماكن بأسماء الأرضين (٤) .

وعندما يعرض لواو العطف وواو القسم يذكر عملهما ويثقل لهما دون أن
يصرح باسميهما فيقول (٥) : . . . وقال الخليل في قوله عز وجل « والليل إذا
يغشى ، والنهار إذا تجلى ، وما خلق الذكر والأنثى (٦) » ، الواوان الأخريان ليستا
بمنزلة الأولى ، ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في قولك مررت
بزيد وعمرو ، والأولى بمنزلة الباء والتاء ، ألا ترى أنك تقول : والله لأفعلن ، والله
لأفعلن ، فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء .

فإذا عرض لاسم المصدر صماء مصدراً فقال (٧) : باب ما جاء من المصادر على

(١) ج ١ ص ٣١٦ . (٢) سورة الزمر ، آية رقم : ١٦ .

(٣) ج ١ ص ٣٨٩ — ٣٩١ . (٤) ج ٢ ص ٢٣ .

(٥) ج ٢ ص ١٤٥ — ١٤٦ . (٦) سورة الليل ، آيات : ١ ، ٢ ، ٣ .

(٧) ج ٢ ص ٢٢٨ .

فعل ، وذلك قولك : توضأت وضوءاً حسناً ، وتطهرت طهوراً حسناً . . .
ويقول (١) : باب ما جاء للمصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد وذلك
قولك : اجتوروا تجاوراً ، وتجاوزوا اجتواراً ، لأن معنى اجتوروا وتجاوزوا
واحد ، ومثل ذلك : انكسر كسراً ، وكُسِر انكساراً ، لأن معنى كُسِر
وانكسر واحد .

ويتحدث عن اسم الهيئة فيقول (٢) : باب ما تجيء فيه الفِعلُلة تريد بها ضرباً
من الفعل وذلك قولك : حسن الطَّعْمَة ، ومثله : قَتَلَة سَوْء ، وبُئِست المِيتَة ، وإنما
تريد الضرب الذى أصابه من القتل ، والضرب الذى هو عليه من الطَّعْم ، ومثل
هذا : الرِّكْبَة والجلِيسَة والقعدة .

والمفعول المطلق يسميه الحدث والحدثان ، وربما سماه الفعل (٣) .
وعندما يعرض لاسم الجنس الجمعى يقول (٤) : باب ما كان واحداً يقع
للجميع ، ويكون واحده على بناءه من لفظه ، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث
ليتين الواحد من الجمع ، فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فهو نحو :
طلح والواحدة طلحة ، وتمر والواحدة تمرّة .

وإذا ما عرض لاسم الجمع قال (٥) : باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسّر
عليه واحده ، ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذوود ، إلا أن لفظه من لفظ واحد
ودلك قولك : ركب وسفر ، فالركب لم يكسر عليه راكب ، ألا ترى أنك تقول
فى التحقير : رُكِب وسُفِر ، فلو كان كسر عليه الواحد رد إليه .
ونلاحظ هنا أنه سُمى التّصغير تحقيراً .

ويتحدث عن أعلام الأجناس فيقول (٦) : باب من المعرفة يكون فيه الاسم

(٢) ج ٢ ص ٢٢٩ .

(١) ج ٢ ص ٢٤٤ .

(٤) ج ٢ ص ١٨٣ .

(٣) شرح المفصل ج ١ ص ١١٠ .

(٦) ج ١ ص ٢٦٣ .

(٥) ج ٢ ص ٢٠٣ .

الخاص شائعاً في الأمة ، ليس واحد منها أولى به من الآخر . . نحو قولك للأسد :
أبو الحارث وأسامة ، وللثعلب ثعالة وأبو الحصين وسَمْسَم . . .

وعندما يذكر ما يعتري أواخر الكلمات من إعراب وبناء يقول (١) : باب
مجارى أواخر الكلم من العربية ، وهي تجرى على ثمانية مجار ، على النصب
والجر . . .

وهناك من المصطلحات ما استعمله سيديويه ، ولكنه استعمله استعمالاً مغايراً
لما نعرفه له ، فالبتداء عنده مسند ، والبنى عليه أو المعمول له وهو الخبر مسند
إليه (٢) ، وهذا قلب لما نعرفه عن كل منهما ، فنحن نعرف أن البتداء هو
المسند إليه ، وأن الخبر هو المسند ، كما أننا نعرف أن هذا اصطلاح بلاغي
لا نحوى .

وعندما يتحدث عن المقصور يطلق عليه اسم المنقوص فيقول (٣) : أعلم أن
المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بدل وليست بزيادة كزيادة ألف جلى ،
فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في الثانية ، وإن كان من بنات الياء
أظهرت الياء ، فأما ما كان من بنات الواو فمثل : قفا ، لأنه من ققوت الرجل
تقول : قفوان . وكذا سماه المنقوص عندما تحدث عنه زائداً على ثلاثة أحرف ،
وعند جمعه .

كما يسميه المقصور أيضاً فيقول (٤) : باب المقصور والمدود . . فالمنقوص
كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واؤه بعد حرف مفتوح ، وإنما
نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو فلا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر ،
وأشياء يعلم أنها منقوصة لأن نظائرهما من غير العتل إنما تقع أواخرهن بعد
حرف مفتوح ، وذلك نحو : معطى ومشتري .

(٢) ج ١ ص ٢٥٦ .

(١) ج ١ ص ٢ .

(٤) ج ٢ ص ١٦١ .

(٣) ج ٢ ص ٩٢ — ٩٤ .

وعندما يتحدث عن التقوص في الاصطلاح المتداول يقول (١) : باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياء . . . وذلك قولك : هذا قاضٍ ، وهؤلاء جوارى .

إلى غير ذلك مما نراه منبثاً في كتابه مما يوحى إلينا بأن هذه المصطلحات لم تكن قد أخذت وضعاً ثابتاً مستقراً ، بل كان العلماء يطلقونها ويقصدون بها الإِفْهَام والإِفَادَة ، فإذا حققوا هدفهم دون التقيد باستعمالها لم يجدوا مانعاً من تركها ، بل إننا نعتقد أن ابتداع هذه المصطلحات لم يكن هدفاً مقصوداً ، وإلا لحاولوا أن يضعوا الكل ما عرضوا له مصطلحات يلتزمون منها من بادئ أمرهم ، ويتخذونها أساساً لبحثهم ، ولما وجدنا في الكتب المتقدمة هذه التراجم الطويلة للأبواب ، وهذه الأمثلة المتعددة التي يعتمدون عليها في الإبانة والإفهام .

فإذا ما تركنا كتاب سيديويه ، وانتقلنا خطوة أخرى ، وجدنا أن بعض ما لم يكن مستقراً من هذه المصطلحات قد استقر ، وأن بعض ما لم يكن موضوعاً قد وضع ، ولكننا سنجد مع هذا بعضاً من هذه المصطلحات ما زال في دور التطور والاكتمال .

فالبرد عندما يتحدث عن حروف العطف ومعانيها يعرض للواو والفاء ولا ضمن ما يعرض له من هذه الحروف فيقول (٢) : فمنها الواو ، ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول ، وليس فيها دليل على أنهما كان أولاً . . . ومنها الفاء وهي توجب أن الثاني بعد الأول ، وأن الأمر بينهما قريب . ومنها لا وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول .

فهو يعبر عما يفيد كل حرف منها ، ولكنه لا يذكر الترتيب أو التعقيب أو النفي ، وهي الألفاظ الاصطلاحية التي اعتاد المتأخرون إطلاقها في مثل هذه الحالات .

ويتحدث عن في فيقول^(١) : وممنها ما استوعاه الوعاء ، نحو قولك : الناس في مكان كذا ، وفلان في الدار ، فأما قولهم : فيه عيان ، فمشتق من ذا لأنه جعله كالوعاء للعيين .

وعندما يتحدث عن أبنية الكلمة لبيان المجرد والمزيد منها يقول^(٢) : باب الأبنية ومعرفة حروف الزوائد ، فأول الأبنية ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف ، والحرف الوسط منه ساكن ، لا يكون اسم غير محذوف على أقل من ذلك . وهو يعني بالاسم غير المحذوف الاسم المجرد .

ويقول^(٣) : باب معرفة بنات الأربعة التي لا زيادة فيها . . . وباب معرفة بنات الخمسة من غير زيادة .

وعندما يتحدث عن الفعل المعتل يكتفي أيضاً بذكر موضع حرف العلة دون أن يذكر الاسم الاصطلاحي ، فيقول^(٤) : باب ما كانت الواو أو الياء منه في موضع العين من الفعل ، وباب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه ياء أو واو ، وباب ما اعتل منه موضع اللام ، وباب ما كانت عينه ولامه واوين .

فلا يذكر الأجوف ولا الناقص ولا اللفيف ، وهي الكلمات الاصطلاحية التي تعبر عن هذه المعتلات .

وهو لا يذكر المصدر الميعى باسمه ، ولكنه يعرض^(٥) للمصادر التي تلحقها الميم في أولها زائدة لأن المصدر مفعول ، فإذا كان كذلك جرى مجرى المصدر الذي لا ميم فيه في الإعمال وغيره ، وذلك قولك : ضربته مضرباً أى ضرباً .

وعندما يعرض لكان وأخواتها يقول^(٦) : باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ،

(١) ج ١ قسم ١ ص ٣٢ . (٢) ج ١ قسم ١ ص ٤١ — ٤٢ .

(٣) ج ١ قسم ١ ص ٥٣ — ٥٤ .

(٤) ج ١ قسم ١ ص ٨٤ ، ج ١ قسم ٢ ص ١٠٢ ، ١٤٣ على الترتيب .

(٥) ج ٢ قسم ٢ ص ٤٠٢ — ٤٠٣ . (٦) ج ٣ قسم ١ ص ٨٠ .

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك كان وأصبح، ولكنه يعرض له في مكان آخر فيقول (١): باب من مسائل كان وأخواتها.

وهذا يكاد يطابق ما يقدم به سيبويه لكان كما رأينا ذلك من قبل (٢).

وعندما يعرض لاسم الفعل يقول (٣): أما صه ومه وقد التي بمعنى حسب، فبنيات على السكون لحركة ما قبل أو آخرها، وأنها في معنى أفعل.

فإذا ما جاء إلى المركب اللزجى قال (٤): باب الاسمين اللذين يجعلان اسماً واحداً نحو: حضر موت وبعليك ومعد يكرب.

ويعنون للفعل المبني للمجهول بأنه (٥): المفعول الذي لا يذكر فاعله، وهو رفع نحو قولك: ضرب زيد.

فإذا أراد التحدث عن التنازع قال (٦): هذا باب من إعمال الأول والثاني، وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر، وذلك قولك: ضربت وضربني زيد. وعندما يعرض للحال يسميه المفعول فيه وينص على أنه هو الذي يسميه النحويون الحال (٧).

وكما لم يسم سيبويه العلم وأطلق عليه الاسم الخاص، فعل البرد وسماء بنفس الاسم فقال (٨): فمن المعرفة الاسم الخاص نحو: زيد وعمرو. كذلك سمي أسماء الإشارة الأسماء المبهمة (٩).

وعندما عرض لأضرب البدل الأربعة ذكر اثنين منهما قريباً مما نعرفه من المصطلحات، وعبر عن الاثنين الآخرين بما يوضحها قال (١٠): اعلم أن البدل في

(٢) الكتاب ج ١ ص ٢١.

(٤) ج ٤ قسم ١ ص ٣٥٧.

(٦) ج ٤ قسم ١ ص ٤٠١.

(٨) ج ٤ قسم ٢ ص ٥٧٠.

(١) ج ٤ قسم ١ ص ٤٢٢.

(٣) ج ٣ قسم ٢ ص ١٦٠.

(٥) ج ٤ قسم ١ ص ٣٩١.

(٧) ج ٤ قسم ٢ ص ٤٧٢.

(٩) ج ٤ قسم ٣ ص ٥٧١.

(١٠) ج ٤ قسم ٣ ص ٥٨٤ — ٥٨٧.

الكلام يكون على أربعة أضرب : فضرب من ذلك أن تبدل الاسم من الاسم ، إذا كانا لشيء واحد . . . والضرب الآخر أن تبدل بعض الشيء منه . . . والضرب الثالث أن يكون المعنى محيطاً بغير الأول الذى سبق له الذكر لا لتباسبه بما بعده ، فتبدل منه الثانى المقصود فى الحقيقة . . . قال الله عز وجل « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ^(١) » لأن المسألة عن القتال . . . ووجه رابع لا يكون مثله فى قرآن ولا شعر ولا كلام مستقيم ، وإنما يأتى فى لفظ الناسى أو الغالط ، وذلك قولك : رأيت زيدا داره .

ولسكننا — بالرغم من هذه المخالفات الاصطلاحية — نجد أن أغلب المصطلحات قد أخذت وضعاً ثابتاً ، وأنها بدأت تخرج إلى الاستقرار والبقاء ، فلم يرد يتحدث عن حروف العطف بمعانيها ، وعن معرفة الأفعال أصولها وزوائدها ، وعن معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل ، وعن التضعيف ، وما شبه من المضاعف بالمعتل ، وعن المشتقات ، واسم الزمان ، واسم المكان ، والمصدر ، والحال ، ويذكر فعل المطاوعة ، ويتحدث عن باب الإضافة وباب التعجب ، ويقدم لهذا الباب تقدماً يقرب من تقديم سيبويه له فيقول ^(٢) : هذا باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ويلزم طريقة واحدة لأن المعنى لزمه على ذلك . وعندما يعرض لما النافية يقول ^(٣) : باب ما جرى فى بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه فى معناه ، وهو حرف جاء لمعنى ، ويجرى فى غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل ، وذلك الحرف ما النافية .

ويقدم لها سيبويه بقوله ^(٤) : باب ما أجرى مجرى ليس فى بعض اللواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله ، وذلك الحرف ما ، تقول : ما عبد الله أخاك .

(١) سورة البقرة ، آية رقم : ٢١٧ .

(٢) المقتضب > ٤ قسم ٢ ص ٤٨٤ ، الكتاب > ١ ص ٣٧ .

(٣) المقتضب > ٤ قسم ٢ ص ٤٩٩ . (٤) الكتاب > ١ ص ٢٨ .

على أن هذه المصطلحات ما لبثت أن وصلت إلى مرحلة من النضج والاكتمال تضمن لها الخلود والبقاء ، فتداولها النحاة في دراساتهم ، واستعملها المؤلفون في كتبهم ، وأصبحت حياتها مرتبطة بحياة هذا العلم ، وبقاؤها موقوتاً ببقائه .

* * *

(ب) المصطلحات النجوية بين مدرستي البصرة والكوفة :

ولكن هذه المصطلحات على الرغم من ثباتها واستقرارها ، لم يسلم بعضها من خلاف في مدلولها ، أو من استعاضة عنها بغيرها ، أو من جحد وإنكار لها .

١ — فعل الأمر الذي أثبتته البصريون وجعلوه قسماً للماضي والمضارع وحكموا عليه بالبناء على ما يجزم به مضارعه ، فهو مبني على السكون في مثل : اضرب ، وعلى حذف النون في مثل : اضربا ، وعلى حذف حرف العلة في نحو : اخش .

لم يعترف به الكوفيون وقالوا^(١) : إنه معرب مجزوم بلام الأمر ، وإن اللام حذفت حذفاً مستمراً في نحو : قم واقعد ، وإن الأصل : لتقم ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعتها حرف المضارعة حتى لا يلتبس المضارع الرفع ، بالمضارع المجزوم ، وعلى هذا فليس هناك فعل أمر عندهم^(٢) .

وقد احتج للوضح في المعنى لمذهب الكوفيين^(٣) ، بأن الأمر معنى خفه أن يؤدي بالحرف ، وبأنه أخو النهى وقد دل عليه بالحرف ، وبأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده ، وبأنهم قد نظقوا بذلك الأصل كقوله :

لنقم أنت يا بن خـير قريش كي تقضى حوائج المسلمين
وكقراءة بعضهم « فبذلك فلنفرحوا^(٤) » وفي الحديث « لتأخذوا مصافكم »

(١) التصريح ج ١ ص ٥٥ ، الأشموني ج ١ ص ٥٤ .

(٢) هامش التصريح ج ١ ص ٥٥ .

(٣) التصريح ج ١ ص ٥٥ ، المعنى ج ١ ص ٣٢٦ .

(٤) سورة يونس ، آية رقم : ٥٨ .

وبأنه يعامل كما يعامل المجزوم فيقال : اخش وارم وادع ، وبأن البناء لم يعد كونه بال حذف .

وقد رد ابن يعيش هذه الاعتراضات فقال (١) : أما قولهم : إنه معرب فقد تقدم القول : إن أصل الأفعال البناء ، وسبب إعراب المضارع ما في أوله من الزوائد وقد فقدت هنا .

وقولهم : إنه مجزوم بلام محذوفة فاسد لأن عوامل الأفعال ضعيفة فلا يجوز حذفها وإعمالها ، كما لم يجز ذلك في : لم ولن ونظائرهما ... على أنا نقول : لو كان فعل الأمر مجزوما بلام محذوفة لبقى حرف المضارعة ، كما بقي في قوله :

محمد فقد تنسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا
وكما قال : أويك من بكى .

فلما حذف حرف المضارعة ، تغيرت بنية الكلمة دل على ما قلناه .

وأما حذف حرف العلة من نحو : ارم واغز واخش ، فلائنه لما استوى لفظ المجزوم والمبني في التصحيح نحو : لم نذهب واذهب ، أرادوا أن يكون مثل ذلك في المقتل ، فحذفوا آخره في البناء ، ليوافق آخره آخر المجزوم .

ولا شك أن ادعاء أنه مضارع مجزوم حذف أداته ، ثم حذف حرف المضارعة منه ، فيه من التكلف والإجحاف ما فيه ، وموافقته لمعنى ما فيه اللام لا يدل على أنه هو .

٢ — وأسماء الأفعال وهى أسماء للألفاظ النائية عن الأفعال كما ذهب إلى ذلك

جمهور البصريين .

أو أسماء لمعانى هذه الألفاظ من الأحداث والأزمنة ، ونسبه في البسيط إلى ظاهر قول سيدييه (٢) .

أو هى أسماء للمصادر النائية عن الأفعال كما قال بذلك جماعة من البصريين .

(١) شرح المفصل > ٧ ص ٦١ .

(٢) التصريح > ٢ ص ١٩٨ .

لم يوافق الكوفيون على تسميتها بهذا الاسم ، وعدوها أفعالا حقيقية^(١) .
ولكن الصواب فيما أعتقد هو ما ذهب إليه البصريون ، ذلك لأن هذه
الألفاظ — وإن دلت على ما يدل عليه الفعل — لا تأخذ سماته وخصائصه ؛ فلا
تتصل بها الضمائر كما تتصل به ، ولا تقبل من العلامات ما يقبل الفعل ، هذا زيادة
على ما يدخلها من التنوين الذى هو من خصائص الأسماء ، فلما كان الأمر كذلك
كان ما اتجه إليه البصريون فيها أرجح وأولى .

وقد ترتب على هذا الخلاف فيها خلاف فى إعرابها ، فعلى القول بأنها أفعال
حقيقية ، أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب .

وعلى القول بأنها أسماء لمعانى الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن
الخبر ، أو لا موضع لها كالأفعال .

وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائية عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائية
هى عنها^(٢) .

٣ — وكما أنكر الكوفيون فعل الأمر واسم الفعل فقد أنكروا وجود لام
الابتداء ، وجعلوا اللام التى يسميها البصريون لام الابتداء فى مثل : لزيد أفضل
من عمرو ، جواب قسم مقدر^(٣) ، لأنه يجوز أن يليها المفعول المنصوب فى نحو
قولهم : لظما ملك زيد آكل ، ولو كانت لام الابتداء لكان يجب ألا يكون ما بعدها
إلا مرفوعاً .

وأما البصريون فقالوا : إنها لام الابتداء بدليل أنها تدخل على أفعال القلوب
فتعلقها عن العمل ، وتوجب لنصوبها الرفع ، وقالوا : إنما دخلت على المنصوب لأنه
لما تقدم وقع فى موقع المبتدأ ، فدخلت عليه لأنها واجبة التصدير .

كذلك لم يوافق الكوفيون البصريين على إطلاق المصطلحات الآتية :

(١) التصريح > ٢ ص ١٩٦ ، الأشمونى > ٣ ص ١٤٧ — ١٤٨ .

(٢) التصريح > ٢ ص ١٩٦ ، حاشية الصبان > ٣ ص ١٤٨ .

(٣) الإنصاف مسألة رقم ٥٨ .

٤ — المفعول المطلق ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ، وقالوا .
إن هذه شبه مفاعيل^(١) .

٥ — ولم يرتضوا — كما سبق أن أشرنا إلى ذلك من قبل — عمل الابتداء
في المبتدأ ، وقالوا : إن العامل في المبتدأ هو الخبر .

٦ — ولا عمل قيام الفعل مقام الاسم في الفعل المضارع ، وقالوا : إن العامل
هو التجرد من الناصب والجازم .

٧ — ولا ما أسماه البصريون « اسم الفاعل » وقالوا : إنه الفعل الدائم .

• • •

وهناك نوع من المصطلحات أطلق عليه الكوفيون أسماء أخرى غير التي
ارتضاها البصريون :

٨ — من ذلك اختلافهم في تسمية الضمير الداخل بين المبتدأ وخبره ، فسماه
البصريون ضمير فصل كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه ، وأن
لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر ، وهى تسمية معقولة مستمدة من وضع
الضمير وعمله .

وقال الكوفيون : إنه عماد كأنه عماد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر
بعده^(٢) .

٩ — كذلك اختلفوا في تسمية الضمير الذى يقدمونه في مواضع التفعيم
والتعظيم قبل الجملة ، ويكون كناية عنها ، وتكون الجملة خبرا عنه ،
وتفسيرا له .

فالبصريون يسمونه ضمير الشأن والقصة .

والكوفيون يسمونه ضمير المجهول لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه .

وقال البصريون في قوله تعالى « قل هو الله أحد^(٣) » . هو ضمير الشأن ،

(١) التصريح ج ١ ص ٣٢٣ .

(٢) المنفصل ج ٣ ص ١١٠ ، الإنصاف مسألة رقم ١٠٠ .

(٣) سورة الأخلاص ، آية رقم : ١ .

والحديث مضمّر ، والجملة بعده تفسره .
وقال الفراء : هو ضمير اسم الله تعالى ، ويجاز ذلك وإن لم يجر له ذكر لما في
النفوس من ذكره .

وكان الفراء يحيز كان قائماً زيد ، فيكون « قائماً » خبراً لذلك الضمير ،
وما بعده مرتفع به .

ولم يحز البصريون أن يكون خبر ذلك الضمير اسماً مفرداً ، لأنه ضمير الجملة ،
فينبغي أن يكون الخبر جملة (١) .

وأعتقد أن تسمية البصريين تصور أثر الضمير في موقع الجملة أكثر من المجهول
الذي لا يدخل في حساب للتكلم عند استخدام هذا الأسلوب .

١٠ — ومن ذلك النوع أيضاً الحروف الجارة للأسماء فقد سماها البصريون
حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، ويسمونها
كذلك حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء أى تخفضها .
وسماها بعض الكوفيين حروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها من
النكرات (٢) .

وليس من اللازم كما هو واضح أن يكون ما قبلها نكرة ، فالتسمية إذا
ليست دقيقة .

١١ — ويطلق البصريون اسم حروف الزيادة وحروف الإلغاء على الحروف
التي دخولها في الكلام كخروجها ، دون أن تحدث معنى زائداً .
ويسمونها الكوفيون حروف الصلة والحشو (٣) .

وهذه الحروف هي : إن وأن ما ولا ومن والباء .

كقول دريد بن الصمة :

ورج التقى للخير ما إن رأيتَه على السنِّ خيراً ما يزال يزيد

(١) شرح المفصل ج ٣ ص ١١٤ .

(٢) شرح المفصل ج ٨ ص ٧ . (٣) شرح المفصل ج ٨ ص ١٢٨ .

وقولك : لما أن جاء أكرمته ، وقوله تعالى « فيما تقضهم مباقهم (١) » وقوله « ولا تستوى الحسنة ولا السيئة » (٢) ، وقوله « ما جاءنا من بشير ولا نذير (٣) » وقوله « أليس الله بكاف عبده (٤) » .

١٢ — كذلك ظهر اختلافهم في طريقة نطقهم بالمصطلح المتفق عليه ، فالأدغام بتشديد الدال مصطلح البصريين ، والإدغام بالتخفيف مصطلح الكوفيين . ومعناه أن تصل حرفاً ما كنأ بحرف متحرك مثله أو قريب منه بعد أن تبدل أحدهما بالآخر — كما سبق أن أشرنا إلى ذلك — من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيرا لشدة اتصالهما كحرف واحد ، يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة ، فيصير الحرف الأول كالستهلك (٥) .

• • •

وهناك نوع آخر من المصطلحات اتفقوا على أسمائها ، ولكنهم اختلفوا فيما يدل عليه كل منها :

١٣ — من ذلك الكناية فقد جعلها الكوفيون مساوية للمضمر تماماً ، فهماً مترادفان ، اختلفا لفظاً ، ودلا على معنى واحد .

وذهب البصريون إلى أن الكناية أعم من المضمّر ، فالمضمّر مكنى ، ولكن المكنى لا يلزم أن يكون مضمراً ، لأن الكناية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازاً ، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة ، ففلان كناية عن علم من الأناسى ، والفلان كناية عن علم من البهائم ، وكيت وكيت كناية عن الحديث المدمج ، وكذا وكذا كناية عن العدد المبهم ، وإذا كان الوضع كذلك فالمضمّر نوع من الكناية وليس مساوياً لها (٦) .

-
- (١) سورة النساء ، آية رقم : ١٥٥ . (٢) سورة فصلت ، آية رقم : ٣٤ .
 (٣) سورة المائدة ، آية رقم : ١٩ . (٤) سورة الرمز ، آية رقم : ٣٦ .
 (٥) شرح المفصل ج ١ ص ١٢١ . (٦) شرح المفصل ج ٣ ص ٨٤ .

١٤ — ومن هذا النوع ألقاب الإعراب والبناء فالرفع والنصب والجر والجزم يطلقها الكوفيون على العرب والبنى جميعاً .

ولم يرتض البصريون ذلك وإنما جعلوها خاصة بحالات الإعراب ، واتخذوا الفتح لقباً للمبنى على الفتح ، والضم لقباً للمبنى على الضم ، وكذلك السكسر والوقف ، ولا يقولون للمعرب : مضموم مثلاً ، كـلا يدخل في حيز المبنيات ، فقد أرادوا بالمخالفة إبانة الفرق بينهما ، فالمرفوع يشعر بأن الرفع حدث بعامل يجوز زواله وحدوث عامل آخر يحدث عملاً يخالف عمله .

ولا شك في أن تفرقة البصريين تفرقة مقبولة تقتضيها الملاحظة للفروق بين الكلمات ، وتقتضيها التمييز الواضح بينها (١) .

• • •

١٥ — وكما رفض الكوفيون بعض مصطلحات البصريين ، فقد رفض البصريون بعض مصطلحاتهم أيضاً ، فمن ذلك رفضهم ما أسماه الكوفيون : التقريب .

ذلك أنهم جعلوا أسماء الإشارة تعمل عمل كان قترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، ففي مجالس ثعلب (٢) : وقال سيدييه : هذا زيد منطلقاً ، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق ولا يخبر عن زيد ، ولكنه ذكر زيدا ليعلم لمن الفعل ، قال أبو العباس : وهذا لا يكون إلا تقريباً ، وهو لا يعرف التقريب . . . وقال السكائي : سمعت العرب تقول : هذا زيد إياه بعينه ، فجعله مثل كان ، وقالوا : تربع ابن جؤية في اللحن حين قرأ « هؤلاء بناتي هن أطهر لكم (٣) » . وجعلوه حالا يعنى أطهر ، وليس هو كما قالوا ، هو خبر لهذا كما كان في كان ، إلا أنه لا يدخل العمد مع التقريب ، من قبل أن العمد جواب والتقريب جواب ، فلا يجتمعان .

١٦ — كما رفضوا ما أسماه الكوفيون من العوامل : الفاعلية والمفعولية ، وذلك

(٢) ص ٥٢ .

(١) شرح المنفل - ٣ ص ٨٤ .

(٣) سورة هود ، آية رقم : ٧٨ .

لأنهم لا يقرون العمل لهما ، وإنما يقولون . إن الفعل هو العامل في الفاعل
وفي المفعول (١) .

١٧ — كذلك رفضوا ما أسموه : الخلاف وجعلوه عاملاً في الظرف الواقع
خبراً وفي المفعول معه ، وفي المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الأمر والنهي
المخضين (٢) .

١٨ — ورفضوا ما أسموه كذلك : الصرف ، وذلك في مثل : لا تأكل
السحك وتشرب اللبن (٣) .

وقد سبقت الإشارة إلى هذه المسائل عند الكلام على الخلاف بين البصريين
والكوفيين فلا حاجة للتطويل فيها .

* * *

(١) الإنصاف مسألة رقم ١١ .

(٢) الإنصاف مسائل رقم ٢٩ ، ٣٠ ، ٧٦ على الترتيب .

(٣) الإنصاف مسأله رقم ٧٥ .

اختلاط النحو بغيره من العلوم

وبعد ، فهل نشأ هذا العلم من أول الأمر متميزاً واضح المعالم سوى النهج ، لم يختلط بغيره من العلوم ، ولم توحد بينه وبين بعضها الروابط ؟ أو أنه كان في بدء حياته جزءاً من كل ، وفرعاً من أصل ؟ .

لقد نقلت لنا الروايات أن أبا الأسود قد وضع أساس هذا العلم وأن تلاميذه وتلاميذهم قد بنوا على ما أسس ، وفرعوا ما أصل ، وخلقوا مما فسر فيه علما رحب الجنبات ، متراعى الأطراف ، له سماته البارزة ، وموضوعاته الخاصة . ولكن هذه الروايات قد ذكرت أيضاً أن هؤلاء العلماء الذين وضعوا أصول هذا العلم ، وانهجوا سبله ، لم تكن حياتهم العلمية قائمة على دراسة النحو وحده ، بل كان لهم نصيب في معارف العرب وثقافتهم في ذلك العهد ، وكانت لهم مشاركة في علومهم وفنونهم ، ولم يكن أخذهم في النحو ، وضرهم في مسالكه ، مانعاً لهم من أن يأخذوا في غيره من العلوم ، ويكون لهم فيما يأخذون فيه سبق وتقديم .

لقد ذكروا أن أبا الأسود وهو أول من فسر في هذا العلم^(١) كان أفصح الناس وكان يقول ، إني لأجد للحن غمراً كغمير اللحم .

وقالوا أيضاً (٢) : إنه كان شاعراً سريع الجواب ، ثقة في حديثه ، روى عن عمر وعلى وابن عباس وأبي ذر وغيرهم ، وعدوه من التابعين الفقهاء ، والمحدثين الشعراء ، والدهاة النحاة . ووصفه في البيان والتبيين بأنه (٣) : كان من المقدمين في العلم .

(١) أخبار النحويين البصريين ص ١٩ ، معجم الأدباء ج ١٢ ص ٣٤ ، خزانة

الأدب ج ١ ص ١٣٦ .

(٢) معجم الأدباء ج ١٢ ص ٣٤ ، خزانة الأدب ج ١ ص ١٣٦ ، بغية الوعاة

ص ٢٧٤ . (٣) ج ١ ص ١٠٤ .

وقالوا في عبد الرحمن بن هرمز إنه (١) : كان أول من وضع العربية ، وكان أعلم الناس بأنساب قريش ، وأحد القراء .

وقالوا عن نصر بن عاصم إنه (٢) : كان أحد القراء الفصحاء ، أو كان فقيها عالماً بالعربية .

وقالوا عن عبدالله بن أبي إسحق إنه (٣) : كان إماماً في العربية والقراءة ، ومن أهل الإحسان في القياس ، وأول من علل النحو .

أما أبو عمرو بن العلاء فقد وصفوه بأنه (٤) : من أعلام القراءات واللغة . أو كان أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر .

وقالوا في عيسى بن عمر إنه (٥) : إمام في النحو والعربية والقراءة مشهور .

وقالوا عن يونس بن حبيب إنه (٦) : كان عالماً بالنحو واللغة والغريب واسع الرواية فصيحاً .

ويقول فيه ياقوت (٧) : إمام نحاة البصرة في عصره ، ومرجع الأدباء والنحويين في المشكلات ، كانت حلقته يجمع فصحاء الأعراب وأهل العلم والأدب .
وينقل عن أبي عبيدة قوله : اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملاً كل يوم ألواح من حفظه .

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٢٢ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٢٠ ، نزهة الألباء ص ١٨ ، بنية الوعاة ص ٣٠٣ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٢١ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٢١ ، إنباء الرواة ج ٣ ص ٣٤٣ — ٣٤٤ ، طبقات القراء ج ٢ ص ٣٣٦ ، نزهة الألباء ص ١٧ .
معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٢٤ ، بنية الوعاة ص ٤٠٣ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٩٦ ، نزهة الألباء ص ٢٢ ، بنية الوعاة ٢٨٢ .

(٤) البيان والتبيين ج ١ ص ١٢١ ، أخبار النحويين البصريين ص ٩٥ ، نزهة الألباء ص ٣١ ، طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٥٦ — ١٦٠ .
فوات الوفيات ج ١ ص ١٦٤ ، بنية الوعاة ص ٢٦٧ .

(٥) نزهة الألباء ص ٢٥ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٤٦ ، بنية الوعاة ص ٢٧٠ .

(٦) البيان والتبيين ج ٢ ص ١٢ . (٧) معجم الأدباء ج ٢٠ ص ٦٤ .

وعن أبي زيد قوله : جلست إلى يونس بن حبيب عشر سنين ، وجلس إليه قبلي خلف الأحمر عشرين سنة ، وكان يونس عالماً بالشعر نافذ البصر في تمييز جيده من رديئه ، عارفاً بطبقات شعراء العرب ، حافظاً لأشعارهم ، يرجع إليه في كل ذلك .

وقالوا في الخليل بن أحمد (١) : كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس ، وهو أول من استخرج العروض ، وحصر أشعار العرب به ، وعمل أول كتاب العين المعروف المشهور الذي يتبهاً به ضبط اللغة .
وقالوا : إنه (٢) : سيد الأدباء في علمه وزهده .

وقالوا (٣) : إنه نجم من أصحاب الخليل أربعة : عمرو بن عثمان سيديوه ، والنضر ابن شميل ، وأبو فيد العجلي ، وعلي بن نصر الجهمي ، وكان أبرعهم في النحو سيديوه ، وغلب على النضر بن شميل اللغة ، وعلي مؤرج العجلي الشعر واللغة ، وعلي على بن نصر الحديث .

١ — تداخل فنون اللغة وعموم الثقافة :

هذه الروايات المختلفة تتحدث عن هؤلاء الأعلام ، وتذكر علومهم التي برزوا فيها ، وفنونهم التي تميزوا بها ، فإذا هذه العلوم عامة تشمل أنواع الثقافات المختلفة وتضم علوم العرب ومعارفهم ، تضم الفقه والحديث ، والقراءة واللغة والشعر والأنساب ، والنحو والعروض . . . الخ .
ولكننا نجدهم أحياناً يجمعون علوم العربية قسماً للقراءة والفقه ، فنصر ابن عاصم أحد القراء الفصحاء ، أو كان فقيهاً عالماً بالعربية ، وعبد الله بن أبي

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ ، الفهرست ص ٦٤ ، إنباء الرواة ج ١ ص ٣٣٧ .

(٢) نزهة الألباء ص ٥٤ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٤ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٦ ، نزهة

الألباء ص ٧٣ .

إسحق كان إماماً في العربية والقراءة ، وعبدالرحمن بن هرمز كان أول من وضع العربية ، وكان أعلم الناس بأنساب قريش ، وأحد القراء . مما يجعلنا نستنتج أن العربية كان يقصد بها في ذلك الوقت ما ليس قفها ولا قراءة ، وأنها كانت تشمل فروع اللغة المختلفة من شعر ولغة ونحو الخ .

فإذا تقدم بنا الزمن قليلاً وجدنا ما يشير إلى أن لفظ « العربية » قد أصبح أكثر تحديداً مما كان عليه من قبل ، فأبو عمرو بن العلاء : من أعلام القراءات واللغة ، أو كان أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر . وعيسى ابن عمر : إمام في النحو والعربية والقراءة مشهور . ويونس كان عالماً بالنحو واللغة والغريب واسع الرواية . فالتحقيق كما نرى قد بدأ يتميز من بين علوم العربية ، ويأخذ وضعاً بارزاً من بين معارف العرب .

فإذا ما وصلنا إلى الخليل بن أحمد وجدنا هذه العلوم قد تميزت أسماؤها ، وانضحت معالمها ، فالخليل هو الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس ، وهو أول من استخراج العروض ، وقد عمل أول كتاب العين الذي يتهياً به ضبط اللغة . ولكننا مع تميزها ، ووضوح شخصيتها ما زالت جميعها هدف الطلاب ومقصد الدارسين .

ونجد كذلك أن العلوم الشرعية قد بدأت تنفصل عن علوم العربية بعض الانفصال ، ولم يعد العالم كما كان ، يجمع بين تدريس علوم اللغة وعلوم الدين ويرع فيهما ، بل يكون إماماً في كل منهما ، فبعد أن كان أساتذة الخليل من علماء العربية والقراءة والفقهاء ، اتجه الخليل وجهة عربية تكاد تكون خالصة تشمل فروع اللغة المختلفة ، ولكنها تبتعد عن علوم الدين ، وتركها للمتفرغين لها المختصين بها ، يؤيد ذلك ويقويه ما تنقله الروايات المختلفة عن السبب الذي دفع سيويه إلى دراسة النحو بعد أن كان يدرس الحديث والفقهاء يقول (١) : كان سيويه يستلمى على حماد بن سلمة

(١) المجالس المذكورة للعلماء ص ٥٩ ، أو مجالس أبي مسلم ص ٨٨ — ٨٩ ، نزهة الألباء ص ٧٢ .

فقال يوماً : قال صلى الله عليه وسلم : ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء . فقال سيويه : ليس أبو الدرداء . فقال له حماد : لنت ياسيويه ، ليس هذا حيث ذهبت ، إنما هو استثناء . فقال سيويه : لا جرم ، لأطلبن علماً لا تلحنني فيه أبداً ، وطلب النحو وأخذ عن الخليل بن أحمد وعن يونس بن جبيب وعيسى بن عمر وغيرهم .

أو تذكر على لسان حماد بن سلمة (١) : جاء سيويه مع قوم يكتبون شيئاً من الحديث ، فكان فيما أملت ذكر الصفا ، فقلت : سعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الصفا — وهو الذي كان يستعمل — فقال : سعد النبي صلى الله عليه وسلم الصفاء . فقلت : يا فارسي ، لا تقل الصفاء لأن الصفا مقصور ، فلما فرغ من مجلسه كسر القلم وقال : لا أكتب شيئاً حتى أحكم العربية .

وسواء أصبحت هذه الرواية أم تلك ، أم الرواية التي جاءت في طبقات النحويين واللغويين (٢) عن سبب انصراف سيويه عن دراسة علوم الدين إلى علوم اللغة ، فإنها تدلنا على أن علوم اللغة قد انفصلت وأصبح لها أساتذتها وطلبتها ، كما أصبح لعلوم الدين هؤلاء الأساتذة والطلاب .

ولسكن هذه الدروس كما قلت كانت تشمل الفروع المختلفة للغة ، وإن أصبحت متميزة في أسمائها ودلالاتها ، وإن ظلت مندرجة تحت اسم : علوم العربية أو الأدب . يدل على هذا التميز صنيع الخليل فقد استنبط علم العروض فحصر أشعار العرب وبحورها ، ووضع كتاب العين الذي يتبها به ضبط اللغة ، وأملى على سيويه كثيراً من مسائل النحو التي يضمها كتابه .

ويدل على هذا التميز أيضاً ما تذكره الروايات المختلفة من أن أصحاب الخليل كان أبرعهم في النحو سيويه ، وأن اللغة غلبت على النضر بن شميل ، كما غلبت اللغة والشعر على مؤرج العجلي ، كما غلب الحديث على نصر .

(١) المجالس المذكورة للعلماء ص ٥٩ ، أو مجالس أبي مسلم ص ٨٨ .

(٢) ص ٦٦ .

ويدل على هذا الربط بينها ، وجمعها تحت اسم واحد ما ذكرناه من أنهم كانوا يطلقون على الخليل : سيد أهل الأدب ، فالأدب كما نرى كان يشمل : النحو واللغة والتصريف ، والعروض والقوافي وصنعة الشعر ، وأخبار العرب وأنسابهم (١).

٢ — انفصال النحو عن غيره من فروع اللغة :

ولكن هذه الرابطة الجامعة لم تنع النحو من يشق طريقه منفصلاً عن غيره من العلوم ، ومن أن تأخذ شخصيته في النصيح والا كتمال ، فقد ألف سيديويه كتابه مختصاً للنحو ، كما ألف المبرد مقتضيه ، وإن كنا قد لمسنا في الكتابين أثراً من آثار اختلاط النحو بغيره من العلوم ، عرضنا لها أو لبعضها عند الكلام عن التأليف في النحو ، فقد ذكر في هذه الكتب النحوية الخالصة ما يتصل بدراسة اللغة ، وما هو من صميم علوم البلاغة ، وما هو من خصائص القراءة وعلم التجويد ، وما يتصل اتصالاً وثيقاً بالنقد الأدبي ودراسة الشعر العربي وما يجوز فيه من الضرورات التي لا تجوز للتأثر ، وما يصح من وجوه القوافي في الإنشاء . . . إلى آخر ما جاء مما لا يدخل أساساً في الدراسة النحوية .

كما ألفت مختصرات أو كتب في فروع خاصة من فروع النحو ، كما أشرنا إلى ذلك في موضعه .

٣ — ارتباطه بغيره من الفنون :

ولكن النحو على الرغم من تميزه وانفراده عن غيره من العلوم ، اللهم إلا من هذه الآثار التي نلمحها في أثناء كتبه ، نجد أنه يختلط مرة أخرى بغيره اختلاطاً قوياً ، ويندمج في علوم العربية أو في الأدب اندماجاً تاماً ، ومن العجب أن يكون صاحب هذا الكتاب الذي عاد فيه النحو إلى قسمايه مرة أخرى ، هو نفسه صاحب أحد الكتابين الكبيرين اللذين هما مظهر اكتماله وانقضاله ، ولعلنا نستطيع أن نستنتج من ذلك أن هذه الفروع المختلفة إنما هي أفراد أسرة واحدة ، لكل فرد

منها اسمها الخاص ، ومماته المتميزة ، ولكنه لا يستطيع أن يفصل عن غيره انفصالاً تاماً ، بحيث يعيش مستقلاً بنفسه ، قائماً بذاته .

رأينا ذلك واضحاً في كامل المبرد الذي يضم أشتاتاً مختلفة من المعارف والثقافات ، والذي يعد نموذجاً حياً للدراسات الأدبية كما كان يفهمها القدماء ، ولعلّ أستطيع أن أقول ، كما يجب أن نفهمها نحن اليوم في وحدتها وشمولها وترابطها وانسجامها ، لا في عمقها وجدلها وفلسفتها ومنطقها ، وإغالتها في الاستطراد وإبعادها في التعليل ، يقول المبرد في أول كتابه^(١) : هذا كتاب ألفتناه يجمع ضروباً من الآداب ، ما بين كلام منثور ، وشعر مرصوف ، ومثل سائر ، وموعظة بالغة ، واختيار من خطبة شريفة ، ورسالة بليغة . والنية فيه أن تفسر كل ما وقع في هذا الكتاب من كلام غريب ، أو معني مستغلق ، وأن نشرح ما يعرض فيه من الإعراب شرحاً شافياً ، حتى يكون هذا الكتاب بنفسه مكثفياً ، وعن أن يرجع إلى أحد في تفسيره مستغنياً .

وقد سار المبرد في كتابه على النهج الذي وضعه ، فهو مثلاً يذكر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) « ألا أخبركم بأحبكم إلي ، وأقربكم مني مجلس يوم القيامة ، أحاسنكم أخلاقاً ، الموطئون أكنافاً ، الذين يألفون ويؤلفون ، ألا أخبركم بأبغضكم إلي ، وأبعدكم مني مجلس يوم القيامة الثرثارون المتفقهون » . ثم يأخذ في الشرح فيقول : الموطئون أكنافاً ، مثل ، وحقيقته أن التوطئة هي التذليل والتمهيد ، يقال دابة وطىء يافى ، وهو الذي لا يحرك راحته في سيره وفراش وطىء إذا كان وثيراً لا يؤذى جنب النائم عليه ، ولكنه يستطرد فينقل عن الأصمعي : أن أعراياً سئل عن السعيد ، فقال : السيد الموطأ . الأكناف ، وتأويل الأكناف الجوانب ، يقال في المثل : فلان في كنف فلان ، كما يقال : فلان في ظل فلان ، وفي ذرا فلان ، وفي ناحية فلان ، وفي حيز فلان .

ثم ينتقل إلى : الثرثارون ، فيقول : يعني الذين يكثر الكلام تكلفاً وتجاوزاً

وخروجاً عن الحق ، وأصل هذه اللفظة من العين الواسعة من عيون الماء يقال :
عين ثرارة، وكان يقال لنهر بعينه الثرثار ، وإنما سمي به لكثرة مائه . قال الأخطل :

لعمري لقد لاقت سُليم وعامر على جانب الثرثار راغية البكر
قوله : راغية البكر ، أراد بكر تمود ، رغا فيهم فأهلكوا ، فضربته العرب
مثلاً ، وأكثرت فيه ، قال علقمة بن عبدة الفعل :

رغا فوقهم سَقَبُ السماء فداخِضٌ بِشِكَّتِهِ لَمْ يُسْتَلَبْ وَسَلِيبٌ
وكذلك إذا لم تضعف الثاء قلت : عين ثرة ، فإنما معناه غزيرة واسعة ، قال
عترة :

جادت عليها كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم
وليست الثرة عند النحويين البصريين من لفظة الثرارة ، ولكنها في معناها
ويجب أن يكون من الثرة ثرارة ثم يقول :
ومتفهب متفيعل من قولهم : فهب الغدير يفهب إذا امتلأ ماء ، فلم يكن
فيه موضع مزيد ، كما قال الأعشى :

نفى الذم عن رهط الملق جفنةً بكجاية الشيخ العراقي تفهق
كذا ينشده أهل البصرة ، وتأويله عندهم أن العراقي إذا تمكن من الماء
ملاً بجايته لأنه حضري فلا يعرف مواقع الماء ولا محاله .

وهكذا يستمر المبرد في كمله ، يذكر الحديث أو المثل ، أو الشعر أو غير
ذلك ، ويأخذ في الشرح ، ويذكر المترادفات ، ويبين أوجه الاشتقاق ، ويستدل
على ما يقول بما جاء في معناه من شعر أو نثر الخ .

وكما عرض المبرد في كتابه لمسائل النحو ، أو لأوجه الكامة الإعرابية أو
لاشتقاقاتها أو غير ذلك في أثناء أبوابه الأدبية التي يبدؤها بحديث نبوي أو بقول
مأثور أو بشعر رصين أو بخبر أو باستخبار أو غير ذلك ، نجد يعقد أبواباً خاصة لمسائل

نحوية ، كالباب الذى عقده لتفسير (١) : ما كان من المؤنث على فعَالٍ مكسور الآخر ، يقول : وهو على أربعة أضرب ، والأصل واحد : اعلم أنه لا يبنى شيء من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معرفة معدول عن جهته ، وهو فى المؤنث بمنزلة فَعَلٍ نحو : عمر وقُسَمَ فى المذكر ، وفُعِلَ معدول فى حال المعرفة عن فاعل ، وكان فاعل ينصرف ، فلما عدل عنه فُعِلَ لم ينصرف ، وفَعَالٍ معدول عن فاعلة ، وفاعلة لا ينصرف فى المعرفة ، فعدل إلى البناء لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إلا المبنى ، وبنى على الكسر ثم يبين أن من هذا البناء ما كان اسماً للفعل نحو نزال يافى ، قال الشاعر :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولُجَّ فى الدعر

ومنها أن يكون صفة غالبية تحمل محل الاسم نحو قولهم للضبع جَعَّار يافى وللمنية حَلَّاق ، كقول الشاعر :

لحقت حلاق بهم على أكسائهم ضربَ الرقاب ولا يُهَمُّ المغم .

... ومنها ما عدل عن المصدر نحو قول التلمس يذم الحجر :

جمادٍ لها جماد ولا تقولى طوال الدهر ما ذكرت حماد

... والباب الرابع أن تسمى امرأة أو شيئاً مؤنثاً باسم تصوغه على هذا المثال نحو :

رقاش وحدام ... ثم يبين رأى الحجازيين والتميميين ورأى سيديويه فى هذا

النوع الأخير الذى سمى به إذا أزيل عن النعت ...

وهكذا يستقصى ما قيل فى هذا البناء ، ولكنه فى آخر الباب يعود إلى نهجه الذى وضعه ، وطريقته التى التزمها ، فيذكر شعراً لامرأة من بنى عامر بن صعصعة ثم يعلق عليه ، ويذكر ما قيل فى معناه حتى ينهى الباب .

وقد عقد باباً آخر لبيان (٢) : ما يجوز فيه يَفْعَلُ فيما ماضيه فَعَلٍ مفتوح

العين ، يقول فيه : اعلم أن كل فعل على فَعُلٍ فهو غير متعد إلى مفعول لأنه فعل

الفاعل في نفسه .. وما كان من فَعَلَ الصحيح فإنه يفعل نحو: شرب يشرب .. ويكون متعديا وغير متعد ... وما كان على كَعَلَ فبابه يفعل ويفعل .. فقد أنبأتك أنه يكون متعديا وغير متعد .. ولا يكون فعل يفعل إلا أن يعرض له حرف من حروف الحلق الستة في موضع العين أو في موضع اللام ، فإن كان ذلك الحرف عينا فتح نفسه ، وإن كان لاما فتح العين ، ثم يبين حروف الحلق ويأتى بالأمثلة ، ثم يعرض في أثناء ذلك للشاذ من كل بناء ، وهو — وإن كان قد عنون الساب بأنّه لبيان ما يجوز فيه يفعل من فعل — لم يقتصر عليه ، وإنما استقصى فذكر ، فعل وفعل وفعل ، وذكر صحيح الأبنية وشاذها ، ولكنه في هذا الباب لم يعرض لشيء آخر من فنون الأدب كما فعل في الباب السابق ، وإنما جعله قاصراً على هذا البحث النحوى الصرفى .

وهذا المسلك الذى سلكه المبرد فى الكامل ، قد وجد استجابة عند التأخرين من العلماء المتأدين ، فنجوا نحوه ، وساروا على نهجه ، فألفوا من كتب الأدب ما جمع منها أشتاتا ، وحوى منها ضروبا ، واشتمل على الحكمة الماثورة ، والمثل السائر ، والقصيدة الرائعة ، والبيت النادر ، والخطبة الجامعة ، والقول الساحر والآيات البينة ، وجوامع كلم النبى الباهر ، والنوادر الممتعة ، وقصص التاريخ الغابر ، والقواعد النحوية وما يسوع للشاعر دون الناثر . مما يثير الهمم القاترة ، ويحفز العزائم الخائرة ، وينشط العقول عن عَقْلها ، ويجلو عن الأذهان كثيرا من صدئها ، كالقيد الفريد لابن عبدربه ، والأمالى لأبى على القالى ، وغير هذين من كتب ضمت الطارف والتلبد ، وأخذت من كل فن ، وسلكت كل سبيل .

٤ — تأثر النحو بالفلسفة والمنطق :

على أن النحو إذا كان قد امتزج بهذه العلوم حقبة من الدهر ، لما بينهما من الرابطة الوثيقة ، والرحم القرية ، فأفادها وأفاد منها ، وغذاها ورضع لبانها ، ثم انفصل عنها بعد أن شب عن الطوق ، واشتد منه الساعد ، امثالاً لسنة التطور ،

وخضوعاً لطبيعة الأشياء ، ثم أخذ الحنين إليها ، والرغبة في الاتصال بها ، يعاوده فترة بعد أخرى ، فيظهر معها في كتاب هنا ، ومؤلف هناك ، فإن هناك من العلوم ما أفاد منه النحو وإن لم يمتزج به ، وما ظهر أثره فيه وإن لم يختلط به ، ذلك هو منهج الفلاسفة ، ومنطق التكلميين ، فكما كانت البصرة مهد النحو والمشتغلين به كذلك كانت مرتع التكلميين ومرباهم ، فيها نشأ وأصل بن عطاء التوفى سنة ١٣١ هـ (١) . وعمرو بن عبيد التوفى سنة ١٤٥ هـ (٢) ، وأبو الهذيل العلاف التوفى سنة ٢٣٥ هـ (٣) ، والجاحظ التوفى سنة ٢٥٥ هـ (٤) ، وغيرهم من شيوخ المعتزلة ورؤسائهم .

والنحو الذي لم يتصل بالكلام اتصال قرابة ونسب — لأن النحو كما سبق أن قلنا يبحث في حركات الكلمة وبنيتها ، أما الكلام فهو يبحث في العقيدة الإسلامية ويبرهن عليها ، ويجادل خصومها ، ويستخدم في ذلك العقل والمنطق ، ولا يقف عند حد الآثار المنقولة التي لا يؤمن بها خصومها ، أو التي يفهمها المؤمنون بها فهماء يغاير فهم المتكلميين لها — كان الاتصال الدائم في البلد الواحد له ، على ما يبدو ، أثر واضح في انتقال الأفكار ، والتأثر بطرق البحث ، واعتناق بعض الأصول التي قال بها المتكلمون أولاً ، ثم رأينا أثرها يظهر في أساليب النجاة ومناقشاتهم ، بل في أصولهم كذلك في بعض الأحيان .

لقد أطلق المعتزلة (٥) للعقل العنان في تناول المسائل وبحسبها ، من غير أن يحدوه بحد ، فجعلوا له الحق في أن يبحث في السماء وفي الأرض ، وفي الله والإنسان وفيما دق وجل ، فليس له دائرة معينة له الحق في أن يسبح فيها ، ودائرة ليس له حق ذلك ، بل خلق العقل في رأيهم ليعلم ، وفي مكنته أن يعلم كل شئ ، حتى ما وراء الطبيعة أو ما وراء المادة .

-
- (١) الفهرست ص ١ ، فجر الإسلام ج ١ ص ٣٦٣ ، ضحى الإسلام ج ٣ ص ٩٦ .
 (٢) فجر الإسلام ج ١ ص ٣٦٤ . (٣) ضحى الإسلام ج ٣ ص ٩٨ .
 (٤) معجم الأدباء ج ١٦ ص ٧٤ . (٥) ضحى الإسلام ج ٣ ص ٦٨ .

بل لقد بلغ من تمجيدهم للعقل أن كان (١) : تفسيرهم للقرآن بالمعقول أكثر من اعتمادهم على المنقول . . . فحكوا بذلك العقل ليكون الفيصل في المتشابهات ، وقد كان من قبلهم يكتبون بمجرد النقل عن الصحابة والتابعين ، فإذا جاءوا إلى المتشابهات ، سكتوا وفوضوا العلم إلى الله . وجرهم القول بسلطان العقل هذا ، إلى إنكار أحاديث تناقض أسسهم ، ولا تتفق ومذهبهم ، وكان هذا أحد الأسباب التي أثارَت النزاع بينهم وبين الحديثين ، فالجاحظ يأخذ على رجال الحديث أنهم يكتبون بالنقل ، دون البحث في العلل والبراهين يقول (٢) : ولو كانوا يروون الأمور مع علمها وبرهاناتها خفت المؤنة ، ولكن أكثر الروايات مجردة ، وقد اقتصرُوا على ظاهر اللفظ دون حكاية العلة ، ودون الإخبار عن البرهان . . . قال ابن مسعود وأبو هريرة : لا تسموا العنب الكرم فإن الكرم هو الرجل المسلم ، وقد رفعوا ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

وينقل عن النظام رأيه في طائفة من المفسرين فيقول (٣) : وكان أبو إسحق يقول : لا تسترسلوا إلى كثير من المفسرين وإن نصبوا أنفسهم للعامة ، وأجابوا في كل مسألة ، فإن كثيراً منهم يقول بغير رواية على غير أساس ، وكلما كان المفسر أغرب عندهم كان أحب إليهم .

أما فضل المتكلمين بعامة ، والمعتزلة منهم بخاصة ، فلا يطاوله فضل ، ولا يدانيه حسان ، يقول (٤) : وأنا أقول على تثبيت ذلك بالحجة ، ونعوذ بالله من الهذر والتكاف واتحال ما لا أقوم به ، أقول : إنه لولا مكان المتكلمين لهلك العوام من جميع الأمم ، ولولا مكان المعتزلة لهلك العوام من جميع النحل ، فإن لم أقل : ولولا أصحاب إبراهيم وإبراهيم لهلك العوام من المعتزلة .

(١) ضحى الإسلام ج ٣ ص ٧٢ . (٢) الحيوان ج ١ ص ٣٣٩ .
(٣) الحيوان ج ١ ص ٣٤٣ . (٤) الحيوان ج ٤ ص ٢٠٦ .

هذه الثقة بالنفس التي لا حد لها ، وهذه الحرية المطلقة التي منحها المعتزلة العقل بعد إيمانهم بالله ، ورضاهم بدينه ، والتي خولت لهم أن ينظروا فيما ورد من آثار فإن وافقت العقل ، وافقت مع الدين قبلت ، وإن صادرت ذلك رفضت ، قد انتقلت إلى نحوى البصرة ، فرأيناهم لا يفتقون جامدين أمام النصوص التي رويت لهم ، بل عرضوها على ما عندهم من آثار ، وما اطمأنوا إليه من أساليب ، فما وجدوه منها موافقاً لها ، متمشياً معها ، أقرروا صحتها ، وأجازوا استعماله ، وما خالفها رفض وطرح إذا كان مجهول القائل ، أو حكم بضرورته إذا كان قد جاء في الشعر دون النثر ، أو حكم بقلته وشذوذه إذا سلم طريقة ، وعدل زواته ، ولكنه مخالف للكترة الغالبة ، والاستعمالات الشائعة ، وكل هذا في رأيهم يوقف عنده ، ولا يقاس عليه .

وكما ظهر تأثر النحويين بالمتكلمين فيما منحوه أنفسهم من حرية في قبول الشواهد أو رفضها ، ظهر كذلك في أساليب حجاجهم ، وطرق جدالهم ، وفيما كان لهم من مصطلحات ، وما اتخذوه من أصول ، فسيبويه عندما يتحدث عن التمييز يقول^(١) : وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب ، كما فررت إلى الرفع في قولك : بصحيفة طين خاتمها ، لأن الطين اسم وليس مما يوصف به ، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه ، فهكذا مجرى هذا وما أشبهه . فالجوهر والعرض ليسا من مصطلحات النحويين ، ولكنهما من مصطلحات الفلاسفة والمتكلمين .

والمناقشة التي دارت بين الجرمي والفراء تعطينا دليلاً قوياً على مدى تأثر النحويين بالمنطقة في حوارهم ، وطريقة جدلهم ، قالوا : إن الجرمي اجتمع مع الفراء فقال الفراء للجرمي^(٢) : أخبرني عن قولهم ، زيد منطلق ، لم رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء . قال له الفراء : مامعنى الابتداء ؟ قال : تعريته من العوامل : قال له الفراء : فأظهره . قال له الجرمي : هذا معنى لا يظهر ، قال

(١) الكتاب ج ١ ص ٢٧٤ . (٢) الإنصاف ص ٣٦ — ٣٧ .

له الفراء : فمثله إذا . فقال الجرمي : لا يتمثل . فقال الفراء : ما رأيت كالיום
عاملا لا يظهر ولا يتمثل . فقال له الجرمي : أخبرني عن قولهم : زيد ضربته ، لم
رفعتم زيدا ؟ فقال : بالهاء العائدة على زيد . فقال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع
الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالي من هذا ، فإننا نجعل كل واحد من الاسمين
إذا قلت : زيد منطلق ، رافعا لصاحبه . فقال الجرمي : يجوز أن يكون كذلك
في زيد منطلق ، لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه ، فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء
في ضربته ففي محل النصب فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء : لا ترفعه بالهاء وإنما
رفعناه بالهاء على زيد . قال الجرمي : ما معنى العائد ؟ قال الفراء : معنى لا يظهر .
فقال الجرمي : أظهره . قال الفراء : لا يمكن إظهاره . قال الجرمي : فمثله . قال :
لا يتمثل . قال الجرمي : وقعت فيما فررت منه .

فهذا الجدل يبعث في النفس ذكرى مناقشة خلق القرآن ، وما كان يدور فيها
من جدل وحوار .

وما ذكره المبرد في المقتضب (١) من أن الأصل في الفعل ألا يعرب ، لأن
الإعراب لا يكون إلا بعامل ، فإذا جعلت له عاملا لم أن تجعل له عاملا ،
وهكذا إلى ما لا نهاية ، هو بلا شك متأثر فيه بنظرية التسلسل عند المناطقة .

وقد روى المبرد أن محمد بن عبد الله بن طاهر جمع بينه وبين ثعلب فكان
مما سألهما عنه (٢) : همزة بين بين ساكنة أم متحركة ؟ قال أحمد بن يحيى : لا ساكنة
ولا متحركة . قال : ما تقول يا محمد ؟ قلت : قوله : لا ساكنة ، قد أقر أنها
متحركة . وقوله : لا متحركة ، قد أقر أنها ساكنة ، فهي ساكنة لا ساكنة ، متحركة
لا متحركة . قال : فلم سميت بين بين ؟ فقلت : لأنها إذا خففت فقد جعلت بين الهمزة
وبين ما منه حركتها .

(١) المقتضب ج ٤ قسم ١ ص ٤٠٨ .

(٢) المجالس المذكورة للعلماء ص ٤٥ — ٤٧ ، أو مجالس أبي مسلم ص ٦٨ — ٧١ .

فحاجة البرد ورده لقول ثعلب بأن الشيء لا يكون ما كنا لا ساكنا ،
ومتحركا لا متحركا شبيه بقولهم : إن الضدين لا يجتمعان ولا يرتفعان .

وشبيه بهذا قوله (١) بعدم جواز جمع ما فيه التاء من أسماء الذكور بالواو
والنون حتى لا يكون مؤثنا مذكرا في حال ، فهو متأثر كذلك بأن
الضدين لا يجتمعان .

ومما يظهر فيه التأثير بأصول المناطقة قولهم : لا يجتمع عاملان على معمول واحد ،
ولا يجتمع معرفتان على معرف واحد ، ولا يجوز الجمع بين إعرابين ، فذلك
شبيه بقولهم : إنه لا يجتمع مؤثران على أثر واحد .

ويحيل إلى أن نظرية : الظهور والكمون ، التي قال بها المعتزلة ، والتي تقول
بأن النار مثلا كامنة في العود وإنما تظهر عند الاشتعال ، فالنار موجودة في العود
إما بالفعل أو بالقوة ، فهي عند اشتعاله موجودة بالفعل ، وقبل الاشتعال موجودة
بالقوة ، هذه النظرية قد وجدت صدقها عند النحاة ، فالعامل إما موجود أو مقدر
مع عدم وجوده ، فهو إما موجود بالفعل أو بالقوة ، ومرجع الضمير يكون متقدما
حقيقة أو حكما ، فإن تقدم في الواقع فهو متقدم بالفعل ، وإن كان متأخرا في
اللفظ فهو متقدم بالقوة .

وهكذا نجد أن النحو — وإن لم يختلط بالمنطق والفلسفة — قد تأثر بدراسة
المتكلمين لهما ، تأثر بهما في منهجه ، وفي مصطلحاته وأصوله ، وتأثر النحاة
بالمتكلمين في أسلوبهم العلمي ، وفي إعلاؤهم من قيمة العقل ، ورفعهم من شأنه ،
وفي إعطائهم أنفسهم حرية البحث والنظر ، وحق الرقص والقبول ، لا يزعجهم
ورود بيت من الشعر ، أو عبارة من النثر على لسان أحد الأعراب مخالفة لما وضعوا
من أسس ، وما أقرؤا من قوانين ، فإنهم كانوا ينظرون إلى هذا الشاذ القليل

نظرة تنقف به عند الحد الذي استعمل فيه ، دون أن يتخذ أساساً يقاس عليه ، أو قاعدة يقضى بها .

ولست أدري أكان موقف النعاة من الحديثين ، ورفضهم الاستدلال بالحديث ، وموقف المتكلمين منهم ، وحملتهم عليهم ، وعدم ثقتهم فيهم ، مجرد توارد في الخواطر ، واتفاق في الرأي ؟

أم هي الفكرة تذكر في المحيط الخاص فلا يلبث صداها أن يتردد فيما جاورها من آفاق ، ولا يلبث أثرها أن يظهر فيما يحيط بها من أجواء ، ولا تلبث أن تصبح فكرة عامة ، وقانوننا نافذا ؟

أغلب الظن أن تفاعل الآراء في البيئة الواحدة ، وأن انسجام الثقافات في المحيط الواحد ، كان العامل الأول ، والمؤثر الأكبر ، فيما اتجهوا إليه من رأى ، وما ذهبوا إليه من مذهب .

مزج النحو بالصرف

(١) تعريف الصرف :

أما النحو فقد سبق أن عرفناه ، وأما التصريف فهو — كما يقول الأشموني^(١) — :
في اللغة التغيير ، ومنه تصريف الرياح أى تغييرها .

وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين :

الأول — تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعانى كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف ، وهو في الحقيقة من التصريف .

والآخر — تغيير الكلمة لغير معنى طار عليها ولكن لغرض آخر ، وينحصر في الزيادة والحذف ، والإبدال والقلب ، والنقل والإدغام .

وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف ... ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال ، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف .

فالتصريف إذاً هو العلم بأحكام بنية الكلمة ، بما لحرفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك .

ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة ، والأفعال المنصرفة ، أما الحروف وشبهها — من الأسماء المبنية ، والأفعال الجامدة كعسى وليس ونحوهما — فلا تعلق لعلم التصريف بها ، وأما لحوق التصغير ذا والذي ، والحذف سوف وأن ، والحذف والإبدال لعل ، فشاذ .

وعرفه في التصريح بقوله^(٢) : هو في اللغة تغيير مطلق .

وفي الصناعة تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوى أو لفظى ، فالتغيير المعنوى كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف وذلك

(٢) ٢ ص ٣٥٦ — ٣٥٧ .

(١) ٤ ص ١٧٥ — ١٧٦ .

بتحويل الضرب مثلا إلى: ضرب ، وضرب ، بالتشديد للمبالغة في الفعل ، واضطرب
لوجود الحركة مع الفعل ، ويضرب واضرب وضارب ومضروب ، وكضراب
ومضراب ومضروب وضرب وضرب للمبالغة في الوصف .

والتغيير اللفظي كتغيير قول من الأجوف ، وغزو من الناقص إلى قال وغزا ،
بقلب حرف العلة ألفا لتحركة وانفتاح ما قبله . والإبدال في أفنت . والحذف في
قل . والإدغام في رد . ولشبهه التصغير والتكسير والنسب والوقف والإمالة بعلم
النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه ولهذين التغييرين أحكام كالصحة
وهي : إقرار الحرف على وضعه الأصلي كالياء في يياض وأييض ؟ والواو في سواد
وأسود . والإعلال وهو تغيير الحرف عن وضعه الأصلي كقلب الياء في بان وأبان
وموقن وبائع ، وقلب الواو في قام وأقام وقيام وشبه ذلك

ولا يدخل التصريف في الحروف لأنها مجهولة الأصل موضوعة وضع
الأصوات ولا يدخل فيما أشبهها من الأسماء للتوغل في البناء كالضمائر وأسماء
الاستفهام والشرط وأسماء الأفعال والموصولات وأسماء الإشارة ، والأفعال الجامدة
وهي التي لم تختلف أبنيتهما لاختلاف الأزمنة نحو : نعم وبشئ وعسى وليس ، لأنها
أشبهت الحروف في الجمود ، وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ
يوقف عند ما سمع منه .

ومن هذين التعريفين نرى أن التصريف قد أخذ وضعاً خاصاً ، وقسماً خاصاً ،
وأن بعض أبوابه — وإن ذكرت في غير موضعها الذي كان يجب أن تكون
فيه — لشبهها بالنحو — كما يشير إلى ذلك المؤلفان — معدودة عندهما من أقسام
التصريف .

وقد رأينا — عندما عرفنا النحو — أن المتقدمين كانوا يعرفون النحو تعريفاً
عاماً يشمل الصرف كذلك ، وأن التفرقة بينهما لم تكن قد استكملت أسبابها بعد ،
ولذا نجد الكتب الأولى للمؤلفة في النحو لم تفرق بينه وبين الصرف ، وأنها كانت
تشمّل عليهما ، كما كانت نظرة العلماء والدارسين إليهما واحدة .

يدل على ذلك ما نجده في كتب النحو أولا من اشتغالها على أبواب النحو والصرف جميعا ، ومن تداخل هذه الأبواب بعضها في بعض في كتب النحو القديمة بخاصة ، كما يتضح ذلك في كتاب سيبويه ، وفي مقتضب المبرد ، مما سنوضحه بعون الله بعض التوضيح فيما بعد .

ويدل على ذلك ثانيا ما روي^(١) من أن أبا مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان جلس إلى معاذ بن مسلم الهراء النحوى ، فسمعه يناظر رجلا في النحو فقال معاذ : كيف تقول من تؤزهم أزا ، يا فاعل افعل ؟ وصلها بيافاعل افعل من « وإذا الموءودة سئلت » ، فأجاب الرجل معاذا ، فسمع أبو مسلم كلاما لم يعرفه فقام عنهم ، وأنشأ :

قد كان أخذهم في النحو يعجبنى حق تعاطوا كلام الزنج والروم
لما سمعت كلاما ليس يعجبنى كأنه زجل الغراب والبوم
تركت نحوهم والله يعصمنى من التقم في تلك الجرائم
فما يدل على أن النحو كان يشمل تصريف الكلمات ، وتغيير بنيتها ، وقال المعاني التي يريدونها .

(ب) الأثر الصوتي والصرف :

ولعل ارتباط الطبيعة الصوتية التي يتحدث عنها الدكتور إبراهيم أنيس ، والانسجام للمحوظ بين الحركات ، يبدو في الصرف أوضح منه في النحو ، لعله يبدو في تلك الدراسة الصوتية التي كانت — وإن لم تأخذ أسماءها الاصطلاحية الحديثة ، ولم تحدد ذلك التحديد الدقيق الذي نعرفه اليوم — ناضجة متقدمة يقول برجستراسر^(٢) :

(١) إنباه الرواة ج ٣ ص ٢٩٢ — ٢٩٣ ، وقرب منه ما ذكر في بغية الوعاة ص ٢٩٣ .

(٢) التطور النحوى للغة العربية ص ٧ — ٨ .

(م ٢٤ — مدرسه البصرة)

فهذا كله — أى تقسم العرب لمخارج الحروف — صحيح ما فيه شك من وجهة نظر علماء الغرب ، غير أن فيه نقصا محلا ، لأن المخرج يشترك فيه أكثر من حرف واحد . . . ونحويو العرب ومقرئوها استعملوه — أى التقسيم — كما نستعمله فى الزمان الحاضر ، لكن بين تقسيمهم وتقسيمنا فرقين :

الأول — أن لهم اصطلاحات غير اصطلاحاتنا ، أصل بعضها غامض ، ولكن معناها واضح . . . — ذات أثر بعيد فى كثير من أبواب الصرف التى درسوها من الإعلال والقلب والتضعيف والحذف . . . الخ .»

فللنحاة الأولين فضل على هذه الدراسة لا ينكره أحد ، دفعهم إليها دراستهم لصيغ الكلمات العربية وما يعتريها من تغيرات ، وما يدفع إلى هذه التغيرات من عوامل ، وأثر الانسجام الصوتى فى كل ذلك ، درسوها على أنها نحو بالمعنى العام الذى يشمل الصرف ، يقول برجستراسر^(١) : وقد كان علم الأصوات فى بدايته جزءا من أجزاء النحو ، ثم استعاره أهل الأداء والقرئون وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم .»

فالدراسة الصرفية إذا كانت دراسة صوتية راعى فيها النحاة مخارج الحروف واثلافها أو اختلافها وتقاربها أو تباعدها ، وما يحدث ذلك فيها من انسجام يدفع إلى استعمالها وإساعتها ، أو تنافر يجعلها ثقيلة على اللسان ، أو يطوح بها فى زوايا الإهال . ولذلك جعل العلماء الفصاحة فى المفرد تتمثل فى^(٢) : خلوصه من تنافر الحروف ، ومن الغرابة ، ومن مخالفة القياس اللغوى ، فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية فى الثقل على اللسان ، وعسر النطق بها ، كما روى أن أعرابيا سئل

(١) التطور النحوى للغة العربية ص ٥ . (٢) الزهر ج ١ ص ١١٢ .

عن ناقته فقال : تركتها ترعى المصنع ، تلك الكلمة التي يقول الخليل فيها (١) :
سمعنا كلمة شعاء — المصنع — فأنكرنا تأليفها ، وقد يكون التنافر أقل من
ذلك مؤنة كما في كلمة — مستشرزات — من قول امرئ القيس :

غداثره مستشرزات إلى العلا تضل العقاص في مثني ومرسل
فإنهم عللوا ذلك (٢) بتوسط الشين وهي مهموسة رخوة ، بين التاء وهي مهموسة
شديدة ، والزاي وهي مجهورة .

ثم تلقف القراء ذلك — كما يقول برجستراسر — وزادوا فيه ، وعنوا به ،
ونشأ عن ذلك علم التجويد الذي وفي هذه الدراسة حقها ، ووقف على الدقيق
والجليل فيها .

ولقد كان الخليل بن أحمد أول من عنى بهذه الدراسة ، وتوفر عليها ، حتى لقد
استطاع أن يضبط اللغة في كتاب « العين » (٣) — صريحها ومعتلها ، مستعملها
ومهملها (٤) — ولم يرتبه على حسب حروف العجم ، ولكنه رتبها على حسب مخارج
الحروف : فبدأ بحروف الحلق ، ثم ما بعده من حروف الحنك ، ثم الأضراس ، ثم
الشفة ، وجعل حروف العلة آخرها ، وهي الحروف الهوائية ، وبدأ من حروف الحلق
بالعين لأنه الأقصى منها (٥) .

ولا شك في أن اتجاهه إلى هذا الترتيب ، وحكمه على الكلمة بأنها مستعملة
أو مهملة ، يدل على فهم واع للأثر العضلي في النطق ، وللانسجام الحركي في الكلام ،
فما أمكن النطق به ، ونجا من التنافر والغرابة ، فشا وكتبت له الحياة ، وما اعتراه
شيء من ذلك طرح وأهمل .

(١) الزهر ج ١ ص ١١٦ . (٢) الزهر ج ١ ص ١١٢ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ ، الزهر ج ١ ص ٤٥ .

(٤) مقدمة ابن خلدون ص ٤٠٤ ، الزهر ج ١ ص ٤٥ .

(٥) مقدمة ابن خلدون ص ٤٠٥ .

يقول برجستراسر (١) : ولم يسبق الغربيين في هذا العلم إلا قومان من أقوام الشرق وهما أهل الهند — يعنى البراهمة — والعرب ، وأول من وضع أصول هذا العلم من العرب الخليل بن أحمد .

ولقد تحدث سيوييه كذلك عن مخارج الحروف العربية فقال (٢) : ولحروف العربية ستة عشر مخرجا ، فللحلق منها ثلاثة ، فأقصاها مخرجا : الهمزة والهاء والألف (٣) ، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء ، وأدناه مخرجا من الفم الغين والحاء ، ثم يتحدث عن أقصى اللسان وأوسطه وأدناه ، إلى آخر ما ذكره ، ثم يتحدث عن الحروف المجهورة والمهموسة ، ثم يقول (٤) : ومن الحروف الشدید وهو الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه ، وهو الهمزة والقاف والكاف والجيم . . إلخ ومنها الرخوة وهى الهاء والحاء . . . إلخ ، وفى نهاية الباب يقول (٥) : وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات ، لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه ، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه ، وما تبدله استقلا كما تدغم ، وما تخفيه وهو بزنة المتحرك .

ولقد كان الخليل — كما سبق أن ذكرنا — يرى (٦) : أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذى لا زيادة فيه ، فالكامة عنده تتكون من حروف ساكنة لا يمكن النطق بها ، ويتوصل إلى استعمالها بهذه الحركات التى لا بد أن يراعى فيها انسجام يهيئها لأداء وظيفتها ، دون أن يكون لهذه الحركات معنى ، ودون أن يكون هناك فرق بين حركة الآخر وحركة ما قبله .

-
- | | |
|---|------------------------------|
| (١) التطور النحوى ص ٥ . | (٢) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٥ . |
| (٣) يلاحظ أنه لم يوافق الخليل فى جمل العين أقصى الحلق . | |
| (٤) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٦ . | (٥) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٦ - ٤٠٧ . |
| (٦) الكتاب ج ٢ ص ٣١٥ . | |

أما الدكتور إبراهيم أنيس فلم يرتض ذلك^(١)، ورأى أن الحركات ليست زائدة على بنية الكلمة، ولا دخيلة عليها، ولكنها عنصر أساسى فيها، لا يمكن فهم الكلمة بدونها، أو تصورهما مجردة منها، يقول^(٢) : وقد أورد صاحب إحياء النحو عدة صيغ لا يفرق بين معانيها إلا الحركات^(٣)، غير أنه نسى أن الحركة فى كل صيغة من هذه الصيغ تعد جزءا أساسيا فى بنية الصيغة، وشرطا هاما للتعرف على تلك الصيغة، ومثلها مثل أى حرف فى أى كلمة، فلنستعرف أن كلمة مثل : كتاب، هى تلك الكلمة للألوفة لنا إلا مع كسرة الكاف، ولا تقل هذه الكسرة هنا أهمية فى تبيان معالم هذه الكلمة عن الكاف، أو عن التاء فيها، بل إن ما يسمى بالحركات لأوضح فى السمع من كثير مما يسمى بالحروف.

غير أننا - وإن خالفنا الخليل ووافقنا الدكتور إبراهيم فى أن الحركة ليست زائدة للتوصل للنطق بالكلمة فقط - لا نسلم بأن الحركة جزء من بنية الكلمة كالحرف، فالحركة لها أهميتها البالغة فى الكلمة، لا شك فى ذلك، ولكنها مع هذا زائدة عليها، وليست جزءا منها، زائدة لتؤدى معنى يتوقف على وجودها، ولكنها مع ذلك ليست عنصرا من العناصر التى تركبت منها الكلمة، وإلا أدى ذلك إلى أن تعدد الصيغ، وتكثر الكلمات، وتجد كل صيغة عند المعنى الذى وضعت له، فإذا ما تصرف فيها، أو غير من حركاتها، كان ذلك إيذانا بتغير الكلمة كلية تغيرا جوهريا، مع أن هذا يخالف الواقع الملموس، فالكلمة بتغير معناها بتغير حركاتها، ولكنها مع هذا التغير تظل محتفظة بدلالاتها العامة، ومعناها الأصلية فى الوضع، بل إن تغير بعض الحروف - زيادة أو نقصا - وإن غير فى المعنى الجزئى للكلمة - لا يخرج بها عن دلالتها الأصلية، ومعناها العام، فى كثير من الأحيان، فحروف الزيادة وإن أتت لمعان زائدة، لا تخلو من لمح الأصل فيها،

(١) من أسرار اللغة ص ١٦٠ .

(٢) يقصد ما ذكره من التفرقة بالحركة بين اسم الفاعل واسم المفعول، وبين فعل المعلوم وفعل المجهول، وبين الفعل والمصدر، وبين الوصف والمصدر... إلخ ص ٤٥-٤٦ .

مثل: كتب، يكتب، اكتب، كاتب، مكتوب، كُتِبَ، كتابة، واستكتب، كاتب. انكتب، اكتب... الخ — وإن اختلفت في زمنها، أو في مدلولها — ما يزال معنى الكتابة ملحوظا فيها، وكذلك غيرها من الصيغ.

نستطيع بعد ذلك أن نعرض لبعض الدراسات التي عني بها النحويون، والتي تمت إلى الدراسة الصوتية بأقوى الأسباب.

فقد كرهوا :

١ — أن يجتمع في الكلمة ثلاثة أحرف من جنس واحد، لصعوبة ذلك على ألسنتهم، وأصعبها حروف الحلق، فأما حرفان فقد اجتمعا في مثل: أخ، وأحد، وأهل، وعهد، ونخ، غير أنهم يبدؤون عادة بالألين من الحرفين ويؤخرون غيره، قال الخليل: لولا بحة في الحاء لأشبهت العين، فلذلك لم يأتلفا في كلمة واحدة، وكذلك الهاء، ولكنهما يجتمعان في كلمتين لسكل واحدة منهما معنى على حدة، نحو قولهم: حيهل... خي كلمة معناها هلم، وهلا حيثما^(١).

٢ — وكما كرهوا أن يجتمع من الأحرف ما يستقل، كرهوا كذلك أن يجتمع من الحركات ما يعدونه ثقيلًا، كما كرهوا أن ينتقلوا من خفيف إلى ثقل يشق عليهم، يقول سيديويه^(٢): باب ما يسكن استخفافا وهو في الأصل عندهم متحرك، وذلك قولهم: في فخذ: فخذ، وفي كبد: كبد، وفي: عضد، عضد، وفي الرجل: رجل، وفي كرم: كرم، وفي عليم: علم، وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم، وقالوا في مثل: لم يحرم من فُصد له^(٣)، وقال أبو النجم:

لو عُصِرَ منه البان والمسك انمصر

(١) المزهر ج ١ ص ١١٦. (٢) الكتاب ج ٢ ص ٢٥٧.

(٣) أصل هذا التل — كما في القاموس المحيط — أنه: بات رجلان عند أعرابي فالتقيا صباحاً، فسأل أحدهما صاحبه عن القرى فقال: ما قرئت وإنما فُصد لي، فقال: لم يحرم من

يريد عَصِير ، وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل ، وكرهوا في عَصِير الكسرة بعد الضمة ، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع ، ومع هذا أنه بناء ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل ، فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستئقال ، وإذا تابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضا . كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين ، وإنما الضمتان من الواوين (١) ، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان لأن الضمة من الواو ، وذلك قولك : الرسل والطنب والعنق ، تريد الرسل والطنب والعنق ، وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الواوان في مواضع ، وإنما الكسرة من الياء ، فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان ، وذلك قولك في إِبِلْ إِبِلْ ، وأما ما تواللت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه ، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر ، كما أن الألف أخف من الواو والياء .

فلا شك في أن العسر العضلى هو المؤثر الأول في هذه التغيرات التي آثروا فيها الجنوح إلى الخفة ، وطرح الثقل .

٣ — فأما ما تحدث عنه من كراهية اجتماع الياء والواو فذلك ما ذكره في قوله (٢) : باب ما تقلب الواو فيه ياء ، إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة ، وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجهما لكثرة استعمالهما إياها ، ومجرهما على ألسنتهم ، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها كان العمل من وجه واحد ، ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم ، وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو لأنها أخف عليهم لشبهها بالألف ،

==فصد له ، وسكن الصاد تخفيفاً ، ويروى: من فزد له بالزى ، ومن قصد له بالقاف ، أى أعطى قصداً أى قليلاً ، أى لم يحرم القرى من فصدت له الراحة فحظى بدمها . يضرب فيمن نال بعض المقصد ، والفصيد دم كان يوضع في معى ويشوى .

(١) موافقاً في ذلك رأى الخليل في الحركات : الكتاب ج ٢ ص ٣١٥ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٣٧١ ، الأشموني ج ٤ ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

وذلك قولك في فعل : سيد وصيب ، وإنما أصلهما سيود وصيوب ، وكان الخليل يقول : سيد فيعل وإن لم يكن فيعل في غير المعلن ، لأنهم قد يخصون المعلن بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعلن ، ألا تراهم قالوا : كينونة والقيود لأنه الطويل في غير السماء ، وإنما هو من قاد يقود .

وقال في شرح المفصل (١) : اجتمعت الواو والياء ، وهما بمنزلة ما تدانت مخارجهما ، وهما مشتركان في المد واللين ... لأن الواو تقلب إلى الياء ، ولا تقلب الياء إلى الواو ، لأن الياء أخف ، والإدغام نقل الأثقل إلى الأخف .

وقال في موضع آخر (٢) : إنماكثر إبدال الياء لأنه حرف مجهور ، يخرج من وسط اللسان ، فلما توسط خرج الفم ، وكان فيه من الخفة ما ليس في غيره ، كثر إبداله كثرة ليست لغيره ، وإبدالها وقع على ضربين : مطرد وشاذ ، فالطرد إبدالها من ثلاثة أحرف : الألف والواو والهمزة الخ .

ومما جنسوا فيه إلى التخفيف إبدال الواو همزة ، وهذا الإبدال جائز وواجب (٣) ، فالجائز ما كانت الواو فيه فاء الكلمة وكانت مفتوحة نحو : أناة في وناة ، وأجم في وجم ، وأحد في وحد ، أو كانت مضمومة مثل قولهم : أُلِد في وُلِد ، وأُجوه في وُجوه .

وذلك لأنهم كرهوا أن تجتمع الواو والضممة كما يكرهون أن تجتمع الواو والواو ، أو كانت مكسورة مثل : إسادة وإعاء في وسادة ووعاء ، يقول ابن مقبل :
إلا الإفادة فاستولت ركائبنا عند الجباير بالأساء والنعم
والأصل وفادة ، وذلك لأنهم يستثقلون الابتداء بها مكسورة .

أما ما يجب فيه قلب الواو همزة فذلك إذا اجتمعت الواو والواو في أول الكلمة ، لأنهم لما أجازوا الإبدال في المضمومة والمكسورة ، وفي المفتوحة عند الإفراد ،

(١) ج ١٠ ص ٢٣ . (٢) ج ١٠ ص ٢١ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٣٥٥ - ٣٥٦ .

أُزِمُوا الْإِبْدَالُ إِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوَانُ كَرَاهَةً مَا لَا يَكُونُ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ مِنَ التَّضْعِيفِ
إِلَّا نَادِرًا ، نَحْوُ (١) : أُولَى فَإِنْ أَصْلُهَا وُؤْلَى ، وَأَوَّلُ أَصْلُهَا وُؤْلٌ ، وَأَوَّاصِلٌ وَأَوَّاقٌ ،
أَصْلُهَا وُؤَّاصِلٌ وَوَوَّاقٌ ، وَنَحْوُ أَوْيَصِلُ وَأَوْيِقُ وَالْأَصْلُ وَوِيَصِلُ وَوَوِيِقُ .

وَكَمَا طَلَبُوا الْخَفَةَ بِإِبْدَالِ الْوَاوِ هَمْزَةً ، كَذَلِكَ طَلَبُوهَا بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ وَآوًا أَوْ يَاءً
إِذَا كَانَتِ الْهَمْزَةُ مُتَحَرِّكَةً بَعْدَ وَآوٍ أَوْ يَاءٍ زَائِدَةٍ مَا كُنَتْ لَمْ تَأْتِ لِلْإِلْحَاقِ وَكَانَتْ مَدَّةً
فِي الْاسْمِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي خَطِيبَةِ خَطِيبَةٍ ، وَفِي النَّسَاءِ النَّسَى ، وَفِي مَقْرَأٍ مَقْرُوً ،
قَالَ سَيَبُويَه بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ ذَلِكَ (٢) : وَاعْلَمْ أَنَّ الْهَمْزَةَ إِنَّمَا فَعَلَ بِهَا هَذَا مَنْ لَمْ يَخَفِّفْهَا (٣)
لَأَنَّهُ بَعْدَ مَخْرَجِهَا ، وَلِأَنَّهَا نَبْرَةٌ فِي الصَّدْرِ تَخْرُجُ بِاجْتِهَادٍ ، وَهِيَ أَبْعَدُ الْحُرُوفِ مَخْرَجًا
فَتَقِلُّ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَالْتَهْوَعِ .

وَلَمَّا كَانَتِ الْهَمْزَةُ بِهَذِهِ الدَّرَجَةِ مِنَ الثَّقَلِ ذَكَرَ أَنَّ أَهْلَ التَّحْقِيقِ — إِذَا التَقَّتِ
الْهَمْزَتَانِ فِي كَلِمَتَيْنِ — يَخَفِّفُونَ إِحْدَاهُمَا وَيَسْتَقِلُّونَ تَحْقِيقَهُمَا لَمَّا ذَكَرَهُ مِنْ ثَقُلَهُمَا .
قَالَ (٤) : وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ تَخْفِيفُ الْأَوَّلَى وَتَحْقِيقُ الْآخِرَةِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو ،
وَذَلِكَ قَوْلُكَ (٥) « فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا » ، وَ « يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ (٦) » ، وَمِنْهُمْ مَنْ
يَخَفِّقُ الْأَوَّلَى وَيَخَفِّفُ الْآخِرَةَ ، سَمِعْنَا ذَلِكَ مِنَ الْعَرَبِ وَهُوَ قَوْلُكَ فَقَدْ « جَاءَ أَشْرَاطُهَا » ،
و « يَا زَكَرِيَّا أَنَا » ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

كُلُّ غَرَاءٍ إِذَا مَا بَرَزَتْ تُرْهَبُ الْعَيْنُ عَلَيْهَا وَالْحَسَدُ

سَمِعْنَا مِنْ يَوْثِقٍ بِهِ مِنَ الْعَرَبِ يَنْشُدُهُ هَكَذَا .

وَكَانَ الْخَلِيلُ يَسْتَعِجِبُ هَذَا الْقَوْلَ ، فَقُلْتُ لَهُ : لِمَ ؟ فَقَالَ : إِنِّي رَأَيْتُهُمْ حِينَ
أَرَادُوا أَنْ يَبْدُلُوا إِحْدَى الْهَمْزَتَيْنِ اللَّتَيْنِ ثَلَاثَتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَبْدَلُوا الْآخِرَةَ ،

(١) الْأَشْمُونِيُّ ج ٤ ص ٢٢٠ . (٢) الْكِتَابُ ج ٢ ص ١٦٧ .

(٣) يَرِيدُ لَمْ يَخَفِّفْهَا مَعَ إِبْقَائِهَا . (٤) الْكِتَابُ ج ٢ ص ١٦٧ .

(٥) سُورَةُ مُحَمَّدٍ ، آيَةُ رَقْمَ : ١٨ . (٦) سُورَةُ مَرْيَمَ ، آيَةُ رَقْمَ : ٧ .

(٧) سُورَةُ هُودَ ، آيَةُ رَقْمَ : ٧٢ .

وذلك : جاءِ وآدم ، ورأيت أبا عمرو وأخذ بهن في قوله عز وجل « يا ويلتنا أألد وأنا عجوز (١) » ، وحقق الأولى ، وكلُّ عربي .

وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين تقول : اقرا اية ، يجعلون همزة اقرا ألفا ساكنة ، ويخففون همزة آية ، وذلك لأنه لو لم تكن إلا همزة واحدة لحففوها ، فكأنه قال : اقرا ، ثم جاء بآية ، وتقول : أقرى بك السلام ، على لغتهم .

قال السيرافي (٢) : وكان أبو زيد يميز إدغام الهمزة في الهمزة ويحكي ذلك عن العرب ويقول : اقرا آية يجعلها كسائر الحروف ، قال سيويوه (٣) : وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك : قرأ أبوك ، وأقرىء أباك ، لأنك لا يجوز لك أن تقول : قرأ أبوك فتعقهما ، فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان ، لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبدا فلا يجريان مجرى ذلك ، وكذلك قاله العرب ، وهو قول الخليل ويونس ، وزعموا أن ابن أبي إسحق كان يحقق الهمزتين وأناس معه ، وقد تكلم ببعضه العرب وهو ردىء فيجوز الإدغام في قول هؤلاء وهو ردىء .

فإذا كانت الهمزتان في كلمة واحدة وجب أن تبدل الثانية ولا تخفف لأنها حينئذ أنقل ، فلم يجعلوا حكمهما في الكلمة الواحدة كحكمهما في الكلمتين على الجواز ، تقول في اسم الفاعل من جئت : جاء أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ، لأن ما قبلها مكسور فجيء بالحرف الذي يناسبها ، شأنها شأن الهمزة الساكنة عند تخفيفها ، وكذا تقول : آدم لأن ما قبلها مفتوح فجيء بالألف لتناسب الفتحة .

٤ — ومن وسائل تحقيقهم الإدغام قال ابن يعيش (٤) : اعلم أن الإدغام إدخال

(١) سورة هود ، آية رقم : ٧٢ .

(٢) هامش الكتاب ج ٢ ص ١٦٨ . (٣) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٩ .

(٤) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٢١ ، ومثله الأشموني ج ٤ ص ٢٥٩ .

شئ في شئ ، يقال : أدغمت اللجام في فم الدابة أى أدخلته في فيها ... والإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين ، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين ، ومعناه في الكلام : أن تصل حرفا ما كنا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف ، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة ، فيصير الحرف الأول كالستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام... والغرض بذلك طلب التخفيف لأنه ثقل عليهم التكرير والعود إلى حرف بعد النطق به ، وصار ذلك ضيقا في الكلام بمنزلة الضيق في الخطو على المقيد ... فلما كان كذلك حاولوا تحقيقه بأن يدغموا أحدهما في الآخر فيضعوا ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعة واحدة ، ويرفعوها بالحرفين رفعة واحدة والدغم أبدا حرفان ، الأول منهما ساكن والثاني متحرك .

فإذا تحرك الأول منهما لم يصح الإدغام ، وذلك أنهم اعتبروا الحركة تالية للحرف فتفصل حينئذ بين المتلين .

وكما يكون الإدغام في الحروف التماثلة طلبا للخفة ، يكون كذلك في الحروف المتقاربة ، لوجود العلة في المتقاربين ، وذلك كما يقول ابن يعيش (١) : لأن إعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفعته عنه ، كإعادته إلى نفس الموضع الذي رفع عنه .

ولكن هذا العمل لا بد أن يسبقه قلب المتقارب إلى لفظ الحرف الثاني ليتمكن الإدغام ، ومما يتضح فيه ذلك الحروف التي تبدل في الأفعال وفروعه وهي : الطاء والذال والطاء ، والذال ، والطاء ، والطاء ، والصاد ، والراء ، والسين . قال ابن يعيش (٢) : هذه الحروف يجمعها كونها من طرف اللسان وأصول الثنايا ، فلذلك لا يمتنع إدغام بعضها في بعض إلا حروف الصغرى خاصة فإنها يدغم فيها ، ولا تدغم هي في غيرها لما فيها من الصغرى .

(١) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٣١ . (٢) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٤٥ .

يقال في افتعل من طهر : اظهر ، ومن ظلم : اظلم ، واظلم ، واظلم ، وذلك لأنه لما قلبت التاء طاء لاستثقالهم اجتماع التاء مع الحرف المطبق ، لما بينهما من تقارب الخرج ، وتباين الصفة ، إذ التاء مهموسة مستقلة والمطبق مجهور مستعمل ، أبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء فإذا ما اجتمعت الطاء مع مثلتها في اظهر ، والأول منهما ساكن وجب الإدغام ، وإذا ما اجتمعت مع مقاربتها وهي الظاء في اظلم ، والأول منهما ساكن ، جاز التصحيح وجاز الإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني وعكسه ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قول الشاعر :

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفووا ويظلم أحيانا فيظلم

روى فيظلم وفيظلم وفيظلم^(١) ، وقرأ أبو عمرو « فرّت في جنب الله » بالإدغام والإطباق^(٢) .

فإذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد زاي ، جاز الإظهار ، وجاز الإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه ، فيقال : ازدجر وازجر ، ولا يجوز : ادجر لفوات الصغير الذي في الزاي^(١) ، وفي مثل افتعل من الضرب يقال : اضطرب واضرب ، ولا يجوز : اطرب ، كما قالوا : اضطجع ، واضجع ، ولا يجوز : اطجع لثلاث يذهب تنقش الضاد بالإدغام فيهما^(٣) ، قال سيديويه : وقد حكى : اطجع في اضطجع وهو في الغرابة كالطجع ، أي أنهم كرهوا اجتماع الضاد والطاء وهما مطبقتان ، فمنهم من أبدل من الضاد لاما لأنها مثلها في الجهر ، وتخالف ما بعدها بعدم الإطباق ، ومنهم من لم ير الإبدال فأدغم لينبوا اللسان بهما دفعة واحدة فيكونا كالخرف الواحد^(٤) . وكما يكون الإدغام في الثلاثين أو المتقاربين إذا كانا في كلمة واحدة ، يكون كذلك فيهما إذا كانا في كلمتين ، قرئ^(٥) « يكادسنا برقه يذهب بالأبصار » بقلب الدال

(١) الأشموني ج ٤ ص ٢٤٩ . (٢) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٤٦ .

(٣) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٤٩ . (٤) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٥٠ .

(٥) سورة النور ، آية رقم : ٤٣ .

سينا ثم إدغامها في السين ، وقرئ «وقالت طائفة (١)» بإبدال التاء طاء ، وإدغامها في الطاء التالية (٢) .

٥ — وإذا كان التخلص من الثقل وطلب الخفة قد دفعهم إلى قلب الواو ياء وإدغامها فإنهم قد يحذفون عين الكلمة أيضا طلبا للخفة ، فيقولون : هَيْن ومَيْت ولَيْن . ولما أباحوا لأنفسهم حذف العين تخفيفا فيما كان قليل العدد من الكلمات ، فقد أباحوا لأنفسهم حذفها فيما كثرت حروفه بطريق الأولى فقالوا : كينونة وقيدودة وصيرورة ، حيث بلغن الغاية في العدد إلا حرفا واحدا ، وإنما كان أصلهن أن يكن على مثال : عَيْضَـمُوز (٣) .

ويتجلى ميلهم إلى التخفيف بالحذف فيما سبق أن أشرنا إليه من حذفهم واو الفعل الثلاثي المفتوح العين ، في أمثلة المضارع والأمر والمصدر مثل : وعديعد عدة ، وكذا حذف الهمزة من أمثلة المضارع ومثالي الفاعل والمفعول إذا كان للماضي على وزن أفعال مثل : أكرم يكرم مكرم مكرم . ذلك أنهم استثقلوا اجتماع الياء والواو والكسرة في يَوْعِدْ خففوا بحذف الواو ، وحذفوا من بقية الأمثلة طرداً للباب طى وتيرة واحدة ، كذلك كرهوا توالي همزتين في مثل : أوكرم ، ثم حذفوا الهمزة من بقية الأمثلة ليترد الباب على نظام واحد .

٦ — ومما كان وسيلتهم إلى نطقه وإساغته الزيادة ما زادوا فيه همزة وصل في أوله ، وإنما سميت همزة الوصل (٤) لأن التكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن ، وكان الخليل يسميها سلم اللسان ، وذهب الكوفيون إلى أن سبب التسمية أنها تسقط في درج الكلام فيصل التكلم ما قبلها بما بعدها ، وقيل إنما سميت همزة وصل مع سقوطها أثناء الكلام على الاتساع .

(١) سورة آل عمران، آية رقم : ٧٢ .

(٢) شرح المفصل ج ١٠ ص ١٣١ — ١٣٢ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٣٧٢ .

(٤) الكتاب ج ٢ ص ٢٧١ ، والأشموني ج ٤ ص ٢٠٥ .

وتدخل همزة الوصل على الفعل الماضي ، ساكن الأول ، الزائد على أربعة أحرف نحو : انجلى واستغفر ، والأمر والمصدر منه ، وعلى أمر الماضي الذى يسكن ثانى مضارعه لفظاً نحو : اخش وامض . وتدخل فى الأسماء على : اسم واست وابن وابنم واثنين وامرى وتأنيتها وايمى ، وتدخل فى الحروف على أل فقط ، وذهب الخليل إلى أنها فيها همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال^(١) .

وقد ذهب البصريون إلى أن الأصل فى همزة الوصل الكسر ، وإنما فتحت فى بعض المواضع تخفيفاً وضمت فى بعضها إتياعاً .

وذهب الكوفيون إلى أن كسرها فى : اضرب ، وضمها فى : اسكن إتياع .
لثالث^(٢) ، واعترض عليهم بأنها ليست مفتوحة فى مثل : واعلم وافهم^(٣) مما كان ثالثه مفتوحاً .

٧ — ومن هذا النوع أيضاً زيادتهم هاء السكت على الكلمة إذا بقيت على حرف أو حرفين ، قال سيبويه^(٤) : باب ما يلحق الكلمة إذا اختلفت حتى تصير حرفاً فلا يستطيع أن يتكلم بها فى الوقف فيُعتمد بذلك اللّحَق فى الوقف ، وذلك قولك : عه وشه ، وكذلك جميع ما كان من باب وعى يعى .

قال الأشموني^(٥) : يعنى أن هاء السكت من خواص الوقف ، وأكثر ما تزداد بعد شيئين : أحدهما الفعل المعتل المحذوف الآخر جزماً ، نحو : لم يعطه ، أو وقفاً ، نحو : أعطه .

(١) الفصل ج ٩ ص ١٧ ، الأشموني ج ٤ ص ٢٠٥ - ٢٠٨ ، وقد رجح برجستراسر رأى الخليل فال إلى أنها كانت همزة قطع ثم سلكوا بها مسلك همزة الوصل فأسقطوها فى وسط الكلام ، وأنبتوها فى الابتداء فقط . (التطور النحوى ص ٢٩) .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٢٧٢ . (٣) الأشموني ج ٤ ص ٢٠٩ .

(٤) الكتاب ج ٢ ص ٢٧١ . (٥) ج ٤ ص ١٦٠ .

وهذه الهاء إما أن تكون واجبة اللحاق بالفعل أو جائزته ، فالواجب لحاقها أن يبقى الفعل على حرف واحد ، أو على حرفين أحدهما مزيد ، نحو : عه وره ، ونحو : لم يمه ولم يره ، لأن حرف المضارعة زائد .

والجائز في غير ذلك كالأمثلة السابقة .

فإذا ما وصلت هذه الكلمات بما بعدها حذفت الهاء ، لأنه قد توصل إلى التكلم بها ، فاستغنى عن الهاء ، كما إذا قلت : ع شيئا ، وش ثوبا ، وقد قرأ حمزة والكسائي « لم يتسنه وانظر ^(١) » « فبهذا هم اقتده قل ^(٢) » ، « ما ليه هلك عنى سلطانيه خذوه ^(٣) » . إجراء للوصل بحرى الوقف ^(٤) .

وكذلك الشأن في ألف الوصل فإنها تحذف إذا اتصلت الكلمة بما قبلها للاستغناء حينئذ عنها بالكلام السابق عليها ، كما إذا قلت : يا واقف اقرأ ، ويا جالس اسكت .

إلى غير ذلك من الأبواب التي طرقوها ، والأمثلة التي تناولوها بالدرس ، والتي كان حديثهم عنها وعنايتهم بها راجعين إلى طريقة استعمالها وما أجرى فيها من تغيرات لا تتصل بحركة إعرابها ، ولا بوظيفتها في الجملة التي هي فيها ، وإنما ترجع إلى جعلها سائغة مقبولة ، يجرى بها اللسان في رفق ، وتتقبلها الأذواق في يسر ، وتعطيها وضعا يكتب لها حياة دائمة ، ويهيئها لأداء وظيفتها على أكمل وجه ، كقلب الواو أو الياء ألفا في مثل : قال وباع ، وقلب الواو ياء في مثل : ميقات وميزان ، وقلب الياء واوا في مثل : موقن وموسر ، وقلب الياء أو الواو همزة في نحو : بائع وقائل . وكإمالة الألف إذا وقع بعدها حرف مكسور نحو : عابد وعالم ومساجد

(١) سورة البقرة ، آية رقم : ٢٥٩ . (٢) سورة الأنعام ، آية رقم : ٩٠ .

(٣) سورة الحاقة ، آية رقم : ٢٩ . (٤) الأشموني ج ٤ ص ١٦٣ .

ومفاتيح ، لأنهم أرادوا أن يقربوا الألف من الكسرة التي بعدها^(١) ، ومنهم
الإمالة في مثل : قاعد وغائب وحامد وصاعد^(٢) ، وذلك لأن هذه الحروف مستعلية
إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى ،
فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها ، كما غلبت الكسرة عليها في
مساجد ونحوها . فلما كانت الألف مستعلية وكانت هذه الحروف مستعلية ، وكان
العمل من وجه واحد أخف عليهم ، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع
اللسان من موضع واحد أخف عليهم فيدغمونه .

مزج النحو بالدراسات اللغوية

وكما تناول النحويون بالدراسة هذه القواعد الصرفية ، أو هذه المسائل الصوتية ،
وأفردوا لها أبواباً خاصة ، وأعطوها من عنايتهم ما أعطوا مسائل النحو ،
تناولوا نوعاً آخر من أنواع الدراسة ، وأعطوه من وقتهم وجهدهم ما نال هذان
النوعان ، ونشب الخلاف بينهما حاداً عنيفاً في مسائله ، كما نشب في مسائل هذين
الفنين ، وتداخلت أبوابه في أبواب النحو والصرف تداخلاً تاماً ، مما جعلهم
— أو جعل المتأخرين منهم — يذهبون إلى أنه — وإن ذكر في أبواب النحو
للشبه الواضح بينهما — أبواب الصرف مكانه الطبيعي ، وموضعه اللائم .
وأعتقد أن هذا النوع الذي أدمج في الدراسة النحوية ، والذي تناوله النحاة
تناولهم لمسائل النحو والصرف ، والذي يعتبر — فيما يبدو لي — حلقة اتصال بين
النحو والصرف ، أو مرحلة انتقال بينهما ، يرجع في جملته إلى الدراسة اللغوية ،
لأنه في حقيقته دراسة للألفاظ والكلمات من حيث تطورها ودلالاتها على معناها ،
والنغيرات التي تنتابها حتى تؤدي هذه المعاني .

ومن هنا كان له شبه بكل من النحو والصرف ، فهو من حيث إنه بحث في بنية
الكلمة حذفاً وزيادة ، وتقديم وتأخير ، ينعقد وجه الشبه بينه وبين الصرف

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٢٦٤ .

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢٥٩ .

وهو من حيث إنه بحث في حركات الكلمة وما يعثر بها من تغيرات وفقاً لتغير المعنى، يشبه النحو، ولكنه في واقع الأمر وحقيقته بحث في حياة الكلمة والعوارض التي تعرضت لها، والمراحل التي مرت بها حتى أصبحت تؤدي من المعاني ما يفهم منها، وما يحضر إلى الذهن عند سماعها.

ولهذا الشبه المزدوج كان — فيما أعتقد — تأرجح النحاة بين وضع أبواب هذا النوع ضمن أبواب النحو، وإشارتهم إلى أنها دراسة صرفية كان من اللازم أن توضع أبوابها ضمن مسائل الصرف، ونرى — بعد أن نعرض لبعض ما تناوله النحاة في هذا النوع من مسائل — أنه أدهج في النحو تجوزاً، وأنه نسب إلى الصرف لما بينهما من مشابهة، وأن موضعه اللأم، ومكانه الأصيل إنما هو كتب اللغة.

فدارس النحو يفيد من دراسته لا شك في ذلك، ودارس الصرف يجد أوجه شبه متعددة بينه وبين ما توفر على دراسته، ولكن هذا لا يعني أنه منهما على سبيل الأصالة، أو أن تركه يضير دارس النحو أو دارس الصرف أكثر مما يضره الإعراض عن غيره من فنون العربية، فهذه الفنون يتصل بعضها ببعض، ويكمل بعضها بعضاً، ولا غنى لأحدها عن الأخرى، وعلى فرض أن أهميته أكثر، وأن فوائده أجزل، فليس معنى ذلك اندماجه معهما، وفناءه فيهما : فموضوعات الفن الواحد لا تتساوى في الأهمية، ولا تتعادل في القيمة، وقد تتضح أوجه الشبه بين بعضها أكثر مما تتضح بين بعضهما الآخر، ولا يعني ذلك تداخل الأبواب وامتزاجها، فإن الترتيب المنهجي يقتضي شيئاً من الدقة في التقسيم، يضع كل جزء في موضعه، ويميز كل عنصر عن غيره.

* * *

١ — من ذلك حديثهم في المجرد والمزيد، فالنحاة يعنون بأن يذكرُوا ضمن

ما يرضون له من أبواب ، المجرد من الأسماء والأفعال ، والمزيد منهما ، ويعنون بأن يذكروا أنواع كل ، وما يلحق بكل من حروف الزيادة ، ومعاني هذه الحروف التي تراد على الكلمة الأصلية ، وحديثهم في ذلك — كما لا يخفى — حديث في تطور الكلمة ومراحل نموها ، فلا شك في أن الكلمة بدأت مجردة بسيطة ، ثم اعتراها التطور ، وأتت عليها الزيادة ، وتنوعت طرق استعمالها ، وفقاً لمراحل نمو الإنسان ، وتنوع حاجاته ، واضطراره إلى استعمال ألفاظ تعبر عن هذه الحاجات المتعددة ، لهذا وجدت هذه الزيادات ، ولهذا نجد العناية بالكلمات — أصولها وزوائدها — في كتب اللغة ومعجماتها ، ولم يتم ذلك عبثاً ، ولم يحدث اعتباراً ، وإنما كان أمراً طبعياً ، اقتضاه الفهم الدقيق لمباحث العلوم ومترقاتها .

هذا غير صحيح

فقد ذكروا أن الاسم والفعل كل منهما قد يكون مجرداً ، وقد يكون مزيداً ، وأن المجرد منهما لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف ؛ لأنه يحتاج إلى حرف مبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه ، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً ، والموقوف عليه ساكناً ، فلما تنافياً في الصفة ، كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما (١) .

وقد يأتي كل منهما في اللفظ على أقل من ثلاثة أحرف ، ولكنه يكون محذوفاً منه ما يصل به إلى الثلاثة ، فالاسم قد يرد على حرفين نحو : يد ، ودم ، وقد يرد على حرف واحد نحو : م الله عند من يجعله محذوفاً من إيمان الله . والفعل قد يرد على حرفين نحو : قل وبع ، ولم يخش ولم يرض . وقد يرد على حرف واحد نحو : ع الكلام ، وق نفك .

ولكن هذه الأسماء والأفعال قد حذف من كل منها ما يكمل أصلها الثلاثي .

قالوا : والاسم قد يكون رباعياً وقد يكون خماسياً مجرداً ، ولا يزيد في تجرده على ذلك . وذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة ، فإن كانت على أربعة كجعفر ، ففيه زيادة واحدة ، ذهب الفراء إلى أنها الحرف الأخير ، وذهب الكسائي إلى أنها الحرف الذى قبله ، وإن كان على خمسة أحرف كسفرجل ففيه زيادتان (١) . ثم اختلف الكوفيون في وزن مثل جعفر نتيجة لاختلافهم في الزائد منه على أقوال :

أحدها — أنه لا يوزن لأنه لا يدري كيفية وزنه .

والثانى — أنه يوزن ويقابل آخره الزائد بلفظه فيقال : فعلى ، وهو رأى الفراء .

والثالث — أنه يوزن ويقابل الذى قبل آخره بلفظه ، وهو رأى الكسائي فيقال : فعفل .

أما وزنه عند البصريين فهو : فعلى ، لأن أحرفه كلها أصول (٢) .

والفعل قد يكون رباعياً مجرداً ولا يزيد على ذلك ، قالوا (٣) : وإنما لم يتجاوزها إلى الخمس لثلاثساوى الاسم ، وهو نازل عنه ، بدليل احتياجه إليه ، واشتقاقه منه . والاسم يصل في زيادته إلى سبعة أحرف ، والفعل لا يجاوز ستة أحرف عند الزيادة ، قالوا (٤) : لأن التصرف فيه أكثر من الاسم ، فلم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم .

وقد أهمل من أوزان الثلاثى المجرد فى الاسم : فعُل بكسر الفاء وضم العين ،

(١) التصريح ج ٢ ص ٣٦٠ .

(٢) التصريح ج ٢ ص ٣٦١ ، الأشموني ج ٤ ص ١٨٧ .

(٣) حاشية الصبان ج ٤ ص ١٨١ . (٤) الأشموني ج ٤ ص ١٨١ .

قالوا (١) لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم ، وأما قراءة بعضهم « والهاء ذات الحُبُّك (٢) » بكسر الحاء وضم الباء ، فوجهت على تقدير صحتها بوجهين : أحدهما أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأى الكلمة ، لأنه يقال حُبُّك بضم الحاء والباء ، وحبِّك بكسرهما ، فركب القارىء منهما هذه القراءة . قال ابن جنى : أراد أن يقرأ بكسر الحاء والياء ، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ، قال في شرح الكافية : وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ، ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه .

وقلّ في كلامهم فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين لقصد هم تخصيص هذا الوزن بفعل ما لم يسم فاعله .

أما الفعل الثلاثى فلا يكون إلا مفتوح الأول ، وثانيه يكون مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً ، ولا يكون ما كنا لثلاثاً يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع . وقد زاد سيبويه وللازنى والسكوفيون (٣) إلى هذه الأوزان وزناً رابعاً هو فعل ما لم يسم فاعله ، مثل : ضُحِرَ . وذهب جمهور البصريين إلى أن هذا الوزن مغير عن صيغة الفاعل (٤) .

قال سيبويه (٥) : باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل ، فأما ما لازيادة فيه فقد كتب فَعَلَ منه ، وَيَفْعَلُ منه وُقِيسٌ وَيُسِّنُ ، فأما الهمزة فتلحق أولاً ، ويكون الحرف على أفعل ، وتكون يفْعَلُ منه يُفْعِلُ ، وعلى هذا المثال يجيء كل

(١) الأشموني ج ٤ ص ١٧٨ . (٢) سورة الذاريات ، آية رقم : ٧ .

(٣) التصريح ج ٤ ص ٣٦٠ .

(٤) الأشموني ج ٤ ص ١٨١ ، التصريح ج ٢ ص ٣٦٠ .

(٥) الكتاب ج ٢ ص ٣٣٠ .

أفعل وذلك نحو يُخْرِج وتخرج فأما فُعِلَ مِنهُ فأفعل وذلك نحو: أخرج .

كذلك ذهب البصريون إلى أن فعل الأمر أصل برأسه، وأن قسمة الفعل ثلاثية، وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مقتطع من المضارع، فالقسمة عندهم ثنائية .

وبعد ذلك يذكرون حروف الزيادة ومعانيها، وما يدخل كل نوع من أنواع المجرد منها، وما يكثر منها وما يقل إلى آخر ما ذكره في هذا الباب مما تذكره المعجمات مستوفى، ولكنه يدخل في باب النحو عندما يذكر التعدى منه واللازم، وما يصل إلى مكمل الجملة بنفسه، وما يصل إليه بحرف الجر، ولكن هذا لا يجعل الإفاضة في بيان زوائده وأصوله واستعمالاته أصلاً من أصول النحو .

٢ — ومن أمثلة ذلك أيضاً ما ذكره وأفاضوا فيه مما يتصل بجمع التكسير فقد قالوا (١) : إن جمع التكسير يفارق جمع السلامة في أربعة أشياء :

أحدها — أن جمع السلامة يختص بالعقلاء والتكسير لا يختص .

والثاني — أنه يسلم فيه بناء المفرد، ولا يسلم في التكسير .

والثالث — أنه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات .

والرابع — أن الفعل المسند إلى جمع السلامة لا يؤنث مع التكسير .

وعرفوا جمع التكسير بأنه (٢) : الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظاً أو تقديراً، والتغيير إما بزيادة كصنو وصنوان، أو بنقص كتمخمة وتخم، أو بتبديل شكل كأسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل كقضيبي وقضب، أو بهن كغلام وغلمان .

(٢) الأشمونى ج ٤ ص ٨٧ .

(١) التصريح ج ٢ ص ٣٠١ .

وأما ما جاء على صيغة واحدة في المفرد والجمع كـفُلُك ودِلاص وهِجَان وشمِال ، فقد ذهب سيبويه إلى أنها جموع تكسير . وقد زوال حركات المفرد وإبدالها بحركات مشعرة بالجمع : فـكُل مفرداً كقفل ، وجمعا كبدن ، وذهب في التسهيل إلى أنه اسم جمع مستغن عن التقدير (١) .

وقسموا جموع التكسير إلى جمع قلة وهو يدل على الجمع من ثلاثة إلى عشرة ، وجمع كثرة ويدل على مانوق العشرة ، على أنه يجوز أن يستعمل أحدهما في موضوع الآخر مجازاً .

وقالوا : إن جمع القلة على أربعة أوزان : أفعلة وأفعل وفعلة وأفعال . وقالوا (١) : ذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن منها أفعلاء نحو أصدقاء . وذهب الفراء إلى أن من جموع القلة فُعَل نحو ظلم ، وفِعَل نحو نعم ، وفِعَله نحو قرده . وقالوا (٢) : يشارك هذه الأبنية في الدلالة على القلة جمعاً التصحيح .

وذهب الأخفش إلى أن من جموع السكثرة نحو : ركب وصحب ، وذهب سيبويه إلى أنه اسم جمع قال الأشموني (٢) : وهو الصحيح لأنه يصغر على لفظه . وذهب الفراء إلى أن كل ماله واحد موافق في أصل اللفظ نحو : ثمر وثمار ، جمع تكسير ، قال الأشموني (٢) : وليس بصحيح .

وعندما تكلموا على جمع الخماسي على فعال ذهبوا إلى حذف الحرف الأخير منه إذا كان مجرداً مثل : سفارج في سفرجل ، وفرزد في فرزدق ، وخوارن في خورنق ، فإن كان الرابع شبيهاً بالزائد كالنون في خورنق فإنها من حروف الزيادة ، والدال في فرزدق فإنها من مخرج التاء ، والتاء من حروف الزيادة ، فقد ذهب سيبويه إلى جواز حذف الرابع فيقال فيهما : خوارق وفرازق ، ولـكن حذف

الخامس أجود . وذهب اللبرد إلى وجوب حذف الخامس وخطأ حذف الرابع .
وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث ، قال الأشموني (١) : كأنهم رأوه
أسهل لأن ألف الجمع تحمل محله ، فيقولون : خوانق ، وفراق .

أما الخامس الزيد فيه فإن زائده يحذف آخره كان أو غير آخر نحو : دحارج
في مدرج .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز زيادة ياء في مماثل مفاعل ، وحذفها من مماثل
مفاعيل فيجيزون في جعفر جمافير ، وفي عصفور عصافر ، وجعلوا من الأول
« ولو ألقى معاذيره » (٢) لأنه جمع معذرة ، ومن الثاني « وعنده مفاتيح الغيب »
لأنه (٣) جمع مفاتيح .

وذهب البصريون إلى أن زيادة الياء في مثل مفاعل ، وحذفها من مثل
مفاعيل لا تجوز إلا للضرورة ، وقالوا : إن « المعاذير » في الآية جمع معذار
والمفاتيح جمع مفتاح (٤) .

ومع أن النحاة بالغوا في ذكر ما يتعلق بهذه المجموع ، والأنواع التي يمكن أن
تجمع على كل صيغة من هذه الصيغ ، وذكروا ما يطرد فيه ذلك وما يقتصر فيه
على السماع ، فإن هناك ما يشبه الإجماع على أن الوقوف على هذه المجموع لمعرفة
صحتها من فاسدها ، والسموع منها وغير السموع ليس مرجعه كتب النحو
والصرف ، وإنما مرجعه الموثوق به ، المطمأن إليه ، الذي تقرب فائدته ، وتقل
زلزلاته ، إنما هو كتب المعجمات التي تحوى من هذه المجموع لكل كلمة من الكلمات
ما فيه غناء وفائدة .

(١) ج ٤ ص ١٠٨ . (٢) سورة القيامة ، آية رقم : ١٥ .

(٣) سورة الأنعام ، آية رقم : ٥٩ .

(٤) الأشموني وحاشية الصبان ج ٤ ص ١١٢ .

فهذه الكتب هي الجديرة بأن تكون المستقر لهذا النوع من أنواع البحث ،
لأنها غير مفيدة للنحوى — كما سبق أن ذكرنا — وإنما لأنها تمس اللغوى
أكثر مما تمس النحوى ، وتتصل بمادته اتصالاً وثيقاً ، وإن يغنيه بحث النحوى
فيها عن دراستها والإلمام بها ، والوقوف على كل ما يمكن معرفته منها .

ومن هذه الدراسات — التى تمس دارس اللغة أكثر مما تمس دارس النحو
ما سبق أن عرضنا له عندما تحدثنا عن المسائل المختلف عليها بين البصريين
والكوفيين ، فلقد كان من العجيب حقاً أن تشغل هذه المسائل — مع بعدها عن
الدراسة النحوية — هذا الحيز الضخم الذى شغله من تفكير النحاة ومن مؤلفاتهم :

٣ — من ذلك اختلافهم فى الاسم (١) هل هو مشتق من السمو كما ذهب إلى
ذلك البصريون ، أو من الوسم كما اتجه الكوفيون . لقد اشتهد الخلاف ، وأشرعت
الأسلحة ، وساق كل فريق من الحجج والبراهين ما يؤيد رأيه ، مع أن الفريقين
متفقان فيما وراء موطن الخلاف من أحكام ، متفقان فى المشتقات التى تشتق من
الكلمة ، وفيما يعرض لها من تصرف ، ولكن هذا الاتفاق لم يمنعهما من البحث فى
الأصل التاريخى للكلمة ، أهو الوسم أى العلامة لأن الاسم علامة على مسماه
يعرف به ، ثم حذفت فاؤه وعوض عنها الميمزة ؟ أم هو السمو لأن الاسم يعلو
صاحبه ويدل على ما تحته ؟

ولقد كان البصريون بارعين حقاً فى الاستدلال على صحة ما اتجهوا إليه ، إذ لم يكتفوا
بالأدلة العلمية القوية يؤيدون بها دعواهم ، ويستدلون بها على صحة ما يذهبون إليه ،
كاستدلالهم بأن همزة التعويض إنما تكون عن حذف اللام لا عن حذف الفاء ،
وبأن الفاء المحذوفة كان يجب أن ترد عند الإسناد إلى تاء الفاعل ، فلما لم ترد علم

أن الهمزة ليست عوضاً منها ، كما أن الفاء لا تعود عند التصغير فلا تقول : وسيم ، وإنما تقول : سمى ، كما أنك لا تقول عند تكسيره أوسام أو أواسيم ، وإنما تقول : أسماء ، مما يدل على أن المحذوف هو اللام لا الفاء ، وما سمع من قول العرب سُمي كقول الشاعر :

والله أسماءك سُمي مباركاً آثرك الله به إشاركا

لم يكتفوا بكل هذه الأدلة التي ساقوها ، وإنما أرادوا أن يضيفوا إلى ذلك مهام وظيفية تعلو من شأن الاسم وترفع عن قدره ، وتبين جدارته بالسمو والرفعة لا بالتعريف والدلالة . فقال بعضهم : إن الاسم يخبر به وعنه ، والفعل يخبر به لا عنه والحرف لا يخبر به ولا عنه ، من أجل ذلك سما الاسم على قسيميه ، وارتفعت مكانته لما يحمله على كتفيه من أعباء .

٤ — ومن ذلك اختلافهم في أن المصدر مشتق من الفعل أو أن الفعل مشتق من المصدر (١) :

فذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل لأنه يصح بصحة فعله ويعتدل باعتلاله ، تقول : قاوم قواماً ، وقام قياماً ، وقال بعضهم : لأن الفعل يعمل في المصدر ورتبة العامل قبل رتبة المفعول ، وقال البعض : لأن المصدر يذكر تاركاً كيداً للفعل ، ورتبة المؤكسد قبل رتبة المؤكسد ، وبعض الأفعال لا مصادر لها مما يدل على أن المصدر ليس هو الأصل .

وذهب البصريون إلى أن المصدر أصل والفعل مشتق منه ، لأن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيّد فالمصدر أصل للفعل (٢) .

(١) الإيضاف مسألة رقم ٢٨ ، التصريح ج ١ ص ٣٢٥ ، الأشمونى ج ٢ ص ٨٣ .

(٢) شرح المفصل ج ٧ ص ٤ .

وقال البعض : إن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ، ويستغنى عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً .

وقال البعض : الفعل يدل على الحدث والزمان المحصل ، والمصدر يدل على الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين ، فالمصدر أصل الفعل .

وقال البعض : الدليل على أن الفعل مشتق من المصدر أن الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل .

إلى آخر ما ساقوه من أدلة تتعدد وتكثر ولا فائدة تجني من ورائها ، ولا أثر يترتب عليها ، فعمل الفعل مسلم به ، وعمل المصدر كذلك مفروغ منه .
وما حدث من خلاف في عمل بعض أنواع المصدر ليس راجعاً إلى هذا التاريخ الخاف لـكل من المصدر والفعل ، وإنما يرجع عندهم إلى توغل المصدر في الاسم مما يضعف عمله ، أو عدم توغله مما يجعله قادراً على أداء وظيفته .

أما هذا الخلاف اللفظي التاريخي فموضعه كما قلت : كتب الدراسات اللغوية ، حيث تتعارض الأصول ، وتعارف اللغات ، ويوقف على ما بينها من روابط وصلات .

هـ — ومن ذلك اختلافهم في كم (١) ، أمركية هي أم مفردة ؟

ذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من ما والكاف الزيدة في أولها ، لأن العرب قد تصل الحرف من أوله ، وقد تصله من آخره ، فقولك : كم مالك ، أصلها عند الكوفيين كما مالك ، فلما كثرت في كلام العرب حذفت الألف ، وسكنت ميمها ، ومثلها لم .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٤٠ .

وذهب البصريون إلى أنها مفردة لأن الأصل الإفراد ، والتركيب فرع ، ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا للدليل ، وليس هنا دليل يدل على التركيب .

كذلك تحدثوا عن كآين فقالوا (١) : إنها مركبة أصلها أى ، زيد عليها كاف التشبيه ، وجعلوا كلمة واحدة ، وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الإفراد ، ولذلك لم تتعلق الكاف بشيء قبلها ، كما لا تتعلق في « كأن وكذا » بشيء مع كونها عاملة فيما دخلت عليه ، لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل .

ولم يكتفوا في حديثهم عن كآين بهذا القدر ، ولكنهم أضافوا إلى ذلك بعض المعلومات فقالوا : إن فيها خمس لغات : كآى ، وكاء ، وكىسى وكى وكأى وكأ . فكأى هي كآى تصرفوا فيها لكثرة استعمالهم إياها ، فقدموا الياء المشددة

وأخرت الهمزة فصار كىء ، فحذفوا الياء الثانية تخفيفا ، فصار كىء ، ثم قلبوا الياء ألفا لا تفتح ما قبلها كما فعلوا في طائى ، فصار كاء .

وكان البرد يرى أن الكاف لما لحقت أول أى وجعلت معها اسما واحدا بنوا منهما اسما على زنة فاعل ، فجعلوا الكاف فاء ، وبعدها ألف فاعل ، وجعلوا الهمزة التى كانت فاء فى موضع العين ، وحذفوا الياء الثانية من أى ، والياء الباقية فى موضع اللام ، ودخل عليها التنوين الذى كان فى أى ، فسقطت الياء لالتقاء الساكنين ، فصارت كائى ، ولزمت النون عوضا عن الياء المحذوفة .

وذهب يونس إلى أن كائى فاعل من كان يكون .

فعلى القولين الآخرين يكون الوقف عليها بالنون ، وعلى القول الأول تقف بالهمزة والسكون وتحذف التنوين .

إلى آخر ما ذكروه من تصرفات هذه الكلمة ، وما اعترأها من أحداث .
وما للنحاة في تطوارتها من آراء .

٦ — واختلفوا في لكن فذهب البصريون إلى أنها مفردة غير مركبة .
وقال الكوفيون : إنها مركبة من لا وإن والكاف الزائدة — لا التشبيهية —
وحذفت الهمزة تخفيفاً .

وذهب الفراء إلى أنها مركبة من لكن إن ، فطرح الهمزة للتخفيف ،
ونون لكن للساكنين (١) .

وكما اختلفوا في كم واتفقوا في كآين ، اختلفوا في لكن واتفقوا في كأن ،
فقالوا : إنها مركبة من كاف التشبيه وأنّ ، ولكن الكاف مقدمة من تأخير وأصل
كأن زيداً أسد ، إن زيداً كالأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماماً به ، وإشعاراً
بالتشبيه من أول الأمر ، ففتحت همزة إن لدخول الجار (٢) .

٧ — وما اختلفوا فيه كذلك اللهم :

فقد ذهب البصريون إلى أن اللهم عوض من حرف النداء ، بدليل أن معناها واحد ،
وأنه لا يجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر .

وقال الكوفيون : إن اللهم للتشددة ليست عوضاً من يا التي للتنبيه في النداء ،
بدليل الجمع بين اللهم وياء ، ولو كانت عوضاً ما جمع بينها لأنه لا يجمع بين العوض
والعوض ، وقالوا : إن أصل التركيب : يا الله أمنا بخير ، فلما كثر حذف بعض
الكلام للخفة (٣) .

وقد رد البصريون هذا الأصل بأنه يصح أن يقال : اللهم أمنا بخير ،

(١) الأشموني ج ١ ص ٢١٥ .

(٢) الأشموني ج ١ ص ٢١٦ ، التصريح ج ١ ص ٢١٢ .

(٣) الأشموني ج ٣ ص ١١٢ ، التصريح ج ٢ ص ١٧٢ .

ولو كان منحوتاً من الجملة التي ذكروها ما جاز هذا التركيب إذ لا فائدة في التكرار . وبأنه يصح أن يستعمل هذا التركيب في الشتم واللعن فيقال : اللهم اخزه ، واللهم العنه (١) .

٨ — وعندما عرضوا للن اختلافوا فيها أبسيطة هي أم مركبة ؟

فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها بسيطة ، وذهب الخليل والكسائي إلى أنها مركبة من لا الناقية نظراً لمعناها ، ومن أن المصدرية نظراً لعملها ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألف لالتقاء الساكنين ، محتجين بقرب لفظها منهما ، وأن معناها من النفي والتخاص للاستقبال حاصل فيهما ، وقد جاءت على الأصل في الضرورة ، أنشد أبو زيد لجابر الأنصاري :

فإن أمسك فإن العيش حلو إلى كأنه غسل مشوب
يرجى للرء مالا أن يلاقي ويعرض دون أبعده الخطوب

أى ما لن يلاقي .

وقد رد هذا بأربعة أمور : أنه إنما يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كلولا ، وأنه يجوز تقديم معمول معمولها عليها نحو : زيداً لن أضرب .

وأن التركيب فرع البساطة فلا يدعى إلا بدليل قاطع .

وأنها لو كانت مركبة مما ذكر لسكانت لا داخلية على مصدر مقدر من أن والفعل ، ومعنى أن يقوم زيد ، لا قيام زيد ، فتدخل لا على المعرفة من غير تكرير ، مع أنه يكون مبتدأ لا خبر له ، وليس في الكلام ما ينوب عنه .

وقال الفراء : أصلها لا النافية أبدت ألفها نوناً ، محتجاً بأنهما حرفان نافيان
ثنائيان ، ولا أكثر استعمالاً .
واعترض عليه بأن الإبدال لا يغير حكم المهمل ، وأن المهمود إبدال النون ألفاً
لا الألف نوناً (١) .

* * *

وكما اختلفوا في الكلمة أمفردة هي أم مركبة ؟ اختلفوا في المركب مم
ركب ؟ .

٩ — مثال ذلك اختلافهم في هلم ، فقد قال الكوفيون : إن أصلها هل
التي للزجر ، وأم بمعنى أفصد ، خذفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها
وحذفت ، فصار هلم .

وقال البصريون : إنها مركبة من ها التنييه ، ولم التي هي فعل أمر ، من قولهم :
لم الله شعثه ، أى جمعه ، كأنه قيل : اجمع نفسك إلينا ، خذفت ألفها تخفيفاً ، ونظر
إلى أن أصل اللام السكون .

وقال الخليل : ركباً قبل الإدغام ، خذفت الهمزة للدرج ، إذ كانت همزة وصل ،
وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الليم الأولى إلى اللام وأدغمت .
قال ابن مالك في شرح الكافية : وقول البصريين أقرب إلى الصواب . قال في
البيسيط : ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا : ها لم (٢) .

* * *

كذلك اختلفوا في الحروف التي بنيت عليها الكلمة ، أيها الأصلية وأيها الزائدة ؟
١٠ — من ذلك اختلافهم في لام لعل أصلية هي أم زائدة (٣) ؟ .

(١) النصريح ج ٢ ص ٢٣٠ ، ويرجح برجستراس رأى الخليل والكسائي .
النطور ص ١٤١ .

(٢) الإنصاف ج ١ ص ٢١٣ — ٢١٤ ، الفصل ج ٤ ص ٤١ — ٤٢ ، الأشمونى
ج ٣ ص ١٥٦ .

(٣) الإنصاف مسألة رقم ٢ .

فذهب الكوفيون إلى أنها أصلية محتجين بأنها حرف ، فمن الواجب أن تكون جميع حروفه أصلية ، وأن اللام من حروف الزيادة التي لا تزداد إلا شذوذاً فيما يجوز فيه الزيادة وهو الاسم والفعل ، فلا يحكم زيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة . قال ابن يعميش : وهو قول شديد ، لولا ندرة البناء في الحروف وعدم النظير .

وذهب البصريون إلى أنها زائدة ، واحتجوا بأنها تستعمل كثيراً في كلامهم عارية عن اللام فدل ذلك على زيادتها ، وبأن لعل وأخوانها إنما عملت النصب والرفع لشبه الفعل ، ولو كانت اللام أصلية ما كانت على وزن من أوزان الفعل الثلاثية أو الرباعية ، فكان يجب أن يبطل عملها ، فلما لم يبطل عملها ، علم أنها زائدة .

وقد رد هذا القول بأن حذفها إنما كان لسكرة استعمالها ، وأن الشبه بينها وبين الفعل ليس شبيهاً لفظياً فقط ، وإنما هو شبه معنوي كذلك ، فإذا اتفق وجه من أوجه المشابهة لم يكن ذلك دليلاً على انتفاء المشابهة جملة .

١١ — ومن مسائل الخلاف التي أقعمت على هذا العلم إقحاماً بحثهم في مثل : السين وسوف ، هل السين أصل بنفسها ، أو أن أصلها سوف خففت بحذف الواو والفاء ؟ .

ذهب البصريون إلى الأول محتجين بأن الأصل في كل حرف يدل على معنى ألا يدخله الحذف وأن يكون أصلاً بنفسه ، والحذف لا يدخل الحرف قياساً ، والسين تدل على معنى غير المعنى الذي تدل عليه سوف .

وذهب الكوفيون إلى الثاني محتجين بأنها لما كثرت في كلامهم خففوها بحذف الحرفين ، كما نقل عنهم التخفيف بحذف الواو وحدها ، وبحذف الفاء وحدها ، مما يدل على جنوح العرب إلى تخفيفها ، وبأنها تدل على ما تدل عليه سوف (١) .

١٢ — كذلك بحثهم في مثل : ذاو الذي ، ما أصل كل منهما ؟

ذهب الكوفيون إلى أن أصل كل منهما التال وحدها ، وما زيد عليهما
تسكير لهما .

وأما البصريون فاختلفوا في ذاء فقال الأخفش وجماعة من البصريين : أصله
ذوى حذفوا الياء الثانية فبقى ذى ، فأبدلوا الياء ألفاً لئلا يلحق بيكى ، فالألف
مبدلة من الياء بدليل جواز الإمالة فيها ، وإذا كانت منقلبة من ياء لم يجز أن تكون
المحذوفة واواً ، لأن مثل : حيث ، موجود في كلامهم ، وليس لهم مثل : حيوت .
وقال البعض : أصل ذاء ذوى لأن باب شويت أكثر من باب حيث ، فحذفت
اللام تأكيداً للإيهام ، وتلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .
وأما الذي فأجمعوا على أن الأصل فيه لذى نحو : عمى .

وقد احتج الكوفيون لرأيهم بأن الألف والياء يحذفان في التثنية ، ولو كانا
أصليين ما حذفا ، ولما كان يجب أن يقال : اللذان ، وأن تقلب الألف في تثنية ذاء ،
فلما حذف دل ذلك على أنهما زائدان ، وأن ما زيد عليهما تسكير لهما ، لئلا يبقى
على حرف واحد ، ويؤيد ذلك قول الشاعر :

اللذ بأسفله صحراء واسعة واللذ بأعلاه سيل مدّه الجُرُف

واحتج البصريون بأن ذاء والذي كل منهما كلمة منفصلة عن غيرها ، فلا يجوز
أن تبني على حرف واحد ، لأنه لا بد من الابتداء بحرف ، والوقوف على حرف ،
فلو كان الاسم هو التال وحدها ، لأدى ذلك إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً
متحركاً ، وذلك محال . وأيدوا مذهبهم بأن تصغيرهما على ذياء واللذان والتصغير يرد
الأشياء إلى أصولها ، وأجابوا عن اعتراض الكوفيين بأن كلا من « ذان »
و « اللذان » ليس تثنية كهؤلاء للجمع ، فالتثنية لفظية لا معنوية (١) .

١٣ — ومثل خلافهم في ذا والذي ، خلافهم في : هو وهى ، ما أصل كل منهما ؟ هل هو الهاء وحدها ؟ أو الحرفان معاً؟ (١) ذهب الكوفيون إلى الأول ، وذهب البصريون إلى الثانى .

أما إياك وإياه وإياى ، فقد كان الخلاف فيها أعنف ، والتشعب فى تحريجها أشد . قال بعض الكوفيون : الضمائر المنصوبة هى الكاف والهاء والياء ، وإيا عماد . وقال البعض : إياك بكماله هو الضمير .

احتج الكوفيون بأن الكاف والهاء والياء هى التى تكون فى حالة الاتصال . فلما انفصلت عن المامل ، وكانت على حرف واحد ، أتى إياها لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها ، ويدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد إيا ، ولزومها لفظاً واحداً . وقال بعض البصريين : إيا هى الضمير ، والكاف والهاء والياء حروف لاموضع لها .

وقال الخليل : إيا اسم مضمحل أضيف إلى ما بعده لأنه لا يفيد معنى بإنفراده ، بخلاف غيره فخص بالإضافة عوضاً عما منعه .

وقال المبرد : إيا اسم مبهم أضيف للتخصيص ولم يصف غيره .

وقال الزجاج : إيا اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضممرات ، وهى فى موضع

جر بالإضافة .

وقد احتج البصريون بالإجماع على أن أحدهما ضمير منفصل ، والضمائر المنفصلة لا تكون على حرف واحد ، فوجب أن تكون إيا هى الضمير ، لأن لها نظيراً ، والمصير إلى ما له نظير أولى . وبأن صيغ التثنية إنما هى صيغ مرتجلة للتثنية وليست تثنية للمفرد ، ورفضوا أن تكون الكاف والياء والهاء مجرورة بالإضافة ، لأن الأسماء المضمرة لا تضاف لما بعدها ، لأن الإضافة للتعريف والمضمرة فى أعلى مراتب التعريف (٢) .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩٦ . الأشمونى ج ١ ص ١٠٠ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٩٦ ، الأشمونى ج ١ ص ١٠٠ .

١٤ — ولعل من أوضح الأمثلة على هذه الدراسة اللغوية الصوتية التي تبحث في تطور الكلمة ، وفيما اعترأها من تغير لاستتقالهم أصلها ، ورغبتهم في الوصول بها إلى وضع تصبح فيه سائغة خفيفة ، ما أفاضوا فيه من حديث :
خطايا جمع خطئية ، وزنها وتصريفها ، والمراحل التي مرت بها حتى وصلت إلى الوضع الذي نعرفه الآن .

قال الكوفيون : إن خطايا على وزن فعالي ، وإليه ذهب الخليل .

وقال البصريون : إنها على وزن فعائل .

احتج الكوفيون بأن أصلها خطائيء قدمت الهمزة على الياء لثلاثبدل الياء همزة ، فيؤدى ذلك إلى اجتماع همزتين وذلك مرفوض ، ثم أبدلت الكسرة فتحة والياء ألفا ثم قبلوا الهمزة ياء .

واحتج البصريون بأنه جمع خطئية على وزن فعيلة ، فتجتمع على فعائل ، والأصل خطائيء ثم قلبت الياء همزة فقليل خطائيء ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لكسر ما قبلها فصارت خطائي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا فصار خطاءء ، فاستقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار خطايا (١) .

* * *

ب — وجوب تنجية هذه الدراسات عن النحو :

هذه نماذج لبعض ما عرض له النحاة في بحوثهم ودراساتهم ، لم أذكرها لكي أرجح فيها جانبا على جانب ، ولا لأنصر فريقا على فريق ، وإنما ذكرتها ، وربما أكون قد أطلت فيها ، لكي أستدل بها على أن النحاة لم يقف بهم بحوثهم في النحو عند الحد الذي يعرف به النحو الآن ، من أنه بحث في تغير أواخر الكلمات وفقا لوظائفها في الجملة ، كما لم يقفوا في الصرف عند بيان التغير المصاحب للمعنى أو المؤدى

إليه ، وإنما تناولوا بجوار ذلك تاريخ كثير من الكلمات ، والمراحل التي مرت بها ، حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن .

هذه الدراسات التي أعتقد أنها ليست وثيقة الصلة بالنحو أكثر من غيرها من الدراسات التي تتناول فروع اللغة المختلفة من أدبية وبلاغية ولغوية ، والتي أعتقد أن إدراجها في النحو إنما هو أثر من آثار اختلاط النحو بغيره من العلوم قديما ، عندما لم تسكن هناك فواصل محددة بين العلوم المختلفة ، وعندما كان العلماء يتناولون في مجالسهم هذه الفروع المختلفة بالبحث والدراسة ، وعندما كان المؤدبون «إنما يحتاجون في كل يوم إلى مسألتي في النحو ، وثنيتين من معاني الشعر ، وأحرف من اللغة » كما يقول السكسائي لصاحبه علي بن المبارك الأحمر (١) ، وعندما كانت تشتمل كتبهم ومؤلفاتهم على كثير مما لا يدخل تحت باب واحد ، وإنما هي شذرات ونبذ تمثل الثقافة العامة لهذا العصر ، بقيت آثارها واضحة بعد أن تميزت العلوم ، وتحددت الفروع ، وسار كل منها في سبيل .

هذه الدراسات التي أعتقد أن تنحيتها عن وضعها الذي هي عليه ، والعناية بها في مكانها من دراسة فقه اللغة ، تعود على النحو وعلى الدراسات اللغوية بجيل الفائدة . تفيد النحو بإعفائه من دراسات طويلة لا تدخل في صميمه ، وتريحه من خلافات طويلة عنيفة ليس هو طرفا فيها ، فليسكن تيسير النحو إذا بإخراج ما لا يمت إليه بأصرة وثيقة إحدى الطرق التي تنتهجها في هذه السبيل ، ولتسكن الدراسة النحوية قائمة على ما ينضوي تحت لواء النحو حقيقة لا مجازا ، بهذا ينال النحو عناية أكثر ويقرب من الأذهان خطوة أكبر ، ويخلص من كثير مما يشق على الأفهام ، ويكدر كثيرا من العقول .

وتفيد الدراسات اللغوية بضم عناصر ندرتها عنها ، وبحوثا نفرت منها وأصولا

أقصيت عنها ، فكسبها قوة ، وتزيد ألقها اتساعا ، وتعطى هذه الدراسات فرصة للمقارنة الشاملة ، والملاحظة الدقيقة ، والموازنة المستقصية ، فتكون أكثر دقة وأوفر إنتاجا ، وربما وقفنا عن طريق ضم اللؤتلف ، وجمع التشابه إلى أن نقف على الصواب في بعض ما غمض علينا من مسائل ، أو نهتدى إلى شيء مما ضللنا سبيله فنحسم نزاعا اضطررنا ، ونقضى على خلاف نشب ، كما فعل برجستراسر عندما أقام هو وغيره من العلماء بمحورهم على الموازنة بين الكلمات والتراكيب في اللغات المختلفة ، مما أدى بهم إلى الوصول إلى نتائج قد لا تكون حاسمة ، ولكنها على كل حال تقضى على الجدل النظرى بين العلماء ، وتعنى على التعليل الفلسفى ، وتقوم أحكامها على التجربة المنتجة ، والموازنة الدقيقة المجدية . فقد عرض لبعض ما عرض له النحاة من ألفاظ وبحث فيها وقارنها بأخواتها من اللغات السامية .

فهذا في اللغة العربية يقابلها في اللغة العبرية *hazza* وكلاهما مركب من الهاء والذال غير أن *ha* في العبرية آلة التعريف تالحق باسم الإشارة إذا كان تأكيذاً لاسم آخر ، فإن لم يكن تأكيذاً سقطت فتصير *ze* ، ويقابلها في الآرامية *dina* وفي الحبشية *ze* . والجمع في العبرية هؤلاء يقابله في العبرية *haéllé* وفي الآرامية *elle* وفي الحبشية *ellu* (١) ، وهذه المقارنة نستطيع أن نرجع جانباً على جانب مؤملين أن نسكون أكثر صواباً ، وأدق عملاً .

وعندما عرض للأسماء الموصولة في اللغات السامية هداه بحثه إلى أن الاسم الموصول أصله اسم من أسماء الإشارة في أكثرها ، فهو في العبرية الذى ، وفي الآرامية *di* ، وأخيراً *d* . وفي الحبشية *za* . وفي الأكديّة *sa* ، وأصلها إشارى أيضاً يوافقها *se* العبرية ، والاسم الموصول فيها هو *aser* (١) .

ويقارن بين أداة الشرط إن في اللغات المختلفة فيجد أن مقابلها في العبرية in وفي الآرامية en ، وفي الحبشية in أو ina (١) .

إلى غير ذلك مما أوصلته إليه بحوثه ومقارناته ، وبحوث غيره من العلماء وموازناتهم ، هؤلاء الذين توفروا على هذه الدراسة وأعطوها من الوقت والجهد ما هو جدير بأن ينتهى بهم إلى نتائج قيمة في هذا الموضوع .

دراسة النحو

إن المراجع التي بين أيدينا تعطينا فكرة واضحة عن الطريقة التي كانت تتبع في دراسة النحو ، وتلقى ضوءاً قوياً على معاهد الثقافة في هذه الفترة المتقدمة من تاريخ العرب ، فلم تكن هناك بطبيعة الحال مدارس منظمة أو معاهد مهيباً ، يلتقي فيها المعلمون والمتعلمون على النحو الذي نراه في عصرنا الحاضر ، وإنما كانت الدراسة ملائمة لهذه الحقبة من تاريخ البشرية ، متمشية مع حاجات الناس في ذلك العصر المتقدم .

١ — الرحلة إلى البادية : كان الدارسون — كما ذكرنا من قبل — يسمون إلى مناهل اللغة الصافية ، ويقصدون مواردها العذبة ، ويضربون في أعماق البادية سعياً وراء العربية الخالصة ، وفراراً من لسكنة الأعاجم ، وهجنة الدخلاء . فكانت الرحلة إلى البادية إذاً أولى الوسائل وأهمها في دراسة هذا العلم الناشئ ، الذي يبحث في لغة العرب من حيث بنيتها وحركاتها ، ومادتها التي استخدموها ، وأساليبها التي جرت على ألسنتهم ، ليضموا هذا الدخر الذي جمعوه ، إلى ذلك التراث المقدس الذي جاءهم من عند الله ، ويضيفوا إليهما ما يطمئنون إليه من أساليب الفصحاء من بينهم ، ليكون لهم من كل ذلك لغة بالغة الغنى وافرة الثراء .

ولسنا في حاجة إلى أن نضرب أمثلة لهؤلاء العلماء الذين ارتادوا البادية وضربوا في أعماق الصحراء ، فقد سبق أن أشرنا إليهم ، ولا داعي لتكرار القول فيهم .

٢ — الأسواق والمتديات : ولقد قامت بجوار هذه الرحلات أسواق أو منتديات عامة كان يجتمع فيها الفصحاء من الشعراء والأدباء مباهين مفاخرين ، أو مادحين شاكرين ، أو مهددين متوعدين ، أو ذامين هاجين ، أعادوا بها ذكرى أسواق العرب في الجاهلية ، وكان للعرب فيها مكان الرأسة ، ومركز الصدارة ، حيث تعقد

حلقات الأدب ، ويعرض نتاج القرائح ، وتفيد اللغة من ذلك أدبار فيةآ ، ويجد النحاة في قيامها فرصة نادرة ، ومصدراً خصباً ، يرتادون حلباته ، ويسجلون خطراته .

قال الأصمعي (١) : كنت واقفا بالمربد وإذا أنا بأبي عمرو ، فلما بَصُرَ بي مال إلى فقال : ما وقوفك هنا يا أصمعي ؟ قلت إني أحب المربد ، وأكثر الجلوس فيه . فقال : الزمه ، فإنه يشد النظر ، ويجلو البصر ، ويجمع بين ربيعة ومضر .

٣ — المساجد : وكانت هناك إلى جانب هذا حلقات دراسية يعقدها العلماء في المساجد غالباً ، وفي دور السراة والولاة وبعض الخلفاء أحياناً ، أما المساجد فللدراصة المقصودة ، وللتعليم المنظم ، حيث يقصد التلاميذ حلقات الدرس ، يسمعون ما يلقى أستاذهم من مسائل ، أو يسألونه ويحييهم ، ويستخبرونه ويفقههم ، حتى الأخفش قال : لما ناظر سيويو الكسائي ورجع ، وجّه إلى فعرقي خبره معه ومضى إلى الأهواز ، فوردت بغداد ، فرأيت مسجد الكسائي ، فصليت خلفه الغداة ، فلما انتقل من صلاته ، وقعد وبين يديه الفراء والأحرر وابن سعدان سلمت وسألته عن مائة مسألة ، فأجاب بجوابات خطأته في جميعها ، فأراد أصحابه الوثوب على فتمهم (٢) .

وفي تاريخ بغداد عن ابن عائشة قال (٢) : كنّا نجلس مع سيويو النحوى في المسجد ، وكان شاباً جميلاً نظيفاً قد تعلق من كل علم بسبب ، وضرب في كل أدب يسهم ، مع حداثة سنه ، وبراعته في النحو .

وروى في أخبار يونس بن حبيب أنه (٤) كانت حلقاته بالبصرة يفتابها أهل العلم

(١) شرح مقامات الحريري ج ٢ ص ١٨٨ .

(٢) معجم الأدياء ج ١١ ص ٢٢٧ — ٢٢٨ ، بنية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٣) ج ١٢ ص ١٩٧ .

(٤) البيان والتبيين ج ٢ ص ١٢ ، الفهرست ص ٦٣ ، بنية الوعاة ص ٤٢٦ .

وطلاب اللغة والأدب والغريب ونوادر الأشعار ، ويفشاها فصحاء الأعراب من البوادي .

ويبدو من هذه الرواية أن الدراسة في المسجد كانت تتناول كل الثقافات في ذلك الوقت .

حكى بعضهم (١) : أنه كان في حلقة شعبة بن الحجاج ، فضجر من إملاء الحديث فرمى بطرفه ، فرأى أبا زيد الأنصاري في أخريات الناس فقال : يا أبا زيد :

استعجمت دارى ما تسكمننا والدار لو كلمتنا ذات أخبار

إلى يا أبا زيد ، فجاءه ، فجعل يتحدثان ويتناشدان الأشعار ، فقال له بعض أصحاب الحديث : يا أبا بسطام تقطع إليك ظهور الأبل لنسمع منك حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، فتدعنا وتقبل على الأشعار ؟ ، قال : فغضب شعبة غضبا شديداً ، ثم قال : يا هؤلاء ، أنا أعلم بالأصلح لى ، أنا والله الذى لا إله إلا هو فى هذا ، أسلم منى فى ذاك .

ويبدو أن اتخاذ المسجد مدرسة يؤمها الطلاب ، ومعهذاً تعقد فيه الحلقات ، وما يستتبعه ذلك من مناقشة وجدل ، وما يكون خلال ذلك من ارتفاع فى الصوت وحدة فى المناقشة ، قد أثار بعض العلماء ، ودفعهم إلى التفكير فيه ، لما خامرهم من تنافيه مع حرمة المسجد ، وخروجه عما تستوجبه حرمة المكان من توقر وهدوء ، فقد نقل عن مالك أنه سئل عن ارتفاع الصوت فى المسجد بالعلم وغيره ، فقال (٢) : لا خير فى ذلك فى العلم ولا فى غيره ، ولقد أدركت الناس قديماً يعيرون ذلك على من يكون فى مجلسه ، ومن كان يكون ذلك فى مجلسه كان يعتذر منه ، وأنا أكره ذلك ولا أرى فيه خيراً .

وأجاز ذلك أبو حنيفة ، قال سفيان بن عيينة (١) : مررت بأبى حنيفة وهو

(١) وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦٩ .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ج ١ ص ١٣٩ .

مع أصحابه في المسجد وقد ارتفعت أصواتهم ، فقلت : يا أبا حنيفة هذا في المسجد ، والصوت لا ينبغي أن يرفع فيه ؟ فقال : دعهم ، فإنهم لا يفقهون إلا بهذا .

٤ — دور الخلفاء والأمراء والوزراء والولاة : أما دور الخلفاء والأمراء والوزراء ، وما كان يعقد فيها من مجالس ، وما كان يقام فيها من ندوات ، وما كان ينشط فيها من مناظرات ، فقد استفاضت شهرتها ، وتناثرت أخبارها في كتب الأدب وذكر الرواة منها الجمل الكثير ، على أنها فيما يبدو لم تكن تأخذ طابع الدراسة المسجدية التي كان يهدف فيها أول ما يهدف إلى الإفادة والإفهام ، وإلى التثقيف والتعليم .

أما هذه فقد كان طابعها الغالب عليها الرياضة الفكرية العالية ، والنزف الذهني الرفيع ، ورغبة الخلفاء والأمراء في أن يسهموا في الحركة العلمية ، وأن يكون لهم فيها مشاركة ونصيب ، وأن تزدان مجالسهم بما يعلى قدرهم ، ويخلد ذكركم ، بهذه المناقشات الأدبية ، والمناظرات العلمية ، وما ينشد فيها من أشعار ، وما يليق من أخبار ، وما يتخللها من نواذر وفكاهات .

فقد روى أنه (١) : كان عند المهدي مؤدب يؤدب الرشيد ، فدعاه المهدي يوماً وهو يستاك فقال له كيف الأمر من السواك ؟ قال : استك يا أمير المؤمنين . فقال المهدي : إنا لله وإنا إليه راجعون . ثم قال : التمسوا لنا من هو أفهم من ذا . فقالوا : رجل يقال له علي بن حمزة الكسائي من أهل الكوفة ، قدم من البادية قريباً . فكتب بإزعاجه من الكوفة ، فساعة دخل عليه قال : يا علي بن حمزة . قال : ليك يا أمير المؤمنين . قال : كيف تأمر من السواك ؟ قال : سئك يا أمير المؤمنين . قال : أحسنت وأصبت . وأمر له بعشرة آلاف درهم .

هذه القصة تبين لنا مدى عناية المهدي بالعلم بمامة ، والنحو بخاصة ، وتبين لنا إلى أي مدى كان نصيبه من الثقافة ، وإلى أي حد كانت تتوقف مصائر العلماء على مدى إلمامهم بما يعلمون .

وقد ذكروا (١) : أن أبا يوسف القاضي — أو محمد بن الحسن — دخل على الرشيد ، وعنده الكسائي ، يحدثه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، قد سعد بك هذا الكوفي وشغلك . فقال الرشيد : النحو يستفرغني ، لأنني أستدل به على القرآن والشعر .

وحكى محمد بن هبيرة قال (٢) : قال الأصمعي للكسائي ، وهما عند الرشيد : ما معنى قول الشاعر :

قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً ودعا فلم أر مثله مقتولا

قال الكسائي : كان محرماً بالحج . قال الأصمعي : فقوله :

قتلوا كسرى بلبيل محرماً فتولى لم يتمتع بكفن

فهل كان محرماً بالحج ؟ فقال هرون للكسائي : يا على ، إذا جاء الشعر فإياك والأصمعي . قال الأصمعي : قوله : محرماً . أى في حرمة الإسلام ، ومن ثم قيل : مسلم محرّم ، أى لم يحل من نفسه شيئاً يوجب القتل . وقوله : محرماً في كسرى ، يعنى ، حرمة العهد الذى كان له فى أعناق أصحابه .

وحدث الزبيدي قال (٣) : قال المازنى : حضرت يوماً عند الواثق وعنده نخاعة الكوفة ، فقال لى الواثق : يا مازنى ، هات مسألة ، فقلت : ماتقولون فى قوله تعالى « وما كانت أمك بغياً (٤) » لم لم يقل بغية ؟ وهى صفة لمؤنث . فأجابوا بجوابات غير مرضية . فقال الواثق : هات ما عندك . فقلت : لو كان بغى على تقدير فيعل بمعنى فاعلة لحقتها التاء ، مثل : كريمة وظريفة ، وإنما تحذف الهاء إذا كان فى معنى مفعولة ، نحو : امرأة قتيل ، وكف خضيب ، وبغى ههنا

(١) معجم الأدباء ج ١٣ ص ١٨٥ .

(٢) نزهة الألبا ص ١٥٢ ، وقريب منه فى المجالس المذكورة للعلماء ص ١٢٤ .

(٣) معجم الأدباء ج ٧ ص ١١٤ — ١١٥ .

(٤) سورة مريم ، آية رقم : ٢٨ .

ليس بقيل ، وإنما هو فعول ، وفعول لا يلحقه الهاء في وصف التأنيث ، نحو امرأة شكور ، وبئر شطون ، إذا كانت بعيدة الرشاء ، وتقدير بغى بغوى ، قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء فصارت ياء ثقيلة ، نحو : سيد وميت . فاستحسن الجواب .
فهنا كما نرى مناقشة نحوية خالصة ، فيها عمق ، وفيها جفاف ، ولكن فيها متعة إذا فهمت فأحسن فهمها ، وأسغت فلم تغلق دونها العقول والأذهان .

٥ — المجالس الخاصة : على أن مدارس النحو لم تقف عند هذا الحد فقط ، ولكنها على ما يظهر مما تنقله الروايات قد تجاوزت هذه المجالس والدور ، وتلك البوادي والأسواق إلى المقابلات العابرة ، والمصادفات الحضة ، مما يدل على أنها كانت تشغل من أذهان الناس وتفكيرهم حيزاً ضخماً ، روى عمر بن شبة عن الخليل ابن عمرو أنه قال (١) : لقي الأصمعي الفراء على الجسر ببغداد ، فقال له : أسألك ؟ قال : سل يا أبا سعيد . فقال : ما معنى قول الشاعر :

أصم دعاء جارتنا تحجبني لآخرنا وتنسى أولينا (٢)

فقال الفراء : صادفت قوماً صفاً ، كما قال الشاعر :

فأصممت عمراً وأعميته عن الجود والمجد يوم الفجار

أي صادفته أعمى . قال : وحكى عن الكسائي : دخلت بلدة فأعمرتها ، وجدتها عامرة ، ودخلت بلدة فأخربتها ، وجدتها خراباً . فقال الأصمعي للفراء : أنت أعلم الناس ، ومضى ولم يكلمه بعد .

٦ — الكتّاب : على أننا نجد في أثناء هذه الكتب ما يدلنا على أنه كانت توجد في هذه العصور بعض الكتّاب التي يذهب إليها الصبيان ليتلقوا شيئاً من العلوم ، ولكن يغلب على الظن أن هذه الكتّاب كانت تؤدي نفس الوظيفة التي

(١) المجالس المذكورة للعلماء ص ٦٧ ، أو مجالس أبي مسلم ص ١٠١ .

(٢) في لسان العرب ج ١٥ : أصم دعاء عاذلتي تحجبني بآخرنا وتنسى أولينا
تحجبني بآخرنا : تسبق إليهم باليوم وتدع الأولين .

تؤديها كتابتدب اليوم ، إذ يقصدها صفار التلاميذ ليتلقوا القرآن والمبادئ العامة للقرأة والعلوم ، ولكنها لم تكن تتابع في رقيها حتى تؤهل طلبتها وتعددهم للتعليم والتصدر ، بل كان التلميذ يغادرها إذا ما شب عن الطوق ليذهب إلى حلقات العلماء ليتابع دراسته ، ويلازم أساتذته ، حتى ينفد ما عندهم ، وحتى يصبح أهلاً لأن يأخذ عنه غيره ، ويجلسوا منه كما جلس هو من معلميه .

٧ — التعليم حسبة وبأجر : كذلك تدلنا هذه السكتب على أن هؤلاء الأساتيد لم يكونوا جميعاً يلتزمون خطة واحدة في موقفهم حيال تلاميذهم ، فمنهم من كان يتقاضى أجراً على تعليمه ، ويتفاوت هذا الأجر كيفاً وكماً ، بحسب حالة التلاميذ ومقدرتهم وبحسب طبيعة الأستاذ واستعداده ، ومنهم من كانت تأبى نفسه هذا الأجر ويعاف أن يتخذ من العلم وسيلة للكسب .

قال النضر بن شميل^(١) : أقام الخليل في خص من أخصاص البصرة لا يقدر على فلس ، وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال .

وقالوا^(٢) : إن المبرد لما اتصل بالزجاج سأله عن حاله ، فأعلمه برغبته في النظر ، وأنه قد حبس نفسه على ذلك إلا ما يشغله من صناعة الزجاج في كل خمسة أيام من الشهر ، فيتقوت بذلك الشهر كله .

فلم يكن عند هؤلاء العلماء ما يمنهم من أن يكسبوا رزقهم بعملهم ، وأن يرتفعوا بعلمهم عن أن يكون وسيلة لكسب عيشهم .

٨ — طريقة التدريس : أما الطريقة التي كان يتبعها الأساتذة في إلقاء دروس النحو فيبدو أنها كانت تسير وفقاً لحاجة الدرس ، وما يستلزمه من استعمال للطريقة الإلقائية أحياناً ، عندما يريد الأستاذ شرح قاعدة جديدة مثلاً ، أو الحديث فيما خلت

(١) إنباه الرواة ج ١ ص ٣٤٠ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٤ ، وفيات الأعيان

ج ١ ص ٢١٦ ، المزهر ج ١ ص ٤١ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٩ .

أذهان التلاميذ منه، من ذلك ما نلسمه في قول سيويه (١): اعلم أن إذن إذا كانت جواباً ، وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك: إذن أجيشك وإذن آتيك. ومن ذلك أيضاً قولك: إذن والله أجيشك، والقسم ههنا بمنزله في أرى إذا قلت : أرى والله زيداً فاعلاً. ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى : إذن ، لأن إذن أشبهت أرى فهي في الأفعال بمنزلة في الأسماء ، وهي تلغى وتقدم وتؤخر ، فلما تصرف هذا التصرف اجترءوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين . . .

إلى آخر ما ذكره من بيان أحكام إذن ، والفرق بينها وبين بقية أخواتها من الأدوات الناصبة للأفعال .

ويقول المبرد (٢) : فأما قولهم : فيه عيان ، فمشتق من هذا لأنه جعله كالوعاء للعينين ، والكلام يكون له أصل ثم يتسع فيه فيما شا كل أصله ، فمن ذلك قولهم: زيد على الجبل . ثم تقول : عليه دين ، فإنما أرادوا أن الدين قد ركبته وقد قهره فالمبرد بعد أن يبين معنى في وأنه الظرفية ، أراد أن يبين أنها استعملت توسعاً فيما كان مشابهاً للظرفية ، ثم يضرب مثلاً يوضح ذلك ، لكي يقرب المسألة إلى أذهان الدارسين المتعلمين .

وقد يجد الأستاذ نفسه في حاجة إلى أن يعرض للآراء المختلفة ليرى رأيه فيها ، ويرجح جانباً منها على جانب ، من ذلك قول سيويه (٣) : باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه في جميع اللغات . . . وزعم يونس أنه قول أبي عمرو ، وذلك قولك : أما العبيدُ فذوعبيد، وأما العبدُ فذو عبد، وأما عبدان فذو عبدین، وإنما اختير الرفع لأن ما ذكرت في هذا الباب أسماء والأسماء لا تجرى مجرى المصادر . . . وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون : أما العبيدُ فذو عبيد ، وأما العبدُ فذو عبد ،

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٠ — ٤١١ .

(٢) المقضب ج ١ قسم ١ ص ٣٢ . (٣) الكتاب ج ١ ص ١٩٤ .

يجرونه مجرى المصدر سواء ، وهو قليل خبيث وإعنا وجهه وصوابه الرفع ، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس ولا أعلم الخليل خالفهما .

وقد يدور الدرس على طريقة الخوازم والمساءلة عندما نغمض المسائل فيراد معرفة وجه الصواب فيها ، أو عندما يراد تخطيء المسئول وإعنااته لحاجة في نفس السائل ، أو إذا أريد الوقوف على مدى علمه ورسوخ قدمه في مادته .

أما النوع الأول فيتضح فيما كان يدور من مناقشات بين التلاميذ وأستاذهم رغبة الإفادة والمعرفة ، يقول سيديوي^(١) : وسألت الخليل عن مهما فقال : هي ما أدخلت معها ما لغوا بمنزلتها مع متى إذا قلت : متى ما تأتني آتتك ، وبمنزلتها مع إن إذا قلت : إن ما تأتني آتتك ، وبمنزلتها مع أين كما قال سبحانه وتعالى « أينما تكونوا يدرككم الموت »^(٢) . وبمنزلتها مع أي إذا قلت : « أيما ما تدعوا فله الأسماء الحسنى »^(٣) . ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا فيقولوا : ماما ، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى ، وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضم إليها ما . وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنع أصنع ؟ فقال : هي مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزء .

وأما النوع الأخير فيتضح في المناقشة التي دارت في مسجد بغداد عندما قصدها المبرد ، وأراد لفت نظر الناس إليه ، وعندما تواطأ ثعلب مع الزجاج على إعناته وإرهاقه ، روى عن أبي إسحق الزجاج قال^(٤) : كنت في ابتداء أمرى قد نظرت في علم الكوفيين وانقطعت إليه ، فاستكثرت منه حتى أوقع لي أنى لم أترك منه شيئا ، وأنى قد استغنيت به عن غيره ، فلما قدم محمد بن يزيد بغداد قصدته يوما : وأنا عندي أنه إن ناظرني قطعت لا أشك فيه . فدخلت إليه فلما قعدت قلت له : كيف تقول :

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٣٣ .

(٢) سورة النساء ، آية رقم : ٧٨ . (٣) سورة الأسراء ، آية رقم : ١١٠ .

(٤) المجالس المذكورة للعلماء ص ٦١ — ٦٣ ، أو مجالس أبي مسلم ص ٩٢ — ٩٥ ،

وقريب منه ما في طبقات النحويين واللغويين ص ١١٧ — ١١٩ .

ما أحسن زيدا؟ فقال : ما أحسن زيدا . قلت : زيد بأى شيء تنصبه ؟ فقال :
 التقدير شيء حسن زيدا ، فلما اسم مبتدأ ، وأحسن خبره وفيه ضمير
 الفاعل ، وزيد مفعول به ، والمعنى معنى التعجب . فذهبت أخطأ المسألة ، فقال لى :
 على رسلك ، أفنحك هذا الجواب ؟ قلت : ما تركت فيها شيئا . قال : فإنها تنتقص
 عليك ، قلت : من أين ؟ قال : كيف جاز أن تكون ما اسما بغير صلة ؟ وإنما
 تكون اسما تاما فى الجزاء نحو : ما تصنع أصنع ، أو فى الاستفهام نحو : ما صنعت
 يا رجل ؟ وما عندك ؟ فهى ابتداء وما بعدها خبرها . فكيف جاز أن تكون فى
 غير هذين الموضعين اسما بغير صلة ؟ وأنت لو قلت : رأيت أو أعجبتنى ما ، لم يكن
 كلاما ، حق تقول : رأيت ما صنعت ، أو أعجبتنى ما عندك ، ونحو ذلك مما يسكون
 صلة للذى ، فلم يكن عندى فى هذا جواب . فقال : الجواب عن هذا السؤال أن
 يقال : إنما صلح أن تكون ما فى الاستفهام اسما بغير صلة لأنها لو وصلت علمت ،
 وإنما يسأل السائل عما يحفل ، كما تقول : من أبوك ؟ فلو قلت : من فى الدار أبوك .
 كنت مخبرا عما علمته وغير مستخبر عما جهلته ، وكذلك فى الجزاء هى ، لأنها هناك
 شائعة مبهمة ، تقول : ما ركبت ركبت ، فذلك واقع على كل مركوب . وكقولك :
 من يأتى آت ، فهذا واقع على جميع الناس . وأنت إذا قلت : ما أحسن زيدا ،
 فقد تعجبت من حسنه ، ولم تصف أن الذى حسنه شيء بعينه ، فلذلك لزمها أن
 تكون مبهمة غير مخصوصة ، كما تقول : شيء جاء بك ، أى ما جاء بك إلا شيء .
 وكذلك شر أهر ذاناب ، أى ما أهره إلا شر ، ومثله : إني بما أن أفعل كذا
 وكذا ، يريد من الأمر أن أفعل كذا وكذا . فلما كان الأمر مجهولا كانت ما لإبهامها
 بغير صلة . قال : فذهبت أتجاوز واستحسنمت ما سمعت ، فقال لى : أفنحك هذا ؟
 فقلت : لا أعلم فيه شيئا غيره ، قال : فإن قيل لك . . . إلى آخر ما ذكره ،
 يسأله ، فيعجز ، فيجيب ، فإذا استوفى الجواب ساءله مناقضاً ما وافق عليه مما سمعه ،
 مما يدل على تمرس تام بالنحو ، ومقدرة فائقة فى الجدل ، وامتياز ظاهر فى الحجاج
 والمناقشة ، كان من نتيجة أن قال الزجاج فى نفسه : هذا هو الحق ، وما سوى

ذلك باطل ، وانصرف من عنده ، ثم بكر إليه كالعذر له ، ولزمه .

قد يسبق إلى الوهم أن بعض ماسقته من أدلة تبين طريقة التدريس في هذا العهد ، مستمد من كتبهم ، فهو يمثل طريقة التأليف ، لا طريقة التدريس . ولكن الطريقة التي صيغ بها هذا الكلام ، والنهج الذي ألزمه هؤلاء المؤلفون ، يدل على أنهم كانوا متأثرين عند الكتابة بطريقة التدريس ، فهي إذا — وإن كانت مستمدة من مؤلفاتهم — تعتبر إلى حد ما صورة لأسلوبهم في التعليم وتناولهم لشرح المسائل .

فسيبويه في الكتاب يوجه الحديث إلى المخاطب ، ويسوق حكاية مادار بينه وبين أساتذته ، أو يتناول المسائل شارحاً لها ، عارضاً إياها ، موضحاً ما غمض منها فلا يدع مجالاً لمن يسمعه أو يقرؤه إلا أن يتصور نفسه في حلقة من حلقات الدرس يسمع ويناقش ويفهم ، استمع إليه يقول^(١) : باب من أبواب أن تكون أن فيه مبنية على ما قبلها ، وذلك قولك : أحقاً أنك ذاهب ؟ والحق أنك ذاهب ؟ وكذلك إن أخبرت فقلت : حقاً أنك ذاهب ، والحق أنك ذاهب ، وكذلك : أأكبر ظنك أنك ذاهب ، وأجهد رأيك أنك ذاهب ، وكذلك هما في الخبر . وسألت الخليل فقلت : مامنهم أن يقولوا : أحقاً إنك منطلق على القلب . كأنك قلت : إنك ذاهب حقاً ، وإنك ذاهب الحق ، وأنتك منطلق حقاً ؟ فقال : ليس هذا من مواضع إن ، لأن إن لا يبتدأ بها في كل موضع ، ولو جاز هذا الجاز : يوم الجمعة إنك ذاهب ، تريد : إنك ذاهب يوم الجمعة . . . »

فأنت ترى جدلاً ، وتسمع حواراً ، وتعيش في جو من المناقشة والمداخلة ، ينقلك إلى حلقة من حلقات الدرس ، ويحيطك بحجج من أجواء التعليم . أما المبرد فإنك لا تسكاد تقلت من ملاحظته وتبعه ، إنه يريد أن يلفتك إليه ،

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٦٨ .

وأن يحصر انتباهك فيما يقول ، إنه يتصورك جالساً إليه ، تسأله ويحييك ، وهو حريص على أن تعيش معه ، وأن تفهم عنه يقول (١) ... فتقول من غزوت : هذا غاز فاعلم ، ومن رميت : هذا رام يافتي ، ومن خشيت : هذا خاش فاعلم . فهو يلاحقك بندائه ، ويحاصرك بملاحظاته ، فلا تجد بدا من الإصغاء إليه . والإقبال عليه .

(١) المقتضب ج ١ قسم ٢ ص ١٢٩ .

طبقات البصريين

تلنا إن الدراسة النحوية في ذلك العصر كانت تقوم — أكثر ما تقوم — منظمة مفيدة — في المساجد ، بالإضافة إلى ما يقوم بجانبها من حلقات للنقاش أو مناظرات في بعض المسائل ، أو مساءلات في أمور متنوعة ، في دور الخلفاء والأمراء والوزراء ، بل في قليل من الأحيان في المقابلات العابرة ، والمحاسن الخاصة ، فكانت تعقد حلقات الدروس ، وكان يتصدى للتعليم في كل حلقة أستاذ من الأساتيد المشهود لهم بالفضل ، الموثوق بهم في العلم ، المرجوع إليهم في حل المشكلات . وكان التلاميذ يتابعون الدراسة ، ويستمعون في التلقى ، حتى يستحكم علمهم ، ويقوى نظرهم ، وتثبت في ميدان النقاش والجدل قدمهم ، عندئذ يتقدمون للتدريس ويتصدرون للإفتاء .

فمن الطبعي — وتلك حالهم في نشر علومهم ، وتثقيف متعلميهم — أن تتتابع طبقاتهم ، وتتوالى وفودهم ، وتتعاقب أفواجهم ، جماعة في إثر جماعة ، وطائفة تعقب طائفة ، كل واحدة تتسلم العبد من سابقتها لكي تلقيه على لاحقها ، بعد أن تضيف إليه ، وتهذب منه ، وتوسع فيه ، فتكمل منه ما نقص ، وتقيم منه ما اعوج ، وتوصل منه ما أجمل ، وتوضح فيه ما انهم ، فما يلبث النحو وقد توافرت الجهود على إرساء قواعده ، وإقامة عمده ، وإعلاء بنائه ، أن يصبح علماً مكتملاً ناضجاً ، يخرج إلى الناس بعد طبقتين أو بضع طبقات في كتاب شامل يجمع أصوله ، ويفرع فروعه ، ويحيط بمسائله ، ولا يترك صغيراً ولا جليلاً من النحو إلى عرض له ، وأبان وجه الصواب فيه ، فيبهر الناس بما حوى ، ويدهشهم بما ضم ، ويرضيه بما أفادهم من علم ، فإذا هم يتوفرون عليه ، ويتفرغون له ، ويكون عملهم بعد هذا في الغالب الأعم ، شرحاً وتفسيراً ، وتوضيحاً وتبييناً ، إعجاباً به ، وحرصاً عليه ، وأحياناً

رهبة منه ، وتوقيراً له ، ذلك هو كتاب سيويه الذى خلد اسمه ، وأعلى فى القرون ذكره .

١ — ولقد بدأت هذه الطبقات بطبيعة الحال بمؤسس هذا العلم ، وواضع أول لبنة من لبناته ، ومقيم أول ركن من أركانه ، أبى الأسود ظالم بن عمرو الدؤلى ، الذى وضع أول أبوابه ، وضم إلى ذلك نقطه للمصحف لى يميز الناس الحركات بعضها من بعض . وكان لعبد الرحمن بن هرمز — كما قلنا من قبل فضل إعجام المصحف ، للتمييز بين الحروف المتشابهة ، تجنباً للخطأ ، وتحريراً للصواب .

٢ — ثم جاءت بعد ذلك الطبقة الثانية التى تضم : يحيى بن يعمر ، وعنبسة بن معدان — وهو عنبسة الفيل — وميمون الأقرن ، ويضم بعض المؤرخين إليهم نصر بن عاصم الذى أخذ عن أبى الأسود^(١) ، ويجعله بعضهم تلميذاً ليحيى ابن يعمر^(٢) .

٣ — ثم تأتى الطبقة الثالثة التى أخذت عن هؤلاء والتى كان من أبرز رجالها : عبد الله بن أبى إسحق^(٣) ، وأبو عمرو بن العلاء^(٤) .

٤ — ثم يلى ذلك رجال الطبقة الرابعة وهم : عيسى بن عمر الثقفى^(٥) ويونس

(١) أخبار النحويين البصريين ص ١٩ ، الفهرست ص ٦٢ ، نزهة الألبا ص ١٤ — ١٥
إنباه الرواة ج ٣ ص ٣٤٣ — ٣٤٤ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٢١ ، بغية الوعاة ص ٤٠٣ .

(٣) طبقات القراء ج ٢ ص ٣٣٦ ، إنباه الرواة ج ٣ ص ٣٤٣ — ٣٤٤ ، بغية الوعاة ص ٢٨٢ .

(٤) نزهة الألبا ص ٣٠ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٥٩ ، إنباه الرواة ج ٣ ص ٣٤٣ — ٣٤٤ ، بغية الوعاة ص ٤٠٣ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٤ ، طبقات القراء ج ١ ص ٤١٠ ، و ٦١٣ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٤٦ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٩٧ ، بغية الوعاة ص ٢٧٠ ، و ٣٦٦ .

ابن حبيب^(١) ، وأبو الخطاب الأخفش^(٢) ، والخليل بن أحمد^(٣) ، وحماد
ابن سلمة^(٤) .

٥ — ومن تلاميذ هؤلاء تكونت الطبقة الخامسة ، وأبرز رجالها في ميدان
النحو : عمرو بن عثمان سيديويه^(٥) ، والنضر بن شميل^(٦) ، وأبو فيد مؤرج
السدوسي^(٧) ، وعلي بن نصر الجهمي ، وعبد الملك بن قريب الأصمعي^(٨) ،
وأبو عبيدة معمر بن المثنى^(٩) ، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري^(١٠) ،

-
- (١) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ ، ج ٢ ص ٤٠٦ ، الفهرست ص ٤٢ ، ٧٦
نزهة الألبا ص ٣٠ ، ٥٩ ، خزانة الأدب ج ١ ص ١١٥ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٦٠ .
و ج ٢٠ ص ٦٤ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ .
- (٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، الفهرست ص ٤٢ ، ٧٦ ، نزهة الألبا
ص ٥٣ ، خزانة الأدب ج ١ ص ١١٥ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ .
- (٣) أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ ، الفهرست ص ٦٢ ، تاريخ بغداد ج ١٢
ص ١٩٥ ، نزهة الألبا ص ٣٠ ، ٥٥ ، طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ ، ٦١٣ ، معجم
الأدباء ج ١٦ ص ١٤٦ ، ١١٧ ، ج ١١ ص ٧٤ ، ١٦٠ ، وفيات الأعيان ج ١
ص ٢١٧ ، ٤٩٧ ، بغية الوعاة ص ٢٧٠ .
- (٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٨ .
- (٥) أخبار النحويين البصريين ص ٣٣ ، ٤٨ ، الفهرست ص ٧٦ ، وفيات الأعيان
ج ١ ص ٢١٧ ، ٢١٨ ، بغية الوعاة ص ٢٢٤ ، ٣٦٦ .
- (٦) نزهة الألبا ص ٥٥ ، ١١٠ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٤ ، وفيات الأعيان
ج ١ ص ٢١٧ ، ٢١٨ ، بغية الوعاة ص ٢٤٤ .
- (٧) أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، نزهة الألبا ص ٥٥ ، ١٨٠ ، معجم
الأدباء ج ١١ ص ٧٤ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٧ .
- (٨) البيان والتبيين ج ١ ص ١٢١ ، طبقات القراء ج ١ ص ٦١٣ ، وفيات
الأعيان ج ١ ص ٤٩٧ ، بغية الوعاة ص ٢٢٤ ، ٢٧٠ .
- (٩) البيان والتبيين ج ١ ص ١٢١ ، ج ٢ ص ٣٨ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٦٠
و ج ٢٠ ص ٦٤ ، بغية الوعاة ص ٢٩٥ .
- (١٠) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٣ — ٢١٤ و ج ٢٠ ص ٦٤ — ٦٥ ،
وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦٩ .

وأبو محمد الزيدى (١).

٦ — أما الطبقة السادسة فأبرز رجالها هم : أبو الحسن الأخفش (٢) ، وأبو علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب (٣) ، وأبو حاتم السجستاني (٤) ، وأبو عبيد القاسم بن سلام (٤) ، وعمرو بن عبيد (٥) ، وأبو عثمان بكر بن محمد المازني (٦) ، وأبو عمر الجرمي (٧) ، وعبد الرحمن بن عبد الله ابن أخى الأصمعي (٨) ، وأبو الفضل الرياشي (٩) ، وأحمد بن محمد الزيدى (١٠) ، وعمر بن شبة (١١) ، ورؤبة ابن العجاج (١٢) ، وأبو الحسن علي بن المغيرة الأثرم (١٣).

-
- (١) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ ، نزهة الألباء ص ٣٠ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٦٠ .
- (٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٤٧ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .
- (٣) أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .
- (٤) البيان والتبيين ج ٢ ص ٣٨ ، نزهة الألباء ص ١٨٩ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٣ ، ٢١٤ ، وج ١٩ ص ١٥٥ ، لإنباه الرواة ج ٣ ص ٢٧٧ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٣٦٢ .
- (٥) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٣ ، ٢١٤ .
- (٦) البيان والتبيين ج ٢ ص ٣٨ ، نزهة الألباء ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٥٥ ، لإنباه الرواة ج ٣ ص ٢٧٧ .
- (٧) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، الفهرست ص ٧٧ ، نزهة الألباء ص ١٩٨ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .
- (٨) نزهة الألباء ص ١٥٥ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٣٢ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٣ — ٢١٤ .
- (٩) نزهة الألباء ص ٢٦٢ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٣٦٢ .
- (١٠) نزهة الألباء ص ١٥٥ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٣٦٢ .
- (١١) البيان والتبيين ج ٢ ص ٣٨ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٣ — ٢١٤ .
- ج ١٩ ص ١٥٥ ، لإنباه الرواة ج ٣ ص ٢٧٧ ، بغية الوعاة ص ٢٩٥ .
- (١٢) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٣ — ٢١٤ .
- (١٣) البيان والتبيين ج ٢ ص ٣٨ ، أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، الفهرست ص ٧٧ ، نزهة الألباء ص ٢١٨ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٥ — ٢٢٦ ، ج ١٩ ص ١٥٥ .

٧ — ثم جاءت الطبقة السابعة وكان على رأسها : محمد بن يزيد المبرد (١) والفضل بن محمد الزيدى (٢) ، وعبد الله بن أبي سعد الوراق (٣) .

ثم جاءت طبقات بعد ذلك ، ولكن انتقال العلماء إلى عاصمة الخلافة التي رحب صدرها لهم بعد أن كان مختصا بالكوفيين ، جعل العلماء يحاولون أن يستخلصوا من المذهبين ما رأوه صالحاً لهم ، فنشأ عن هذا الاختلاط أو الانتقاء ما يسمى بالمذهب البغدادى وذلك منذ القرن الرابع الهجرى (٤) .

هذه هي طبقات نحويي البصرة ، وهؤلاء هم أشهر رجالها ، راعيت في ترتيب طبقاتهم أخذ بعضها عن بعض ، أخذ تلقن وإفادة ، وعرس وتمحيص ، وتصدى رجال كل طبقة للتعليم ، وتصدرهم في حاقات التدريس ، وإلا فبعض هؤلاء الذين وضعوا في طبقة تالية كانوا أكبر في السن أحياناً من بعض من وضعوا قبلهم .

على أن الفصل الثام بين رجال هذه الطبقات، ووضع حدود قاطعة تمنع تداخلها، أمر غير ممكن ولا ميسور ، فلم يكن لطلب العلم إذ ذاك سن معينة، وقد يأخذ طالب عن أساتذة رفقاءه، ثم يأخذ عن بعض النابهين من تلاميذهم ، فأبو الحسن الأخفش مثلاً كان — كما تذكر الروايات — أسن من سيويه وتلقى عن بعض أساتذته (٥) ولكن ذلك لم يمنعه من أن يجلس من سيويه مجلس التلقى والأخذ ، ولم يمنع سيويه — عندما يسأله الأخفش ، ويظن أنه قد أثقل عليه ، فيخبره بأنه إنما يسأله ليفيد منه — من أن يجيبه قائلاً : أترانى أشك في هذا ؟ .

(١) نزهة الألبا ص ٢٧٩ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ ، لإنباه الرواة ج ١ ص ٢٣٥ .

(٢) نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ ، لإنباه الرواة ج ١ ص ٢٣٥ .

(٣) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ ، لإنباه الرواة ج ١ ص ٢٣٥ .

(٤) مقدمة الإنصاف لجوتولد فايل ترجمة الدكتور عبد الحليم التجار ص ٦ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٥ .

وتذكر الروايات أيضا (١) أن المازني والجرجي — وإن كانا أصغر من الأخفش — إنما جلسا إليه لأنهما رأيا إعجابه بكتاب سيويه، واستحسانه إياه لجمعه أصول النحو وفروعه، فخشيا أن يدعى الكتاب لنفسه، فأرادا أن يحتالا على إظهار أن الكتاب لسيويه، فاتفقا على أن يذلا له شيئا من المال ليقرأ الكتاب عليه، وبذا ينسب الكتاب إلى صاحبه، ولا يستطيع الأخفش أن ينسبه لنفسه، وتم لهما ما أرادا.

كذلك تذكر الروايات أن أبا عمرو بن العلاء (٢) كان تلميذاً لنصر بن عاصم، كما تلميذ عليه كذلك عبد الله بن أبي إسحق (٣)، وتذكر أن عيسى بن عمر أخذ عن أبي عمرو بن العلاء (٤)، كما تذكر كذلك أنه أخذ عن عبد الله بن أبي إسحق (٥).

فالسيرا في ثبت (٢) أن أبا عمرو بن العلاء كان تلميذاً لنصر بن عاصم، وتضافرت الروايات على تأييده وتركته، والروايات المختلفة تذكر أن عبد الله بن أبي إسحق كان تلميذاً كذلك لنصر بن عاصم (٣)، والسيرا في ثبت (٥) أن عيسى بن عمر كان تلميذاً لعبد الله بن أبي إسحق، وأيده في ذلك كثير من المؤرخين، ويرى بعض المؤرخين أن عيسى قد تلميذ كذلك على أبي عمرو (٦)، فإذا جاء السيرا في (٧) وابن النديم (٨)

-
- (١) نزهة الألبا ص ١٨٥، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٦ — ٢٢٧ .
 (٢) أخبار النحويين البصريين ص ٢١، نزهة الألبا ص ٣٠، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٥٩، طبقات القراء ج ٢ ص ٣٣٦، لنباه الرواة ج ٣ ص ٣٤٤ .
 (٣) نزهة الألبا ص ٢٥، طبقات القراء ج ٢ ص ٣٣٦، بغية الوعاة ص ٢٨٢ .
 (٤) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٩، بغية الوعاة ص ٢٧٠، المزهر ج ٢ ص ٢٤٧ .
 (٥) أخبار النحويين البصريين ص ٣١، طبقات النحويين واللغويين ص ٣٥، الفهرست ص ٦٢، طبقات القراء ج ١ ص ٦١٣، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٤٦، بغية الوعاة ص ٢٧٠ .
 (٦) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٩، بغية الوعاة ص ٢٧٠، المزهر ج ٢ ص ٢٤٧ .
 (٧) أخبار النحويين البصريين ص ٣٣ .
 (٨) الفهرست ص ٦٢ .

فذكر أن عيسى بن عمر من طبقة أبي عمرو بن العلاء ، فعلام استندا في هذا القول ؟
 إن أبا عمرو قد أدرك نصرا فأخذ عنه ، وكان بينه وبين تلميذ نصر عبد الله بن
 أبي إسحق مناظرة (١) ، فهو « إذا » كان قد أكمل علمه ، ورسخت قدمه ، وهفت
 إلى حلبة المغالبة نفسه ، وليس يصح أن يتم له ذلك وهو ما زال صغيراً هزيلاً : وإلا
 ما قبل ابن أبي إسحق أن يناظره . فإذا كان قد وصل من العلم إلى ما يؤهله لمناظرة
 عبد الله بن أبي إسحق ، وإذا كان عيسى قد أخذ عن عبد الله بن أبي إسحق ،
 وتلمذ عليه ، فلا يحق لنا أن نقول : إن عيسى من طبقة أبي عمرو ، اللهم إلا إذا
 كان السيرا في وابن النديم قد وجدا أنهما مائتا متقاربين ، بل إن عيسى قد مات قبل
 أبي عمرو بفترة من الزمن ، فحسبنا بأنهما من طبقة واحدة ، وضعا للسن في موضع
 التحكيم ، ولعل فيما روى عن الأصمعي من قوله (٢) : توفي عيسى بن عمر قبل أبي
 عمرو بخمس سنين ، ما ينير لنا طريق هذا الحكم ، وما يؤيدنا في هذا الاتجاه ،
 وإن كان أبو عمرو كما تذكر طبقات النحويين واللغويين (٣) قد عمر طويلاً ، تقول
 نقلا عن الأصمعي : لم أرمسان قط أذكر من أبي عمرو بن العلاء ، ومسلمة بن
 عياش ، وأبي هلال الراسبي ، وأبي الأشهب العطاردي .
 ونحن هنا لم نجعل السن حكماً ، وإنما جعلنا — كما سبق أن قلنا — استحكام
 العلم ، والقدرة على التصدر ، أساس التقدم والتفضيل ، ولعلنا نجد فيما كان من أمر
 سيبويه والأخفش ما يشفع لنا في قبول ما ذهبنا إليه .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٥ ، نزهة الألبا ص ٢٢ — ٢٣ . بغية
 الوعاة ص ٢٨٢ .
 (٢) نزهة الألبا ص ٣١ ، وفي طبقات النحويين واللغويين أنه توفي قبل أبي عمرو بخمس
 سنين ولم ينسبه للأصمعي ص ٤١ .
 (٣) ص ٣٣ .

شيوخ مدرسة البصرة

آن لنا بعد أن تتبعنا هذه المدرسة في مدرج طفولتها وليدأحايآ ، وفي مرتع صباها غلاما شاديا ، وفي منتدى كهولتها شيخآ مجربا ، وخيرآ محنكا ، وبعد أن رأيناها فكرة تداعب الخيال ، وأملا تهفو إليه النفوس ، ومحاولة ساذجة ترجو أن تأخذ مكانها ، وخطوطاً عامة تحاول أن تتحدّد سبيلها ، وبعد أن وجدناها وقد أفادت من التجارب التي مرت بها ، وزكا عودها بالجهد الذي بذلت فيها ، وآتت ثمارها بمضى الزمن وتتابع المصور .

آن لنا أن نلقى نظرة على هؤلاء الذين حملوا على أكتافهم عبء هذه المدرسة ، فرعوها في مهدها ، وغذوها في شبابها ، وآزروها في نضجها ، وبذلوا لها من الجهد والوقت ، ووقفوا عليها من الذكاء والعلم ، ما أخذ يبيدها في مدارج الرقي ، وما تخطى بها مراحل التطور ، في سرعة متزنة ، وفي عجلة واعية ، فأفادت من الزمن ، وتطورت على الأيام ، وأصبحت في مائة عام أو يزيد قليلا مدرسة تامة الأركان ، ثابتة الدعائم ، قد بعد أصلها ، وامتد في السماء فرعها ، فتميزت معالمها ، ووضعت سماتها ، وتمت أو قاربت التمام عللها وأقيستها ، واستقرت أو شارفت الاستقرار خصائصها ومصطلحاتها ، وألفت فيها الكتب الجامعة التي تضم أصولها وفروعها ، وتحوى شاردها وفريدها ، وأصبحت بحق مدرسة تامة النضج كماله التكوين ، لها نهجها الواضح ، وقواعدها المتميزة ، وطريقها المستقيم .

وقد لسنا فيا مضى ، وسنلمس عندما نعرف براءوس هذه المدرسة وأعلامها أنها — وإن انضووا تحت لوائها ، وإن طبعتهم بطابعها ، وإن التزموا بقوانينها العامة ، وأصولها الثابتة — لم تخرجهم صورة واحدة ، ولم تحولهم آلات متشابهة ، وإنما سنجد — كما وجدنا من قبل — أن لكل من هؤلاء الأعلام من الآراء ما يغيّر بعض

ما ذهب إليه جمهور المدرسة أو بعض شيوخها ، وأن كلا منهم كان يعمل بما ثبت عنده ، أو ما رأى وجه الصواب فيه . وأن منهم من تشدد في القياس فلم يبيح إلا ما أكثر وفشا ، ومنهم من تسامح فاكتمى بالمثل الواحد أو بالبيت من الشعر . وأن منهم من يكتفى من التعليل بالقرب الواضح ، ومنهم من يوغل ويتعمق ويلتمس لكل شيء علة ، ولكل ظاهرة سبباً .

ولكن الظاهرة التي تسترعى أنظارنا وتجذب انتباهنا ، هي ما نلاحظه من تقارب بين البصريين والكوفيين كلما دعت ظروف الإقامة أو اقتضت دواعي العمل أن يتصل هؤلاء بأولئك ، أو يجتمعوا في محيط واحد ، هنالك يبدو أثر تعارض الأفكار ، وتبادل الآراء واضحا بينا ، وهنالك يعمل الزمن عمله ، وتؤتي البيئة أثرها ، ويؤول كثير من أوجه الخلاف أو يتم كثير من الانتقاء والاختيار ، مما يؤذن بالقاء المدرستين في مذهب واحد بعد أن تتنازل كل منهما عن بعض مقوماتها وخصائصها ، ولا يكون بينهما إلا ما يكون بين أعلام المدرسة الواحدة من خلاف لا يغير من السمة الخاصة ، ولا يؤثر في الطابع العام ، أو يبشر بميلاد مذهب جديد ينجح إلى التوفيق ، ويميل إلى الاختيار ، وهذا ما كان كما سرى إن شاء الله .

١ — أبو عمرو بن العلاء

(أ) تعريف به :

هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين بن الحارث ابن جلهمة بن حجر بن خزاعة بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم بن مر بن أد ابن طابخة بن إلياس بن مضر بن معد بن عدنان^(١) .

وقد اختلف في اسمه على أكثر من عشرين قولاً ، قالوا^(٢) : لأنه كان لجلالته

(١) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٨ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٥٦ .

(٢) بنية الوعاة ص ٢٦٧ .

وعظم منزلته في النفوس لا يسأل عن اسمه ، ومن هذه الأسماء : زبان ، ربان ، ريان ، عريان ، يحيى ، عمار ، عيار ، قائد ، محمد ، أبو عمرو ، قبيصة ، محبوب ، جند ، حميد ، عينة ، وعنتية ، عقبة ، عثمان ، جبر ، خير ، جزء^(١).

ويبدو من هذه الأسماء أن بعضها تصحيف لبعضها الآخر ، ولكن الصحيح أن اسمه زبان^(٢) لما روى من أن الفرزدق كان قد هجاه ثم جاء معذرا ، فقال أبو عمر :

هجوت زبان ثم جئت معذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

ويتضح لنا من سلسلة نسبه أنه عربي خالص العروبة، ولد بمكة ، ونشأ بالبصرة ، ومات بالكوفة ، فهو بصرى النشأة ، مازنى الأصل ، تميمى القبيلة . وقد نسبته بعضهم إلى بنى العنبر أو بنى حنيفة ، بل إن البعض جعله فارسى الأصل من موضع يقال له : كازرون^(٣) ، ولكن يبدو من تضافر الروايات أن الأول هو الصحيح .

وكما اختلف في اسمه فقد اختلف في سنة مولده ف قيل ولد سنة ٥٥ ، ٧٠ (٤) ، ٦٥ ، ٦٨ (٥) ، كما اختلف في عام وفاته ف قيل سنة ١٥٤ (٦) ، ١٥٩ (٧) ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٨ (٨) ، ولكن الراجح أنه توفي سنة ١٥٤ لاتفاق معظم الروايات على

-
- (١) فوات الوفيات ج ١ ص ١٦٤ ، بغية الوعاة ص ٢٦٧ .
 (٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨ ، الفهرست ص ٤٢ ، نزهة الألبا ص ٣١ —
 ٣٢ ، طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٩ ، معجم الأدباء ج ١ ص ١٥٧ — ١٥٨ ، فوات
 الوفيات ج ١ ص ١٦٤ ، بغية الوعاة ص ٢٦٧ .
 (٣) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٨ — ٢٨٩ .
 (٤) طبقات القراء ج ١ ص ١٨٩ .
 (٥) طبقات القراء ج ١ ص ١٨٩ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٥٩ .
 (٦) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٤ ، نزهة الألبا ص ٣٨ ، معجم الأدباء ج ١١
 ص ١٥٩ ، فوات الوفيات ج ١ ص ١٦٤ ، بغية الوعاة ص ٢٦٧ .
 (٧) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٢ ، بغية الوعاة ص ٢٦٧ ، المزهر ج ٢ ص ٢٨٧
 (٨) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٢ .

هذا التاريخ أولا ، ولأنهم قالوا : إن وفاة عيسى بن عمر كانت قبل وفاة أبي عمرو بخمس سنين ، وقد توفي عيسى سنة ١٤٩ على الراجح أو سنة ١٥٠ هـ في بعض الروايات (١) .

ولما كانت بعض الروايات قد ذكرت أنه توفي وهو ابن ست وثمانين سنة (٢) فيغلب على الظن أنه ولد سنة ٦٨ هـ .

ويبدو أن أبا عمرو كان شغوفا من صغره بالقراءة محبا للعلم ، ولذلك روى عنه أنه قال : أخذت في طلب العلم قبل أن أختن (٣) ، ولذلك كان يطلب العلم أينما حل ، طلبه بمكة والمدينة والكوفة والبصرة (٤) ، فكثرت أساتذته وشيوخه حتى قيل (٥) : إنه ليس في القراء السبعة أكثر شيوخا منه .

ولرغبته الصادقة في طلب العلم ، وحرصه على التزود منه ، والفوق فيه ، استطاع أن يحتل مكانة سامية بين علماء عصره ، وأن يكون موضع ثقتهم فقد وثقه يحيى بن معين (٦) ، وقال الشيخ شمس الدين الذهبي : هو صدوق حجة في القراءات .

ومما يدل على شغفه بالعلم ، وحرصه على الإفادة ما روى (٧) من أن الحجاج كان قد أخافه فسكران يتستر ثم خرج في الغلس يريد الانتقال إلى مكان آخر غير الموضع الذي كان فيه ، قال : فسمعت منشدأ ينشد :

-
- (١) طبقات النحويين واللغويين ص ٤١ ، طبقات القراء ج ١ ص ٦١٣ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٩٨ ، بغية الوعاة ص ٢٧٠ ، المزهري ج ٢ ص ٢٨٧ .
 - (٢) شرح مقامات الحريري ج ٢ ص ١٨٩ .
 - (٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٣١ .
 - (٤) معجم الأدباء ج ١١ ص ١٥٩ .
 - (٥) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٩ .
 - (٦) البيان والتبيين ج ١ ص ١٢١ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩ — ٣٠ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٦٠ ، فوات الوفيات ج ١ ص ١٦٤ ، بغية الوعاة ص ٢٦٧ .
 - (٧) نزهة الألباء ص ٣٢ ، طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ .

ربما تذكره النفوس من الأمه ر له فَرَجَة كحل العقال

وسمعت عجوزاً تقول : مات الحجاج .

فما أدري بأيهما كنت أسر ، أبقول المنشد فرجة بالفتح ؟ أم بقول العجوز :
مات الحجاج ؟ .

إذ لا وجه للمقارنة بين خبر ينجيه من هلاك أو مكروه ، وخبر يهديه إلى
ضبط كلة ندت منه ، اللهم إلا إذا كان قد أخلص نفسه للعلم فأغرم به ، وفنى فيه .
من أجل ذلك أقبل الطلاب على حلقاته عندما تصدر للتعليم والإقراء ، وقد
تصدر مبكراً ، وتقدم وشيوخه ما يزالون يلقون الدروس ، ويعقدون الحلقات ،
قال أبو عمرو (١) : كنت رأساً والحسن حى .

ومر به الحسن وحلقته متوافرة ، والناس عكوف ، فقال : من هذا ؟ فقالوا :
أبو عمرو . فقال : لا إله إلا الله ، كادت العلماء أن تكون أرباباً ، كل عز لم
يؤكد بعلم فألى ذل يثول (٢) .

ومن أجل ذلك كان إعجاب تلاميذه به بالغاً ، وكانت ثقتهم فيه متناهية ،
يقول أبو عبيدة (٣) : أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام
العرب والشعر .

وكان يونس بن حبيب يقول (٤) : لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله
في شيء كان ينبغي أن يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء كله في العربية ، ولكن
ليس أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك .

وقال الأصمعي (٥) : أنا لم أر بعد أبي عمرو بن العلاء أعلم منه . وقال (٦) :

-
- (١) شرح مقامات الحريري ج ٢ ص ١٨٩ . (٢) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩١ .
(٣) معجم الأدباء ج ١١ ص ١٦٠ ، فوات الوفيات ج ١ ص ١٦٤ ، شرح مقامات
الحريري ج ٢ ص ١٨٨ .
(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨ ، نزهة الألبا ص ٣٠ ، معجم الأدباء
ج ١١ ص ١٦٠ . (٥) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ — ٢٩١ .
(٦) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٣ .

لم أر مسان قط أذكر من أبي عمرو بن العلاء ، وسلمة بن عياش ، وأبي هلال الراسبي ، وأبي الأشهب العطاردي .

وقد تلمذ على أبي عمرو : أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي ، وعبد الله بن المبارك ، وأبو عبيدة ، والأصمعي (١) ، والحليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، ومعاذ بن مسلم ، وأحمد بن محمد بن عبد الله الليثي المعروف بنختن ليث ، وأحمد ابن موسى اللؤلؤي ، وإسحاق بن يوسف بن يعقوب الأنباري المعروف بالأزرق ، وحسين بن علي الجعفي ، وخارجة بن مصعب ، وخالد بن جبلة الشكري ، وداود ابن يزيد الأودي ، وأبو زيد سعيد بن أوس ، وعيسى بن عمر ، وروى عنه الحروف سيويوه (٢) ، ومحمد بن الحسن بن أبي سارة (٣) .

وبدلنا ما روى عن أبي عمرو بن العلاء على أنه كان شديد الاعتداد بنفسه ، كبير الثقة فيها ، مطمئنا إلى ما وعاه قلبه ، واختزنته ذاكرته ، وهداه إليه رأيه ، قال الأصمعي (٤) : سمعت أبا عمرو يقول — ولم يقله إن شاء الله بغيا ولا تطاولا — ما رأيت أحدا قبلي أعلم مني .

وقال : قال أبو عمرو : ما سمع حماد الرواية حرفا قط إلا سمعته .
وروى (٥) : أن أبا عمرو سأل أبا خيرة عن قولهم : استأصل الله عرقاتهم (٦) ، فنصب أبو خيرة الناء من عرقاتهم ، فقال له أبو عمرو : هيات أبا خيرة ، لأن جلدك .

وذلك أن أبا عمرو كان قد سمعها منه من قبل بالكسر ، والكسر هو

(١) طبقات أنقراء ج ١ ص ٢٨٩ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٦٠ ، بغية الوعاء ص ٢٦٧ .

(٢) طبقات أنقراء ج ١ ص ٢٨٩ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ١٥٩ — ١٦٠ .

(٣) طبقات أنقراء ج ١ ص ٢٨٩ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٣١ ، طبقات أنقراء ج ١ ص ٢٩٠ .

(٥) نزهة الألبا ص ٣٢ . (٦) في القاموس العرقاة والعرقاة الأصل .

الكثير المسموع ، فإذا كان أبو خيرة قد نصب فإن أبا عمرو — وقد سمع منه وسمع من غيره — ليس من اليسير أن يقبل ما يعلم أنه يخالف العام الشائع ، ولذا رماه بضعف اللسان ، وتطرق الفساد إلى لفته ، لكبر سنه ، ومخالطته للأعاجم .

وقد سبق أن ذكرنا ذلك الحوار الذى دار بين عيسى بن عمر وأبي عمرو عندما اعترض عيسى على ما بلغه من أن أبا عمرو يجيز : ليس الطيب الا المسك بالرفع ، وما كان من رد أبي عمرو عليه بقوله : نعمت يا أبا عمر وأدليج الناس ، ايس فى الأرض حجازى إلا وهو ينصب ، ولا فى الأرض تيمى إلا وهو يرفع (١) ، فأبو عمرو يعرف من لغات العرب ما لا يعرف غيره، وأبو عمرو يستدل بهذه اللغات عندما يشكل الأمر ، أو يستعصى الفهم .

ولكن لا يصح أن تفهم من قول أبي عمرو هذا ، وإقراره لهاتين اللغتين أنه يقر كل ما يسمع عن العرب ، أو يروى له — لقد قالوا حقاً — إن أبا عمرو (٢) : كان يسلم للعرب ، ولا يطعن عليهم . ولقد قال أبو عمرو (٣) : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أنه ، ولو جاءكم وافرا جاءكم علم كثير .

فأبو عمرو نفسه — الذى يترفون له بأنه أكثر تسليماً للعرب ، وأكثر قبولاً لما قالوا — سئل فقيل له (٤) : أخبرنى عما وضعت مما سميت عريية ، أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال : لا . قال السائل : فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر وأسمى ما خالفتى لغات .

فأبو عمرو إذا لا يجيز القياس على كل مسموع ، ولا يقر كل مقول ، وإنما يضع أساساً للقياس الكثير الشائع ، المستعمل للتداول ، أما ما عدا هذا فهو لغات يوقف عندها ، ولا يقاس عليها .

(١) المجالس المذكورة للعلماء ص ٢ — ٣ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨ . (٣) نزهة الألبا ص ٣٣ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٤ .

وأبو عمرو كما يقف ببعض اللغات الشمالية عند حد المسموع منها ، يرى أن هناك فرقا شاسعا بين لغات الجنوب ولغات الشمال ، فقد روى عنه أنه قال (١) : ما لسان حمير وأقاصى اليمن بلساننا ، ولا عربيتهم بعريتتنا .

وقد سبق أن ذكرنا عندما عرضنا لقول الرواة : إن عبد الله بن أبي إسحق ، وعيسى بن عمر ، كانا يطعنان على العرب ، أن ذلك اتهام فيه كثير من التجنى ، لأن ردهم لبعض ما يسمعون ليس طعنا ، لأن الدافع لوضع هذا العلم إنما هو الخوف من فشو اللحن لا من وجوده ، فوجوده مسلم به ، ورفض بعض ما يسمع مما يخالف الكثرة الشائعة ، أو الوقوف به عندما سمع منه ، لا يصح أن يعد طعنا في العرب ، ونيلًا من فصاحتهم ، فقد فعل ذلك أبو عمرو مع أبي خيرة ، وقد وقف باللغة عند حد الكثير الشائع ، ولم يؤاخذه أحد به .

ولعل هذا النهج الذى سار عليه أبو عمرو ، وما روى عن عبد الله ابن أبي إسحق — من أن يونس سأله (٢) ، هل يقول أحد الصويق يعنى السويق ؟ قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها . وما تريد إلى هذا ؟ عليك باب من النعمو يطرد وينقاس . — كان مبدأ عمل البصريين بالقياس ، واتجاههم إليه ، واتخاذهم إياه أساسا من أسس نحوهم ، ومرجعا من أهم مراجعهم .

على أن هذه الثقة وذلك الاعتداد لم يشبهما — كما قال الأصمعى — بغير أو تطاول ، فالتكبر للغرور لا يمكن أن يحرص على إفادة ، أو يسعى إلى علم ، أو يقبل على مزيد من الثقافة ، لأن كبره قد أعماه ، وغروره قد زين له أنه فوق كل كبير ، وهذا ما لم يكن عليه أبو عمرو ، فقصته مع الأعرابي الذى سمعه يندش :
ربما تكبره النفوس ...

وفرحه بمعرفة ضبط كلمة ينافى ذلك ويخافيه .

ومما يزيدنا اطمئنانا وثقة ، ما رواه أبو عبيدة عن أبي عمرو قال (٣) : كنا عند

(١) طبقات الشعراء ص ٨ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٦ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٢ — ٣٣ .

بلال بن أبي بردة ، خرج الفرزدق يتخلع فسمعني أنشد بيت التغلي :

نعاطي الملوك القسط ما قصدوا لنا وليس علينا قتلهم بمحرم
فقال الفرزدق : أرشدك أم أدعك ؟ قلت : أرشدني ، قال : ما قصدوا بنا . وما يروى
من أن أبا عمرو سئل عن اشتقاق الحيل فلم يعرف^(١) فمر أعرابي محرم ، فأراد
السائل أن يسأل الأعرابي ، فقال له أبو عمرو : دعني فأنا ألطف بسؤاله وأعرف ،
فسأله ، فقال الأعرابي : اشتقاق الاسم من فعل المسمى . فلم يعرف من حضر
ما أراد الأعرابي ، فسألوا أبا عمرو عن ذلك ، فقال : ذهب إلى الحيلة التي
في الحيل والعجب .

فهذه النفس الهادئة التي تقبل الإرشاد ، وتقبل عليه ، والتي تعترف إذا سئلت
عن شيء لا تعرفه بأنها لا تعرف ، ولا ترى غضاظة في أن تسأل لتستفيد ، هذه
النفس أبعد ما تكون عن الكبر ، وأمت ما تكون للغرور ومن أين يأتيها ذلك ،
وأبو عمرو هو القائل^(٢) : إنما نحن بالإضافة إلى من كان قبلنا كبقل في أصول رقل .
أي نخزل طوال .

ولقد كانت تغلب عليه طبيعة الأستاذ والمربي ، فإذا ما رأى خطأ حاول تصويبه ،
ولو لم يكن بينه وبين المخطيء سابق معرفه ، سمع رجلا ينشد^(٣) :
ومن يغو لا يعدم على الغي لأعما

فقال : أقومك أم أتركك تنسكع في طمستك^(٤) ؟ فقال : بل قومني ، فقال :
قل : ومن يغو بكسر الواو ، ألا ترى إلى قول الله عز وجل : فغو .
وهذا الاستدلال يدلنا على أنه كان يرى أن عين المضارع مغايرة في حركتها

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩ .

(٢) نزهة الألبا ص ٣٣ ، شرح مقامات الحريري ج ٢ ص ١٨٨ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩ — ٣٠ .

(٤) الطمة : العذرة .

لعين الماضي ، بدليل أنه اكتفى عند الاستدلال على كسر عين المضارع بفتح عين الماضي .

كما كانت هذه الطبيعة تدفعه إلى الاستنباط والاستنتاج كذلك ، فقد روى الأصمعي عنه أنه قال في قول النبي صلى الله عليه وسلم^(١) « في الجنين غرة ، عبد أو أمة » لولا أن رسول الله عليه الصلاة والسلام أراد بالغرة معنى لقال : في الجنين عبد أو أمة ، ولكنه عنى اليأس ، لا يقبل في الدية إلا غلام أبيض ، أو جارية بيضاء .

ويبدو أنه لم يكن يوافق المعتزلة في بعض ما يقولون ، روي أنه مر بمعمر بن عبيد وهو يتكلم في الوعد والوعيد ويثبته ، فقال له^(٢) : ويلك يا عمرو إنك ألسكن الفهم ، ألم تسمع إلى قول التامل :

وإني وإن أوعدته أو وعدته تخلف إيعادي ومنجز موعدى
فهو يريد أن يقيس وعد الله ووعيده على ما جرت به عادة العرب من إنجاز الوعد ، والقدرة على العفو عن الخطأ ، وعدم تنفيذ الوعيد .

(ب) بعض آرائه في النحو :

ولقد روى سيبويه عنه كثيراً في كتابه قال^(٣) : وكان أبو عمرو يقرأ « خاشعاً أبصارهم » . ويقول^(٤) : وقد قرأ أبو عمرو فيقول « ربى أكرم من ، وربى أها نن » ، على الوقف .

ويقول في : باب يحذف منه الفعل لكثرت في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل^(٥) ...

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩ — ٣٠ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٤ ، شرح مقامات الحريري ج ٢ ص ١٨٦ .

(٣) ج ١ ص ٢٣٨ ، سورة القمر ، آية رقم : ٧ .

(٤) ج ٢ ص ٢٨٩ ، سورة الفجر ، الآيتان رقم : ١٥ ، ١٦ .

(٥) ج ١ ص ١٤٤ .

ومثل ذلك قول الخليل ، وهو قول أبي عمرو : ألا رجل إما زيداً وإما عمراً ، لأنه حين قال : ألا رجل ، فهو متمن شيئاً يسأله ويريده ، فكأنه قال : اللهم اجعله زيداً أو عمراً ، أو وفق لي زيداً أو عمراً ، وإن شاء أظهره فيه ، وفي جميع هذا الذى مثل به .

ويقول^(١) : واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب ، لأن المعنى واحد ، إلا أن كم اسم ، ورب غير اسم بمنزلة من ، والدليل عليه أن العرب تقول : كم رجل أفضل منك ، تجعله خبركم ، أخبرناه يونس عن أبي عمرو .

ولقد عارض البصريون أبا عمرو في بعض ما ذهب إليه ، يقول سيديويه في : باب تحقير بنات الياء والواو^(٢) : وكذلك أحوى ، إلا في قول من قال : أسيود ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلة يضع ، وأما عيسى فكان يقول : أحى ويصرف ، وهذا خطأ لو جاز لصرفت أصم لأنه أخف من أحمر وأما أبو عمرو فكان يقول : أحى ولو جاز لقلت في عطاء عطى ، لأنها ياء كهذه الياء وهى بعد ياء مكسورة وأما يونس فقلوله : هذا أحى كما ترى ، وهو القياس والصواب .»

كذلك أجاز أبو عمرو أن تلحق تاء التانيث الاسم المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف الخالي من تاء التانيث ، عند تصغيره ، فيقول في تصغير مثل : جبارى ولغَيْرِى : حبيّرة وليغَيْرِىة ، فيجاء بالتاء عوضاً عن الألف المحذوفة ، والجمهور على أنها إنما تلحق الثلاثى ، ولا تلحق غيره إلا ندوراً .

قال الأشموني^(٣) : وظاهر التسهيل موافقته فإنه قال : ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر إلا ما حذف منه ألف التانيث خامسة أو سادسة ومراده المقصورة .

(٢) ج ٢ ص ١٣٢ .

(١) ج ١ ص ٢٩٣ .

(٣) ج ٤ ص ١٢٧ - ١٢٨ .

وذهب أبو عمرو^(١) : إلى أن الأصل في رى من قوله تعالى « ويكأن الله ييسط الرزق لمن يشاء »^(٢) ، ويليك ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وفتح أن بفعل مضمر ، كأنه قال : ويليك اعلم أن .

وقال قطرب : قبلها لام مضمرة والتقدير : وليك لأن .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أن : وى ، اسم فعل بمعنى أعجب ، والكاف للتعليل ، قال : سألت الخليل عن الآيتين « ويكأن الله . . . ويكأنه لا يفلح الكافرون »^(٣) فزعم أنها وى مفصولة من كأن ، ويدل على ما قاله ، قول الشاعر :
وى كأن من يكن له نسب يحب ومن يفتقر يعيش عيش ضر
ولقد كان أبو عمرو مع غزارة علمه ، وكرم خلقه ، وهدوء نفسه ، زاهداً في الدنيا راغباً عنها ، ممتع من ينشد :

وإن امرأ دنياه أكبر همه لمستمسك منها بجبل غرور^(٤)

فكتب هذا البيت على خاتمه ، ليدكره دائماً بقيمة الدنيا ، وما فيها من غدر وغرور . بل لقد بلغ به التنسك حداً جعله يحرق ما كان عنده من كتب ، قالوا^(٥) : إنها كانت عملاً بيته إلى السقف . ولذا لم يترك بعده شيئاً من آثاره العلمية المكتوبة ، وتفرغ بعد ذلك للعبادة ، وجعل على نفسه أن يحتم القرآن في كل ثلاث^(٦) .

(١) شرح الأشتوني ج ٣ ص ١٥٠ . (٢) سورة القصص ، آية رقم : ٨٢ .

(٣) سورة القصص ، آية رقم : ٨٢ .

(٤) بغية الوعاة ص ٢٦٧ ، شرح مقامات الحريري ج ٢ ص ١٨٨ .

(٥) طبقات القراء ج ١ ص ٢٨٩ ، معجم الأدباء ج ٢١ ص ١٦٠ ، فوات الوفيات ج ١ ص ١٦٤ ، شرح مقامات الحريري ج ٢ ص ١٨٨ .

(٦) طبقات القراء ج ١ ص ٢٩٠ ، شرح مقامات الحريري ج ٢ ص ١٨٨ .

٢- يونس بن حبيب

(١) تعريف به :

هو يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبي^(١) قيل : كان مولى لهم ، وقيل كان مولى لبني ليث ، وقيل^(٢) : كان أعجميا .

كان مولده سنة ٥٩٠ هـ ، وكانت وفاته سنة ١٨٢ هـ (٣) على الراجح من الأقوال .

تتلمذ على أبي عمرو بن العلاء^(٤) ، ورؤبة بن المعجاج^(٥) ، وحماد بن سلمة^(٦) ، وقد مع من العرب كما مع من قبله ، وكانت حلقته بالبصرة يفتاها أهل العلم ، وطلاب الآداب وفصحاء الأعراب والبادية^(٧) .

وقد تتلذذ عليه سيويه ، والكسائي ، والفراء^(٨) ، وأبو عبيدة ، وخلف الأحمر ، وأبو زيد الأنصاري^(٩) .

وقد أخلص يونس نفسه للعلم والدراسة ، فلم يتزوج ، ولم يتسر^(١٠) وإنما وجه

(١) البيان والتبيين ج ١ ص ١٢ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٤٨ ، طبقات القراء ج ٢ ص ٤٠٦ ، معجم الأدباء ج ٢ ص ٦٤ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ .

(٢) الفهرست ص ٦٣ .

(٣) البيان والتبيين ج ٢ ص ١٢ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٥٠ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ ، المزهر ج ٢ ص ٢٨٧ .

(٤) أخبار النحويين البصريين ص ٣٣ ، الفهرست ص ٦٣ ، بغية الوعاة ص ٢٦ .

(٥) نزهة الألبا ص ٦١ .

(٦) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٨ ، طبقات القراء ج ٢ ص ٤٠٦ .

(٧) البيان والتبيين ج ٢ ص ١٢ ، الفهرست ص ٦٣ ، نزهة الألبا ص ٦٠ ، معجم

الأدباء ج ٢ ص ٦٤ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ .

(٨) البيان والتبيين ج ٢ ص ١٢ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ .

(٩) معجم الأدباء ج ٢ ص ٦٤ .

(١٠) البيان والتبيين ج ٢ ص ١٢ ، الفهرست ص ٦٣ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ .

همته إلى طلب العلم ، ومحادثة الرجال .

وقد ترك من الكتب . كتاب النوادر (١) ، وكتاب معاني القرآن ، وكتاب اللغات ، وكتاب الأمثال (٢) .

وكان ليونس بصر بالأدب ، وقدرة على تمييز الجيد من الرديء ، كما كان عارفاً بطبقات شعراء العرب ، حافظاً لأشعارهم .

قيل : إنه سئل عن أشعر الناس ، فقال (٣) : لا أومىء إلى رجل بعينه ، ولكنى أقول : امرؤ المقيس إذا ركب ، والنابعة إذا رهب ، وزهير إذا رغب ، والأعشى إذا طرب .

وقالوا (٤) : إنه كان يفضل الأخطل على جرير والفرزدق ، ولما سئل عما فضله به عليهما ، قال : إنه كان أكثرهم عدد قصائد طوال جيد ليس فيها خفش ولا سقط .

وقيل : إن مروان بن أبي حفصة عندما قال الشعر ، وأراد أن يظهره ذهب إلى يونس ليعرضه عليه ، وقال (٤) : قد قلت شعراً أعرضه عليك ، فإن كان جيداً أظهرته ، وإن كان رديئاً سترته ، فأنشده قوله :

طرقتك زائرة خفي خيالها بيضاء تخلط بالجمال دلالها

فقال له يونس : يا هذا ، اذهب فأظهر هذا الشعر ، فأنت والله فيه أشعر من الأعشى في قوله :

رحلت سمية غدوة أجمالها

فلما نازعه مروان في ذلك قال : لأنه قال فيها :

فأصاب حبة قلبها وطحالها

والطحال لا يدخل في شيء إلا أفسده ، وقصيدتك سليمة من هذا ومن شبهه .

(١) الفهرست ص ٦٣ ، معجم الأدباء ج ٢٠ ص ٦٧ ، الزهر ج ١ ص ٢٦٨ .

(٢) الفهرست ص ٦٣ ، معجم الأدباء ج ٢٠ ص ٦٧ .

(٣) معجم الأدباء ج ٢٠ ص ٦٥ . (٤) المرجع السابق ص ٦٥ — ٦٧ .

(ب) بعض آرائه في النحو :

قالوا : إن يونس كان بارعاً في النحو (١) ، وكان له في العربية مذاهب وأقيسة تفرد بها (٢) .

قال ابن سلام (٣) : قلت ليونس : إياك زيدا ، تجيزها ؟ قال : أجاز ابن أبي إسحاق للفضل بن عبد الرحمن :

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

ونقل سيديويه عنه (٤) أنه يجيز أن تلحق ألف الندبة الصفة ، قال في . باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب : وأما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول : وازيد الظريفاه ، واجمجممتمتي الشاميتيناه ، وزعم الخليل أن هذا خطأ . ويبدو أن الكوفيين قد أخذوا جواز ذلك عن يونس ، وكانت حجبتهم في جوازه أن ذلك جائز في المضاف إليه ، وكما أن المضاف إليه يكمل معنى المضاف ، فالصفة تكمل معنى الموصوف ، واستدلوا بما روى من أنه سمع بعض العرب يقول : واجمجممتي الشاميتيناه ، عندما ضاع منه جمجمتان .

وأما البصريون فقالوا : إن الصفة لا تلزم الموصوف لزوم المضاف إليه المضاف ، لأن المعنى يكمل بدونها ، بخلافه ، وإن علامة الندبة إنما تلي على ما يلحقه تنبيه النداء لد الصوت ، وذلك غير موجود في الصفة للتمكن من الاستغناء عنها كما سبق .

وقالوا : إن ذلك الذي سمع من الشاذ الذي لا يقاس عليه (٥) .

(١) البيان والتبيين ج ٢ ص ١٢ ، الفهرست ص ٦٣ ، معجم الأدباء ج ٢٠ ص ٦٤ .

(٢) نزهة الألبا ص ٦٠ ، معجم الأدباء ج ٢٠ ص ٦٤ ، بغية الوعاة ص ٤٢٦ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٥٠ .

(٤) الكتاب ج ١ ص ٣٢٣ — ٣٢٤ ، الهمع ج ١ ص ١٨٠ ، الرضى ج ١

ص ١٤٥ . (٥) الإنصاف مسأله رقم ٥٢ ، الهمع ج ١ ص ١٨٠ .

ويونس يجوز أن تلحق نون التوكيد الخفيفة فعل الاثنين وجماعة النساء ، قال سيبويه^(١) في : باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جمع النساء : وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيداً ، واضربنان زيداً ، فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها .

وقد قال السكوفيون هنا كذلك بما قال يونس^(٢) ، محتجين بأن هذه النون مخففة من الثقيلة ، وكما أن الثقيلة تدخل هنا فكذا تدخل الخفيفة ، وأن هذه النون إنما دخلت لتوكيد فعل المستقبل ، فكما يجوز إدخالها على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع ، فكذا هنا .

وما يقال من أنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين مردود بوروده عن العرب ، فقد قرأ نافع « إن صلاتي ونسكي ومحياي »^(٣) . واستدلوا بقراءة ابن عامر « ولا تبتمان »^(٤) بنون التوكيد الخفيفة ، مما يدل على جواز ذلك .

أما البصريون فقالوا : إن هذه النون إذا دخلت تسقط نون الإعراب في فعل الاثنين ، فتلتقي ساكنة مع الألف ، وليس ذلك من مواضع التقاء الساكنين ، وكذا إذا دخلت في فعل جماعة النسوة ، فإن أدخلنا الألف فاصلة بين النونين التقي ساكنان على غير حده ، وإن لم ندخل الألف لم يمكن إدغام النونين لأن لام الفعل ساكنة فيؤدي إلى التقاء ساكنين ، ولا يجوز تحريك لام الفعل لما يؤدي إليه من لبس . فلا يصح دخول النون الخفيفة إذا في هذين الموضعين .

وقالوا : إن النون الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة بل هي أصل بنفسها ، بدليل أن الخفيفة يوقف عليها بالألف ولو كانت مخففة من الثقيلة ما تغيرت .

(١) الكتاب ج ٢ ص ١٥٧ ، المجمع ج ٢ ص ٧٩ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٩٤ ، الرضى ج ٢ ص ٣٧٧ .

(٣) سورة الأنعام ، آية رقم : ١٦٢ .

(٤) سورة يونس ، آية رقم : ٨٩ .

وقالوا في قراءة ابن عامر : إنها قراءة تفرد بها ، وباقي القراء على خلافها ،
وذهبوا إلى تأويلها ، فقالوا إن لا في الآية نافية لانهية ، فالنون علامة الرفع
لا نون التوكيد .

أما قياسهم دخول الخفيفة على دخول الثقيلة بقياس مردود ، لأن الثقيلة
إنما جاز دخولها لمجيء ذلك كثيرا عن العرب ، واصلحته في القياس ، فلا تقاس
الخفيفة عليها .

وذهب يونس^(١) إلى تعريف الحال من غير تأويل له بالنكرة ، فتقول : جاء
محمد الراكب ، فتكون الراكب حالا ، وبقوله أخذ البغداديون .

وذهب بقية البصريين إلى أنه إذا كان معرفة لفظا فهو نكرة معنى ، فإذا
قلت : اجتهد وحدك ، وكلمته فاه إلى في ، وأرسلها العراك ، وجاءوا الجماء الغفير ،
فهي — وإن كانت معارف في اللفظ — نكرات في المعنى ، والتقدير : منفردا ،
ومشاهدة ، ومعتركة ، وجميعا ، وإنما التزم تنكيره لثلاثتهم أنه نعت ، لأن الغالب
كونه مشتقا وصاحبه معرفة .

وفصل السكوفيون ذلك فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها
لفظا نحو : عبد الله المحسن أفضل منه السيء ، فالمحسن والسيء حالان ، وصح
مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ، إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا
أساء ، فإذا لم تتضمن معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة .

وإذا قلت : رأيت زيدا وحده ، فوحده عند يونس منتصب على الظرف لقول
بعض العرب : زيد وحده . والتقدير : زيد موضع التفرد .

وذهب سيبويه إلى أن وحده حال من الفاعل .

وذهب للبرد إلى جواز كونه حالا من المفعول به .

(١) المص ج ١ ص ٢٣٩ ، الأشتوني ج ٢ ص ١٣٢ — ١٣٣ .

(٢) الأشتوني ج ٢ ص ١٣٣ ، الأشتوني ج ٤ ص ٦٩ .

وأجاز يونس والأخفش^(١) أن تعمل لكن الخففة .
ورفض ذلك البصريون لعدم ورود إعمالها عن العرب ، ولزوال اختصاصها
بالجلمة الاسمية .

ويرى يونس والأخفش^(٢) أن « مع » إذا نونت ، كقول الخنساء :
وأفنى رجالى فبادوا معا فأصبح قلبي بهم مستفزا
وقول متمم بن نويرة :

إذا حنت الأدلى سجعن لها معا

ففتحتها كفتحة فتى ، لأنها لما أفردت ردت إليها لامها المحذوفة فصارت اسما
مقصورا ، منقوصا في الإضافة ، تاما في الإفراد ، ولكن حذفت ألفها في الوصل
للساكنين ، الألف والتوين ، كما حذفت الألف في فتى .

وذهب الخليل وسيبويه إلى أنها فتحة إعراب والكلمة ثنائية في حال الإفراد ،
كما كانت في حال الإضافة .

وقد رجح ابن مالك ما ذهب إليه يونس والأخفش ، قال : وهذا هو الصحيح
لقولهم : الزيدان معا ، والزيدون معا ، فيوقعون معا في موضع رفع ، كما توقع الأسماء
المقصورة ، ولو كان باقيا على النقص ل قيل : الزيدون مع ، كما قيل : هم يد واحدة
على من سواهم .

وأجاب أبو حيان بأن شأن الظرف غير المتصرف إذا أخبر به أن يبقى على نفسه
ولا يرفع تقول : الزيدان عندك .

وقد أجاز يونس أن يحكى عن في حال الاستفهام عن النكرة عند الوصل ،
قال سيبويه^(٣) في : باب من إذا كنت مستفهما عن نكرة : وزعم يونس أنه

(١) الهمع ج ١ ص ١٤٣ ، التصريح ج ١ ص ٢٣٥ ، الأشتوني ج ١ ص ٢٣٢ .

(٢) الهمع ج ١ ص ٢١٨ ، التصريح ج ٢ ص ٤٨ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٤٠٢ ، الهمع ج ٢ ص ١٥٢ .

سمع أعرابيا يقول : ضرب من منّا . وهذا بعيد لا تتكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير .

وقال في التصريح^(١) : وأما قول الشاعر — وهو شمر بن الخارث الضبي ، أو تأبط شرا :

أنوا ناري ققلت : منون أتم فقالوا : الجن ، قلت : عموا ظلما فنادر في الشعر ، وحمله سيديويه على لغة من قال : ضرب من منّا . ولا يقاس عليه ، خلافا ليونس ، وحجته أنه سمع بعض العرب يقول : ضرب من منا ، وضرب منو منا ، لمن قال : ضرب رجل رجلا ، حكاه عنه سيديويه .

ووجهه أنه أزال الاستفهام عن صدرية ، وأعرب أحدهما فاعلا ، والآخر مفعولا في الأولين ، وحكاهما في الوصل في الباقيين ، واستبعده سيديويه .

كذلك أجاز يونس^(٢) حكاية جميع المعارف قياسا على العلم ، ومنع غيره حكاية غير العلم .

ويونس يقي التاء في النسب إلى أخت وبنت وثننا وكلتا... الخ قال سيديويه^(٣) : باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين . وكذلك كلتا وثنان تقول : كَلَوِيَّ وَتَنَوِيَّ ، وبنتان بَنَوِيَّ . وأما يونس فيقول : ثِنْتِي وَيَنْغِي له أن يقول : هَنْتِي في هنة ، لأنه إذا وصل فهي تاء كتاء التأنيث . وزعم الخليل أن من قال : بنتي ، قال : هَنْتِي وَمَنْتِي ، وهذا لا يقوله أحد .

وقال الأشموني^(٤) : وقال يونس : ينسب إليهما على لفظهما ، ولا تحذف التاء

(١) ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٢) المجمع ج ٢ ص ١٥٣ ، التصريح ج ٢ ص ٢٨٦ ، الأشموني ج ٤ ص ٦٦ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٨٢ .

(٤) ج ٤ ص ١٤٥ ، ١٤٦ ، وكنا في المجمع ج ٢ ص ١٩٧ .

فتقول : أختى وبنى ، وألزمه الحليل أن ينسب إلى : هنت^(١) ومنت ، بإثبات التاء ، وهو لا يقول به .

قال الأشموني : وله أن يفرق بينهما بأن التاء فيهما لا تلزم بخلاف بنت وأخت ، لأن التاء في هنت في الوصل خاصة ، وفي منت في الوقف خاصة^(٢) .

ويرى سيديويه أن النسب إلى المؤنث يكون كالنسب إلى المذكر فتقول : أخوى وبنوى وكلوى وثنوى الخ .

وكان يونس يرى أن العلم الثلاثي للمؤنث ساكن الوسط إذا صرف ووصف بينت فإنه يظل منونا لأنه ليس هناك ما يستدعى تغييره عن حاله .

ونقل سيديويه عن أبي عمرو عدم تنوينه لكثرة في كلامهم ، قال سيديويه :^(٣) باب ما يذهب فيه التنوين من الأسماء لغير إضافة ، ولا دخول الألف واللام ، ولا لأنه لا ينصرف ، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه : ... وقال يونس : من صرف هنداء ، قال : هذه هند بنت زيد ، فنون هذا لأن ذا موضع لا يتغير فيه الساكن ، ولم تدركه علة ، وهكذا سمعنا العرب . وكان أبو عمرو يقول : هذه هند بنت عبد الله فيمن صرف ، ويقول : لما كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا لأدر ، ولم يك ، ولم أبل ، وخذ ، وكل ، وأشباه ذلك كثير ...

هذه بعض الأقيسة التي تفرد بها يونس والتي خالف بها البصريين ، أو شاركه فيها بعضهم ، على أنه — وإن خالفهم فيما سبق بإباحة وإطلاقاً — قد خالفهم في غيرها منعاً وتقييداً ، فهو في باب حكاية العلم المستفهم عنه يمنع حكاية العلم المعطوف على غيره^(٤) ، والمعطوف عليه غيره ، فلا يجوز عنده أن يقال : من

(١) قال الصبان : وهنت كناية عن المرأة أو عن الفعلة القبيحة .

(٢) قال الصبان : تاء هنت تبدل هاء في الوقف ، وتاء منت تحذف في الوصل .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ١٤٨ .

(٤) الأشموني ج ٤ ص ٦٦ ، التصريح ج ٢ ص ٢٨٦ .

زيداً وعمراً ، لمن قال : رأيت زيداً وعمراً . ولا أن يقال : من زيدٍ وعمرو ،
لمن قال : مررت بزيد وعمرو ، وأجازه غيره واستحسنه سيويوه .

كذلك منع يونس والخليل مجيء الحال من النكرة^(١) ، وقالوا : إن ما جاء
من ذلك نحو : مررت بماء قعدة الرجل ، وعليه مائة يضا ، وفيها رجل قائماً ،
وصلى وراءه رجال قياماً ، وقول عنتره :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سوداً كخافية الغراب الأسحم
يحفظ ولا يقاس عليه .

وذهب سيويوه إلى جواز مجيء الحال من النكرة .

وطى الرغم من أن يونس كان — كأبي عمرو — يسلم للعرب كما يقول الرواة ،
وقد رأينا أثر هذا التسليم فيما خالف فيه البصريين من مسائل ، وما انقرد به من
أقيسة ، فإننا نراه في مواقف أخرى ثائراً متحرراً ، يعمل فكره ، ويرى رأيه ،
ثم يجاهر بما لا يتفق مع هذه الطبيعة الهادئة الوداعة .

روى عنه أنه قال^(٢) : كنت عند أبي عمرو بن العلاء ، ف جاء شبيب بن عذرة
الضبي ، فقام إليه أبو عمرو فألقى إليه لبد بغلته فجلس عليه ، ثم أقبل يحدثه ، فقال
شبيب : يا أبا عمر وسألت رؤيتكم هذا عن اشتقاق اسمه فما عرفه . قال يونس :
فلم أملك نفسي عند ذكره لرؤية ، فزحفت إليه ثم قلت : لعلك تظن أن معد بن
عدنان أفصح من رؤية ومن أبيه ؟ فأنا غلام رؤية فما : الرؤية ، والرؤية ، والرؤية ،
والرؤية ، والرؤية ، فلم يجر جواباً ، وقام مغضباً .

فأقبل على أبو عمرو وقال : هذا رجل شريف يقصد مجلسنا ويقضى حقوقنا ،
وقد أسأت فيما واجهته به . فقلت : لم أملك نفسي عند ذكر رؤية . فقال أبو عمرو :
أسلطت على تقويم الناس ؟

(١) التصريح ج ١ ص ٣٧٨ ، شذور الذهب ص ٢٦٣ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩ .

ثم فسريونس فقال : الروبة خميرة اللبن ، والروبة قطعة من الليل ، وفلان لا يقوم بروبة أهله أى بما أسندوا إليه من أمورهم ، والروبة جماء ماء الفحل ، والروبة القطعة تدخلها في الإناء يشعب بها الإناء^(١) .

وروى عنه أنه قال (٢) : ثلاثة والله أشتى أن أمكن من مناظرتهم يوم القيامة ، آدم عليه السلام ، فأقول له : قد مكنتك الله من الجنة ، وحرمت عليك الشجرة ، فقصدتها حتى طرحتنا في هذا السكره .

ويوسف عليه السلام ، فأقول له : كنت بمصر وأبوك يعقوب بكنعان ، وبينك وبينه عشر مراحل ، يبكى عليك حتى أبيضت عيناه من الحزن ، ولم ترسل إليه : إني في عافية ، وترى به مما كان فيه .

وطلمعة والزبير أقول لهما : إن علي بن أبي طالب بايعناه بالمدينة ، وخلصناه بالعراق ، فأى شئ أحدث ؟

* * *

٣ - الخليل بن أحمد

١ - تعريف به :

هو الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدى الأزدي (٣) ، وكان يونس

(١) في القاموس : الروبة خميرة اللبن ، أو بقية اللبن ، وجماء ماء الفحل وهو اجتماع في رحم الناقة ، والحاجة ، وقوم العيش ، ومن الأمر جماعه ، والقطعة من الليل ومنه ابن العجاج فيمن لا يهزم ، والقطعة من اللحم ، وكلوب يخرج الصيد من جحره ، والفقر ، وشجرة النلك ، والكسل ، والتواني ، والمكرمة من الأرض الكثيرة النبات ، والروبة بالضم القطعة التي يرأب بها الإناء ، قيل وبه سمى رؤية بن العجاج .

(٢) تزهة الألبا ص ٦٢ — ٦٣ .

(٣) أخبار النجوين البصريين ص ٣٨ .

يقول : الفُرَّهَوْدِيُّ^(١) ، ابن مالك بن فهم بن عبد الله بن مالك بن مضر الأزدي البصري^(٢) .

ولد سنة ١٠٠ هـ^(٣) ، وقد اختلف في سنة وفاته ، ف قيل سنة ١٧٥^(٤) ، ١٧٠^(٥) ، ١٦٠^(٦) ، ١٧٧^(٧) ، ولكن الراجح أنه توفي سنة ١٧٥ ، ذلك لأن أكثر الروايات على أنه ولد سنة ١٠٠ ، وأنه عاش أربعاً وسبعين سنة^(٨) ، ومقتضى ذلك أن تكون وفاته عام ١٧٤ ، ولكن لما كانت الدقة البالغة في ضبط التواريخ غير متوقعة في هذا العصر البعيد ، فالراجح أن تكون أقرب سنة إلى هذا التاريخ هي تاريخ وفاته .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٣ .

(٢) معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٢ — ٧٣ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٣٣٦ ، المزهر ج ٢ ص ٢٧٧ ، بغية الوعاة ص ٢٤٤ .

(٣) إنباه الرواة ج ١ ص ٣٤١ ، سرح العيون ١٦٨ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٧ .
(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٧ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٧ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٣٤١ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٢ ، بغية الوعاة ص ٢٤٥ ، المزهر ج ٢ ص ٥١ ، ص ٢٨٧ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٧ ، الفهرست ص ٦٣ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٧ ، طبقات القراء ج ١ ص ٢٢٥ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٧ ، بغية الوعاة ص ٢٤٥ ، المزهر ج ٢ ص ٥١ .

(٦) نزهة الألبا ص ٥٩ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٧ ، سرح العيون ص ١٦٨ ، بغية الوعاة ص ٢٤٥ ، المزهر ج ٢ ص ٢٨٧ .

(٧) طبقات القراء ج ١ ص ٢٧٥ .

(٨) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٧ ، الفهرست ص ٦٣ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٧ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٧ ، المزهر ج ٢ ص ٢٨٧ .

وقد تلمذ الخليل طي أبي عمرو بن العلاء ، وروى عن أيوب وعاصم الأحول (١) ، وعبد الله بن كثير (٢) .

وتلقى عنه الأصمعي (٣) وسيبويه ، والنضر بن شميل ، وأبو فيد مؤرج السدوسي وطى بن نصر الجهمي وغيرهم (٤) .

ولقد كان الخليل ورعا زاهداً متقشفاً معرضاً عن الدنيا ، وقصته مع سليمان ابن علي (٥) عندما أرسل إليه ليشتخص إلى الأهواز — وقد سبق أن ذكرناها — خير دليل على ذلك .

وكان يقول (٦) : إن لم تكن هذه الطائفة — يعنى أهل العلم — أولياء الله ، فليس لله ولي .

وكان الخليل يردد (٧) :

وقبلك داوى الطبيب المريض فعاش المريض ومات الطبيب
وكن مستعداً لدار الفناء فأبى الذى هو آت قريب

(١) معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٢ — ٧٣ ، بغية الوعاة ص ٢٤٤ .

(٢) طبقات القراء ج ١ ص ٢٧٥ .

(٣) معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٣ .

(٤) نزهة الألبا ص ٥٥ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٣ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٧ ، بغية الوعاة ص ٢٤٤ .

(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ ، طبقات النحويين والفقهاء ص ٤٣ ، الفهرست ص ٦٣ ، نزهة الألبا ص ٥٧ — ٥٨ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٧ ، إنباء الرواة ج ١ ص ٣٣٩ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٦ ، سرح العيون ١٧٠ .

(٦) نزهة الألبا ص ٥٨ ، إنباء الرواة ج ١ ص ٣٣٩ .

(٧) نزهة الألبا ص ٥٦ ، ٥٧ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٧ .

وقال وهب بن جرير^(١) : كان الخليل بن أحمد يكثر من إنشاد بيت الأخطل :

وإذا افتقرت إلى الدخائر لم تجد ذخرا يكون كصالح الأعمال

وقال النضر بن شميل^(٢) : أقام الخليل في خص من أخصاص البصرة لا يقدر

على فلس ، وأصحابه يكسبون بعلومه الأموال . ولقد سمعته يقول : إني لأغلق على بابي فما تجاوزته همتي .

ويروى عن النضر أيضا أنه قال^(٣) : كنا نثقل بين ابن عون والخليل بن أحمد ،

أيهما تقدم في الزهد والعبادة فلا ندرى أيهما تقدم .

وكان يقول^(٤) : ما رأيت رجلا أعلم بالسنة بعد ابن عون من الخليل

ابن أحمد .

(ب) ثقافته :

ولقد كان الخليل أدبيا يقول من الكلم ما يعد حكمة مأثورة ، وقولا خالدا ، وإن

كلماته لتدل على فراسة صادقة ، وخبرة تامة بالحياة ، وتقويم صحيح لها ، قال^(٥) :

من استعمل الحزم في وقت الاستغناء عنه ، غنى عن الاحتياج في وقت الحاجة إليه .

بحسب امرئ من الشر أن يرضى من نفسه فساداً لا يصلحه .

من علم بفساد نفسه علم بصلاحها .

أفصح التحول أن يتحول المرء من ذنب إلى غير توبة .

وقال^(٦) : اجعل تعليمك دراسة لعلمك ، واجعل مناظرة المتعلم تنبيها لك على

ما ليس عندك .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٤ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٣٤٠ .

(٢) تزهة الألباء ص ٥٩ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٣٤٠ ، ونيات الأعيان ج ١ ص ٢١٦ .

(٣) تزهة الألباء ص ٥٨ — ٥٩ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٥ ، المزهر

ج ١ ص ٤١ . (٤) تزهة الألباء ص ٥٩ .

(٥) سرح العيون ص ١٧٠ . (٦) البيان والتبيين ج ١ ص ٢٢٥ .

(م ٢٩ — مدرسة البصرة)

وقال^(١) : ترجع الجهل بين الحياء والكبر في العلم .
من استغنى بما عنده جهل ، ومن ضم إلى علمه علم غيره كان من الموصوفين
بنعت الربانيين .

من رق وجهه عن طلب العلم رق علمه .
زلة العالم مضروب بها الطبل .

والخيل شعر جيد وإن كان لم يكثر من قوله ، يقول^(٢) :
فالرزق عن قدر لا العجز ينقصه ولا يزيدك فيه حول محتال
والفقر في النفس لا في المال تعرفه ومثل ذاك الغنى في النفس لا المال
والمال يغشى أناسا لا أصول لهم كما تغشى أصول الدّندين^(٣) البالي
ونظر في النجوم فلم يرض بها وقال^(٤) :

أبلغنا عنّي النجم أنى كافر بالذى قضته الكواكب
عالم أن ما يكون وما كا ن بحتم من المهيمن واجب
شاهد أن من يُفَوِّض أو يُعَيِّس سبّر زار على التقادير كاذب

ومن محاسن شعره ما أورده أبو حيان التوحيدي قال^(٥) :
زر وادى القصر نعم القصر والوادي لا بد من زورة في غير ميعاد
زره فليس له شبه يماثله من منزل حاضر إن شئت أوباد
تلقى سفائنه والعيس سائرة والنون والضب والملاح والحادى
أما ذكاء الخليل وعلمه ، وأما نبوغه وعبقريته ، فقد كانت مصدر شهرته ،

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٤

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٣ — ٤٤ .

(٣) الدندن : ما اسود من النبات والشجر (القاموس المحيط) .

(٤) الكامل ج ١ ص ٢٤١ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٥) سرح العيون ص ١٧١ .

ومبعث فوقه وتقدمه ، لقد أسدى اللغة العربية بسببها ، وابتكر لها عن طريقها ما لم يسبقه إليه سابق ، ولم يحاول أن يجاريه فيه لاحق .

قال حمزة الأصفهاني^(١) : إن دولة الإسلام لم تخرج أبدع للعلوم التي لم يكن لها عند علماء العرب أصول من الخليل ، وليس على ذلك برهان أوضح من علم العروض ، الذي لا عن حكيم أخذه ، ولا على مثال تقدمه احتذاه ، وإنما اخترعه من عمر له بالصقارين من وقع مطرقة على طست .

واجتمع الخليل وابن المقفع ليلة بطولها يتذاكران وافترقا ، فسئل الخليل عن ابن المقفع فقال : رأيت رجلا علمه أكثر من عقله . وقيل لابن المقفع : كيف رأيت الخليل ؟ فقال : رأيت رجلا عقله أكبر من علمه^(٢) .

فكان ذلك ، أدى الخليل عقله إلى أن مات زاهداً ، وأدى ابن المقفع عقله إلى أن مات قتيلا^(٣) .

لقد قدم الخليل للغة العربية علماً كاملاً هو علم العروض ، لم يشك فيه إنسان ، ولم ينازعه فيه منازع ، واهتدى فيه إلى خمسة عشر بحراً ، وضبط أوزان الشعر ، ووقعها على المقاطع والحركات ، ولم يزد فيه أحد شيئاً إلا الأخفش زاد بحراً أسماء الحبيب^(٤) .

ويبدو أن الخليل قد لقي الكثير من العناية حتى تم له الوقوف على سر هذا العلم واستكمال أقسامه ، فكان يصرف وقته في التقطيع والتقسيم ، مما جعل ابنه عندما دخل عليه فوجده مشغولاً بهذه الأوزان منصرفاً إليها ، يخرج إلى الناس ويقول : إن أبي قد جن . فدخل الناس عليه ، فيخبرونه بما قال ابنه ، فيقول^(٥) :

(١) هامش إنباه الرواة ج ١ ص ٣٣٧ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٤٥ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٣٤٠ .

(٣) سرح العميون ص ١٧٠ . (٤) وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٦ .

(٥) معجم الأذباء ج ١١ ص ٧٦ ، هامش إنباه الرواة ج ١ ص ٣٣٧ .

لو كنت تعلم ما أقول عذرتنى أو كنت تعلم ما تقول عذلتك

لكن جهلت مقالتي فعذلتني وعلمت أنك جاهل فعذرتك

ولقد كانت اليد الثانية التى قدمها لهذه اللغة وضعه أساس المعجمات العربية ،
فلقد كان كتابه أول كتاب من نوعه ، ضبط اللغة وحصر كلماتها ، وبين المستعمل
منها من المهم ، وصل إلى ذلك فى دقة ونظام وفهم .

وطريقته التى استعملها وهى اتخاذ مخارج الحروف أساساً لترتيب المعجم —
وإن لم تكن هى الطريقة السائدة اليوم ، لما فيها من صعوبة فى معرفة المخارج
أولاً ، ومعرفة موضع الكلمة من مقابلاتها ثانياً — كانت البداية التى احتذاها
الخالفون ، وكانت الأساس الذى بنى عليه اللاحقون ، ثم حوروا فى الطريقة تيسيراً
وتقريباً ، حتى استعملوا الترتيب الطبعى لحروف المعجم . سواء يجعل لام الكلمة
أو فائها أساساً للترتيب .

ولكن هذا الكتاب تعددت فيه الآراء ، وتشعبت فيه الأقوال ، وثار الجدل
حوله نقياً وإثباتاً :

١ — فمنهم من أنكر نسبته إلى الخليل ، قال أبو الطيب اللغوى (١) : ليس له
وإنما لىث بن نصر بن سيار .

ومن مال إلى هذا رأى الأزهري (٢) ، وابن فارس (٣) ، وأبو على القالى (٤) ،
والنوى (٥) .

وقد اعتمد هؤلاء على أن الكتاب لم يعرفه تلاميذ الخليل ، ولم يروه أحد منهم ،
وإنما جاء من خراسان ، جاء به وراق فى ثمانية وأربعين جزءاً فباعه بخمسين

(٢) المزهر ج ١ ص ٤٧ .

(١) بغيه الوعاة ص ٢٤٤ .

(٤) المزهر ج ١ ص ٥١ — ٥٢ .

(٣) المزهر ج ١ ص ٤١ .

(٥) المزهر ج ١ ص ٤٨ .

حينئذاً ، قالوا (١) : لما ورد كتاب العين من خراسان في زمن أبي حاتم أنكره أبو حاتم وأصحابه أشد الإنكار ودفعه بأبلغ الدفع ، وكيف لا ينكره أبو حاتم على أن يكون بريثاً من الخلل ، سليماً من الزلل ، وقد غير أصحاب الخليل بعده مدة طويلة ، لا يعرفون هذا الكتاب ولا يسمعون به . . . ولو أن الخليل ألف الكتاب لعله هؤلاء عنه .

واعتمدوا كذلك — في إنكارهم نسبتته إليه — على أن الكتاب به من الأخطاء ما يجعل قدر الخليل عنه ، ولا يمكن نسبتته إليه .

وأن ادعاء إحصاء ألفاظ اللغة ومعرفة مفرداتها ، أمر لا يمكن نسبتته إلى الخليل لأنه (٢) : أورع وأتقن من أن يقول ذلك .

كما أن الكتاب ينحو منحى مذهب الكوفيين ، وينقل عن تلاميذ الخليل والتأخرين عنه .

٢ — ومنهم من قال (٣) : إن الخليل عمل قطعة من أوله ، وكماله الليث ، لأن أوله لا يناسب آخره .

ومن قال بهذا الرأي السيرافي في طبقات النحاة (٤) ، وصاحب سرح العيون (٥) . وقد اعتمد هؤلاء فوق ما سبق من أن أول الكتاب وآخره لا يدلان على أنهما صادران من معين واحد ، على ما نقلته بعض الروايات من أنه وضع جزءاً ، أو على التحديد وضع باب العين ، وأن الليث نسبه إليه لتنفق سوقه ، وتزوج تجارتها (٦) .

٣ — ومنهم من مال (٦) إلى أن الخليل هو الذي رتب أبوابه ، وتوفي قبل أن يحشوه ، فالفكرة إذن فكرة الخليل ولكن العمل لغيره .

(١) المزهر ج ١ ص ٥١ — ٥٢ . (٢) المزهر ج ١ ص ٤١ — ٤٣ .
(٣) بفيه الوعاة ص ٢٤٤ . (٤) المزهر ج ١ ص ٤٣ .
(٥) سرح العيون ص ١٦٨ — ١٦٩ . (٦) المزهر ج ١ ص ٤٧ — ٤٨ .

ومن هؤلاء أبو بكر الزبيدي اللغوي صاحب مختصر العين (١) ،
وأحمد بن يحيى ثعلب (٢) .

٤ — وقال البعض (٣) : إن كان للخليل فيه عمل فلهله أوماً إلى عمل هذا الكتاب
إيماء ، ولم يله بنفسه ولا قدره ولا حرره .

ومن قال بهذا الرأي ابن جني في الخصائص ، وأبو علي الفارسي (٣) .
وقد احتج هذان الفريقان بما احتج به الفريق الثاني ، لأن الخليل لو حشاه
ما بقي فيه شيئاً ، لأن الخليل لم ير مثله (٤) .

٥ — ومنهم من قال (٥) : إن الخليل أكمله ، إنه بدأه بسياق مخارج الحروف
ثم بإحصاء أبنية الأشخاص ، وأمثلة أحداث الأسماء ، فذكر عدد أبنية كلام العرب
المستعمل والمهمّل على مراتبها الأربع من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي .

ويبدو أن السيوطي ممن يميلون إلى هذا الرأي ، لأنه بعد أن نقل آراء العلماء
فيه قال (٦) : وقد طالعت إلى آخره فرأيت وجه التخطئة فيما خطيء فيه ، غالبه من
جهة التصريف والاشتقاق ، كذكر حرف مزيد في مادة أصلية ، أو مادة ثلاثية في
مادة رباعية ، ونحو ذلك ، وبعضه ادعى فيه التصحيف . وأما أنه يخطيء في لفظة
من حيث اللغة ، بأن يقال : هذه اللفظة كذب ، أو لا تعرف ، فمعاذ الله لم يقع
ذلك ، وحينئذ لا قدح في كتاب العين .

ثم ذكر اعتناء العلماء به ، وقبول الجهابذة له (٧) ، فكان المبرد يرفع من قدره ،
ورواه أبو محمد بن درستويه ، وله كتاب في الرد على المفضل بن سلمة فيما نسب من
الخلل إليه ، ويكاد لا يوجد لأبي إسحق الزجاجي حكاية في اللغة إلا منه .

(١) الزهر ج ١ ص ٤٩ — ٥١ . (٢) الزهر ج ١ ص ٤٧ — ٤٨ .

(٣) الزهر ج ١ ص ٥١ .

(٤) الزهر ج ١ ص ٤٨ .

(٥) الزهر ج ١ ص ٥٣ .

(٦) بقية الوعاة ص ٢٤٤ .

(٧) الزهر ج ١ ص ٥٥ .

ومن هؤلاء أيضاً (١) : أبو بكر بن دريد صاحب الجهرة إذ يقول في خطبة كتابه : قد ألف الخليل بن أحمد كتاب العين ، فأتعب من تصدى لغايته ، وعنى من سما إلى نهايته ، فالمنصف له بالغلب معترف ، وللمعاند متكلف ، وكل من بعده له تبع أقر بذلك أم جعد .

ومنهم كذلك ابن خلدون (٢) ، إذ يقول ... فاحتيج إلى حفظ اللغة بالكتاب والتدوين خشية الدروس ، وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث ، فشمع كثير من أئمة اللسان لذلك ، وأملوا فيه الدواوين ، وكان سابق الحلبة في ذلك ، الخليل ابن أحمد الفراهيدي ، ألف فيه كتاب العين ، فحصر فيه مركبات حروف المعجم كلها ... وتأتى له حصر ذلك بوجوه عديدة حاصرة ... واعتمد فيه ترتيب الخارج فبدأ بحروف الحلق ... ثم بين الهملة منها من المستعمل ... وضمن الخليل ذلك كله في كتاب العين ، واستوعبه أحسن استيعاب وأوعاه .

ومن هؤلاء كذلك فيما يبدو بروكلمان إذ يقول (٣) : ... وهذا هو السبب الذى جعل معجم الخليل بن أحمد البصرى أساساً لنشأة فقه اللغة العربية وتطوره ، صحيح أن ترتيب هذا المعجم الكبير بحسب مخارج الحروف ، مبتدئاً بالعين التى هى أعمق حروف الحلق « ومن هنا دعى : كتاب العين وحسب » لم يلبث أن أثبت عدم صلاحه ، فاطرحته الحلقات الأدبية .

ولكن طريقته الذاهبة إلى شرح المفردات على أساس الشواهد الشعرية استطاعت أن تفرض نفسها على جميع للعاجم التى تلت .

فهؤلاء الذين اطمأنت نفوسهم إلى أن الكتاب لل خليل ، قد رأوا أن ما أخذ على الكتاب من أخطاء إنما هى أخطاء ثانوية لا تمس جوهر الكتاب ، ولا تتصل بصلبه ، فهى إما تصحيف كلمة ، أو خطأ فى اشتقاق ، كذكر حرف مزيد

(١) الزهر ج ١ ص ٥٧ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤٠٤ — ٤٠٥ .

(٣) تاريخ الشعوب الإسلامية ج ٢ ص ٢٧ .

فى مادة أصلية ، أو مادة فى غير موضعها . مما يمكن أن يقتصر فى محاولة أولى .
ومما يمكن أن يعزى إلى النساخ والوراقين ، وربما كانت بعض النقول التى
قيل إنها لأشخاص عاشوا بعد الخليل ، تعليقات كتبها هؤلاء على هامش
الكتاب أو بين سطوره ، فلما أريد نسخه لم يميز الناسخ بين أصلى وتعليق .

ومن العجيب أن من هؤلاء الذين يدعون أن الكتاب لليث بن نصر ، وأنه
إنما نسب للخليل ليروج وينفق ، من يذكر أن الليث كان ورعا صالحا ، فالأزهرى
يقول (١) : كان الليث رجلا صالحا ، عمل كتاب العين ، ونسبه إلى الخليل لينفق
كتابه باسمه ، ويرغب فيه .

ولست أدرى كيف يجمع بين الصلاح والتدليس ، وبين الورع والكذب
والادعاء .

أما ابن المعتز فقد سلك فى هذا الموضوع سيلا وسطا ، إذ ذكر أن الخليل
كان منقطعا لليث ، فلما صنف الكتاب خصه به ، فخطى عنده وكافأه عليه ،
وأقبل على حفظه ، فاتفق أنه اشترى جارية نفيسة فغارت ابنة عمه ، وأرادت أن
تغيظه فى أحب شئ إليه ، فأحرق الكتاب ، ولم يكن عنده منه نسخة أخرى ،
وكان الخليل قد مات ، فأملى النصف من حفظه ، وجمع علماء عصره وأمرهم أن
يكملوه على نمطه ، فكان هو الكتاب الذى بأيدي الناس (٢) .

وعلى كل حال فقد استطاع الخليل بكتابه هذا أن يضع أساسا صالحا للمعجمات
درج الناس عليه بعد ذلك ، وهذبوا منه ، وحوروا فيه ، حتى وصلوا به
إلى ما هو عليه الآن من قرب فى التناول ، وسرعة فى الأخذ ، وجزالة
فى الفائدة .

أما اليد الثالثة التى أسداها إلى لغته ، والتى حفظت — مع سالفاتها — على
الأيام ذكره ، وأجرت على الألسنة اسمه ، فهى ما بذله فى علم النحو من جهود ،

وما وصل به إليه من اكتمال ، فقد نقل الخليل النحو من مرحلة كان فيها ما يزال حائراً متردداً ، يحبوتارة ، ويستقيم أخرى ، حتى أخذ الخليل بيده ، فأنهجه له سبيله ، وأوضح له طريقه ، وبين فيه العلل ، ووضع له المقاييس ، قال أبو بكر الزيدى^(١) : وهو الذى بسط النحو ، ومد أطنا به ، وسبب علله ، وفق معانيه ، وأوضح الحجاج فيه ، حتى بلغ أقصى حدوده ، وانتهى إلى أبعد غايته .

ولقد كانت عامة الحكاية فى كتاب سيويوه عنه ، وأكثر مسائله منسوبة إليه ، فإذا أتى بالضمير دون أن يذكر المرجع ، فهو يتحدث بلسان الخليل ناطق عنه^(٢) .

ومن أجل هذا كان تأثير سيويوه به بالغا ، وكان اتفاقه معه يكاد يكون تاما ، فهو يرى رأى الخليل ، وينحو نحوه فيما يذهب إليه من آراء ، اللهم إلا فى القليل النادر ، وأنت تحس ذلك وتلمسه فيما يعرض له من مسائل .

ج — بعض آرائه فى النحو .

يقول سيويوه فى باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف^(٣) تقول : كل أفعل يكون وصفا لا تصرفه فى معرفة ولا نكرة ، وكل أفعل يكون اسما تصرفه فى النكرة . قلت ، فكيف تصرفه ، وقد قلت : لا أصرفه ؟ قال : لأن هذا بناء يمثل به ، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر ، فإن كان اسما وليس بوصف جري ، ونظير ذلك قولك : كل أفعل أردت به الفعل نصب أبدا ، فإنما زعمت أن هذا البناء يكون فى الكلام على وجوه ، وكان أفعل اسما ، فكذلك منزلة أفعل فى المسألة الأولى

ويقول : بعد أن عرض لما رواه يونس من أن بعض العرب يقول : أما العبيد

(١) المزهر ج ١ ص ٤٩ . (٢) أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ٥ .

فدو عبید ، بالنصب^(١) : وهو قليل خيث ، وإنما وجهه وصوابه الرفع وهو قول العرب ، وأبي عمرو ويونس ولا أعلم الخليل خالفهما .

ويقول في موضع آخر^(٢) : وزعم يونس أن ليك اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك : عليك ، وزعم الخليل أنها تنبئة بمنزلة حوالبك ، لأناسمناهم يقولون : حنان ، وبعض العرب يقول : لبّ فيجره مجرى أمس وغاق ، ولكن موضعه نصب ، وحوالبك بمنزلة حنانيك .

ويقول في باب^(٣) : ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه : وزعموا أن أبا عمرو كان ينشد هذا البيت نصبا :

قُبِّحَ من يَزَى بعوف من ذوات الخُمُر
الآكلَ الأشلاء لا يحفل ضوء القمر

... وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئا من الترحم على إضمار شيء يرفع ولكنه إن قال : ضربته ، لم يقل أبدا إلا المسكين ، يحمله على الفعل ، وإن قال : ضرباني ، قال : المسكينان ، حملة أيضا على الفعل ، وكذلك مررت به المسكين ، يحمل الرفع على الرفع ، والجذر على الجذر ، والنصب على النصب ، ويذهب أن الرفع الذي فسرنا خطأ ، وهو قول الخليل وابن أبي إسحاق .

فما دام الخليل في جانب ، فكفته راجعة ، وميزانه ثقيل .

ومما اختلفا فيه^(٤) ما ذهب إليه الخليل من أن « ذو » بمعنى صاحب وزنها فعَلَّ بالإسكان ، ولا مها وار ، فهي من باب قوة ، وأصله ذوو .

وذهب سيبويه إلى أن وزنها فعَلَّ بالتحريك ، ولا مها ياء .

(١) الكتاب ج ١ ص ١٩٤ . (٢) الكتاب ج ١ ص ١٧٦ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٢٥٣ — ٢٥٦ .

(٤) الأشموني والصبان ج ١ ص ٦٤ — ٦٥ .

وقد احتج لسيوييه بأن الدليل على تحريك العين انقلاب لامها ألفاً في نحو :
ذواتا ، وأما الدليل على أن اللام ياء فهو أن يأتى اللام أكثر من واويه ،
والحمل على الأكثر أرجح ، فأصلها ذوى ، حذفت الياء اعتباراً ، ونقلت
حركة الإعراب إلى الواو ، وحركت الذال بحركة الواو إتباعاً لها ، ثم في حال
الرفع حذفت ضمة الواو للثقل ، وفي حال النصب قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح
ما قبلها ، وفي حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل ، فوتمت الواو متطرفة إثر
كسرة فقلبت ياء .

واحتج للخليل بأن الأصل السكون ، والحركة زيادة فلا يقدم عليها إلا بتمثبات .
وبأن أخوات « ذو » واوية فأجرى الباب على سنن واحد .

وذهب الخليل^(١) : إلى أن : إياك وإياه وإياى ضميران أضيف أحدهما
لآخر لأن « إيا » لا يفيد معنى بانفراده ، ولا يقع معرفة ، بخلاف
غيره من المضمرات .

وذهب جمهور البصريين إلى أن « إيا » ضمير ، وما بعده حروف لا موضع
لها من الإعراب ، ولم يجوزوا أن يكون مضافاً لما بعده لأنه معرفة ، ولم يقع
قط نسكرة ، بدليل أن علامات التنكير لا يحسن دخولها عليه ، غاية ما في الأمر
أن فيه إبهاماً يرفعه الحرف المتصل به ، كما يرفع الإبهام في « أن » التاء مثل :
أنت ، فإن كانت مفتوحة دلت على أنه ضمير المذكر ، وإن كانت مكسورة دلت
على أنه ضمير المؤنث الخ .

وقد نقل عن الخليل أيضاً أنه اسم مظهر ناب مناب المضمير ، وحكى عن
العرب إضافته إلى المظهر في قولهم في المثل : إذا بلغ الرجل الستين فإياه
وإيا الشواب .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٩٨ ، التصريح ج ٢ ص ٣٤ ، الممع ج ١ ص ٦١ :

وقد رفض الجمهور ذلك ، وقالوا : إنه لو كان كذلك لما اقتصر فيه على

ضرب واحد من الإعراب وهو النصب ، ولجاز أن يستعمل كما يستعمل للظهر ،
فيقال مثلاً : ضربت إياك ، فلما لم يحز فيه إلا النصب ، ولما لم يستعمل استعمال
الظهر إلا في ضرورة الشعر ، دل على أنه مضمحل لا مظهر .

كذلك ذهب الخليل^(١) إلى أن « لن » أصلها لا النافية نظراً لعناها ، وأن
المصدرية نظراً لعملها ، فحذفت الهمزة تخفيفاً والالف لالتقاء الساكنين ،
واحتج بقرب لفظها منهما وأن معناها من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها ،
وأنها قد جاءت على الأصل للضرورة ، أنشد أبو زيد لجابر الأنصاري :

فإن أمسك فإن العيش حلو إلى كأنه غسل مشوب
يرجى للرء مالا أن يلاقى ويعرض دون أبعد الخطوب

وواقفه الكسائي فيما ذهب إليه .

ولكن جمهور البصريين ذهب إلى أنها بسيطة لا مركبة ، لأن التركيب
مفرع البساطة فلا يدعى إلا بدليل ، وأنه إنما يصح التركيب إذا كان الحرفان
ظاهرين كلولا ، وقد لا يظهر أحدهما كأما ... الخ .

ويرى الخليل^(٢) أن وزن « خطايا » جمع خطيئة : فعالى . أما جمهور
البصريين فيرون أن وزنها : فعائل .

قالوا : إن أصلها خطايء بياء مكسورة ، هي ياء خطيئة ، وهمزة بعدها هي
لامها ، ثم أبدلت الياء همزة لوقوعها بعد ألف مفاعل ، وقد كانت مدة زائدة في
الواحد ، فصارت ، خطائى بهزتين ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لوقوعها متطرفة
بعد همزة مكسورة ، فصارت : خطائى ، ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف ،

(١) التصريح ج ٢ ص ٢٣٠ ، الأثمنون ج ٣ ص ٢١٠ ، الرضى ج ٢ ص ٢١٨ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ١١٦ ، التصريح ج ٢ ص ٣٧٥ ، الأثمنون ج ٤ ص ٢١٩ .

٢٢٠ ، الرضى على الشافية ص ٢١٣ .

ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت خطأ ، بالفتن بينهما همزة .
والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات وذلك مستكره ، فأبدلت الهمزة
ياء ، لأن الياء أخف ، فصارت « خطايا » بعد خمسة أعمال .

ولكن الخليل يرى أن مدة المفرد وهى الياء لا تبدل في مثل هذا همزة اثلا
يجتمع همزتان ، بل تقلب بتقديم الهزة على الياء فتصير خطائى ، ثم يفعل به ما تقدم
من قلب الكسرة فتحة ، ثم قلب الياء ألفا ، ثم قلب الهمزة ياء .

وقد عورض رأى الخليل بأنه قد سمع تصحيح الهمزة على الأصل ، فقالوا :
اللهم أغفر لى خطائى ، بهمزين ؟ ولو كان كما قال الخليل لم يكن هناك همزة ثانية .

أما تعليل الخليل للأحكام ، وضربه للأمثلة ، وقياسه لها ، وجعله كل ذلك أساساً
فى النحو ، ومصدراً من مصادره ، فيتضح فى كل ما روى عنه فلا يكاد يخلو حكم من
علة ، ولا تكاد تخلو قاعدة من مثال وقياس . رأينا ذلك فيما نقلناه عنه ، وراه فيما
يسأله فيه سيويوه ، يقول (١) : وسألت الخليل عن قوله : فداء لك . فقال : بمنزلة
أمس ، لأنها كثرت فى كلامهم ، والجركان أخف عليهم من الرفع إذا أكثروا
استعمالهم إياه ، وشبهوه بأمس ، وثوّن لأنه نكرة ، فمن كلامهم أن يشبهوا الشيء
بالشيء وإن كان ليس مثله فى جميع الأشياء .

فالخليل يعقد مقارنة بين فداء وأمس ، ويبين علة كسر كل منهما ، ثم يفرق
بينهما بأن إحداها نكرة فنونت ، والأخرى معرفة فلم تنون .

ويقول (٢) : وسألت الخليل عن الياءات لم لم تنصب فى موضع النصب إذا كان
الأول مضافاً وذلك قولك : رأيت معد يكرب ، واحتملوا أيادى سباً ؟ فقال :
شبهوا هذه الياءات بألف مثنى حيث عروها من الرفع والجرك ، فكما عروا الألف

سمنها ، عروها من النصب أيضا ، فقالت الشعراء حيث اضطروا — وهو لرؤية :

سَوَّى مَسَاحِيَهِن تَقْطِيطَ الْحَقِّق^(١)

وقال بعض السعديين :

يا دار هـند عفت إلا أنا فيها

ونحو ذلك ، وإنما اختصت هذه الياءات في هذا الموضع بهذا ، لأنهم يجعلون الشيتين ههنا اسما واحدا ، فتكون الياء غير حرف الإعراب فيسكنونها ويشبهونها ياء زائدة ساكنة نحو ياء : درديس ومفاتيح ، ولم يحركوها كتحرريك الراء في شَعَرَ لاعتلالها ، كما لم تحرك قبل الإضافة ، وحركت نظائرها في غير الياءات لأن للياء والواو حالا سترها إن شاء الله ، فألزموها الإسكان في الإضافة ههنا ، إذ كانت تسكن فيما لا يكون وما بعده بمنزلة اسم واحد في الشعر ، ومثل ذلك قول العرب : لا أفعل ذاك حيرى دهر . وقد زعموا أن بعضهم ينصب الياء ، ومنهم من يثقل الياء أيضا .

فالخليل كما نرى يحول جولة واسعة ، ويعطينا فكرة عن مدى إلمامه بمسائل النحو وعلمه وأقيسته ، فهو يقيس الياء على الألف في عدم ظهور الحركات عليها ، لأنها بمنزلة الياء الممدودة التي في بنية الكلمة ، ويفرق بين الياء والراء في شعر ، بأن الياء من حروف العلة فلا تقوى على الحركة ، بدليل أنها قد تسكن فيما لم يركب مع ما بعده ليسكونا كاسم واحد ، وهو لا يكتفى بذلك بل يذكر من اللغات ما يخالف ذلك فيقول : إن بعضهم ينصب الياء ومنهم من يثقلها .

ويقول^(٢) : وأما اثنا عشر ، فزعم الخليل أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية ،

(١) المساحى جمع مسحة وهى الآلة التى يسحى بها أى يقتشر ، استعارها رؤية لحوافر البحر « لسان العرب » ، والتقطيط قطع الشيء وتساويه ، والحقق جمع حقة . « القاموس المحيط » .
(٢) الكتاب ج ٢ ص ٥٥ — ٥٦ .

وليس بمنزلة خمسة عشر، وذلك أن الإعراب يقع على الصدر، فيصير أثنا في الرفع واثني في النصب والجر، وعشر بمنزلة النون، ولا يجوز فيها الإضافة، كما لا يجوز في مسلمين، ولا تحذف عشر مخافة أن يلتبس بالاثنتين، ويكون علم العدد قد ذهب، فإن صار اسم رجل فأصقت حذفت عشر، لأنك لست تريد العدد، فليس موضع التباس، لأنك لا تريد أن تفرق بين عديدين، فإنما هو بمنزلة زيدنين.

فهو يفرق بين « اثنا عشر » وخمسة عشر، لأن إعراب الأول في صدره، أما الأخير فإعرابه فتح الجزأين، ولا يصح إضافته وهو اسم للعدد لثلاثين بالاثنتين حيث يذهب ما يدل على الإضافة للعشرة، فإن لم يكن اسماً للعدد صحت الإضافة لاتقاء اللبس.

ويبدو أن انصراف الخليل إلى العلم، وشغفه به، كان قد أخذ عليه كل السبل، فهو يعلم، ويتفكر، ويؤلف، ويفكر، وهو حق في موته لا بد أن ينتهي نهاية تنسجم مع ما كان عليه في حياته، هكذا أراد له القدر، أو هكذا تصور الرواة، فقد قالوا^(١): إن سبب موته أنه كان يفكر في عمل نوع من الحساب تمضى به الجارية إلى البائع فلا يمكنه أن يظلمها، فدخل المسجد وهو يعمل فكره، فصدته سارية وهو غافل فانصدع ومات.

وقيل^(٢): بل كان يفكر في بحر من العروض ويقطعه فصدته السارية.

وسواء كان هذا أو غيره، فهو دليل على حبه للعلم، وتفرغه له، وإكبابه عليه، وقد ترك من المؤلفات من بعده: كتاب العين، وكتاب العروض، وكتاب

(١) سرح الفيون من ١٦٩، ١٧٠، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٧، هامش إنباه الرواة ج ١ ص ٣٤١.

(٢) وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١٧، هامش إنباه الرواة ج ١ ص ٣٤١.

الشواهد^(١) ، وكتاب النعم ، كتاب النقط^(٢) ، وكتاب الإيقاع^(٣) ، وكتاب فائت العين^(٤) ، وكتاب الجمل^(٥) .

* * *

٤ — أبو الخطاب الأخفش الأكبر

هو عبد الحميد بن عبد الحميد أبو الخطاب الأخفش الأكبر^(٦) ، مولى قيس بن ثعلبة^(٧) ، كان كما يقول صاحب إنباه الرواة^(٨) : من أئمة اللغة والنحو ، أو كان من أكابر علماء العربية ومتقدمهم كما تروى نزهة الألبا^(٩) .
تلمذ لأبي عمرو بن العلاء وطبقته^(١٠) فهو كما في إنباه الرواة^(١١) في طبقة عيسى بن عمر ويونس . كما لقي الأعراب وأخذ عنهم^(١٢) .
وله ألفاظ لغوية انقرضت بنقلها عن العرب^(١٣) .

ولقد قالوا^(٧) : إنه كان أول من فسر الشعر تحت كل بيت ، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله ، وإعما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها .

(١) الفهرست ص ٦٤ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٥ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٣٤١ ، سرح العيون ص ١٦٩ ، بغية الوعاة ص ١٢٢ .
(٢) الفهرست ص ٦٤ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٣٤١ ، سرح العيون ص ١٦٩ ، بغية الوعاة ص ١٢٢ .

(٣) الفهرست ص ٦٤ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٥ ، بغية الوعاة ص ١٢٢ .

(٤) الفهرست ص ٦٤ ، بغية الوعاة ص ١٢٢ .

(٥) معجم الأدباء ج ١١ ص ٧٥ ، بغية الوعاة ص ١٢٢ .

(٦) إنباه الرواة ج ٢ ص ١٥٧ ، الأعلام ج ٢ ص ٤٨١ ، بغية الوعاة ص ٢٩٦ .

(٧) الأعلام ج ٢ ص ٤٨١ ، بغية الوعاة ص ٢٩٦ . (٨) ج ٢ ص ١٥٧ .

(٩) ص ٥٣ . (١٠) بغية الوعاة ص ٢٩٦ .

(١١) ج ٢ ص ١٥٨ . (١٢) إنباه الرواة ج ٢ ص ١٥٧ .

وقد تلمذ عليه أبو عبيدة وسيبويه وغيرهما (١) ، ونقل عنه سيبويه كثيراً في كتابه ، فهو يقول — في باب اسم الفعل (٢) — : وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب يقول : حَيَّهْل الصلاة ، فهذا اسم ائت الصلاة .

وينقل عنه في موضوع آخر يقول (٣) : وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بعريبتهم ينشد هذا البيت نصباً :

أُتَوَعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بَنَ حَجَلٍ أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا
بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَصْنٍ وَعَمَرُوا وَمَا حَصَّنُوا وَعَمَرُوا وَالْجِيَادَا
أَرَادَ وَمَا حَصَّنَ وَعَمَرُوا وَمَلَابَسْتَهُمَا الْجِيَادَا .

ويقول (٤) : وزعم أبو الخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون : أنا هذا ، وهذا أنا ، ومثل ما قال الخليل في هذا قول الشاعر :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نَصْفَيْنِ يَبْنَا فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا هَذَا لِيَا

كأنه أراد أن يقول : وهذا لي ، فصير الواو بين ها وذا ، وزعم أن مثل ذلك : إِي هَا اللَّهُ ذَا ، إِنَّمَا هُوَ هَذَا ، وقد تكون ها في : هَا أَنْتَ ذَا غير مقدمة ، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلة ها في هذا ، يدلك على هذا قوله عز وجل « هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ » ، فلو كانت ها هنا هي التي تكون أولاً إذا قلت : هَؤُلَاءِ ، لم تعدها ههنا بعد أنتم .

وحدثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطاب أن العرب تقول : هذا أنت تقول كذا وكذا

وفي نزهة الألبا (٥) أن أبا عبيدة قال : سألت أبا الخطاب الأخفش هل تجمع

(١) لإنباه الرواة ج ٢ ص ١٥٧ ، بنية الوعاة ص ٢٩٦ .

(٢) ج ١ ص ١٢٣ . (٣) ج ١ ص ١٥٣ .

(٤) ج ١ ص ٣٣٩ . (٥) ص ٥٣ ، ٥٤ .

(م م ٣٠ — مدرسة البصرة)

اليد الجارحة على أيادي ؟ فقال : نعم . ثم سألت أبا عمرو بن العلاء فأنكر ذلك ،
فقلت لأبي الخطاب : إن أبا عمرو قد أنكر ما أثبتته ، فقال أو ما سمع قول عدى :
سأها ما تَأَمَّلْتَ في أيادينا وإشفاقها إلى الأعناق

ثم قال : هي في علم الشيخ لكنني قد أنسيته ، وهو كما قال أبو الخطاب ،
قال الشاعر :

فمن ليد تطاولها الأيادي

وإن كان الأغلب أن يراد بها النعمة .

ولعل ذلك يفسر ما قيل من أنه انفرد ينقل ألفاظ لغوية عن العرب .

وكانت وفاته كما يقول الزركلي (١) سنة ١٧٧ هـ .

* * *

٥ — سيمويه

أ — تعريف به :

عمرو بن عثمان بن قُئْبُر مولى بني الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن
خالد بن مالك بن أدد (٢) ، وكنيته أبو بشر (٣) ، أو أبو الحسن (٤) ، وقيل مولى

(١) الأعلام ج ٢ ص ٤٨١ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٨ ، الفهرست ص ٧٦ ، تاريخ بغداد ج ١٢
ص ١٩٥ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٤ ، طبقات القراء ج ١ ص ٦٠٢ ، وفيات الأعيان
ج ١ ص ٤٨٧ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ ، المزهر ج ٢ ص ٢٧٧ ، وفي طبقات النحويين واللغويين
ص ٦٦ : ابن جلد بدل خالد .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٤٨ ، الفهرست ص ٧٦ ، تاريخ بغداد ج ١٢
ص ١٩٥ ، نزهة الألبا ص ٧١ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٤ ، طبقات القراء ج ١ ص ٦٠٢ ،
وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٧ .

(٤) الفهرست ص ٧٦ ، تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٥ ، نزهة الألبا ص ٧١ ، معجم
الأدباء ج ١٦ ص ١١٤ .

آل الريح بن زياد الحارثي (١) ، وسيبويه بالفارسية معناه رائحة التفاح — سيب معناه التفاح ، وويه الريح (٢) — أو معناه ثلاثون رائحة طيب — لأن سى بمعنى ثلاثين ، وبسوى بمعنى رائحة (٣) قيل : سى بذلك لأنه كان جميلاً وسيماً ، أو لأن رائحة الطيب كانت تفوح منه ، أو لأن أمه كانت ترقصه بذلك ، وهو الغالب ، لما هو مشاهد اليوم من إطلاق ألقاب تدل على بعض الأفراد ، يعرفون بها ، وتدل عليهم .

وعلى كل فيبدو أنه لقب وافق مسماء ، وأن سيبويه كان محبباً ممن يتصل بهم ، أثير للمكانة عندهم ، فقد روى أن أستاذه الخليل بن أحمد كان يحب مجلسه ، وأنه سمع يرحب به قائلاً (٤) : مرحباً بزائر لا يمل . ولم يكن الخليل يقولها لغيره .

وقد ولد سيبويه بالبيضاء من بلاد فارس ، ثم انتقل إلى البصرة حيث نشأ بها (٥) ، وتردد على معاهدها الثقافية ، ينهل من علومها ويفتخر من فيضها ، ولقد بدأ رحلته العلمية بدراسة الفقه والحديث وعلوم الدين (٥) ، فقصده حلقة حماد بن سلمة يستملى عليه حتى إذا كان في يوم ألقى حماد حديثاً قال : قال صلى الله عليه وسلم : ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء ، فقال سيبويه : أبو الدرداء إلى آخر ما سبق أن ذكرناه ، عند ذلك أحس سيبويه بأنه في حاجة إلى أن يدرس علوم اللغة ، وأن يتعمرس بها ، وأن يلم

(١) نزهة الألبا ص ٧١ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٤ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٧ ، بغية الوعاة ص ٣٣٦ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٨ ، الفهرست ص ٧٦ ، تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٥ ، نزهة الألبا ص ٧١ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٤ — ١١٥ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ ، للزهر ج ٢ ص ٢٦٧ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٥ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٨ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٨ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٧ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٦ ، تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٥ ، نزهة الألبا ص ٧٢ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٥ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

بفروعها حتى لا يرمى باللحن ، وحتى لا يؤاخذ بالخطأ ، فقصده حلقة الخليل بن أحمد يسمع منه ، و يروى عنه . كما سمع غير الخليل من علماء عصره ، وأساتذته زمانه ، فقد نقل عن يونس بن حبيب ، وعن عيسى بن عمر ، وعن أبي الخطاب الأخفش الأكبر (١) .

ويبدو أن سيويه لم يكن قد استطاع في حياته أن يلفت الأنظار إليه ، وأن يصرف القلوب نحوه ، فما يروى عنه في إبان حياته — وإن دل على إلمام باللغة ، ومعرفة بوجوه تصرفها ، وفوق في النحو — لا ينفع غلة ، ولا يطفىء ظمأ ، فقد ذكر محمد بن سلام أن سيويه كان جالساً في حلقة بالبصرة قال (٢) : فتذاكرنا شيئاً من حديث قتادة ، فذكر حديثاً غريباً ، وقال : لم يرو هذا إلا سعيد بن أبي العروبة ، فقال له بعض ولد جعفر : ما هاتان الزائدتان يا أبا بشر ؟ فقال : هكذا يقال ، لأن العروبة يوم الجمعة ، فمن قال : عروبة ، فقد أخطأ . قال ابن سلام : فذكرت ذلك ليونس ، فقال : أصاب ، لله دره .

وقال ابن عائشة (٣) : كنا نجلس مع سيويه النحوى في المسجد ، وكان شاباً جميلاً نظيفاً ، قد تعلق من كل علم بسبب ، وضرب فيه بسهم ، مع حداثة سنه ، وبراعته في النحو ، فبينما نحن عنده ذات يوم ، إذ هبت ريح أطسارت الورق فقال لبعض أهل الحلقة : انظر أى ريح هى ؟ وكان على منارة المسجد تمثال فرس من صُفْر ، فنظر ثم عاد فقال : ما يثبت الفرس على شيء . فقال سيويه : العرب تقول فى مثل هذا : تذاءبت الريح ، أى فعلت فعل الذئب ليختل فيتوهم الناظر أنه عدة ذئاب .

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٤٨ ، الفهرست ص ٧٦ ، نزهة الألبا ص ٧١ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٦ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٧ ، بغية الوعاء ص ٣٦٦ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٧ ، تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٦ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٧ ، ١١٨ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٨ ، تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٧ ، نزهة الألبا

وقد سبق أن ذكرنا مساءلة الأخفش له ، وإخباره بأنه إنما يسأل ليستفيد .
وما كان من رد سيويه عليه بأنه لا يشك في ذلك .

ولكن ذلك — كما قلت — لم يكن كافياً ليدل على موضعه من العلم ، وعلى تأله
للتصدر ، وعلى أن ذكره العطر سيظل أبداً خالداً على الحياة ، يدل عليه بعد وفاته ،
كما كان دليلاً عليه في حياته .

ولعل ذلك يرجع إلى أنه كان حدثاً صغيراً لم تتقدم به السن ، ولم تشد بفضل
الأيام ، وإلى أن الفترة القصيرة التي أمضاها في هذه الدنيا كان الناس قد شغفوا فيها
بأساتذته الأعلام ، الذين ملاً ذكرهم الأسماع ، والذين شغل الناس بالسماع
منهم ، والإقبال عليهم ، ولم ير الناس من سيويه ما يصرفهم إليه ، ولم يمهله الزمن
حتى تظهر دلائل عبقريته ، وتتجلى أمارات نبوغه .

ولعله يرجع كذلك إلى ما يسجله لنا الرواة من أن سيويه كان في لسانه حبسة ،
منعته بطبيعة الحال من أن يجذب النفوس إليه ، ويسترعى الأسماع نحوه ، فالناس في
كل وقت وزمان تستهويهم العبارات القوية ، وتجذبهم الأساليب الرنانة ، لذلك
كان التوفيق يجانبه في مناظراته ، وكان النصر يجافيه في مناقشاته ، وكانت أفئدة
السامعين تهوى إلى فوز خصمه ، قال معاوية بن بكر الميمى وقد ذكر عنده
سيويه (١) : وقد سمعته يتكلم وينظر في النحو ، وكانت في لسانه حبسة ،
ونظرت في كتابه فقلقه أبلغ من لسانه .

وحدث أبو حاتم السجستاني قال (٢) : دخلت على الأصمعي في مرضه الذي مات
فيه ... فقلت : حدثني بما جرى بينك وبين سيويه من المناظرة . فقال : والله
لولا أني لا أرجو الحياة من مرضى هذه ما حدثتكم ، إنه عرض على شيء من الأبيات

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٧ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٨ ، بقية الوعاة

ص ٣٦٦ .

(٢) معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٢٥ .

التي وضعها سيويوه في كتابه ، ففسرتها على خلاف ما فسرته ، فبلغ ذلك سيويوه ، فبلغني أنه قال : لا ناظرته إلا في المسجد الجامع . فصلت يوماً في الجامع ثم خرجت ، فلتقاني في المسجد فقال لي : اجلس يا أبا سعيد ، ما الذي أنكرت من بيت كذا وبيت كذا ؟ ولم فسرت على خلاف ما يجب ؟ فقلت له : ما فسرت إلا على ما يجب ، والذي فسرت أنت ووضعه خطأ ، تسألني وأجيب ، ورفعت صوتي ، فسمع العامة فصاحق ، ونظروا إلى لكتته . فقالوا : لو غلب الأصمعي سيويوه ، فسرني ذلك ، فقال لي : إذا علمت أنت يا أصمعي ما نزل بك مني لم ألتفت إلى قول هؤلاء ، ونفض يده في وجهي ومضى ، ثم قال الأصمعي : يا بني فوالله لقد نزل بي منه شيء ، وددت أني لم أتكلم في شيء من العلم .

لكل هذه الأسباب فيما أعتقد ، لم يكن لسيويوه من التلاميذ والمريدين العدد الكثير ، فقليل من هم الذين يستهويهم اللباب دون القشور ، ويقصدون الحقائق الخالصة ، وإن لم تكن أغلفتها براءة خالية ، فقد حفظ لنا التاريخ من هؤلاء أسماء : أبي الحسن الأخفش ، وقطرب أبي علي محمد بن المستنير^(١) ، وإبراهيم بن سليمان ابن أبي بكر الذي يقال : إنه قرأ على سيويوه كتابه ولم يتمه^(٢) ، وأبي عمر الجرمي الذي يروى أنه سأل سيويوه عما في كتابه من الشواهد فعرف منها ألفاً ولم يعرف خمسين^(٣) ، والناسي^(٤) .

ومن أجل ذلك أيضاً كان ما أظهره يونس بن حبيب من إنكار وتعجب عندما أخبر بأن سيويوه قد ترك بعد وفاته كتاباً في ألف ورقة من علم الخليل ، إذ قال^(٥) : أظن هذا الغلام يكذب على الخليل . فقليل له : قد روى عنك أشياء

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، نزهة الألبا ص ٧٨ .

(٢) بغية الوعاة ص ١٨١ .

(٣) طبقات القراء ج ١ ص ٦٠٢ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٤) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٣٠ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٤٨ ، نزهة الألبا ص ٧٣ ، معجم الأدباء ج ١٦

ص ١١٧ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

فانظر فيها . فنظر فقال : صدق في جميع ما قال ، هو قولي ، ويجب أن يكون صادقا فيما حكاه عن الخليل .

على أن هذا العالم الذي لم يسترع أسماع الناس في حياته ، ولم يستوقفهم بعلمه ، ولم يجتذبهم بقصافته ، ما لبث أن طبقت شهرته الآفاق ، وأن ملاً ذكره الأسماع ، وأن غطى اسمه على كثير من الأسماء التي لم تتح له فرصة الظهور في حياته ، فأتاح لها فرصة الخلود في كتابه ، إن هذه الأوراق التي عرضت على يونس فأنكرها أولاً ، ثم أقر بصدقها وصحتها بعد أن نظر فيها ملياً ، هي التي بهرت الناس بما حوت ، وأذهلتهم بما جمعت ، وصرفتهم إليها ، فهما لها ، وتعليقاً عليها ، وشرحاً لغوامضها ، أحقاباً متطاولة من الزمن ، ولن أكثر الحديث في الكتاب العظم ، فقد سبق أن عرضت له في غير هذا المكان ، وسوف أعرض له عند الكلام على التأليف في النحو ، ولكنني اكتفي هنا ببعض ما قيل فيه :

قال الأزهري^(١) : نظرت في كتابه فرأيت فيه علماً جماً .

وقال ابن سلام^(٢) : كان سيويوه . . . غاية الخلق في النحو وكتابه هو الإمام فيه .

وفي الفهرست^(٣) : وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله . ولم يلحق به أحد بعده .

وفي وفيات الأعيان^(٤) : كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو ، ولم يوضع فيه مثل كتابه .

(١) بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٢) تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٦ ، نزهة الألبا ص ٧٤ .

(٣) ص ٧٦ .

(٤) ج ١ ص ٤٨٧ .

وذكره الجاحظ فقال^(١) : لم يكتب الناس في النحو كتاباً مثله ، وجميع كتب الناس عليه عيال .

وتحدث عنه أبو زيد الأنصاري مباهياً مفتخراً فقال^(٢) : كل ما قال سيويوه : وأخبرني الثقة ، فأنا أخبرته .

هذا هو كتاب سيويوه الذي أكتفي بما ذكرته عنه ، وما اقتبسته منه ، لبيان طريقة تأليفه ، وما تردد فيه من مصطلحات ، وما حواه من علل وأقيسة ، ففيه غنية وبلاغ . غير أني أذكر ما يوضح كيفية تناول سيويوه للموضوع ، وطريقة سوقه لليلة ، واستخدامه للقياس .

يقول (٣) : باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء : أعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بنى على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة ، وكنيتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها ، وعلته أن ما عمل في الأسماء ، لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء ، كما أن ما يعمل في الأفعال فيجزمها وينصبها لا يعمل في الأسماء ، وكنيتها في موضع الأسماء ترفعها ، كما ترفع الاسم كنيوته مبتدأ ، فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك : يقول زيد ذلك .. » فسيويوه يبين سبب رفع الأفعال المضارعة ، وهو يرى أن وقوعها موقع الاسم المرفوع أو المنصوب أو المجرور هو عامل الرفع فيها ، وعنده قياس ذلك ، وهو أن الابتداء عامل الرفع في المبتدأ ، فكلاهما عامل معنوي ، ويؤدي العمل الذي يؤديه العامل اللفظي ، وإنما لم يعمل فيها ما عمل في الأسماء ، لأن العامل لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، فموامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، وقياس ذلك أن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء .

(١) ج ١ ص ٤٨٧ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٨ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٤٠٩ .

وسيوه عندما يشرح ذلك ، يكرر العبارة ليثبت المعنى ، فهو يقول : إذا كانت في موضع الاسم ، . . . فإنها مرتفعة . وكان هذا يكفي لييان أن حلولها محل الاسم يرفعها ، ولكنه يقول : وكيئوتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، ثم لا يقنعه ذلك بأنه أفاد وأبلغ ، فيعود ليقول : وهى سبب دخول الرفع فيها .

وهو كما يعتمد إلى التكرار للإفهام ، يعتمد كذلك إلى التفصيل بدل الإجمال حتى لا يدع مجالاً لسؤال ، أو منفذاً لشبهة ، فكان يكفي أن يقول : إن الفعل المضارع يرفع إذا حل محل الاسم ، أو يزيد صفة الاسم ، المرفوع أو المنصوب أو المجرور ، ولكننا نراه يقول : في موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بنى على مبتدأ — أى خبر — أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ .

ويقول (١) : باب نظائر ما ذكرناه بما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة ، فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول ، وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول ، والمكان مفعول فيه ، فيضمون أوله كما يضمون المفعول ، لأنه قد خرج من بنات الثلاثة ، فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله ، كما أن أول ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح ، وإنما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واوا كواو مضروب ، أن ليس ذلك من كلامهم ولا مما بنوا عليه .

فهو هنا يبين كيف يصاغ اسم المكان والمصدر الميمى مما زاد على ثلاثة أحرف ، سواء أكانت أصلية أم فيها زيادة ، فيقول : إنها يصاغان على صيغة اسم المفعول ، وإنما كان ذلك لأن المصدر مفعول في حقيقته ، كما أن اسم المكان مفعول فيه ، فلما كانا مفعولين أخذنا حكم اسم المفعول ، فضم أولهما كما يضم أوله ، وهو يبين كذلك أن الزائد على الثلاثة في ذلك مقيس على الثلاثى ، فسكنا أن اسم المفعول من الثلاثى مفتوح الفاء ، كذلك اسم المكان والمصدر الميمى مفتوحا الفاء .

أما لماذا لم تأت فيه الواو قبل الآخر — كما أتت في الثلاثي — فلأن ذلك يجعل الكلمة على غير ما بنى العرب ، فلا تكون مبنية على موجود مقيس عندهم ، فلا تصح .

ب — بعض آرائه في النحو :

وكما كان لأساتذة سيبويه آراء استقلوا بها ، وخالفهم فيها غيرهم من معاصريهم ، وتلاميذهم ، كذلك كان لسيبويه آراء انفرد بها ، أو شاركه فيها قليل من علماء مدرسته

فمن ذلك ما رآه من أن الخبر بعد لا النافية للجنس ، إذا ركت مع الاسم المفرد يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، ولا مع الاسم المفرد في موضع رفع مبتدأ . وخالفه جمهور البصريين فذهبوا إلى أن لا المفتوح اسمها تعمل في الخبر كعامات فيه إذا كانت ناصبة ولم تتركب مع الاسم ^(١) .

وعلى كل حال فالخبر مرفوع ، ولا أثر لهذا الخلاف حتى في حالة التكرار ، ففي مثل : لا حول ولا قوة إلا بالله ، يجوز عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر لهما معاً أى لا حول ولا قوة لنا ، أى موجودان لنا ، فلا الثانية وما دخلت عليه معطوفة على الأولى الواقعة مبتدأ ، والخبر المقدر خبر عنهما جميعاً ، كما يقال : زيد وعمر وقائمان . ويجوز أن يقدر لكل واحد منهما خبر ، أى : لا حول لنا ولا قوة لنا ، فيكون الكلام جملتين .

ويجوز عند غير سيبويه أن يقدر لهما معا خبر واحد ، وذلك الخبر يكون مرفوعاً بلا الأولى والثانية ، وإن كانتا عاملتين إلا أنها متماثلتان ، فيجوز أن تعمل في اسم واحد عملاً واحداً ، كما في : إن زيدا وإن عمراً قائمان .

(١) الهمع ج ١ ص ١١٦ ، المغني ج ١ ص ٣٣٥ ، التصريح ج ١ ص ٢٤١ ،
الأشمون ج ٢ ص ٥٥ .

ويجوز أن يقدر لكل منهما خبر على حiale (١) .

كذلك ذهب سيويه إلى أنه يجوز (٢) أن تأتي الحال من النكرة قياساً مطرداً نحو : عليه مائة بيضاء ، ومررت بقاء قاعدة الرجل ، وفيها رجل قائماً ، وصلى وراءه رجال قياماً ، ومن ذلك قول عنترة :

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسحم
وذهب الحليل ويونس إلى أنه يوقف عند هذه الأمثلة ولا يقاس عليها .

وإنما تأتي الحال من النكرة قياساً عند غير سيويه إذا كان هناك مسوغ يقرب النكرة من المعرفة ، كأن يتقدم الحال ، أو تخص النكرة بوصف أو إضافة أو معمول ، أو تسبق بنفي أو نهى . . . إلخ نحو : في الدار جالساً رجل ، وقول كثير عزة :

لمية موحشاً طلال يلوح كأنه خلل

وقيل : إن الحال ليس من النكرة وإنما من الضمير المستكن في الظرف .

قال في التصريح (٣) : هذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيويه وعلمه بأن الحال خبر ، فجعلها لأظهر الاسمين أولى من جعلها لأغمضهما .

وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيويه والفراء إلا إذا تأخر ، ولا ضمير فيه إذا تقدم .

وإذا كان الأمر كذلك تعين أن تكون الحال من النكرة حيث لا صاحب لها يمكن أن تعود إليه .

(١) التصريح ج ١ ص ٢٤١ ، والأشمونى ج ٢ ص ٧ .

(٢) اللمع ج ١ ص ٢٤٠ ، شذور الذهب ص ٢٦٣ ، التصريح ج ١ ص ٣٧٨ ،

الأشمونى ج ٢ ص ١٣٦ .

(٣) ج ١ ص ٣٧٥ — ٣٧٦ .

ويرى سيبويه أنه يجوز أن تأتي الحال من المبتدأ ، وأن المبتدأ هو العامل فيها
النصب يدل على ذلك قوله (١) : فأما المبنى على الأسماء المبهمة فتقولك : هذا عبد الله
منطلقاً ، وهؤلاء قومك منطلقين . . . فهذا اسم مبتدأ لينى عليه ما بعده ، وهو
عبد الله ، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مسند ،
والمبنى عليه مسند إليه ، فقد عمل هذا فيما بعده ، كما يعمل الجار والفعل فيما بعده ،
والعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً ، لا تريد أن تعرفه عبد الله لأنك ظننت أنه
يجهله ، فكأنك قلت : انظر له منطلقاً ، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله ،
وحال بين منطلق وهذا ، كما حال بين راكب والفعل حين قلت : جاء عبد الله
راكباً ، صار جاء لعبد الله ، وصار الراكب حالا ، فكذلك هذا .

ويقول في موضع آخر (٢) : وأما النصب فتقولك : هذا الرجل منطلقاً ، جعلت
الرجل مبنياً على هذا ، وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها ، فصار كقولك : هذا
عبد الله منطلقاً ، وإنما يريد في هذا الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل
ذلك . . . فكأن ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها ،
لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده ، ويكون فيه معنى التنبيه
والتعريف ، ويحول بين الخبر والاسم المبتدأ ، كما يحول الفاعل بين الفعل والخبر ،
فيصير الخبر حالا قد ثبت فيها .

ويقول في موضع ثالث (٣) : باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعرف يرتفع على
الابتداء قدمته أو أخرته ، وذلك قولك : فيها عبد الله قائماً ، وعبد الله فيها قائماً ،
فبعد الله ارتفع بالابتداء ، لأن الذي ذكر قبله وبعده ليس به ، وإنما هو موضع له ،

(١) الكتاب ج ١ ص ٢٥٦ ، المص ج ١ ص ٢٤٠ .

(٢) الكتاب ج ١ ص ٢٦٠ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٢٦١ — ٢٦٣ .

ولكنه يجرى مجرى الاسم اللبني على ما قبله وسمنا بعض العرب الموثوق بهم
يقول: اتكلم بهذا وأنت ههنا قاعداً .

وفي الأثموني^(١) : ها أنت زيد راكباً ، راكباً حال من أنت في رأى

سيبويه .

وفي موضع آخر^(٢) :

لمية موحشاً طلل

فيه أن صاحب الحال المبتدأ ، وهو مذهب سيبويه ، دون الجمهور .

قال في التصريح^(٣) : فمن جوز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها جعل الحال
من النكرة ، والناسب له الاستقرار الذي تعلق به الظرف ، ومن منعه جعله من
الضمير المستكن في الظرف ، وبهذا ظهر أنه لا يلزم من مجيء الحال من المبتدأ أن
تكون قيداً للابتداء ، وهو معنوي ، لأنها إنما تكون قيداً له لو كان هو العامل
فيها فاحفظه ، فإن بعضهم يعلل منع مجيء الحال من المبتدأ بذلك .

وفي الأثموني^(٤) : وفي المغني : المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها ،
وليس بالازم عند سيبويه ، ويشهد له : أعجبنى وجه زيد مبتسماً وصوته قارئاً ، فإن
عامل الحال الفعل ، وعامل صاحبها المضاف ، وقوله :

لمية موحشاً طلل

فإن عامل الحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف ، وعامل صاحبها وهو طلل
الابتداء ، « وإن هذه أمتكم أمة واحدة » ، فإن عامل الحال حرف التنبيه أو اسم
الإشارة ، وعامل صاحبها إن .

(١) حاشية الصبان ج ٢ ص ١٣٩ . (٢) حاشية الصبان ج ٢ ص ١٣٥ .

(٣) الهامش ج ١ ص ٣٧٥ . (٤) حاشية الصبان ج ٢ ص ١٣٩ .

وإذا كان الأمر كذلك لم يكن هناك ما يمنع من مجيء الحال من الابتداء ، وبهذا نستغنى عن كثير من التكلف الذى يلجأ إليه النجاة كلما عرض لهم ما يخالف أصولهم ، أو يناقض قواعدهم ، فقد قالوا ^(١) فى قول الشاعر :

بنا عاذ عوف وهو بادی ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا
إن « بادی » حال من الضمير المنتقل إلى الظرف — لديكم — وقالوا فى قوله تعالى « وقالوا : ما فى بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا ^(٢) » — بقراءة النصب فى خالصة — إنها حال من الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور — لذكورنا — وفى قراءة الحسن البصرى « والسموات مطوياتٍ بيمينه ^(٣) » — بنصب مطويات — إنها حال من الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور — بيمينه — بل لقد قدر البعض ما هو أشد من ذلك تكلفاً ، وأكثر تعقيداً ^(٤) .

وبهذا يمكن أن يفض إشكال قائم بين النحويين ، هل يجوز أن تتقدم الحال على عاملها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً مخبراً بهما ، حيث أجاز به البعض ، ومنعه البعض ، ولو جعلت الحال من الابتداء لما كان هناك داع لهذا النزاع أو مقتض له .

وذهب سيديويه ^(٥) إلى أن « وحده » من قولك : رأيت زيدا وحده ، حال من الفاعل ، وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول ، وقال ابن طلحة يتعين كونه حالا من المفعول ، لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيدا وحدى .

وقد رد قول ابن طلحة بأنه يصح أن يقال ^(٥) : مررت برجل وحده ، وبه مثل سيديويه ، مما يدل على أنه حال من الفاعل ، وبأنه مصدر أو اسم مصدر والمصادر فى الغالب إنما تحيى أحوالا من الفاعل .

(١) النصريح ج ١ ص ٣٨٤ — ٣٨٥ .

(٢) سورة الأنعام ، آية رقم : ١٣٩ . (٣) سورة الزمر ، آية رقم : ٦٧ .

(٤) حاشية الصبان ج ٢ ص ١٤٠ . (٥) الأشمونى ج ٢ ص ١٣٣ .

ولكن هذين الردين غير مسلمين ، فسيبويه كما ذكرنا يجوز أن تأتي الحال من النكرة قياساً ، فليس ذلك حجة على خصمه ، لجواز أن تكون حالا من رجل ، وكثرة مجيء المصادر أحوالا من الفاعل لا تمنع جواز مجيئها من المفعول . فليس التأويل باسم الفاعل متعدياً ، وإنما الصواب فيما أعتقد ما ذهب إليه المبرد من جواز كونها حالا من الفاعل أو المفعول .

وقد ذهب سيبويه والخليل إلى أن همزة الاستفهام إذا دخلت على لا النافية للجنس وقصد بها التمني كانت - ألا - بمنزلة أتمنى فلا خبر لها ، وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت (١) ، وذلك كقول الشاعر :

ألا عمر ولي مستطاع رجوعه فيرأب ما أنأث (٢) يد الغفلات
وذهب المازني والمبرد (١) إلى جعلها كالجزء من الهمزة ، فلها عندهما مركبة ، ما لها مجردة من تركيب ، ونصب ، وخبر . وإلغاء ، وإتباع للفظ اسمها أو لمحلها ، واستدلالاً بالبيت السابق لأن « مستطاع » إما خبر - ألا - وإما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها ، لا لمحل اسمها فقط : وإلا لكان قد نصب ، ورجوعه مرفوع بمستطاع على أنه نائب فاعل . وعلى كلا التقديرين فقد أخذت حكمها مركبة ، حكمها مفردة .

ورد هذا الاستدلال بأن مستطاع يجوز أن تكون خبراً مقدماً ، ورجوعه مبتدأ مؤخراً ، والجملة صفة ثانية ، وحينئذ فلا دليل فيه .

ولكن هذا الرد فيه أيضاً من العنت والتكلف ما لا داعي إليه ، لأن المعنى والسياق على أن « مستطاع » هو التمني ، فهو الخبر المطلوب ، لأن المقصود من

(١) المجمع ج ١ ص ١٤٧ ، التصريح ج ١ ص ٢٤٥ ، الأشموني ج ٢ ص ١١-١٢ .

(٢) أنأث : خربت وأفسدت .

هذا الكلام تمى استطاعة رجوع العمر للنصرم ، وليس تنى العمر المنقضى الذى رجوعه مستطاع .

وذهب سيديويه (١) إلى أن عسى تأتى بمعنى لعل فى الترجى والإشفاق ، حملت فى العمل عليها كما حملت لعل على عسى فى إدخال أن فى خبرها ، مثل : لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فنصب الاسم وترفع الخبر ، وشرط اسمها أن يكون ضمير الغائب أو المتكلم أو المخاطب كقول الشاعر — صخر بن العود الحصرى (٢) :

فقلت عساها نار كأس وعلها تشكى فأتى نحوها فأعورها
فها اسم عسى ، ونار خبرها .
وقول عمران بن حطان :
ولى نفس تنازعنى إذا ما أقول لها للى أو عسانى
فيا المتكلم اسم عسى ، وخبرها محذوف .

(١) الجمع ج ١ ص ١٣٢ ، التصريح ج ١ ص ٢١٣ ، ٢١٤ ، الأشموني ج ١ ص ٢١٢ — ٢١٣ .

(٢) ضبط الاسم السيوطى فى شرح شواهد المغنى ص ١٥٢ بأنه : صخر بن جعد الحضرى ، وقال إن هذا البيت من قصيدة قالها أولها :

تذكرت كأسا إذ سمعت حمامة بكت فى ذرا نخل طوال جريدها
فيا نفس صبرا كل أسباب واصل ستملى لها أسباب صرم تبيدها
وليل بدت للعين نار كأنها سنا كوكب لا يستبين خمودها
فقلت عساها

قال : وكأس اسم امرأة كان صخر مغرما بها ، وقال : « فائدة » قال فى الأغاني : صخر بن جعد الحضرى ، والحضر ولد مالك بن طريف ، سموا الحضر لشدة سوادهم ، شاعر فصيح من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية .

وفى اللسان : الحضر قبيلة من العرب سموها بذلك لحضرة ألوانهم .
وفى تاج العروس : والحضر بالضم قبيلة عيلان وهم بنو مالك بن طريف ... ومنهم عامر الرامى أخو الحضر ، وصخر بن الجعد ، وغيرهما .

وذهب المبرد والفارسي إلى أن الضمير خبر عسى مقدما ، وما بعده اسمها مؤخراً .

وذهب الأخفش إلى أن الضمير المنصوب في موضع رفع على أنه اسمها ، وما بعده خبرها : وأنه وضع الضمير المنصوب موضع المرفوع .

وعسى على رأى سيبويه حرف ، خلافا للجمهور في إطلاق القول بفعليته سواء أكان بمعنى لعل أم لا .

وجعل سيبويه حذف الواو في النسب إلى ما كان على فعולה قياساً قال (١) : باب ما حذف الياء والواو فيه القياس وفي شَنْوَة شَنْئِي ، وتقديرها شَنْوَة وشَنْئِي . وذلك أن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء ، لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم ، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم ، لزمه حذف هذه الحروف ، إذ كان في كلامهم أن يحذف لأمر واحد ، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم .

وقال الأشموني (٢) : ألحق سيبويه فعولة بفعيلة ، صحيح اللام كان أو معتلها ، فتقول في النسب إلى فروقة وعدوة : فَرَقِي وَعَدَوِي ، وحبته في ذلك قول العرب في النسب إلى شَنْوَة شَنْئِي ، وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يقاس عليه ، بل يقول في كل ما سواه من فعولة فعولي . كما يقول الجميع في فعول صحيحاً كان كساول ، أو معتلاً كعدو ، إذ لا يقال فيهما باتفاق إلا سلولي وعدوي ، وإنما قاس سيبويه على شَنْئِي ، ولم يسمع في ذلك غيره .

ولكن سيبويه — وإن جعل حذف الواو قياساً في فعولة ، وإن لم يسمع منه إلا شَنْئِي — جعل حذف الياء في فَعَمِيل وفَعَمِيل صحيح اللام مقصوراً على السماع ، وجعل عدم الحذف هو القياس المطرد ، قال الأشموني (٣) : فإن كانا صحيحي

(١) الكتاب ج ٢ ص ٧٠ ، المجمع ج ٢ ص ١٩٥ ، الرضى على الشافية ص ٧٣ .

(٢) ج ٤ ص ٣٩ ، (٣) ج ٤ ص ١٤٠ .

(م ٣١ — مدرسة البصرة)

اللام اطرديهما عدم الحذف كقولهم في عُقَيْلٍ وَعُقَيْلٍ : عُقَيْلٌ وَعُقَيْلٌ ، هذا مذهب سيويه وذهب للبرد إلى جواز الحذف فيهما ، فالوجهان عنده مطردان قياساً على ما سمع من ذلك ، ومن السمع بالحذف قولهم في ثَقِيفٍ ثَقِفٍ ، وفي سُلَيْمٍ سَلَمٍ وفي قرشي قرشى

ووافق السيرا في للبرد وقال : الحذف في هذا خارج عن الشذوذ ، وهو كثير جداً في لغة أهل الحجاز .

قيل : وتسوية المبرد بين فَعِيلٍ وفُعِيلٍ ليست بجيدة إذ سمع الحذف في فَعِيلٍ كثيراً ، ولم يسمع في فَعِيلٍ إلا في ثَقِيفٍ . فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر . وكان مقتضى القياس في قول سيويه أن يجعل الحذف هنا مطرداً كما اطرديهما في شنوءة ، أو أن يقف بالحذف هناك عند حد السماع كما وقف به هنا .

* * *

ذلك قُلٌّ لما قاله سيويه ، الذي ملأ الدنيا علماً وفضلاً ، والذي أصبح فيما بعد مضرب المثل لسلامة اللسان ، وفصاحة البيان ، والذي أصبح كأنما وكل بالحفاظ على اللغة وعهد إليه رعايتها ، فهو ناعم البال ، وثير الفراش ، ما كانت بخير ، وما حرص الناس على التزام قواعدها وأصولها ، وبأرق جفنه ويقض مرقدته ، إذا أصيبت بضر ، أو عدت عليها عوادي اللسان ، كأنما لم يهتم أحد بالنحو غيره ، وكأنما لم يشغف به سواه .

بل لقد أصبح الحجة التي يحتج بها من عيب بيانه ، والمنقذ الذي يستغيث به من اتهم في سلامة لسانه ، قيل (١) : إن رجلاً قال لسماك بالبصرة ، بكم هذه السمكة ؟ قل : بدرهمان ، فضحك الرجل ، فقال سماك : ويلك أنت أحمق ، سمعت سيويه يقول : ثمنها درهمان .

وإذا قال سيويه وجب أن يصغى الناس ؛ ولو كان الذي سمع لم يفهم ، ولو كان الذي قال في غير موطن الاستشهاد .

(١) معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٢٣ .

ذلك هو سيويه الذي رحل عن الدنيا أقل ما يكون الناس اهتماماً به ، أو تتبعاً له ؛ لم يعن أحد بأن يعرف متى ولد ، بل لعل الأدعي إلى العجب ، أن يكون تاريخ وفاته موضع اختلاف يثنى ، وتناقض كبير ، على الرغم من وجود تلاميذه الذين درسوا عليه ، ومن ظهور كتابه عقب وفاته ، وانصراف الناس إليه ، فقد قالوا : إن وفاته كانت بالبيضاء بفارس سنة ١٨٠ هـ (١) أو ١٨٨ أو ١٩٤ هـ (٢) .

وقيل إنه توفي سنة ١٧٧ هـ (٣) .

وقيل بل كانت وفاته بالبصرة سنة ١٦١ هـ (٤) وكانت سنه عند وفاته اثنتين وثلاثين عاماً (٤) ؛ وقال البعض : بل نيف على الأربعين (٤) .

ولما كانت أغلب هذه الروايات تميل إلى أنه توفي سنة ١٨٠ هـ ، ولما كان هذا التاريخ يعد أقرب التواريخ التي ذكرت احتمالاً للصواب ، ذلك لأن وفاته كانت في خلافة الرشيد ، ولأنه توفي قبل يونس بن حبيب ، وقد مات يونس في أرجح الروايات كما سبق أن ذكرنا سنة ١٨٢ هـ .

ولأن السيرافي يقول (٥) ، ومات أبو زيد بعد سيويه بنيف وثلثين سنة ؛ وأبو زيد توفي (٦) على الأرجح في سنة ٢١٥ هـ .

ولأن البغدادى (٧) ينقل عن المرزبانى أنه لما قيل : إن سيويه توفي سنة ١٦١ هـ

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ ، تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٨ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٥ ، طبقات القراء ج ١ ص ٦٠٢ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ ، الزهر ج ٢ ص ٢٨٧ .

(٢) تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٨ . نزهة الألبا ص ٨١ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٣) الفهرست ص ٧٦ .

(٤) تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٨ ، نزهة الألبا ص ٨٠ - ٨١ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٥ ، بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٤٩ .

(٦) طبقات النحويين واللغويين ص ١٨٣ ، الفهرست ص ٨١ ، نزهة الألبا ص ١٧٩ .

معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٦ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٧٠ ، بغية الوعاة ص ٢٥٤ .

(٧) تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٨ .

قال : هذا غلط قبيح ، لأن سيويو بقي بعد هذا مدة طويلة .

لكل ذلك تميل النفس إلى أن هذا العام هو العام الذي لقي فيه ربه ، بعد أن ترك بغداد إثر مناظرته الخاسرة مع الكسائي ، بفترة تطول أو تقصر فإن الرواة لم يذكروا في ذلك مقنعا ، فلم يكن الرجل منهم في الموضع الذي يستحقه من رعاية واهتمام .

أما تاريخ مولده فلم يعن به أحد ، ولم يذكره مؤرخ ممن قرأنا لهم ، ولا يمكن الوصول إليه إلا على سبيل الحدس والاستنتاج ، فقد رجح ياقوت^(١) أنه مات بعد أن نيف على الأربعين ، ذلك لأنهم ذكروا أنه روى عن عيسى بن عمر ، وعيسى مات سنة ١٤٩ ، فمن وفاة عيسى إلى وفاة سيويو إحدى وثلاثون سنة ، وما يكون قد أخذ عنه إلا وهو يعقل ، ولا يعقل حتى يكون بالغاً .

وإذا ضممنا إلى هذا ما ينقله الرواة عن معاوية بن بكر العُليسي ، وقد ذكر عنده سيويو^(٢) : رأيتُه وكان حديث السن ، وكنت أصنع في ذلك المصر أنه أثبت من حل عن الخليل بن أحمد .

وما رواه ابن قتيبة من أن أبا زيد الأنصاري قال^(٣) : كان سيويو غلاماً يأتي مجلسي وله ذؤابتان ، فإذا سمعته يقول : حدثني من أثق بعربيته فإنما يعنيني .

إذا عرفنا ذلك علمنا أنه طلب العلم صغيراً ، وأتينا نستطيع أن نقول : إنه ولد في بداية العقد الرابع من القرن الثاني للهجرة ، أما تاريخ ولادته على التحديد ، فذلك ما لا سبيل إليه ، ولا طاقة لأحد به .

ولعل أصدق ما يمكن أن يمثل حياة سيويو ، ما يذكره الرواة من أنه بعد أن غادر بغداد — وعرج على البصرة فقابل تلميذه الأخفش ، وقص عليه قصته ،

(١) معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٥ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٧ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٨ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٧ .

ثم تركه قاصدا فارس — نزلت به العلة التي مات منها ، وكان أخوه بجانبه ، فوضع رأسه في حجره ، ثم فتح عينيه فراه يبكي ، فقال (١) :

أَحْيَيْنَا كُنَّا فَرَقَ الدَّهْرَ بَيْنَنَا إِلَى الْأَبَدِ الْأَقْصَى وَمَنْ يَأْمَنُ الدَّهْرَ
وَلَمَّا اشْتَدَّ بِهِ لِلرُّضِ جَعَلَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ وَيَقُولُ .

يُؤْمَلُ دُنْيَا لَتَبْقَى لَهُ فَوَافِي الْمَنِيَّةِ دُونَ الْأَمَلِ
حَيْثَا يَرَوِي أَصُولُ الْفَسِيلِ فَعَاشَ الْفَسِيلُ وَمَاتَ الرَّجُلُ
وَقَدْ وَجَدَ مَكْتُوبًا عَلَى قَبْرِهِ — كَمَا يَرَوِي الْأَصْمَعِيُّ (٢) أَوْ أَبُو سَعِيدٍ الطَّوَالِ (٣)
أَبْيَاتُ سُلَيْمَانَ بْنِ يَزِيدَ الْعَدَوِيِّ :

ذَهَبَ الْأَحِبَّةُ بَعْدَ طَوْلٍ تَزَاوَرِ وَنَأَى الزَّارُ فَاسْلَمُوكَ وَأَقْشَعُوا
تَرَكُوكَ أَوْحَشَ مَا تَكُونُ بِقَفْرَةٍ لَمْ يُوْنَسُوكَ وَكَرْبَةٍ لَمْ يَدْفَعُوا
قَضَى الْقَضَاءَ وَصَرَّتْ صَاحِبُ حَفْرَةٍ عَنْكَ الْأَحِبَّةُ أَعْرَضُوا وَتَصَدَّعُوا

* * *

٦ — أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ

(١) تعريف به :

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، مولى بني مجاشع بن دارم (٤) ، المعروف
بالأخفش الأوسط ، من أهل بلخ ، سكن البصرة (٥) ، وقصد معاهدها الثقافية ،
ودرس على من درس عليهم سيويه ، إلا الحليل بن أحمد فقد اختلفت فيه

(١) تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٨ ، نزهة الألبا ص ٨٠ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٢٢ ، ١٢١ .

(٢) معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٦ .

(٣) طبقات النحويين والبلغويين ص ٧٣ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٧ — ٤٨٨ .

(٤) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، طبقات النحويين والبلغويين ص ٧٤ ، الفهرست ص ٧٧ ، نزهة الألبا ص ١٨٤ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٤ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦١ ، بنية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٥) وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦١ ، بنية الوعاة ص ٢٥٨ .

الروايات ، فذكر بعضها أنه لم يأخذ عنه^(١) .

وذكر بعضها الآخر^(٢) أنه صحب الخليل قبل أن يأخذ عن سيويه .

وأطلق البعض فقال^(٣) « إنه أخذ عن أخذ عنهم سيويه » ولا شك في أن

الخليل أهم هؤلاء الذين أخذ عنهم سيويه ، ولم يكن من العقول أن يعاصره ثم لا يأخذ عنه .

ومن ذكروا من أساتذته غير هؤلاء الذين يفهم إجمالاً أنه روى عنهم : الكلبي ، والنخعي ، وهشام بن عروة^(٤) ، وحامد بن الزبرقان^(٥) ، ثم أخذ بعد ذلك عن سيويه ، وإن كان أسن منه .

وكان الأخفش أرفع تلاميذ سيويه في النحو ، وأوسعهم علماً ، وأقدرهم على فهم كتابه ، ولقد روى عنه أنه قال^(٦) : ما وضع سيويه في كتابه شيئاً إلا عرضه على . وكان يرى أنه أعلم به مني ، وأنا اليوم أعلم به منه .

ولقد قال الرواة^(٦) : إنه كان الطريق إلى كتاب سيويه ، وذلك أن كتاب

(١) بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ ، إنباه الرواة ج ٢ ص ٣٦ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، الفهرست ص ٧٧ ، نزهة الألبا ص ١٨٤ .
معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٥ .

(٤) الفهرست ص ٧٧ ، إنباه الرواة ج ٢ ص ٤١ .

(٥) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٦ .

(٦) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، والفهرست ص ٧٧ ، نزهة الألبا ص ١٨٤ .
معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٥ .

سبق أن ذكرنا في ترجمة سيويه ما ذكرته بغية الوعاة من أنه قيل : إن إبراهيم بن سليمان قرأ على سيويه كتابه ولم يتمه .

ورواية بغية الوعاة وطبقات الفراء التي تنسب إلى الجرمي أنه سأل سيويه عما في كتابه من الشواهد فرف منها ألفاً ولم يعرف خمسين .

وما ينقل عن الأخفش من أنه قال : ما وضع سيويه في كتابه شيئاً إلا عرضه على .
ورواية الأصمعي التي يذكر فيها تفسيره لأبيات في كتاب سيويه على خلاف ما فسرهما صاحب الكتاب .

سيبويه لم يعلم أن أحداً قرأه على سيبويه، أو قرأه سيبويه عليه .
ومما يدل على رسوخ قدمه في العلم ما يروى ^(١) من أن أبا العباس ثعلباً كان يفضلُه ويقول : كان أوسع الناس علماً .
وما يروى من قول المبرد فيه ^(٢) : أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش ، ثم الناشئ ، ثم قطرب ، قال : وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل .
وما يحكيه ثعلب من أن الفراء دخل على سعيد بن سالم فقال ^(٣) : قد جاءكم سيد أهل اللغة ، وسيد أهل العربية ، فقال الفراء : أما ما دام الأخفش يعيش فلا .
ومما يدل كذلك على سعة فهمه ، وحسن بصره بالعلوم ما سبق أن ذكرناه من أنه استطاع أن يزيد في العروض بحراً أسماه الحبيب .

ولكن يبدو أن الأخفش على الرغم مما احتله من مركز ، وما بلغه من شهرة ، لم يكن أصحابه ينزهونه عن المآخذ ، أو يتأون به عن مواطن الشكوك ، فقد سبق أن أشرنا إلى أن أبا عمر الجزمي ، وأبا عثمان اللازني ، قد خامرها الشك في أن الأخفش لفرط إعجابه بالكتاب يوشك أن يدعيه لنفسه ، فاحتالاً ليظهر الكتاب ،

== هذه الروايات التي يدل ظاهرها على أنها تتعارض مع ما ذكر هنا من أن الأخفش كان طريق الكتاب ، وأن الكتاب لم يقرأ على سيبويه ، ولم يقرأه سيبويه على أحد . ولكن الصحيح ألا تعارض بين هذه الروايات ولا تناقض ، فلا شك في أن سيبويه كان قد كتب الأوراق التي ظهرت بعد وفاته ، وألفت كتابه ، وليس هناك ما يمنع مطلقاً من أن يكون بعض هذه الأوراق ، أو بعض هذه المذكرات الخاصة التي سجل فيها سيبويه ما أخذه عن أساتذته ، وما عن له من أفكار ، قد اطلع عليه هؤلاء الذين قيل أنهم قرءوا الكتاب أو جزءاً منه ، أو عرفوا شواهد ، ولكنهم اطلعوا عليها على أنها مذكرات خاصة ، أو تقييدات شخصية ، ولم يقرءوها على أنها كتاب جامع ، أو مؤلف كامل ، بدليل ما روى عن يونس ، وبدليل هذه الروايات المتضاربة التي تقول : إن الكتاب لم يعرف إلا بعد وفاته . ثم أخيراً ، وهو في رأي أقوى هذه الأدلة ، بدليل أنه لم يتخذ له عنواناً يعرف به ، مما يدل على أنه لم يكن قد فرغ منه ، ولم يعده الإعداد النهائي للعرض والتداول .

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، نزهة الألبا ص ١٨٧ ، معجم الأدباء ج ١١

ص ١٢٩ .

(٢) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٩ — ٢٣٠ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٣) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٦ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦١ .

وينسبها إلى صاحبه ، فاتفقا على أن يرغبه ببذل شيء من المال على أن يقرأ عليه الكتاب ، فقم لهما ما أرادا ، وعرف الكتاب واشتهر ، ولم يعد إلى ادعائه من سبيل .

ويقول أبو حاتم السجستاني^(١) : كان الأخفش رجلا سوء قدريا شمريا ، وهم صنف من القدرية نسبوا إلى بني شعر ، ولم يكن يغلو فيه .

ويقول^(٢) : كان الأخفش قد أخذ كتاب أبي عبيدة في القرآن فأسقط منه شيئا ، وزاد شيئا ، وأبدل منه شيئا . فقلت له : أي شيء هذا الذي تصنع ؟ من أعرف بالغريب ، أنت أو أبو عبيدة ؟ فقال : أبو عبيدة . قلت : هذا الذي تصنع ليس بشيء . فقال : الكتاب لمن أصلحه ، وليس لمن أفسده ، قال أبو حاتم : فلم يلتفت إلى كتابه وصار مطروحا .

ولكن ذلك لا يسلب الرجل حقه في التقدم في العلم ، والتصدر في النحو ، وقد قرأ عليه الكتاب غير الجرمي والمازني الكسائي ، فقد روى عن الأخفش أنه قال^(٣) : جاءنا الكسائي إلى البصرة ، فسألني أن أقرأ عليه أو أقرئه كتاب سيبويه ففعلت ، فوجه إلى خمسين ديناراً .

وفي بعض الروايات^(٤) أنه قرأه عليه سرا أثناء إقامته معه ببغداد ، ولعل هذه الرواية هي الصحيحة ، لأن الكتاب لم يعرف إلا بعد وفاة سيبويه بفترة ، ورحلة الأخفش إلى بغداد كما تزويها المصادر المختلفة تدل على أنها كانت بعد المناظرة التي حدثت بين سيبويه والكسائي بفترة قصيرة ، والمصادر المذكورة لم تذكر تاريخا معينا لهذه الرحلة ، إلا أن سياق القصة يدل على أنها كانت في حياة سيبويه .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٦ ، إنباء الرواة ج ٢ ص ٣٨ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٥ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٥١ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ ، نزهة

الألبا ص ١٨٦ — ١٨٧ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٤) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٩ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

وهذه المصادر التي ذكرت رحلة الأخفش إلى بغداد أشارت إلى أنه قبيل عرض الكسائي أن يمكث عنده ليؤدب أولاده ، فإقامة الأخفش ببغداد متصلة برحلته إليها .

ولأن هذه المصادر تذكر أن الأخفش عندما ساءل الكسائي بالمسجد لم يعرفه الكسائي إلا عن طريق الخدس والظن ، ولو أنه قرأ الكتاب عليه بالبصرة لكانت معرفته به يقينية ، ولما كان الأخفش في حاجة إلى هذه المسألة ، لأنه أستاذ الكسائي دون منازعة أو إنكار .

كما روى عنه كذلك أبو حاتم السجستاني^(١) .

ولقد كانت مناظرة سيويوه والكسائي سببا في أن رحل الأخفش إلى بغداد متحديا طالبا الأخذ بالنثر ، قال^(٢) : لما ناظر سيويوه الكسائي ، ورجع ، وجه إلى فعرفني خبره ، ومضى إلى الأهواز ، وودعني ، فوردت بغداد ، فرأيت مسجد الكسائي ، فصليت خلفه الغداة ، فلما انتقل من صلاته ، وقعد بين يديه الفراء والأحمر وابن سعدان ، سلمت عليه ، وسألته عن مائة مسألة ، فأجاب بجوابات خطأته في جميعها ، فأراد أصحابه الوثوب على ، فمنعهم عني ، ولم يقطعني ما رأيتهم عليه مما كنت فيه .

ولما فرغت قال لي : بالله أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة ؟ فقلت : نعم . فقام إلى وعانقني وأجلسني إلى جانبه ، ثم قال : لي أولاد أحب أن يتأدبوا بأدبك ، ويتخرجوا عليك ، وتكون معي غير مفارق لي ، فأجبتني إلى ذلك .

وهكذا اتصل أيامه بالكسائي ، ويزداد قرباً منه ، فهو معلم أولاده ، ومربي أفلاذ كبده ، ويطلب منه الكسائي أن يؤلف له كتاباً في معاني القرآن ، فيستجيب له ، ويعمله الكسائي - كما يقول الأخفش - إمامه ، ثم يعمل كتاباً عليه في المعاني ،

(١) بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

(٢) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٢٧ — ٢٢٩ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ .

ويعمل الفراء كتاباً عليهما ، وينسى الأخفش بمرور الأيام الهدف الذي جاء من أجله بغداد ، والحافظ الذي دفعه لمغادرة البصرة ، وتطمئن به الحياة ، ويلين له العيش ، ويكون لهذه الحياة التي عاشها، ولهذا الاتصال المستمر بذهاب الكوفيين واتجاهاتهم، أثر - كما يخيل لي - فيما تناوله من مسائل .

ثم يترك الأخفش بعده من الكتب عدداً ينسب إليه ، منه : الأوسط في النحو ، معاني القرآن ، الاشتقاق ، العروض والقوافي ، الأصوات (١) ، معاني الشعر ، المسائل الكبير ، المسائل الصغير (٢) ، وغير ذلك .

وقد اختلف المؤرخون في السنة التي توفي فيها الأخفش فقيل سنة ٢١٥ هـ (٣) أو سنة ٢٢١ هـ (٤) أو سنة ٢١٠ هـ (٥) ، ولكنهم متفقون على أن وفاته كانت بعد وفاة الفراء المتوفي سنة ٢٠٧ هـ (٦) .

(ب) بعض آرائه في النحو :

قلت : إن اتصال حياة الأخفش بالكسائي والكوفيين ، كان له أثره في آرائه النحوية ، ومذاهبه في القواعد . فقد أجاز الأخفش كما أجاز الكوفيون (٧) وقوع الفعل الماضي حالا ، ورأى البصريون أن ذلك لا يجوز إلا إذا كان مع الفعل الماضي قد ، أو كان وصفاً لمحذوف .

-
- (١) الفهرست ص ٧٧ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٣٠ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦١ ، بقية الوعاة ص ٢٥٨ .
 - (٢) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٣٠ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦٠ .
 - (٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٦ ، الفهرست ص ٧٧ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٣٠ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦١ ، بقية الوعاة ص ٢٥٨ ، المزهر ج ٢ ص ٢٨٧ .
 - (٤) الفهرست ص ٧٧ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٣٠ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦١ ، بقية الوعاة ص ٢٥٨ ، المزهر ج ٢ ص ٢٧٧ .
 - (٥) بقية الوعاة ص ٢٥٨ ، المزهر ج ٢ ص ٢٨٧ .
 - (٦) أخبار النحويين البصريين ص ٥١ ، الفهرست ص ٧٧ ، المزهر ج ٢ ص ٢٨١ .
 - (٧) الإنصاف مسأله رقم ٣٢ ، الجمع ج ١ ص ٢٤٧ ، الأشتوني ج ٢ ص ١٤٦ .

استدل الأخفش والكوفيون باستعمال العرب ، وبوروده في القرآن الكريم ،
وبالقياس ، فالله سبحانه يقول « أو جاءوكم حصرت صدورهم » (١) ، والشاعر
أبو صخر الهذلي يقول :

وإني لتعروني لذكرالك هزة كما انتفض المصفور بلله القطر

وبأن كل ما جاز أن يقع صفة للنكرة ، يجوز أن يكون حالا من المعرفة ، وبأنه
يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل فيجوز أن يقع حالا .

وقال البصريون : إن الماضي لا يدل على الحال ، وقد تقربه للحال ، فجاز أن
يقع معها ، وتأولوا ما استدل به الكوفيون والأخفش ، فقالوا : إنَّ حَصَرَتْ صفة
لقوم مقدرة ، أو لقوم المذكورة في الآية ، أو جملة دعائية .

أما البيت فقد فيه مقدرة حذفت لضرورة الشعر ، والمقدر في منزلة الملفوظ به ،
وليس قيام الماضي مقام للمستقبل ملازماً بقيام الماضي مقام الحال .

قال الأشموني (٢) : والختار وفاقاً للكوفيين والأخفش لزومهما مع المرتبط
بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها مع المرتبط بالضمير وحده ، أو بهما معاً ، تمسكاً
بظاهر ما سبق ، إذ الأصل عدم التقدير لاسيما مع الكثرة .

وقال الصبان في الحاشية : . . . لا يلزم من تقريبه إلى الزمن الحاضر مقارنته
لزمن العامل . . . وإنما المفهم للمقارنة جعله قيداً للعامل ، فلا فرق بين وجود قد
وعدمها كما ذهب إليه الكوفيون .

ويرى الأخفش جواز (٣) وقوع الواو العاطفة زائدة كما يرى ذلك الكوفيون ،
وأما البصريون فقد منعوا ذلك .

استدل الأخفش والكوفيون بما نقل عن العرب ، وبما جاء في القرآن الكريم ،
فقد قال تعالى « حتى إذا جاءوهما وفتحت أبوابها » (٢) قالوا زائدة والتقدير
فتحت .

(٢) ج ٢ ص ١٤٧ .

(١) سورة النساء ، آية رقم : ٩٠ .

(٣) الإنصاف مسألة رقم ٦٤ ، الهمع ج ٢ ص ١٣٠ .

(٤) سورة الزمر ، آية رقم : ٧٣ .

وقال « إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحقت » (١) ، والتقدير : أذنت .
وقال امرؤ القيس :

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن خبت ذى قفاف عقتل
التقدير : انتحى .

أما البصريون فاحتجوا بأن الواو حرف وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته
مهما أمكن أن يجرى على أصله ، وهو يمكن هنا ، ويؤولون ما استدلل به المعارضون ،
فالواو عاطفة في هذه الشواهد والتقدير : في الآية الأولى « حتى إذا جاءوها وفتحت
أبوابها » فازوا ونعموا ، وفي الثانية « إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت ... »
يرى الإنسان الثواب والعقاب ، والتقدير في البيت : فلما أجزنا ... خلونا ونعمنا .
وذهب الأخفش (٢) إلى جـواز ترك صرف ما ينصرف لضرورة الشعر ، كما
ذهب إلى ذلك الكوفيون ، ولم يجز البصريون ذلك .

أما الأخفش والكوفيون فاحتجوا بمجيئه في كلام العرب ، كقول الشاعر :
وما كان حصن ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مجمع
وقول الآخر :

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلي وعن هند
وقول الأخطل :

طاب الأزارق بالكنايب إذ هوت

بشبيب غائلة النفوس غدورُ

واحتج البصريون بأن الأصل في الاسم الصرف ، ومنعه من الصرف رده إلى
غير أصل ، بخلاف صرف ما لا ينصرف ، لكونه رجوعا به إلى الأصل .

(١) سورة الانشقاق ، الآيتان : رقم ١ ، ٢ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٧ ، الهمج ج ٢ ص ٣٧ ، الاشتقاق ج ٣ ص ٢٠٧ .

وقد وافق الأشموني الأخفش والكوفيين لثبوت سماعه من العرب .
كذلك أجاز الأخفش (١) مد المقصور في ضرورة الشعر كما أجاز ذلك الكوفيون .
ومنع البصريون ذلك .

اعتمد الأخفش على استعمال العرب الكثير ، قال الشاعر :
إنما الفقر والغناء من الله فهذا يعطى وهذا يحذ
وبأنه يجوز أن تشبع الحركات في ضرورة الشعر ، فيجوز أن تشبع الفتحة
قبل الألف المقصورة ، فنشأ عنها الألف ، فلبق بالممدود .
أما البصريون فاحتجوا بأن المقصور هو الأصل ، لأن الألف تكون فيه
أصلية وزائدة ، والألف في الممدود لا تكون إلا زائدة ، وإذا كان المقصور هو
الأصل فمده يرد إلى غير أصل ، وذلك لا يجوز ، بخلاف قصر الممدود حيث يرد
إلى الأصل .

وذهب الأخفش (٢) إلى أن الياء والكاف والماء من لولاي ولولاك ولولاه
في موضع رفع ، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون ، وذهب البصريون إلا أنهم
في موضع جر بلولا .

قال الأخفش الضمير مبتدأ ، ولولا غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المنخفض
عن المرفوع ، كما عكسوا إذ قالوا : ما أنا كأت ، ولا أنت كأتا .

قال في المغني (٢) : أسلفنا أن النيابة إنما وقعت في الضائير المنفصلة لشبهها في استقلالها
بالأسماء الظاهرة .

وقال في الإنصاف (٢) : إنما قلنا : إن المكنى في لولاي ولولاك في موضع جر ،
لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ، والمصير إلى ما لا نظير له في
كلامهم محال .

كذلك ذهب الأخفش (٣) إلى أن الضمير المتصل بعسى في : عساك وعساء ضمير

(١) الإنصاف مسألة رقم ١٠٩ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٩٧ ، المغني ج ١ ص ٣٦٩ ، المهم ج ٢ ص ٣٣ .

(٣) المهم ج ١ ص ١٣٢ ، الأشموني ج ١ ص ٢١٢ .

نصب ، ناب عن ضمير الرفع ، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد ، نحو : رأيتك أنت ، ومررت بك أنت .

ويرى الأخفش (١) أن أشياء على وزن أفعاء وأصلها أفعلاء ، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون ، وإن اختلفا في تقدير الأصل ، وقال البصريون : وزنها لفعاء والأصل فعلاء .

أما الأخفش فقال : إنها جمع شيء بالتخفيف ، وجمع فعل على أفعلاء كما يجمعونه على فَعْلَاءَ نحو : سمح وسمحاء . وفعلاء نظير أفعلاء ، فسكنا جاز أن يحىء على فعلاء ، جاز أن يحىء على أفعلاء لأنه نظيره .

والذى يدل على ذلك أنهم قالوا : طيب وأطباء ، وحبيب أحباء ، والأصل : طيباء وحبياء ، نحو : ظرفاء وشرفاء . ولسكنهم استقلوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فنقلوه عن فَعْلَاءَ إلى أفعلاء ، ثم حذفت الهمزة التي هي اللام للتخفيف .

وأما البصريون فقالوا : إن فَعْلَاءَ لا يكسر على أفعلاء ، وإنما يكسر على فَعُولٍ ورفعال نحو : فلوس ، وكعاب . والذى يدل على أنها ليست جمعاً على أفعلاء أنها بصغر على أشياء ، وأفعلاء لا يجوز تصغيره على لفظه لأنه من أبنية السكتة ، والتصغير علم القلة ، فلا يجمع بينهما .

وأجاز الأخفش (٢) كما أجاز الكوفيون أن يقع الوصف — اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة . . . إلخ — مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام ، نحو :

خير بنو لُهب فلا تك ملغياً مقالة لُهبى إذا الطير مرت
ومنع البصريون ذلك ، وقالوا : إنه لا حجة فيما استدلوا به . لجواز أن يكون

(١) الإنصاف ص ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٦ .

(٢) الممع ج ١ ص ٩٤ ، التصريح ج ١ ص ١٥٧ ، الأشئوني ج ١ ص ١٥٧ .

الوصف خبراً مقدماً ، وبنو لُحِب مبتدأ مؤخرآ ، وإنما صح الإخبار به وهو مفرد عن الجمع لأنه على وزن فعيل ، وفعل على وزن المصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والثني والجمع ، فأعطى حكم ما هو على زنته ، قال تعالى : « والملائكة بعد ذلك ظهیر (١) » .

كذلك أجاز الأخفش (٢) كما أجاز الكوفيون إلغاء ظن وأخواتها مع تقدمها على معموليها ، نحو : ظننت زيد قائم . واستدلوا بقول الشاعر :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أنى وجدت ملاك الشيعة الأدب
برفع ملاك على الابتدائية ، والأدب على الخبرية .

وقول كعب بن زهير :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
برفع تنويل على الابتدائية ، وخبره ما قبله ، مع تقدم وجدت وإخال فيهما .

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لا دليل فيه على جواز إلغاء هذه الأفعال متقدمة ، لأنها يصح أن تكون معلقة بلام ابتداء مقدرة ، والأصل : للملاك ، وللدنيا .

ويصح أن يكون من الإلغاء لتوسط هذه الأفعال ، إذ ليس المقصود بالتوسط المجوز للإلغاء ، توسط الفعل بين معمولين ، بل توسطه في الكلام .

ويصح أن تكون الأفعال عاملة على تقدير ضمير الشأن ، والأصل : وجدته ، وإخاله .

كذلك أجاز الأخفش (٣) والكوفيون دخول « إذا » الشرطية على الجمل الاسمية ، مستدلين بمثل قوله تعالى « إذا السماء انشقت » ، وقول الشاعر :

(١) سورة التحريم ، آية رقم : ٤ .

(٢) المجمع ج١ ص ١٥٣ ، التصريح ج١ ص ٢٥٨ ، الأشموني ج٢ ص ١٩ — ٢٠ .

(٣) المجمع ج١ ص ٢٠٧ ، التصريح ج٢ ص ٤٠ ، الأشموني ج٢ ص ١٩٤ — ١٩٥ .

إذا باهلى تحتَه حنظلية له ولد منها فذاك المذرع
ومنع جمهور البصريين وقوع الجملة الاسمية بعد إذا وجعلوها مختصة بالجملة
الفعلية ، وأولوا ما استدل به الأخفش بأن السماء فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل
المذكور ، والتقدير إذا انشقت السماء انشقت ، وأما البيت فقد جعلوه — لعدم
وجود فعل فيه يصلح للتفسير — على إضمار كان ، وباهلى مرفوع بها ، والجملة بعده
خبر ، والتقدير : إذا كان باهلى تحتَه حنظلية .
أو حنظلية فاعل باستقر محذوفاً ، وباهلى فاعل بمحذوف يفسره العامل
في حنظلية .

وفي هذا تكلف وتعقيد لا حاجة إليهما .
كذلك ذهب كما ذهبوا (١) إلى جواز دخول إن الشرطية على الجمل الاسمية نحو :
« وإن أحد من المشركين استجارك » (٢) .
قال في التصريح : « . . . لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن «أحد»
في الآية يتعين أن يكون فاعلاً بفعل محذوف ، بل يجيزون ابتدائه ، لأن إن الشرطية
لا تختص عندهم بالأفعال ، كما قاله للوضح وغيره ، فلا فرق عندهم بين إذا وإن في
عدم الاختصاص بالجملة الفعلية .

ويرى الأخفش (١) كما يرى الكوفيون أن الظرف المحمول على : إذ وإذا .
إذا وليه فعل مضارع معرب ، أو جملة اسمية ، كان لإعرابه أرجح من بناءه .
وذهب جمهور البصريين إلى أن الإعراب واجب لعدم التناسب بينهما .
وقد استدل الأخفش بقول الشاعر :
تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان
يروى بفتح حين على البناء ، والكسر على الإعراب أرجح .

(١) التصريح ج٢ ص ٤٠ ، الرضى ج٢ ص ٢٣٧ .

(٢) سورة التوبة ، آية رقم : ٦ . (٣) التصريح ج٢ ص ٤٢ .

وبقراءة نافع « هذا يومٌ ينفع (١) ». بالفتح على البناء لا على الإعراب ، لأن الإشارة إلى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون ظرفاً ، والتوفيق بين القراءتين أليق .

وأجاب البصريون بأن الفتحة فيه إعراب ، والزموا أن تكون الإشارة ليست لليوم ، وإلا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه .

كذلك يرى الأخفش (٢) كما يرى الكوفيون جواز حذف الموصول الاسمي ، قال في اللغة : ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته ، وتبعمهم ابن مالك ، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر ، ومن حجبتهم « آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم » (٣) وقول حسان :

أمن يهبو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء
وقول آخر :

ما الذي رأيه احتياط وحزم وهو اه أطاع يستويان
أى : والذي أنزل إلينا ، ومن يمدحه ، والذي أطاع هواه .
وللأخفش في « لات » (٤) رأيان :

الأول : أنها لا تعمل شيئاً ، فإن وليها مرفوع فهو مبتدأ حذف خبره ، وإن وليها منصوب فهو مفعول لفعل محذوف .

والثاني : أنها تعمل عمل إن فت نصب الاسم وترفع الخبر .

وذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر .
وجعل الأخفش (٥) مجيء الفعل الماضي غير الناسخ بعد إن الخفيفة من التقليدية قياساً مطرداً ، مستنداً إلى قول الشاعر :

(١) سورة المائدة ، آية رقم ١١٩ .

(٢) الهمع ج ١ ص ٨٨ ، اللغة ج ٢ ص ٢٥٦ ، هامش التصريح ج ١ ص ١٤٢ ، وج ٢ ص ٩٧ .

(٣) سورة العنكبوت ، آية رقم : ٤٦ .

(٤) الهمع ج ١ ص ١٢٦ ، التصريح ج ١ ص ٢٠٠ ، الأشموني ج ١ ص ٢٠٥ .

(٥) الهمع ج ١ ص ١٤٢ ، التصريح ج ١ ص ٢٣١ ، الأشموني ج ١ ص ٢٣٠ .

شلت يمينك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة التعمد
فيجوز عنده أن يقال : إن قام لأنا ، وإن قعد لمحمد .

أما جمهور البصريين فلا يجيزون دخولها على غير الناسخ ، ويجعلون ما ورد
من ذلك نادراً لا يقاس عليه .
ويرى الأخفش والقراء (١) جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور
الخبر بهما نحو : أنت قائماً في الدار .

استدل الأخفش والقراء بقراءة « والسموات مطويات بيمينه » ، « ما في بطون
هذه الأنعام خالصةً لكورنا » ، بنصب مطويات وخالصة ، ويقول الشاعر :
بنا عاذعوف وهو بادى ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصراً
وذهب جمهور البصريين إلى أن ماورد من ذلك ضرورة ، يحفظ ولا يقاس
عليه ، وأولوا ما استدل به المخالفون : فالسموات معطوفة على الضمير المستتر في قبضته ،
لأنها بمعنى مقبوضة ، ومطويات حال من السموات ، وخالصة حال من الضمير
المستتر في صلة ما فهمي العاملة في الحال .

بل لقد أجاز الأخفش (٢) تقدم الحال العامل فيها الظرف والمجرور على الجملة ،
إذا تقدم الخبر ، فقد أجاز في قولهم : فداء لك أبي وأمي ، أن يكون فداء حالاً ،
والعامل فيها لك ، ومنع ذلك جمهور البصريين .

وعلى الرغم من أن الأخفش يجيز أن تتقدم الحال على عاملها الظرف والمجرور ،
فإنه يمنع (٣) أن تتقدم على عاملها ، إذا كان فعلاً في مثل : راكباً زيد جاء ،
وأجاز ذلك جمهور البصريين .

قال في التصريح : تقول : راكباً زيد ، ومسرعا زيد منطلق ،

(١) الهمع ج ١ ص ٢٤٣ ، الأشمونى ج ٢ ص ١٤٠ .

(٢) الأشمونى ج ٢ ص ١٤٠ .

(٣) الهمع ج ١ ص ٢٤٢ ، التصريح ج ١ ص ٣٨١ .

أو زيد مسرعاً منطلق ، هذا مذهب البصريين إلا الجرمي فإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها ، وإلا الأخفش فإنه لا يجيز تقديمها على الفعل في نحو : راكباً زيد جاء ، لبعدها عن العامل .

ولكن السماع الصحيح يؤيد الجمهور ، قال تعالى «خشعاً أبصارهم يخرجون» (١) «خشعاً حال من الواو في يخرجون ، وقالت العرب : شتى تثوب الحلبة . فشقى حال من الحلبة . وقال الشاعر :

عدس ما لعباد عليك إمارة أُنْتُ وهذا تحمليين طليق

فتمحليين في موضع نصب على الحال من فاعل طليق المستتر فيه ، وعاملها طليق . وهو صفة مشبهة .

وذهب الأخفش (٢) إلى أن من يجوز أن تكون زائدة في الإيجاب وفي النفي ، وتكون جارة لنكرة أو لمعرفة ، وجعل من ذلك قوله تعالى « يغفر لكم من ذنوبكم » (٣) .

وذهب البصريون إلى أنها لا تزداد إلا إذا سبقها نفي أو شبهه — وهو والنهي والاستفهام — وإلا إذا كان مجرورها نكرة ، وهذه النكرة تكون مبتدأ مثل : ما لباغ من مفر ، أو فاعلاً نحو : لا يقيم من أحد ، أو مفعولاً مثل « هل ترى من فطور ؟ » (٤) .

وقد تأول البصريون ما استدلل به الأخفش بأن من تبعيضية . ولم يشترط الكوفيون تقدم النفي .

ويرى الأخفش (٥) وقطرب والكسائي وثعلب أن الوصف من العدد إذا أريد

(١) سورة القمر ، آية رقم : ٧ .

(٢) المهم ج ٢ ص ٣٥ ، التصريح ج ٢ ص ١٦٠ .

(٣) سورة الأحقاف ، آية رقم : ٣١ . (٤) سورة الملك ، آية رقم : ٤ .

(٥) المهم ج ٢ ص ١٥١ ، الأشتوني ج ٤ ص ٥٣ .

به بعض ما بنى منه جاز أن يضاف إليه، وأن ينصبه كما يجوز في ضارب زيد، فتقول :
ثاني اثنين ، وثان اثنين ، وثالث ثلاثة ، وثالث ثلاثة .

وذهب الجمهور إلى أنه لا يكون إلا مضافاً كما يضاف البعض إلى كله مثل قوله تعالى « إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين ^(١) » . « لقد كفر الذين قالوا : إن الله ثالث ثلاثة » ^(٢) ، وتقول ثانية اثنين ، وثالثة ثلاث ، وإنما لم ينصب لأنه ليس في معنى ما يعمل ، ولا مفعلاً عن فعل فالتزمت إضافته .

وقد ذهب الأخفش ^(٣) إلى أن المجموع بألف وتاء مبنى على الكسر في حالة النصب .

وذهب الجمهور إلى أنه منصوب بالكسرة ، وأن كسرتة كسرة إعراب ، لأنه لا موجب لبنائه ، وإنما نصب بالكسرة ليكون على نعت أصله جمع الذكر السالم إذ حمل فيه النصب على الجر .

كذلك ذهب ^(٤) إلى أن ما كان من الجمع على مفاعل وكان معتل اللام نحو : جوار ، فإن تنوينه تنوين صرف ، لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة مفاعل ، وبقي اللفظ كجناح وسلام ، فأنصرف .

وذهب سيبويه إلى أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة .
ورد قول الأخفش بأن المحذوف في قوة المذكور ، وإلا لكان آخر ما بقي من الحروف حرف إعراب ، وهو باطل ، فما ذهب إليه إذا غير صحيح .

ويرى الأخفش ^(٥) والبرد والكوفيون أن المصدر في مثل : جاء زيد ركضاً وقتلته صبراً ، منصوب على المصدرية ، ثم اختلف تقديرهم ، فالعامل فيه عند الأخفش والبرد فعل محذوف ، والتقدير : يركض ركضاً ، ويعبر صبراً ، والجملة حال .

(١) سورة التوبة ، آية رقم : ٤ .

(٢) سورة المائدة ، آية رقم : ٧٣ . (٣) الأثموني ج ١ ص ٨٢ .

(٤) التصريح ج ٢ ص ٢١٢ ، الأثموني ج ٣ ص ١٨٤ — ١٨٥ .

(٥) المهم ج ١ ص ٢٣٨ ، الأثموني ج ٢ ص ١٣٣ .

والكوفيون قالوا : إن العامل فيه الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر ،
جاء ركضا ، في تأويل ركض ركضا .

أما سيويه والجمهور فالمصدر عندهم حال مؤولة بالوصف والتقدير راكضا
ومصبوراً .

وكذلك يرى (١) أنه إذا اكتنف لينان ألف مفاعل فإن اللين الثاني لا يهمز
إلا إذا كان اللينان واوين مثل : أوائل . أما إذا كانا ياءين أو مختلفين فلا يهمز
منهما شيء ، فيقول في جمع نيف : نيايف ، وفي جمع سيد : سياود ، وفي جمع
صائد : صوايد . ذلك لأن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلهما ، ولأن له نظيراً
وهو اجتماع الواوين في أول السكمة ، بخلاف اجتماع الياءين ، أو الواو والياء ،
فانه لا يهمز منهما شيء في أول السكمة . واستدل كذلك بقول العرب في جمع
ضيون : ضياون (٢) من غير همز .

وذهب الخليل وسيويه والجمهور إلى أن كل ذلك يهمز فيقال : نياثف وسيائث
وصوائث ، واحتجوا بالقياس والسمع .

أما القياس فلأن الإبدال في نحو : أوائل إنما هو بالحملة على كساء ورداء
لشبهه به من جهة قربيه من الطرف ، وهو في مثل : كساء ورداء ، لا فرق فيه بين
الياء والواو فكذا هنا .

وأما السماع فقد حكى أبو زيد في سيقه (٣) سياثق بالهمز ، وحكى الجوهري جيد
وجيائث ، وهو من جاد ، وحكى عن الأصمعي في جمع عيل عيائل ، وأما ضياون
فشاذ ، مع أنه لما صح في واحدة صح في الجمع ، إذ مفردة ضيئون ، وكان قياسه
ضين ، فهو لا يقاس عليه .

كذلك ذهب (٤) إلى أن هذا الإبدال خاص بالجمع لثقله ، أما المفرد فلخفته
لا يدخله الإبدال .

(١) التصريح ج ٢ ص ٣٧٣ — ٣٧٤ ، الأثموني ج ٤ ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٢) الضيون : استور التكر (القاموس المحيط) .

(٣) السيقه : ما استاقه العدو من الدواب (القاموس المحيط) وأصله سيققة .

(٤) التصريح ج ٢ ص ٣٧٤ ، الأثموني ج ٤ ص ٢١٨ .

وذهب سيويه والجمهور إلى أن هذا الإبدال ليس خاصاً بالجمع بل يكون في
المفرد كذلك .

* * *

٧- المازني

أ — تعريف به :

بكر بن محمد بن بنية^(١) ، وقيل: بكر بن محمد بن عدى بن حبيب^(٢) ، وقيل: بكر
ابن محمد بن عثمان^(٣) ، أبو عثمان المازني النحوي ، من بني مازن بن شيبان^(٤)
ابن ذهل بن ثعلبة بن عكاية بن صعب بن علي بن بكر بن وائل ، وقيل: مولى بني سدوس .
نزل في بني مازن بن شيبان^(٥) ، من أهل البصرة^(٦) .

تلقاه على أبي عبيدة ، والأصمعي^(٧) ، وأبي زيد الأنصاري^(٨) ، ويعقوب
ابن إسحاق الحضرمي^(٩) ، والأخفش^(١٠) . وقيل : إنه روى القراءة عن سيويه
ويونس^(١١) .

(١) نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، لبناء الرواة ج ١ ص ٢٣٥ ، وفيات الأعيان
ج ١ ص ١١٤ .

(٢) نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٧ ، لبناء الرواة ج ١ ص ٢٣٥ ،
وفيات الأعيان ج ١ ص ١١٤ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٩٢ ، طبقات القراء ج ١ ص ١٧٩ ، وفيات
الأعيان ج ١ ص ١١٤ .

(٤) أخبار النحويين البصريين ص ٧٤ ، نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء ج ٧
ص ١٠٧ ، لبناء الرواة ج ١ ص ٢٣٥ ، المزهر ج ٢ ص ٢٧٧ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ٩٢ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ .

(٦) نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ ، لبناء الرواة ج ١ ص ٢٣٥ .

(٧) نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ ، لبناء الرواة ج ١ ص ٢٣٥ ،
وفيات الأعيان ج ١ ص ١١٤ .

(٨) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ ، لبناء الرواة ج ١ ص ٢٣٥ ، وفيات الأعيان

ج ١ ص ١١٤ . (٩) لبناء الرواة ج ١ ص ٢٣٧ .

(١٠) طبقات النحويين واللغويين ص ٩٢ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ .

(١١) طبقات القراء ج ١ ص ١٧٩ .

وتلقى عنه أبو العباس المبرد^(١) ، والفضل بن محمد الزيدى^(٢) ، وعبد الله بن أبي سعد الوراق^(٣) . ومن أهل بغداد : الحارث بن أبي أسامة^(٤) ، ومحمد بن أبي الجهم السَّمَرى^(٤) ، وموسى بن سهل الجونى^(٤) .

ولقد كان المازنى بارعا فى النحو، كما كان متقدما فى الأدب، يقول السيرافى^(٥) إنه كان : مع علمه بالنحو متسعا فى الرواية .

ويقول ابن خلكان^(٦) : كان إمام عصره فى النحو والأدب .

وفى معجم الأدباء^(٧) : كان لا يناظره أحد إلا قطعه لقدرته على الكلام . وكان المبرد يقول : لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبى عثمان فى النحو ، وقد ناظر الأخفش فى أشياء كثيرة فقطعه .

ولقد كانت شهرته هذه سببا فى اتصاله بالوائق ، فقد رووا^(٨) أن جارية غنت الوائق قول العرجى — أو الحارث بن خالد الخزومى :

أظلم إن مصابكم رجلا . أهدى السلام تحية ظلم^(٩)

فرد بعض الحاضرين عليها نصبا رجلا ، وظن أنه خبر إن ، وإنما هو مفعول ، وظلم خبر إن ، فقالت : لا أقبل هذا ولا غيره وقد قرأته كذا على أعلم الناس بالبصرة أبى عثمان المازنى ، فأمر الوائق بإحضاره .

فلما دخل عليه سأله عن البيت ، قال المازنى : فقلت : صوابه : إن مصابكم رجلا .

(١) نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٢٣٥ ، طبقات القراء ج ١ ص ١٧٩ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ١١٤ .

(٢) نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٢٣٥ .

(٣) معجم الأدباء ج ٢ ص ١٠٨ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٢٣٥ .

(٤) إنباه الرواة ص ٢٣٥ .

(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٧٩ .

(٦) وفيات الأعيان ج ١ ص ١١٤ . (٧) ج ٧ ص ١٠٨ .

(٨) طبقات النحويين واللغويين ص ٩٢ — ٩٤ ، نزهة الألبا ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ ،

معجم الأدباء ج ٧ ص ١١٦ — ١١٩ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٢٤٦ — ٢٥٦ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ١١٥ .

(٩) فى بعض الروايات : أظلم .

قال : فأين خبر إن ؟ قلت : ظلم ، وهو الحرف في آخر البيت ، والبيت كله متعلق به ، لا معنى له حتى يتم بقوله : ظلم ، ألا ترى أنه لو قال : أظلم إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ، فكأنه لم يفد شيئاً حتى يقول : ظلم .

ولو قال : أظلم إن مصابكم رجل أهدى السلام تحية لما احتاج إلى ظلم ، ولا كان له معنى إلا يجعل التحية بالسلام ظلماً وذلك محال ، ويجب حينئذ : أظلم إن مصابكم رجل أهدى السلام تحية ظلماً ، ولا معنى لذلك ، ولا هو لو كان له وجه مراد الشاعر ، فقال : صدقت .

ثم قال : ألك ولد ؟ قلت : بنية لا غير . قال : فما قالت لك حين ودعتها ؟ قلت : أنشدتني قول الأعشى :

تقول ابنتي حين جد الرحيل أرانا سواء ومن قديتيم
أبانا فلا رمت من عندنا فإنا بخير إذا لم ترم
أرانا إذا أضمرت لك البلاء د نجني ويقطع منا الرحم

فقال الواصل : كأي بك وقد قلت لها قول الأعشى أيضاً :

تقول بنتي وقد قربت مرتحلاً يارب جنب أبي الأوصاب والوجما
عليك مثل الذي صليت فاعتصمي يوما فإن جنب المرء مضطجعا

فقلت : صدق أمير المؤمنين ، قلت لها ذلك ، وزدتها قول جرير :

ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح

فقال : ثقي بالنجاح إن شاء الله تعالى .

ويبدو أن إقامة المازني بيغداد لم تطل كثيراً ، فقد روى^(١) أن الواصل طلب إليه أن يختبر مؤدبي أولاده ، فوجدهم ضعافاً ، ولكنه لم ير أن يقطع أرزاقهم واعتذر عنهم عند الواصل بقوله :

(١) معجم الأدباء ج ٧ ص ١١٩ — ١٢٠ ، وقريب منه في طبقات النحويين واللغويين ص ٩٨ — ٩٩ ، ولأنباء الرواة ج ١ ص ٢٤٠ .

إن العلم لا يزال مضعفًا ولو ابتنى فوق السماء سماء
من علم الصبيان أضنوا عقله مما يلاقي بكرة وعشاء
فأعجب الواثق بحسن تخلصه ، وقال له : لله درك ، كيف لي بك ؟ قال المازني :
قللت : يا أمير المؤمنين إن الغنم لفي قربك ، والنظر إليك ، والأمن والفوز لديك ،
ولكنني ألفت الوحدة ، وأنست بالانفراد ، ولي أهل يوحشني البعد عنهم ، ويضر
بهم ذلك . فقال لي : فلا تقطعنا وإن لم نطلبك ، قللت : السمع والطاعة ،
وأمر لي بألف دينار ، وفي رواية بخمسمائة دينار ، وأجرى عليّ في كل شهر
مائة دينار .

ويبدو كذلك أن الفترة التي قضاها بحضرة الواثق كانت فترة مناظرات
وجدل علمي ، روى الزبيدي عنه قال^(١) : قال المازني : حضرت يوما عند الواثق
وعنده نحاة الكوفة ، فقال لي الواثق : يا مازني ، هات مسألة ، قللت :
ما تقولون في قوله تعالى « وما كانت أمك بغيا »^(٢) « لم لم يقل بغية ، وهي
صفة لمؤنث ؟ .

فأجابوا بجوابات غير مرضية ، فقال الواثق : هات ما عندك . قللت : لو كانت
بغى على تقدير فعيل بمعنى فاعلة لحقها التاء ، مثل : كريمة وطريفة ، وإنما تحذف
التاء إذا كانت في معنى مفعولة ، نحو : امرأة قتيل ، وكف خضيب . وبغى ههنا
ليس بفعيل ، وإنما هو فعول ، وفعل لا تلحقه التاء في وصف التأنيث نحو : امرأة
شكور ، وبثر شطون ، إذا كانت بعيدة الرشاء ، وتقدير بغى : بغوى . قلبت
الواو ياء ثم أدغمت في الياء ، فصارت ياء ثقيلة . نحو : سيد وميت .
وروى الزبيدي عنه كذلك أنه قال^(٣) : كنت بحضرة يوما قللت لابن

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٩٥ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١١٤ ، ١١٥ ، وفي
نزهة الألبا ص ٢٤٨ ، أن ذلك كان بحضرة المتوكل .

(٢) سورة مريم ، آية رقم : ٢٨ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٩٤ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١٢٠ — ١٢١ ،
وقريب منه في إنباء الرواة ج ١ ص ٢٣٩ — ٢٤٠ .

قادم — أو ابن سعدان — وقد كابرني : كيف تقول : نفقتك ديناراً أصلح من درهم ؟ فقال : دينار بالرفع . قلت : فكيف تقول : ضربك زيداً خير لك ، فتنصب زيداً ، فطالته بالفرق فانقطع .

وكان ابن السكيت حاضراً فقال له الواثق : سله عن مسألة ، فقلت له : ما وزن نكتل من الفعل ؟ فقال : نفعل . فقال الواثق : غلط . ثم قال لي : فسر . فقلت : نكتل تقديره : نفعل ، وأصله نكتيل ، فانقلبت الياء ألفاً لفتحة ما قبلها ، فصار لفظها نكتال ، فأسكنت اللام للجزم لأنه جواب الأمر ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين . فقال الواثق : هذا الجواب ، لا جوابك يا يعقوب :

وإننا نستطيع أن نأمن من مناظراته وجدله أن عقله كان قد تشبع بمسائل النحو ، وأنه كان قد تمرس بها ، وبرع في تعليلها وتخريجها ، يتضح ذلك فيما يحكيه عن أبي عبيدة قال^(١) : قال لي أبو عبيدة : ما أ كذب النحويين ! فقلت له : لم قلت ذلك ؟ قال : يقولون إن هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث ، وإن الألف التي في علقى ملحقة ليست للتأنيث . فقلت : وما أنكرت من ذلك ؟ قال سمعت رؤية بن شد :

فحط في عقلى وفي مكرور

فقلت : وما واحد العلقى ؟ فقال : علقاة . قال أبو عثمان : فلم أفسر له ، لأنه كان أغلظ من أن يفهم مثل ذلك ، وحق ذلك أن يكون علقى جمعاً موضوعاً على غير علقاة ، ولكن كالشاء من شاة ، ومن زعم — وهو قول أبي العباس — أن شاء جمع شاة على لفظها كتمررة وتمر ، فإنما يقول : الهمزة بدل من الهاء لازم ، وذلك أن شاة حذفت منها هاء ، ولو جاء على تمررة وتمر لقلنا في الجمع شاة ، فاعلم ، فوصلنا بالهاء لأن حق شاة شاهة ، وقد كانت الهمزة تبدل من الهاء للمجاورة فقط ، وبدها ههنا لنفي اللبس ، ألا ترى أنها مبدلة في قولك : ماء فاعلم . فإذا حقرت قلت :

(١) مجالس أبي مسلم ص ٢٨ — ٢٩ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٢٤٢ — ٢٤٤ .

مُؤَيَّه ، فإذا جمعت قلت : أمواه ومياه ، ومن هذا قولهم للشاء شوى مما تقاربت .
الفاظه بمدخلتها ، وليس من لفظ شاة وشاء على هذا القول .

قال محمد بن يزيد : قبلت للمازني : فما تقول أنت ؟ قال : القول فيه : أن علقى
إذا لم تنصرف في النكرة فإنما هو اسم مأخوذ من لفظ علقى الذي ينصرف ، وليس
به ، والألف فيه ملحقمة ، فعُلِّقَ على التأنيث فهو مشتق من لفظه ، ومعناه كعناه ،
ألا ترى أنك تقول : سبَطَر ، فهو بمعنى السَّبَطَ ولفظه وليس هو إياه بعينه ،
ولا مبنيًا عليه ، وإنما هو بمنزلة اسم وافق اسما في معناه وقاربه في لفظه ، وكذلك
لآل صاحب اللؤلؤ ، وهذا البناء لا يكون في ذوات الأربعة وإنما هو اسم مشتق من
اللؤلؤ ، وفي معناه ، وليس بمبنى عليه ، وإذا كانت الألف في علقى للتأنيث لم يجوز
أن يكون واحدا علقاة لأن تأنيثا لا يدخل على تأنيث .

ولقد كان المازني — كما يفهم مما يذكره المؤرخون عنه — تغلب عليه العاطفة
الإنسانية المحبة للخير ، التي تسكره الإيذاء وتنفر منه ، يتضح ذلك من موقفه من
مؤدبي أولاد الخليفة ، كما يتضح من اعتذاره لابن السكيت عندما عاتبه على إيذائه
أمام الخليفة بقوله : والله ما قصدت تخطئتك ، ولم أظن أنه يعزب عنك ذلك (١) .
وإن موقفه (٢) من عبد الصمد بن المعدل الذي هجاه فأخش في هجائه ليدكرنا
بموقف عبد الله بن أبي إسحق من الفرزدق عندما هجاه ، قالوا : إن عبد الصمد
ابن المعدل هجا المازني فقال — ضمن أبيات آخر — :

قلت : من أنت ؟ فقالت لي : دُعَاة وابني أبو عثمان ذو علم اللغة
فاطو حديثي دونه أن يبلغه هممتُ أعلو رأسها فأدمعته
فبلغ أبا عثمان هذا الهجاء ، فقال : قولوا له الجاهل : بيم نصبت فأدمعته ؟
لو لزمتم مجالسة أهل العلم كان أعود عليك .

(١) معجم الأدباء ج ٧ ص ١١٣ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٨٤ — ٨٥ ، لإنباه الرواة ج ١ ص ٢٣٩ .

فلم يكن يعنيه من هذا ، كما لم يكن ابن أبي إسحق من قبل إلا ضبط اللغة
موصحة الأداء .

كذلك كان يغلب على المازنى الورع ومراعاة جانب الدين ، وتوقى كل ما يتوهم
منه مساس به أو تعرض له ، حكى أبو العباس المبرد قال^(١) : قصد أبا عثمان المازنى
بعض أهل الذمة ليقراً عليه كتاب سيويه ، وبذل له مائة دينار على تدريسه فامتنع
أبو عثمان من قبول بذله ، وأضرب — أى صمم — على رده . قال : فقلت له :
جعلت فداك ، أترد هذه النفقة مع فافتك وشدة إضاقتك ؟ فقال : إن هذا
الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى ، ولست أرى أن
أمكن منها ذمياً غيراً على كتاب الله تعالى ، وحمة له . قال : فاتفق أن أشخص إلى
الوائق ، وكان السبب أن جارية غنته : أظلوم القصة .

وحدث المبرد قال^(٢) : عزى المازنى بعض الهاشميين ونحن معه فقال :

إني أعزبك لا أنى على ثقة من الحياة ولكن سنة الدين
ليس المعزى يباقي بعد ميته ولا المعزى وإن عاشا إلى حين
وقد اختلف المؤرخون فى العام الذى توفى فيه المازنى فقيل : إنه مات سنة :
٢٤٨^(٣) ، ٢٤٩^(٤) ، ٢٣٦^(٥) ، ٢٤٧^(٦) ، ٢٣٠^(٧) .

(١) نزهة الألبا ص ٢٤٣ ، وقريب منه فى معجم الأدباء ج ٧ ص ١١٥ ، ووفيات
الأعيان ج ١ ص ١١٥ .

(٢) معجم الأدباء ج ٧ ص ١١٤ — ١١٥ .

(٣) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ ، لإنباه الرواة ج ١ ص ٢٣٦ ، وفيات الأعيان ج ١
ص ١١٥ ، المزهر ج ٢ ص ٢٨٨ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٠ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ ، لإنباه الرواة
ج ١ ص ٢٣٦ ، ٢٤٢ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ١١٥ ، طبقات القراء ج ١ ص ١٧٩ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٠ ، لإنباه الرواة ج ١ ص ٢٤٢ ، طبقات القراء
ج ١ ص ١٧٩ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ١١٥ .

(٦) نزهة الألبا ص ٢٥٠ .

(٧) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٩ ، المزهر ج ٢ ص ٢٨٨ .

ولعل الصواب ما ذكره صاحب نزهة الألبا من أنه توفي سنة ٢٤٧ هـ فقد ذكر أنه توفي في السنة التي قتل فيها المتوكل ، وقد قتل المتوكل سنة ٢٤٧ هـ كما جاء في كتاب « تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين (١) » .

وقد ترك المازني من الكتب : كتاب التصريف ، وكتاب العروض ، وكتاب الألف واللام ، وكتاب ما يلحق فيه العامة ، وكتاب القوافي (٢) ، وكتاب الديباج (٣) ، وكتاب علل النحو صغير ، وكتاب في القرآن كبير ، وكتاب تفاسير كتاب سيويه (٤) .

ب — بعض آرائه في النحو :

وكما كان لأستاذة المازني آراء انفردوا بها ، لم يتابعوا جمهور البصريين فيها ، كان للمازني كذلك آراء في النحو انفرد بها ، وشاركه في بعضها بعض البصريين . من ذلك أنه ذهب (٥) إلى أن الباء من — أبوك — من الأسماء الستة حرف الإعراب ، والواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات ، ذلك لأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر كما تختلف على سائر حروف الإعراب ، فدل ذلك على أن الباء حرف الإعراب ، وأن الحركات التي هي — الضمة والفتحة والكسرة — حركات إعراب ، وإنما أشبع فنشأ عنها هذه الحروف ، وقد جاء ذلك كثيراً في استعمال العرب ، كما قال الشاعر :

هجوت زبان ثم جئت معذراً
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

في إشباع الضمة . وقال الآخر :

(١) ص ١٤٠ .

(٢) نزهة الألبا ص ١٢٦ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١٢٢ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٢٣٦ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ١١٥ .

(٣) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٢٢ ، إنباه الرواة ج ١ ص ٢٣٦ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ١١٥ .

(٤) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٢٢ .

(٥) الإنصاف مسألة رقم ٢ ، الهمع ج ١ ص ٣٨ ، الرضى ج ١ ص ٢٤ .

وأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنترح
أى بمنترح فأشبع الفتحة ، وقال الثالث :

تنفى يداها الحصى في كل هاجرة تنفى الدراهم تنقاد الصياريف
أراد الدراهم والصياريف ، فأشبع الكسرة .

وذهب جمهور البصريين إلى أن الواو والألف والياء هي حروف الإعراب ،
وردوا قول اللمازنى بأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر ، وأما في حال
الاختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع ، فدل ذلك على أنها ليست للإشباع .

وأما تغيير الحركات على الباء فإنما كان توطئة للحروف التي بعدها ، لأنها من
جنسها كما في الجمع السالم فإن الضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ، وليس
ذلك بإعراب ، وإنما جعلت الضمة توطئة للواو ، والكسرة توطئة للياء .

وذهب^(١) إلى أن جواب الشرط مبنى على الوقف لأن الفعل المضارع إنما
أعرب لوقوعه موقع الاسم ، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم ، لأنه ليس من
مواضع الاسم ، فوجب أن يكون مبنياً على أصله ، ومثله فعل الشرط .
وأما المحققون من البصريين فقد ذهبوا إلى أن جازم جواب الشرط الأداة كما
جزمت فعل الشرط ، وردوا احتجاج اللمازنى بأنه لو كان الأمر كما قال لوجب ألا
يعرب الفعل المضارع بعد أن وكى وإذن ، ولم ولما ولأم الأمر ولا الناهية ، لأن الاسم
لا يقع بعد هذه الأدوات ، فلما اتفق على إعرابه بعدها دل على فساد ما ذهب
إليه اللمازنى .

ويرى اللمازنى والمبرد^(٢) جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً ،
نحو : تصبب زيد عرقاً ، وإلى ذلك ذهب الكوفيون .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٨٤ ، الهمع ج ٢ ص ٦١ ، الرضى ج ٢ ص ٢٣٧ ، الأشمونى
وحاشية الصبان ج ٤ ص ١١ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ١٢٠ ، الهمع ج ١ ص ٢٥٢ ، الرضى ج ١ ص ٢٠٤ ،
التصريح ج ٢ ص ٤٠٠ ، الأشمونى ج ٢ ص ١٥٤ .

وقد استدلل المازني بقول الشاعر :

أنفسا تطيب بنيل النى وداعى النون ينادى جهازاً
وقوله :

أتهجر سلمى بالفراق حبيها وما كان نفسا بالفراق تطيب
وبأن التمييز كغيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف .

أما سيويه والجمهور فذهبوا إلى أن ذلك غير جائز ، لأن الغالب في التمييز
المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل ، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره
لتقصده المبالغة ، فلا يغيره ذلك عما كان يستحقه من وجوب التأخير .

أو لأن التمييز كالنعت في الإيضاح ، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك
ما أشبهه .

وأولوا ما استدلل به المازني ، أو جعلوه من الضرورة فلا يقاس عليه .
وذهب المازني^(١) إلى أن الجزم ليس بإعراب لأنه ليس في الاسم حق يحمله
عليه المضارع .

وذهب الجمهور إلى أن ألقاب الإعراب أربعة : رفع ونصب وجر وجزم .
ويرى المازني^(٢) أن اسم لا النافية للجنس إذا كان جمعاً بالألف والتاء
جاز فيه الفتح ، قال في التصريح : وعبرة الخصائص : لم يحز أصحابنا
الفتح إلا شيئاً قامه أبو عثمان ، والصواب الكسر بغير تنوين ، وهو ما ذهب إليه
جمهور البصريين .

كذلك ذهب المازني^(٣) إلى أن أسماء الأفعال في موضع نصب بفعل مضمر ،
وذلك بناء على مقاله من أن أسماء الأفعال أسماء للمصادر النائية عن الأفعال ، فنصب
بأفعالها النائية عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب .

(١) الهمج ج ١ ص ٢١ ، الأشمونى وحاشية الصبان ج ١ ص ٦١ .

(٢) الهمج ج ١ ص ١٤٦ ، التصريح ج ١ ص ٢٣٨ — ٢٣٩ .

(٣) الهمج ج ١ ص ١٧ ، التصريح ج ٢ ص ١٩٦ ، الأشمونى وحاشية الصبان

وذهب أكثر البصريين إلى أنها لا موضع لها من الإعراب ، وذلك بناء على أنها أسماء للألفاظ النائية عن الأفعال .

وإننا بعد تتبع الآراء التي رويت لنا عن اللمازني ، نستطيع أن نلمس أنه لم يكن متأثراً بالكوفيين تأثراً ظاهراً ، فإذا كان قد وافقهم في بعض ما رأى ، فأغلب الظن أن ذلك يرجع إلى اتفاق الرأي ، وأنه ما هدى إليه البحث المستقل الخاص .

ويغلب على الظن كذلك أن قصر الفترة التي أقامها بينهم في ظل الخليفة ، وما كان فيه من عفة تحول بينه وبين التكالب على المادة ، ولا تدفعه إلى الترامي على أعتاب الخلفاء والولاة ، فنسمعه يعتذر من عدم استطاعته البقاء بحضرة الواثق ، وتفضيله المـودودة إلى أهله وبلده ، ونراه يرفض أن يعلم من يشك فيه ولا يطمئن إليه ، حتى لو أجزل له العطاء ، ولو كان من الضيق والفقر في أعظم ابتلاء ، كل ذلك كان له أثره في اتجاهه .

وعلى الرغم من أن اللمازني اتصل أول ما اتصل بالخليفة ، الذي رحب به ورغب في بقاءه ، مما كان يستدعي قرباً أكثر من الكوفيين ، وتقاهما أتم بينهم ، فإننا لانلمس من التقارب بينه وبينهم ما نلمسه في الأخفش الذي وافقهم في كثير من الأحكام .

* * *

٨ — المبرد

١ — تعريف به :

أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليمان بن سعد ابن عبد الله بن يزيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف ابن أسلم ، وهو ثمالة ، بن أحجن ، بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأسد بن الغوث (١) وهو الأزدي (٢) ، فهو الثمالي الأزدي البصري .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٨ ، إنباه الرواة ج ٣ ص ٢٤١ .

(٢) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١١ .

ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ (١) وتلقى علمه وثقافته على أبيدي شيوخها : أبي عمر الجرمي ، وأبي عثمان المازني ، فقرأ عليه كتاب سيويه (٢) ، وأخذ كذلك عن أبي حاتم السجستاني (٣) ، فنبغ في النحو وعلوم العربية حتى فاق أقرانه ، واحتل في البصرة مركز الصدارة ، وحتى قيل (٤) : إنه كان شيخ النحو والعربية ، وإليه انتهى علمها بعد طبقة أبي عمر الجرمي ، وأبي عثمان المازني ، وأبي حاتم السجستاني .

وحق قيل (٥) : إنه كان من العلم ، وغزارة الأدب ، وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ، وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، وملوكية المجالسة ، وكرم العشرة ، وبلاغة للكتابة ، وحلاوة المخاطبة ، وجودة الخط ، وصحة القريحة ، وقرب الإفهام ، ووضوح الشرح ، وعذوبة النطق على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه . وكان محمد بن إسماعيل القاضي يقول (٦) : ما رأى محمد بن يزيد مثل نفسه ... وكان حسن المحاضرة مليح الأخبار ، كثير النوادر .

ولقد بلغ من ثقته بنفسه ، واعتداده بها أنه ذهب إلى بغداد منفردا يعرض علمه ، ويزجي بضاعته ، وهو يعلم أنها ميدان منافسة عسير ، وحلبة صراع مرير ، إذ بها أعلام السكوفة ، وهم حراس على أن يظل المجال خاليا أمامهم ، وتستمر الزعامة معقودة لهم ، وهو ما زال يذكر تلك المناظرة الخالدة التي جرت بين شيخي المدرستين ، وكيف شحذ السكوفيون فيها أسلحتهم ، واستعدوا لملاقاة نزيلهم .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٩ ، نزهة الألبا ص ٢٩٢ ، معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١١ ، إنباه الرواة ج ٣ ص ٢٥١ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٩ ، نزهة الألبا ص ٢٧٩ ، معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٢ ، إنباه الرواة ج ٣ ص ٢٤٢ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٢ .
(٤) نزهة الألبا ص ٢٧٩ ، معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٢ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٨ ، إنباه الرواة ج ٣ ص ٢٤٢ .

(٦) نزهة الألبا ص ٢٨٠ ، إنباه الرواة ج ٣ ص ٢٤٢ .

ولكن ذلك على ما يبدو لم يزد إلا جرأة واستعدادا، فبعد أن قضيت الصلاة، ولم يجد من القوم التفاتاً إليه، طلب إلى بعض من قرب منه أن يفتح له بالسؤال، ولكنه لم يجد فيه استجابة، ولم يكن عنده ذكاء، فما كان منه إلا أن رفع صوته، وثر علمه، فالتف الناس حوله، وانتبه إليه ثعلب وتلاميذه، فتهيئوا له، وأرسلوا مفاتيحهم إليه، فكانت الفرصة التي يرجوها، وللناسبة التي اهتبلها، وكان ما سبق أن أشرنا إليه، من إقناع لهم، واستيلاء على قلوب بعضهم^(١).

بل لقد بلغ من الثقة به، والاطمئنان إليه، أنه لما اختلف المتوكل مع وزيره الفتح بن خاقان في ضبط «أت» من قوله تعالى «وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون» (٢). أمكسورة الهمزة أم مفتوحها؟ لم يجدا إلا اللبرد يرجعان إليه، ويصدران عنه، فكان الحكم بينهما، وكان قوله الفصل فيما تنازعا فيه (٣).

وأن جاء شاب إلى أبي حاتم السجستاني فقال له: يا أبا حاتم، إني قدمت بلكم، وهو بلد العلم والعلماء، وأنت شيخ هذه المدينة، وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيويوه. فقال له: الدين النصيحة، إن أردت أن تنفع بما تقرأ، فاقرا على هذا الغلام محمد بن يزيد (٤).

وأنه لما مات الفتح بن خاقان كتب محمد بن عبد الله بن طاهر بحث في إرسال اللبرد إليه، فلم يزل مقبلاً معه، وأجرى عليه أرزاقه (٥).

ولقد جمع بينه وبين ثعلب للمناظرة، فكان مما خاضا فيه أن سألهما محمد

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٨ — ١١٩، المجالس المذكورة للعلماء ص ٦١ — ٦٣ أو مجالس أبي مسلم ص ٩٢ — ٩٥، نزهة الألباء ص ٢٩٠، معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٧ — ١١٨.

(٢) سورة الأنعام، آية رقم: ١٠٩.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٩ — ١١٠.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٨ — ١٠٩.

(٥) إنباه الرواة ج ٣ ص ٣٤٧.

ابن عبد الله^(١) : خبراني عن تورا ، ما وزنها ؟ قال أحمد بن يحيى : تَفْعَلَة . قال : ما تقول يا محمد ؟ قال : قلت : ليس في الكلام تفعلة إلا قليل ، نحو تفعلة . قال : فما هي عندك ؟ قلت : فوعلة ، وأصلة : وَوَرِيَّة ، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت وورا ، ثم قلبت الواو الأولى تاء ، كما قالوا : تراث ، وأصلها : وراث ، ونخمة وأصلها : وخة . والتوراة مأخوذة من وري الزناد ، وتقديرها أنها توري الحكمة أى تضيء . . .

قال : خبراني عن سُحَا ، ما وزنها ؟ فقال أحمد بن يحيى : على مثال : بُشْرَى . فقلت : بشرى فُعْلَى ، وضحا فُعَل على مثال هدى إلى آخر المناظرة التي تدل على صحة فهمه ، ورسوخ قدمه .
ولقد كان المبرد إلى جانب علمه يقول الشعر ، وإن لم تكن شهرته عن طريقه ، فمن شعره قوله (٢) :

حبذا ماء العناقيد بریق الغايات
بهما بنبت لخمى ودعى أى بنات
أيها الطالب أشهى من لذیذ الشهوات
كل بماء الزن تفا ح خدود الغايات
وقال ، وقد بلغه أن ثعلبا نال منه (٣) :

رب من يعنيه حالى وهو لا يجرى ببالى
قلبه ملآن منى وفؤادى منه خال

وقال يمدح طاهر بن الحارث عندما أرسل له كتابا يخبره بإجراء الرزق عليه (٤) :

-
- (١) مجالس أبي مسلم ص ٦٩ — ٧٠ ، أو المجالس المذكورة للعلماء ص ٤٦ .
(٢) أخبار النحويين البصريين ص ١٠٠ ، معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٦ .
(٣) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٢٠ .
(٤) أخبار النحويين البصريين ص ١٠٦ ، طبقات النحويين واللغويين ص ١١٢ .

بنفسى أخ بر شددت به أزرى فألفيته حرا على العسر واليسر
أغيب فلى منه ثناء ومدحة وأحضر منه أحسن القول والبشر
وما طاهر إلا جمال لصعبه وناصر عافيه على كلب الدهر
تفردت يا خير الورى فكفيتنى مطالبة شعاء ضاق بها صدرى
ومما قيل فى اللبرد غير ما سبق أن ذكرناه فيه ، قول بعضهم (١) :

وإذا يقال : من الفقى كل الفقى والشيخ والكهل الكريم العنصر
والمستضاء بعلمه وبرأيه وبعله ؟ قلت : ابن عبد الأكبر
ولقد كان بينه وبين ثعلب ما يكون عادة بين المتنافسين ، فكل منهما حريص
على الفوق ، طامح إلى الصدر ، وأدها زعيم مدرسة ، والآخر رأس جماعة ،
وكان لابد أن يشيع ذلك ويعرف حتى ضرب به المثل فقيل (٢) :

كفى حزننا أنا جميعاً ببلدة ويجمعنا فى أرضها شر مشهد
وكل لكل مخلص الود وامق ولكنه فى جانب عنه مفرد
روح وتعدو لا تراور بيننا وليس بمضروب لنا يوم موعد
فأبداننا فى بلدة والتقاؤنا عسير كلياً ثعلب والمبرد

ولكن هذه الشهرة العريضة التى نالها اللبرد، وهذه المسكنة الرفيعة التى احتلها ،
لم تقف حائلاً بينه وبين الاستجداء ، ولم تمنعه على الرغم من وفرة ما أعقد عليه ،
من أن يصرح بالطلب ، قيل (٣) : كان ثعلب على مثل ما كان عليه اللبرد فى
الإمساك ، وفوقه فى السعة ، غير أن اللبرد كان يسأل سؤالاً صراحاً ، وكان ثعلب
يعرض ولا يصرح .

كتب إلى عبيد الله بن عبد الله بن طاهر بعد أن استبطأه عاتياً (٤) :

(١) نزعة الألبا ص ٢٩١ .

(٢) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٣ — ١١٤ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٥ .

(٤) المرجع السابق ص ١١٣ .

يا موثلاً لتدوى الهممات والخطر
هل أنت راض بأن يضعى زيلكم
وللستجيب لكم في حال مستتر
صفرأ من المال إلا من رجائكم
ولا بساً بعد يسر حلة العسر
قل للأمير عبيد الله دام له
عز الإبرة في طول من العمر
بدأت وعدا فعد فانظر لمتنظر
فإن حق تمام الورد للصدر
وقد بدا عود شكرى مورقاً فأجد
سُقياك أجنبيك منه يانع الثمر
كما لم ينفع ذلك من أن يعرف بالبخل ، روى أنه كان يقول (١) : ما وضعت
يحمذا الدرهم شيئاً قط ، إلا رجح الدرهم في نفسى عليه .
ولقد كان ممن تلقوا العلم على المبرد : أبو بكر محمد بن يحيى الصولى ، وإبراهيم
ابن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه ، وأبو على الطومارى ، وغيرهم (٢) .
والراجح أن وفاته كانت سنة ٢٨٥ هـ (٣) ، وقيل سنة ٢٨٦ هـ (٤) ، وقيل
سنة ٢٨٢ هـ (٥) .
وقد ترك من المؤلفات الكثير منها : المقتضب ، وقد سبق أن عرضنا له وسنعرف
به بعد قليل ، والروضة (٦) ، والسكامل فى الأدب وهو أشهر كتبه (٧) ، والألف
واللام ، وللدخل إلى كتاب سيديوه ، والرد على سيديوه ، ومعانى القرآن ،
والاشتقاق (٨) الخ .

-
- (١) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٥ .
(٢) نزهة الألبا ص ٢٨٠ ، معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٢ .
(٣) نزهة الألبا ص ٢٩٢ ، معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٢٠ ، إنباء الرواة ج ٣ ص ٢٤٦ —
٢٤٧ ، و ص ٢٥١ ، المزهج ج ٢ ص ٢٨٨ .
(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٩ ، طبقات القراء ج ٢ ص ٢٨٠ ، إنباء
الرواة ج ٣ ص ٢٥١ .
(٥) المزهج ج ٦ ص ٢٨٦ .
(٦) نزهة الألبا ص ٢٩١ ، معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٢١ ، ١٢٢ ، إنباء الرواة
ج ٣ ص ٢٥١ — ٢٥٣ .
(٧) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٢١ — ١٢٢ .

(ب) بعض آرائه في النحو :

ولقد كان للمبرد كما كان لغيره ممن تقدموه آراء انفرد بها عن بقية البصريين ، وآراء شاركة فيها بعضهم ، وآراء انحاز فيها إلى جانب السكوفيين ، هذا بالإضافة إلى آرائه البصرية ، باعتباره رأس مدرسة البصرة في عصره .

فمن ذلك اتجاهه^(١) إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه كما اتجه إلى ذلك السكوفيون ، فإذا قلت : أمامك زيد ، وفي الدار عمرو ، فزيد وعمرو مرفوعان بالظرف والجار والمجرور ، والأصل عندهم : حل أمامك زيد ، وحل في الدار عمرو ، حذف الفعل ، واكتفى بالظرف منه ، والفعل غير مطلوب ، فارتفع الاسم بالظرف كما يرتفع بالفعل .

وأما البصريون فذهبوا إلى أن الظرف لا يعمل في الاسم ، وإنما الاسم مرفوع بالابتداء ، والفعل المقدر مع معموله في تقدير التأخير لأنه الخبر ، وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل في الخبر التقدم .

وقد ذهب للمبرد^(٢) إلى أن العامل في المستثنى نصب هو إلا ، كما ذهب إلى ذلك السكوفيون ، وذلك لأنها قامت مقام أستثنى فتعمل عملها ، ويدل على أن العامل إلا أن الفعل السابق لازم فلا يعمل ، وأنه قد لا يكون في الجملة فعل أصلاً ، فلا يمكن نسبة العمل إلى الفعل حينئذ .

وقد ذهب جماعة البصريين إلى أن العامل في المستثنى الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط إلا ، لأن الفعل — وإن كان لازماً — قوى بتوسط إلا فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر .

وقالوا : إن إلا لا تعمل لأنها تدخل على الاسم والفعل ، والحرف متى لم يختص بأحدهما لم يعمل في واحد منهما ، وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية لأن الهمزة والتضعيف يعديان وليس عاملين .

(١) الإنصاف مسألة رقم ٦ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٣٤ ، الهمع ج ١ ص ٢٢٤ ، الرضى ج ١ ص ٢٠٧ .

وردوا قول المبرد والكوفيين بأن قامت مقام الفعل فتعمل عمله .
ويرى المبرد كما يرى الكوفيون^(١) أن واو رب تعمل في النكرة الخفض
بنفسها ، لأنها ثابتة عن رب فتعمل عملها وهو الخفض ، مثلها مثل واو القسم ،
فإنها لما ثابتت عن الباء عملت الخفض .

وذهب البصريون إلى أن الواو ليست عاملة وأن العمل لرب مقدرة ، وذلك
لأن الواو حرف عطف ، وحروف العطف ليست مختصة فلا تكون عاملة ، فوجب
أن يكون العمل لرب مقدرة .

كذلك يرى المبرد^(٢) أن كما تأتي بمعنى كما فتنب ما بعدها ، وهذا مذهب
الكوفيين ، واستدلوا بما جاء عن العرب من قولهم :
وطرفك إما جئتنا فاصرفه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
وقول الشاعر :

لا تظلموا الناس كما لا تظلموا

وذهب البصريون إلى أن كما لا تأتي بمعنى كما ، ولا يجوز نصب ما بعدها بها ،
وأصلها كاف التشبيه أدخلت عليها ما وجعلنا بمنزلة حرف واحد ، وأولوا ما استدله به
المبرد والكوفيون .

وقد سبق أن أثبتنا إلى أن المازني والمبرد وافقا الكوفيين في جواز تقديم التمييز
إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا .

إذا تقدم على أداة الشرط شبهه بالجواب نحو : أنت ظالم إن فعلت ، ونحو
قول الشاعر :

ولديك إن هو يستزدك مزيد

فهو الجواب عند المبرد والكوفيين^(٣) . ١

(١) الإنصاف مسألة رقم ٥٥ ، الرضى ج ٢ ص ٣١٠ ، الأشموني ج ٢ ص ١٧٦ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٨١ ، الهنح ج ٢ ص ٦ .

(٣) الرضى ج ٢ ص ٢٤٣ ، التصريح ج ٢ ص ٢٥٢ — ٢٥٤ ، الأشموني

ج ٤ ص ١١ .

ويرى جمهور البصريين أن المتقدم ليس بجواب ، لأن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب .

ولاتزام العرب كون الفعل التالى ماضيا كما يلتزم حيث يحذف الجواب .
ولأن المتقدم لا يصلح أن يكون جوابا : أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء ،
وأما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقتربة بالفاء ، فلأن الجواب التنى بلم لا تدخل عليه
الفاء ، وأما رفع الفعل المضارع فلا أنه يتأفى جملة جوابا .

وإذا كان فعل الشرط ماضيا وجواب الشرط مضارعا نحو قول الشاعر وهو
زهير بن أبى سلمى :

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم
جاز رفعه عند المبرد والكوفيين (١) على تقدير الفاء ، لتقوم فى إفادة الربط مقام
الجزم ، أو لأن الفعل المضارع يرفع حينئذ لكونه خبرا مبتدأ محذوف ، والجملة
الاسمية هى جواب الشرط .
وذهب سيويه إلى أنه مرفوع على تقدير تقديمه ، وكون الجواب محذوفا ، أو على
تقدير الفاء .

وهذا هو أيضا رأى المبرد إذا كان فعل الشرط مضارعا وكان الجواب مرفوعا ،
مثل قول الشاعر :

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع
وقول الآخر :

فقلت تحمل فوق طوقك إنها مُطَبَّعةٌ من يأتها لا يضرها
وقراءة طلحة بن سليمان « أينما تكونوا يدرككم الموت » (٢) .

وفصل سيويه هنا بين أن يكون قبل الجواب ما يمكن أن يطلبه ، مثل البيت

(١) الهمع ج٢ ص ٦١ ، التصريح ج٢ ص ٢٥٠ ، الأشموني وحاشية الصبان ج ٤
ص ١٢ — ١٣ .

(٢) سورة النساء ، آية رقم : ٧٨ .

الأول ، فالأولى هنا أن يحمل الكلام على تقديم الجواب ، وبين ألا يكون هناك ما يطلبه ، فالأولى أن يقدر على حذف الفاء ، ويجوز العكس عنده أيضا .

وقد ذهب المبرد^(١) إلى أن جواب الشرط إذا لم يصلح أن يكون شرطاً ، بأن كان جملة اسمية ، أو فعلية فعلها طلبي إلى آخر هذه المواضع المعروفة يجوز ألا يقترب بالفاء سواء أكان ذلك في الشعر أم في الاختيار ، وذلك مثل :

من يفعل الحسنات الله يشكرها

وقول الشاعر :

ومن لا يزل يتقاد للنغي والصباء سيلقى على طول السلامة نادماً

وما جاء في الحديث « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » .

وذهب الجمهور إلى أن الفاء واجبة في هذه المواضع ، وإنما تحذف للضرورة في الشعر ، أو ندورا في غيره . فحذفها ليس مقيساً ، وإنما يوقف عندما سمع منه . وقد أجاز المبرد^(٢) أن تصحب لام الابتداء خبر أن المفتوحة كقراءة :

« إلا أنهم ليأكلون الطعام »^(٣) .

والجمهور على أنها لا تدخل على خبر غير إن المكسورة ، وعلل ذلك الصبان بأن « إن » تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها ، بخلاف أخواتها ، فليت تحدث في الخبر التثنية ، ولعل الترجى . . . الخ .

وقد نسب التصريح إلى المبرد^(٤) أنه يحيز أن تدخل اللام على خبر إن ومعموله موافقاً في ذلك السكسائي والقراء فيما حكياه عن العرب من قولهم : إني لبحمد الله لصالح .

ومنع غيره دخول اللام عليهما ، كما امتنع دخولها على الخبر المتقدم إذا دخلت على الاسم المتأخر ، أو على ضمير الفصل .

(٢) الأشمونى ج ١ ص ٢٢٢ .

(١) الأشمونى ج ٤ ص ١٤ .

(٣) سورة الفرقان ، آية رقم : ٢٠ .

(٤) الهمع ج ١ ص ١٣٩ ، التصريح ج ١ ص ٢١٣ .

ويرى المبرد^(١) أن اسم لا النافية للجنس إذا كان مثنى أو مجزوءاً جمع سلامة
المذكر كقوله الشاعر :

تمز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد النون تتابع
وقول الآخر :

يحشر الناس لابنين ولا آباء إلا وقد عنتهم شئون
فإنه يكون معرباً ، لأن المفرد إنما يبنى لأنه ركب مع لا تركيب خمسة عشر ،
أو لأنه مضمن معنى من ، والثنية والجمع يعارضان التضمن أو التركيب .
وذهب غيره إلى أنه مبنى على الباء فيهما ، ولو كانت الثنية والجمع تعارضان
التركيب أو التضمن للزم إعراب المنادى المثنى والمجموع نحو : يا زيدان ، ويا زيدون
ولا قائل به .

وذهب المبرد^(٢) إلى أن وقوع المصدر والنكرة حالاً مقيس فيها هو نوع من عامله
نحو : جاء زيد سرعة ، لأن السرعة نوع من المجيء ، ومنع ما ليس نوعاً من العامل
نحو : جاء ضحكاً ، لأن الضحك ليس نوعاً من المجيء .

وذهب سيويه والجمهور إلى أن وقوع المصدر النكرة حالاً ليس مقيساً مطلقاً
سواء أكان نوعاً أم لم يكن .

قال في التصريح^(٣) : إنما قاسه المبرد ولم يقسه سيويه ، لأن سيويه يرى أنه
حال على التأويل ، ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس ، كما أن عكسه لا ينقاس ،
وأما المبرد فيرى أنه مفعول مطلق حذف عامله لدليل ، فهو عنده مقيس كما يحذف عامل
سائر المفاعيل لدليل .

(١) الهمع ج ١ ص ١٤٦ ، الرضى ج ١ ص ٢٣٥ ، التصريح ج ١ ص ٢٣٩ ، الأشموني
وحاشية الصبان ج ٢ ص ٧ .

(٢) الهمع ج ١ ص ٢٣٨ ، الأشموني ج ٢ ص ١٣٣ — ١٣٤ .

(٣) ج ٢ ص ٣٧٤ . الهمع ج ١ ص ٢٣٨ .

وأجاز المبرد (١) في باب نعم وبئس أن يجمع بين التمييز والفاعل
كقول الشاعر :

نعم الفتاة فتاة هندلو بذلت رد التحية نطقاً أو بإعلاء
وقول الآخر :

والتغليون ببئس الفعل فخلهم خلا وأمهم زلاء منطق
وقول الثالث :

تزود مثل زاد أيك فينا فنعم الزاد زاد أيك زادا
ومثل ما حكى من قولهم : نعم القليل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب . واستدل
لذلك بمجيء التمييز حيث لا إبهام يرفعه مثل :

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا
ومنه سيويه والسيرافي مطلقاً ، وتأولوا ما استدلل به المبرد بجعل :
فتاة ، فجلا ، زادا ، قتيلاً ، أحوالاً مؤكدة ، أو جعل : زادا مفعول به لتزود
أول البيت ، ومثل حالا .

ويرى المبرد (٢) أن لولا لا يقع بعدها إلا اسم ظاهر أو ضمير منفصل ، أما
ما يقال من : لولاك ولولاه ولولاي فتركيب فاسد لم يرد من لسان العرب .
وأجاز هذا التركيب الجمهور ، واستدلوا لوروده بقول الشاعر :
أتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن
وقول الآخر :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النيق منها
ويرى المبرد (٣) كذلك أن « حاشا » يجوز أن تكون فعلاً فت نصب ما بعدها

(١) الرضى ج ٢ ص ٢٩٤ ، التصريح ج ٢ ص ٩٦ ، الأشموني والصبان ج ٣ ص ٢٦ .

(٢) الإنصاف مسألة رقم ٩٧ ، والهمع ج ٢ ص ٣٣ ، الأشموني ج ٢ ص ٢٠

ص ١٥٧ — ١٥٨ .

(٣) الإنصاف مسألة رقم ٣٧ ، التصريح ج ١ ص ٣٦٥ ، الأشموني ج ٢ ص ١٢٧ .

موافقاً في ذلك الكوفيين ، ويجوز أن تكون حرفاً فتجر ما بعدها ، موافقاً في ذلك البصريين .

أما النصب فيستدل له بقول الشاعر :

حاشا قريشا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين
وقول الآخر :

اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع

وأما الجر فيستدل له بقول الشاعر :

حاشا أبي ثوبان إن به ضنا على الملحاة والشم

وذهب المبرد إلى جواز إظهار الفعل في نحو : أما أنت منطلقاً انطلقت .

ولم يحز ذلك سيبويه .

قال السيوطي (١) : قال الزجاجي في شرح أدب الكاتب : قال سيبويه :

لا يجوز إظهار الفعل في نحو : أما أنت منطلقاً انطلقت ، وأجازه المبرد ، والقول ما قال سيبويه ، لأن هذا كلام جرى كالمثل ، والأمثال قد تخرج عن القياس فتحكي كما سمعت ، ولا يطرد فيها القياس فتخرج عن طريقة الأمثال .

وقال في التصريح (٢) بعد أن ذكر مواضع حذف كان : والحذف في هذا الوجه —

أي حذف كان مع معموليها جميعاً ، بعد إن الشرطية في نحو : افعل هذا إما لا — والذي قبله — أي حذف كان وحدها بعد أن الصدرية مثل : أما أنت منطلقاً

انطلقت — واجب .

وقال : ونقل أبو الفتح عن أبي علي أن ما الخالفة عن كان عاملة في الجزأين

عمل ما خلقته ، وحجته أن ما لا نابت في اللفظ نابت في العمل ، وزعم

أنه مذهب سيبويه .

(١) المزهر ج ١ ص ٢٨٩ ، الهمع ج ١ ص ١٢٢ .

(٢) ج ١ ص ١٩٥ .

ومن هنا لم يصح أن يجمع بين العرض والمعرض .

* * *

هذه نبذة عن تاريخ بعض أعلام هذه المدرسة ، تلقى بعض الضوء على حياتهم ،
وتكشف لنا عن مذاهبهم النحوية ، وتبين لنا بعض ما انفردوا به من آراء ،
وما نحا من منح ، تخالف ما ذهب إليه جمهور مدرستهم .

وقد اجتازت هنا بالتعريف ببعض الرجال ، وبالتمثيل ببعض المسائل ، إذ
لا يتسع المجال للتعريف بجميع رجال هذه المدرسة ، ولا باستقصاء كل آرائهم ،
وإلا احتجنا إلى أضعاف هذا الحجم من الأوراق ، واضطررنا إلى سرد كثير من
مسائل النحو . فهذه المدرسة لم تصب رجالها — كما رأينا — في قالب واحد ،
ولم تخرجهم صورة مكررة لأصل واحد ، واسكنها وضعت الأساس والمنهج ، وطبعت
الجميع بطابعها العام ، ثم تركت لكل منهم أن يعمل برأيه ، وأن يقبل من المسائل
ما صح عنده ، وأن يتخذ من المقاييس والعلل ما يراه أدخـل في الموضوع ، وأولى
بالاعتبار ، ومن هنا كانت المخالفة ، وكان الانفراد بالرأى .

التقاء مدرستي البصرة والكوفة

لقد لمسنا فيما عرضناه من آراء ، وما سقناه من أمثلة ، أن ميول البصريين كانت تزداد قرباً من الكوفيين أو بعداً عنهم وفقاً لمدى اتصالهم بهم ، واحتكاكهم معهم ، فكلمنا كانوا أكثر اتصالاً كان التقارب أشد ، وكلما كانوا أكثر قرباً كانت مسائل الموافقة أكثر .

لمسنا ذلك في موقف الأخفش من الكوفيين ، ولمسناه بعده في موقف المازني منهم ، ثم رأيناه واضحاً جلياً في موقف البرد من أصولهم .

لقد كانت البصرة في بدء أمرها بعيدة عن عاصمة الدولة ، نائية عن مقر الخلافة ، فاستأثر الكوفيون بالسلطان ، واستحوذوا على الملك ، ونالوا الخطوة لدى الحاكمين ، وحاولوا أن يسدوا الطريق على غيرهم من الطامحين ، وتولوا قصور الخلفاء والأمراء بالتأديب ، وحاطوا أبناءهم بالرعاية ، فالفضل الضبي كان مؤدباً للهدى (١) ، والكسائي — كما رأينا — كان مؤدباً للأمين والمأمون ، وكان وثيق الصلة بالخليفة هرون (٢) ، كذلك كان الفراء متصلاً بالمأمون مقرباً له (٣) ، ويعقوب ابن السكيت (٤) ، وجعفر بن قادم (٥) كانوا من مؤدبي أبناء المتوكل ، وتعلم وغيره من رؤوس مدرسة الكوفة كانوا على اتصال دائم ببيت الخلافة ووزرائها .

وقد وجد الكوفيون من ظروف البصرة ما مكن لهم في الدولة ، وما هيأ لهم سبل التقدم والسبق ، فلقد كانت ميول البصرة — كما سبق أن قلنا — عثمانية ، وكانت ميول الكوفة علوية ، ولا شك في أن الدعوة العباسية في أول

(١) الفهرست ص ١٠٢ . (٢) الفهرست ص ٩٧ ، معجم الأدباء ج ١٣ ص ١٦٨ .

(٣) معجم الأدباء ج ٢٠ ص ١١ .

(٤) الفهرست ص ١٠٨ ، معجم الأدباء ج ٢٠ ص ٥٠ .

(٥) الفهرست ص ١٠٠ .

أمرها كانت دعوة علوية ، وفي أن قلوب الشيعة وسيوفهم كان لها أثرها في قيام دولة بني العباس ، وفي تأثيل ملكهم ، وهم قد اختلفوا معهم فيما بعد ، وذاقوا من العباسيين أمر مما ذاقوه على يد الأمويين ، ولكن ذلك كان قاصراً على فئة خاصة هي فئة للطالبيين بالخلافة ، الطامعين في السلطان ، أما بقية أنصار الهاشمين ودعاة بيت النبوة ، ففي رحاب العباسيين متسع لآمالهم ، وفي دولتهم مستراد لطموحهم .

ولكن البصرة البعيدة عن القلوب ، النائية عن عاصمة الخلافة — وإن تراجعت وراء أسوارها فترة من الزمن ، وإن قنعت من حياتها بممارسة علومها ، والضرب في مسالك حياتها ، حقبة من الوقت — قد وجد من رجالها من دفعه طموحه ، ومن هفت به نفسه إلى أن يضرب في سبل الأرض ، وأن يرتاد منابرها ، وأن يفعل كما يفعل أنداده من أبناء البلاد الأخرى ، لخاول أن يكون له فيما يصدق من الأموال نصيب ، وأن يفوز بما يقسم على الطالبيين بسهم ، فقصده مقر الدولة وشد رحله إلى عاصمة الخلافة ، فمن هؤلاء من حالفه التوفيق ، ومن رافقه الجحد ومن استطاع أن يصل إلى ما أمله من مكانة ومال . ومنهم من جانبه النجاح ، وتحالفت عليه عوامل الحية ، وآب من رحلته بسهم الفاشل ، ونصيب الخذول .

فقد استطاع أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي أن يتصل بيزيد بن منصور الحميري خال المهدي ليؤدب أولاده ، فنال الخطوة عنده ، ونسب إليه ، وقدمه يزيد إلى المهدي ، ثم كان من مؤيدي المؤمنين (١) .

وهفت نفس سيديوه إلى أن يحظى بما حظى به غيره ، وأن ينال من المكانة والمطاء ما يرى نفسه له أهلاً ، ولكن الحظ لم يكن في جانبه ، والظروف لم تكن مهيأة له ، فخرج من بغداد فاشلاً آسياً .

ولكن فشله لم يمنع غيره من أن يعيد المحاولة ، ولم يصرفه عن مداومة السعى ، فذهب الأخفش إليها ، فتلحقه الكسائي ، وأغدق عليه ، ليأمن شره ، ويدراً خطره ، ثم ليفيد من علمه ، وإثرب ولده ، فاستطاع أن يأسره بفضله ، وأن يرتبه بمعروفه ، وإن حقق الأخفش ما أراذه من ثراء وشهرة ، فأفاد من الكسائي وأفاده. وقد كانت إقامته في بغداد — كما رأينا — سبباً في أن يحتك بالكوفيين ، وفي أن يوافقهم في كثير من آرائهم . كذلك رحل المازني إلى الواثق ، ولكنه لم يطل إقامته عنده ، وآثر العودة إلى وطنه ، ولذلك كان اقتناعه بأصول الكوفيين قليلاً ، وكانت موافقته لهم محدودة .

ثم ذهب المبرد إليها ، واستطاب الإقامة فيها ، وكانت له مجالس ومناظرات مع ثعلب بحضرة الأمراء ، وأغدق عليه الأموال ، وأقبلت عليه الدنيا .

كما رحل إلى بغداد غير هؤلاء ، وكانت رحلاتهم إليها ، وإقامتهم بها ، وتثقيفهم للطلاب والدارسين فيها ، في الوقت الذي كان فيه علماء الكوفة يحتلون مراكزهم ، وينافون عن سلطانهم ، ويعلمون مذهبهم ، سبباً في أن نشأ من المعلمين جيل نهل من الثقافتين ، واغترف من المعينين ، ووقف على أسرار المدرستين ، فنهأت له فرصة الموازنة والمقارنة ، وأتيح له ظروف الالتقاء والاختيار . وكان ذلك كما قلنا من قبل ، إرهاباً بظهور مذهب جديد وإبذاناً بإسراق وليد حديث ، هذا الوليد تتضح معالمه ، وتظهر سماته ، في محاولة التوفيق بين المذهبين ، وفي اختيار الأقوى من أصول المدرستين .

ولقد كان المبرد البصري المتوفى سنة ٢٨٥ هـ ، وثلث الكوفي المتوفى سنة ٢٩١ هـ ، شيخا المدرستين في عصرهما ، آخر هؤلاء الشيوخ الذين يمثلون سمات المدرستين اللتين ظلت كل منهما منفصلة عن الأخرى ، سائرة في طريقها مستقلة بنفسها ، متميزة بعالمها ، ولقد كان عهدهما نهاية عهد النضج والاكتمال . أو بداية عهد التلاشي والاضمحلال .

فلقد خلف من بعدها خلف درس عليهما وعلى غيرها من أعلام المدرستين فكانت أمامهم فرصة الزج مهياة ، بل إن هذا المزج كان نتيجة طبيعية لهذه الدراسة المزدوجة ، وتلك الثقافة الجامعة ، ولذلك لن نعجب إذا ما وجدنا ابن النديم قد عقد فصلاً عقب انتهائه من الحديث عن رجال المدرستين ، عرض فيه للجامعين بين المذهبيين ، الحالطين بين المدرستين ، الذين آثروا التوفيق والاختيار . وإذا ما وجدنا أن بداية هؤلاء هم تلاميذ الشيخين السابقين ثعلب والمبرد ، وتلاميذ معاصريهما من علماء مدرستيهما .

وإذا كنا سنسمع أن من العلماء اللاحقين من يميل إلى مذهب البصريين ، وأن بعضهم ينحوي نحو الكوفيين ، فليس معنى هذا أن كل مدرسة منهما كانت قائمة بذاتها ، منفصلة برجلها ، تتابع البحث ، وتشترع القوانين ، وتعمل مستقلة كما كان شأنها في إبان ازدهارها ، وإنما معناه أن هذه الأصول الموضوعية ، وأن تلك القوانين الموروثة ، وأن هذه الآراء التي حفظها الخلف ، بعد أن تلقوها عن السلف ، قد وجدت عند بعض الناس قبولا ، وحلت من عقولهم موضعاً ، ووجدوا وجه الصواب فيها بارزاً ، فأمنوا بها أو بأكثرها ، وساروا على هديها .

أما أن تكون هناك مدرسة بصرية تستقل بدراسة المذهب البصري ، وتعمل على إنعائه وإذكائه ، ومدرسة كوفية تفرغ لدراسة النحو الكوفي ، فهذا ما لم يكن موجوداً ، ولم يسلك إليه سبيل .

يقول جوتولد فايل (١) — بعد أن ذكر بعض أعلام مدرسة الكوفة — :
وثعلب المتوفى سنة ٢٩٠ هـ الذي كان إمام المدرسة المخالفة — أي للمذهب البصري —
ومعاصر المبرد ، ومناقضه الخاص .

وفي ذينك الإمامين الأخيرين ترى الرواية ذروة المدرستين ونهايتهما جميعاً من بعض الوجوه . . . فإن الرأي المعتمد على وجه العموم هو أن كلتا المدرستين

(١) مقدمة الإنصاف لجوتولد فايل ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ص ٥ — ٦ .

بعد انتقالهما من موطنيهما الأصليين إلى عاصمة الخلافة في بغداد ، قد انقطعنا عن الوجود ، وامتزجت إحداهما بالأخرى ، رويداً رويداً .

وتسمى المدرسة الجديدة التي قامت على أنقاض المدرستين القديمتين : المدرسة البغدادية ، أو المدرسة المزدوجة ، إذ كان عملها — طبقاً للرواية — منحصرآ في التوفيق بين كلا المنهجين .

وقد روى أن هذا التلاشي والزج الحاصلين على وجه التدرج بين المذاهب المتعارضة عند كلتا المدرستين بدءا عملهما في القرن الثالث ، ووصلا إلى سيطرة كاملة في القرن الرابع ، كما يروى أنه عن ذلك الزج والتوفيق نشأ المذهب النحوي المائل أمامنا في كتب المتأخرين » .

ويمن ذكروا على أنهم يمثلون لهذا الاتجاه الجديد :

أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، الكوفي^(١) ، قال ابن النديم^(٢) : وكان ابن قتيبة يغلو في البصريين إلا أنه خلط المذهبين ، وحكى في كتبه عن الكوفيين وتوفى سنة ٢٧٠ هـ .

وأحمد بن داود الدينوري^(٣) الذي أخذ عن البصريين والكوفيين ، وكان أكثر أخذهم عن ابن السكيت الكوفي ، الذي كان من أصحاب الكسائي^(٤) ، وتوفى سنة ٢٤٦ هـ .

وأبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان^(٥) الذي توفى سنة ٢٩٩ هـ ، وكان كما يقول ياقوت^(٦) : يحفظ المذهبين — الكوفي والبصري في النحو — لأنه أخذ عن المبرد وثعلب إلا أنه كان إلى البصريين أميل ، وقد ألف كتاب : المسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه الكوفيون والبصريون^(٧) .

(١) الفهرست ص ١١٥ .

(٢) الفهرست ص ١١٦ .

(٣) الفهرست ص ١٢٠ .

(٤) معجم الأدباء ج ١٧ ص ١٣٧ ، وكذا في الفهرست ص ١٢٠ .

(٥) الفهرست ص ١٢٠ ، معجم الأدباء ج ١٧ ص ١٣٧ .

وعلى بن سليمان الأخفش الصغير المتوفى سنة ٣١٥ هـ^(١) وكان كما يقول ياقوت والسيوطي^(٢) : قد قرأ على السبرد وثعلب ، وذكره ابن النديم فيمعن خلط المذهبين^(٣) .

ومحمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الحياط المتوفى سنة ٣٢٠ هـ^(٤) ، قال ياقوت : كان يخلط المذهبين ، وقد قرأ عليه أبو علي الفارسي ، وكتب عنه شيئاً من علم العربية .

وإبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان . . . ابن المهلب بن أبي صفرة المعروف بنفطويه المتوفى سنة ٣٢٣ هـ ، وقد أخذ عن البرد وثعلب^(٥) ، كان ممن خلط المذهبين .

ومحمد بن أحمد بن إسحق بن يحيى الوشاء المتوفى سنة ٣٢٥ هـ ، وقد حدث — كما يقول ياقوت — عن البرد وثعلب^(٦) .

إلى غير هؤلاء ممن لا يتسع المقام لهم ، ولنا بصدد الحديث عنهم .

(١) الفهرست ص ١٢٣ ، معجم الأدباء ج ١٣ ص ٢٥٥ ، الزهر ج ٢ ص ٢٨٢ .

(٢) الفهرست ص ١٢١ ، معجم الأدباء ج ١٧ ص ١٤١ — ١٤٢ .

(٣) الفهرست ص ١٢١ ، معجم الأدباء ج ١ ص ٢٥٦ .

(٤) معجم الأدباء ج ١٧ ص ١٣٢ .

التأليف في النحو

عرفنا مما سبق أن دراسة النحو كانت تقوم على التلقى عن العرب ، والرحلة إلى البادية ، في كثير من الأحيان ، ومقابلة العرب الوافدين إلى الأمصار والسباع منهم في أحيان أخرى ، وأن حلقات العلم بالمساجد كانت أتفع وسائل الدراسة وأكثرها تنظيماً ، ولقد كانت الدراسة شفوية بطبيعة الحال ، تسير ما جرى عليه العرب من اعتماد على ذواكرهم ، وإثارة لحوافظهم ، واختزان لمعلوماتهم في أذهانهم ، لا لأن الكتابة لم تكن موجودة في ذلك الوقت ، فقد عرف العرب الكتابة من زمن مبكر ، وكان للنبي عليه السلام كتاب يكتبون له ما ينزل عليه من وحى السماء ، أو ما عليه عليهم من معاهدات وعقود ، أو ما يرسله إلى اللوك والرؤساء من رسائل يدعوهم فيها إلى دينه الجديد ، وإنما لأنهم كانوا يعترفون بهذه الحوافظ ، ويثقون فيها ، ويباهون بها ، أولاً .

سئل الأصمعي عما قيل من أنه يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة ، أفها شيء ؟
هو بيت أو بيتان ؟ فقال : وفيها للمائة والمائتان (١) .

وجمع الحسن بن سهل عندما ولي العراق بين أبي عبيدة والأصمعي ونصر بن علي الجهضمي ، ثم نظر في رقاع كانت بين يديه للناس في حاجاتهم ، فوقع عليها وكانت خمسين رقعة ، ثم أمر فدفعت إلى الخازن ، ثم جرى ذكر الحفظ والحفاظ ، فقال أبو عبيدة : ما الغرض أيها الأمير من ذكر من مضى ! ها هنا من يقول : إنه ماقراً كتاباً قط فاحتاج إلى أن يعود فيه ، ولا دخل قلبه شيء وخرج منه . فالتفت الأصمعي وقال : إنما يريدني بهذا القول ، والأمر في ذلك على ما حكى ، وأنا أقرب إليه ، قد نظر الأمير في خمسين رقعة ، وأنا أعيد ما فيها ، وما وقع به عليها رقعة

رقعة . فأحضرت الرقاع ، فقال الأصمعي : سأل صاحب الرقعة الأولى كذا ، واسمه كذا ، ووقع له بكذا ، والرقعة الثانية والثالثة حتى مر في نيف وأربعين رقعة ، فالتفت إليه نصر بن علي الجهضمي وقال : أيها الرجل ، أبق على نفسك من العين ، فكف الأصمعي (١) .

وثانياً لأن الكتابة — وإن كانت قد عرفت في زمانهم — لم تكن وسائلها من السهولة واليسر بالحد الذي يجعلها أداة طيعة في أيديهم ، يستخدمونها في رفق كلما أرادوا ذلك . فقد مر بنا أن الشافعي كان — لفقره — يستخدم من العظم ألواحاً يكتب فيها بدل القراطيس ، ويمكن تصور العناء والمشقة اللذين يجدهما الإنسان في استخدام مثل هذه الوسيلة لتقييد ما يريد .

على أن هذا لا يمنع — كما هو مفهوم — من أن بعض التلاميذ كان يقيد ما يسمع ، وأن بعض الأساتذة كان يلى على تلاميذه ما يرى حاجتهم إلى كتابته ، غير أن التاريخ لم يحفظ لنا من كتب النحو المدونة في هذا العصر الأول شيئاً ، وإن كنا قد وجدنا في الآثار التاريخية ما يدل على أن بعض السابقين الأولين من النحاة قد ألفوا في النحو شيئاً : ففي سرح العيون (٢) : أن أبا الأسود عندما استعظم الخطأ في القرآن ، عاد إلى زياد فقال : قد أجبتك : ثم وضع مختصره في أصول النحو .

أما أين ذهب هذا المختصر ؟ وأين ما عمله تلاميذ أبي الأسود ؟ لا يجيب التاريخ بشيء ، ولكننا نستطيع أن نستنتج أن هذه المختصرات التي عملت ، أو هذه المذكرات التي كتبت ، قد ضاعت في بطون التاريخ ، وقد عفى آثارها مضي الزمن .

١ - كتابا عيسى بن عمر :

ولا نسمع عن شيء من آثار النحاة بعد ذلك ، إلا ما تذكره الروايات المختلفة (١) من أن عيسى بن عمر كان له كتابان في النحو ، سمي أحدهما الجامع ، وسمي الآخر الإكمال ، وأن الحليل بن أحمد قال فيه وفيهما :

بطل النحو - و جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذلك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

ولسكن هذه الروايات تذكر كذلك ، أن هذين الكتابين لم يبقا لأحد ، ولا سمع بأحد ادعى أنه رآهما ، غير أن معجم الأدباء يذكر (٢) : أن أبا الطيب اللغوي ذكر في كتابه أنهما مبسوط ومختصر ، وذكر عن البرد أنه قال : قرأت أوراقاً من أحد كتابي عيسى بن عمر .

وتذكر وفيات الأعيان (٣) أن سيويوه لما فارق عيسى بن عمر ولازم الحليل ابن أحمد ، سأله الحليل عن مصنفات عيسى ، فقال له سيويوه : صنف نيها وسبعين مصنفاً في النحو ، وإن بعض أهل اليسار جمعها وأنت عنده عليها آفة فذهبت ولم يبق منها في الوجود سوى كتابين ، أحدهما اسمه الإكمال ، وهو بأرض فارس عند فلان ، والآخر الجامع ، وهو هذا الكتاب الذي اشتغل فيه ، وأسألك عن غوامضه ، فأطرق الحليل ساعة ثم رفع رأسه وقال : رحم الله عيسى ، وأنشد البيتين السابقين .

فهذه الرواية تنسب إلى سيويوه فضل إظهار الكتابين ، أو أحدهما على الأقل ، وهو الجامع ، وتنسب إلى عيسى أنه ألف من المصنفات العدد الكبير ، وتشير هذه الرواية إلى أن كتاب سيويوه إنما قام أساساً على كتاب عيسى .

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٣١ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٣٧ ، الفهرست

ص ٦٢ ، نزهة الألبا ص ٢٨ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٤٧ . بغية الوعاة ص ٢٧٠ .

(٢) ج ١ ص ٤٩٧ .

(٣) ج ١٦ ص ١٤٧ .

ويبدو من ذكر هذا العدد الضخم من المؤلفات في هذا العصر المتقدم ، أن هذه المصنفات كانت عبارة عن مذكرات أو بحوث في موضوعات مختلفة ، ولم تكن كتباً كبيرة مختلفة الموضوعات متشعبة الأبواب ، فإن الزمن فيما أعتقد لم يكن يسعف بتأليف هذا العدد الكبير ، اللهم إلا أن نقول : إن العدد في قول سيويه لا مفهوم له ، وإن المقصود الحديث عن فضل الرجل ، وعلمه ، وأثره في دراسة النحو ولعل مما يرجح الرأي الأول ما ذكره المبرد في الرواية السابقة ، من أنه قرأ أوراقاً من أحد الكتابين مما يدل على قلة العدد الذي قرأه .

ويبدو كذلك من الاسمين اللذين اختيرا لإطلاقها على الكتابين ، أنه عمل أولاً كتاب الجامع ، وأنه قصد به الإحاطة بكل مسائل النحو ، ولكنه وجد بعد أن ألفه أن هناك أشياء أخرى ندت منه ، فأراد أن يكملها وأن يلم بها ، فألف الإكمال .

وعلى كل حال فإننا لا نستبعد مطلقاً أن يكون لعيسى مذكرات في النحو ، وأن تكون هذه المذكرات قد جمعت مسائل كثيرة منه ، وأن يكون لهذه المذكرات التي استطاع سيويه أن يحصل عليها أثرها في تأليف كتابه ، لا نستبعد ذلك بل نرجحه ، لأن كتاب سيويه خرج للناس كاملاً شاملاً ، ولأنه كان النتاج الكامل المكتوب الوحيد الذي ظهر في النحو حتى عصر سيويه ، وأن يكون أول تجربة من نوعها في هذا العلم ، وأن يكون على ما هو عليه من إحاطة بمسائل النحو ، وإتمام بها ، وتأليف واف فيها ، كل هذا يبعث في النفس الشك في أن هذا الكتاب أول تأليف نحوي ، وأنه لا بد أن يكون قد سبقته تجربة بل تجارب مر بها هذا العلم ، حتى وصل إلينا عن طريق سيويه كاملاً ناضجاً ، يشغل العلماء بالبحث فيه ، ويجدون في فهمه ، ويعملون على تبسيطه وشرحه ، وإلا كان طفرة واسعة ، بل معجزة نادرة ، تنقله في لحظة من طفولة حاية ، إلى فتوة كاسرة ، ومن نبت ناجم إلى شجر باسق ، ولا حاجة بنا إلى هذا ولا ضرورة ، فلم التطور موجود ، والزمن مسعف ، والرواية المتكاثرة ترجح ، والعقل الفاحص يصدق ، وإذا كان

الزمن قد أتى على هذه المؤلفات أو على هذين المؤلفين ، فليس الرجل مسئولاً عن ذلك ، وليس الكتابان المذكوران أول الكتب التي فقدت ، ولن يكونا آخرها .

وإذا كان هناك مجال للاعتراض على هذا القول بأن الخليل بن أحمد قد وضع أساس علمين آخرين ، بل قد ابتدع علمين آخرين أخرجهما إلى الناس كاملين ، وقد سلم له الجميع بذلك ، وأقروا له بالفضل ، فلم ينكر على سيبويه استقلاله بتأليف هذا الكتاب ؟ .

فإن الجواب عن هذا أن كتاب المين كما نظمته الخليل أشبه ما يكون بعملية رياضية حسابية فكر فيها ، ووضع أساسها ، ثم طبقها ، فوجدتها محيطة كافية ، وأن معرفة بحور الشعر المحدودة التي لها من موسيقاها وتعمها ما يساعد على الاهتداء إليها ، لا يصح أن يقارن بالنحو بحال ، فالتنوع متشعب المسائل ، متعدد الفروع ، يقتضى إلما تاماً باللغة أولاً ، وفهما لقواعدها ثانياً ، وإحاطة شاملة بأبنيها وأوجه تصرفها أخيراً ، وما دامت فكرة تقييد الأفكار موجودة ، وما دام الطلاب والعلمون يلجئون إليها لتثبيت القواعد ، وإرساء الأفكار ، وما دام العقل لا يمنع ، والنقل يزكى ويؤيد ، فلا مانع حينئذ من أن نسير وفقاً لما يقتضيه التقدير السليم ، ولا نصير على سيبويه ولا حرج ، في أن يكون قد استفاد من تجارب سابقه في فهم المسائل ومناقشتها ، والبراعة في جمعها وتنسيقها ، ذلك أقرب إلى الفهم السليم ، وأدنى إلى التقدير الصحيح .

بل ذلك ما يذكره التاريخ ، وما يدل عليه عمل سيبويه في الكتاب نفسه ، فقد روى عن ثعلب أنه قال (١) : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه أثنان وأربعون (٢)

(١) الفهرست ص ٧٦ .

(٢) ذكر أستاذنا على التجدي ناصف أن الذين أخذ عنهم سيبويه وروى لهم في الكتاب ثمانية ذكر أسماءهم ومرات نقله عنهم . راجع سيبويه لإمام النجاة ، ص ٧٦ وما بعدها .

إنسانا ، منهم سيديويه ، والأصول والمسائل للخليل .

ولا معنى لهذا الكلام ولا مفهوم له ، إلا أن سيديويه قد نقل عن عدد من علماء العربية — وأفاد من خبراتهم وتجاربهم ، وظهر أثرهم في الكتاب واضحا ، نقلا عنهم ، أو تأثرا بمنهجهم . ولا يصح أن يسبق إلى الوهم — ويخيل إلى أن أحدا لم يقل بذلك — أنه يعنى أن اثنين وأربعين عالما من بينهم سيديويه ، اجتمعوا وتشاوروا وكتبوا ، ثم أخرجوا للناس كتاباً نسبوه إلى سيديويه ، فسيديويه ليس أسن من ذكر اسمهم في الكتاب ، وليس أعلام قدرأ ، ولا أبعدهم ذكرا ، ولا أثبتهم قدماً ، ففهم الخليل بن أحمد صاحب اليد الطولى على اللغة والأدب ، وفهم أبو عمرو بن العلاء ، وفهم غيرها ، فلا معنى إذا لاختصاصه من بينهم بنسبة الكتاب إليه ، فلا وجه إذا لهذا الفهم ، ولا دليل يدل عليه .

٢ — كتاب سيديويه :

أما كتاب سيديويه فهو أول كتب النحو التى حفظها لنا التاريخ ، وأوفى هذه الكتب ، وأعلاهها قدرا ، وأسعدها حظا ، ويسكفيه نفرا أنه عرف من غير معرف وخص من غير إضافة ، فكان إذا قيل : الكتاب ، لم تنصرف الأذهان إلا إليه ، ولم تتجه العقول إلا نحوه .

تذكر الروايات أن كتاب سيديويه كان (١) لشهرته وفضله علما عند النحويين فكان يقال بالبصرة : قرأ فلان الكتاب ، فيعلم أنه كتاب سيديويه . وقرأ نصف الكتاب ، ولا يشك فى أنه كتاب سيديويه .

ويسكفيه كذلك أن يقول فيه محمد بن يزيد المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيديويه (٢) : هل ركب البحر ؟ تعظما له ، واستصعابا لما فيه .

-
- (١) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، نزهة الألبا ص ٧٥ ، الفهرست ص ٧٦ .
معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٧ ، وقريب منه فى بغية الوعاة ص ٣٦٦ .
(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، نزهة الألبا ص ٧٥ ، الفهرست ص ٧٦ .
معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٧ ، وقريب منه فى بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

وأن يقول المـأزني(١) : من أراد أن يعمل كبيراً في النحو بعد كتاب سيديويه فليستحي .

وأن يقول الجاحظ فيه(٢) : أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات ، ففكرت في شيء أهديه له ، فلم أجد شيئاً أشرف من كتاب سيديويه ، فقلت له : أردت أن أهدي لك شيئاً ، ففكرت فإذا كل شيء عندك ، فلم أر أشرف من هذا الكتاب ، وهذا كتاب اشتريته من ميراث الفراء ، فقال : والله ما أهديت إلى شيئاً أحب إلى منه .

وأن يقول فيه صاعد بن أحمد الجبائي الأندلسي ، كما نقل عنه ياقوت الحموي(٣) : لا أعرف كتاباً ألفت في علم من العلوم قديماً وحديثاً فاشتمل على جميع ذلك العلم ، وأحاط بأجزاء ذلك الفن ، غير ثلاثة كتب : أحدها المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك ، والثاني كتاب أرسططاليس في علم المنطق ، والثالث كتاب سيديويه البصري في النحو ، فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له .

وأن يذكر ثعلب الكوفي(٤) أن الفراء قدمات وتحت رأسه كتاب سيديويه . وأن يقول الأخفش(٤) : إنه قرأ كتاب سيديويه على الكسائي فوهب له مبعين ديناراً .

هذا هو كتاب سيديويه أول مؤلف نحوي خالد ، يمثل مرحلة من مراحل النضج في التأليف النحوي ، من حيث الإحاطة والشمول ، ولكنه خطوة طبيعية

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٥٠ ، نزهة الألبا ص ٧٥ ، الفهرست ص ٧٦ . معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٧ ، وقريب منه في بغية الوعاة ص ٣٦٦ .

(٢) تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٩٦ ، نزهة الألبا ص ٧٤ — ٧٥ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٨٧ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٦ ص ١١٧ . (٤) معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٢٢ .

في مراحل النمو والتطور من حيث التوبيع والتقسيم ، فلم يقسمه سيبويه التقسيم المؤلف لنا في كتب النحو للتأخرة التدواله يفتنا ، ولكنه قسمه إلى أبواب متعددة ، هذه الأبواب قد يكون بينها من الروابط ما يجعلها حقيقة بالتضام والتلاصق ، وقد يكون بعضها قد ذكر استطرادا عند عروض مناسبة قد تستدعيه ، ولكنها في مجال التنظيم والتنسيق ليست جدرة بتقديره عن موضعه ، واقصاه على ما لا يألفه ، وسنبين ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى .

(أ) منهجه :

وكتاب سيبويه مقسم إلى جزأين ، بدأ الجزء الأول بما يشبه أن يكون مقدمة للنحو أو تمهيدا له ، فهو يتحدث عن الكلام (١) ، ويقسمه إلى اسم وفعل وحرف ، ثم يذكر أحوال أواخر الكلام (٢) ، ويبين أن منها العرب ، ومنها اللبني ، وأن لكل منها أربعة أنواع من الإعراب .

ثم يعرض لباب هو إلى علم اللغة أقرب منه إلى النحو إذ يقول (٣) : هذا باب اللفظ للمعاني : اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لا اختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، تريد بالثاني المترادف ، وبالثلث المشترك ، ثم يضرب أمثلة توضح كلامها .

ثم يعرض للكلام (٤) ويبين أن منه المستقيم الحسن ، ومنه المحال ، ومنه المستقيم الكذب ، والمستقيم القبيح ، والمحال الكذب ، ويعقب بالأمثلة الموضحة لكل نوع ، وهذا الباب كما هو واضح أدخل في باب البلاغة وأمس رحما بها . كذلك يعرض للضرورات الشعرية وما يباح للشاعر منها دون النائر ، كصرف ما لا ينصرف ، وحذف ما لا يحذف ... إلخ وهذه الموضوعات لا تمس النحو ماسا قويا إلا أنها - وقد ذكرت مقدمة وتمهيدا - لا بأس بها ، وإن دلت على أنها أثر باق

(٢) ج ١ ص ٢ .

(٤) ج ١ ص ٨ .

(١) ج ١ ص ٢ .

(٣) ج ١ ص ٧ .

من آثار امتزاج الدراسات الأدبية في بادىء الأمر ، قبل أن تنفصل الفروع المختلفة ، ويستقل كل منها باسمه ورواده .

ولكن سيبويه وهو يقدم لكتابه ويمهد له يقحم في أثناء ذلك ماهو من صميم النحو ، ويعرض لما كان جديرا به أن يتأخر ليذكر مع أبواب النحو الأخرى ، فهو يذكر المسند والمسند إليه^(١) أى المبتدأ والخبر ، ويبين أن أول أحوال الاسم الابتداء ، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ . ثم يذكر كذلك ما يعرض لبعض الكلمات من الحذف وإن كان الأصل فيها أن تكون مذكورة لأنهم^(٢) : يحذفون ويعوضون ويستغنون بالشئ عن الشئ إلى آخر ما ذكره .

ويذكر سيبويه بعد ذلك عنواناً باسم : الفاعل^(٣) يوحى للقارئ قبل أن يتابع القراءة أنه بصدد الحديث عن الفاعل وما يتعلق به ، ولكنه عندما يقرأ ما فصل به سيبويه هذا العنوان ، يجده يتحدث عن الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتداء والخبر ، وهكذا يستمر العنوان في باين آخرين ، لا يتحدث فيهما عنه ، وإنما يتحدث عن الفعل المتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، والفعل المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

ثم يتخذ عنواناً آخر هو : باب المفعول الذى تعده فعله إلى مفعول ، ولا يتحدث هنا كذلك عن المفعول ، وإنما يتحدث عن الفعل المتعدى لاثنتين البنى للمجهول .

وكما فعل سيبويه في أول كتابه فأدخل أشياء في غير موضعها ، وأقحمها على ما يشبهها ، كذلك يفعل في أثناء كتابه ، فنجدته ينتقل من موضوع يتحدث فيه ، إلى موضوع آخر ، ثم يعود مرة أخرى إلى الموضوع الأول ، بعد أن فصل بين أجزاء الموضوع الواحد بما ليس منها ، فبعد أن تحدث سيبويه عما أجرى مجرى الفعل المتعدى

(٢) ج ١ ص ٨ .

(١) ج ١ ص ٧ .

(٣) ج ١ ص ١٦ .

إلى مفعولين في اللفظ لا المعنى ، نحو : يا سارق الليلة أهل الدار ، على السمة في الكلام ، وضرب الأمثلة لذلك ، انتقل إلى ما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور وضرب الأمثلة لذلك كقول عمرو بن قبيصة :

لما رأت سائديما استعبرت لله در اليوم من لأمها
وقول أبي حية النميري :

كما خَطَّ الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يريل (١)
وفي حديثه عن الصفة المشبهة ، لا يقتصر على الحديث عنها ، وإنما ينتقل إلى عمل أفعل في التفضيل ، ويقارن بينه وبين الصفة المشبهة ، ثم ينتقل إلى العدد المفرد والمركب والعقود (٢) .

وبينما هو يتحدث في باب : ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها ، وكذلك تحذف في التصغير ، ينتقل فجأة إلى بيان حروف اللين فيقول : وحروف اللين هي حروف اللد التي يعد بها الصوت ، وتلك الحروف الألف والوار والياء ، ثم يعود إلى إكمال ما كان فيه فيقول : وتقول في منطلق مطلق ومطلق لأنك لو كسرت . . . إلخ (٣) .

ويتحدث عن بناء الأفعال فيقول (٤) : باب بناء الأفعال التي هي أعمال تمداك إلى غيرك وتوقعها بها ومصادرها ، فالأفعال تسكون من هذا على ثلاثة أبنية على : فَعَلَ يَفْعُل ، وفَعَلَ يَفْعُل وفَعَلَ يَفْعَل . . .

وبعد أن ذكر في أبواب مختلفة المصادر المختلفة وأفعالها ، وذكر اسم المرة واسم الهيئة والمطاوعة ، وحروف الزيادة ومعانيها ، وأسماء الزمان والسكان والآلة ، وانتقل إلى باب التمجيد فذكر ما لا يقال فيه ما أفعله عاد فقال (٥) : باب ما يكون يفعل

(٢) ج ١ ص ١٠٤ — ١٠٨ .

(٤) ج ٢ ص ٢١٤ .

(١) ج ١ ص ٨٩ — ٩١ .

(٣) ج ٢ ص ١١١ .

(٥) ج ٢ ص ٢٥٢ .

من فَعَلَ فيه مفتوحا ، وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لاما أو عينا ، وذلك قولك : قرأ يقرأ وبدأ ويبدأ .

وعندما يذكر عدة ما يكون عليه الكلام يقول (١) : وأما ما فهمى نفي لقوله : هو يفعل ، إذا كان في حال الفعل ، فتقول : ما يفعل ، وتكون بمنزلة ليس في المعنى وتكون تؤكد أولعوا فهمى لغو في أنها لم تحدث إذا جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهى تؤكد للكلام ، وقد تغير الحرف حق يصير يعمل لمجيئها غير عمله الذى كان قبل أن تجيء ، وذلك نحو قوله : إنما وكأنا ولعلما جعلتهن بمنزلة حروف الابتداء

ثم ينتقل إلى غير ما فيقول : وأما لا فتكون وأما أن فتكون وأما كي فجواب وأما بل وأما قد فجواب لقوله : لما يفعل ، فتقول : قد فعل ، ولكنه يجد أن هذه فرصة مناسبة للاستطراد والعودة إلى ما فيقول : وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ، وما فى لما مغيرة لها عن حال لم ، كما غيرت لو إذا قلت : لوما ، ألا ترى أنك تقول : لما ولا تتبعها شيئا ، ولا تقول ذاك فى لم ، ثم يعود إلى قد فيقول : وقد تكون قد بمنزلة ربما .

وفى أول الكتاب بعد أن قسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف ، استطرد فيبين أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالفعل أثقل من الاسم الذى هو أشد تمكنا والواحد أشد تمكنا من الجمع ، والذكر أخف من المؤنث ، وهو أشد تمكنا . . . ثم بين أن التنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستقلون ثم قال : وسوف يبين ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله ، ولكنه لا ينقد هذا ولا يقف عنده بل يستطرد فيقول : وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأدخل فيها المحرور كما يدخل فى المنصرف ، ولا يكون ذلك فى الأفعال ، وأمنوا التنوين فجميع

ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم (١) .

وبينا سيوييه يتحدث عن الاشتغال فيقول (٢) : باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل وذلك قولك : أزيذا أنت ضاربه إذا هو يتحدث عن عمل صيغ المبالغة فيقول : وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنه يريد ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة ، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى ؟ هو : فاعل ، ومفعول ، وفعل ، وقد جاء فاعل كرحيم وعليم وبينما هو يتحدث عما لا ينصرف في أول الجزء الثاني ويذكر أنواعه (٣) إذا هو يعقد فصلا عن الألقاب (٤) يتحدث فيه عن أحوال اللقب مع الاسم مفردين أو مركبين أو متخالفين ، وبعد أن ينتهي من حديث الألقاب يعود مرة ثانية إلى المنصرف وغيره فيقول (٥) : باب الشئيين اللذين ضم أحدهما للآخر فجعلنا بمنزلة اسم واحد كعضوموز وعتريس .

وسيديويه لا يجمع ما يتصل بالموضوع الواحد تحت عنوان واحد ، ولكنه يتحدث عنه ويقسمه إلى أبواب مختلفة كل باب منها يتحدث فيه عن حالة من حالات هذا الموضوع ، فعندما بدأ الحديث عن إن قال (٦) : هذا باب إن وأن ، أما أن فهي اسم وما عمت فيه صلة لها ، كما أن الفعل صلة لأن الحقيقة وتكون أن اسما . . . وأما إن فإنما هي بمنزلة الفعل ، لا يعمل فيها ما يعمل في أن كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء ، ولا تكون إن إلا مبتدأة . . . ثم يعقد بابا ثانيا فيقول (٧) : هذا باب من أبواب أن تقول : ظننت أنه منطلق ، فظننت عاملة . .

ثم يعقد بابا ثالثا فيقول (٧) : هذا باب آخر من أبواب أن تقول : ذلك وأن

(٢) ج ١ ص ٥٥ — ٥٦ .

(٤) ج ٢ ص ٤٩ .

(٦) ج ١ ص ٤٦١ .

(١) ج ١ ص ٢ — ٧ .

(٣) ج ٢ ص ٢ — ٤٨ .

(٥) ج ٢ ص ٤٩ .

(٧) ج ١ ص ٤٦٣ .

لك عندى ما أحببت ... ولو جاءت مبتدأ لجاز .

وفى باب رابع يقول (١) : تقول جئتك أنك تريد المعروف ، إنما تريد لأنك .
وهكذا يكرر الأبواب فيعقد باباً لإنما وإنما (٢) ، وباباً تكون فيه أن بدلا من
شئ هو الأول (٣) ، وباباً تكون فيه بدلا من شئ ليس هو الأول (٤) ، وباباً
تكون فيه مبنية على ما قبلها (٥) ، ثم يعود فيقول (٦) : هذا باب من أبواب إن
تقول : قال عمرو : إن زيدا خير الناس . ثم يقول : هذا باب آخر من أبواب إن .
ويكرر هذا العنوان مرتين آخرين (٧) ثم يذكر أن وإن الخففتين (٨) ، وأن
التي تكون والفعل بمنزلة المصدر (٩) ، وأن التي تكون بمنزلة أى (١٠) ، ويذكر
باباً آخر أن فيه مخففة (١١) ، وهكذا نجد سببوية يتحدث عن إن وأن فى هذا
العدد الضخم من الأبواب .

وكما أنه لا يجمع ما يتصل بالموضوع الواحد تحت عنوان واحد ، كذلك لا يعنى
بأن يجمع ما يتصل بموضوع واحد فى مكان واحد وإن تفرقت أبوابه ، وإنما يعرض
للموضوع الواحد فى أبواب متفرقة ، وفى أماكن متباعدة ، فقد ذكرنا فيما سبق
أنه استطراد فى أثناء الحديث عن الكلام وأنواعه ، وللتمكن وغيره فعرض للاسم
المنصرف وغير المنصرف ، وبين (١٢) أن جميع ما لا ينصرف إذا دخل عليه الألف
واللام أو أضيف انجر لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ... ولكنه فى
الجزء الثانى (١٢) يعود إلى ذلك الحكم مرة أخرى ، ويشير إلى أنه عرض لذلك
فى أول الكتاب .

- | | |
|-----------------------|------------------|
| (١) ج ١ ص ٤٦٤ . | (٢) ج ١ ص ٤٦٥ . |
| (٣) ج ١ ص ٤٦٦ . | (٤) ج ١ ص ٤٦٧ . |
| (٥) ج ١ ص ٤٦٨ . | (٦) ج ١ ص ٤٧١ . |
| (٧) ج ١ ص ٤٧٢ — ٤٧٣ . | (٨) ج ١ ص ٤٧٥ . |
| (٩) ج ١ ص ٤٧٩ . | (١٠) ج ١ ص ٤٨١ . |
| (١١) ج ١ ص ٧ . | (١٢) ج ٢ ص ١٣ . |

وعند حديثه عن البديل يذكره مرة في : باب ممن الفعل يستعمل في الاسم ثم تبدل مكان ذلك الاسم اسماً آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول^(١) ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم ..

ثم يذكر البديل مرة أخرى في : باب البديل من البديل منه^(٢) ، والمبديل يشرك البديل منه في الجر ، وذلك قولك : مررت برجل حمار .. ثم يعود إليه عند حديثه عن المستثنى فيقول^(٣) : باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفى عنه ما أدخل فيه ، وذلك قولك : ما أتانى أحد إلا زيد ... ويقول^(٤) : باب النصب فيما يكون مستثنى بدلاً : ما مررت بأحد إلا زيداً ... وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول ، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول ، والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى : ولكن زيداً ... ويقول في موضع آخر^(٥) : باب بدل المعرفة من النكرة ، والمعرفة من المعرفة ، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة ، أما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله ... ويعود إليه بعد ذلك فيقول^(٦) : باب من البديل أيضاً ، وذلك قولك : رأيته إياه نفسه ... فأما نفسه حين قلت : رأيته إياه نفسه ، فوصف بمنزلة هو ، وإياه بدل ... وقد سبق أن ذكرنا أنه يتحدث عنه عندما يتحدث عن أن^(٧) في غير هذه المواضع .

وسيدويه يشير إلى هذه الطريقة ويعترف بها فيقول^(٨) : باب الترخيم ، والتخيم حذف أو آخر الأسماء المفردة تخفيفاً كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً ، وقد كتبناه فيما مضى ، وستراه فيما بقي إن شاء الله ..

ب — أسلوبه :

ولم يكن سيدويه يعنى بجمال العبارة وحسن سبكها قدر عنايته بأدائها لمعناها

(٢) ج ١ ص ٢١٨ .

(٤) ج ١ ص ٣٦٣ .

(٦) ج ١ ص ٣٩٣ .

(٨) ج ١ ص ٣٢٩ .

(١) ج ١ ص ٧٥ .

(٣) ج ١ ص ٣٦٠ .

(٥) ج ١ ص ٢٢٤ .

(٧) ج ١ ص ٤٧٦ — ٤٦٧ .

ودلائها على الغرض منها ، يقول (١) : هذا باب إضافة النادى إلى نفسك. أى إضافة النادى إلى ياء المتكلم .

ويقول (٢) : هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوف له ..

بل إن العبارة قد تكون غامضة فلا يستطيع القارىء أن يفهم المقصود بالعنوان الذى اختاره سيبويه إلا إذا قرأ ما كتب فى هذا الباب ، والأمثلة الموضحة له ، يقول (٣) : هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه . فإنه أشبه ما يكون بالألغاز والأحاجى ، يحتاج الى تفسير وتوضيح يبين أنه يقصد التعجب .

ويقول (٤) : هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به ، وما كان نحو ذلك . يقصد بهذا باب التنازع .

ومن ذلك أيضا ما عنون به لكان وأخوتها (٥) ، وقد ذكرناه فيما مضى . ولأن المصطلحات النحوية لم تكن قد اكتملت بعد ، ولأن سيبويه لم يكن يعنى بعبارته ، رأينا بعض العناوين قد طال وامتد فشغل حيزاً كبيراً مما لا نشاهده فيما يتخذه المؤلفون فى عصرنا الحاضر من عناوين موجزة تدل على المقصود من أقرب طريق .

يقول عندما أراد أن يتحدث عن العطف على الضمير المتصل (٦) : باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمّر فيما عمل فيه ، وما يقبح أن يشرك المضمّر فيما عمل فيه . ويقول (٧) : باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدأ ، أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبنى على مبتدأ . يقصد ما يصح أن يقع خبراً وأن يقع حالا .

(٢) ج ١ ص ١٨٥ .

(٤) ج ١ ص ٣٧ .

(٦) ج ١ ص ٣٨٩ .

(١) ج ١ ص ٣١٦ .

(٣) ج ١ ص ٣٧ .

(٥) ج ١ ص ٢١ .

(٧) ج ١ ص ٢٦٠ .

ويقول (١) : باب ما ينتصب فيه المصدر ، كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه ، على إضمار الفعل للتروك إظهاره ، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل كما كان الحذر بدلا من الحذر في الأمر .

فهو لا يكتفى في العنوان بشرح العنوان له ، وإنما يضرب مثالا يوضح ما يقول .
ويقول (٢) : باب يستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعله فَعَلَّه ، وعن أفعله منه بقولهم : هو أفعله منه فعلا ، كما استغنى بتركت عن ودعت ، وكما استغنى بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها .

وسيبويه يعنى بضرب الأمثلة الشارحة للموضحة ، كما يعنى بالمقارنة بين التشابهات وقياس بعضها على بعض ، ولا يكاد يذكر حكما ثم يتركه دون أن يعلل له ويبين الوجه فيه ، يتضح ذلك في كثير مما ضربناه من أمثلة ، كما يتضح ذلك في قوله (٣) :
باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول كالثوب من قولك : كسوت الثوب ، وفي قولك كسوت زيدا الثوب ، لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل ، ولكنه مفعول كالأول ، ألا ترى أنه يكون معرفة ، ويكون معناه ثانيا كمناء أولا ، إذا قلت : كسوت الثوب ، وكمناء إذا كان بمنزلة الفاعل ، إذا قلت : كسى الثوب ، وذلك قولك : ضربت عبد الله قائما ، وذهب زيد راكبا ، فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدى إليه فعل الفاعل نحو : عبد الله وزيد ، ما جاز في ذهبت ، ولجاز أن تقول : ضربت زيدا أباك ، وضربت زيدا القائم ، لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفة ولا البدل ، فالاسم الأول المفعول في ضربت قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلة ، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في ذهب أن يكون فاعلا ، وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجار في قولك : لى مثله رجلا ، لى ملؤه عسلا ، وكذلك ويجه فارسا ، وكما منعت النون في عشرين أن يكون ما بعدها جرا إذا قلت : له عشرون درهما ، فعمل الفعل ههنا فيما يكون حالا كعمل : لا مثله فيما بعده ، ألا

ترى أنه لا يكون إلا نكرة كما أن هذا لا يكون إلا نكرة ، ولو كان هذا الحال بمنزلة الثوب وزيد في كسوت ، لما جاز ذهب راكبا ، لأنه لا يتعدى إلى مفعول كزيد وعمرو ، وإنما جاز هذا لأنه حال ، وليس معناه كعنى الثوب وزيد ، فعمل كعمل غير الفعل ، ولم يكن أضعف منه إذ كان يتعدى إلى ما ذكرت من الأزمنة والصادر ونحوه .

فهو يشرح ويقارن ويعطّل ويقيس ويكرر حتى يوضح المسألة ويثبتها في الأذهان .

وهو هنا كما رأينا يلقي الكلام إلقاء ، ولكنه في مواضع أخرى يتساءل ثم يجيب ، وكأنه أحس أن ما ذكره لا يجد قبولا في النفس ، أو لا يتفق في ظاهره مع القواعد المشهورة ، فأراد أن يوضح وجه الصواب فيه ، حتى يلتفت عنه الشك ويثبت في النفس يقول ^(١) : ولو قلت : مررت بعمرو وزيدا ، لكان عرييا ، فكيف هذا ؟ لأنه فعل والمجرور في موضع مفعول منصوب ، ومعناه أتيت ونحوها ، فيحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلا ، وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقص معناه ، كما قال جرير :

جئني بمثل بني بدر لقومهم أو مثل أسرة منظور بن سيار

ومثله قول العجاج :

يذهبن في نجد وغورا غائرا

كأنه قال : ويسلكن غورا غائرا ، لأن معنى يذهبن فيه يسلكه .

ولما كانت مهنة التعليم تغلب عليه ترى في عبارته ما يدل على أنه كان يستعمل في كتابته الأسلوب الذي كان يستعمله في دراسته ، استمع إليه يشرح باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف ^(٢) وذلك نحو حبلى وبشرى وأخرى تقول : حبلى وبشرى . . . وإن

جاءت هذه الألف لغير التثنية كسُـرَّت الحرف بعد ياء التصغير وصارت ياء ،
وجرت هذه الألف في التصغير بحرى ألف مرمى ، لأنها كنون وعشن وهو قوله :
في معزى معزٍ كما ترى ، وفي أرطى أرِيطٍ كما ترى ، وفيمن قال علقى : علقيق
كما ترى ، فهو يكرر « كما ترى » عدة مرات وكأنه يشرح لتلاميذه ويخاطبهم .

وسيؤيه يلجأ أحيانا إلى تنوع الأسلوب ، وتغيير طريقة تناوله للمسائل فهو
في باب التعجب يقول (١) : باب ما لا يجوز فيه ما أفعله ، وذلك ما كان أفعل وكان
لونا أو خلقة . فقد بدأ بالحديث عما لا يصح فيه ما أفعله قبل أن يتحدث عن شيء
جما يصح فيه ، أو عن تعريفه .

وسيؤيه لا يكتفى بآرائه يعرضها ولكنه حريص على أن ينسب لأساتذته
ما قالوه ، فهو يقول (٢) : وزعم أبو الخطاب الأخفش أن بعض العرب يقول : حيثل
الصلاة ، فهذا اسم ائت الصلاة .

ويقول (٣) : ولو قلت : إياك الأسد ، تريد من الأسد ، لم يجوز كما جاز في أن ،
إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحق أجاز هذا البيت في الشعر :

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب
كأنه قال : إياك ، ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر فقال : اتق المراء . قال الخليل :
لو أن رجلا قال : إياك نفسك لم أعنفه ، لأن هذه الكاف مجرورة ، وحدثني
من لا أنهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه
ويا الشواب .

ويقول (٤) : تقول : مررت برجل سواء درهمه ، كأنك قلت : تمام درهمه ،
وزعم يونس أن ناسا من العرب يجرون هذا كما يجرون مررت برجل خز صفته .
ويقول (٥) : وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون : إذن أفعل ذاك ،

(٢) ج ١ ص ١٢٣ .

(٤) ج ١ ص ٢٣٠ .

(١) ج ٢ ص ٢٥٠ .

(٣) ج ١ ص ١٤١ .

(٥) ج ١ ص ٤١٢ .

في الجواب ، فأخبرت يونس بذلك فقال : لا تبعدن ذا ، ولم يكن ليروى إلا ما سمع ، جعلوها بمنزلة هل وبلى .

ويقول (١) : وسمعتنا من يوثق به من العرب يقول : اجتمعت أهل اليمامة ، لأنه يقول في كلامه : اجتمعت اليمامة ، يعنى أهل اليمامة ، فأنت الفعل في اللفظ .

وهو عندما يعرض لآراء أساتذته لا يكتفى بسردها بدون أن يبدى رأيه فيها ، ولكنه يوازن بينها ، ويحكم عليها يقول (٢) : وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون : أما العبيد فذو عبيد ، وأما العبد فذو عبد ، يجرونه مجرى المصدر سواء ، وهو قليل خيث ، وإنما وجهه وصوابه الرفع ، وهو قول العرب ، وأبى عمرو ويونس ولا أعلم الخليل خالفهما .

وسيدويه — كما سبق أن ذكرنا — يعتمد أحيانا إلى الافتراض والتقدير ضاربا صفحا عما قالته العرب ، وعما يمكن أن تقوله ، فيقول (٣) : وتقول : أى من إن يأتته من إن يأتنا نعطه يعطه تأت يكرمك .

ثم يأخذ في تقدير صلة هذه الموصولات وتقدير أخبار المبتدآت ، مع أنه يعلم أن مثل هذا الأسلوب لا يتوقع أن يتكلم به عربي ، ومع أنه يأخذ على النحاة أنهم وضعوا الكلام أحيانا على غير ما وضعت العرب يقول (٤) : باب استكرهه النحويون وهو قبيح ، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب ، وذلك قولك : ويح له وتب ، وتبالك ويح ، فجعلوا التب بمنزلة الويح ، وجعلوا ويح بمنزلة التب ، فوضعوا كل واحد منهما في غير الموضع الذى وضعته العرب ، ولا بد لويح مع قبحها من أن تحمل على تب ، لأنها إذا ابتدئت لم يحسن حتى يبنى عليها كلام ، وإذا حملتها على النصب كنت تبذرها على شيء مع قبحها ، فإذا قلت : ويح له ثم ألحقها التب فإن النصب فيه أحسن ، لأن تابا إذا نصبها فهي مستغنية عن لك ، فإنما قطعها من أول

(٢) ج ١ ص ١٩٤ .

(١) ج ١ ص ٢٦ .

(٣) ج ١ ص ٤٠٠ — ٤٠١ . (٤) ج ١ ص ١٦٧ — ١٦٨ .

الكلام ، كأنك قلت ، وتبأ لك ، فأجريتها على ما أجرت العرب ، فأما النحويون فيجعلونها بمنزلة ويح ، ولا تشبهها لأن تبأ تستغنى عن لك ، ولا تستغنى ويح عنها ، فإذا قلت : تبأ له ويح له ، فالرفع ليس فيه كلام ، ولا يختلف النحويون في نصب التب إذا قلت : ويح له ، وتبأ له ، فهذا يدل على أن النصب في « تبأ » فيما ذكرنا أحسن ، لأن له لم يعمل في التب .

وعبارة سيديويه كما تبدو في هذا الباب وفي غيره من الأبواب ليست واضحة تمام اللوضوح ، وليست معبرة عن المعنى تعبيراً قوياً ، ولا مؤدية له أداء مباشراً ، ومن هنا وجد نفسه في حاجة إلى الإعادة والتكرار ، وإلى الإطالة والإطناب ، حتى يطمئن إلى أنه قد فهم عنه ما يريد أن يقول ، ولعل ذلك يرجع كما سبق أن قلنا إلى عدم عنايته بانتقاء الألفاظ التي توصله إلى المعنى مباشرة .

ج — موضوعاته :

وكتاب سيديويه — وإن كان مؤلفاً نحويًا — نجد فيه بعض أبواب دخيلة على النحو ، وإن كانت تفيد دارس الآداب العربية والتراث اللغوي ، من ذلك ما سبق أن ذكرناه من حديث عن الألفاظ ومعانيها^(١) ، وحديث عن الكلام الحسن والقيح الخ^(٢) مما يتصل بعلم اللغة ، وبلاغة الكلام ، وحديث عن ضرورات الشعر مما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، وحذف ما لا يحذف ، ومد ما لا يمد ، وفك ما أصله الإدغام^(٣) إلى آخر ما ذكره مما يتصل بالنقد الأدبي أكثر من اتصاله بالنحو ، على الرغم مما فيه من مساس بضبط الكلمة وبنيتها ، وما ذكره في باب : استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام وللإيجاز والاختصار^(٤) فمن ذلك قوله : تقول على قول السائل : كم صيد عليه ؟ وكم غير ظرف ،

(٢) ج ١ ص ٣ .

(٤) ج ١ ص ١٠٨ .

(١) ج ١ ص ٧ — ٨ .

(٣) ج ١ ص ٩ — ١٣ .

لما ذكرت لك في الاتساع والإيجاز فتقول : صيد عليه يومان ، وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ، ولكنه اتسع واختصر .

وهذا الاتساع في الإسناد باللجوء إلى المجاز ، وهذا الحذف للاختصار ليس موضعهما كتب النحو ، ولكنه كتب البلاغة .

ومن ذلك النوع أيضاً قوله (١) : باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى ، فمن ذلك قولك : متى يسار عليه ؟ وهو يجعله ظرفًا ، فيقول اليوم أو غدًا وتقول : متى سير عليه ؟ فيقول : أمس وأول من أمس ، فيكون ظرفًا ، على أنه كان السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم وقد تقول : سير عليه اليوم ، فترفع وأنت تعنى في بعضه ، كما تقول في سعة الكلام : الليلة الهلال ، وإنما الهلال في بعض الليلة ، وإنما أراد : الليلة ليلة الهلال ، ولكنه اتسع وأوجز .

ومثل ذلك أيضاً قوله (٢) : باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار ، وذلك قولك : متى سير عليه ، فتقول : مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة فلان ، وصلاة العصر .

وقوله (٣) : باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن ... وذلك قولك : ماأنت إلا سيراً ، وإنما أنت سيراً سيراً ... وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول ، فجاز على سعة الكلام ، من ذلك قول الحنساء :

ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت فإنما هي إقبال وإدبار
فجعلها الإقبال والإدبار ، فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهارك صائم
وليلك قائم ، ومثل ذلك قول الشاعر وهو متمم بن نويرة :

لعمري وما دهرى بتأبين هالك ولا جزع مما أصاب فأوجعا

جعل دهره الجزع ... وإنما أراد : وما دهرى بدهر جزع . ولكنه جاز على السعة ، واستخفوا واختصروا ، كما فعل ذلك فيما مضى .

فهذه كلها من غير شك أحاديث بلاغية ، تتصل بقوة التعبير عن المعنى أكثر مما تتصل بحركات الكلمات ، أو بينية الكلمة ، ولذا كان موضعها اللام غير كتب النحو .

وحديثه عن مخارج الحروف ^(١) مهموسها ومجهورها ، وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها ، حديث في علم الأصوات وفن التجويد ، أكثر منه حديث نحو ، فوضعه كذلك في غير هذا الكتاب .

على أن هذه الملاحظات التي أخذت على هذا الكتاب الخالد ، لا تنقض من شأنه ، ولا تحط من قيمته ، ولا ترقى إلى أن تنال منه شيئاً ، ويكفيه أن يكون قد وعى من مسائل النحو ، وضم من فروعه ، ما جعله المرجع الأول للدارسين والورد العذب للطلاب .

٣ — مقتضب البرد :

ثم جاء بعد ذلك كتاب : المقتضب للبرد ، الذي يعتبر أكبر كتاب ألف في النحو حق عصره بعد كتاب سيدييه ، والذي جمع مسائل النحو وفروعها ، والذي يعد هو الآخر مرجعاً من مراجع النحاة ، أو بتعبير أدق ، الذي كان يجب أن يعد مرجعاً من مراجع النحاة ، ولكنه فيما يبدو كان أسوأ حظاً ، وأنكد جدّاً من سابقه ، إذ لم يقدر له من الشهرة والذكر ما يتناسب مع ما بذل فيه من جهد . ولست أدري إلام يرجع هذا ؟

ترى بعض الروايات ^(٢) أن من أكبر ما صنف البرد كتاب المقتضب ، وترى أنه كتاب نفيس إلا أنه قل ما يشتغل به ، أو ينتفع به ، قال أبو علي : نظرت في كتاب المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة ، وهى وقوع إذا جواباً للشرط في قوله تعالى . « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » ^(٣) .

ويزعمون أن السر في عدم الانتفاع به ، أن أبا العباس لما صنف هذا الكتاب ، أخذه عنه ابن الراوندى المشهور بالزندقة ، وفساد الاعتقاد ، وأخذه الناس من ابن الراوندى ، وكتبوه منه ، فكأنه عاد عليه شؤمه فلا يكاد ينتفع به .

(١) ج ٢ ص ٤٠٤ .

(٢) نزهة الألبا ص ٢٩١ — ٢٩٢ ، معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٢١ .

(٣) سورة الروم ، آية رقم : ٣٦ .

وسواء أ كان السبب في عدم الانتفاع به هو هذه العلة التي آجبه إليها البعض ، أم كان انصراف الناس عنه — وهو الأرجح في رأيي — لانشغالهم بكتاب سيوييه ، واكتفائهم به ، بعد أن استفاضت شهرته ، وظهرت للناس قيمته ، وأعظم العلماء من شأنه ، وعلى رأسهم مصنف المقتضب نفسه ، فإن هـذا الكتاب جدير بشيء من العناية التي حظى بها غيره ، فيجاء طبعه ، وييسر نشره ، ويقرب للناس تناوله .

(أ) منهجه :

وقد سار للبرد على النهج الذي سار عليه سيوييه — وإن كانت المصطلحات النحوية قد استقرت بعض الاستقرار ، وكثر منها ما كتب له البقاء — فإننا نجد الاستطراد فيه واضعاً ظاهراً ، ففي باب عدد ما يكون عليه الكلام بمعانيه (١) يتحدث عن التاء والكاف والهاء ، ولكنه عندما يصلها يستطرد لبيان أحكامها وإشباعها .

وفي باب ما جاء من الكلام على حرفين (٢) يذكر « في » ويبين أن أصل معناها ما استوعاه الوعاء ، نحو قولك : الناس في مكان كذا ، ثم يعرض لما تستعمل فيه على سبيل التوسع ، فيقول : فأما قولهم : فيه عيان فمشتق من هذا ، لأنه جملة كالوعاء للعيدين ، والكلام يكون له أصل ، ثم يتسع فيه فيما شا كل أصله فمن ذلك قولهم : زيد على الجبل ، ثم تقول : عليه دين ، فإنما أرادوا أن الدين قد ركب ، وقد قهره . ثم يستطرد لبيان أن اللفظ قد يكون واحداً ويدل على حرف وفعل ، نحو قولك : زيد على الجبل ، يافق ، وزيد علا الجبل .

ولما كان الشيء بالشئ يذكر ، فإنه لا يكتفى بذلك بل يستمر في الاستطراد والاستقصاء فيقول : ومن كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف

(١) ج ١ قسم ١ ص ٢٣ — ٢٤ .

(٢) ج ١ قسم ١ ص ٣٢ — ٣٣ .

اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، ويضرب أمثلة لكل ذلك .

وبعد أن يبين كيف يبنى من ضرب على أمثلة مختلفة : كجعفر ، وقطع ، وصمصح ، وجدول ، وكوثر ، وحيدر ، وسلقى ، يجد أن طرق الإلقاء على الأرض — وسلقى إحداها — تحتاج إلى شيء من التوضيح والشرح فيقول (١) : سلقه إذا ألقاه على قفاه ، وإذا ألقاه على وجهه قيل بطعه ، وإذا ألقاه على أحد جنبيه قيل : قتره وقطره ، وإذا ألقاه على رأسه قيل نسكته .

وقد سار على النهج الذي سار عليه سيديوه فلم يذكر الموضوع الواحد في باب واحد ، أو أبواب متعاقبة في حين واحد ، وإنما كان يدخل بعض الأبواب في بعض ، فبعد أن ذكر كيفية تنية المقصور وجمعه تحت عنوان (٢) : باب المصطفين ، انتقل فجأة إلى الحديث عن التوكيد (٣) فقال : تقول : اضربنان زيدا ، زدت ألفا لاجتماع النونات ففصلت بها بينهم ، مع أنه عرض لنون التوكيد بعد ذلك .

كذلك نجد أنه بعد أن ذكر اتصال الضمير المتصل والمنفصل بالفعل ، ينتقل فجأة إلى بيان صرف ما لا ينصرف (٤) على الرغم من أنه سيذكره فيما بعد . ولعله من المناسب هنا أن نشير إلى أن صورة الخطوطة الموجودة بدار الكتب ، بها من خلط الموضوعات ما يغلب على الظن أنه يرجع إلى خطأ في ترتيب الصفحات ، أكثر مما يرجع إلى تداخل هذه الموضوعات عن طريق التأليف .

فبينما نقرأ في التصغير (٥) : وكذلك ثياب وحياض ، تقول في تصغيرها : أثياب وأحياض ، لأنك تردّها إلى أقل العدد ، وإنما تنقلب الواو ياء لياء التصغير قبلها ، ولولا ياء التصغير لظهرت ، لفارقة الكسرة ياءها ، فكنت قائلا : أثواب

(٢) ج ١ قسم ٣ ص ٢٦٩ .

(١) ج ١ قسم ١ ص ٤٥ — ٥٦ .

(٣) ج ١ قسم ٣ ص ٢٧٢ — ٢٧٣ .

(٤) ج ١ قسم ٣ ص ٢٦٩ — ٢٧٣ .

(٥) ج ٢ قسم ٣ ص ٥٤٩ — ٥٥١ .

وأحواض وأسواط ، كما تقول : ثوب . . . إذا نحن نجد حديثاً عن القسم والتنبيه ، يقول : المعنى لا والله هذا ما أقسم به ، لأنها للتنبيه ، فالتنبيه يقع قبل كل ما نهت عليه ، كما قال الشاعر :

تعلمن ها لعمرى الله ذا قسماً فاقدر بذرعك وانظر أين تنسلك

ثم نعود إلى التصغير فنقرأ : قلت في هذا أجمع بإظهار الواو — أى فى باب أسود وجدول وقسور — فقلت : أسود وجدول وقسيور . . . وكأما كان يراد للمبادلة بين القسم والتصغير ، فبينما الباب حديث عن القسم إذا هو يتحدث عن التصغير فيقول (١) : هذا باب ما كانت الواو فيه ثالثة فى موضع العين ، اعلم أنها إذا كانت ظاهرة فى موضع العين ، فأنت فيها بالخيار ، إن شئت قلبتها لياء التصغير التى تقع قبلها

ويحيل إلى — بل أن اليقين هنا لا يتطرق إليه ضعف — أن الصفحة ٥٥٠ التى تحدث فيها عن القسم كان يجب أن تحمل رقم ٥٩٠ التى يتحدث فيها عن التصغير أثناء حديثه عن القسم ، وأن هذه الأخيرة كان يجب أن توضع موضع الأولى ، وبهذا يسلم الترتيب فى هذا الموضوع ، وفى موضوع القسم على الأقل .

يدل على ذلك أن نهاية ص ٥٤٩ هو : ولولا ياء التصغير لظهرت لمفارقة الكسرة إياها ، فسكنت قائلاً أثواب وأحواض وأسواط ، كما تقول ثوب / ٥٩٠ وحوض وسوط وكذلك ديمة تحميرها : دويمة ، وما بعد الخط هو بداية صفحة ٥٩٠ لا ٥٥٠ . وأن نهاية صفحة ٥٨٩ هو : وأما قولك : لاها لله ذا ، فإنك حذف الألف من ها التنبيه لما وصلتها وجعلتها عوضاً من الواو ، كما فعلت ذلك بها فى هلم ، وها هذه / ٥٥٠ هى التى تلحق فى قولك : هذا . قلنا المعنى لا والله هذا ما أقسم به لأنها للتنبيه ، فالتنبيه يقع قبل كل ما نهت عليه ، كما قال الشاعر زهير :

تعلماها لعمر الله ذا قسماً فاقدر بذرعك فانظر أين تنسلك

وما بعد الخط هو بداية صفحة ٥٥٠ لا ٥٩٠ ، وواضح جداً أن الكلام على هذا الترتيب صحيح مستقيم ، على عكس ما هو موجود بالصورة .

وشبهه بهذا الإبدال في ترتيب الصفحات ما حدث في : باب من مسائل الفاعل والمفعول به ج ١ قسم ١ ص ١٤ — إذ يقول : تقول : ضربت زيدا أخا عمرو ، فإن شئت جعلت أخا عمرو صفة ، وإن شئت جعلته بدلاً

وفي نهاية ص ١٦ يقول : كما أنه إذا قال : ضربت زيدا رأسه ، إنما أراد . ضربت رأس زيد . فأوقع الفعل وجمله / ١٧ قوس لأن الواحد قوس ، وأدنى العدد أقواس ، والكثير قياس ، كما تقول : ثوب وأثواب وثياب ، وسوط وأسواط وسياط

وفي باب : ما كان لفظه مقلوباً حتى ذلك أن يكون لفظه جارياً على ملقب إليه ج ٤ قسم ١ ص ٣٨١ — يقول — في نهاية ص ٣٨١ : فمن ذلك قسى ، وإنما وزنها فلوغ ، وكان ينبغي أن يكون / ٣٨٢ بدلاً منه وللبدل موضع آخر وهو الذى يقال له : بدل الغلط

وواضح أننا لو وضعنا صفحة ٣٨٢ مكان ص ١٧ ، ووضعنا هذه مكان تلك ، لاستقام الكلام ولم يكن فيه اضطراب . وهذا ما يجعلنا نرجو مزيد عناية بهذا الكتاب النفيس لتحقيقه وضبطه .

وكما اعترف سيديويه في كتابه بتجزئة الأبواب ، يعترف المبرد كذلك فيقول — بعد أن تحدث عن جمع ما كان معتل العين واللام على فاعيل من مثل شوى^(١) : وهذا الباب يرجع بعد ذكرنا شيئاً من الهمزة وأحكامه ، وشيئاً من التصغير والنسب مما يجرى وما يمتنع من ذا إن شاء الله . ويقول في موضع آخر^(٢) : وقد تقدم قوانا في ذوات الياء والواو المضاعفة ، ثم ذكرنا ذا ، ونعود إلى استقصاء ما فيها إن شاء

الله ، ويقول (١) : وقد قلنا في هذا ولكن رددناه لما بعده .

وكما جنح سيديوه إلى افتراض أمثلة لا وجود لها فعل المبرد ، وبالع في هذه الأمثلة وفي افتراضها ، فهو يبين كيف يبنى من ضرب على أمثلة مختلفة كجعفر (٢) ... كما ذكرنا من قبل .

وفي باب الاستفهام يقول (٣) : ولكن لو قلت : أى من إن يأت من إن يأتنا نعطفه يأت صاحبك ، لكان الكلام جيداً ، ثم يشرع في توضيح هذا الكلام الجيد ، وبيان المبتدآت والأخبار والصلات ، إلى آخر ما ذكره مما لا يكاد يحظر على قلب بشر .

وفي باب آخر يقول (٤) : فإن قلت : الذى الذى اللذان الذين التى فى الدار جاريتهم منطلقون إليهما صاحبها أخته زيد ، لكان جيداً بالغا .

وربما جاءت « بالغا » هنا نكائية بمن يظن أن هذا هراء لا يصح أن يلتفت إليه ، حتى على فرض أن أحداً قاله . وكما فعل فى المثال السابق فعل هنا ، وأخذ يبين أجزاء كل جملة ، ويحاول أن يفصلها عن غيرها حتى يصل أخيراً إلى أنه : قد صح الكلام .

وكما كان سيديوه يطيل العنوان أحياناً حتى يعبر عن الموضوع الذى عقد من أجله الباب ، كان المبرد يفعل ذلك أيضاً يقول (٥) : هذا باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة ، صحيحها ومعتلها ، والاحتجاج لذلك ، وذكر أبنيتها .

ويقول (٦) : هذا باب مخارج الأفعال ، واختلاف أصولها ، وهى عشرة أنحاء . وقد يكون العنوان أحياناً غامضاً لا يفهم إلا إذا قرئ الباب أوجز منه ، لمعرفة المقصود به ، يقول فى المنوع من الصرف (٧) : هذا باب ما يجرى وما لا يجرى بتفصيل

(٢) ج ١ قسم ١ ص ٥٥ .

(٤) ج ٣ قسم ٢ ص ١٢٢ .

(٦) ج ٣ قسم ٢ ص ١٦٦ .

(١) ج ١ قسم ٢ ص ١٨٤ .

(٣) ج ٢ قسم ٣ ص ٥٦٥ .

(٥) ج ٢ قسم ١ ص ٣٧٩ .

(٧) ج ٣ قسم ٣ ص ٢٧٠ .

أبوابه وشرح معانيه ، واختلاف الأسماء وما الأصل فيها .

ويقول في باب كان وأخواتها^(١) : هذا باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول واسم
الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد . وقد سبق أن ذكرنا ما عنون به للتعجب^(٢) ،
وما عنون به لما النافية^(٣) .

والبرد كذلك يسوق الملل ، ويقيس الأمثلة ، ويستقصى الشرح ، يقول^(٤) :
فأما ما كان من الياء مثل شويت إذا قلت فعاعيل فلا يجوز إلا شواوى ، فاعلم ،
وذلك لأن الواو من أصل الكامة ، وقد كان يفر إليها من الياء التى هى أصل ، فلما
كانت ثابتة لم يجوز أن يتعدى إلى غيرها فإن قال قائل : ما بال الواوين لم تثبتا
ثبات الياءين فى حيت ونحوه ؟ فالأن الواو مخالفة للياء فى مواضعها ، ألا تراها تهجن
مضمومة إذا التقت الواوان أولاً ، ولا يكون ذلك فى الياء ، وتسقط فى يعد ومصدره
إذا قلت : عدة ، ولا تجد مثل ذلك فى الياء .

وهو هنا - كما رأينا - يسائل نفسه لى يستقصى شرح المسألة ، وأحياناً يلقي
الكلام إلقاءً ، كما يتضح مما ضربناه من أمثلة .

ولا يلبث البرد أن يذكر ما ينبى ساممه أو قارئه ، ويشير نشاطه فيقول^(٥) :
فتقول من غزوت هذا غاز ، فاعلم ، ومن رميت هذا رام ، يا فتى ، ومن خشيت
هذا خاش ، فاعلم . فهو كما رأينا يكرر : يا فتى ، فاعلم ، فى هذا الباب وفى غيره
كما سبق أن ذكرناه .

ولقد كان تأثير البرد بأساليب الفلاسفة وللتكلمين واضحاً فى كتابه ، فعندما
عرض لما ختم بالهاء من أسماء الذكرين نحو طلحة ، الذى يرى السكوفيون جواز
جمعه بالواو والنون قال^(٦) : فأما طلحة فلو قلت فى جمعها : طلحتون ، للزمك
أن تسكون أنته وذكرته فى حال ، وهذا هو الحال .

(٢) ج ٤ قسم ٢ ص ٤٨٤ .

(٤) ج ١ قسم ٢ ص ١٤١ .

(٦) ج ٤ قسم ١ ص ٣٥٠ .

(١) ج ٣ قسم ١ ص ٨٠ .

(٣) ج ٤ قسم ٢ ص ٤٩٩ .

(٥) ج ١ قسم ٢ ص ١٢٩ .

وعندما عرض للأفعال قال (١) كان حدها ألا يعرب منها شيء لأن الإعراب لا يكون إلا بعمل ، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل ، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية .

ب — موضوعاته :

وقد عرض المبرد كذلك لبعض الأبواب التي كان من حقها ألا تذكر في أبواب النحو ، يقول (٢) : هذا باب مخارج الحروف ، وقسمة أعدادها في مهموسها ومجهورها وشديدها ورخوها ، وما كان منها مطبقاً ، وما كان من حروف القلقة ، وما كان من حروف المد واللين ، وغير ذلك .

ويقول - وكأنه ينقل عبارة سيويه (٣) - : ومن كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين إلخ .

* * *

هذان هما المصنفان الكبيران اللذان ألفا في النحو ، وجمعاً أصوله وفروعه ، وضماً بين دفتيهما أحكامه وقضاياه ، وقد شغل الناس بعدها حتى يومنا هذا ، بالبحث فيما عرضا له ، شرحاً وتعليقاً ، وتيسيراً وتلخيصاً ، ولم يحفظ لنا التاريخ ، ولم تذكر الروايات ، أن هناك كتباً أخرى ضمت مسائل النحو وأبوابه ، قد ألفت في هذه الفترة التي نؤرخ لها من حياة هذا العلم ، اللهم إلا أن يسكون ذلك بحثاً في بعض المسائل نثرت في أثناء كتاب من الكتب ، ضمت ثلثاً من الأدب والمباحث اللغوية ، من أنواع الشعر والنثر ، دون أن تستقل بالكتاب ، أو تملأ فراغه ، كما يبدو ذلك واضحاً في كامل المبرد حيث جاءت مسائل النحو متناثرة مبعثرة بجوار غيرها مما اشتمل عليه من فروع وأبواب ، وكما يتضح ذلك في عصور تالية ، حيث بحثت مسائل النحو ضمن ما بحث من آداب ولغويات .

أو أن يكون ذلك انجهاها إلى موضوع خاص من موضوعات هذا العلم ، يفرد

(٢) ج ١ قسم ٢ ص ١٩٠ .

(١) ج ٤ قسم ١ ص ٤٠٨ .

(٣) ج ١ قسم ١ ص ٣٤ .

بالتأليف فيه من بين سائر موضوعاته ، أو يعرض له مع ما يعرض لغيره من فنون اللغة وفروعها . ككتاب الاشتقاق للاخفش^(١) وكتاب الاشتقاق للمبرد^(٢) وغيرهما . وكتاب التصريف ، وكتاب الألف واللام للمازني^(٣) ، وكتاب علل النحو صغير^(٤) ، وكتاب الاشتقاق ، وكتاب الغريب للأصمعي^(٥) ، وكتاب النوادر ليونس^(٦) وكتاب النوادر لأبي زيد^(٧) وكتاب الغريب لأبي عبيدة^(٨) .

فإن هذه الكتب وأمثالها لم تبحث مسائل النحو بصفة عامة ، ولم تعرض له كعلم ، ولم تتناولها تناوولا شاملا ، كما فعل سيويوه والمبرد في كتابيهما ، وإنما كانت تنحو نحو مسائل خاصة ، تتناولها بالبحث والدراسة ، صارفة الجهد إليها ، مفرغة المهمة فيها . ثم ما لبث ميدان التأليف بعد ذلك أن زخر بالكتب الجامعة المنظمة ، التي ضمت ما تشابه واثلتف فكونت منه وحدة مترابطة ، تيسر دراسته ، وتعين على فهمه ، وتقربه للدارسين ، وتذلل حزنه للراغبين .

وما زالت الرغبة في التيسير ملحّة ، وما زال الأمل في التقريب يداعب خيال المشتغلين بهذا العلم ، ولكن أحداً إلى الآن لم يستطع أن يضع منهاجاً وافياً ، وأساساً صالحاً ، ولعل التفرغ التام ، والرغبة الصادقة ، يعينان على تحقيق الأمل ، والوصول إلى الهدف .

(١) الفهرست ص ٧٨ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٣٣ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦١ ، بغية الوعاة ص ٢٥٨ ، المزهر ج ٢ ص ٢٠٤ .

(٢) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٢١ ، إنباه الرواة ج ٣ ص ٢٥١ ، المزهر ج ٢ ص ٢٠٤ .

(٣) نزهة الألبا ص ٢٤٢ ، معجم الأدباء ج ٧ ص ١٢٢ ، وج ١٩ ص ١١٢ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ١١٥ ، المزهر ج ٢ ص ٢٦٧ .

(٤) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٢٢ .

(٥) الفهرست ص ٨٢ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٣٦٥ ، تاريخ آداب اللغة العربية ج ٢ ص ١٠١ .

(٦) الفهرست ص ٦٣ ، معجم الأدباء ج ٢٠ ص ٦٧ ، المزهر ج ١ ص ٢٦٨ .

(٧) الفهرست ص ٨١ ، نزهة الألبا ص ١٧٥ ، معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٧ ، وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦٩ ، بغية الوعاة ص ٢٥٤ ، المزهر ج ١ ص ٣٠٦ ، تاريخ آداب اللغة العربية ج ٢ ص ١٠٢ .

(٨) طبقات النحويين واللغويين ص ١٩٤ ، الفهرست ص ٧٩ ، معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٦٠ ، إنباه الرواة ج ٣ ص ٢٨٥ ، المزهر ج ٩ ص ٣٣٠ .

مراجع البحث

- ١ — إحياء النحو . لإبراهيم مصطفى . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
سنة ١٩٣٧ م .
- ٢ — أخبار النحويين البصريين . للسيرافي . المطبعة الكاثوليكية ببيروت
سنة ١٩٢٦ م .
- ٣ — الإتقان في علوم القرآن . للسيوطي . المطبعة الكستلية سنة ١٢٧٩ هـ .
- ٤ — الأحكام في صرف السريانية ونحوها وشعرها . لجبريل قرداحي .
طبعة سنة ١٨٧٩ م .
- ٥ — الأشباه والنظائر في النحو . للسيوطي . مطبعة دائرة المعارف النظامية
سنة ١٣١٦ هـ .
- ٦ — الأعلام . خير الدين الزركلي . المطبعة العربية سنة ١٣٤٧ هـ — ١٩٢٨ م .
- ٧ — الاقتراح في أصول النحو . للسيوطي . مطبعة دائرة المعارف النظامية
بجيدر آباد سنة ١٣١٠ هـ .
- ٨ — الإنصاف في مسائل الخلاف . لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي
الدين عبد الحميد . مطبعة الاستقامة طبعة أولى سنة ١٩٤٥ .
- ٩ — البحر المحيط . لأبي حيان .
- ١٠ — البلدان . لليقوي . ضمن كتاب الأعلام النفيسة ، لأبي علي أحمد بن
عمر بن رسته . مطبعة ليدن سنة ١٨٩١ م .
- ١١ — البيان والتبيين . للجاحظ . تحقيق حسن السندوبي . مطبعة مصطفى
محمد . الطبعة الثانية سنة ١٣٥١ هـ — ١٩٣٢ م .
- ١٢ — البيان والتبيين . للجاحظ . تحقيق عبد السلام هرون .
- ١٣ — التحفة البية والطرفة الشبية — سبب وضع علم العربية — للسيوطي
مطبعة الجوائب ، القسطنطينية سنة ١٣٠٢ هـ .

- ١٤ — التطور النحوى للغة العربية . لبرجستراسر . مطبعة الساح س ١٩٢٩ م
١٥ — الجامع لأحكام القرآن . لأبى عبد الله القرطبي . مطبعة دار الكتب

سنة ١٩٣٣ م .

- ١٦ — الحيوان . للجاحظ . تحقيق عبد السلام هرون .
١٧ — الخصائص . لابن جني . مطبعة دار الكتب سنة ١٣٧١ هـ .
١٨ — الرد على النعاة . لابن مضاء القرطبي . تحقيق الدكتور شوقي ضيف .
مطبعة دار الفكر العربي .

- ١٩ — العربية — دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب — ليوهان فك ،
ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار . مطبعة دار الكتاب العربى سنة ١٣٧٠ هـ
٢٠ — العقد الفريد . ج ١ ، ٢ . لابن عبد ربه الأندلسى . مطبعة لجنة التأليف
والترجمة والنشر سنة ١٣٥٩ هـ .

- ٢١ — العقد الفريد . ج ٣ ، ٤ لابن عبد ربه الأندلسى . المطبعة الأزهرية
الطبعة الثانية سنة ١٣٤٦ هـ .

- ٢٢ — الفهرست . لابن النديم ، المطبعة الرحمانية . مقدمة من أحد أساتذة
الجامعة ، مكتبة كلية اللغة العربية .

- ٢٣ — القواعد النحوية . لعبد الحميد حسن .
٢٤ — القياس فى اللغة . للشيخ الخضر حسين .
٢٥ — الكامل . للبرد . دار العهد الجديد للطباعة بالخرنقش .
٢٦ — الكتاب . لسيدويه . المطبعة الأميرية سنة ١٣١٦ هـ
٢٧ — اللغة والنحو . للدكتور حسن عون .
٢٨ — الثلث السائر فى أدب الكاتب والشاعر . لابن الأثير .

المطبعة البهية سنة ١٣١٢ هـ

- ٢٩ — المجالس المذكورة للعلماء — لأحد علماء القرن الرابع مخطوطة بدار

الكتب برقم ٧٧ ش ، وقد صورتها دار الكتب باسم مجالس أبي مسلم
برقم ٩٠٥٨ أدب .

- ٣٠ — الحرر . لأبي الخطاب عمر بن عيسى الهرمزي . مخطوط .
- ٣١ — الزهر . للسيوطي . مطبعة السعادة سنة ١٣٢٥ هـ .
- ٣٢ — المعارف . لابن قتيبة الدينوري . بدار الكتب برقم ح ١١٧٧٢ .
- ٣٣ — المغنى . لابن هشام . المطبعة الشرفية سنة ١٢٩٩ هـ .
- ٣٤ — المقتضب . للبرد . مخطوطة مصورة بدار الكتب برقم ١٥٢٥ .
- ٣٥ — النحو الجديد . لعبد المتعال الصعدي . مطبعة دار الفكر العربي .
- ٣٦ — النشر في القراءات العشر . لابن الجزري . مطبعة مصطفى محمد .
تصحيح : الضباع .
- ٣٧ — أمالى الزجاجي . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق .
مطبعة السعادة الطبعة الأولى س ١٣٢٤ هـ .
- ٣٨ — إنباه الرواة في أنباه النحاة . للقفطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
مطبعة دار الكتب .
- ٣٩ — أوضح التفاسير . لمحمد محمد عبد اللطيف .
- ٤٠ — بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . للسيوطي .
مطبعة السعادة س ١٣٢٦ .
- ٤١ — تاريخ آداب العرب . لمصطفى صادق الرافعي .
- ٤٢ — تاريخ آداب اللغة العربية . لجورجي زيدان .
- ٤٣ — تاريخ الآداب العربية . لبروكلمان (تكرم السيد الدكتور خليل
عساكر فترجم إلى الجزء الذي استشدت به من الألمانية)
- ٤٤ — تاريخ الآداب العربية ، لكارلو نالينو . مطبعة دار المعارف سنة ١٩٥٤ م .
- ٤٥ — تاريخ الأدب العربي . للسباعي يوحى .

- ٤٦ — تاريخ التمدن الإسلامى . لجورجى زيدان .
- ٤٧ — تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين . للسيوطى . المطبعة اليمينية سنة ١٣٠٥ هـ .
- ٤٨ — تاريخ الشعوب الإسلامية . لبروكلمان . تعريب نبيه أمين فارس ،
ومنيّر البعلبكي . مطبعة دار العلم للملايين بيروت .
- ٤٩ — تاريخ الفلسفة فى الإسلام . ت . ج . دى بور . تعريب محمد عبد الهادى .
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧٤ هـ .
- ٥٠ — تاريخ المشرق . ماسبرو . ترجمة أحمد زكي . الطبعة الأميرية ١٣١٤ هـ .
- ٥١ — تاريخ بغداد . للحافظ الخطيب البغدادى . مطبعة السعادة ص ١٣٤٩ هـ .
- ٥٢ — تفسير الكشاف . للزغمرى .
- ٥٣ — جامع البيان فى تفسير القرآن . لابن جرير الطبرى .
المطبعة اليمينية س ١٣٢١ هـ .
- ٥٤ — جامع بيان العلم وفضله . لأبى عمر يوسف بن عبد البر النعوى القرطبي .
إدارة الطباعة : المنيرة .
- ٥٥ — خزانة الأدب . لعبد القادر البغدادى .
المطبعة الأميرية ييولاق سنة ١٢٩٩ هـ .
- ٥٦ — دائرة المعارف الإسلامية . مكتبة جامعة القاهرة رقم ٩٧٠٦ .
- ٥٧ — دائرة معارف البستانى . مطبعة المعارف بيروت سنة ١٨٨١ م .
- ٥٨ — ديوان ذى الرمة . غيلان بن عقبة العدوى . تصحيح وتنقيح كارليل
هنرى هيس مكارتنى . مطبعة كلية كمبردج سنة ١٣٣٧ هـ — ١٩١٩ م .
- ٥٩ — ذيل الأمالى والنوادر . لأبى على القالى .
مطبعة دار السكتب ، الطبعة الثانية ١٣٤٤ هـ .
- ٦٠ — رحلة ابن بطوطة . المطبعة الأزهرية ١٣٤٦ هـ — ١٩٢٨ م .
- ٦١ — روح المعانى . للاكوسى . المطبعة الأميرية ييولاق سنة ١٣٠١ هـ .

- ٦٢ — شرح العيون شرح رسالة ابن زيدون . لابن نباتة جمال الدين بن محمد .
مطبعة صبيح الطبعة الأولى سنة ١٢٧٨ هـ .
- ٦٣ — سلاسل الذهب في علم النحو والأدب . لنور الدين مظهر . مخطوطة .
- ٦٤ — مديونية إمام النحاة . لعلي النجدي ناصف .
- ٦٥ — شرح الأشتوني على الألفية . مطبعة مصطفى محمد .
- ٦٦ — شرح التسهيل لابن مالك . مخطوطة بدار الكتب .
- ٦٧ — شرح التصريح على التوضيح . مطبعة مصطفى محمد سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٦٨ — شرح الرضى على الشافعية . مطبعة صبيح سنة ١٣٤٥ هـ — ١٩٢٦ م .
- ٦٩ — شرح الرضى على الكافية . المطبعة المحمية الطبعة الأولى سنة ١٢٧٥ هـ
شباط سنة ١٩٤٩ م .
- ٧٠ — شرح المفصل . لابن يعيش . إدارة الطباعة النيرية .
- ٧١ — شرح مقامات الحريري . للشريشي . المطبعة العثمانية سنة ١٣١٤ هـ .
- ٧٢ — ضعى الإسلام . لأحمد أمين .
- ٧٣ — طبقات الشعراء . لمحمد بن سلام الجمعي .
- ٧٤ — مطبعة السعادة ، مكتبة جامعة القاهرة رقم ١٠٦٦٩ .
- ٧٤ — طبقات الشعراء . من مجموعة ذخائر العرب .
- ٧٥ — طبقات النحويين واللغويين . لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي .
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم سنة ١٣٧٣ هـ .
- ٧٦ — غاية النهاية في طبقات القراء . لشعس الدين الجزرى .
- ٧٧ — مطبعة السعادة سنة ١٩٣٣ م .
- ٧٧ — فتوح البلدان . للبلاذرى أحمد بن يحيى جابر . مطبعة ليدن س ١٨٦٦ م .
- ٧٨ — فجر الإسلام . لأحمد أمين .
- مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر س ١٣٥٤ هـ

- ٧٥ — قوات الوفيات . لمحمد بن شاكر . مطبعة بولاق سنة ١٢٩٩ هـ .
- ٨٠ — كشف الظنون . لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة .
المطبعة البهية س ١٣٦٢ هـ
- ٨١ — مجالس ثعلب . تحقيق عبد السلام هرون .
- ٨٢ — مجلة كلية الآداب . المجلد العاشر . الجزء الثاني .
- ٨٣ — مجلة كلية الآداب . المجلد الثالث عشر . الجزء الأول .
- ٨٤ — مدرسة السكوفة . للدكتور مهدي الخزومي .
- ٨٥ — مذاهب التفسير الإسلامي . اجنتس جولد تسيهر . ترجمة الدكتور
عبد الحليم النجار
- ٨٦ — مسالك الممالك . للإصطخرى . طبعة لندن سنة ١٨٦٦ م .
- ٨٧ — معجم الأدباء . لياقوت الحموي . مطبعة دار المأمون سنة ١٣٥٥ هـ .
- ٨٨ — معجم البلدان . لياقوت الحموي . مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣ هـ .
- ٨٩ — مفاتيح العلوم . لأبي عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي . قسم المعارف
العامة بدار الكتب المصرية رقم ١٩١٨/٣٣٢ .
- ٩٠ — مقدمة ابن خلدون . المطبعة البهية المصرية .
- ٩١ — مقدمة الأنصاف . لجوتولدا فيل . ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ،
(كان السيد الدكتور عبد الحليم النجار قد تكرم فأطلقني
على ترجمته لهذه المقدمة ، وأرجو أن تكون قد طبعت
لتعم الفائدة منها) .
- ٩٢ — من أسرار اللغة . للدكتور إبراهيم أنيس . مطبعة لجنة البيان العربي .
- ٩٣ — نزهة الألبا في طبقات الأدباء . للأبنباري عبد الرحمن بن محمد .
طبعة سنة ١٢٩٤ هـ
- ٩٤ — همع الهوامع . للسيوطي . مطبعة السعادة سنة ١٣٢٧ هـ .
- ٩٥ — وفيات الأعيان . لابن خلكان . المطبعة الميمنية سنة ١٣١٠ هـ .

فهرس الموضوعات

صفحة	
١٧ — ١	تمهيد
١	١ — لغات العرب وتطورها
٣	٢ — تفاوت هذه اللغات فصاحة وتقاء
٧	٣ — تسرب اللحن والحاجة إلى ضبط اللغة
١١	٤ — منزلة النحاة
٤٠ — ١٨	البصرة
١٨	١ — اشتقاقها اللغوي
٢٣	٢ — تمصيرها
٢٦	٣ — عمارتها
٣٢	٤ — سكانها
٣٦	٥ — أقوال القدماء فيها
٣٩	٦ — ارتباطها بالكوفة
٦٠ — ٤١	واضع النحو وسبب وضعه
٤١	١ — اختلاف الروايات فيمن وضع النحو وفي سبب وضعه
٥٠	٢ — » » ليس دليلاً على كذبها
٥١	٣ — أبو الأسود مؤسس هذا العلم
٥٣	٤ — رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى ونقده
٩٣ — ٦١	نشأة النحو
٦١	١ — تعريف النحو
٦٤	٢ — نشأ النحو عاماً مبهماً

صفحة	
٦٦	٣ — بدء التعليل والقياس
٧٨	٤ — اكتمال النحو ونضجه
٨٣	٥ — فلسفة النحو بافتراض المسائل وتوجيهها
٨٨	٦ — تأثر النحو بآداب المناطقة
٩٠	٧ — التعقيد النحوي وأثر ذلك في النفور منه
٩٤ — ٩٧	أصالة النحو العربي
٩٤	١ — التشكيك في أصالته
٩٨	٢ — أ — تفنيد حجج المشككين
٩٩	ب — رأى بعض المؤرخين
١٠٣	ج — « » المستشرقين
١٠٨ — ١٤٤	الخلاف بين البصريين والكوفيين
١٠٨	أولية البحث في الخلاف بين المدرستين
١١٣	١ — الاختلاف في العامل
١١٦	٢ — « » عمل الأداة
١١٨	٣ — « » ترتيب أجزاء الجملة
١٢٠	٤ — « » « » « » العامل
١٢٠	٥ — « » إعراب بعض الكلمات
١٢٤	٦ — « » تقدير الإعراب
١٢٥	٧ — « » معنى الأداة
١٢٧	٨ — « » ضبط الكلمة
١٢٨	٩ — « » علة الحكم
١٢٩	١٠ — « » الصيغة

صفحة	
١٢٩	١١ — الاختلاف في بنية الكلمة
١٣٣	١٢ — » » الأسلوب
١٣٨	١٣ — » » نوع الكلمة
١٧٦ — ١٤٥	أصل الخلاف ومنشؤه
١٤٥	١ — منهج البحث عند كل من المدرستين
١٥٤	٢ — الكوفيون يحكمون القياس في السمعوع عن العرب
١٦٤	٣ — البصريون يؤثرون السماع الكثير والقياس الصحيح
١٦٥	٤ — رأى في مسائل الخلاف بين المدرستين
٢٠٢ — ١٧٧	الأصول النحوية بين البصريين والكوفيين
١٧٧	أ — بعض الأصول المشتركة بين البصريين والكوفيين
١٨٧	ب — من أصول الكوفيين
١٩٢	ج — من أصول البصريين
٢١٥ — ٢٠٣	موقف كل من المدرستين من هذه الأصول
٢٠٣	أ — الكوفيون يناقضون أصولهم
٢٠٧	ب — والبصريون يناقضون أصولهم
٢٢٧ — ٢١٦	مرونة أقيسة البصريين وميلها إلى التعميم
٢١٦	١ — اللغة ظاهرة تخضع لما تخضع له ظواهر الحياة الأخرى
٢١٩	٢ — اللغة تهدف إلى الحكمة والعدل
٢٢١	٣ — تقدير الكلام يراعى فيه تحقيق الهدف
٢٦٠ — ٢٢٨	أدلة البصريين ومصادره
٢٢٩	١ — القرآن الكريم:
٢٣٠	موقف البصريين من القراء

صفحة

- ٢ — البيع . ٢٣٦
- ٣ — القياس ٢٤٣
- ٤ — استصحاب الحال ٢٥٣
- ٥ — ليس الحديث مما يستدل به عند البصريين ٢٥٥
- تعليل النحو ٢٦١ — ٢٨٤
- ١ — المراحل التي مرت بها العلة ٢٦٣
- ٢ — رأى العلماء في العلل النحوية ٢٧١
- ٣ — علل النحر مقبولة ما سلمت من الإغراق والتكلف ٢٧٥
- العوامل عند البصريين ٢٨٥ — ٣٠٣
- أ — العوامل اللفظية ٢٨٥
- ب — العوامل المعنوية ٣٠٠
- الإعراب والبناء وعلامات كل ٣٠٤ — ٣٢٣
- ١ — تعريف الإعراب ٣٠٤
- ٢ — أثر الإعراب في المعنى ٣٠٤
- أ — رأى سيوييه ٣٠٤
- ب — رأى الخليل وقطرب ٣٠٦
- ٣ — تاريخ وضع حركات الإعراب ٣٠٧
- ٤ — رأى الدكتور أنيس وتقده ٣١٢
- ٥ — رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى وتقده ٣١٧
- تعريف البناء ٣١٨
- المصطلحات النحوية ٣٢٤ — ٣٥٠
- أ — تطور المصطلحات النحوية ٣٢٤

صفحة

٣٤٣	ب - المصطلحات النحوية بين مدرستى البصرة والكوفة
٣٤٣	١ - فعل الأمر
٣٤٤	٢ - أسماء الأفعال
٣٤٥	٣ - لام الابتداء
٣٤٦	٤ - المفعول المطلق ومعه ولأجله وفيه
٣٤٦	٥ - الابتداء وعمله
٣٤٦	٦ - قيام الاسم مقام الفعل وعمله
٣٤٦	٧ - اسم الفاعل
٣٤٦	٨ - ضمير الفصل
٣٤٦	٩ - ضمير الشأن والقصة
٣٤٧	١٠ - حروف الجر والإضافة
٣٤٧	١١ - حروف الزيادة
٣٤٨	١٢ - الإدغام
٣٤٨	١٣ - الكناية
٣٤٩	١٤ - ألقاب الإعراب والبناء
٣٤٩	١٥ - التقريب
٣٤٩	١٦ - الفاعلية والمفعولية وعملها
٣٥٠	١٧ - الخلاف
٣٥٠	١٨ - الصرف

٣٥١ - ٣٦٦

اختلاط النحو بغيره من العلوم

٣٥٣	١ - تداخل فنون اللغة وعموم الثقافة
٣٥٦	٢ - انفصال النحو عن غيره من فروع اللغة

صفحة

٣٥٦

٣ — ارتباطه بغيره من فنون

٣٦٠

٤ — تأثر النحو بالفلسفة والنطق

٣٦٧ — ٣٨٤

مزج النحو بالصرف

٣٦٧

أ — تعريف الصرف

٣٦٩

ب — الأثر الصوتي والصرف :

٣٧٤

١ — كراهية اجتماع الأحرف المتشابهة

٣٧٤

٢ — » » الحركات الثقيلة

٣٧٥

٣ — قلب بعض الأحرف تخلصاً من الثقل

٣٧٨

٤ — الإدغام » » »

٣٨١

٥ — حذف بعض الأحرف تخلصاً من الثقل

٣٨١

٦ — زيادة همزة الوصل

٣٨٢

٧ — هاء السكت »

٣٨٤ — ٤٠٥

مزج النحو بالدراسات اللغوية

أ — من أمثلة الدراسات اللغوية :

٣٨٥

١ — المجرد والمزيد

٣٨٩

٢ — جمع التكسير

٣٩٢

٣ — اشتقاق الاسم

٣٩٣

٤ — المصدر مشتق من الفعل أو العكس

٣٩٤

٥ — كم وكأين

٣٩٦

٦ — لكن وكأن

٣٩٦

٧ — التهم

٣٩٧

٨ — لن

صفحة	
٣٩٨	٩ — حلم
٣٩٨	١٠ — لعل
٣٩٩	١١ — السين وسوف
٤٠٠	١٢ — ذا والذي
٤٠١	١٣ — هو وهي وإياك وإياه وإياي
٤٠٢	١٤ — خطايا
٤٠٢	ب — وجوب تنحية هذه الدراسات عن النحو
٤١٧ — ٤٠٦	دراسة النحو
٤٠٦	١ — الرحلة إلى البادية
٤٠٦	٢ — الأسواق والمتنديات
٤٠٧	٣ — المساجد
٤٠٩	٤ — دور الخلفاء والأمراء والوزراء والولاة
٤١١	٥ — المجالس الخاصة
٤١١	٦ — الكتّاب
٤١٢	٧ — التعليم حسبة وبأجر
٤١٢	٨ — طريقة التدريس
٤٢٤ — ٤١٨	طبقات البصريين
٥٢٥ — ٤٢٥	شيوخ مدرسة البصرة
٤٢٦	١ — أبو عمرو بن العلاء
٤٣٧	٢ — يونس بن حبيب
٤٤٦	٣ — الخليل بن أحمد
٤٦٤	٤ — أبو الخطاب الأخفش الأكبر

صفحة	
٤٦٦	٥ — سيويه
٤٨٥	٦ — أبو الحسن الأخفش الأوسط
٥٠٢	٧ — المازني
٥١٢	٨ — المبرد
٥٣١ — ٥٢٦	التقاء مدرستي البصرة والكوفة
٥٦١ — ٥٣٢	التأليف في النحو
٥٣٤	١ — كتابا عيسى بن عمر
٥٣٧	٢ — كتاب سيويه :
٥٣٩	أ — منهجه
٥٤٥	ب — أسلوبه
٥٥١	ج — موضوعاته
٥٥٣	٣ — مقتضب المبرد :
٥٥٤	أ — منهجه
٥٦٠	ب — موضوعاته
٥٦٧ — ٥٦٢	المراجع
٥٧٦ — ٥٦٩	فهرس الموضوعات
٥٩٢ — ٥٧٧	فهرس الشعر

فهرس الشعر

الهمزة

الصفحة

- ١ — ما إن رأيت ولا أرى في مدى كجوارى يلعبن بالصحراء ٢٤٥
- ٢ — أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه ويتصره سواء ٤٩٧
- ٣ — إن المعلم لا يزال مضمعا ولو ابتنى فوق السماء سماء ٥٠٥
- ٤ — من علم الصبيان أضنوا عقله بما يلاقى بكرة وعشاء ٥٠٥
- ٥ — نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا أو بإيعاء ٥٢٣

الباء

- ٦ — أنتت من الذل عند الملوك وإن أكرموني وإن قربوا ١٤
- ٧ — إذا ما صدقت لهم خفتهم ويرضون مني بأن يكذبوا ١٤
- ٨ — وأنت الذي لا يبلغ الوصف مدحه وإن أطنب المداح مع كل مطنب ١٧
- ٩ — وأوتيت علما لا تحيط بكنهه علوم بني الدنيا ولا نحو ثعلب ١٧
- ١٠ — يروح إليك الناس حتى كأنهم يبابك في أعلى مني والمحصب ١٧
- ١١ — أيا طالب العلم لا تجهلن وعذ بالبرد أو ثعلب ١٧
- ١٢ — تجد عند هذين علم الورى فلاتك كالجلجـل الأجرب ١٧
- ١٣ — علوم الخلائق مقرونة بهذين في الشرق والمغرب ١٧
- ١٤ — فإياك إياك المرء فإنه إلى الشر ودعاء للشر جالب ٧٦، ٦٦

٥٤٩، ٤٣٩

- ١٥ — لقد حملت قيس بن عيلان حربها على مستقل للنوائب والحرب ٧١
- ١٦ — أخاها إذا كانت غضايا سماها على كل حال من ذلول ومن صعب ٧١
- ١٧ — لست للنحو جئتكم لا ولا فيه أرغب ٩١

الصفحة

- ١٨ — أنا مالى ولا مـرىء أبـد الدهـر يضرب ٩١
 ١٩ — خل زيـدا لشأنه أينما شاء يذهب ٩١
 ٢٠ — واستمع قول عاشق قد شجاءه التطرب ٩١
 ٢١ — همـه الدهـر طفلة فـهو فيها يشب ٩١
 ٢٢ — كأن وريديـه رشاء خـلب ١٦١
 ٢٣ — فاليوم قد يت تهجونا وتشتـمنا فاذهب فـمالك والأيام من عجب ١٦٩
 ٢٤ — مشائـم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا يبين غرابها ١٧٤
 ٢٥ -- وأنت أراى الله أـمنع عاصم وأرأف مستكف واسـمح واهب ٢٨٨
 ٢٦ — أـمنجز أنـتم وعدا وثقت به أم اقتنيتـم جميعا نهج عـرقوب ٢٩٣
 ٢٧ — رغا فوقهم سـقب السماء فداحض بشكته لم يستلب وسليب ٣٥٨
 ٢٨ — فإن أمسك فإن العيش حلـو إلى كأنه عـسل مشوب ٣٩٧ و٤٦٠
 ٢٩ — يرجى المرء ما لا أن يلاقي ويعرض دون أبـعده الخطوب ٣٩٧ و٤٦٠
 ٣٠ — وقبلك داوى الطبيب المريض فعاش المريض ومات الطبيب ٤٤٨
 ٣١ — ولكن مستعدا لدار الفناء فإن الذى هو آت قريب « »
 ٣٢ — أبلغا عنى النـجم أنى كافر بالذى قضته الكواكب ٤٥٠
 ٣٣ — عالم أن ما يكون وما كا ن بـحتم من المهيمن واجب « »
 ٣٤ — كذاك أدبت حتى صار من خلقى أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب ٤٩٥
 ٣٥ — أـتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب ٥١١

التاء

- ٣٦ — حبـذا البصرة أرضا فى ليـال مقمرات ٣٧
 ٣٧ — رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات ١٥٦
 ٣٨ — ألا عمرولى مستطاع رجوعه فـرأب ما أنأت يد الغفلات ٤٧٩

الصفحة

- ٣٩ — خير بنو لُهب فلا تك ملغيا مقالة لُهي إذا الطير مرت ٤٩٤
٤٠ — حذا ماء العناييد بريق الغانيات ٥١٥
٤١ — بهما يثبت لُحي ودي أي نبات » »
٤٢ — أيها الطالب أشهى من لذيذ الشهوات » »
٤٣ — كل بماء الوزن تقا ح خدود الغانيات » »

الجيم

- ٤٤ — لُهب تقسى على المقام يبعدا د وشربي من ماء كوز وثلج ٣٨
٤٥ — نحن بالبصرة الذميمة نسقى شر سقيا من مأها الأرنجى » »
٤٦ — أصفر منكر ثليل غليظ خائر مثل حقنة القولنج » »
٤٧ — كيف نرضى بمائها وبخير منه فى كنف أرضنا نستنجى » »

الحاء

- ٤٨ — مؤلفة تهوى جميعا كما هوى من النيق فوق البصرة المتططح ٢٠
٤٩ — فقى ما ابن الأغر إذا شتونا وحب الزاد من شهرى قماح ١٥٥
٥٠ — ياناق سيرى عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريح ٢٩٩
٥١ — ثقى بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح ٥٠٤
٥٢ — وأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتراح ٥١٠

الخاء

- ٥٣ — ألا يا غراب البين قد هجت لوعة قويمك خبرنى بما أنت تصرخ ٢٢٥
٥٤ — أباالين من لبنى فإن كنت صادقا فلا زال عظم من جناحك يفضخ ٢٢٥
٥٥ — ولا زلت من عذب المياه منفرا ووكرك مهدوم ويبضك مشدخ ٢٢٦
٥٦ — ولا زال رام قد أصابك سهمه فلا أنت فى أمن ولا أنت تفرخ ٢٢٦

- ٥٧ — وأبصرت قبل الموت لحماً منضجاً على حر جمر النار يشوي ويبيض ٢٢٦
٥٨ — إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ ٢٢٦

الدال

- ٥٩ — ليس يغنيك في الطهارة بالبهرة إن حانت الصلاة اجتهد ٣٨
٦٠ — إن تطهرت فالياه سلاح أو تيممت فالصعيد سعاد ٣٨
٦١ — من آل مية رائج أو مغتد عجلان ذا زاد وغير مزود ٦٩
٦٢ — زعم البوارح أن رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغراب الأسود ٧٠
..... وبذاك تنعاب الغراب الأسود ٧٠
٦٣ — حتى تحاجزن عن الدواد تحاجز الرى ولم تسكدي ٧٣ و٢٦٦
٦٤ — بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد ١٥٥
٦٥ — جاءت كبير كما أخضرها والقوم ضيد كأنهم رمسوا ١٥٩
٦٦ — لسكني من حبها لعمد ١٦٢ و٢٤٨ و٢٥١
٦٧ — ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى ١٧٢
٦٨ — يا صاحبي فدت نفسي نفوسكاً وحيثما كنتم لاقيتما رشدا ١٧٣
٦٩ — أن تعملا حاجة لي خف عظمها وتصنعاً نعمة عندي بها ويدا ١٧٣
٧٠ — أن تقرأن على أسماء ويحكى منى السلام وألا تشعرا أحداً ١٧٣ و٢٩٩
٧١ — قالت أمانة لما جئت زائرهما هلا رميت ببعض الأسهم السود ١٧٦
٧٢ — لا در درك إني قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود ١٨٠
٧٣ — فرجبتها عرجة زج القلوص أبي مزادة ٢٣١
٧٤ — ياطالب النحو ألا فابكه بعد أبي عمرو وحماد ٢٥٨
٧٥ — وابن أبي إسحق في علمه والزين في المشهد والنادى ٢٥٨
٨٦ — عيسى وأشباه لعيسى وهل يأتي لهم دهر بأنداد ٢٥٨
٧٧ — رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنودا ٢٨٧
٧٨ — ورج الفتى للخير ما إن رأته على السن خيراً لا يزال يزيد ٣٤٧

الصفحة

- ٧٩ — جماد لها جماد ولا تقولى طوال الدهر ما ذكرت حماد ٣٥٩
- ٨٠ — كل غراء إذا ما برزت تهرب العين عليها والحسد ٣٧٧
- ٨١ — وإنى وإن أوعده أو وعدته تخلف إيعادى ومنجز موعدى ٤٣٤
- ٨٢ — زر وادى القصر نعم القصر والوادی
- لا بد من زورة فى غير ميعاد ٤٥٠
- ٨٣ — زره فليس له شبه يماثله من منزل حاضر إن شئت أو باد ٤٥٠
- ٨٤ — تلقى سفائنه والعيس سائرة والنون والضب والملاح والحادى ٤٥٠
- ٨٥ — أتوعدنى بقومك يابن حجل أشابات يخالون العيسادا ٤٦٥
- ٨٦ — بما جمعت من حصن وعمرو وما حصن وعمرو والجيادا ٤٦٥
- ٨٧ — فأما واحد فكفك مثلى فمن ليد تطاولها الأيادى ٤٦٦
- ٨٨ — فقلت عساها نار كأس وعلا تشكى فأتى نحوها فأعودها ٤٨٠
- ٨٩ — وقائلة مابل دوسر بعدنا حيا قلبه عن آل ليلي وعن هند ٤٩٢
- ٩٠ — إنما الفقر والغناء من الله فهذا يعطى وهذا يحذ ٤٩٣
- ٩١ — شلت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المعتمد ٤٩٨
- ٩٢ — كفى حزنا أنا جميعاً ببلدة ويجمعنا فى أرضها شر مشهد ٥١٦
- ٩٣ — وكل لكل مخلص الود وامق ولكنه فى جانب عنه مفرد ٥١٦
- ٩٤ — نروح ونغدو لا تزاور بيننا وليس بمضروب لنا يوم موعد ٥١٦
- ٩٥ — فأبداننا فى بلدة والتقاؤنا عسير كلقيا ثعلب والمبرد ٥١٦
- ٩٦ — يثنى عليك وأنت أهل ثنائته ولديك إن هو يستردك مزيد ٥١٩
- ٩٧ — تزود مثل زاد أليك فينا فنعم الزاد زاد أليك زادا ٥٢٣

الراء

- ٩٨ — مازلت أفتح أبوابا وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار ١٦
- ٩٩ — رأيت محمد يزيد يسمو إلى الخيرات فى جاه وقدر ١٦

صفحة

- ١٢٢ — فلست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكأثر ٢٧٤
- ١٢٣ — خليلي ما أحرى بذى الود أن يرى صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر ٢٨٨
- ١٢٤ — أسيلات أبدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه المآزر ٢٩٣
- ١٢٥ — لأستمه لن الصعب أو أدرك لننى فما انتقادت الآمال إلا الصابر ٢٩٩
- ١٢٦ — لعمرى لقد لاقت سليم وعامر على جانب الثرثار راغية البكر ٢٥٨
- ١٢٧ — ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج في الدعر ٢٥٩
- ١٢٨ — لو عصر منه البان والمسك انعصر ٣٧٤
- ١٢٩ — استعجمت دارى ما تكلمنا والدار لو كلمنا ذات أخبار ٤٠٨
- ١٣٠ — فأصممت عمراً وأعميته عن الجود والمجد يوم الفخار ٤١١
- ١٣١ — وى كأن من يكن له نسب يحسب ومن يفتقر يعيش عيش ضر ٤٣٦
- ١٣٢ — وإن امرأ دنياه أكبر همه لمستمك منها بحبل غرور ٤٣٦
- ١٣٣ — بنا عاذ عوف وهو بادی ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصراً ٤٧٨ و ٤٩٨
- ١٣٤ — أخيين كنا فرق الدهر بيننا إلى الأمد الأقصى ومن يأمن الدهراً ٤٨٥
- ١٣٥ — مطلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور ٤٩٢
- ١٣٦ — خط في علقى وفي مكور ٥٠٦
- ١٣٧ — أنقسا تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهارا ٥١١
- ١٣٨ — بنفسى أخ برشددت به أزرى فألفيته حراً على العسر واليسر ٥١٦
- ١٣٩ — أغيب فى منه ثناء ومدحة وأحضر منه أحسن القول والبشر ٥١٦
- ١٤٠ — وما طاهر إلا جمال لصحبه وناصر عافيه على كلب الدهر ٥١٦
- ١٤١ — تفردت يا خير الورى فكفيتنى مطالبة شعاء ضاق بها صدرى ٥١٦
- ١٤٢ — وإذا يقال من الفتى كل الفتى والشيخ والسكهل الكريم العنصر ٥١٦
- ١٤٣ — والمستضاء بعلمه وبرأيه وبعقله؟ قلت: ابن عبد الأكبر ٥١٦
- ١٤٤ — يا موثلاً لدوى الهما والخطر ومن عمدت لحاجاتى من البشر ٥١٧

صفحة

- ١٤٥ — هل أنت راض بأن يضعى نزيلكم والمستعجب لكم في حال مستر ٥١٧
- ١٤٦ — صفراً من المال لإمن رجائكم ولا بساً بعد يسر حلة العصر ٥١٧
- ١٤٧ — قل للأمير عبيد الله دام له عز الإمارة في طول من العمر ٥١٧
- ١٤٨ — بدأت وعداً فعد فانظر لمتظر فإن حق تمام الورد للصدر ٥١٧
- ١٤٩ — وقد بدا عود شكرى مورقاً فأجد سقياك أجنيك منه يانع الثمر ٥١٧
- ١٥٠ — فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبوعة من ياتها لا يضيرها ٥٢٠
- ١٥١ — بطل النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر ٥٣٣
- ١٥٢ — ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر ٥٣٣
- ١٥٣ — جئني بمثل بنى بدر لقومهم أو مثل أسرة منظور بن سيار ٥٤٨
- ١٥٤ — يذهبن في نجد وغوراً غائراً ٥٤٨
- ١٥٥ — ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبال وإدبار ٥٥٢

الزاي

- ١٥٦ — وأفنى رجالي فبادوا معا فأصبح قلبي بهم مستقرا ٤٤٢

الضاد

- ١٥٧ — جارية في درعها الفضااض أبيض من أخت بنى إباح ٢٢٦

الظاء

- ١٥٨ — ما أنت إلا الحفظه تكتب لفظ اللفظه ٢٣٧

العين

- ١٥٩ — إن كنت جلود صخر لا أؤيسه أوقد عليه وأجميه فينصع ٢٠
- ١٦٠ — فبب كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم نافع ٦٩
- ١٦١ — ماذا لقيت من المستعربين ومن تأسيس نحوهم هذا الذي ابتدعوا ٩١
- ١٦٢ — إن قلت قافية فيما يكون لها معنى يخالف ما قاسوا وما صنعوا ٩١

صنعة

- ١٦٣ — قالوا الحنت وهذا الحرف منخفص وذاك نصب وهذا ليس يرتفع ٩١
- ١٦٤ — وحرشوا بين عبد الله واجتهدوا وبين زيد قطال الضرب والوجع ٩١
- ١٦٥ — كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم وآخرين على إعرابهم طبعوا ٩١
- ١٦٦ — يقول الحنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع ٢٦
- ١٦٧ — ويستخرج اليربوع من ناقائه ومن ججزه بالشيعة اليتقصع ٢٢٦
- ١٦٨ — إنما النعمو قياس يتبع وبه في كل علم يلتفع ٢٤٣
- ١٦٩ — أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قوى لم تأكلهم الضبع ٢٨٦
- ١٧٠ — ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا ٢٨٦
- ١٧١ — أكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرثاءا ٢٩٠
- ١٧٢ — لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراقع ٢٩٨
- ١٧٣ — أمن المنوف وربها تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع ٣١٣
- ١٧٤ — قالت أميمة ما لجسمك شاحبا منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع ٣١٣
- ١٧٥ — هجوت زيان ثم جئت معتذرا من هجوزبان لم تهجو ولم تدع ٥٠٩ و٤١٧
- ١٧٦ — إذا حنت الأولى سيجعن لها معا ٤٤٢
- ١٧٧ — ذهب الأحية بعد طول تراور ونأى المزار فأسلوك وأقشعوا ٤٩٥
- ١٧٨ — تركوك أوحش ما تكون بقفرة لم يؤنسوك وكربة لم يدفعوا ٤٨٥
- ١٧٩ — قضى القضاء وصرت صاحب حفرة عنك الأحية أعرضوا وتصدعوا ٤٨٥
- ١٨٠ — وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في تجمع ٤٩٢
- ١٨١ — إذا باهلى تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع ٤٩٦
- ١٨٢ — تقول بنقى وقد قربت من تحلا يارب جنب أبى الأوصاب والوجعا ٥٠٤
- ١٨٣ — عليك مثل الذى صليت فاعتصمى يوما فإن لجنب المرء مضطجعا ٥٠٤
- ١٨٤ — يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع ٥٢٠
- ١٨٥ — تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع ٥٢٢

صفحة

- ١٨٦ — اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع ٥٢٤
١٨٧ — لعمرى وما دهري بتأبين هالك ولا جزع مما أصاب فأوجعا ٥٥٢

الفين

- ١٨٨ — فقلت: من أنت؟ فقالت لي: دغه وابن أبي عثمان ذو علم اللغة ٥٠٧
١٨٩ — فاطو حديثي دونه أن يبلغه هممت أعلو رأسها فأدمغه ٥٠٧

الفاء

- ١٩٠ — نحن بالبصرة في لو ن من العيش ظريف ٣٧
١٩١ — نحن ما هبت شمال بين جنات وريف ٣٧
١٩٢ — فإذا هبت جنوب فكأننا في كنيف ٣٧
١٩٣ — وعرض زمان يابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف ٦٧ و ٣٦٧
١٩٤ — تعلق في مثل السوارى سيوفنا وما بينها والكعب غوط تقانف ١٦٩
١٩٥ — بنى غدانة ما إن أتم ذهب ولا صريف ولكن أتم الخزف ٢٩٧
١٩٦ — اللذ بأسفله صحراء واسعة واللذ بأعلاه سيل مدّه الجرف ٤٠٠
١٩٧ — تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصياريف ٥١٠

القاف

- ١٩٨ — لم تدر ما علم الخليل فتقتدى ببيان ذاك ولا حدود المنطق ١٦
١٩٩ — هلا سألت بذى الجماجم عنهم وأبى نعيم ذى اللواء المحرق ١٦٩
٢٠٠ — نفى الذم عن رهط المحقق جفنة بكائية الشيخ العراقي تهق ٣٤٨
٢٠١ — سوى مساحين تقطيط الحق تقليل ما قارعن من سم الطرق ٤٦٢
٢٠٢ — ساءها ما تأملت في أيادي—نا وإشفاقها إلى الأعناق ٤٦٦
٢٠٣ — عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق ٤٩٩
٢٠٤ — والتغليون بنس الفحل فخلهم فخلا وأهمهم زلاء منطق ٥٢٣

الكاف

- ٢٠٥ — تجانف عن جوارح اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائها ٢٢٧
 ٢٠٦ — يأيتها المائج دلوى دونكا إني رأيت الناس يمدونك ٢٩١
 ٢٠٧ — والله أسماك سما مباركا آترك الله به إشاركا ٣٩٣
 ٢٠٨ — لو كنت تعلم ما أقول عذرتني أو كنت تعلم ما تقول عذلتك ٤٥٢
 ٢٠٩ — لكن جهلت مقالتي فعذلتني وعلمت أنك جاهل فعذرتك ٤٥٢

اللام

- ٢١٠ — أبلغ سليمان أنى عنه في سعة وفي غنى غير أنى لست ذا مال ١٣
 ٢١١ — سخا بنفسى أنى لا أرى أحدا يموت هزلا ولا يبقى على حال ١٣
 ٢١٢ — ولو نشر الخليل له لعمت بلادته على فطن الخليل ١٦
 ٢١٣ — فما أدرى عمائى عن رشادى دهانى أم عمالك عن الجليل ١٦
 ٢١٤ — يا كلب قد كلب الزمان عليكم وأصابكم منى عذاب مرسل ٢٥ هـ
 ٢١٥ — إن السماوة لا سماوة فالحقى بالغور فالأفخاص بئس الموئل ٢٥ هـ
 ٢١٦ — فجنوب عكا فالسواحل إنها أرض تذوب بها اللقاح وتهزل ٢٥ هـ
 ٢١٧ — فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل ١٦١
 ٢١٨ — لهلك من عبسية لو سليمة على هنوات كاذب من يقولها ١٦٢
 ٢١٩ — فلم أر مثلها خباسة واجد ونهنت نفسى بعدما كدت أفعله ١٧٢ و ١٧٤
 ٢٢٠ — سلى إن جهلت الناس وعنهم فليس سواء عالم وجهول ٢٨٦
 ٢٢١ — ضعيف النسكاية أعداءه يخال الفرار يراخى الأجل ٢٩٠
 ٢٢٢ — على أننى بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا ٢٩٢
 ٢٢٣ — محمد تفقد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا ٣٤٤
 ٢٢٤ — غدا نره مستشزرات إلى العلا تضل العقاص فى مثنى ومرسل ٣٧١

صفحة

- ٢٢٥ — قتلوا ابن عفان الخليفة محرما ودعا فلم أر مثله مقتولا ٤١٠
- ٢٢٦ — ربما تسكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقل ٤٢٩
- ٢٢٧ — طرقتك زائرة في خيالها بيضاء تخطط بالجمال دلالها ٤٣٨
- ٢٢٨ — رحلت سمية عذوة أجمالها غصي عليك فما تقول بدالها ٤٣٨
- ٢٢٩ — فرميت غفلة عنه عن شاته فأصبت حبة قلبها وطحالها ٤٣٨
- ٢٣٠ — وإذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد ذخرا يكون كصالح الأعمال ٤٤٩
- ٢٣١ — فالرزق عن قدر لا العجز ينقصه ولا يزيدك فيه حول محال ٤٥٠
- ٢٣٢ — والفقير في النفس لا في المال تعرفه ومثل ذلك الغنى في النفس لا المال ٤٥٠
- ٢٣٣ — والمال يغشى أناسا لأصول لهم كما تغشى أصول الدندن البالي ٤٥٠
- ٢٣٤ — لية موحشا ظل يلوح كأنه خلل ٤٧٥ و٤٧٧
- ٢٣٥ — يؤمل دنيا لتبقى له فوافي المنية دون الأمل ٤٨٥
- ٢٣٦ — حثيثا يروى أصول الفسيل فعاش الفسيل ومات الرجل ٤٨٥
- ٢٣٧ — فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن خبت ذى قفاف عقنقل ٤٩٢
- ٢٣٨ — أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل ٤٩٥
- ٢٣٩ — رب من يعنيه حالى وهو لا يجرى ييالى ٥١٥
- ٢٤٠ — قليبه ملائ من وفؤادى منه خال ٥١٥
- ٢٤١ — كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل ٥٤١

الميم

- ٢٤٢ — سقى البصرة الوسمى من غير حبا فإن بها منى صدى لا يريها ٢٠
- ٢٤٣ — سقى الله منه دار سلمى برة على أن سلمى ليس يشفى سقيمها ٢٥
- ٢٤٤ — من العربيات البوادرى ولم تكن تلوحها حمى دمشق ومومها ٢٥
- ٢٤٥ — فمن يلق خيرا محمد الناس أمره ومن يغو لا يعدم على الغى لائما ٧٣ و٤٣٣

صفحة

- ٢٤٦ — أزيد أخا ورقاء إن كنت ثاراً فقد عرضت أحناء حق خفاصم ٧٨
- ٢٤٧ — قد كان أخذهم في النحو يعجبني حتى تعاطوا كلام الزنج والروم ٣٦٩ و ٩٢
- ٢٤٨ — لما سمعت كلاما لست أفهمه كأنه زجل الغربان والبوم ٣٦٩ و ٩٢
- ٢٤٩ — تركت نحوهم والله يعصمني من التعجب في تلك الجرائم ٣٦٩ و ٩٢
- ٢٥٠ — وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم ١٥٥
- ٢٥١ — ويوما تلاقينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم ١٦١
- ٢٥٢ — إني إذا ما حدث ألى أقول يا اللهم يا اللهم ١٧٨
- ٢٥٣ — وما عليك أن تقولى كلما صليت أو سبحت يا اللهم ما
- اردد علينا شيخنا مساماً ١٧٨
- ٢٥٤ — غفرت أو عذبت يا اللهم ١٧٨
- ٢٥٥ — هانقنا في في من فويهما على الناجح العاوى أشد رجام ١٧٩
- ٢٥٦ — سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام ٢٤٥
- ٢٥٧ — سلامك ربنا في كل فجر بريثا ما تغشك الدموم ٢٦٩
- ٢٥٨ — فإنه أهل لأن يؤكرنا ٢٨٢
- ٢٥٩ — آت الموت تعلمون فلا ير هبكم من لظى الحروب اضطرام ٢٨٧
- ٢٦٠ — أظلم إن مصابكم رجلا أهدي السلام تحية ظلم ٥٠٣ و ٢٩٠
- ٢٦١ — وما خذل قومي فأخضع للعدا ولكن إذا أدعوهم فهم هم ٢٩٧
- ٢٦٢ — ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغى مرتع مبتغية وخيم ٢٩٨
- ٢٦٣ — جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم ٣٥٨
- ٢٦٤ — لحقت حلاق بهم على أكسائهم ضرب الرقاب ولا يهم المغنم ٣٥٩
- ٢٦٥ — إلا الإفادة فاستولت ركائبنا عند الجباير بالباساء والنعم ٣٧٦
- ٢٦٦ — هو الجواد الذى يعطيك نائله عفوا ويظلم أحيانا فيظلم ٣٨٠

صفحة

- ٢٦٧ — نعاطى الملوك القسط ما قصدوا لنا وليس علينا قتلهم بمحرم ٤٣٣
- ٢٦٨ — أتوا نارى فقلت منون أتم فقالوا الجن ، قلت عموا ظلما ٤٤٣
- ٢٦٩ — فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم ٤٤٥ و ٤٧٥
- ٢٧٠ — تقول ابنتى حين جد الرحيل أرانا سواء ومن قد يتم ٥٠٤
- ٢٧١ — أبانا فلا رمت من عندنا فإننا بخير إذا لم ترم ٥٠٤
- ٢٧٢ — أرانا إذا أضمرت لك البلا د نجفى ويقطع منا الرحم ٥٠٤
- ٢٧٣ — لا تظلموا الناس كما لا تظلموا ٥١٩
- ٢٧٤ — وإن أناه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم ٥٢٠
- ٢٧٥ — ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا سيلفى على طول السلامة نادما ٥٢١
- ٢٧٦ — حاشا أبى ثوبان إن به ضنا على اللعنة والاشتم ٥٢٤
- ٢٧٧ — لما رأت ساتيدا استعبرت لله در اليوم من لامها ٥٤١

التون

- ٢٧٨ — التجويد بسط من لسان الألكن والمرء تكرمه إذا لم يلحن ١١
- ٢٧٩ — فإذا طلبت من العلوم أجلها فأجلها منها مقيم الألسن ١١
- ٢٨٠ — يا جنة فاقت الجنان فلا يعد لها قيمة ولا ثمن ٣٦
- ٢٨١ — ألفتها فأتخذتها وطننا إن فؤادى لثلها وطن ٣٦
- ٢٨٢ — من سفن كالنعام مقبلة ومن نعام كأنها السفن ٣٦
- ٢٨٣ — وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان ١٦١
- ٢٨٤ — داويت عين أبى الدهيق بمطله حتى المصيف ويغلو القعدان ١٨١
- ٢٨٥ — تقفا فوقه القلع السوارى وجن الحسار باز به جنونا ١٩٦
- ٢٨٦ — كلا يومى طوالة وصل أروى ظنون آن مطرح الظنون ٢٠١
- ٢٨٧ — ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا ٢٢٧

صفحة

- ٢٨٨ — شجاعك أظن ربع الدارسينا قلم تعباً بعذل العاذلينا ٢٨٧
 ٢٨٩ — قالوا: كلامك هنداو هي مضغية يشفيك قلت: صحيح ذاك لو كانا ٢٩٠
 ٢٩٠ — حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان ٢٩٥
 ٢٩١ — أنطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يمرض لأحساننا حسن ٥٢٣، ٢٩٧
 ٢٩٢ — قتلوا كسرى بليل محرماً فتولى لم يمتع بكفن ٤١٠
 ٢٩٣ — أصم دعاء عاذاتي تحجي لآخرنا وتنسى أولينا ٤١١
 ٢٩٤ — ولى نفس تنازعني إذا ما أقول لها لعل أو عساني ٤٨٠
 ٢٩٥ — تذكر ما تذكر من سليمي على حين التواصل غير دان ٤٩٦
 ٢٩٦ — ما الذي دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان ٤٩٧
 ٢٩٧ — إني أعزبك لا أني على ثقة من الحياة ولسكن سنة الدين ٥٠٨
 ٢٩٨ — ليس المعزى يباق بعد ميته ولا المعزى وإن عاشا إلى حين ٥٠٨
 ٢٩٩ — من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلاً ٥٢١
 ٣٠٠ — يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنتم شئون ٥٢٢
 ٣٠١ — ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا ٥٢٣
 ٣٠٢ — حاشا قريشا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين ٥٢٤

الواو

- ٤٠٣ — وكم موطن لولاي طحت كاهوى بأجرامه من قنة النيق منهو ٥٢٢، ٦٥

الياء

- ٣٠٤ — ما أنا بالبصرة بالبصري ولا شبيه ذيمم بزني ٢١
 ٣٠٥ — يقول الأرذلون بنو قشير طوال الدهر لا تنسى عليا ٥٨
 ٣٠٦ — فقلت لهم: وكيف يكون تركي من الأعمال ما يجدي عليا ٥٨
 ٣٠٧ — أحب محمداً حباً شديداً وعباساً وحمة والوصيا ٥٨

صفحة

- ٣٠٨ - فإن يك حبههم رشداً أصبه ولست بمخطيء إن كان غيا ٥٨ ، ٦٤
٣٠٩ - فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا ٦٨ ، ٢٤٥
٣١٠ - بدالى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا ١٧٤
٣١١ - قد عجبت منى ومن يعيليا لما رأيتى خلقا مقلوليا ٢٤٥
٣١٢ - تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا ٢٩٧
٣١٣ - يا دار هند عفت إلا أنافيا بين الطوى فصارات فواديا ٤٦٢
٣١٤ - ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لهاها وذاليا ٤٦٥

تم بعون الله طبع هذا الكتاب فى السابع عشر
من جمادى الأولى سنة ١٣٨٨ الموافق الحادى عشر
من أغسطس (آب سنة ١٩٦٨)

